



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

**القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية
في إطار تحرير التجارة الدولية**
أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

الطالب : ظافر محمد حمود

إشراف

الأستاذ الدكتور : حبيب محمود

دمشق 2015

الإهداء

إلى نهج طالما اطمأنتت لوجوده
إلى كلمة أشعر حين أقولها بالأمان
جل ما أتمناه أن يحفظ له الله صحته وعافيته..... أبي

إن الفرق بين أمي والينابيع أن الينابيع يخف عطاؤها في الخريف
أما أمي فيزداد عطاؤها باستمرار
إلى ينبوع كل ما أرجوه في حياتي هو سلامته..... أمي

إلى من لا يكتمل وجودي إلا بوجودها
إلى رفيقة دربي وعمري
إلى مصدر حبي وسعادتي..... زوجتي راميا

إلى زهرة عمري وفرحتي..... محمد و رند

إلى من كانا لي عوناً وسنداً، ولا أطلب من الله إلا حفظهم..... أخوأي

إلى من وجودهم يضيف للحياة جمال ويذلل مصاعبها.....أصدقائي

إلى من بفضل دمائهم الزكية سننتصر وسننير الدنيا.....شهداء وطننا الغالي

بطاقة شكر وتقدير

علمتني الحياة أن أشكر كل ذي فضل علي...

ومن أكثر فضلاً من الذين لولاهم لم نصل لما نحن عليه ...

إلى كل من قدم شيئاً يمتلكه لخدمة غيره ...

إلى كل أساتذتي وأهلي أهدي هذا البحث..

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور **حبيب محمود** الذي تفضل بالإشراف على هذا

البحث وأغنائه بملاحظاته التي أضافت للبحث قيمة ومضمون كبيرين..... والذي لم

أكن لأتم البحث بدون ملاحظاته ووقته ودعمه المقدم لي.....،فهو دوما كان لي خير

موجه ومرشد.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة **أعضاء لجنة الحكم** الكريمة وذلك لقراءتهم

هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستكون محل اهتمامنا وتقديرنا...

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ودراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية، بالإضافة إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية واستمراريتها على الساحة الدولية.

وبالتالي تأتي أهمية البحث كونه يسלט الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية وتنافسياتها، كون هذه المنتجات من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وافتتاح الأسواق. معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية.

تضمن البحث ثلاثة فصول أساسية، بالإضافة إلى مقدمة البحث والخاتمة والنتائج والتوصيات، هي:

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة الدولية.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير

التجارة الدولية.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها كما يلي :

- إمكانية سورية في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الموقعة عليها أو التي تسعى إلى توقيعها في التوسع أمام الصادرات في المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية.
 - هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات القطنية تجاه بعض الدول المدروسة كمصر وتركيا والاتحاد الأوروبي.
 - تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها.
 - حصة سورية في السوق الدولية للمنتجات القطنية ضعيفة على الرغم من تحسنها خلال الفترة المدروسة.
 - إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار، وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية.
- في ظل النتائج المتحققة ، قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :
- ضرورة دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.
 - ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق المتعلقة بها.
 - إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح بها، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.
 - ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

The competitiveness ability of the Syrian cotton production in the framework of releasing the international trade

Abstract

The Syrian cotton industry is one of the most important and sensitive products towards the international markets and the economic agreements. Consequently, increasing the competitiveness of these products will strengthen its position in the international markets, and reducing the impact of releasing and opening the international markets and trade.

This research aims at clarifying the concept, the definition, the measurement of competitiveness, and the impact of world economic environment on competitiveness. Additionally, the study aims at exploring the competitiveness of the Syrian cotton products and its position in the international markets by defining the strong and weak points of the Syrian cotton products, its threats and opportunities in the international market.

The methodology of this research has applied both quantitative and qualitative research methods. The qualitative and quantitative data was based on cases from different countries.

By eliminating the current crisis in the country, the research results indicate the following main points:

- Syria cotton products face difficulties resulted from competitors specialization in the regional and international markets of countries such as Egypt, Turkey, India, and EU counties.
- In exporting its cotton products due to its apparent comparative competitive advantage, Syria has better competitive advantage position, than the studied countries,
- Despite the product improvement during the study period at the local context, the Syrian share of the international market of cotton products is still weak in comparison with the main competitors in the international cotton market.
- Syria doesn't employ or use an advanced technology in the cotton industry. In contrast, all the studied countries have better indicators concerning the technological readiness and invention.

- Within the current international, regional bilateral signed agreements or foreseen ones, Syria would be able to increase its cotton product exports to the international market.

The research highlights the following main recommendations mainly to the Syrian Government:

- It is important to study and diagnose the obstacles of the ability of the Syrian cotton products to compete in the international market and to find the best solutions to strengthen its competitiveness.
- It is important to establish industrial clusters in the cotton products, and make more investments in developing its technological infrastructure.
- It is important to prepare a clear exporting strategy for the cotton products. This strategy should take into consideration the following points: the location of the possible international markets, the best way to get through it, and market conditions in terms of demand and supply, the desired cotton types in the international market, the prices, and the administrative procedures to provide the products to the customers in such markets.
- It is very important to establish a technical scientific research center in cooperation between the Ministry of Higher Education and the Ministry of Industry that is specialized in forming the industrial policies related to cotton products, and in cooperation with the private sector.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

ص

المقدمة

ص

مشكلة البحث

ض

أهداف البحث

ط

أهمية البحث

ط

فروض البحث

ظ

حدود البحث

ظ

منهجية البحث

ع

الدراسات السابقة

الفصل الأول : مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير

1

التجارة الدولية

2

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية

2

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية.

10

2-1-1 المنافسة والتنافسية.

12

3-1-1 الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية.

19

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها.

22

5-1-1 أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

25

المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

25

1-2-1 البيئة العالمية الجديدة والتنافسية.

27

2-2-1 التنافسية والتجارة الخارجية.

29

3-2-1 التنافسية الصناعية وكيفية قياسها.

خ

33	4-2-1 العلاقة بين التنافسية والتنمية.
35	5-2-1 دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.
39	المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية وطرق قياسها
39	1-3-1 مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة(المشروع).
43	2-3-1 مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط.
48	3-3-1 مؤشرات قياس تنافسية الدول.
53	الفصل الثاني : واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية
54	المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية
54	1-1-2 أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية.
57	2-1-2 سلسلة القيمة للمنتجات القطنية.
62	3-1-2 سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية.
72	المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية
73	1-2-2 منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية.
90	2-2-2 الشراكة السورية الأوروبية والمنتجات القطنية السورية.
100	المبحث الثالث : أثر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية على المنتجات القطنية السورية
102	1-3-2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية.
109	2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية.
118	3-3-2 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.
127	الفصل الثالث : دراسة تحليلية لقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية
128	المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية
130	1-1-3 مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة.
134	2-1-3 الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات والملابس السورية.

138	3-1-3 مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي.
142	4-1-3 مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال.
158	المبحث الثاني: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية.
159	1-2-3 أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها.
162	2-2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية.
165	المبحث الثالث : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها
166	1-3-3 نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية.
168	2-3-3 الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية.
170	3-3-3 كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية.
177	المبحث الرابع : الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية
177	1-4-3 الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية.
182	2-4-3 تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية.
185	الخاتمة
186	النتائج والتوصيات
191	الملاحق
208	المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة

- 49 - جدول (1-1) : مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو.
- 50 - جدول (2-1) : النسب التتقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان.
- 63 - جدول (1-2) : تطور سعر وغلة ومساحة وإنتاج القطن خلال الفترة(2000-2010).
- 64 - جدول (2-2) : الميزة النسبية الظاهرة(RCA) للنت القطن وزغب بذور القطن.
- 65 - جدول (3-2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 66 - جدول (4-2) : تطور إنتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و 2010/2011.
- 68 - جدول (5-2) : تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 69 - جدول (6-2) : تطور إنتاج الأقمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (7-2) : تطور قيمة الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (8-2) : تطور إنتاج القطاع الخاص في للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 71 - جدول (9-2) : تطور إنتاج القطاع العام للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2010).
- 110 - جدول(10-2):التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الأعوام (2000-2010)
- 110 - جدول (11-2) : أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا خلال عام 2010.

- 111 - جدول (2-12) : أهم المنتجات القطنية المستوردة من تركيا خلال عام 2010.
- 119 - جدول(2-13): تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة(2000-2010).
- 123 - جدول (2-14) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 124 - جدول (2-15) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 130 - جدول (3-1) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الفترة (2000-2010)
- 132 - جدول (3-2) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الفترة (2000-2010).
- 134 - جدول (3-3) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 135 - جدول (3-4) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 138 - جدول (3-5) : مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 140 - جدول (3-6) : مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 143 - جدول (3-7) : مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول خلال الفترة من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 144 - جدول (3-8): مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية ولمجموعة من الدول من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 147 - جدول (3-9) : مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية ولمجموعة من الدول(2007/2008) حتى (2010/2011).

- 149 - جدول (3-10): مؤشر القدرة على الابتكار لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 150 - جدول (3-11) : مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 153 - جدول (3-12) : درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 154 - جدول (3-13) : مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 156 - جدول (3-14) : درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).

الاشكال والرسوم البيانية

رقم الصفحة

- 202 - الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010).
- 202 - الشكل البياني (2): تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (3): تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 204 - الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 204 - الشكل البياني (6) : انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 205 - الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 205 - الشكل البياني (8) :تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(9):الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(10): الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 207 - الشكل البياني(11): حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010)
- 207 - الشكل البياني (12) : حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010)

أ- المقدمة:

أخذ مفهوم التنافسية في اقتصادنا المعاصر يلعب دوراً هاماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول والشركات في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به.

فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى أن توفر لمنشأتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية، كما تسعى إلى التنافس في توفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يتوقع أن تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل ونقل التقنية المتقدمة وتوطنها، وتتنافس الشركات في البلد أيضاً فيما بينها ومع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق المحلية والخارجية، بما تقدمه للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته وبالجودة والمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي يسمح بها تزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات والعمليات .

مما سبق نجد أن الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل على المستوى العالمي سواء بالنسبة للدول أو الشركات، وبالتالي فإن الاهتمام بتنافسية أي منتج وبخاصة الذي يتمتع بأهمية خاصة، سواء على مستوى الشركة أو الدولة، سيؤثر بشكل أو بآخر في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

انطلاقاً من ذلك سندرس في بحثنا هذا واقع المنتجات القطنية، وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية مستفيدين من كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، الأمر الذي يشكل نقطة ايجابية يجب الاستفادة منها لتعزيز مكانتها الدولية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق في إطار تحرير التجارة الدولية .

ب- مشكلة البحث:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الاتفاقيات الاقتصادية النازمة لها جعل من الدول التي تسعى لتعزيز مكانة منتجاتها على الساحة الدولية، تعمل في البداية على إجراء دراسة شاملة ومستفيضة لطبيعة ومميزات منتجاتها، لتركز على تطوير بعض منها كخطوة أولى للانطلاق نحو المنتجات الأخرى، وخاصة تلك المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها سواء من حيث توفر الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاجها أو رخص و توفر اليد العاملة

أو أي عامل آخر من العوامل المساعدة لإنتاج السلع، الأمر الذي يساعد للوصول إلى مكانة مرموقة على الساحة الدولية ويضمن استمراريتها .

انطلاقاً من ذلك سنعالج في بحثنا هذا المنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية التي تتمتع بميزة نسبية من خلال توفر المادة الأولية (القطن) اللازمة لإنتاجها بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الكفيلة لإنتاجها، إلا أن الوصول إلى هذه المنتجات أخذ يعاني من وجود العديد من المشكلات سواء تلك التي تعترضها أثناء مراحل الإنتاج، أم من خلال العمليات التسويقية، فضلاً عن ذلك كله تعتبر هذه المنتجات ذات تغيرات بنيوية وهيكلية متسارعة بشكل كبير، فهي تتأثر بشكل واضح في الثورة الحاصلة على مستويات التكنولوجيا التي تؤثر في قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تأثرها بنصوص الاتفاقيات الاقتصادية النازمة لحركة العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وبالتالي فإن بحثنا هذا سيكون أمام إشكاليتين اثنتين:

الإشكالية الأولى:

كيفية الاستفادة من توفر الميزة النسبية في المنتجات القطنية وتحويلها إلى ميزة تنافسية قادرة على خلق قيم مضافة عالية، من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

الإشكالية الثانية:

كيفية مواجهة انفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية نتيجة تحرير التجارة الدولية ودخول العديد من الدول في اتفاقيات اقتصادية ثنائية ودولية تؤثر بشكل مباشر على تنافسية المنتجات القطنية السورية، وبخاصة مع تطبيق قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية، وإلغاء نظام الحصص وقيود الاستيراد، بالإضافة إلى التفكيك الجمركي والتحرير التجاري بين مختلف دول العالم.

ت - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية.

- دراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية.
- معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافى الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية.
- دراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية.
- يهدف هذا البحث أيضاً إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

ث- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية خاصة كونه يبحث في مفهوم التنافسية الذي يعتبر مفهوماً جديداً نسبياً في الفكر والأدبيات الاقتصادية، والذي لم تتبلور الرؤية حول إيجاد تعريف محدد له بشكل واضح، حيث تعددت حوله الآراء والمفاهيم، وأصبح محط أنظار مختلف الاقتصاديات العالمية وأخذ يشكل حيزاً من اهتمامها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

كما تأتي أهمية البحث أيضاً من كونه يسلط الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة على مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وانفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية بنتيجة دخول الدول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية .

ج- فروض البحث :

انطلاقاً من إن القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ضعيفة تجاه المنتجات الأخرى المثيلة لها في الأسواق الدولية، وأنه هناك صعوبة في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها المنتجات القطنية السورية إلى ميزة تنافسية، وكون أن المستوى التكنولوجي المستخدم

في إنتاج المنتجات القطنية السورية يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية، تتجلى الفروض الأساسية للبحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في الأسواق الدولية خلال السنوات المدروسة؟

2- ماهي العوامل التي تؤثر على واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية؟

3- ما هو موقع المنتجات القطنية السورية بالمقارنة مع الدول المدروسة في متن البحث؟

4- كيف يمكن تحسين واقع المنتجات القطنية السورية وتحسين مؤشراتها لزيادة موقعها تجاه المنافسين الدوليين؟

ح- حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة واقع المنتجات القطنية السورية وأهم مؤشرات تنافسية هذه المنتجات في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2010)، ويعود السبب إلى اقتصار الفترة الزمنية حتى عام 2010 فقط، إلى خصوصية المرحلة التي تمر بها سورية منذ شهر آذار 2011 الناتجة عن النزاع المسلح التي أدت إلى خروج العديد من الشركات والمؤسسات من الإنتاج، وبالتالي أثرت سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية ومنتجاتها ومن ضمنها المنتجات القطنية السورية. وعليه فإن توافرت الأرقام الإحصائية بعد عام 2010 فهي لن تعكس الواقع الحقيقي لهذه المنتجات وستؤثر سلباً في نتائج المؤشرات المدروسة.

خ- منهجية البحث:

يعتمد البحث على نوعين من المناهج :

1- المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثرها بالاتفاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية. وذلك من أجل فهم واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية والوصول إلى نتائج علمية من أجل العمل على تطوير وتعزيز مكانة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على الساحة الدولية.

2- المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية والدول المقارنة. وقد تم الاعتماد في جمع وتصنيف البيانات على الإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة السورية والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والمجموعة الإحصائية السورية وإحصاءات التجارة الزراعية السورية خلال السنوات المدروسة، بالإضافة إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية وإحصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي.

د - الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

دراسة بعنوان (التكامل الزراعي الصناعي، دراسة حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية)، خالد العتمة ، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكامل الزراعي والصناعي الذي حاولت الخطط الخمسية المتتالية في سورية تحقيقه، ورفع معدلاته بهدف رفع مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي والحد من اعتماد الاقتصاد السوري بشكل كبير على سلعة النفط القابلة للنضوب، وحاول الباحث في هذه الدراسة إبراز النمو غير المتوازن على أنه السياسة الأكثر ملائمة في تحقيق التكامل فيما بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتبين للباحث من خلال الدراسة على أن الإنتاج الزراعي يتطور وخاصة زراعة القطن، ولكن هذا التطور لم يرافقه تطور مواز في إنتاج الصناعات النسيجية من حيث النوعية أو الكمية، كذلك لم يرافق الإنتاج الصناعي القدرة التسويقية لتصريفه، ويتضح ذلك من خلال تراكم المخزون لدى العديد من شركات الغزل والنسيج العاملة في بلدنا.

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية. (عبد قاسم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003) تهدف الدراسة إلى التحقق من أن زراعة القطن مرويًا في سورية زراعة اقتصادية ورابحة يجب تطويرها والتوسع بها، أو الحد منها وذلك من خلال مقارنة تكاليف إنتاجه واحتياجاته إلى

- الماء ومردوده الإنتاجي مع محصول الذرة الصفراء، المقترح التوسع بزراعته في المناطق المروية، خاصة أنه محصول علفي يلبي الاحتياجات العلفية المتزايدة لقطاع الثروة الحيوانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- لا يمكننا في سورية ونتيجة لموقعنا الجغرافي ذي المناخ الجاف والنصف جاف أن يكون لدينا إنتاج زراعي دون الاعتماد على الري
 - تدعم دول العالم كلها الإنتاج الزراعي في مراحل الأولى، بهدف تأمين المادة الأولية للصناعة وإيجاد قيمة مضافة
 - تعمل الدول المتقدمة دائماً على تصنيع المادة الأولية، لتأمين قيمة مضافة لأنها تؤمن فرص عمل لمواطنيها، ومن ثم تكون زادت دخلها القومي، وحدث من الاستيراد وعززت ميزانها التجاري.
 - أن زراعة القطن توفر مورداً مالياً كبيراً للفلاحين والعاملين في مجال زراعة القطن.
 - إمكانية تصدير القطن السوري الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج والمصنع على شكل ألبسة لأن مواصفاته التكنولوجية جيدة والطلب عليها مستمر.

الدراسة الثالثة:

- دراسة بعنوان: القدرة التنافسية الوطنية: مقارنة بين عوامل التكلفة و الظروف المؤسسية. (Edmund R. Thompson, British Journal of Management, Volume15, Issue3, September 2004)
- تناولت هذه الدراسة مسألة القدرة التنافسية الوطنية وأهميتها لكل من المديرين وصانعي السياسات العامة على حد سواء. وأهمية الظروف المؤسسية والقانونية والحكومية والسياسة العامة في تعزيز التنافسية الوطنية وتطوير مؤشراتها.
- وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بين عوامل التكلفة والظروف المؤسسية غير واضحة في فهم القدرة التنافسية الوطنية، والى أن الظروف المؤسسية لها أهمية أكثر من عوامل التكلفة على القدرة التنافسية الوطنية من وجهة نظر الإداريين.

الدراسة الرابعة :

- دراسة بعنوان: (الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية)، عبد المجيد جواد، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .

تناولت هذه الدراسة ماهية وضبط الجودة والأهداف الرئيسية لها، بالإضافة إلى أهمية واستخدام الطرائق الإحصائية في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في شركات القطاع العام (شركة الشهباء للمغازل والمناسج بحلب).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تسليط الضوء على عيوب المنتج وأسبابها وطرائق معالجتها باستخدام الطرائق الإحصائية المناسبة التي تساعد تحقيق المواصفات وخفض التكاليف.
- لفت انتباه إدارة هذه الشركات إلى ضرورة تصنيع المنتج القطني محلياً مطابقاً للمواصفات العالمية بدلاً من تصديره كمواد خام نظراً لما يحققه من دخل إضافي للقطر.
- تقديم التسهيلات (المالية والإدارية) من قبل الحكومة وذلك بتخفيض أو إعفاء الشركات من الضرائب لقاء تحديث خطوط الإنتاج.

الدراسة الخامسة:

دراسة بعنوان: (المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا (نيويورك، 2005).

تم من خلال هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن التعاريف والنظريات المتعلقة بالمعايير البيئية والعلاقة بين هذه المعايير والقدرة التنافسية والتجارة، وأثر هذه المعايير على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، وقد تناولت هذه الدراسة تحديداً قطاعي الأغذية الزراعية وصناعة المنسوجات والملابس في المنطقة العربية، حيث تبين من الدراسة أن قطاع الأغذية الزراعية ممكن أن يتحمل زيادة ضئيلة في الكلفة على المياه والطاقة وغيرها من المدخلات دون أن يتكبد خسائر كبيرة في قدرته التنافسية. وكذلك قطاع المنسوجات والملابس يستطيع أن يتكيف مع تغيرات مماثلة في تكاليف استخدام المياه والطاقة قد تؤثر على الأداء البيئي، ويرجح أن يتعرض منتجو السلع التامة الصنع بما فيها مثلاً الملابس والجوارب لآثار مختلفة عن الآثار التي تصيب مقدمي الخدمات المتخصصة في القطاع، بما في ذلك الصباغة والغسل والتجهيز النهائي.

الدراسة السادسة:

دراسة بعنوان : دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب -محافظة حماه (علي محمود عبد العزيز، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الإنتاج والإنتاجية، والتكاليف لمنتجي القطن والقمح، وإلى دراسة واقع التسويق للمحصولين وبيان المشاكل الإنتاجية والتسويقية لكل منهما، وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لم يستطع مزارعو العينة المدروسة تحديد أنواع الزراعات البديلة، عندما يبدو عدم رضاهم ، وذلك لقلة معرفتهم بإنتاج المحاصيل الأخرى أو عدمها، لم تُقدم الخدمات الإرشادية للمزارعين بالمستوى المطلوب، وهذه من الأسباب المهمة لتدني الإنتاجية ومشاكلها الأخرى، يمكن تطوير النشاط الزراعي، عن طريق تحسين الخدمات الإرشادية، وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج، وتحسين أسعار البيع لمنتجات المزارعين.

الدراسة السابعة:

دراسة بعنوان (صناعة الملابس القطنية في سورية): قام بها مشروع دعم الجاهزية التنافسية في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2007 . تناولت هذه الدراسة واقع قطاع الملابس القطنية في سورية ومعوقاته، بحيث كانت هذه الدراسة وصفية في غالبيتها، وتوصلت إلى أن هذا القطاع ضعيف بمجمله ولكنه واعد، ويعتبر نشاط تقليدي سوري، تراجع قليلاً ثم عاود مؤخراً لسابق نشاطه، وتبين من خلال الدراسة بأن قطاع صناعة الملابس القطنية يتوزع على شكل معامل وورش متشتته هنا وهناك.

الدراسة الثامنة:

دراسة بعنوان: تنافسية الاقتصاد والدور الحكومي الحاضن له. (د.نزار قنوع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(30)، العدد(1) 2008).

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم قضايا ومضامين التنافسية الاقتصادية، وتقييم الدور الحكومي السوري في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتقييم المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال المطلوبة لتحقيق تنافسية اقتصادية

مميزة في عصر العولمة، واستعراض بعض التجارب الدولية الناجحة وتفحص إمكانية الاستفادة منها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن مناخ الاستثمار في سورية لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، لا يوجد تطور ملموس في سياسات الإصلاح الضريبي في سورية فهناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبي، لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبياً في سورية مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية كما يشوب التعرف الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها وأيضاً في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية.

الدراسة التاسعة:

دراسة بعنوان: كيفية عرض مؤشرات التنافسية الوطنية لرأس المال البشري.

(Jesus Alqezar Sabadie and Jens Johansen. European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنافسية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية لمختلف الدول ولا سيما النامية منها. والى كيفية تحديد القدرة التنافسية الوطنية وقياسها، بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات التي تعتمد على التعليم والتدريب ومقارنتها بين مختلف الدول المتقدمة والنامية وتوضيح أهميتها في زيادة القدرة التنافسية وتحسينها. وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال الاعتماد على رأس المال البشري يمكن للبلدان أن تحسن من ترتيبها التنافسي على المستوى العالمي من خلال التركيز على جهود الإصلاح في رفع جودة التعليم وعلى توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب، بالإضافة إلى أن هذا الأمر يختلف ما بين الدول النامية والمتقدمة وأنها غير متساوية بين هذه الدول. وأن البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية ستستفيد أكثر نسبياً من تحسين نظم التعليم والتدريب في زيادة قدرتها التنافسية وذلك مقارنة مع الدول المتقدمة.

الدراسة العاشرة

دراسة بعنوان: آثار العلوم ، التكنولوجيا، الابتكار على التنافسية والنمو الاقتصادي.

(Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011)

تبين من خلال هذه الدراسة أن الدول التي تملك العلم و التكنولوجيا والابتكار لديها القدرة على التنافسية المستدامة و النمو على المدى الطويل وتستطيع من خلال ذلك بناء استراتيجيات جيدة من اجل زيادة تنافسيتها العالمية. لهذا السبب، ينبغي للبلدان أن تصمم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم التكنولوجية الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل، حيث تبين من الدراسة أن التقدم في مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تحليل المنتدى الاقتصادي العالمي هي المحرك الرئيسي القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي والتنمية للدول، وبالتالي يمكن للبلدان توجيه التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مناسبة تحفيز على التطورات في مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الدراسة الحادية عشرة:

دراسة بعنوان: (أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية). (سامية سرحان رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - 2011) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة والبيئة والتنافسية والى إبراز مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، وتحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والسياسات المتبعة من أجل حمايتها ومعرفة الوضع البيئي في الجزائر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة جديدة في ظل المزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق كافة البنود المؤجلة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود وبخاصة إذا ما بقي هيكل الصادرات تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج.

الدراسة الثاني عشرة:

دراسة بعنوان: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية - قراءات في التجربة الايطالية.(أ.شوقي جباري-أ.بوديار زهية- الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011)

ركزت الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظراً للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف دول العالم، إضافة إلى قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرير المستمر للأسواق ، كما أنها تعد سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها العالمية. وقد تبين من الدراسة أنه قد يؤدي تكوين العناقيد الصناعية بين منتجين متعددين إلى حدوث التضارب في المصالح مما يؤثر في العقود ككل ويهدد بالانهيار، لذلك يجب رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية مما يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل العقود، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنافسية وتعزيز تنافسيتها الدولية.

الدراسة الثالثة عشرة:

دراسة بعنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية. (د. ثناء أبا زيد، د. محمد محمود، حسان محمد دروي - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.

تناولت الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي السوري، وذلك من خلال تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية، ودراسة برنامج تحرير التجارة الخارجية في سورية، ودراسة الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السوري، وصولاً لإيجاد العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في سورية،

توصل البحث إلى النتائج التي توضح أسباب الضعف في القطاع الصناعي السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية. وتبين من الدراسة أن خطط التنمية لم تحدث التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصاد السوري، وأن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة.

الدراسة الرابعة عشرة:

دراسة بعنوان: تأثير البيئة الداخلية و التحسينات المستمرة في الشركات على التنافسية والأداء.

(Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012)

تبحث هذه الدراسة في البيئة التنظيمية الداخلية و تطبيقات التحسين المستمر في القدرة التنافسية للشركات في بيئة البلدان النامية. أشارت النتائج إلى أن العوامل المناخية الإبداعية كان له بعض التأثير الإيجابي على الشركات المنافسة، وإن التحسينات المستمرة التي تنفذها الشركات لها تأثير إيجابي كبير على القدرة التنافسية للمنشآت وتساهم بشكل واضح في تحسين مؤشراتها وتعزيزها. والتي بدورها أيضا تؤثر إيجابا بشكل كبير على مستوى الأداء في هذه الشركات.

الدراسة الخامسة عشرة:

دراسة بعنوان: الأداء الاقتصادي الكلي و القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الزراعية

الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي : الآثار المترتبة على السياسات الزراعية المشتركة.
(Szczepan Figiel, Justyna Kufel ,World Congress on Administrative and Political Sciences, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين أداء الاقتصاد الكلي لقطاعات الأغذية الزراعية في الاقتصاديات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي والقدرة التنافسية لهذه القطاعات التي تعكسها تخصص التجارة الدولية من أجل تقييم أداء الاقتصاد الكلي للقطاعات الأغذية الزراعية مستخدماً بيانات عن العمالة، والقيمة المضافة الإجمالية والإنتاج في تلك الدول. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن القدرة التنافسية لقطاعات الأغذية الزراعية تختلف اختلافا كبيرا بين دول الاتحاد الأوروبي وإن العلاقة بين هذه الدول غير واضحة.

- تشكل الإنتاجية عاملاً أساسياً في بناء الميزة النسبية الظاهرية في الدول الأعضاء.

- من أجل زيادة التنافسية العالمية في الدول الأعضاء يجب أن يتم التركيز على أن تكون الميزة النسبية الظاهرية للقطاعات الغذائية موجهة نحو تحسين الكفاءة الاقتصادية في الدول الأعضاء وبخاصة تلك الدول التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرية منخفضة.

الدراسة السادسة عشرة:

دراسة بعنوان: الشركات الآسيوية وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية

(Shamel Azmeh, Khalid NadvI, Original Research Article, International Business Review, Volume 23, Issue 4, August 2014.)

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور الشركات العابرة للحدود الوطنية في مجال صناعة الملابس، ودورها في استغلال فرص الإنتاج والتجارة من أجل الوصول إلى مراحل متقدمة في سلسلة القيمة العالمية. حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك دور متنامي للشركات الآسيوية في إدارة سلاسل القيمة العالمية في صناعة الملابس.

- يمكن أن تكون هناك مكاسب تنافسية مهمة لشركات الملابس الآسيوية التي تساهم في الوصول إلى مواقع إنتاجية جيدة على الصعيد العالمي.

- أدى الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات الملابس الآسيوية في الأردن إلى الاستغلال الأمثل للافضليات التجارية في المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة.

- إن من أهم الاستراتيجيات للمحافظة على القدرة التنافسية وتعزيزها يعتمد على المزايا الجغرافية التي تعتمد على الموقع بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الرخيصة ومزايا التكلفة الأخرى التي تساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق المزيد من الإيرادات والأرباح.

الدراسة السابعة عشرة:

دراسة بعنوان: كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القدرة التنافسية الصناعية؟

الأدلة من الصين.

(Kevin Honglin Zhang, China Economic Review, Volume 30, September 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنافسية الصناعية وتحسين مؤشراتها في الصين من خلال التركيز على 21 قطاع من الصناعات التحويلية في 31 منطقة مختلفة من الصين خلال الفترة (2005-2010). حيث توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية كبيرة على الأداء الصناعي في الصين، تبدو واضحة أكثر في تصنيع التكنولوجيا المنخفضة مقارنة مع الصناعات المتوسطة والتكنولوجيا الفائقة، بالإضافة إلى أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد مع تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة، والتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في الأداء الصناعي ومؤشراته إيجاباً وسلباً.

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها لم تنطرق إلى مفهوم التنافسية وكيفية حساب مؤشراتها بالإضافة إلى مؤشرات القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ومقارنة مؤشراتها مع المنتجات المماثلة لها في دول أخرى، ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية سواء منها الثنائية والإقليمية أو الدولية، وعليه فإنه في بحثنا هذا سنركز على توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع ومؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية مع التركيز على بعض المؤشرات التي تخدمنا في بحثنا والمتعلقة بتنافسية المنتجات القطنية السورية كمؤشر الميزة النسبية الظاهرية ومؤشرة التجارة داخل الصناعة ومؤشر الحصة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال، كما سنركز في بحثنا هذا التعرف على القاعدة التي تبنى عليها المنتجات القطنية السورية ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية. والوصول إلى معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ووضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة

الدولية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و طرق قياسها.

المبحث الأول

1-1 مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية:

1-1-1-1 مفهوم التنافسية:

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها بالتالي وضع السياسات لتعزيزها، ولكنها أيضاً مهمة شاقة لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحدثة وتعدد الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماسك يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم.

جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها (التنافسية) تشكل الأساس لتحليل استراتيجيه قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية.

حيث تعاضم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد¹ المترافق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد السوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشرات التنافسية ضمن مجموعة الأولويات على جدول أعمال الدول المتقدمة بشكل أساسي والدول الصناعية الناشئة، ومؤخراً الدول النامية.

كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات، وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، أما حالياً فإن تنافسية الدول تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخل.

¹ - د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1/ عام 2008، ص52.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من ناحية الإطار النظري، يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية ومقاربتها هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين¹:

(1) مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الاختراع والعنصر الفكري في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.

(2) مدرسة الاقتصاديين: وترتكز على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، وتعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن ينعكس هذا النمو تحسناً في مستوى الرفاه، وذلك اعتماداً على رفع الإنتاجية والاختراع في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال، مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة الكلفة بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

1-1-1-2 : تعريف التنافسية :

إن إيجاد تعريف دقيق ومحدد للتنافسية مهمة صعبة نظراً لكون هذا المصطلح صفة عاكسة لوضع وأداء اقتصادي وواقع مهني لمختلف نشاطات قطاع الأعمال، بالتالي تتباين هذه الصفة مع تباين حجم الموصوف: فتعريف التنافسية على المستوى الوطني والأداء الاقتصادي الكلي يأخذ بعداً أشمل من تنافسية الاقتصاد الجزئي (المنشأة والقطاع) الأمر الذي يضعنا أمام جملة من التعاريف نجملها كما يلي:

أ- تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

يتمحور تعريف تنافسية المنشأة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة والمتنوعة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية وجودة معينة مقابل سعر وقيمة محددة

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007-رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية، ص22.

تستطيع من خلالها اقتحام الأسواق المتطورة والغنية¹، بالتالي فإن تنافسية المنشأة تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً للمنشأة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة². وتعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"³. و بالتالي إن تحقيق تنافسية المنشأة يتم من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) والترحيب بالمنافسة الدولية، فتنافسية المنشأة لم تعد تتحدد بخفض التكاليف فقط بل نجاحها ضمن مجموعة معايير أهمها: الإنتاجية، الربحية، التميز والحصة من السوق.

ب - تعريف التنافسية على مستوى القطاعي/المؤسستي⁴:

تعرف التنافسية على المستوى القطاعي والمؤسستي بالإنتاجية والقدرة على تحقيق نجاح مستمر في المهام الموكلة سواء لجهة القيمة المضافة المحققة من القطاع أو لجهة الخدمات الميسرة والداعمة. فالقدرة التنافسية القطاعية/المؤسسية تقوم ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات ناشطة محورها مهارات إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية، وتعتبر موارد وقدرة المؤسسات في تعاملها هي أساس اكتسابها للقدرة التنافسية أكثر من كل العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق تنافسيته⁵. بمعنى آخر، تتلخص التنافسية على المستوى القطاعي/المؤسستي بالقيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة.

¹ - Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons –Industrial Clusters:1999p 6.

² -د.وديع، محمد عدنان وديع- محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس:19-21 حزيران 2000.ص 26.

³ - Oughton,c.Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journl 1997.p 1484.

⁴ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 -رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية،ص24.

⁵ - Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015,pages 82-93.

ت - تعريف التنافسية الوطنية :

إن تعريف التنافسية الوطنية للدول يختلف بحسب درجة التطور الاقتصادي للدول¹:

- فتنافسية الدول الصناعية تعني قدرة هذه الدول على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الحفاظ على الريادة في القطاع التكنولوجي لجهة الاختراع والإبداع وإدخال نشاطات جديدة لا يمثل مكون الأجور المرتفعة عائقاً لإضعاف الميزة التنافسية، والعمل على استمرار تعظيم الفوائد والعوائد الاقتصادية وغيرها في ظل المنافسة الشديدة الناجمة عن الانفتاح والعولمة.

- ويتمحور تعريف التنافسية الوطنية للدول الصناعية الناشئة حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة والرفيعة من خلال تأطير المزايا النسبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات مثل (انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية، الموقع الجغرافي) والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية.

- أما بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصاد المغلق والتي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي، تعرّف التنافسية بقدرة البلد على التقدم والحصول على موطئ قدم في حلبة السباق العالمي نحو التطور والرقي من خلال الحصول على مواقع ريادية في بعض القطاعات والمجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية إلى مزايا تنافسية، عبر تبني مجموعة من التحسينات المستمرة في أداء الشركات التي من شأنها زيادة قدرتها التنافسية² لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- أخيراً تتحدد التنافسية بالنسبة للدول الفقيرة في القدرة على البقاء عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اهتم الكتاب والاقتصاديين وكذلك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع السابق - ص 24.

² - Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012, pages 26-32.

هناك العديد من التعاريف التي تختلف باختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية وفيما يلي بعض أهم هذه التعاريف:

ث- تعريف التنافسية حسب المنظمات والهيئات الاقتصادية:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:** يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل"¹.

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها: "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية"².

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation de Coopération et Développement Economique) OCDE على أنها: "المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة، سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل". وتعرف (OCDE) أيضاً التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي".

- **تعريف المعهد الدولي لتنمية الإدارة:** يعرف المعهد الدولي لتنمية الإدارة International Institute for Management Development (IMD) التنافسية على أنها "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالاجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب" وبذلك يحدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية العالمية ضمن النظرية الاقتصادية بـ: النشاط القائم على تحليل الواقع والسياسات التي تشكل قدرة الأمة على خلق وتأمين بيئة تمكن المنشآت من خلق قيمة بصورة مستدامة

¹ - نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر - المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002،-ص5.

² - Debonneuil michele et Fontagné lionel,"Compétitivité",conseil d'analyse économique, Paris,2003, p13.

وتحقيق الازدهار للشعوب. إذاً تقوم منهجية المعهد الدولي على تحليل الآلية المعتمدة للدولة والمنشآت في إدارة مقوماتها التنافسية لتحقيق مزيد من الازدهار.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية World Economic Forum (WEF) على أنها " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وحدد المنتدى الاقتصادي العالمي في "تقرير التنافسية العربية 2007 التنافسية بكونها "مجموعة من العوامل والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط". كما قدم المنتدى تعريفاً جديداً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007-2008 هو: "التنافسية هي مجموعة المؤسسات، السياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط".

- **تعريف المعهد العربي للتخطيط :** عرف المعهد العربي للتخطيط (Arab Planning Institute) التنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".

نلاحظ أن معظم التعاريف تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، ويظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث تبين للباحثين بأن تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بالإضافة إلى تحسين معدلات البطالة والإنتاجية، والتبادل التجاري والدقة في تحقيق الأهداف من شأنها زيادة قدرتها التنافسية وتحسينها¹.

لذلك يمكن النظر إلى التنافسية على أنها قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

¹ - Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance ,Volume 20, 2015.pages 94-103.

أي أن التنافسية تصنع وتبنى عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمساعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية، ولا يكفي تحقيق نمو مرتفع دون عدالة التوزيع.

تعرضت التعاريف المتعددة للتنافسية إلى انتقادات كثيرة تركز معظمها على عدم وضوح المفهوم وعدم فصله عن غيره من محددات النمو والتنمية، كما أن بعض الانتقادات توجهت إلى أن بعض التعاريف تركز على القدرات التنافسية الآتية دون التطرق إلى وجود قدرات كامنة لدى بعض الدول، يمكن أن تتعكس إيجاباً أو سلباً على تنافسيتها في المستقبل.

ج- تعريف التنافسية حسب وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول مفهوم التنافسية وتعريفه حيث أنهم لم يجمعوا على تعريف محدد لها وفيما يلي بعض هذه الآراء والتعاريف:

يرى Aldington¹ بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو إلا قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تنبناه Scott and Lodge² وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده". ويرى Landau³ إن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي.

ويشير بورتر (Porter) أن تنافسية الدول مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري أو القدرة على خلق الوظائف⁴.

وفي نفس السياق يشير Laura D' Andrea Tyson إلى أن التنافسية الدولية ما هي إلا قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات

¹ د.وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003- ص3.

2 - المرجع السابق ص3.

³ - د.وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية- مرجع سابق - ص 26.

⁴ - Michale E Porter, the competitive advantages of Nations, the free press.p 3-6.

الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع¹.

3-1-1-1 : أنواع التنافسية

تميز العديد من الأدبيات الاقتصادية بين عدة أنواع من التنافسية هي²:

أ- **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية، وفي هذه الحالة فان الرقابة على الاسعار تحفز على التنافسية غير السعرية³.

ب- **التنافسية غير السعرية**: نظراً لأن التنافسية تشمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار فإننا نجد نوعين آخرين من التنافسية هما:

- **التنافسية النوعية**: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

- **التنافسية التقنية**: تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ت- **التنافسية الكامنة (المستدامة)**: وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

ث- **التنافسية الجارية**: وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

1 - Paul Krugman ,pop Internationalism,the Mit prrss,Cambridge,Massachusetts,London,England,1996,p7

2 - د.وديع، محمد عدنان - القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق ص 4-5.

3 - Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, American Economic Review: Vol. 102 No. 3 (May 2012) pages 1-21.

1-1-2 : المنافسة والتنافسية:

يمكن التمييز بين المنافسة والتنافسية كما يلي:

1- المنافسة: Competition

حيث أن المنافسة هي حالة المزاومة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق العالمية، وبالتالي يخرج أحد الأطراف رابح والطرف الآخر خاسر، فهي تعبر في النهاية على مدى نجاح الشركات¹، وتعتبر شدة المنافسة أحد مؤشرات التنافسية، كما أن المنافسة هي وصف لحالة السوق.

يوجد أربعة أنواع للمنافسة وهي² :

- أ- المنافسة الكاملة : Perfect Competition يتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المنشآت سلعة متجانسة، ويوجد حرية للدخول إلى السوق والخروج منها، وتتوفر المعلومات بشكل كامل للجميع.
- ب- المنافسة الاحتكارية : Monopolistic competition : يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية.
- ت- احتكار القلة : Oligopoly يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد قليل من المنشآت، وتكون السلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، ومنافسة غير سعرية.
- ث- الاحتكار التام : Pure Monopoly يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

¹ - Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000 pages1-4.

² - Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston,1994, p27 .

- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997, pages. 21-46.

2- التنافسية: Competitiveness

إن التنافسية هي حالة التكامل بين شركتين أو اقتصاديين من أجل زيادة القيمة المضافة لكل منهما، ويخرج بموجبها الطرفان رابحان وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي، وهذا يتطلب توفر أربعة محاور أساسية، وهي¹:

- أ- إنشاء ترابط شبكي بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ب- قيام تحالفات إستراتيجية بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ت- تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ث- تحقيق انسجام ومواءمة بين الأنظمة والتشريعات فيما بينها وبين الدول.

حيث أن التكامل الاقتصادي يشكل جزءاً من استراتيجيات التنافسية وان درجة تطوره يساهم بشكل كبير في تطوير استراتيجيات التنافسية واستمراريتها²، وذلك في شكل تحالفات استراتيجية، أو اندماجات بين منشآت الأعمال، أو القيام باختيار العمل وفق العناقيد الصناعية، أو من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على المزايا التنافسية لفروعها في دول العالم.

¹ - ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان . 2011.

² - Urs'a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007, pp. 245-256.

3-1-1 : الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين نظريات الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية وذلك كما يلي:

1-3-1-1 : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)¹:

استعرض آدم سميث عام 1776 في كتاب " طبيعة وأسباب ثروة الأمم " نظرية الميزة المطلقة، وتعرض إلى فوائد تحرير التجارة، فأوضح أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل وتخصص المزايا المطلقة التي تتمتع بها. كما بيّن أن خلق الثروة في الاقتصاد يعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطاتها الذهبية، وتؤدي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات إلى الحصول على المزيد من احتياطاتها الذهبية وعلى الرغم من أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن طريق تحرير التجارة قد لا يعود بالنفع على البلدين معاً، فإن الميزة النسبية تركز على تبادل المنافع الممكنة لكلا البلدين بآن واحد. وتشير نظرية الميزة المطلقة إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات، باستخدام كمية محددة ومماثلة من الموارد المتاحة مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى. أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بمزايا مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك مع دولة أخرى.

2-3-1-1 : الميزة النسبية (دافيد ريكاردو 1823-1722)² :

قام عالم الاقتصاد ريكاردو بتقديم نظريته الميزة النسبية، وجاءت لتجيب على سؤال "هل ستخرج هذه البلدان من التجارة الخارجية في حال عدم امتلاكها لميزة مطلقة أو العكس؟"، ويرى فيها أن الدول إذا أرادت أن تستغل الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، فما عليها سوى الاعتماد على الميزة النسبية. كما يرى ريكاردو أن كل دولة لديها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها، لذلك يقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى من الدول الأخرى. فالهند مثلاً يمكن أن تتخصص في إنتاج الشاي، والبرازيل في إنتاج القهوة، واليابان في الحاسبات،

¹- Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009, p22.

² - Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011,p35

وبريطانيا بصناعة السيارات، ثم تقوم كل دولة بمقايضة الدولة الأخرى، وبذلك تتحقق الميزة النسبية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد عرف ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الآخر، وبذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، كما يمكن للبلد التي لا تمتلك ميزة مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية المرتفعة لديها أكثر من غيرها. وتعتمد المزايا النسبية على ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وبشرية متوفرة، ويد عاملة رخيصة، إضافة إلى المناخ المناسب، والموقع الجغرافي المتميز، وغير ذلك من العوامل التي تسمح للدولة من إنتاج سلع منخفضة السعر في السوق العالمية. أي أنها قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من اقتصاد آخر باستخدام الموارد المتاحة. وتعتمد الميزة النسبية على التميز الداخلي في صناعة كل بلد، حيث يكون كل بلد أكثر تفوقاً في سلعة ما قياساً إلى السلعة الأخرى. ويتم تحديد الميزة المطلقة من خلال مقارنة إنتاجية قوة العمل بين الدول، بينما تشير الميزة النسبية إلى قدرة البلد على إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة للفرصة البديلة.

1-1-3-3: الميزة التنافسية (Competitive advantage):

تعتمد المزايا التنافسية على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الاستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية¹.

وفيما يلي تعريف الميزة التنافسية وأنواعها ومعايير الحكم على جودتها، والمصادر المختلفة لهذه الميزة.

أولاً: تعريف الميزة التنافسية:

عرف مايكل بورتر الميزة التنافسية عام 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار. وتنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك

J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of -¹ Economics, University College Dublin. 2002, p253.

المستخدمة من قبل المنافسين. وان الميزة التنافسية تعني عدم حاجة الدولة لميزة نسبية كي تستطيع التنافس في الأسواق العالمية وذلك من خلال الاعتماد على التقانة والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك. ويمكن تمييز بين نوعين أساسيين للميزة التنافسية، وهما ميزة التكلفة الأقل وميزة التميز. ويتم تحديد موقع المؤسسة من خلال اختيارها لأحد أنواع الميزة التنافسية (ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز)، بالإضافة إلى مستوى نطاق المنافسة الذي يميز بين المؤسسات التي تستهدف شريحة واسعة من الصناعات، والشركات التي تستهدف شريحة ضيقة. ويؤكد بورتر أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة أن تختار نوع ميزتها التنافسية ونطاقها¹.

ثانياً: أنواع الميزة التنافسية:

يمكننا أن نميز بين نوعين من الميزة التنافسية، كما يلي²:

أ- ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المترجمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين، يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب- ميزة التميز:

تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها، وان الحصول على هذه الميزة يستند إلى عوامل التفرد.

ثالثاً: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية³:

تحدد معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية بثلاث ظروف، وهي:

أ- مزايا تنافسية منخفضة أو مرتفعة: نميز بين نوعين من المزايا وفقاً لهذا المعيار وهي: مزايا تنافسية منخفضة تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام، وهي سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين، ومزايا تنافسية مرتفعة تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة، والسمعة الطيبة أو

¹ - Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998, p15.

² - J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002, p251

³ - Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993, P. 152

العلامة التجارية، أو العلاقات الوطيدة مع العملاء. وتتطلب هذه المزايا توفر مهارات وقدرات عالية المستوى مثل تدريب العاملين، حيث تبين أن التركيز على رفع وتحسين جودة التعليم والتدريب للعاملين يساهم بشكل واضح في تحسين الوضع التنافسي وتطويره¹.

ب- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: إن اعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذلك يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لديها لكي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: تقوم المؤسسات بخلق مزايا جديدة وبشكل أسرع من المنافسين لتفادي قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة ميزتها التنافسية الحالية، لذلك تتجه لخلق مزايا تنافسية مبتكرة، كما يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية بالاستناد إلى المعايير السائدة في القطاع، ومعرفة مدى نجاحها، وبالتالي اتخاذ القرار في الاحتفاظ بها أو التخلي عنها في حال عدم التفوق على المنافسين وتحقيق الوفورات الاقتصادية.

رابعاً: مصادر الميزة التنافسية

يمكن التمييز بين ثلاثة مصادر للميزة التنافسية، وهي التفكير الاستراتيجي والإطار الوطني ومدخل الموارد وذلك كما يلي²:

1- التفكير الاستراتيجي:

تستند المؤسسات على استراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحصول على ميزة أو مزايا تنافسية. وتعرف الاستراتيجية على أنها القرارات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف محددة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المؤسسة.

وصنف بورتر استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أصناف، وهي:

أ- **استراتيجية قيادة التكلفة**: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الإنتاج بتكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيقات وفر اقتصاديات الحجم

¹ - Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010. pages 236-258.

² - بوشناف، عمار - الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادر ها، تتميزها وتطيرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000 ، ص61 .

الكبير، ووجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة، ومشتريين واعيين بالسعر.

ب- **استراتيجية التميز والاختلاف:** يمكن للمؤسسة أن تتميز بمنتجاتها عن المؤسسات المنافسة من خلال تقديم أشكال مختلفة للمنتج، أو سمات خاصة بالمنتج، أو قطع تبديل، أو جودة متميزة، أو ريادة تقنية، أو خدمات متعددة، أو من خلال السمعة الجيدة. وتتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- **استراتيجية التركيز أو التخصص:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو التركيز على سوق جغرافية محددة والتصدير إليها¹، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج.

2- الإطار الوطني :

إنّ الإطار الوطني الجيد للمؤسسات يتيح لها الحصول على ميزة أو عدة مزايا تنافسية، لذلك نجد أن مؤسسات بعض الدول متفوقة ورائدة في قطاع نشاطها عن بعض المؤسسات في الدول الأخرى. بحيث تمتلك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة والمتمثلة في الموارد البشرية، والمادية، والمعرفية، والمالية، والبنى التحتية. كما أن توفر هذه العوامل يلعب دوراً مهماً في الحصول على ميزة تنافسية.

3- مدخل الموارد:

إن الحصول على الموارد والكفاءات بالجودة المطلوبة وحسن استثمارها يضمن وبشكل كبير نجاح المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين الموارد التالية:

أ- **الموارد الملموسة:** تصنف الموارد الملموسة إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1- **المواد الأولية:** إن المواد الأولية لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذلك يجب على المؤسسة أن تحسن اختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودتها.

¹ - Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK, 2005, pages33-53.

2- **معدات الإنتاج**: تعتبر معدات الإنتاج من أهم أصول المؤسسة والتي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات. لذلك يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، وتشغيلها، وصيانتها، بهدف استمرار الإنتاج بفعالية لأطول وقت ممكن.

3- **الموارد المالية**: تسمح الموارد المالية بخلق منتجات جديدة وطرحها في السوق وفتح قنوات جديدة للتوزيع. لذلك يجب على المؤسسة أن تحقق التوازن المالي وتحافظ عليه بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.

ب - **الموارد غير الملموسة**: تتضمن الموارد غير الملموسة ما يلي:

1- **الجودة**: تسعى المؤسسات إلى حجز حصص سوقية كبيرة بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية توقعات المستهلك أو تزيد عنها، وتهدف المؤسسة إلى تحقيق الجودة الشاملة من أجل الحصول على مزايا تنافسية، والتي بدورها تعتبر من العوامل المحفزة للشركات للاهتمام بالمعلومات¹ وخاصة تلك المتعلقة بجودة المنتج الذي يساعد على دخول السوق الدولية وكسب ثقة العملاء.

2- **التقانة**: إن العامل التقني من أهم الموارد الداخلية القادرة على إنشاء الميزة التنافسية، بحيث يستمد أهميته من مدى تأثيره على الميزة التنافسية، وعلى المؤسسة اختيار التقانة المناسبة لها والتي تجمعها في موضع متقدم على منافسيها.

3- **المعلومات**: يجب على المؤسسة أن تكون على دراية بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها، والتي تلعب فيها المعلومات دوراً مهماً في اكتشاف خطط المنافسين وتحركاتهم ومتغيرات الأسواق، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

4- **المعرفة**: تتضمن المعرفة المعلومات التقنية والعملية والمعارف الجديدة الخاصة بنشاط المؤسسة، والتي تستمدّها من مصادر متعددة مثل مراكز البحوث، كما يمكن أن تستنتجها من خلال حل مشاكلها التنظيمية والإنتاجية. وتساهم المعرفة في إثراء القدرات الإبداعية بشكل مستمر مما يسمح بخلق مزايا تنافسية.

5- **أسلوب العمل**: أي الدرجة العالية من الإلتقان مقارنة مع المنافسين في مجالات الإنتاج، والتنظيم، والتسويق، وبالتالي اكتساب ميزة أو مزايا تنافسية فريدة.

أما بالنسبة إلى الحصول على الكفاءات بالجودة المطلوبة فتعتبر الكفاءات أصل من أصول المؤسسة، التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لها وبالتالي لا بد من تخطيط الموارد

¹ - Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy , Competition, Disclosure and Signalling ,The Economic Journal, Volume 125, Issue 582. February 2015,pages 86-114.

البشرية بشكل دقيق من اجل الحصول على أفضل الكفاءات وأميزها¹، لأنها ذات طبيعة تراكمية ، وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وتصنف الكفاءات إلى نوعين:

أ- **الكفاءات الفردية** : تمثل الكفاءات الفردية حلقة وصل بين الخصائص الفردية والمهارات التي تم الحصول عليها من أجل الأداء الأفضل لمهام مهنية محددة، مثل أن يكون الفرد حيويًا ، ويقوم بما يجب عليه القيام به، وسريع التعلم، ويملك مهارة اتخاذ القرار ، وقيادة المجموعة، وغيرها. ويمكن للمؤسسة الحصول على الكفاءات الفردية بالاستناد إلى معايير موضوعية ودقيقة في عملية التوظيف، وبشكل يتماشى مع المناصب التي سوف يشغلونها.

ب- **الكفاءات الجماعية أو المحورية** : تدعى أيضاً بالكفاءات المتميزة أو القدرات ، وتعرف على أنها المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل بين مجموعة من أنشطة المؤسسة، حيث تسمح هذه الكفاءات بإنشاء موارد جديدة لها، فهي لا تحل محل الموارد، بل تسمح بتطورها وتراكمها وتدعى الكفاءات بالمحورية لأنه يتوقف عليها بقاء المؤسسة، أو تطورها أو انسحابها، ويجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- تمكن من الوصول إلى عدة أسواق.
- تساهم بشكل مباشر في قيمة المنتج النهائي.
- يصعب تقليدها من قبل المنافسين.

¹ --Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012,pages253-259.

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها:

1-4-1-1 : تعريف القدرة التنافسية:

تحولت القدرة التنافسية للمؤسسة منذ عام 1945 من المفهوم القائم على الميزة النسبية التي تعني قدرتها على التحكم في التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، إلى المفهوم القائم على الميزة التنافسية التي تنشأ من مجموع وظائفها المرتبطة بتصميم وتصنيع وتوزيع وتطوير منتجاتها بشرط أدائها بعض هذه الوظائف أو كلها بشكل أفضل من منافسيها. ومن ثم فإن القدرة التنافسية تمثل خاصية أو مجموعة خصائص تتوفر عليها المؤسسة والتي تسمح لها بالحصول على حصة من السوق تمكنها مستقبلاً من النمو. وهذه القدرة التنافسية تتميز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور مرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث بنيتها ونظام معلوماتها وفعالية وظائفها، وكذلك بمدى إلمامها وتكيفها مع محيطها الخارجي عن طريق الإستغلال الأفضل للمعلومات التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة¹.

ويمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها قدرة القطاعات على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال توسيع حصتها في السوق و/أو أن تكون قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق المحلية في ظل نظم التجارة التنافسية المفتوحة، حيث هناك ثلاث مستويات من القدرة التنافسية تؤثر في نجاح مؤسسات الأعمال في بيئة تنافسية على الصعيد العالمي: القدرة التنافسية للشركة والقدرة التنافسية للصناعة التي تعمل فيها الشركة، والقدرة التنافسية للدولة التي يقع فيها العمل².

بناءً عليه، يمكن النظر إلى القدرة التنافسية على أنها نتيجة لتفاعل إيجابي بين ديناميكية السوق المحلية وتطور الأسواق الخارجية والذي يوفر الحوافز الكافية والفرص الممكنة لتحسين كفاءة سلسلة قيمة معينة³.

¹ - د. زيبوري، راجح-، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003، ص 35.

² - Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, European Journal of Operational Research, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014. pages789-801.

³ - المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- دراسة حول تقييم التنافسية للزراعة السورية -تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة -2011 ص 21

وعليه تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تتميتها إلى تطوير المؤسسة أو القطاع على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم المنتج الأفضل والتميز دائماً¹.

1-1-4-2 : أسس تطوير القدرة التنافسية :

هناك سبع نقاط أساسية تركز عليها القدرة التنافسية²:

- 1- الالتزام بالموصفات الدولية للجودة : و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج.
- 2- التطور التكنولوجي : لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءاً من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.
- 3- تطور اليد العاملة و تكوينها : إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالموصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.
- 4- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق : بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.
- 5- الاهتمام بالبحث و التطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) و نقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية من أجل الوصول إلى كفاءات مهنية عالية من شأنها المساهمة في الوصول إلى مراتب متقدمة في

¹اسملاي يحضيه،ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003 ص 2.

²- www.univ-eloued.dz/stock/com-ges-eco/pdf/26.pdf

سلسلة القيمة¹، وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- دراسة الأسواق الخارجية : تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

6- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات) : إنتاج المعلومات وتداولها و تخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في عالمنا اليوم.

¹ - Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, Internationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014. Pages 203-209.

1-1-5 : أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية :

باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة في ظل تحرير التجارة المتزايد بين الدول، باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي الجديد المتمثل بتحرير التجارة العالمية، والذي يمثل تحدياً كبيراً لدول العالم، وخصوصاً الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته .

وتعطي التنافسية في إطار تحرير التجارة العالمية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير وتجاوز الصعوبات التي تعترضها وبخاصة التمويلية¹ إلى رحابة السوق العالمي وتصدير السلع والخدمات في درجة من التنافس العالمي العادل، وفق نظم وإجراءات عالمية والقدرة على المنافسة وفتح أسواق جديدة .

ومفهوم التنافسية هو الدرجة التي تستطيع الدول الوصول إليها من حيث إنتاج بضائع وخدمات تستطيع مواجهة اختبارات السوق الدولية، بينما تحافظ مع ذلك على التوسع والزيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل .

ويعتمد تحديد مستوى التنافسية للدول على عدد من المؤشرات هي² :

1. أداء المؤسسات العامة والخاصة: يبحث البيئة المؤسسية التي تعد قابلاً أساسياً للتنمية، ويتضمن أيضاً الإدارة الناجحة والشفافية في القطاعين العام والخاص.
2. البنية التحتية: يقيس البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
3. مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: يعكس مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ودوره في خلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية.
4. الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري: إذ إن الاستثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد المنتج والفعال، وفي هذا الإطار

¹ - Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 150, 15 September 2014, pages212-221.

² <http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2008/news05-20/news-ar/news19-ar.htm>

يأخذ في الاعتبار توقعات الحياة عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال عند الولادة والالتحاق بالتعليم الأساسي ونوعيته.

5. الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري: الذي يعني كم ونوعية التعليم العالي، ودوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح المجتمع قادراً على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير المتخصص إلى جانب رفع كفاءة الإدارة وتنامي الاستثمار في مجال التدريب للقوى العاملة.

6. كفاءة السوق: ويعد السوق كفوياً إذا ما أحسن تخصيص موارده لأفضل استخدام متاح لها . ويقسم السوق إلى ثلاثة أنواع: سوق السلع والخدمات حيث يتم قياس مدى كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وسوق العمالة وهل يتم توزيع العمالة إلى أفضل المواقع لها . ثم السوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة.

7. الجاهزية التكنولوجية: مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية للدولة ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات المحققة محلياً أو المستوردة.

8. مدى تطور بيئة الأعمال: ويتضمن مدى نوعية بيئة الأعمال ومدى سير الأعمال والاستراتيجيات لدى الشركات والتي لها دور في تحفيز الإنتاج المتطور.

9. الابتكار: للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة وكفاءة لا بد أن يعتمد على الابتكار، فأهمية الابتكار تكمن في تنمية القدرة التنافسية في المستقبل وتحسين كفاءة الاقتصاد¹، وان ذلك يتطلب بيئة داعمة ومنظومة متكاملة تشمل الشركات العامة والخاصة ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

إن علاقة التنافسية بالتجارة الحرة تتبع من خلال المؤشر الخاص بالبنية التحتية والتي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. فإن فتح وتحرير الأسواق يساعد على زيادة التبادل التجاري ودخول الاستثمارات، فتحرير التجارة يعني إزالة الرسوم الجمركية أو تخفيضها وتقليل الحماية التجارية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، مثل المعوقات الإدارية ومعوقات الاستثمار وتحرير قطاع الخدمات وتحسين القوانين والتشريعات المنظمة للأسواق، وكل هذه عوامل أساسية في قياس مستوى التنافسية للدول .

¹ - Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014, pages1478-1485.

وأصبح انفتاح الدول على العالم وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية والأموال وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية وفتح السوق وقدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي أحد معايير تحديد مستوى التنافسية، ففي مقدور الدول تعزيز تنافسيتها عن طريق تحسين الحوافز التشجيعية للاستثمار والحد من تكاليف التجارة، كالقيام مثلاً بتحسين الخدمات الرئيسية للمنتجين، وتيسير ممارسة أنشطة التبادل التجاري وتطبيق سياسات هادفة إلى تعزيز التنافسية.

إذ إن الطريق إلى تحقيق مستوى متقدم ودرجة عالية من التنافسية يمر عبر التبادل التجاري الناجح بين الدول والقدرة على فتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يعمل النظام التجاري العالمي على إعادة صياغة قواعد التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية. والسعي لإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والشروط والقواعد الأخرى التي تفرضها الدول والتي تعوق حركة التجارة الدولية . كذلك تسعى كثير من الدول إلى عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لتحرير التجارة فيما بينها وما تتضمنه هذه الاتفاقيات من قواعد خاصة بالاستثمار والمنافسة، فإن توقيع الدول على مثل هذه الاتفاقيات يعتمد في المقام الأول على قدرتها التنافسية ومدى الاستفادة منها في تحقيق قوة تنافسية في الأسواق العالمية، والمعروف أن كثيراً من الدول المتقدمة والنامية على السواء تعمل على دعم قدراتها التنافسية لاكتساب الأسواق في عصر الانفتاح المتزايد، ولاكتساب الأسواق قد تكون التكتلات الإقليمية، وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول إحدى الفرص لرفع القدرات التنافسية قبل الدخول في عالم المنافسة الأوسع¹.

وبالتالي نجد إن التجارة الحرة أصبحت أحد الطرق لتحقيق مستوى متقدم من التنافسية وهي أحد أهم المعايير لوضع الدول في ترتيب متقدم ضمن ترتيب التنافسية العالمي في ظل عالم متغير وتوجه نحو اقتصاد عالمي منفتح، حيث تبين بأنه من شأن البلدان التي تنفذ تدابير حماية اقتصادية أن يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية الدولية².

¹ - Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014. Pages 100-105.

² - Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and Implications, The World Economy, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011. pages 826-852.

المبحث الثاني

1-2 البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

1-2-1 : البيئة العالمية الجديدة والتنافسية:

تناول الفكر والتحليل الاقتصادي في ظل ظاهرة العولمة بعمق المنهجية الاقتصادية الرائدة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني وآليات التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والعالمي، وما ينطوي ضمن ذلك من أسس وعوامل جديدة للتنمية الاقتصادية ومنهجية حديثة لعمليات التبادل التجاري، وبالتالي تعاضم دور وأهمية مستوى المهارات البشرية، والمقومات البنوية الفيزيائية والتقنية للاقتصاديات الوطنية. وعليه برزت أهمية الانفتاح الاقتصادي والتطور المعرفي والتقني كأسس وعوامل أكثر فعالية لتحقيق معدلات متزايدة من النمو مقارنة بتوفر عوامل الإنتاج الطبيعية والثروة الوطنية.

كما ركزت المنهجية الجديدة في التجارة الخارجية على الدور الأكبر للسياسات الاقتصادية المعززة للميزات التنافسية وتعظيم القيمة المضافة المحققة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج، في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول، وأعارت هذه النظرية الجديدة أهمية كبيرة لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية¹.

في الواقع عظم تسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار المترافقة مع سهولة الاتصالات وحرية وسهولة انتقال عوامل الإنتاج وتلاشي المسافات من تعزيز حدة التنافس الاقتصادي الدولي على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري. أما على المستوى الوطني فقد أصبح توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار تمتلك اليد العاملة المدربة جيداً والماهرة، والبنى المؤسساتية الجيدة (القانونية والإدارية والتحتية) ضرورة وأولوية مهمة في رفع القدرات التنافسية الوطنية لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي².

¹ - د وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005-ص92.

² - Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? British Journal of Management, Volume 15, Issue 3, pages 197-218, September 2004. pages 197-218.

بدورها، شهدت التجارة الخارجية على مستوى العالم نمواً كبيراً فاق معدلات النمو في الناتج على مستوى العالم، حتى بات حجم التجارة العالمية يساوي أو يفوق حجم الناتج الإجمالي العالمي. وباتت التجارة الخارجية تحتل مكانة أكبر على صعيد الاقتصاد، وأصبح هدف التصدير هاجس مختلف دول العالم المتقدمة والناشئة والنامية بصورة أكثر خصوصية نظراً لإدراك الأخيرة بأهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية والتصدير في خدمة النمو، آخذين بعين الاعتبار مثال الدول الناشئة حديثاً في جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين والهند والدور الإيجابي لتوظيف التجارة الخارجية في خدمة النمو، حيث فاقت معدلات النمو في صادراتها خلال السنوات الأخيرة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما شهدت التجارة العالمية تغيرات هيكلية تمثلت في: تراجع حصة السلع الأولية لصالح الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقني، ارتفاع حجم التجارة في السلع المتشابهة والمتكاملة على السواء، مما عرض مجموعة الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض مرونة الطلب، وما يستتبع ذلك من تهديد لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة .

في ظل هذه البيئة (الاقتصادية الجديدة) التي تركز على المزيد من الانفتاح والتنافس وتطبيق سياسات اقتصادية تحررية وفي ضوء قيام منظمة التجارة العالمية وتزايد الاتجاه نحو إقامة مناطق تجارة حرة وشراكات بين الدول برز دور الدولة الداعم للتنافسية وبرزت مفاهيم جديدة مرتبطة بالتنافسية كعلاقتها مع التنمية والتجارة الخارجية والنمو وأصبحت الدول تسعى للاستجابة للأسواق الدولية وتوليد الموارد المطلوبة لتحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية مستفيدة من العلاقة بين العولمة والنمو¹ فهي تسهل الحصول على المعرفة عبر الحدود الوطنية و تساعد في الحصول على أسواق محتملة أكبر وتحفز على نشر التكنولوجيا، لذلك نرى أن دول العالم تجهد من أجل العمل على تحسين القدرة التنافسية لنشاطاتها الاقتصادية المختلفة للاستفادة من المزايا التي تمنحها التجارة الدولية الحرة والأسواق المفتوحة في زيادة النمو لاقتصادياتها.

¹ - Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. American Economic Review: Vol. 105 No. 5 (May 2015), pages 100-104.

1-2-2 : التنافسية والتجارة الخارجية:

في الماضي القريب لم تول نظريات وسياسات التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمفهوم التنافسية، حيث افترضت النظرية التقليدية للتجارة الخارجية أن كل الدول وكل الشركات داخل الدولة تمتلك التكنولوجيا ذاتها ولها نفس ظروف الإنتاج في إطار منافسة تامة، وبالتالي فإن التخصص في تصدير السلع مبني على أساس وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد الميزة النسبية للدول¹. وعلى هذا الأساس تخلص النظرية التقليدية للتجارة الخارجية إلى أن هناك دائماً فائدة لكل الدول من الإنتاج والاتجار وأن التنافسية لوحدها لا تلعب دوراً كافياً في تحديد توزيع منافع التجارة بين هذه الدول.

وفي المقابل أقرت النظرية الحديثة للتجارة الخارجية أن الميزة النسبية أو التنافسية لا يمكن أن تقوم فقط على أساس وفرة الموارد الاقتصادية بل يمكن أن تقوم كذلك بناءً على اختلاف في تقنيات الإنتاج المستخدمة أو اختلاف في أذواق المستهلكين، وأعارت هذه النظريات أهمية أكبر لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية.

عليه ومن خلال دور اقتصاديات الحجم فانه هناك مجالاً للتدخل من قبل الحكومات والشركات لتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية وأن التجارة بين الدول لا تقع ولا تنحصر فقط في سلع الصناعات المختلفة بل أيضاً وبشكل متزايد بين السلع داخل الفرع الصناعي الواحد².

وفق هذا المفهوم يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية الدولة، ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استناداً إلى وضع الميزان التجاري في جميع الحالات، حيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فان وجود العجز في الميزان التجاري يعنى علامة قوة للاقتصاد³.

¹ - Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007 pages583-602.

² - د. وديع ، محمد عنان- الحاج ، حسن - التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية-مرجع سابق ص 92.

³ - نويزر، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص5.

ووفقاً لهذا المفهوم عرف كلا من المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية كما هو موضح في فقرات سابقة في متن البحث* وعليه نجد أن معظم تعريفات التنافسية تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، و يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لذلك يمكننا القول بأن التنافسية ما هي إلا قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

* انظر الصفحة 6 ضمن متن البحث.

1-2-3 : التنافسية الصناعية وكيفية قياسها:

تعني التنافسية الصناعية قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، وتعني القدرة التنافسية الصناعية قدرة البلد على إنتاج وتصدير السلع الصناعية التنافسية¹، وبالتالي فإن تحقيق التنافسية الصناعية تضمن مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في الأداء وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظراً لأن عولمة الاقتصاد تعني عدم توطين الإنتاج، وتحرير متزايد لرأس المال، وتزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية².

تقاس تنافسية الصناعة من خلال عدة نماذج وهي :

1- نموذج الماسة الصناعية لبورتر :

اقترح بورتر إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة ما في أربع فئات رئيسية، وتتضمن ما يلي³ :

أ- **عوامل الإنتاج**: حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كما ونوعاً.

ب- **ظروف الطلب**: يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية. ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصمه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج. ويتم التركيز أيضاً على توقعات المستهلكين، والى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة وتعزيز الأداء.

ت- **الصناعات الداعمة**: وهي مجموعة من المتغيرات التي تبيّن مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً.

¹ - Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, China Economic Review, Volume 30, September 2014, pages 530-539.

² - <http://www.scribd.com/>

³ - Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990, p89.

ث- استراتيجية المنشأة ومنافسيتها: ويتم فيها دراسة إستراتيجية المنشآت ومستوى التركيز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة. وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعية.

2- خريطة العنقود الصناعي :

يرتبط مفهوم العنقود بمبدأ التنافسية، حيث أن النظر إلى الصناعة كعنقود، ممكن أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة والفرص، وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تقانة متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة. ويضم هذا التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع مثل الجامعات والمعاهد التعميمية. ويتم الاستعانة بخريطة العنقود لتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسية. حيث نستطيع من خلالها بيان المدخلات الصناعية، وطرق التصنيع، والصناعات الداعمة، والمرتبطة بالصناعة الرئيسية. كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، وبالتالي إن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل¹.

3- القوى الخمسة لبورتر :

إن قوى التنافسية الخمسة لبورتر هي أداة تستخدم في تحميل الميزات التنافسية، والعلاقات المتبادلة مع السوق، وتقييم استراتيجيات الأعمال والأسواق. كما أن هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاقها الواسع ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى هذه القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة.

¹ - thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName.

وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى لعدة أسباب، ومنها: تركيبة الصناعة أو العوامل المختلفة التي تؤثر على الصناعة وقد قام بورتر بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، وتسمى بالقوى الخمسة لبورتر، وهي¹ :

1- درجة المنافسة :

يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللاربحية إذا لم تعمل المؤسسات على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين، مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى. ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:

أ- عدد المؤسسات : كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.

ب- مقدار النمو في الأسواق : كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة بين المؤسسات للمحافظة على حصة كل واحدة منها.

ت- درجة تميز المنتجات : الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة المنافسة. ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير، فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل، وبالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.

2- البدائل Substitute :

يقصد بالبدائل على أنها منتجات في صناعة أخرى تؤدي نفس الغرض أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وتظهر المنافسة عند تغير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر. وبالتالي لا تكتفي دراسة المنافسين الذين يعملون في نفس الصناعة فقط، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

3- عوائق دخول المنافسين إلى السوق Barriers to entry :

إن دخول مؤسسة ما إلى صناعة معينة يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال. وكلما كان من السهل الحصول على النقانة المستخدمة في الصناعة، كلما كان العدد

¹ - Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008, P. 86-104

المتوقع لدخول مؤسسات جديدة ومنافسة كبيرة، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى .
وعادة يؤدي هذا إلى إفلاس أو إغلاق عدد كبير من المؤسسات مما يضر بالصناعة.

4- القوة التفاوضية للموردين Supplier power :

تحتاج المؤسسة للحصول على المدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، مثل المواد الخام واليد العاملة، وبالتالي لابد أن يكون هناك مورد لتوريد هذه الاحتياجات . وكلما كان الموردون أكثر قوة ، كلما أثر على ربحية المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.

5- القوة التفاوضية للعملاء Buyer power :

إن القوة الشرائية للعميل تؤثر على ربحية المنشأة . فإذا امتلك العميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعد في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج مقارنة مع منفذ واحد أو اثنين .

1-2-4 : العلاقة بين التنافسية والتنمية:

تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر وتشتمل أهم وسائل تحقيق هذه التنمية على ما يلي¹:

- التركيبة المؤسسية لتحقيق الحكم الرشيد وتحسين البيئة الاقتصادية
- التسهيلات الاقتصادية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية والإنتاجية والتصدير أكثر.
- الفرص الاجتماعية التعليم والصحة والتشغيل والسكن.
- الأمان الحماي (أو الوقائي): حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع.

وفي إطار هذا التعريف تدرج قضايا التنافسية تحت وسيلة التسهيلات الاقتصادية، حيث تتعلق التسهيلات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو بما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق، وبمقدار ما يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم تتعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

إن احد القضايا الرئيسية لتحقيق التنمية هي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل من الأمور الهامة التي تؤدي إلى تخفيض كلفة المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية، وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع وزيادة كفاءة المنتج الوطني².

ومن خلال النظرة الموضوعية لمحددات القدرة التنافسية من زاوية الفعالية والاستدامة نجد أن جميع هذه المحددات عرضة للتغيير أو الانكفاء أو اضمحلال الأثر إلا أن أمراً واحداً سيتنامى ويتراكم وهو التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهذا الأمر يرتبط ارتباطاً مباشراً أيضاً بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية وتحقيق القدرة التنافسية ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية وبالتالي تحقيق

¹ - د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2008/4/24-20.

² - د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.

القدرة التنافسية للمنتج الوطني ما لم تتحقق خطوات جدية لتنشيط عملية التنمية الشاملة، ويظل من المهم توجيه الجهود في إطار جهود التنمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج.

1-2-5 : دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة:

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية¹، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية.

ويمكن أيضاً مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح فالمنافسة العالمية، وجزءاً منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه².

هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي³:

أ- محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.
ب- محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، دور الحكومة وسياساتها المختلفة.

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت موالية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطرده، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة. وعندما

¹- Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Theory and Policy Rrdonnelley & Sons company, New York 1994, p35.

²- د. قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحاضر له- مرجع سابق ص 54.

³- Porter, M: " The Competitive Advantage of Nations " , New York , The Free Press 1990 p24.

تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فإن الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تقبل الحكومة في خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقي المحددات.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية (شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت).

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك، فإن الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضاً فإن الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدائها متمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملاً مساعداً في التأثير على محدّدات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق آثاراً إيجابية أو سلبية هذا وتسير الميزة التنافسية وفقاً لمراحل متعددة، من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من مصادر متواضعة إلى مصادر أكثر تميزاً وفي اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن صناعات وأجزاء لصناعات معينة واستراتيجيات متفاوتة للمنشأة وكذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسي.

وقد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي القومي، وهي: مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، ومرحلة سيطرة الابتكار، وأخيراً مرحلة سيطرة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة

بالازدهار الاقتصادي للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة.

ومن خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للحكومة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية، ولكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، حيث يتدرج من التدخل المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديد. ففي المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقديم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقديم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، أما في المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومي مباشر من خلال تخصيص رأس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقي الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدماً وتخصصاً، وتحسين نوعية الطلب المحلي، وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمنشآت الجديدة، وإزكاء روح التنافس النشط بين المنشآت¹.

وبالتالي فإن الحكومات أصبحت تقوم بخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها وزيادة تنافسيتها، وذلك من خلال²:

أ- وجود بيئة اقتصادية آلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.

ب- المحافضة على تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.

ت- إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.

ث- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية و على المنشآت.

ج- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مثل التعليم.

¹ - Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P, Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, American Economic Review: Vol. 104 No. 2 (February 2014).pages 1-17.

² - نوير ، طارق - دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص10

وارتباطاً بدور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال المواتية، ظهر مفهوم " السياسة التنافسية"¹ Competitiveness Policy والتي تعرف بأنها:

"زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة"

وأدوات هذه السياسة التنافسية: إجراء إصلاحات اقتصادية في جانب العرض تحفز هياكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة وأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث ، والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول، على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف.

¹ - www.oecd.org

المبحث الثالث

1-3 مؤشرات التنافسية و طرق قياسها

1-3-1 : مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة (المشروع)¹ :

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.

ويقدم أوستن Austin نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- أ- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ب- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ت- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- ث- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ج- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة (المشروع).

¹ - د. وديع ، محمد عنان- القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق، ص6-12.

1-1-3-1 : الربحية :

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى أنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ والانفتاح إلى الأسواق الذي بدوره يساعد على إنتاج الأفكار وتطويرها والمحافظة عليها¹.

2-1-3-1 : تكلفة الصنع :

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.

¹ - Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, The Economic Journal, Volume 125, Issue 583, March 2015, pages 533-573.

1-3-1-3 : الإنتاجية الكلية للعوامل :

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة¹.

1-3-1-4 : الحصة من السوق :

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أقول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد بينت دراسة قامت بها عدة مؤسسات اقتصادية وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع²، ومن هذه النتائج :
أ- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.

¹- McFatrige,D.G.la competitivite: notions et mesures.ottawa,industries Canada.p9

²- د.وديع ، محمد عنان -القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق -،ص8.

ب- ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).

ت- يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.

ث- من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

ج- ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.

ح- إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.

خ- يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناعية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

1-3-2 : مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمية ودولياً أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.

وتتطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

وبالتالي يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع واهم المؤشرات المستخدمة هي:

1-3-2-1 : مؤشرات التكاليف والإنتاجية (indicators productivity and costs) :

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحوية لليد العاملة¹.

1-3-2-2 : مؤشر الحصة من السوق الدولي (Index of the international market share)

يستخدم مؤشر الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من

¹ - Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995, p13.

الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني الكلي.

نحسب مؤشر حصة السوق الدولي من خلال المعادلة التالية¹:

$$Ms_{ij} = X_{ij} / \sum M_{ij}^k$$

X_{ij} : صادرات البلد j من السلعة i .

M_{ij} : واردات السوق k من السلعة i من البلد j .

$\sum M_{ij}^k$: إجمالي واردات السوق k من السلعة i .

3-2-3-1 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة² (IIT) Industry Trade-Intra

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي مدى القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة ما (أي تصدير واستيراد سلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، حيث أن القيمة الصفرية للمؤشر تدل على انعدام وجود تجارة داخل صناعة ما لسلعة واحدة ولمجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، أي عند عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن الصادرات من السلعة أو الواردات من السلعة تكون صفرية وعلية تكون قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فإن الصادرات تساوي الواردات وبالتالي فإن قيمة المؤشر هو الواحد الصحيح.

يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية³:

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

حيث أن:

X_i : الصادرات من السلعة (الصناعة) i .

¹ - خضر، إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية-المعهد العربي للتخطيط-الكويت 2005 ص12.

² - د. نجوم، أسامة - تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007- ص 30.

³ - د. وديع ، محمد عنان - الحاج ، حسن -التنافسية تحدي الاقتصادات العربية- مرجع سابق ص 98.

- M_i : الواردات من السلعة (الصناعة) i .
- $|X_i - M_i|$: يمثل التجارة بين الصناعات.
- $(X_i + M_i)$: إجمالي قيمة التجارة.
- $[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]$: قيمة التجارة في نفس الصناعة (كل التجارة التي لا تمثل تبادلاً بين صناعات مختلفة).
- $IIT = 0$: عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

4-2-3-1 : مؤشر نسبة تركيز الصادرات Export Concentration Ratio

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان (Hirschman Index (H))، حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح فهذا دليل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات. يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية¹:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

x_i : قيمة الصادرات من السلعة i .

X : إجمالي الصادرات.

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

5-2-3-1 : مؤشر التوافق التجاري Trade Correspondence Index

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى z .

نطبق قانون مؤشر التوافق التجاري (جيب التمام) كما يلي²:

¹ - د.وديع ، محمد عدنان - الحاج ، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية ، مرجع سابق - ص 99.

² - المرجع سابق - ص 100.

$$\text{Cosin } e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \cdot \left(\sum_k M_{jk}^2\right)}}$$

حيث أن:

X_{ik} : صادرات القطر i من السلعة k .

M_{jk} : واردات القطر أو المنطقة z من السلعة k .

حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المؤشر صفر ($\text{Cosine} = 0$) تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح ($\text{Cosine} = 1$) فتدل على تطابق تام. وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

6-2-3-1 : الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

(RCA)

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد i من السلعة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في إجمالي الصادرات العالمية. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح ($RCA > 1$) فهذا دليل أن صادرات السلعة تحت الدرس تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم. وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة¹.

نحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية²:

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن:

X : قيمة الصادرات، (i : مؤشر البلد)، (T : مؤشر يفيد إجمالي القيمة)،

¹ - Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013, pages410-405 .

² - د. دويدع ، محمد عدنان - الحاج ، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية- مرجع سابق ص 98.

(w : مؤشر نسبة إلى العالم) .

Xik : صادرات الدولة من السلعة المدروسة إلى العالم .

XiT : إجمالي صادرات الدولة من السلعة المدروسة .

XWk : صادرات العالم من السلعة المدروسة .

XWT : إجمالي صادرات العالم من السلعة المدروسة .

1-3-3 : مؤشرات قياس تنافسية الدول :

إن الدول تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وإن هناك احتمالاً لوجود خاسرين ورابحين، ولقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة. وإن هناك عدة منهجيات متبعة في حساب التنافسية للدول من أهمها:

1-3-3-1 : منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي¹ (WEF):

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقيماً شاملاً لتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه :

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
 - قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات.
 - الأكاديمين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
 - منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى.
- تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.

تم في تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 العودة إلى المنهجية المعتمدة في العام 2004، والتي وضعها الأستاذ في جامعة كولومبيا البروفيسور خافير سلاي مارتين، مع إدخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصاديات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. بينت التجربة الطويلة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة التنافسية، أن محدداتها كثيرة ومعقدة، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها. يتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وتتضمن هذه المؤشرات الرئيسية

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 مرجع سابق ص-27-29.

تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى، التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

جدول (1-1): مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
(1) أداء المؤسسات العامة والخاصة	(5) التعليم العالي والتدريب	(11) مدى تطور بيئة الأعمال
(2) البنية التحتية	(6) كفاءة أسواق السلع	(12) الابتكار
(3) استقرار الاقتصاد الكلي	(7) كفاءة أسواق العمل	
(4) الصحة والتعليم الأساسي	(8) كفاءة الأسواق المالية	
	(9) الجاهزية التكنولوجية	
	(10) حجم الأسواق	

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2007-2008

وقد صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادها (بحسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وفقا لما يلي¹:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت \$2000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية (حصة الفرد من الناتج من 2000 - \$3000).

المرحلة الثانية: الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000 - \$9000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة (حصة الفرد من الناتج من 9000 - \$17000).

المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (حصة الفرد من الناتج أكبر من \$17000).

ويتم إعطاء تنقيح لكل مجموعة من المؤشرات وفقا لتصنيف اقتصاد البلد. حيث يعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتية إذا كان البلد الدولة من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، وبالعكس كما يبين الجدول التالي:

¹ - Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,

جدول (2-1) النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان

المجموع	اقتصاد الإبداع والابتكار	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الموارد الطبيعية	مجموعات المؤشرات
120	20	40	60	المتطلبات الأساسية%
135	50	50	35	معززات الكفاءة%
45	30	10	5	عوامل تطور الإبداع%
	%100	%100	%100	المجموع

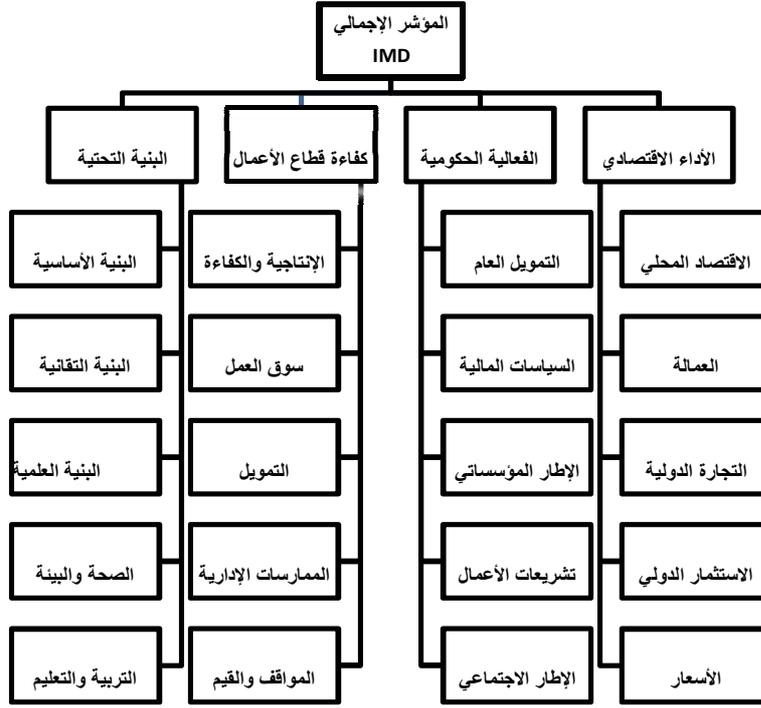
Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2007-2008,

2-3-3-1 : منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية¹ (IMD):

تعتمد طريقة معهد التنمية الإدارية في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية النمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومي، كفاءة قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية أخرى كما هو موضح أدناه:

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق ص30-29

المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية ص30.

1-3-3-3 : منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت¹.

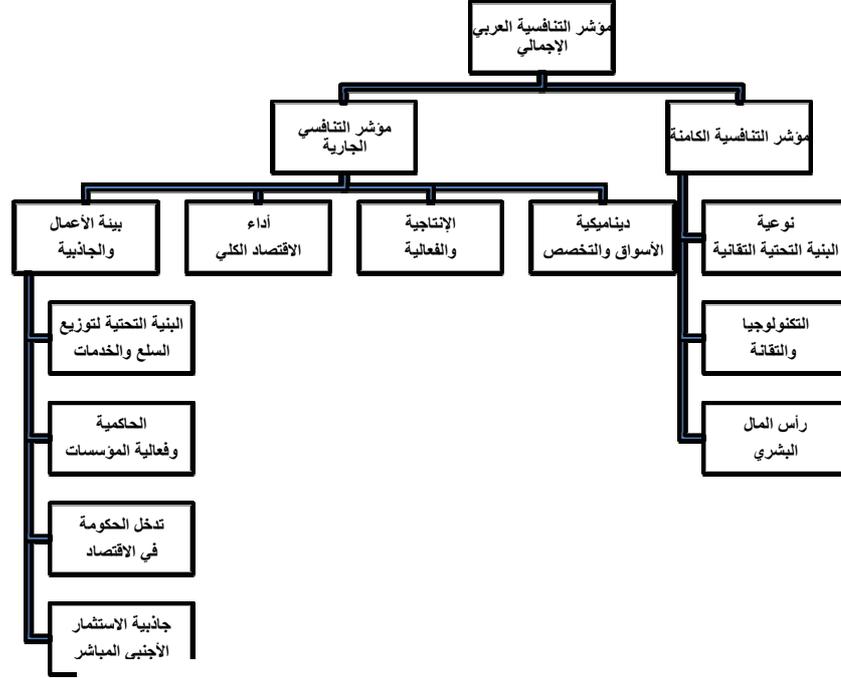
تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية. يستند بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهيكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين من التنافسية هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين: مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة.

حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل.

يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مكونات رئيسية هي: رأس المال، مؤشر التكنولوجيا والتفان، البنية التحتية التقانية. أما مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق- ص30-31.

فرعية هي: الأسواق والتخصص، الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال. وهذه المؤشرات تتكون بدورها من مؤشرات فرعية ثانوية.
مكونات المؤشر المركب للتنافسية العربي



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية ص 31.

وعليه مما سبق نجد أن أساليب ومؤشرات قياس التنافسية تختلف باختلاف المستوى الذي يتم تناوله، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بالقياس. حيث أن عملية قياس تنافسية منشأة ما بالنسبة لمثيلاتها محليا وخارجيا تتم عبر تحليل ودراسة مؤشرات محددة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية، الحصة من الأسواق العالمية وحجم الاستثمارات فيها الخ. وتقاس تنافسية قطاع معين تقريبا بنفس المعايير المطبقة على المنشأة، إلا أن التنافسية الوطنية لا يمكن قياسها بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الثالث: اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الأول

1-2 الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

1-1-2 : أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية:

اشتهرت سورية منذ القدم بصناعتها النسيجية المتميزة التي كانت تقوم على المنسوجات الحريرية والتي كانت وما تزال تعرف بالدامسكو والبروكار . وقد عرفت زراعة القطن في سورية منذ فتح الاسكندر المقدوني الكبير في عام 33 قبل الميلاد، ومنذ منتصف القرن العشرين أخذت زراعة القطن في سورية بالنمو والانتشار كما بدأت صناعة الغزل والنسيج القطني التي تعتمد على القطن المحلي بالتوسع والازدهار والانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية الحديثة ، وكانت أول شركة غزل ونسيج في سورية قد أحدثت في حلب كشركة مساهمة هي الشركة السورية للغزل والنسيج عام 1933، وتبع ذلك إقامة عدد آخر من الشركات المماثلة في دمشق وحمص وحلب، وقد شهدت صناعة الغزل والنسيج في سورية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي ازدهاراً كبيراً ، و في عامي 1965 و 1966 تم تأميم الصناعة السورية ومن بينها المحالج و شركات الغزل والنسيج والملابس 1، ومازالت هذه الصناعة حتى وقتنا الحاضر تشهد المزيد من التطوير والنجاح .

وبذلك دخلت الصناعات النسيجية السورية مرحلة جديدة تميزت بما يلي:

١ - سيطرة القطاع العام سيطرة تامة على مراحل هامة من الصناعات النسيجية من حلق القطن وغزله وقسم هام من النسيج . (حيث تم إعادة تنظيم الشركات المؤممة بصيغ تنظيمية عديدة بدأت بهيئة عامة للإشراف على القطاع العام الصناعي ثم تطورت إلى اتحادات صناعية نوعية، ثم تم تحويل هذه الاتحادات إلى مؤسسات صناعية عامة) من بينها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية التابعة لوزارة الصناعة، التي تولت عملية توسيع وتحديث الشركات المؤممة، وإقامة معامل جديدة تركزت بشكل خاص على الغزل القطني إضافةً إلى النسيج والملابس والغزل الصوفي، حيث أقامت تسع معامل جديدة للغزل القطني وواحد للغزل الصوفي إضافة إلى شركة للنسيج وشركتين للألبسة الجاهزة ومعامل للسجاد الصوفي، كما تم استبدال وتحديث الخطوط الإنتاجية في الشركات القديمة المؤممة باستثناء عدد محدود منها كذلك تم

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009، ص15.

التوسع في زراعة القطن وفي صناعة الحلج، وفي بداية عام 2004 تم نقل تبعية المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وزارة الصناعة.

٢ - توجه القطاع الخاص المحلي إلى إقامة المعامل الصغيرة الموزعة بين عدة أماكن وبأدنى استثمارات وطاقت إنتاجية ممكنة خوفاً من التأميم ، إلى أن بدأت الحكومة في بداية السبعينيات بالانفتاح على القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجالات محددة في البداية ثم أخذت بالتوسع والازدياد شيئاً فشيئاً وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهت سورية في النصف الثاني من الثمانينات، وقد توجت هذه المرحلة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته التي طرأت عليه الذي شكل نقطة تحول كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار والانفتاح على القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي ما أدى إلى إقامة مشاريع خاصة حديثة ومتطورة شكلت تطوراً نوعياً هاماً في الصناعات النسيجية السورية سواء في مجال الغزل القطني والتركيبى أو في مجال النسيج والملابس والمنتجات النسيجية الأخرى.

تتميز سورية بوجود كامل سلسلة الإنتاج النسيجي فيها من (زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغته وتحضيره وصولاً إلى صناعة الألبسة) * على مختلف أنواعها ويعتبر قطاع الصناعات النسيجية في سورية من أهم القطاعات الصناعية التي تعتمد على القطن المنتج محلياً، والتي تشكل قطاع رئيسي للتوظيف، وامتصاص اليد العاملة.

فالصناعة النسيجية (مع ما يرتبط معها من أنشطة فعلية وثنائية متممة) هي صناعة كثيفة العمالة، مما يستوعب الكثير من البطالة المتفشية حالياً إذا تم إحسان تموضعها وتدريبها.

ولكن بعيد التطور الكبير في هذه الصناعة، وانتشار المكننة المحوسبة التي من شأنها زيادة الانتاج وجودته¹، إضافة لدخول دول جديدة في مجال الإنتاج صار الوضع المحلي بأمس الحاجة لإعادة النظر به، وبخاصة كون الصناعة النسيجية تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية الذي يعول عليه لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي،

* - الغزل: وهي عملية تحويل شعيرات القطن أو الشعيرات الصناعية إلى غزول (خيوط) - والنسيج: وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة - التحضير: ويشمل العمليات التالية التي تجري على الأقمشة: القصر، الصباغة، الطباعة والإنهاء - والمنتجات المحاكاة: وهي عملية حياكة الغزول لتصنيع الأقمشة ثم خياطتها على شكل تي-شيرت، أو البسة داخلية، أو رياضية، أو غيرها.

-صناعة الملابس: وهي عملية تصنيع الأقمشة المحاكاة أو المنسوجة بعد قصها على شكل سراويل وقمصان وبلوزات وفساتين وغيرها

¹ - Matin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, American Agricultural Economics Association, Volume 85, Issue4, (2003) pages 814-828.

وتأتي أهمية هذا القطاع من خلال اكتمال دورته الإنتاجية مروراً بالإبداعات المتميزة للمنتجين السوريين كما أنه يعد الأكثر استيعاباً لليد العاملة، وتعد صناعة النسيج السورية ثاني أكبر صناعة نسيج في الشرق الأوسط، وصناعة النسيج صناعة إستراتيجية تعتمد على القطن المحلي، والجدير بالذكر أن القطاع النسيجي السوري يمثل 50% من مجموع الصناعات الأخرى¹. وتحتل المرتبة الثانية في الصناعات من حيث عدد العمال حيث بلغ عدد العمال 93649 عامل عام 2010 بمعدل نمو سنوي 99.7% خلال الفترة (2005-2010) والمرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت وبمعدل نمو سنوي (115.6%) خلال الفترة (2005-2010)، والمرتبة الأخيرة من حيث حقتها في رأس المال وبمعدل نمو سنوي مقداره (86.7%) خلال نفس الفترة².

¹- تقرير تحليل أداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011- ص9.

²- حسب النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2005-2010.

2-1-2 : سلسلة القيمة للمنتجات القطنية:

1-2-1-2: مفهوم سلسلة القيمة:

إن سلسلة القيمة هي سلسلة النشاطات التي تساهم في قيمة المنتج أكثر من تكلفته. عادةً كل المنتجات تمر من خلال سلسلة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير والهندسة وتنتقل إلى التصنيع ثم تنتقل إلى الزبون أو يتم التخلص منها و بمرور المنتجات في هذه السلسلة يمكن إدارة جميع التكاليف المتعلقة بسلسلة القيمة¹.

وقد عرف Porter سلسلة القيمة على أنها (مجموعة مرتبطة من النشاطات التي تكون ضرورية لخلق البضائع والخدمات من استخدام المواد الأولية ولغاية تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي².

أما Day فقد عرفها على أنها (المهارات والموارد المطلوبة لتنفيذ كل من أنشطة المنظمة لايصال البضائع أو تقديم الخدمات عبر منافذ التسويق)³.

وقد أعطى Ansari تعريفا لسلسلة القيمة يشير إلى أنها (تفاعل عدة أطراف، المجهز، أقسام المنظمة والموزع وجميع تلك الأطراف تضيف القيمة في عدة أطوار لعمليات سلسلة القيمة)⁴.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول إن سلسلة القيمة هي أسلوب أو طريقة أو تحليل يتطلب دراسة كل أنشطة المنظمة الداخلية والخارجية بحيث يتم ترتيب وتنظيم تلك الأنشطة على وفق هيكل تنظيمي واختيار الموارد البشرية الكفوءة القادرة على الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وبالشكل الذي يساعد في تحقيق أفضل عائد للمنظمة.

¹ - http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128.

² - Porter M., Competitive Advantage , Free Press , Inc., U.S.A.1985, P., 37.

³ - Day S., Market Driven Strategy , Irwin , Inc., U.S.A. P., 153 , 1990.

⁴ - Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A.1997, P. 82.

2-2-1-2 أهداف سلسلة القيمة وأهميتها :

هناك العديد من الأهداف لسلسلة القيمة منها¹ :

- أ- إنتاج كميات من البضائع أو تقديم الخدمات من خلال تكامل الأنشطة داخل المنظمة وبالتعاون مع الأطراف الأخرى.
- ب- التركيز على زيادة مصلحة كل الأطراف العاملة عن طريق إدارة وربط نشاطات السلسلة الكلية من مجهزي المواد الأولية إلى المستخدمين النهائيين.
- ت- إن العمل ضمن السلسلة الكلية الصناعية يؤدي إلى تطوير سلاسل قيمة تنافسية ليحقق الحصول على
- ث- نتائج ايجابية من خلال تعظيم قيمة المنظمات المشتركة ضمن السلسلة الكلية.
- ج- إعداد منهاج عمل مشترك للعمل مع المجهزين والزبائن، مما يساعد في اتخاذ القرارات التي تساعد على انجاز النشاطات التي تؤدي إلى إنتاج المنتجات التي تحقق حاجات المستهلك وتحديد الجهات التي سيتم العمل معها بشكـل متواصل عن طريق تنظيم عمليات ذات أنشطة فعالة واستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم العلاقات بين الأطراف المترابطة ضمن السلسلة الكلية.

وتتلخص أهمية سلسلة القيمة بالآتي²:

- أ- تساعد سلسلة القيمة في تخفيض كلف العمليات.
- ب- تساعد المنظمة في تحديد الفرص لتطوير أعمال المنظمة وترتيب أداءها.
- ت- تساعد المنظمة بتحديد مؤشرات الأداء لأنظمة المعلومات الإدارية في المنظمة ويحسن عملية اتخاذ القرارات.

2-2-1-3: أنشطة سلسلة القيمة:

يمكن تقسيم أنشطة سلسلة القيمة إلى أنشطة رئيسية وأنشطة مساندة، حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية بالتالي:

¹ - Gereffi , G., " International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No., 1, 1999 p. 9

² - Kaplan R., & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall ,Inc.,U.S.A.1998 . P. 9 .

- Pavida Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013 pages 207-219.

أ- المدخلات: وهي تلك الأنشطة التي ترتبط مع مناولة المواد الأولية ، عمليات الفحص ، نقل المواد، الاستلام، التخزين ، رقابة المخزون ، وتوزيع المدخلات التي تستخدم بإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة.

ب- العمليات الإنتاجية: وهي تلك العمليات الخاصة بإدارة المواد اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة التي تقوم المنظمة بتقديمها إلى الأسواق ، وتختص أنشطة الإنتاج بكل من الجودة والتكاليف وخدمات المستهلك والتسليم وزمن الاستجابة كما ترتبط العمليات الإنتاجية بعمليات الشراء وتصميم واستخدام الآلات والرقابة على الإنتاج¹.

ت- المخرجات: تتضمن عدة نشاطات منها التوزيع حيث تعتمد المنظمات على الوسطاء في تصريف أو بيع منتجاتها إلى المستهلك ، وتعتبر نظم التوزيع إحدى الموارد الأساسية للمنظمة التي ينبغي الاهتمام بها ووضع خطة توزيع ترتبط باختيار قنوات التوزيع وتحديد مستوياته².

ث- التسويق والبيع: تعد أنشطة التسويق من الأنشطة الأساسية التي تسهم في التعرف على فهم حاجات المستهلكين أو اكتشاف الفرص التسويقية الجديدة والسعي لتحقيق التوازن بين حاجات السوق وبين إمكانات المنظمة ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة³.

ج- الخدمة: وتتمثل بخدمات ما بعد البيع مثل عمليات الصيانة وتوصيل السلعة إلى الزبون.

أما الأنشطة المساندة هي⁴:

أ- إدارة الشراء: تختص إدارة الشراء بتوفير المواد الخام أو الأجهزة والمعدات للقيام بعملية الإنتاج ، ويجب على إدارة الشراء أن تتميز بامتلاكها قدرة عالية في تحقيق الكلفة الأنسب والتي تتمثل في أمكانية تقليل الكلفة مع الحفاظ على مكونات النوعية للسلعة أو الخدمة.

ب- تطوير التكنولوجيا: يتعلق هذا التطوير بالأنشطة كافة التي تهدف إلى تحسين طرق الإنتاج وبما يتلاءم ومقاييس الجودة الشاملة، وأنظمة الأيزو الحديثة التي تتطلب الاعتماد على الحاسب الآلي في الأعمال المطلوب إنجازها.

ت- إدارة الموارد البشرية: يعد الأفراد العاملين هم الموارد البشرية والتي يتطلب بذل الاهتمام اللازم لها من قبل إدارة المنظمة لأن ذلك ينعكس بشكل كبير على نشاطها.

¹ - الحسيني ، فلاح حسن - إدارة الاستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر- الأردن- عام 2000- ص110.

² - الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن ص284.

³ - السيد ، اسماعيل محمد- الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999 - ص 145-150

⁴ - Cronoin J., Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995 p5.

ث- البنية التنظيمية : تتكون البنية التنظيمية الأساسية للمنظمة من كافة المستويات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المختلفة في المنظمة والمتمثلة في الإدارة العامة ، التخطيط الاستراتيجي، الحسابات، الشؤون القانونية والعلاقات العامة والأمن الصناعي .حيث يتطلب أن تكون جميع محتويات البنية التنظيمية متماشية مع ملامح الفكر الأساسي للمنظمة القابل للتغيير وبما يتلائم مع المستجدات والتغيرات.

2-1-2-4 : القيمة في سلسلة المنتجات القطنية:

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات. حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجها. ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع استراتيجيتها الخاصة بالأعمال وقدرتها على استغلال فرص الإنتاج والتجارة لتحقيق ميزتها التنافسية¹.

وتمر سلسلة القيمة بعدة مراحل ابتداءً من القطن الخام ثم مرحلة الحلج فالغزل القطنية ثم النسيج وبعد ذلك مرحلة التحضير وانتهاءً بمرحلة صناعة الملابس، حيث يبين مؤشر القيمة تزايد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة تصنيع النسيج (سلسلة الإنتاج)، من القطن الخام إلى القماش المنسوج إلى الملابس الجاهزة (قمصان، سراويل ..). وباعتبار مؤشر تكلفة القطن \$300/طن والزيادة في مرحلة الغزل \$3000 /طن، وهكذا دواليك حتى نصل إلى قيمة \$7800/طن (الملابس البسيطة) والى \$8500/طن (الملابس بماركة عالمية) بالنسبة للمنتج النهائي².

وعليه يتوجب على صناعة النسيج السورية أن تحول أكبر جزء ممكن من إنتاجها من القطن إلى ملابس جاهزة حيثما أمكن، سواء تم تصنيعها من الأقمشة المنسوجة أو المحاكاة، وبالتالي تضمن الوصول إلى أعلى قيمة مضافة.

¹ - Pavid Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013. pages 708-717.

² - مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية —دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتاجها) -كانون الثاني 2007، ص17.

وفي دراسة أعدت من قبل وزارة الصناعة¹ في سورية أشارت إلى أن القيمة المضافة المحققة في صناعة القطن بدءاً من المادة الأولية وصولاً إلى الألبسة النهائية يصل إلى حوالي 900% كحد أدنى وبالتالي يمكن الاستفادة من القطن بتحويله من مادة خام تشكل عبء على الدولة لما تدفعه من دعم للمزارعين إلى قطاع رابح سيدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق المزيد من فرص العمل وخلق قيم مضافة من خلال تحويل القطن إلى ملابس.

حيث كشفت الدراسة عن مجموعة من النقاط من أهمها²: إمكانية إيجاد ما يقارب من 121750 فرصة عمل تشغيل مباشر على أساس تصنيع كامل إنتاج القطن وتحويله إلى منتجات ذات قيم مضافة عالية كألبسة جاهزة متوافقة ومتطلبات الأسواق المحلية والعربية والدولية، وأوضحت الدراسة أنه ووفق المعدل المتعارف عليه فإن كل فرصة عمل مباشرة في هذا القطاع تولد 3 فرص في القطاعات الأخرى الخدمية والإنتاجية أي سيحقق تنفيذ هذه السياسة توليد ما لا يقل عن 487000 فرصة وإقامة استثمارات تفوق قيمتها الـ 12.5 مليار ليرة سورية وزيادة الواردات بحدود 90 مليار ليرة سورية وبما يعادل 2 مليار دولار تضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبينت الدراسة أنه في حال الاستفادة من كمية القطن المحلوج المصدر فإنه يتم توليد حوالي 1000 فرصة في مرحلة الغزل ومثلها في مرحلة النسيج و 6000 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 45000 فرصة في مرحلة الخياطة وفي حال الاستفادة من الغزول المصدرة من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية يتم توليد حوالي 1250 فرصة في مرحلة النسيج و 7500 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 60 ألفاً في مرحلة الخياطة، وتواجه صناعة النسيج والملابس في سورية ومن ضمنها طبعاً المنتجات القطنية وفقاً للدراسة تحديات تتركز بالافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج والتكامل في سلسلة قيمة النسيج والملابس التي تعد ضعيفة إضافة للفجوة بين مستوى تصميم الأزياء في سورية والمتطلبات الدولية وضعف فني في مرحلة الصباغة والطباعة والتي تعتبر من أهم المراحل الإنتاجية بعد النسيج وتحقق قيمة مضافة أعلى.

¹- وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

²- وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

2-1-3 : سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية: قاعدة المادة الخام

2-1-3-1 : زراعة القطن

تنشط في سوريا منذ زمن بعيد زراعة القطن حيث تحتاج هذه الزراعة للعديد من المدخلات التي يتم إنتاج بعضها داخليا في حين يتم استيراد بعضها الآخر؛ بشكل رئيسي تتكون هذه المدخلات من البذار، المبيدات الحشرية، المبيدات الفطرية الخ. ويعود السبب في تنشيط هذه الزراعة في سورية بسبب توفر المناخ المناسب والاهتمام بها على مستوى القطر، حيث شهدت زراعة القطن في سورية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تطوراً كبيراً سواء بالنسبة للمساحات المزروعة أو نوعية المنتج أو الإنتاجية أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تعتمد على هذه الزراعة أم بالنسبة لاهتمام الحكومة بمثل هذه الزراعات حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعار شراء القطن وتمويل زراعته وتقديم البذار والسماذ للمزارعين وذلك من خلال المصرف الزراعي والجمعيات الفلاحية، كما أنّ عملية شراء القطن من المزارعين وحلج وتسويقه داخليا وخارجيا محصورة بالقطاع العام من خلال المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

وتوجد في سورية جهات علمية وفنية مختصة بشؤون القطن مثل الهيئة العامة للبحوث الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار حيث تهتم هذه الجهات بإنتاج القطن والوصول إلى أصناف محلية عالية الإنتاجية ، مبكرة النضج ، متحملة للحرارة ومقاومة للأمراض وبطريقة يمكن السيطرة على أفات القطن بطرق آمنة وكلف محدودة من خلال برنامج متقدم للمكافحة المتكاملة¹.

يصنف القطن السوري وهو من نوع ابلاند في الدرجة الأعلى من الأقطان متوسطة التيلة²، وهو يتمتع بمواصفات متميزة ، ويزرع في الأراضي المروية ومعروف أنه شديد الاستهلاك للمياه ، وبسبب الضغط المتزايد على الموارد المائية في سورية ، تقوم الحكومة منذ عدة سنوات بتشجيع المزارعين على الانتقال إلى الري الحديث في زراعة القطن الذي يؤدي إلى انخفاض حاجة الهكتار الواحد من القطن إلى ما يقارب استهلاك مثيله من القمح المروي ، إلا أن نسبة التحول للري الحديث مازالت متدنية ولم تتجاوز نسبة 22% من مجموع الأراضي المزروعة من كافة المحاصيل، وقد بدأت الحكومة بتحديد المساحات المزروعة بما يتناسب مع

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق - ص16.

² - المرجع السابق - ص16.

طاقة وحاجة المصانع القائمة والتي ستقام لصناعة الغزل والنسيج والملابس على اختلاف أنواعها.

جدول (1-2) تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
172.4	163.7	176.4	192.6	215.6	238	234.2	205.4	199.8	257.1	270.3	المساحة المزروعة للقطن (ألف هكتار)
3.6	4.5	4	3.7	3.2	4.3	4.4	3.9	4	3.9	4	غلة القطن (طن/هكتار)
628.3	652.1	697.8	711.5	685.7	1022	794.7	811	802.2	1010	1082	الإنتاج للقطن المحبوب (ألف طن)
42	42	41	30.8	30.8	30.75	30.75	30.75	26.8	27.9	30.75	سعر القطن (ل.س/كغ)

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة-فصل الإحصاءات الزراعية

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض الإنتاج من القطن المحبوب منذ عام 2000 حتى عام 2010 حيث بلغ الإنتاج من القطن المحبوب في عام 2000 /1081.9/ ألف طن وفي عام 2001 /1009.8/ ألف طن لينخفض بعد ذلك بشكل واضح إلى إن بلغ في عام 2010 /628.3/ ألف طن. ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج إلى تخفيض المساحة المزروعة لترشيد استخدام المياه علماً بأن القطن يروى بالطرق التقليدية والحديثة في سورية، حيث بلغت المساحة المزروعة في عام 2000 /270.3/ ألف هكتار، وفي عام 2001 /257.1/ ألف هكتار، لتتخفض المساحات المزروعة بعد ذلك بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2010 إلى ما يقارب /172.4/ ألف هكتار.

ولكن على الرغم من انخفاض المساحات المزروعة من القطن وانخفاض الإنتاج من القطن المحبوب بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010) إلا أن غلة القطن بالهكتار قد بقيت نسبياً متقاربة من سنة إلى أخرى*، نتيجة الاهتمام في طرق الزراعة واستخدام الطرق الحديثة في الري، وبالمجمل قد زادت من /4/ طن بالهكتار عام 2000 إلى /4.5/ طن بالهكتار عام 2009، ولتتخفض إلى 3.6 طن بالهكتار عام 2010 ويمكن أن يعزى زيادة مردود الهكتار عام 2000 حتى 2010 على الرغم من انخفاضها في عام 2010 عما كانت عليه في عام 2009 للأسباب التالية¹:

*- انظر الشكل البياني رقم (1) ضمن الملاحق 202.

¹- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، شباط 2006 ص 7.

أ- نظام أسعار المنتج الذي يشجع على القطف المبكر عن طريق السعر المرتفع لتسليم القطن المحبوب المبكر ويؤدي هذا إلى تحسين نوعية المحصول حيث أنه لا يتعرض للضرر بسبب المطر أو الإصابة الحشرية و الأمراض التي قد تصيبه قبل القطف.

ب- تبني طرق الزراعة على خطوط التي تعطي مردوداً أعلى بنسبة % 20 من المردود الذي تعطيه الزراعة بالنثر وكذلك تبني طرق الري الحديث وتطور الإرشاد الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من الجدول السابق أن سعر شراء القطن من قبل الدولة قد تطور بشكل واضح ففي عام 2000 كانت الدولة تشتري الكيلو غرام الواحد ب 30.75 ل.س لينخفض بعد ذلك في عامي 2001 و 2002 إلى 27.9 ل.س و 26.8 ل.س على الترتيب ، ثم ليستقر خلال سنتي 2004 و 2005 عند السعر 30.75 تقريباً قبل أن يرتفع في السنوات اللاحقة حيث وصل إلى 42 ل.س للكيلو غرام الواحد عام 2010، كما هو واضح في الجدول أعلاه.

ومن ناحية أخرى فإن سورية على الرغم من انخفاض إنتاجها من القطن خلال الفترة (2000-2010) إلا أن الأرقام والمؤشرات تشير إلى أن سورية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول (2-2) الميزة النسبية الظاهرة (RCA) للنت القطن وزغب بذور القطن القيمة الف دولار

الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2009	القيمة 2009		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2008	القيمة 2008		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2001	القيمة 2001		البيان
	العالم	سورية		العالم	سورية		العالم	سورية	
10	8969499	79000	8	9648569	77514	36	6661769	204146	الصادرات من لنت القطن
81	164587	11447	235	96619	21513	145	108901	13642	الصادرات من زغب بذور القطن

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية -وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - احصاءات التجارة الزراعية السورية 2011.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الميزة النسبية الظاهرة للنت القطن بلغت 36 في عام 2001 لتتخفض إلى 8 في عام 2008 ولترتفع بعدئذ إلى 10 في عام 2010 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج من هذه المادة في عامي 2008 و 2009 بالمقارنة مع عام 2001 وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات من هذه القيمة فضلاً عن تحسن قيمة الصادرات العالمية من هذه المادة. كما أن الميزة النسبية لزغب بذور القطن بلغت 145 عام 2001 لترتفع بشكل واضح إلى 235 عام 2008 ثم لتتخفض إلى 81 عام 2009 ويعود هذا التطور والانخفاض الواضحين إلى زيادة قيمة الصادرات من زغب بذور القطن من 13642 ألف دولار عام

2001 إلى 21513 ألف دولار عام 2008 ثم لتتخفص إلى 11447 ألف دولار عام 2009، فضلاً عن انخفاض قيمة صادرات العالم من هذه المادة.

2-3-1-2 : حلي القطن

تسمى عملية نزع البذار من القطن المحبوب (القطن بشكله الخامي) بحلي القطن، ويعتبر حلي القطن من الأنشطة قليلة الاعتماد على العمالة ناهيك عن قلة القيمة المضافة التي يولدها هذا النشاط، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص، إلا أن مرحلة حلي القطن على الرغم من أنها من المراحل ذات القيمة المضافة المنخفضة وقليلة الامتصاص لليد العاملة فإنها من المراحل الصناعية الهامة في بلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج القطن كسوريا إذ يعتبر حلي القطن البوابة أمام أنشطة صناعية أخرى عالية القيمة المضافة وذات قدرة استيعابية كبيرة لليد العاملة، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص.

تقوم المؤسسة العامة لحلي وتسويق الأقطان باحتكار استجرار كل المحصول القطني المنتج في سوريا، حيث أنها كانت تشتري القطن بأسعار تشجيعية حتى عام 2002 ، مما أدى الى تكبيدها خسائر كبيرة، إلا أنه اعتباراً من بداية عام 2002 بدأت المؤسسة بدفع قيمة القطن حسب السعر العالمي حيث يقوم المصرف الزراعي من خلال موازنة الدولة بتغطية الفرق بين السعر التشجيعي المدفوع للمزارعين الذي تحدده الحكومة والسعر العالمي الذي تسدد بموجبه مؤسسة الأقطان قيمة القطن المستلم من المزارعين¹.

وفيما يلي نوضح سعر شراء القطن من قبل الدولة والسعر العالمي للقطن:

جدول (2-3) تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2001)*

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
42	42	41	30.8	30.8	30.75	30.75	30.75	26.8	27.9	30.75	سعر شراء القطن من قبل الدولة (ل/س/كغ)
93.14	56.83	64.46	60.29	57.68	55.33	61.93	63.21	46.12	48.12	59.1	سعر القطن العالمي (سنتا للرطل)

المصدر: سعر القطن السوري من رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة، فصل الإحصاءات الزراعية للسنوات المدروسة ومرجع السعر العالمي للقطن من موقع الفاو :

FOOSTAT.FAO.ORG/SITE

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق ص 19

* - انظر الشكل البياني رقم (2) ضمن الملاحق ص 202.

تقوم المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ببيع قسم كبير من إنتاجها من ألياف القطن في السوق المحلي وتقوم بتصدير المتبقي، وتقوم بتسعير مبيعاتها المحلية على أساس التكلفة وهامش الربح بينما تصدر بالأسعار العالمية، وتمنع هذه السياسات السعرية تحقيق الأرباح من الخيوط والأنسجة القطنية المعدة للتصدير، حيث أن المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان تقوم بشراء القطن المحبوب بأسعار تفوق السعر التصديري، وهذا يخفض من ربحية صادرات الألبسة القطنية والمنتجات النسيجية الأخرى، ونتيجة لذلك تفشل سورية في الاستفادة من إمكانيات النمو التي تنطوي عليها صناعة المنتجات القطنية، كما تقوم مؤسسة الأقطان بدورها ببيع القطن المحلوج إلى شركات الغزل العامة والخاصة بالأسعار العالمية وتصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي إلى الأسواق الخارجية¹.

جدول (4-2) تطور إنتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و 2011/2010

2011/2010	2010/2009	2009/2008	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	الوحدة	البيان
221	225	222	212	335	327	270	284	320	352	الف طن	إنتاج القطن المحلوج
87	191	203	167	195	171	131	144	60	157	الف طن	الاستهلاك
134	34	19	45	140	156	139	140	260	195	الف طن	التصدير

المصدر: المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع الإنتاج من القطن المحلوج من 352 ألف طن خلال الموسم 2001/2000 إلى 87 ألف طن في الموسم 2011/2010 على الرغم من ارتفاعه إلى 171 و 195 ألف طن خلال الموسمين (2005/2004) و (2006/2005) على الترتيب، ويعود ذلك إلى تراجع غلة المحصول والمساحات المزروعة في تلك السنوات، وكذلك إلى تراجع الاستهلاك والتصدير من هذه المادة خلال نفس المواسم كما هو واضح من الجدول أعلاه.

2-3-1-3 : غزل القطن

تعتبر عملية الغزل المرحلة النهائية لتصنيع الخيوط من الألياف القصيرة وفي هذه العملية يتم فيها الترتيب النهائي للألياف داخل الخيط. وترتبط كفاءة عملية الغزل وكذلك جودة الغزل المنتجة ارتباطاً وثيقاً بجودة تحضيرات الغزل حيث أن أي قصور في عملية تحضيرات الغزل

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق ص-19

من التنظيف والتفتيح إلى البرم سوف يؤدي إلى مشاكل في عملية الغزل النهائي مما يؤدي إلى إنتاج غزول ذات مستوى جودة منخفض وكذلك تؤثر في انخفاض كفاءة التشغيل بماكينه الغزل¹.

فالغزل هو تحويل المادة الخام مهما كان مصدرها إلى خيوط فعلية صناعة الخيط ربما تكون من شعيرات محدودة الطول (بالمليمترات) إلى خيوط بأطوال كبيرة (أمتار) قد تكون الشعيرات من مصدر نباتي أو حيواني أو بترولية أو محورة و أحيانا تخلط الشعيرات (طبيعي/صناعي) لصناعة قماش بمواصفات معينة فعلية صناعة الخيط عملية هندسية بحتة تقوم بها ماكنات مختلفة تعمل على تحويل شكل المادة الخام حتى تصل بها الى الشكل المطلوب تصميميا للقماش المراد إنتاجه²، وبالتالي فإن غزل القطن هي المرحلة التي يتم من خلالها تحويل القطن المحلوج إلى خيوط حيث تقسم عملية الغزل مرحلة السحب وهو تحويل القطن إلى أجزاء صغيرة، ثم إلى مرحلة استقامة وموازة الألياف القطنية، ثم إلى مرحلة فتل الألياف في خيوط مغزولة وتقوم بهذه العملية آلات عديدة ومتنوعة.

وتعتبر مرحلة الغزل من المراحل ذات القيمة المضافة العالية نسبياً إذ تشير أرقام المؤتمر الوطني الأول للصناعة إلى أن القيمة المضافة للعامل الواحد في مرحلة الغزل تبلغ \$8.16، كما تعتبر مرحلة الغزل من المراحل المتطلبة للعماله إذ إن إنتاج 1طن من الغزول يحتاج إلى حوالي 27 عامل³.

تحتكر معامل القطاع العام إنتاج مقاسات معينة من الغزول، الشيء الذي يجعلها مقصد معظم الصناعيين حيث تعتبر هذه المقاسات مدخلات لعملياتهم الإنتاجية بما يؤثر بشكل كبير على كلفة ونزاهة وكفاءة قنوات الإمداد بالنسبة لهؤلاء الصناعيين، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سمحت منذ عدة سنوات للقطاع الخاص بإقامة صناعة غزل قطني لكن بشرطين إما استخدام الغزول القطنية المنتجة في المنشأة ذاتها لإنتاج القماش أو للتصدير⁴. وفيما يلي نوضح إنتاج الغزول القطنية من قبل القطاع الخاص والعامل خلال الفترة (2000-2010).

¹ - الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين، عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزول القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، إشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008. ص 102.

² - <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>

³ - مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة الملابس القطنية في سورية)- مرجع سابق ص20

⁴ -: اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق - ص22.

جدول (5-2) تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010) /طن/

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
-	47850	37539	36134	35426	31454	28115	-	-	-	-	إنتاج القطاع الخاص من الغزول القطنية
106770	102648	99471	102048	110159	114951	107610	98374	90600	82975	78019	إنتاج القطاع العام من الغزول القطنية
106770	150498	137010	138182	145585	146405	135725	98374	90600	82975	78019	مجموع إنتاج الغزول

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة - جدول إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية- فصل الصناعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج الغزول القطنية قد تطور إنتاجه بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010)* على الرغم من انخفاضه في سنة 2010 عن عام 2009 من 150498 طن إلى 106770 طن، وان القطاع الخاص لم يسمح له بإنتاج الغزول القطنية قبل عام 2004 حيث بلغ إنتاجه في عام 2004 كمية 28115 طن أي حوالي 26.1% من إنتاج القطاع العام ووصل إلى 47850 طن في عام 2009 مشكلاً ما نسبته 46.6% من إنتاج القطاع العام.

تشتري المؤسسة العامة للصناعات النسيجية القطن المحلوج من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بالأسعار العالمية وتبيع الغزول التي تنتجها إلى الأسواق الخارجية بالأسعار العالمية أيضاً وظلت حتى تاريخ 2008/9/2 تباع الغزول في السوق الداخلية للقطاع الخاص بنسبة تزيد عن أسعار التصدير بحوالي 20% حيث ظل القطاع الخاص منذ سنوات عديدة يطالب بمساواته بالمستورد الخارجي من حيث تطبيق الأسعار العالمية على مشترياته الداخلية من الغزول القطنية، إلا أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تبرر عدم اللجوء إلى ذلك بتحقيق خسارة في شركات الغزل في حال تم البيع الداخلي بالأسعار العالمية في الوقت الذي تحقق فيه الشركات التي تصدر خسارة مستمرة لالتزامها بالبيع بالأسعار العالمية. وكان هذا الموضوع أحد أهم المشاكل التي تؤثر على تنافسية الصناعات القطنية السورية وظل مجال أخذ ورد بين القطاع الخاص ووزارة الصناعة حتى تاريخ 2008/9/2 حيث تمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على بيع الغزول القطنية للصناعيين والحرفيين من القطاع الخاص المحلي بأسعار التصدير.

هذا وقد بلغت نسب التنفيذ في إنتاج الغزول القطنية دون المستوى المطلوب في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية حيث بلغت نسبة التنفيذ 69% في عام 2009 ووصلت

*- انظر الشكل البياني رقم (3) ضمن الملاحق ص 203.

إلى 76% في عام 2010¹ ويعود السبب في ذلك إلى تدني مستوى الآلات المستخدمة في إنتاج الغزول القطنية في المؤسسة.

2-1-3-4 : صناعة النسيج

وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة حيث تعتبر صناعة النسيج من أعرق وأهم الصناعات السورية، ومن خلال استعراض الأرقام الإحصائية المتعلقة بهذه الصناعات نجد أن إنتاج من الأقمشة القطنية قد بلغ 9812 طن من قبل القطاع الخاص مشكلا ما نسبته 45.5% من الإنتاج و11747 طن من قبل القطاع العام وذلك خلال عام 2000 ليتطور الإنتاج إلى 51499 طن للقطاع الخاص مشكلا ما نسبته 73.1% من مجموع الإنتاج و15544 طن للقطاع العام في عام 2009، ووصل الإنتاج من قبل القطاع العام إلى 18956 طن عام 2010 في حين لم تتوفر إحصائية عن إنتاج القطاع الخاص في عام 2010 ويعود التطور الواضح للإنتاج من قبل القطاع الخاص إلى الدعم المقدم لهذا القطاع والى التوسع في مشاريعه في مجال إنتاج الأقمشة القطنية كما هو واضح في الجدول أدناه:

جدول (2-6) تطور إنتاج القمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أقمشة قطنية قطاع خاص طن	9812	12622	12752	13283	18175	19178	23517	34223	37289	51499	-
أقمشة قطنية قطاع عام طن	11747	12445	15025	15806	21401	18118	19460	17050	15544	18956	18266
المجموع	21559	25067	27777	29089	39576	37296	42977	51273	52833	70455	18266
نسبة إنتاج القطاع الخاص من العام %	45.5	50.4	45.9	45.7	45.9	51.4	54.7	66.7	70.6	73.1	-

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة الإحصاءات الصناعية

ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات من النسيج قد تحسنت من 286.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1554 مليون دولار لينخفض بعد ذلك إلى 802 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 678 مليون دولار عام 2010 مشكلا ما نسبته حوالي 13.1% من إجمالي القطاعات عام 2010 بتحسّن واضح* عن عام 2000 حيث بلغت نسبته من إجمالي القطاعات 6.1%. ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وإقامة المشاريع النسيجية الجديدة وإعطائه التسهيلات اللازمة. كما أن الواردات من النسيج تحسنت خلال الفترة 2000-2010 ولكن ليس بنفس نسبة تحسن

¹ - وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء-تقارير سنوية.

*- انظر الشكل البياني رقم (4) ضمن الملاحق ص 203 .

الصادرات النسيجية حيث بلغت المستوردات من النسيج 288.6 مليون دولار عام 2000 ثم لتحسن إلى 322.8 مليون دولار عام 2001 لتتخفف بعد ذلك 307 مليون دولار عام 2010 مشكلاً مانسبته 2% من إجمالي القطاعات بعد أن كان يشكل حوالي 7.2% من إجمالي القطاعات في عام 2000 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7-2) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2001-2000) القيمة مليون دولار النسبة %

النسبة %	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
	678	802	1554	1119	889	240	228	272	263	181	286	الصادرات من النسيج
	13.1	15.9	18.8	19.9	18.9	13.4	4.2	4.7	3.8	3.4	6.1	النسبة من إجمالي القطاعات (%)
	307	309	283	192	212	221	229	221	183	323	289	الواردات من النسيج
	2	2.3	1.7	1.5	2.2	2.5	3.3	4.3	3.6	6.8	7.2	النسبة من إجمالي القطاعات (%)

المصدر: أرقام عام 2004-2000 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2005. وأرقام 2010-2005 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2011.

2-1-3-5 : إنتاج الألبسة

تعتبر مرحلة الإنهاء المرحلة الأكثر توليداً للقيمة المضافة بين المراحل السابقة، إذ إن إنتاج طن واحد من الملابس يولد قيمة مضافة تعادل 14 مثل بدءاً من مرحلة القطن المحلوج¹. ومن أهم المنتجات التي تدخل فيها القطن هو إنتاج الألبسة الداخلية والألبسة الجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات، ومن خلال الجدولين التاليين سنوضح إنتاج كلاً من القطاع الصناعي العام والخاص من هذه المنتجات.

جدول (8-2): تطور انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2009-2000)

البيان	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
ألبسة داخلية (الف دزينة)	39304	22976	17645	15408	11452	9963	7680	6695	5494	5836
ألبسة جاهزة (الف قطعة)	248688	189600	125862	112886	91296	87920	53693	50708	47272	34013
سجاد (الف م2)	18623	11340	10596	7410	5563	4843	2058	1775	1582	1309
جوارب (الف دزينة)	20377	19777	18540	12571	9056	8882	7836	6996	6166	4234
حرامات (الف قطعة)	1376	975	933	905	642	473	387	365	350	388

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

¹ مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة صناعة المنتجات القطنية في سورية- مرجع سابق ص 23.

جدول(2-9) تطور انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ألبسة داخلية (الف دزينة)	720	783	891	510	475	560	402	453	436	418	350
ألبسة جاهزة(الف قطعة)	1103	1045	1160	1045	743	629	657	743	374	445	686
سجاد (الف م2)	396	400	436	400	357	397	355	331	307	286	245
جوارب (الف دزينة)	176	146	130	167	163	178	133	119	158	171	136
حرامات (الف قطعة)	41	75	73	73	53	35	80	80	100	74	56

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

نجد من الجدولين أعلاه أن القطاع الخاص يتفوق بكثير في إنتاج المنتجات القطنية حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص في عام 2000 من الألبسة الداخلية 5836 ألف دزينة ومن الألبسة الجاهزة 34013 ألف قطعة وم السجاد 1309 ألف م2 ومن الجوارب 4234 ألف دزينة ومن الحرامات 388 ألف قطعة ليتطور الإنتاج بشكل كبير جدا في السنوات اللاحقة* حتى وصل في عام 2009 إلى 22976 ألف دزينة من الألبسة الداخلية والى 248688 ألف قطعة من الألبسة الجاهزة والى 118623 ألف م2 من السجاد والى 20377 ألف م2 من الجوارب 20377 ألف دزينة ومن الحرامات 1376 ألف قطعة وهنا لا بد من الإشارة انه لم تتوفر إحصاءات للقطاع الخاص في هذا المجال عن عام 2010. ويعزى هذا التطور الكبير للقطاع الخاص في إنتاج مثل هذه المنتجات إلى الرعاية الخاصة التي توليها الدولة لهذا القطاع والتوسع الكبير في استثماراته حيث يمتلك القطاع الخاص جميع شركات إنتاج الملابس الجاهزة تقريبا. وبالنسبة للقطاع العام (Public sector) نلاحظ أيضا أن الإنتاج ضمنه تطور ولكن بنسب قليلة حيث بلغ الإنتاج من هذه المواد في عام 2000 من الألبسة الداخلية 720 ألف دزينة ومن الألبسة الجاهزة 1103 ألف قطعة ومن السجاد 396 ألف م2 ومن الجوارب 176 ألف دزينة ومن الحرامات 41 ألف قطعة و ليصل الإنتاج في عام 2009 إلى 418 ألف قطعة و 445 ألف قطعة و 286 ألف م2 و 171 ألف دزينة و 74 ألف قطعة على الترتيب. وقد شهد عام 2010 تراجع إنتاج الألبسة الداخلية إلى 350 ألف دزينة ومن السجاد إلى 245 ألف م2 ومن الجوارب إلى 136 ألف دزينة والى 56 ألف قطعة من الحرامات مع التحسن في إنتاج الألبسة الجاهزة إلى 686 ألف قطعة*.

*-انظر الشكل البياني رقم (5) ضمن الملاحق ص204.

* انظر الشكل البياني رقم (6) ضمن الملاحق ص204.

المبحث الثاني

2-2 أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية

إن جميع الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وقعتها سورية والتي تسعى لتوقيعها ستؤدي في النهاية لانفتاح السوق السورية على أغلب المنتجات والخدمات ومنافستها للسلع المحلية من خلال التخفيض الجمركي الذي سيطراً عليها. وفي أي اتفاق شراكة عادةً هناك شريك رابح وشريك آخر أقل ربحاً يجب عليه أن يعيد ترتيب أوضاعه لكي يبقى في مستوى الربح ولا يتعرض للخسارة. وسورية عندما قررت تحرير تجارتها والاندماج الكلي بالاقتصاد العالمي عبر هذه الشراكات أو من خلال طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من بوابة الاتفاقيات الاقتصادية كانت مدركة لحجم التحديات والمستحقات من جراء ذلك لأن خسائر البقاء خارجاً كانت أكبر بكثير من خسائر هذا الاندماج، وفي بعض الأحيان تكون المكاسب السياسية والاستراتيجية أكبر تأثيراً من المنافع الاقتصادية المرحلية. وسورية عندما تنظر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي كنتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في العولمة والحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة وفتح الأسواق وإقامة التكتلات الاقتصادية فهي كغيرها من الدول تسعى لتحقيق مجموعة من المزايا منها: تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته وزيادة القدرات التنافسية، تحسين الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية، وتفعيل عمليات البحث والتطوير وتسهيل الحصول إلى التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات وتوطينها.

وعليه ضمن هذا المبحث سنركز على أثر كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية على المنتجات القطنية السورية.

2-2-1 : منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية:

2-2-1-1 : الاتفاقيات التي تجسدها منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية. وكذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض.

أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1/1/1995 كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الأورغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات¹، حيث تضمنت جولة الأورغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ 15/4/1994 (28) اتفاقية وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل ويمكن تقسيم موضوعات هذه الاتفاقيات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول :النفاذ الأساسي : ويتضمن بروتوكول النفاذ الأساسي جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأسواق المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية ويضم²:

أ- **اتفاق الزراعة:** ويعتبر هذا الاتفاق الأول في نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وينص على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية، وهذا يعني إلغاء كافة القيود غير التعريفية، ثم يتم تخفيض التعريفية الجمركية بنسبة % 36 في الدول المتقدمة، وذلك خلال 6 سنوات من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و % 24 في الدول النامية وخلال 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نمواً، فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفية الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية.

كما ينص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وعلى تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة % 36 من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة % 21 من

¹ - William R. Cline ,Evaluating the Uruguay Round,The World Economy,Volume 18, Issue 1, January 1995.pages 1-23.

²- محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997-ص23-24.

كميات الصادرات التي يتم دعمها، وذلك بالنسبة لفترة الأساس التي هي 1990-1986 وفي الدول المتقدمة على مدى 6 سنوات، ويتم التخفيض بنسبة % 24 من القيمة و % 14 من الكمية، وذلك في الدول النامية وعلى مدى 10 سنوات، وأما الدول الأقل نمواً فهي غير مطالبة بإجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية، وهناك استثناءات من تخفيض التعريفات والدعم، وكذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستورداً صافياً للغذاء.

ب- اتفاق المنسوجات*: ينص هذا الاتفاق على إلغاء نظام حصص الاستيراد الذي كان معمولاً به من قبل، وفقاً للاتفاقات الثنائية التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل تدريجية، وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من عام 1995 حتى عام 2005، والهدف من هذا الإلغاء هو إنهاء استخدام القيود غير التعريفية على المنسوجات والملابس، وكذلك إنهاء نظام أو ترتيب الألياف المتعددة الذي كان مطبقاً من قبل وأدى إلى تقييد التجارة العالمية في المنتجات النسيجية بوضع عدة قيود كمية عليها¹.

وترتيباً على ذلك اتسمت كل مرحلة من مراحل هذا الاتفاق بوضع نسب معينة من المنتجات النسيجية التي يتم استيرادها من الدول الأخرى، فالمرحلة الأولى تبدأ من أول كانون الثاني عام 1995، أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبنسبة لا تقل عن % 16 من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس، والثانية تكون النسبة فيها % 17 من حجم الواردات حيث تبدأ من عام 1998 والثالثة تكون النسبة فيها % 18 وتبدأ في أول كانون الثاني 2002، أما المرحلة الرابعة فتشمل نسبة 49% الباقية وتبدأ من أول كانون الثاني 2005، وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة الأورغواي².

القسم الثاني: مجموعة الاتفاقيات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات³:

أ- الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية.

* - سنتوسع في هذه الاتفاقية فيما بعد انظر ضمن متن البحث ص 78.

1- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - الطبعة الأولى - 2008 - ص 33.

2- عبد الحميد، عبد المطلب - النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر - مجموعة النيل العربية - القاهرة - الطبعة الأولى 2003 - ص 71.

³ - <http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2>

ب - اتفاقية مكافحة الإغراق وينص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغلاق السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية.

ج - اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضرراً بالغاً لهذه الصناعة إما بفرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض .

القسم الثالث: الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة:

لقد نجحت جولة الأورغواي في إدراج بعض المواضيع الجديدة التي لم تشملها اتفاقية الجات وتشمل هذه المواضيع¹:

أ- إجراءات الاستثمار وينص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات.

ب- الملكية الفكرية ويضمن هذا الاتفاق المواضيع الرئيسية كحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية بما في ذلك الكمبيوتر وبراءات الاختراع

ت- تجارة الخدمات وتشمل الخدمات المالية كالاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة.

تؤثر منظمة التجارة العالمية بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات العديدة التي تشرف على تنفيذها على مجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المنضمة لها، ولها ثقلها المسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة، والتجارة الدولية على وجه الخصوص، لذلك فإن جميع الدول ستتأثر بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة نتيجة لهذه المنظمة²، وبالتالي لا بد لكل دولة من دراسة بنود وأحكام كل اتفاقية من الاتفاقيات بدقة وتفصيل، وإجراء مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها ومن ثم إعادة تأهيل هذه الاقتصاديات لتتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة لاتخاذ القرار المناسب. وسورية كغيرها من الدول ستتأثر نتيجة انضمامها بمختلف نشاطاتها والمنتجات التي تنتجها بشكل مباشر أو غير مباشر

¹ --<http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2> .

² - Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO , a Generalised Approach, The World Economy, Volume 34, Issue 6, June 2011. pages1014-1041.

باتفاقيات منظمة التجارة العالمية كنتيجة لانضمامها لهذه المنظمة، وما يهمننا في بحثنا هذا الآثار المترتبة على المنتجات القطنية السورية، وللوقوف على هذه الآثار من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء بشي من التفصيل على اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها، وعلى اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة وتطور أنظمة القيود فيها.

2-2-1-2 : اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها:

تعتبر اتفاقية الألياف متعددة الأطراف من الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف، والتي بموجبها تم تقييد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية إلى الدول الصناعية المستوردة لها، وإن الغرض الأساسي للاتفاقية يتمثل في توفير الحماية المؤقتة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان الصناعية المستوردة لها، وللسماع لها بالتكيف مع المنافسة الأجنبية، ولإتاحة الفرصة أمام مصدري الدول النامية للنفاد إلى أسواقها بطريقة منظمة ومنضبطة، تسمح للدول الصناعية بالتحكم في مقاديرها والرقابة عليها¹.

وقد تحولت هذه الاتفاقية فيما بعد عند التطبيق العملي إلى اتفاقيات شبه دائمة خلال عدة مراحل هي²:

المرحلة الأولى: وهي فترة ما قبل الستينيات، حيث كانت هناك حصص، واتفاقيات تقييد اختيارية كثيرة تعرف "بالقيود الصلبة"، وهذه القيود قاومت المحاولات الكثيرة المبذولة بعد إنشاء الجات لإزالتها.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة بين تشرين الأول 1961 إلى أيلول 1962 وهو ترتيب قصير الأجل، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من أيلول 1962 إلى تشرين الأول 1973، وهو ترتيب طويل الأجل ليحل محل الاتفاق السابق، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هدف هذه الترتيبات ضبط التجارة الدولية وتلافي حدوث اختلالات سوقية، إلا أن رؤية الدول النامية لها ضمن تلك الفترة كان يملؤها الأمل بأنه سوف

¹ - D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirements for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 - 1995 , p , 9 - 10

² - خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة 6-7-1994 تموز ص 5-6-7-8.

يحقق مصالحها، إلا أن واقع الحال لم يستمر كذلك، فقد عقدت سلسلة متتالية من الاتفاقيات متعددة الألياف لتنظيم التجارة الدولية في هذا القطاع الحيوي الهام لها.

المرحلة الرابعة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1974 إلى نهاية كانون الأول 1977 ونظراً لزيادة الأهمية النسبية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة المصنوعة من الصوف والخيوط والألياف الصناعية وتناقص الأهمية النسبية للمنتجات المصنوعة من القطن الخالص، فقد دعت الدول المصدرة والمستوردة إلى عقد اتفاقيات ثنائية لوضع قيود كمية على المنتجات النسيجية المستحدثة، وذلك بالمخالفة لقواعد الجات ولقواعد الاتفاقية طويلة الأجل في تنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية القطنية، لذلك كان من الضروري تقنين هذه الأوضاع بوضع اتفاقية جديدة لتنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية من جميع الألياف الطبيعية، والصناعية تدعى الاتفاقية الدولية الأولى للمنسوجات.

المرحلة الخامسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1978 إلى نهاية كانون الأول 1998 وذلك عندما نجحت الدول المتقدمة في الضغط على الدول النامية المصدرة لتعديل الاتفاقية الأولى، بسبب تزايد حالة الكساد العالمي، وعدم نمو الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة في الصناعة النسيجية، وزيادة الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، فقد أجبرت الدول الأخيرة الدول النامية على عقد " الاتفاقية الدولية الثانية للمنسوجات " لوضع حدود قصوى للواردات من الدول النامية.

المرحلة السادسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1982 إلى حزيران 1986 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الثالثة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وكانت أكثر تقييداً للتجارة الدولية في المنتجات النسيجية.

المرحلة السابعة : وهي الفترة الممتدة من حزيران 1986 إلى تموز 1991 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الرابعة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وتم العمل بها لمدد متلاحقة انتظراً لما ستسفر عنه اتفاقيات جولة أورجواي، وما آلت إليه من نتائج في اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.

2-2-1-3 - نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف:

يتراوح تطبيق نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف بحسب البلدان النامية المصدرة لها بحيث تطبق أشد القيود صرامة على أكثر المنتجين كفاءة، حيث بلغت القيود الثنائية أكثر من 100 تقييداً ثنائياً يتم فرضها على أغلب الدول المشتركة في الاتفاقية¹.

وعلى الرغم من تقييد تجارة الدول النامية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بموجب اتفاقيات ثنائية، إلا أن تجارة الدول الصناعية في هذه المنتجات لا تخضع لقيود كمية فيما بينها، بل تخضع لقيود تعريفية في أغلب الأحيان².

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الدول العربية جميعها، باستثناء مصر لم تكن مشتركة في اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف ومع ذلك فإن بعض الدول العربية سوريا، تونس، المغرب تواجه قيوداً على صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وهي مفروضة خارج إطار الاتفاقيات المذكورة.

وبالتالي نجد أن هذه الاتفاقية كانت مخيبة لآمال الدول النامية في توسيع تجارتها من المنتجات النسيجية، مما دفعها إلى الإسراع، والمشاركة في اتفاقات جولة أورجواي لإلغاء نظام الألياف متعدد الأطراف، والذي ساهم إلى حد كبير في عرقلة وفضاضة السلع النسيجية إلى أسواق الدول المتقدمة، ونتيجة لذلك مع بداية عام 1995 أصبحت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية، وما على الدول المنضمة إلا أن تلتزم بالقواعد التي أقرتها هذه الاتفاقية، وصدقت عليها مع باقي اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

2-2-1-4 : اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة :

على الرغم من أن معظم الدول المتقدمة اتبعت أنظمةً حمائيةً في تجارتها الدولية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أنها عادت لتحرير التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947، ولكن سياسات تحرير التجارة الدولية لم تمتد لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، بل كان الأمر على عكس ذلك، بحيث تزايدت القيود الحمائية في

¹ - المجذوب، أسامة -الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية ص 107.

² - إبراهيم نوار : اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994 - ص23.

هذا القطاع، عندما تم استثناء تجارة المنتجات النسيجية من تطبيق قواعد الجات بصفة رسمية في عام 1959 بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وصاحب ذلك فرض تعريف جمركية عالية على الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل زاد الأمر إلى حظر الواردات من تلك المنتجات في بعض الأحيان، وبالتالي زادت نسبة الحماية المفروضة على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول المتقدمة أمام الواردات المصدرة لها، إضافةً إلى أن التعريفات على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة في اتجاهها نحو الزيادة، كلما تقدمت مرحلة التصنيع، حيث بلغ متوسط التعريفات في الدول الصناعية على الألياف مثلاً نحو 1%، بينما تزيد التعريفات المفروضة على الملابس على أكثر من 20%، بقصد حماية الإنتاج الذي يتميز بقيمة عالية مضافة أعلى في الدول لصناعية، في حين أن متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على كافة المنتجات الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة، والنفط كانت قبل اتفاقيات جولة أورجواي حوالي 15% وانخفضت بعد هذه الجولة إلى 6%².

وبالتالي نجد أن القيود على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة أخذت شكل تعريفات مرتفعة ومتصاعدة في مجمل التعريفات المفروضة، وقيود كمية مفروضة وفق حصص ثنائية متفق عليها، تمثلت في سلسلة من القيود المتتالية طوال عدة عقود، وبذلك أصبح للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة نظام خاص، تم تطويره خلال العقود الماضية، وتحكمه اتفاقية الألياف متعددة الأطراف خلال حقبة من الزمن³.

بقي قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خارج إطار مفاوضات الجات لفترات زمنية طويلة حتى مرحلة الإعداد لجولة الأوراجواي، حيث حرصت الدول النامية في مرحلة المشاورات، والإعداد لاتفاقيات هذه الجولة على تحديد موقفها في ضرورة إدراج قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ضمن حزمة مفاوضات هذه الجولة، وضمن القطاعات التي يشملها نظام وقواعد الجات، من أجل إنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في أعمال جولة المفاوضات الجديدة، نظراً لأهمية

¹ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p59-60

² -Nader Majd:The Urguay Ronud And SouTh Asia ,An Overview of the Impact And Opportunities- ,policy Research Working Paper,1484 ,The World Bank , July , 1995 ,p p 15-18.

³ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p61

العمليات الإنتاجية، والتصديرية في هذا القطاع في هذه الدول، والتي تمثل بالفعل قاطرة التنمية الحقيقية لها بوجه عام.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن نجاح الدول النامية في إدراج هذا القطاع ضمن مفاوضات جولة أورجواي، يعود إلى اتحاد ورسوخ مواقفها المبدئية والثابتة، إلا أن واقع الحال لم يكن سهلاً، بل احتدم الخلاف بين الدول الصناعية، والنامية لما لقي هذا العرض من معارضة شديدة، حتى توصل الأطراف المتعاقدة إلى صيغة توفيقية تمثلت في الاتفاق النهائي لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة حيث يتألف هذا الاتفاق من مقدمة وتسعة مواد تضم سبعين فقرة، شملت 738 مادة سلعية، تشملها عمليات الدمج والتحرير طبقاً للتصنيف والتوصيف الخاص بالقوائم الجمركية، حيث أقرت في مضمونها على إخضاع هذا القطاع لأحكام وقواعد الجات، وإلغاء القيود المترتبة في إطار اتفاقية الألياف المتعددة بعد مضي فترة عشر سنوات تبدأ من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من الأول من كانون الثاني 1995 إلى نهاية كانون الأول 2004 ومن هنا فإن دراسة أحكام الاتفاق بشأن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يوجب علينا استعراض هذا الموضوع من خلال أسلوبين متوازيين، ليتم معرفة الأحكام القانونية التي أقرها الاتفاق العام في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، هما أسلوب الاندماج وأسلوب معدل نمو الحصص الذين سنوضحهما في الآتي:

أ- أسلوب الاندماج¹

يهدف اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار جولة أورجواي إلى خضوع هذا القطاع السلعي إلى قواعد ومبادئ الجات، وبذلك يتم التخلص تدريجياً ومرحلياً من اتفاقيات الألياف المتعددة على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية عام 1995، وذلك طبقاً لنصوص الاتفاقية التي نصت في المادة الثانية منها على إدماج هذا القطاع على فترات انتقالية مرحلية يتم خلالها إلغاء الحصص في المراحل الأربعة التالية:

المرحلة الأولى : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1995 موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث تقوم كل دولة مستوردة بإدماج نسبة 16% من إجمالي الواردات خلال عام 1990 في إطار قواعد الجات، بمعنى إلغاء الحصص الكمية على بنود المنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة المذكورة أعلاه.

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

المرحلة الثانية : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1998 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 17% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990.

المرحلة الثالثة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 2002 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 18% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990، وفي نهاية هذه المرحلة يكون قد تم تحرير نسبة 51% فقط من تجارة الدول المستوردة من القيود المفروضة بموجب اتفاقيات الألياف المتعددة.

المرحلة الرابعة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني 2005 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية المتبقية، وهي عبارة عن نسبة 49% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990 ، وبهذا تكون كافة المنتجات النسيجية مندمجة كاملة تحت إشراف قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وبذلك يتم إلغاء كافة الأوضاع الاستثنائية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتصبح تجارتها كبقية السلع الأساسية المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية نص عليها الاتفاق تتمثل بأن هذه الفترة غير قابلة للتجديد، بمعنى أنها نهائية ولا رجعة فيها.

ولهذه الأسباب المتقدمة يتضح لنا مما سبق أن الهدف الأساسي من عملية الاندماج هو تسهيل وصول منتجات الدول من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق بعضها البعض، عن طريق خفض التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي كانت تحد من تجارة هذا القطاع، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بنشاط التصدير.

ب - أسلوب معدل نمو الحصص¹:

قضى الاتفاق في المادة الثانية منه، بضرورة التزام مع خطة دمج المنتجات، وهذا يعني ضرورة إعمال زيادة مضطردة في الحصص للكمية المفروضة على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة لنفس المراحل المنفق عليها لعملية الاندماج، بحيث تتم الزيادة بنسبة إضافية قدرها 16% في المرحلة الأولى، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 25% خلال السنوات الأربعة التالية، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 27% خلال السنوات التالية علاوة على إمكانية توزيع الحصص لصالح المصدرين الأكفاء المقيدون بالحصص، مع سريان المرونة في التعامل.

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

بحيث يسمح الاتفاق بترحيل الحصص من صنف في منتج معين إلى آخر في نفس المرحلة، مع إمكانية ترحيل الآجال إلى المراحل التالية، بشرط أن تلتزم البلدان المصدرة باتخاذ التدابير التي تجعل التجارة الدولية في هذه المنتجات تقوم على أساس المنافسة العادلة بين المصدرين الأكفاء، بما يكفل معالجة مسألة تغيير المسارات، وشهادات المنشأ الكاذبة التي من شأنها أن تحد إلى درجة كبيرة من التبادل التجاري بين الدول¹، وتعقيب الشحن وما تجب الإشارة إليه أن معدل نمو الحصص يهدف إلى زيادة حجم الحصص بصورة تصاعدية، أي زيادة الحصص المسموح بتصديرها إلى أسواق الدول بعضها البعض، إلى أن تصبح هذه الحصص لانهائية، مما يؤدي إلى إلغائها تماماً، وإزالة القيود المفروضة عليها

2-2-1-5 : نطاق شمولية تطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة:

فقد شمل الاتفاق كافة منتجات النسيج والملابس الجاهزة، والتي حددها النظام المنسق لوصف السلع الأساسية، وترميزها على أساس ستة أرقام، وتشمل الفئات التالية: الخيوط الممشوطة، والمغزولة، والأقمشة المصنعة، والمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، والخيوط الحريرية والصوفية، والقطنيات بجميع أشكالها، والخيوط التركيبية، والسجاد اليدوي، والصناعي، والموكيت، وغيرها من السلع الأخرى وقد خشيت البلدان النامية أن يتم إرجاء البنود الأكثر حساسية حتى المرحلة الأخيرة من المرحلة الانتقالية، ولتجنب حدوث مثل ذلك فقد طالبت الدول النامية بأن يتم إدراج منتج واحد على الأقل من المجموعة الأربعة التالية (شرائط الألياف، والخيوط المغزولة، والقماش، والمنسوجات، والملابس الجاهزة) في كل مرحلة من المراحل المذكورة أعلاه، وقضى الاتفاق بضرورة تطبيق ذلك، إلا أن الاتفاق لم يحدد الكمية الواجب تحريرها في كل مجموعة من المجموعات الأربعة في كل مرحلة من المراحل الانتقالية، ولذلك فإن هذا سوف يتيح مجالاً واسعاً للبلدان الصناعية لتمارس سلطاتها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم تحرير تجارتها من هذه المنتجات وعلى الرغم من دقة وصياغة الاتفاق بخصوص تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلا أنه استثنى بعض الأوضاع الخاصة وذلك في الأحوال التالية²:

¹ - Patricia Augier, Michael Gasiorek, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, The World Economy, Volume 27, Issue 9, September 2004. pages 1449-1473.

http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

أ- صادرات الدول النامية الأعضاء من الأقمشة والملابس التقليدية المصنوعة من الأقمشة، والمنسوجات اليدوية، شريطة أن تكون قد صدرت بموجب ترتيبات يتفق عليها مع الدول الأعضاء بطريق التفاوض.

ب- منتجات النسيج المتبادلة على المستوى العالمي قبل عام 1982 ومنها الحقائب، والأكياس، والحبال، والأمتعة، كالحصير، والسجاد المصنوع من ألياف الجوت، والليف الهندي، والقن.

ت- المنتجات المصنوعة من الحرير الخالص.

ث- لا تطبق أحكام هذا الاتفاق على الدول النامية إذا كانت اقتصادياتها تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة معينة بذاتها كالمنسوجات والملابس الجاهزة من الصوف على سبيل المثال، ومع ذلك تتم هذه المعاملة عن طريق التشاور، والإقناع بين الدول أصحاب المصلحة حول مائدة المفاوضات.

مما سبق يتبين أن اتفاقية المنسوجات والملابس نصت على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات (1995-2004) يزال خلالها نظام الحصص الذي تفرضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي والنروج على استيراد السلع النسيجية من الدول النامية، بما فيها دول أوروبا الشرقية في إطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة، كما نصت الاتفاقية على تنفيذ برنامج رباعي المراحل، لإزالة تلك الترتيبات نهائياً في مطلع عام 2005 بيد أن الدول المتقدمة فرضت الإجراءات الوقائية المسموح استخدامها خلال الفترة الانتقالية في مواجهة واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية وعمدت إلى تحقيقات متعلقة بمكافحة الإغراق وحواجز أخرى تتعلق بقواعد المنشأ وركزت اتفاقية المنسوجات والملابس في تحرير التجارة من هذه السلع من قيود الحصص التي تفرضها الدول المتقدمة والتي من شأنها تحسين واقع الدول الأقل تقدماً على الساحة الدولية من خلال زيادة صادراتها من هذه الدول¹. ولكن لانزال القيود الجمركية التي تفرضها تلك الدول على البضائع المعنية عالية تصاعدية، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فإن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة من نظام الحصص يبقى عاملاً أساسياً من زيادة المنافسة في الأسواق الدولية الأمر الذي يحفز الدول النامية إلى الاستثمار في التقنية والتجهيزات الحديثة ما سيزيد التشغيل ورفع مستوى المعيشة فيها².

¹ - Hong Song ,Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry,China & World Economy, Volume 14, Issue 5, September/October 2006.pages 78-92.

² - www.mogatel.com/openshare

2-2-1-6 : أثر منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

مما سبق نجد إن منظمة التجارة العالمية كيان متحقق سواء انضمت إليه الدول أم لم تنضم مع أن نطاق غير المنضمين متضائل ولا يستحوذ سوى أقل من 10 بالمائة من مجموع التجارة العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القول بأن الدولة العضو ستكون رابحة بالكامل أو خاسرة بالكامل، كلام غير دقيق والأصح، إن كل دولة عضواً كانت أو غير ذلك ستتحمل التبعات مقابل بعض الحسنات حيث إن درجة المنافع والخسارة لكل دولة منضمة يعتمد على اعتبارات شتى أهمها المركز المالي للدولة، الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية فيها ودرجة التبادل ووضع الميزان التجاري، ونوع السلع ذات الميزة التنافسية المعتمد عليها، إضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد ودرجة التطور الاقتصادي التي بلغها، وسورية كغيرها من الدول ستتأثر إيجاباً أو سلباً نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعليه سنوضح فيما يلي أهم آثار كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس للمنتجات القطنية السورية محل البحث باعتبارها من أهم المنتجات السورية.

أولاً: أثر اتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

في البداية إن النظرة الأولى لاتفاقية المنسوجات والملابس تشير إلى إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية ولن يقتصر هذا التأثير في تخفيض أسعار التصدير فحسب بل سيتعداه إلى إمكانية إعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع. إلا أن هناك آثار سلبية يمكن أن تتجم من جراء إزالة قيود الحصص وذلك من خلال زيادة المنافسة الدولية وخاصة من المنتجين في جنوب شرق آسيا والدول المتحولة، نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج فيها نسبياً الأمر الذي قد يهدد حصة الصادرات السورية في هذا النوع من السلع أو تقبلها للمنتجات الآسيوية في أسواقها المحلية، ومن خلال استعراض الجوانب القانونية التي عالجت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يحسن بنا أن نتعرض باختصار، للأفكار التالية:

أ- إن المادة السادسة من اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، منحت الدول المستوردة الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد الدول المصدرة، إذا ما ثبت أن زيادة الصادرات تمثل تهديداً للصناعات الوطنية، بالنسبة للمنتجات التي لم يتم إدماجها بعد في إطار الجات، تبعاً

للتبيعة المرحلية التدريجية للاتفاقية، أما بالنسبة للسلع التي يتم إدراجها، فإنها تخضع لأحكام اتفاق الوقاية الخاص بالاتفاقية العامة.

ب- أما بالنسبة للمعاملة الخاصة بالدول النامية فإننا نجد أن اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة، قد منحت معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، وصغار المصدرين، والذين تبلغ حصصهم أقل % 1.2 من إجمالي الحصص المطبقة على الدول المستوردة في كانون الثاني 1992، وتتضمن المعاملة التفضيلية في إطار برنامج الدمج، زيادة معدلات نمو للحصص أعلى من تلك المحددة لباقي الدول الأعضاء.

ت- وفيما يخص الإجراءات الوقائية فقد نصت المادة السابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة على ضرورة إنشاء آليات للوقاية المؤقتة في حالة الزيادات المفاجئة في واردات المنتجات التي لم تدمج بعد في إطار الجات، أو المنتجات التي لا تقيدها حالياً اتفاقيات الألياف المتعددة، وشعرت الدول النامية بالقلق إزاء هذا النص خشية أن يساء استعماله وذلك بهدف:

i. فتح المزيد من الأسواق أمام منتجات النسيج والملابس باتخاذ تدابير منها تخفيض التعريفات والقيود وتخفيض أو رفع الحواجز غير التعريفية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية المرتبطة بإصدار التراخيص.

ii. ضمان تطبيق سياسات تتصل بشروط التجارة المنصفة والعدالة في المنسوجات والملابس في مجالات مثل الإغراق وقواعد وإجراءات مقاومة الأغراض والإعانات والتدابير المقابلة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

iii. نقادي التمييز ضد واردات قطاع المنسوجات والملابس عند اتخاذ تدابير لأسباب تتعلق بسياسة التجارة العامة.

ث- نصت المادة الثامنة من الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة على إنشاء جهاز لمراقبة العمل في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، تحت إشراف مجلس التجارة في السلع، وذلك للإشراف على تنفيذ مواد الاتفاقية، ومراقبة تنفيذ التزامات الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتواريخ الدمج بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبرامج الإصلاحات التي تتبعها الدول الأعضاء، والإجراءات المحسنة لوصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وكذلك الإشراف على تنفيذ مستويات القيود المفروضة على باقي المنتجات خلال مراحل الدمج¹، ومن أهم وظائفه تلقي الإخطارات من الدول الأعضاء، فيما يخص القيود المفروضة، والتي كانت سارية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتقوم بتعميم الإخطارات على كافة الدول الأعضاء

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

عملاً بمبدأ الشفافية التي نصت عليها مبادئ الجات كما تم إرفاق قائمة مطولة بالاتفاقية تتضمن كافة المنتجات التي تخضع لأحكام هذه الاتفاقية و مواصفاتها ونسب مكوناتها¹.

ج- بموجب المادة التاسعة ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق.

وبالتالي فإن أن إعطاء حرية الاختيار لكل دولة في تحديد المنتجات التي سيتم تحريرها قد يؤدي إلى اختيار الدول المتقدمة للمنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة، وإدماجها في اتفاقيات المنسوجات والملابس الجاهزة في المراحل الأولى، وبالتالي بقاء العوائق الحمائية قائمة، بالنسبة للمنتجات المنافسة الأساسية من الدول النامية، وأن إمكانية اتخاذ التدابير الوقائية خلال الفترة الانتقالية من شأنها أن تعطل مفعول هذه الاتفاقية، وأن هذه الاتفاقية توجه رسالة مبكرة للصناعة المحلية تتضمن التنبيه على أن اتفاقيات الألياف المتعددة، ستزول حتماً وأن المنافسة للأقوى، والبقاء للأفضل من حيث الجودة والأسعار.

ولهذا يمكننا القول في نهاية هذا العرض لاتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة بأن هذا الاتفاق يمثل تحولاً كبيراً في النمط التجاري الدولي، ويساهم في فتح أسواق الدول الصناعية بدرجة أكبر، رغم احتدام المنافسة بين الدول النامية المصدرة لهذه السلع بحثاً عن نصيب أكبر في السوق العالمي بعد إزالة القيود الصارمة التي كانت تطبقها اتفاقية الألياف المتعددة.

ثانياً : اثر منظمة التجارة العالمية على المنتجات القطنية السورية:

كما رأينا مما سبق انه من خلال المادة التاسعة من اتفاقية المنسوجات والملابس ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق، وعليه فإننا نوضح الآثار لاتفاقية المنظمة على المنتجات القطنية السورية من خلال ما يلي:

أ- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية و تمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة

¹ http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء، ولا شك في أن هذه الميزة هي هامة جداً للصادرات الصناعية السورية ومن ضمنها المنتجات القطنية، كما أن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إلى سورية نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تخفيض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة اللازمة لإنتاج المنتجات الصناعية والقطنية خاصة، كما أن الاتفاقيات الجديدة في ظل المنظمة تتيح لسورية فرصاً أوسع في تصدير مختلف منتجاتها القطنية على الرغم من أن هذه الفرصة قد تكون محدودة جداً في الآجال القصيرة والمتوسطة بسبب زيادة شدة المنافسة الدولية لهذه المنتجات من قبل دول أخرى .

ب- سمحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات احترازية غير تمييزية لغرض الحد من تدفق سلعة معينة قد تلحق ضرراً باقتصاد البلد، وبالاستناد إلى ذلك يمكن توفير نوعاً من الحماية للصناعات النسيجية والقطنية التي تسد السوق المحلية ولها ميزة تنافسية، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يستخدم ذلك من قبل أعضاء آخرين ضد منتجاتنا القطنية الموجهة للأسواق الدولية بخاصة أن هذه المنتجات تتعلق بنظام الحصص، والخطورة تأتي من خلال إمكانية تحول هذه الإجراءات المؤقتة إلى قواعد ثابتة ضد منتجاتنا القطنية والمنتجات الأخرى في الأسواق الدولية.

ت- من المتوقع أن تخضع الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى سياسات مكافحة الإغراق في أسواق الدول الصناعية مما ينجم عنه ضرراً بهذه المنتجات، إلا أنه يمكن الاستفادة من هذه السياسات في تخفيض أسعار المواد الداخلة في الإنتاج الناتجة عن تنافس المنتجين الدوليين في تصدير سلعهم إلى سورية .مع الإشارة إلى أن الدول النامية بشكل عام لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادراً في حين أنها تعاني من هذه السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبيرة، لذلك تصبح سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها . يتعين إذاً على سورية في هذا المجال التنسيق مع الدول الأخرى في إطار المنظمة أو خارجها من خلال التكتلات الإقليمية بهدف الحد من تلك السياسات، ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر، كما يجب إجراء سياسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب الإغراق الذي قد يلحق بالدول المستوردة، فليس من الإنصاف إن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على إزالة الضرر الذي تتحمله الدول الصناعية دون الضرر الذي يصيب البلدان النامية.

ث- كما أن من أخطر الاتفاقيات على مستقبل المنتجات القطنية السورية في ظل المنظمة هي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وذلك من جوانب شتى حيث يمكن أن يتحصل الضرر من خلال جانب توفير المعدات الرأسمالية (الآلات والمعدات) أو (مستلزمات الإنتاج) حيث يتلخص هذا الضرر في أمرين الأول: هو الالتزام بتحويل جزء من الدخل لأصحاب الحقوق الفكرية في الدول الصناعية مقابل استخدام هذه الحقوق، أما الضرر الثاني: فيتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعة للمنتجات القطنية إلى سورية لما أصبح يتطلبه هذا من دفع مقابل باهظ كلما أرادت الدولة تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية، وعليه نجد أن الأعباء تتمثل في ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية والأعباء التشريعية وأعباء مالية وإدارية وارتفاع كلفة التكنولوجيا، أما المزايا الناجمة يمكن أن تحصل في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية إضافة إلى حماية المستهلك من ظاهرة الغش الصناعي . يتضح من ذلك أن الذي يمكن أن يعجل من انتقال التكنولوجيا لسورية ليس هو بالضبط التشدد الذي جلبته الاتفاقية، بل الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي من جراء هذه الاتفاقية، وهنا لا بد من الإشارة كون هذه الاتفاقية ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصناعة بشكل عام وصناعة المنتجات القطنية بشكل خاص وباعتبار أن هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يصعب عليه تحمل هذه التكاليف من ناحية التمويل فلا بد للدولة من اتخاذ إجراءات من شأنها دعم القطاع الخاص إما عن طريق القروض أو التسهيلات المصرفية أو المشاركة وغيرها في نطاق خطة محددة موجهة نحو تطوير مثل هذه الصناعات وتنميتها .

بموجب المادة 16 من الاتفاقية حول قواعد الدعم للمنتجات الصناعية يمكن للبلدان النامية أن تتخلص خلال مدة سنتين من أي دعم للتصدير لأي منتج أصبح تنافسياً في الأسواق الدولية، ويعتبر البلد أنه وصل إلى وضع المنافس في أسواق التصدير لأي سلعة إذا وصلت حصته إلى 3.25% من حجم السوق العالمي خلال سنتين متتاليتين* (قاعدة المرونة للبلدان النامية). وعندما تكون الآثار السلبية الناتجة عن الدعم على شكل أضرار كبيرة تلحق بالصناعة المحلية في البلد المستورد يخول اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ذلك البلد من فرض رسوم تعويضية ليوافق الدعم، لكن لا يجوز فرض مثل هذه الرسوم إلا إذا اقتضت هيئات التقصي الحكومية بعد إجراء التحقيقات الضرورية بأن هناك علاقة سببية بين الواردات

*- انظر الجدولين (3-5) و(3-6) ضمن متن البحث ص138 وص140، حيث يلاحظ من الجدولين أن هناك دول قليلة ممن تتمتع بهذه الميزة ومن هذه الدول تركيا، الصين وذلك بالنسبة للنسيج والملابس.

المدعومة وبين الضرر الكبير الذي لحق بالصناعة المحلية (قواعد الإجراءات التصحيحية في الاتفاقية). وبالتالي يمكن الاستفادة من السياسات التي أبقّت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم، حيث ممكن استغلالها من خلال تقديم المنح أو القروض المدعومة للأغراض الاستثمارية من أجل إنشاء صناعة معينة أو تطويرها وعليه يمكن تقديم التسهيلات من أجل تطوير صناعة القطن في سورية.

2-2-2 : الشراكة السورية الأوروبية والمنتجات القطنية السورية:

2-2-2-1 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية- الأوروبية :

شهدت العلاقات السورية – الأوروبية تطوراً ملحوظاً بعد حرب تشرين 1973 من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية وإقامة شركات مشتركة سورية – فرنسية و سورية – إسبانية وكان لزيارة الرئيس الخالد حافظ الأسد لفرنسا في نيسان عام 1976 ولقائه مع رجال الأعمال الفرنسيين أثر كبير في تنمية العلاقات الاقتصادية بين قطاع الأعمال السوري والأوروبي وخاصة مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأعقب ذلك زيارات متكررة سواء على المستوى الرسمي أو المؤسسي واللقاءات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بين الجانبين مما نجم عنه توقيع العديد من البرتوكولات والاتفاقيات على صعيد التعاون الاقتصادي بين سورية ودول المجموعة الأوروبية وفي مقدمة هذه الاتفاقيات:

أولاً: اتفاقية التعاون عام 1977:

إن التعاون السوري الأوروبي يعود إلى تاريخ 1977 حيث سمح للمنتجات الصناعية السورية بالدخول إلى السوق الأوروبية ولبعض المنتجات الزراعية بامتيازات جمركية. فهذا الاتفاق يعد أول اتفاق على الصعيد الاقتصادي بين سورية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهو يفتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعة السورية ويقدم بعض الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية وكذلك يقدم بعض المساعدات المالية لسورية عن طريق البروتوكولات المالية¹، و يهدف إلى دعم الاقتصاد السوري عن طريق منح مزايا تفضيلية للسلع السورية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي (وخاصة في مجال النسيج والألبسة والجلديات) وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية وفق نظام الحصص المعمول به، وهناك أيضاً مجموعة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية تتعلق بضمان الاستثمار وحقوق الملكية وعدم الازدواج الضريبي وغيرها من الاتفاقيات الموقعة.

¹ ماريا، خوسيه- الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة – مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية – دمشق- سورية- 2001- ص 13.

ثانياً : إعلان برشلونة:

بنتيجة انعقاد مؤتمر برشلونة في 27-28 من شهر تشرين الثاني لعام 1995 خلقت نوعاً من العلاقات الجديدة والتي تسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطة وذلك ما بين دول الاتحاد الأوروبي وشرق وغرب البحر الأبيض المتوسط، وبعد المفاوضات والنقاشات والتي دامت لمدة يومين تم الاتفاق حول إعلان برشلونة بين خمسة عشر دولة أوروبية تمثل آن ذاك الاتحاد الأوروبي واثنى عشرة دولة تمثل منطقة البحر المتوسط.¹، حيث شاركت سورية إلى جانب بقية الدول الـ 12 المتوسطة في مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني 1995 مع دول الاتحاد الأوروبي الـ 15، وقد تبنت الإعلان الصادر في ختام المؤتمر كما وشاركت سورية في المؤتمرات الوزارية والندوات وورشات العمل الصناعية التي عقدت تنفيذاً لإعلان برشلونة وبرامج العمل الصادرة عنه.

ويعد الإعلان الرسمي النهائي (المعروف باسم " إعلان برشلونة ") وثيقة طموحة وبعيدة المدى تتناول كل جوانب الحياة على طرفي المتوسط ، وستسجل كأول محاولة لخلق روابط وثيقة و قوية بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط ،ويرتكز هذا الإعلان على ثلاثة أهداف²:

- أ- خلق منطقة سلام واستقرار مستندة على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية(شراكة أمنية و سياسية).
- ب- خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط وبين الشركاء بعضهم البعض (شراكة اقتصادية ومالية).
- ت- تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب الإقليم وتطوير مجتمع مدني حر ومزدهر (شراكة ثقافية واجتماعية وإنسانية).

¹ دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر هي : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلنده، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، إسبانيا والسويد.

ودول البحر المتوسط الإثنى عشر هي : الدول العربية (الجزائر، مصر ، الأردن، لبنان، المغرب، السلطنة الوطنية الفلسطينية، سوريا و تونس) و الدول غير العربية (تركيا ، قبرص ، مالطا) بالإضافة إلى الكيان الصهيوني .

² مرزوق ، نبيل ، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مرجع سابق .

ثالثاً : مركز الأعمال السوري – الأوروبي:¹

أحدث هذا المركز في عام 1996 استناداً إلى الاتفاقية الموقعة بين الجمهورية العربية السورية ودول المجموعة الأوروبية في تشرين الثاني 1995 ويهدف المشروع إلى دعم قطاع الأعمال والنهوض بالاقتصاد الوطني وتكيفه وفق متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتحسين كفاءة وقدرة المؤسسات المحلية على المنافسة واستغلال الميزة التنافسية لسورية في التجارة الإقليمية والدولية كما يقوم المركز من خلال فرعية في دمشق وحلب بتقديم الخدمات التالية:

- أ- خدمات استشارية في مجال الإنتاج والتسويق والتصدير.
- ب- خدمات في مجال التدريب والتأهيل الإداري للمنشآت والأفراد.
- ت- خدمات معلوماتية تتضمن دراسات لتحسين فرص الاستثمار.
- ث- تحسين أداء القطاع الخاص من خلال تطوير العمل المؤسساتي وآلية عمل المنظمات المهنية لقطاع الأعمال.

2-2-2-2 : مشروع الشراكة السورية الأوروبية :

أولاً : محاور مواضيع الشراكة:

يندرج مشروع الشراكة السورية- الأوروبية المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لإقامة نظام تعاون مع دول جنوب البحر المتوسط يحل محل نظام التعاون القائم على اتفاقيات تعاون عقدها الاتحاد مع كل من هذه الدول في السبعينيات، وقد وضع الاتحاد في هذا السياق صيغة نموذجية عامة لاتفاقيات الشراكة بينه وبين الدول المتوسطة لتأطير العلاقات الأوروبية-متوسطة وفق الصيغة القانونية والسياسية والترتيبات المؤسسية التي تم انشائها من قبل الاتحاد الأوروبي²، مع مراعاة الخطوط والأهداف العريضة وخصوصيات كل دولة من هذه الدول والتي يتم التباحث والتنافس فيها بين الاتحاد والدول المعنية بالاتفاق للتوصل إلى نتائج يتم التعبير عنها في نص الاتفاق بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي.

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

² - PAUL JAMES CARDWELL , EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, Journal of Common Market Studies, Volume 49, Issue 2, March 2011 pages 219-241.

لقد تخطت المباحثات السورية الأوروبية المرحلة الاستكشافية التي استمرت مدة سنتين تم فيها مناقشة مواضيع تمحورت حول التعاون الاقتصادي والمالي، تحرير التبادل التجاري، حق إنشاء الشركات وتقديم الخدمات، انتقال رؤوس الأموال، حماية الملكية الفكرية والصناعية، قواعد المنشأ وشهادات المنشأ، خصائص الاقتصاد السوري، التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي، الإجراءات الوقائية، الدعم المالي، التجارة، الجمارك، هيكل الصناعة السورية¹.

وانتقل الطرفان: السوري والأوروبي إلى مرحلة المباحثات الرسمية ابتداءً من 1998/5/14، وعلى الرغم من أهمية مشروع الشراكة بالنسبة لسورية والاتحاد الأوروبي لما ينطوي عليه الاتفاق من تطوير نظام التعاون على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع مشروط بمبدأين اثنين هما: التدرج والمرحلية، المساعدة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

ثانياً : ملامح وسمات مشروع الاتفاقية²:

ينطوي مشروع الشراكة السورية الأوروبية على الملامح الهامة التالية:

- أ- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية على السلع الصناعية خلال 12 عاماً.
- ب- التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية، بالإضافة إلى التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، في إطار الالتزامات المقدمة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- ت- إجراء تعديلات تدريجية في احتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية.
- ث- التقارب مع النظم والقوانين المطبقة في الاتحاد الأوروبي في مجال المواصفات والمقاييس والمنشأ والمنافسة ومكافحة الاحتكارات وغير ذلك من المجالات.
- ج- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية والتجارة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

أما بالنسبة للسمات فتمحورت حول:

أ- إنشاء منطقة التجارة الحرة، أي ينطوي مشروع الاتفاقية على إنشاء منطقة حرة خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية، وذلك بما يتماشى مع

¹- موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

²- المرجع السابق.

الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وعلى نحو يضمن الانتقال الحر للسلع بين دول المنطقة الحرة المقترحة.

ب- حرية تنقل السلع المتبادلة دون حواجز أو تمييز بحيث لا يتم فرض أية رسوم جمركية أو قيود كمية أو ضرائب ذات أثر مماثل على الصادرات فيما بين سورية والاتحاد الأوروبي، كما تلغى القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة حالياً على الاستيراد فيما بينها فور سريان مفعول الاتفاقية.

ت- لا يسري مبدأ التحرير الشامل مباشرة على جميع السلع، بل سيتم استثناء منتجات الصناعات الزراعية والغذائية والمنتجات الزراعية بسبب السياسة الحمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعة.

ث- تميز الاتفاقية بين المنتجات الصناعية من حيث ترتيبات التحرير التجاري ومواعيده.

ج- فور سريان الاتفاقية سيتم تحرير كامل استيراد الآلات والمعدات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي التي يتم تصنيعها محلياً من جميع الرسوم الجمركية.

ح- ستخضع المواد الأولية والمدخلات الأوروبية لتخفيض تدريجي للرسوم خلال 5 سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية وفق المعدلات التالية: 15% عند سريان الاتفاقية. 15% في السنوات الأربع الأولى. 25% في السنة الخامسة.

خ- فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الأوروبية المنافسة للمنتجات المحلية السورية سوف يكون التخفيض على النحو التالي: 8% عند سريان الاتفاقية، 8% سنوياً خلال السنوات الـ 11 التالية، 4% للسنة الأخيرة للمنتجات الأخرى حيث سيبدأ تخفيض الرسوم والضرائب عليها بعد أربعة سنوات من سريان الاتفاقية بمعدل 11% خلال السنوات الثماني اللاحقة.

د- ستخضع منتجات الصناعات الغذائية والزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى ضريبة أو رسم العنصر الزراعي بمبلغ محدد أو نسبة معينة من القيمة.

ثالثاً : الإجراءات الوقائية¹:

يشتمل مشروع الاتفاقية على مجموعة من الأحكام التي تجبر اتخاذ إجراءات وقائية حيث تمثل هذه الإجراءات استثناءات مؤقتة من تطبيق أحكام الاتفاقية لمواجهة ظروف ومصاعب معينة لدى أي طرف من طرفي الاتفاق ويمكن تصنيف هذه المصاعب حسب نوعية وطبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها إلى الفئات التالية:

¹ - موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني ، www.delsyr.cec.eu.int

الفئة الأولى: وتتعلق هذه الفئة بحماية الصناعات الناشئة أو قطاعات معينة تجري إعادة هيكلتها أو تواجه صعوبات جدية خاصة إذا كانت تؤدي إلى مشكلات اجتماعية بحيث يمكن لسورية اتخاذ تدابير تقضي بزيادة الرسوم الجمركية وإعادة فرضها وذلك بصورة استثنائية على منتجات واردة من دول الاتحاد الأوروبي على ألا تتجاوز الرسوم الجمركية (25%) من القيمة وألا تتعدى القيمة الإجمالية لهذه المنتجات المشمولة بالإجراءات المذكورة (15%) من إجمالي المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد خلال السنة الأخيرة التي تتوافر عنها إحصائيات. كما لا يجوز تطبيق مثل هذه الإجراءات على منتجات مضى أكثر من 3 سنوات على إلغاء الرسوم الجمركية أو الضرائب التي كانت مفروضة عليها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات يجب مناقشتها قبل تطبيقها بناءً على طلب الاتحاد الأوروبي وبالتالي على سورية تقديم جدول زمني بالإلغاء التدريجي لهذه الإجراءات وفقاً لشرائح سنوية ابتداءً من نهاية السنة الثانية لوضع هذه الإجراءات.

الفئة الثانية: وتتعلق بإجراءات مكافحة ظاهرة الإغراق وذلك بالحماية من زيادة الواردات من منتجات معينة بكميات تؤدي إلى الإضرار بإنتاج وطني مماثل أو منافس أو إلى أضرار جدية في قطاع معين من النشاط الاقتصادي ويمكن لطرفين اتخاذ الإجراءات المناسبة شريطة إعطاء الأولوية للإجراءات التي تؤدي إلى أقل خلل ممكن في مضمون الاتفاقية وضرورة إعلام الطرف الآخر وتزويد لجنة الشراكة بالمعلومات المفيدة وإبلاغها بالإجراءات المتخذة إلى جانب وجوب إجراء مشاورات ودية بين الطرفين بقصد إلغائها عندما تسمح الظروف بذلك.

الفئة الثالثة: وتتعلق بمواجهة المصاعب الجسيمة التي تظهر في ميزان المدفوعات حيث:

أ- تنص الاتفاقية على أن يتم تحويل المدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية المنصبة على السلع والخدمات القابلة للتحويل أما المعاملات المالية فيجب على سورية أن تضمن منذ بدء سريان الاتفاقية حرية تدفق رأس المال الخاص بالإستثمارات المباشرة وحرية تصفية وترحيل ناتجها وأرباحها.

ب- يشتمل مشروع الاتفاقية على أحكام تتعلق بالدعم الحكومي للمنشآت والاقتصاد السوري حيث يسمح لسورية بتقديم هذا الدعم خلال فترة سماح مدتها (5) سنوات ابتداءً من سريان الاتفاقية.

رابعاً : سورية ومشروع الشراكة الأوروبية:

شاركت سورية منذ البداية في جميع مؤتمرات الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي انطلقت في برشلونة (27-28 تشرين الثاني 1995)، وقد دخلت المفاوضات السورية – الأوروبية نطاق المفاوضات الرسمية بتاريخ 14/5/1998 بعد مرحلة استكشافية دامت سنتين تم التطرق فيها إلى العديد من الموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد السوري ووصلت جولات المفاوضات إلى ثماني جولات كانت آخرها الجولة التي عقدت في دمشق خلال يومي 5-6 حزيران 2002، وقد تركزت الطلبات السورية في المفاوضات حول¹ :

أ- قواعد المنشأ: طالب الجانب السوري أن يعتمد الجانب الأوروبي إلى معاملة سورية لجهة قواعد المنشأ بشكل أقل تشدداً من القواعد المطبقة على الدول الأخرى. و منحه تساهلاً في حدود القيمة أو الوزن بالنسبة للمواد الأولية التي تستورد من خارج الاتحاد الأوروبي أو من خارج الدول المتوسطية بأقل بـ10 نقاط، و أيضاً تقبل القيمة المضافة لجميع الدول 40% وبالنسبة لسورية 30% .

ب- الصناعات الناشئة: حيث أكد الجانب السوري على أن تبقى هذه الصناعات معفاة وبغض النظر عن تاريخ إقامة هذه الصناعة، حتى ولو تم إنشاء هذه الصناعة بعد مرور الفترة الانتقالية.

ت- الكون الزراعي: حيث طالب الجانب السوري بأن لا يكون هناك فرق بين الكونين الزراعي والصناعي.

والجدير ذكره أن الجانب السوري قد قرر خلال المفاوضات استبدال القائمة الممنوعة برسوم جمركية محددة يجري تخفيضها سنوياً، وكانت هذه القائمة محور الخلاف في جولات المفاوضات الأخيرة وأدت إلى تعليق بعض الاجتماعات في تلك المفاوضات، وجاء الاتفاق الجديد ليأخذ الصيغة التي يجري السماح باستيرادها وذلك وفق الأسس التالية:

أ- قائمة السلع المسموح باستيرادها وفق أحكام التجارة الخارجية: حيث يجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية 8.3% خلال اثني عشر عاماً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy ،

ب- قائمة السلع التي سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها ابتداءً من السنة الخامسة التي تلي توقيع الاتفاق بنسب متساوية 14.3% وهي (الرخام، أقمشة من خيوط تركيبية وصناعية وممزوجة، المحركات الكهربائية، محولات القدرة، الثريات وأجهزة الإنارة).

ت- قائمة السلع الممنوع استيرادها بموجب أحكام التجارة الخارجية أو مفيد لحماية الصناعة المحلية، حيث سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية لتوقيع الاتفاق بعد أن يتم رفع الرسوم الجمركية.

ولكن في ختام المفاوضات أي بعد ثمان سنوات شهدت 12 جولة تفاوضية شاقة تمكن الجانب السوري بفضل خبراته ومهارته في التفاوض من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل في 19 تشرين الأول عام 2004، ولكن هذا الاتفاق توقف عند هذا، وإن إعادة العمل به مرهون بالوضع السياسي على الساحة الإقليمية، والذي تقف فيه سوريا موقف القلب.

2-2-2-4 : أثر الشراكة السورية الأوروبية على المنتجات القطنية السورية:

من خلال استعراض كامل فصول إعلان برشلونة واتفاقية الشراكة السورية والأوروبية يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الأمور التي تؤثر على الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته بشكل عام وعلى المنتجات القطنية السورية بشكل خاص كما يلي :

أ- تشترط الاتفاقية في كل بنودها ضرورة انسجام أحكامها مع الالتزامات المترتبة على إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام الاتفاقية العامة للجات وبالتالي تصبح هذه الاتفاقية جزءاً من إطار العولمة الذي لا يأخذ بالحسبان سوى إلى حد معين اختلاف مستويات النمو بين الدول الصناعية والدول النامية، وبالتالي خضوع كافة الأمر المنتجات القطنية السورية للأحكام الدولية المتعلقة بها.

ب- سجل إعلان برشلونة تراجعاً عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كانت الاتفاقات السابقة تمنحه للمنتجات الصناعية في دول جنوب وشرق المتوسط بالانتقال إلى مبدأ منطقة التجارة الحرة على الرغم من اعتماد مبدأ التدرج وتحديد فترة انتقالية مدتها (12) عاماً بدءاً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية حسب المادة السابعة من الاتفاقية، وهي مدة غير كافية في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد السوري لتطوير القطاع المنتج للمنتجات القطنية السورية نظراً لأن الهوة بين مستويات التطور بين سورية وبلدان الاتحاد الأوربي كبيرة، ولكن من ناحية أخرى إذا أحسن استغلال هذه الفترة بشكل صحيح فهي

كافية لاستبدال التكنولوجيا المستخدمة في صناعة المنتجات النسيجية وتطويرها بما يخدم هذه المنتجات وتعزيز تنافسيتها، وخاصة كون الاتفاقية راعت إمكانية اللجوء إلى تدابير استثنائية لحماية الإنتاج الوطني(الصناعي) لمدة محدودة أو إطالة مدة 12 عاماً إذا دعت الضرورة إلى ذلك باتفاق لجنة الشراكة.

ت- إن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي وفق المادة التاسعة من الاتفاق يمكن سورية من حماية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية في سورية تجاه منتجات الدول الأخرى المنافسة في السوق الأوروبية، وهنا لا بد من الإشارة إن الرسم الجمركي يتضمن أي رسم أو ضريبة تُفرض على استيراد أو تصدير السلع، بما في ذلك كل أشكال الرسوم أو الضرائب الإضافية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير (وفق المادة 8 من الاتفاق).

ث- بموجب المادة 15 في الفقرة (1) من الاتفاقية: يمكن لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية ولفترة محدودة تخالف أحكام المادة (12) على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة للعمل بها خلال الفترة الانتقالية ويمكن إقتصار هذه الإجراءات على الصناعات الناشئة أو على قطاعات معينة في طور إعادة الهيكلة، ولقد تمت الإشارة إلى إعادة الهيكلة أيضاً بموازاة الصناعات الناشئة إذا أريد لها البقاء في سوق المنافسة بعد سريان اتفاقية الشراكة. كما انهب موجب نفس المادة الفقرة(2) يحق للجنة الشراكة بشكل استثنائي، ولكي تأخذ بالاعتبار الصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء أية صناعة جديدة، تفويض سورية بالمحافظة على الإجراءات التي كانت قد اتخذتها بموجب الفقرة(1) ولفترة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفترة الانتقالية ومدتها (12عام)، وهنا يمكن لرجال الأعمال النشطاء في سورية أن يبرموا اتفاقيات مع المؤسسات الأوروبية القائمة من أجل التعاون للاستفادة من هذه الاستثناءات وإقامة صناعات في سورية لإنتاج مختلف المنتجات القطنية لتزويد السوق الأوروبية بمنتجاتها المماثلة للمنتجات الأوروبية أو لتغذية الصناعات الأوروبية ببعض أجزائها.

ج- بموجب المادة 12 الاتفاق إن المنتجات السورية ذات المنشأ السوري المصدرة إلى المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية كما هو محدد في المادة(8) من الاتفاق الأمر الذي يعني أن الصادرات الصناعية السورية من المنتجات القطنية إلى دول الاتحاد ستعامل معاملة السلع الوطنية الأوروبية، وبالطبع دون شرط المعاملة بالمثل، وهذا يعطي مزية إضافية لصناعة المنتجات القطنية السورية لتنشط في الأسواق الأوروبية، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا الشرط لإقامة صناعات متطورة في مجال النسيج والقطن وتطوير التكنولوجيا في هذه الصناعات لتلبية الطلب في السوق الأوروبية والتصدير إلى دول أخرى خارج الاتحاد.

ح- بموجب المادة 98 من الاتفاق يحث التعاون الصناعي ويشجع على التعاون بين الفعاليات الاقتصادية في سورية والمجموعة، والتحديث وإعادة هيكلة الصناعة السورية بما في ذلك بنيتها التحتية ومؤسساتها الداعمة في المجالات ذات الصلة كالمواصفات القياسية وضمن الجودة أو التصميم الصناعي، وتأسيس وتشجيع بيئة توفر المناخ الملائم لتطوير المشاريع الخاصة بقصد تحفيز نمو وتنويع الإنتاج الصناعي من منظور التنمية المستدامة، والتعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية والمجموعة، الابتكار والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا والمنتجات للإسهام في التنمية الاقتصادية في سورية، وتنويع المخرجات الصناعية في سورية، وتحفيز الابتكار والتجديد، أو أي مجال تعاون آخر يتفق عليه الطرفان، وعليه يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقية في تطوير قطاع الصناعات القطنية وتحفيز الابتكار والتجديد في هذه الصناعة كونها من الصناعات التي تتطلب التجديد الدائم في منتجاتها وخطوط إنتاجها بما يتلاءم وأذواق المستهلكين.

وأخيراً يمكن القول أنه في ظل اتفاق الشراكة السورية الأوروبية يمكن تطوير إنتاج مختلف المنتجات القطنية في ظل صناعة النسيج والألبسة والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية) والاستفادة من الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات، وبالتالي فالشراكة ستعطي حافزاً لتطوير صناعة المنتجات القطنية وتحسين قدرتها أمام مثيلاتها في أوروبا، كما أنه يتوقع في ظل الاتفاقية أن تكون هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوروبية وإقامة استثمارات مشتركة بامتياز تصنيع في مجال المنتجات القطنية وتطويرها بما يخدم ويعزز الاقتصاد السوري.

المبحث الثالث

2-3 اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية

تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية من أفضل الخيارات لتحسين التجارة والاستثمار ولتطوير وتنمية الاقتصاد للدول، وتشمل مواضيع مختلفة مثل (التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والاستثمار، وقواعد المنشأ، المشتريات ثنائية الأطراف)، وكثيراً ما تلجا العديد من الدول ومنها سورية إلى هذه الاتفاقيات كأحد الخيارات المهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي لمجموعة من الأسباب أهمها البحث عن أسواق أكبر، تبدو أسرع في إنهاء النفوض، الدخول في قطاعات محددة مثل الاستثمار، والمنافسة، والمواصفات الفنية والعمالية، والبيئة والتي لا تحظى بإجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، اندماج أعمق بين الأطراف، تأمين النفاذ للأسواق المتقدمة.

وان الدخول في مثل هذه الاتفاقيات له العديد من الايجابيات والسلبيات التي تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى¹، الايجابيات مثل تحقيق أهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين، زيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول، توحيد فضاء الاقتصاديات المتناثرة، يعطي قطاعات الأعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية، آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجياً للمنافسة العالمية من وجهة نظر إستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية. أما السلبيات مثل التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية، عند تعددها تصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً نظراً لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نمواً، صعوبة في التطبيق بفاعلية، لا تخدم الدول ذات القدرات التفاوضية الضعيفة، لا تحفز على المفاوضات المتعددة الأطراف. ورغم المخاوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية والثنائية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات ما يزال في تزايد مستمر ومتسارع ولا سيما منذ العام 2000 ، وقد ازداد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى ودول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة بالحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق، وسورية كغيرها من الدول سعت لعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية بما يخدم اقتصادها وتنمية منتجاتها وقطاعاتها الاقتصادية ومن

¹ -- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 1283-1294.

هذه الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، ومنطقة التجارة الحرة بين سورية وإيران والذي سنوضح آثار كل منهم في هذا المبحث على منتجاتنا القطنية محل البحث وإمكانية الاستفادة منها بما يعزز ويزيد قدرتها التنافسية.

2-3-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية

2-3-1-1 : الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹
(GAFTA):

تتوضح الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال المادة الثانية من الاتفاقية حيث نصت على² :

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي :

- أ- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً للأسس الآتية:
 - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
 - التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
 - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلثة أو البديلة.
- ب- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- ت- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- ث- منح تسييرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- ج- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- ح- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.
- خ- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

¹ - لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية مرجع سابق 1999 ص 391-409

² - اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربيّة - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الإدارة العامة

للشؤون الاقتصادية - تونس 1982 ص 6

2-1-3-2: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹ (GAFTA):

توضحت الأحكام الموضوعية للاتفاقية من خلال كلاً من المادة السادسة والسابعة والثامنة منه .

أولاً : المادة السادسة² :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

أ- السلع الزراعية والحيوانات سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

ب- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.

ت- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.

ث- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

ج- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

ثانياً: المادة السابعة³:

أ- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس

ب- يكون التخفيض النسبي متدرجاً ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

¹- لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية -مرجع سابق ص391-409

²- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص9.

³- المرجع السابق ص9.

ت- عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1 و 2 من هذه المادة تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرها المجلس أنها أقل نمواً معاملة تفضيلية وفقاً للمعايير والحدود التي يقرها

ث- لأي دولة طرف الحق في منح ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً أو غير طرف في هذه الاتفاقية
ج- لا يجوز أن تمنح دولة طرف أي ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

ثالثاً : المادة الثامنة¹:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت آخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

أ-تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيًا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة.

ب- للمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية.

ت- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة وللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة .

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص10.

2-3-1-3: البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أن الهدف من البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الصدد لا بد من الذكر أن منطقة التجارة الحرة العربية اختلفت عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة بامتلاكها برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، فضلاً عن لجان التنفيذ والمتابعة.

يتضمن البرنامج التنفيذي على كلاً من¹:

أولاً : القواعد والأسس :

- أ- يعتبر البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- ب- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.
- ت- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ث- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- ج- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- ح- تُتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.
- خ- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص16-17.

د- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (خ) أعلاه.

ذ- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

أ- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

i. السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ii. السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ت- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه ، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

ث- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو

لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

ج- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (Harmonized System(HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

بالإضافة إلى القواعد والأسس وكيفية تحرير التبادل التجاري يتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من الأمور المتعلقة بالقيود غير الجمركية وقواعد المنشأ و كيفية تبادل المعلومات والبيانات و تسوية المنازعات وفضها وآلية المتابعة والتنفيذ وعن المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً.

2-3-1-4 : أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمنتجات القطنية السورية:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ الكامل في مطلع 2005 داعماً للبيئة التجارية العربية ولحركة التجارة العربية البيئية وهي تمثل خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي واستثمار الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية. وينتظر أن تؤدي المنطقة أيضاً إلى الدفع باتجاه تأهيل البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل ، وتقليص القيود غير الجمركية إلى حدها الأدنى، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً لحركة التجارة العربية البيئية وان هذه المنطقة سيكون تأثيرها واضحاً على مختلف المنتجات في الدول الأعضاء ومن ضمنها سورية طبعاً التي بلا شك ستتأثر منتجاتها ومن ضمنها القطنية بهذه الاتفاقية ، وعليه ومن خلال التمعن ببنود الاتفاقية والبرنامج التنفيذي يمكننا أن نوضح أهم آثار هذه المنطقة على المنتجات القطنية السورية باعتبارها جزءاً مهماً من المنتجات السورية من خلال ما يلي:

أ- من خلال الاتفاقية إن الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100% منذ بداية 2005 يشجع على زيادة الصادرات من المنتجات القطنية السورية إلى مختلف الدول الأعضاء في المنطقة.

ب- إن إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل وإلغاء القيود غير الجمركية والقيود الفنية (مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعانة) والقيود الإدارية (مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات

المنشأ ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التممين) ، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش ، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لترخيص الاستيراد) والقيود المالية (مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية، والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية) إن هذا الأمر في حال الاستفادة منه وتجاوز مثل هذه القيود من شأنه أن يخفف الأعباء وتكاليف تصدير المنتجات القطنية السورية وبالتالي زيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ت- تعامل المنتجات القطنية السورية معاملة السلع الوطنية المماثلة في الدول الأعضاء في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية ، والرسوم والضرائب المحلية بالإضافة إلى مراعاة الأحكام الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي تضمن المنتجات القطنية السورية نفس المعاملة للمنتجات المثلثة لها ضمن أسواق الدول الأعضاء .

ث- يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع. ومن المعروف في هذا المجال أن سورية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتجات القطنية وبالتالي تضمن انسياب سلعها من المنتجات القطنية وهي محققة لشروط قواعد المنشأ وبالتالي عدم وقوعها في المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ، وبذلك تضمن المنتجات القطنية السورية تصديرها وهي مصحوبة بشهادة منشأ سورية حسب الصيغة المتفق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة، والاستفادة من كافة الإعفاءات الجمركية والامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية :

2-3-2-1 : التبادل التجاري بين سورية وتركيا في ظل العلاقات الاقتصادية السورية التركية

كما هو ملاحظ من الجدول (2-10): تطور التبادل التجاري بين سوريا وتركيا بشكل واضح خلال الفترة من (2000-2010) حيث بلغ في عام 2000 حجم التبادل التجاري بين البلدين (31073.1) مليون ليرة سورية لتطور بعد ذلك في السنوات اللاحقة وبخاصة خلال عام 2007 حيث بلغت قيمته في عام 2007 ما قيمته (56092.5) مليون ليرة سورية بزيادة سنوية 49.2% عن السنة السابقة، واستمر التبادل التجاري بين البلدين بالارتفاع ووصل إلى (106431.5) مليون ليرة سورية في عام 2010 ويعود هذا التطور الملحوظ إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا والى توقيع اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2007/1/1 والتي سنأتي على ذكرها وتوضيحها في الفقرات اللاحقة من بحثنا.

وبلغت قيمة الصادرات (22192) مليون ليرة سورية في عام 2000 ثم انخفضت بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة ثم عاودت وتطورت منذ عام 2007 حيث بلغت الصادرات في العام نفسه ما قيمته (27965.9) مليون ليرة سورية، ثم لتعاود في الارتفاع إلى أن وصلت إلى (29100) مليون ليرة سورية عام 2010، أما بالنسبة إلى قيمة الواردات فقد تطورت بشكل ملحوظ أيضاً خلال الفترة المدروسة (2000-2010) حيث بلغت الواردات (8881.1) مليون ليرة سورية عام 2000 لترتفع قيمتها في السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2007 ما قيمته (28126.9) مليون ليرة سورية ووصلت في عام 2010 إلى (77331.5) مليون ليرة سورية.

ويعود سبب تطور كلا من الصادرات الواردات إلى نفس سبب تطور حجم التبادل التجاري الأنفة الذكر، وعلية فإن الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة كان في أغلب السنوات لصالح الجمهورية العربية السورية كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول (10-2) التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الاعوام (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	22192	19572	22039	19918.3	17048	13412.5	16260.1	27965.6	29592.9	14707.4	29100
لورادات	8881.1	9641.3	9351.3	13501.1	13922	15564.9	21322.5	28126.9	23064	54269.2	77331.5
نسبة تغطية الصادرات للورادات %	249.8	203	235.6	147.5	122.5	86.1	76.2	99.4	128.3	27.1	37.6
الميزان التجاري	13310.9	9930.4	12687.7	6417.2	3127	-2152.4	-5062.4	-161.3	6528.9	-39562	-48232
حجم التبادل التجاري	31073.1	29213	31390.3	33419.4	30970	28977.4	37582.6	56092.5	52656.9	68976.6	106432

المصدر: ارقام الصادرات والواردات من: رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية، والنسب حسب من قبل الباحث

ومن خلال تتبع نوعية الصادرات والواردات من المنتجات القطنية بين سورية وتركيا في خلاصة التجارة الخارجية، نجد أن أغلب المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا هي في الأغلب منتجات خام من القطن غير مصنعة على شكل قطن خام، وخيوط قطنية أو خيوط منسوجة بنسبة معينة من القطن مشكلة حوالي 24% من إجمالي الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2010 على سبيل المثال لا الحصر ، وفيما يلي سنوضح أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا في عام 2010.

جدول (11-2) أهم المنتجات القطنية المصدرة الى تركيا عام 2010 (القيمة مليون ليرة سورية)

اسم المنتج القطني	القيمة (مليون ليرة سورية)
قطن غير مسرح "غير مكروود" وغير مشط	3336.1
فضلات خيوط من قطن	72.0
غيرها من فضلات قطن	29.3
خيوط مفردة قطنية من ألياف غير مشطه مقاسها 714.29 مصفولة و ملمعة	51.0
خيوط مفردة من ألياف قطنية غير مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56	1365.7
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56 ديسينكس	14.4
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها 192.31 - 125 مصفولة او ملمعة	8.4
خيوط مفردة من ألياف مشطه من قطن مقاسها أقل من 83.33 ديسينكس	4.4
خيوط قطنية فردية او متعددة الزوي غير مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	784.0
من خيوط مزوية او متعددة الزوي من ألياف مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	2.7
أقمشة منسوجة بنسج تويل غيرمقصورة تحوي 85% وزنا او اكثر قطن وزن 2م منها أكثر من 200غ	206.1
اقمشة تحوي 85% او اكثر قطن يزيد وزن 2م اكثر من 200 غ غيرمقصورة	2.1
اقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% او اكثر قطن يزيد 2م اكثر من 200 غ مقصورة	3.9
أقمشة منسوجة بنسج من قطن سادة توال مصبوعة وزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	11.7
اقمشة تحوي 85% او اكثر يزيد 2م اكثر من 200 غ مختلفة الالوان دنيم	23.8
اقمشة اخر تحوي اقل من 85% قطن ممزوجة و مصبوعة	5.6
دنيم (نسج الجينز) من خيوط مختلفة الالوان	5.7
أقمشة منسوجة آخر من قطن مصبوعة لايزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	3.9
اقمشة منسوجة اخر من قطن مصبوعة يزيد 2م اكثر من 200 غ	885.5
أقمشة منسوجة آخر مصبوعة مخلوطة بقطن بوزن يتجاوز 170 غ / م3	23.1
أقمشة منسوجة ذات خمل من السدي، مقصوصة من قطن	27.7
أقمشة منسوجة من خيوط قطنية من ألياف تركيبية أو اصطناعية	10.9
قمصان و أثواب نوم و بيجامات من قطن للنساء أو البنات كروشيه	2.2
قمصان من نوع تي شيرت و قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشيه من قطن	4.2
بياضات للتولليت (الحمام) والمطبخ، من الأقمشة المزركة من النوع الإسفنجي من قطن	19.0
بياضات للأسرة، والمائدة، والتوليت (حمام) والمطبخ من قطن	4.8
أكياس تعبئة وتغليف من قطن	5.8
المجموع	6914.137
اجمالي الصادرات الى تركيا	29100
نسبة المنتجات القطنية المصدرة الى اجمالي الصادرات لتركيا	23.8

المصدر : خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010.

وبالنسبة إلى الواردات من تركيا فإن أغلب المنتجات القطنية المستوردة عبارة عن منتجات من الخيوط والقطن الخام وهي قليلة جداً لا تتعدى نسبتها من إجمالي المستوردات من تركيا ما نسبته 0.0037% كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2-12) اهم المنتجات القطنية المستوردة من تركيا عام 2010 القيمة مليون ليرة سورية

القيمة (مليون ليرة)	اسم المنتج القطني
8.341	خيوط مفردة من ألياف قطنية غير ممشط مقاسها بين 232.56 - 714.29
4.179	خيوط مفردة من ألياف غير ممشطة قطنية مقاسها بين 192.31 - 232.56 خام
87.999	خيوط مفردة من فضلات غير ممشطة من قطن مقاسها أقل من 232.56 و لا يقل عن 192.31 ديسيتكس
16.664	خيوط مفردة قطنية من ألياف ممشطة مقاسها بين 232.56 - 714.29 ديسيتكس
40.204	خيوط قطن من ألياف غير ممشطة مقاسها 714.29 أو أكثر
17.657	خيوط قطن من ألياف غير ممشطة مقاسها 714.29 - 232.56 .
10.527	خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشطة مقاسها أقل من 232 ولا يقل عن 192.31 ديسيتكس
4.66	أقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% أو أكثر مختلفة الألوان
17.413	أقمشة تحوي 85% أو أكثر يزيد م2 أكثر من 200 غ مختلفة الألوان دنيم
15.63	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان دنيم
41.311	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان
26.41	أقمشة منسوجة آخر من قطن غير مقصورة لا يزن م2 أكثر من 200 غ
290.995	مجموع المنتجات أعلاه
77331.52	اجمالي الواردات من تركيا
0.0037%	نسبة المنتجات القطنية المستوردة الى اجمالي المستوردات من تركيا

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010

2-3-2-2: اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا والرغبة في تطوير العلاقات الودية بينهما، لاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والتجارة بين الطرفين وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة، بالإضافة إلى رغبتهما بالمشاركة النشطة في عملية التكامل الاقتصادي في أوروبا وحوض المتوسط بما يتوافق مع إعلان برشلونة. آخذين بعين الاعتبار أهمية التجارة الحرة لكل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، كما تكفلها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة لعام ١٩٩٤ والاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية فقد قررا من أجل تحقيق هذه الأهداف، إبرام اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2007/1/1 بعد أن تم تصديقها من البرلمانين في البلدين (في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 37 تاريخ 2007/5/4) إن هذه الاتفاقية تعزز العلاقات التقليدية والقيم المشتركة بين البلدين وأهمية الحوار والتعاون لتحقيق امن واستقرار دائمين في المنطقة كما أن الاتفاقية تأخذ بعين الاعتبار في نصها التزامات الحكومة التركية تجاه الاتحاد الجمركي مع المجموعة الأوربية والتزامات الحكومة السورية في إطار اتفاقية التعاون بين الجمهورية العربية السورية والمجموعة الاقتصادية الأوربية.

وجاءت هذه الاتفاقية مكونة من خمسة فصول تحتوي 49 مادة أهم ما جاء فيها من نقاط هي:

أ- تهدف هذه الاتفاقية إلى¹:

- i. زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين.
- ii. التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية.
- iii. تعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال توسيع التجارة البينية.

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية- اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية- المادة (1).

- iv. توفير ظروف عادلة للمنافسة التجارية بين الطرفين.
- v. المساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور والتوسيع المتناغم في كلا البلدين.
- vi. تطوير التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق البلدان الأخرى.
- ب- بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية يتم إلغاء الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تخضع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر بموجب نفس المادة إلى برنامج تنفيذي كما يلي¹:
- i. تلغى كل الرسوم البالغة 1% و 1.5% و 1.7% و 3% و 3.5% بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- ii. تلغى الرسوم البالغة 5% و 7% خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- iii. تلغى الرسوم البالغة 10% و 11.7% و 14.5% خلال ست سنوات.
- iv. تلغى الرسوم البالغة 20% و 23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- v. تلغى الرسوم البالغة 29% و 35% و 47% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- vi. تخفض كل الرسوم التي تزيد عن 50% إلى 50% وتلغى خلال اثني عشر عاماً.
- vii. تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقانة المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.
- ت- بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية راعت الاتفاقية الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بإعادة هيكلة، فسمحت لسورية أن تتخذ

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية - اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية - المادة (3).

إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركيبية المنشأ % 25 من القيمة.

ث- بموجب المادة الواحدة والعشرين من الاتفاقية في حال تعرض أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييدية لمدة محدودة لا تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة وضع ميزان المدفوعات.

ج- بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية في حال تم تطبيق أي تخفيض في التعرفة بعد تطبيق الاتفاقية تحل التعرفة المخفضة محل الرسوم المشار إليها سابقاً.

ح- بموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاقية لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات اثر مماثل على التجارة بين الطرفين.

خ- بموجب المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل.

د- بموجب المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أية إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

ذ- وتناولت الاتفاقية في المواد الثالثة والثلاثون حتى المادة ستة وثلاثون التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

ر- بموجب المادة أربعون وإحدى وأربعون من الاتفاقية، تم تشكيل لجنة سورية تركية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، مع العلم أنه تم عقد هذه الاتفاقية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقية التي تأسس شراكة بين تركيا والمجموعة الاقتصادية وبين سورية والمجموعة الاقتصادية.

2-3-2-3 : اثر اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية على المنتجات القطنية السورية:

إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا ستمنح السلع السورية تحريراً وإعفاءً من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق التركية مقابل تحرير وإعفاء متدرج للسلع التركية، وهي بعكس الاتفاقية العربية التي تبدو متعادلة ستكون الاتفاقية مع تركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية.

ولكن في ضوء الأحداث الصعبة التي مرت بها سورية وتأزم العلاقات السورية التركية نتيجة التطور السلبي للعلاقات السياسية السورية- التركية بعد موقف أنقرة من الأحداث التي شهدتها سورية مؤخراً وفي ضوء المصلحة الوطنية السورية قررت الحكومة السورية في جلسة استثنائية عقدها يوم الأحد 4 أيلول 2011، إيقاف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية وكل الأحكام والقرارات والتعليمات الصادرة استناداً لهذه الاتفاقية أو المتعلقة بها وخضوع المستوردات ذات المنشأ والمصدر التركي لأحكام التجارة الخارجية كالنافذة واستيفاء الرسوم الجمركية عن هذه المستوردات وفقاً للتعرفة الجمركية المتناسقة النافذة بالإضافة إلى أن الحكومة السورية قررت في نفس الجلسة¹:

أ- فرض رسم بنسبة 30 % من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة إلى سورية وذلك لصالح دعم إعمار القرى النامية.

ب- استيفاء مبلغ 80 ليرة سورية عن كل ليتر مازوت من السيارات التركية المغادرة إلى تركيا وهو ما يمثل فارق وسطي سعر مادة المازوت بين سورية وتركيا وذلك وفق الكميات المحددة للسيارات المبردة 600 ليتر للسيارات الشاحنة 550 ليترًا للباصات 400 ليتر للميكروباصات 200 ليتر للسيارات الأخرى 50 ليترًا .

ت- تطبيق رسم العبور على الشاحنات التركية المحملة أو الفارغة وفق المعادلة التالية. وزن السيارة / القائم أو الفارغ / طن ضرب المسافة المقطوعة كيلو متر ضرب 2% ويستوفى ذلك باليورو.

¹ - من موقع وزارة الاقتصاد والتجارة/ <http://www.syrecon.org>

وعليه لولا الظروف التي مرت بها البلد ولو طبقت الاتفاقية كان من الممكن أن يكون لهذه الاتفاقية أثراً على منتجاتنا القطنية سنوضح أهمها كما يلي:

أ- حسب الاتفاقية فإن الصادرات الصناعية السورية سوف تندفق إلى السوق التركية بدون أي رسوم جمركية بالإضافة لبقاء نظام الحصص لبعض المنتجات كما أن التعريف الجمركية والحصص على الصادرات التركية إلى سورية سوف تخفض بالتدريج إلى أن تزال نهائياً خلال 12 سنة، كل الرسوم الصناعية حتى 3.5% سوف تزال عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، الرسوم بين 5-7% سوف تخفض خلال ثلاث سنوات والرسوم بين 10-14.5% خلال ست سنوات، الرسوم بين 20-23% سوف تأخذ تسع سنوات، والرسوم من 29-47% سوف تزال خلال 12 سنة وأخيراً الرسوم فوق 50% سوف تخفض إلى 50% ثم تزال خلال 12 سنة أيضاً¹.

ب- يتبين أن الاتفاقية تشمل: المنتجات الصناعية في الفصول 25-97 من النظام المنسق (H.S) باستثناء مجموعة من السلع المدرجة في ملاحق الاتفاقية، التي تشمل على بعض المواد كالفلين والقطن غير المشط والكتان والقنب وغيرها، وتتص الاتفاقية على إعفاء المنتجات الصناعية السورية لدى دخولها إلى تركيا من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. مما يسهل انسياب المنتجات القطنية السورية إلى الأسواق التركية. وتعزيز فرص خلق التجارة عن طريق المنتجات القطنية التي تمتلك سورية ميزة نسبية في إنتاجها من خلال توفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

ت- باعتبار أن تركيا إحدى الدول المرتبطة باتفاقية اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي وهي ملزمة بتطبيق القوانين الجمركية الأوروبية نفسها على جميع السلع المستوردة من دول العالم، فإن الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى تركيا سوف تعامل نفس معاملة السلع السورية المصدرة إلى أوروبا من ناحية الرسوم الجمركية ومع توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين البلدين فإن الصادرات السورية من هذه المنتجات قد تلقى معاملة تفضيلية أكبر من التي ستلقاها لدى دخول سلعها للاتحاد الأوروبي.

ث- يمكن لمشروع الاتفاق المقترح أن يترافق باتفاقية مماثلة لتشجيع انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها لإقامة استثمارات تركية في سورية في مجال إنتاج المنتجات القطنية مما يمكن الاستفادة من فرصة دخول الأسواق العربية بكاملها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

¹ -المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011ص8.

ج- يضمن الطرفان السوري والتركي من خلال الاتفاقية حماية ملائمة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية بما يتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات الدولية، ويشمل ذلك السبل الفعالة لتطبيق هذه الحقوق.

ح- إن اغلب المنتجات القطنية السورية المصدرة لتركيا هي عبارة عن قطن خام الأمر الذي يجعل الميزان التجاري لهذه المنتجات في صالح الجانب التركي نتيجة فقدان تلك السلع للمعاملة التفضيلية التي يمكن أن تحظى بها السلع المصنعة.

خ- إن منافسة السلع التركية من المنتجات القطنية للسلع المثلثة لها السورية يتركز على انخفاض تكلفتها مقارنةً بالسلع السورية بالإضافة للدعم غير المباشر الذي تتلقاه القطاعات صناعية المنتجة لمثل هذه المنتجات وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات جادة لتخفيض أعباء الإنتاج المحلي، وبخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطه الداخلة في إنتاجها، وتخفيض الضرائب والرسوم المتعلقة بها، إن هذا الأمر يجعل المنتجات القطنية التركية في وضع أفضل من المنتجات المماثلة لها السورية ويعطيها مميزات ايجابية على حساب المنتجات القطنية السورية.

د- باختصار شديد يمكن القول أن الاتفاقية لو لم يتم إيقافها ستكون في مصلحة تركيا وخاصة إذا لم تستطع المنتجات القطنية السورية من منافسة مثيلاتها من المنتجات التركية، إلا أنه وعلى المدى البعيد يمكن اعتبارها مجالاً لرفع كفاءة المنتجات القطنية السورية وتحسين جودتها.

2-3-3 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.

2-3-3-1 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية:

من خلال تتبع طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية السورية منذ تأسيسها عام 1946 ، وإيران حتى قيام الثورة الإسلامية، نجد أن هذه العلاقة اتسمت بعدم الاستقرار والتوتر، حيث لم يكن هناك أي لقاء قبل قيام الثورة الإيرانية بين سورية وشاه إيران إذ أن النهجين السياسيين بين سورية في ذلك الوقت خلفا جملة من معوقات التعاون بينهما في تلك الفترة¹.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحسن مسار العلاقات السورية الإيرانية بشكل واضح وكان ذلك الحدث بداية لعلاقات متينة بين سوريا وإيران، وقد شكل بعدئذ موقف الحكومة السورية الداعم لإيران في حربها مع العراق 1980-1988 الأساس المتين الذي بنيت عليه العلاقات الإيرانية السورية، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية بمثابة أول اختبار عملي للتعاون بين البلدين، والتي شملت كل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولعل المثال الأبرز والأهم للتعاون السوري الإيراني خلال الحرب هو قيام الحكومة السورية بقطع جميع علاقاتها مع الحكومة العراقية بما في ذلك غلق الحدود وقطع أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها².

واستمر تطور العلاقات السورية الإيرانية عموما ليشمل كل الجوانب الاقتصادية

والثقافية وترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين منها³ :

أ- تم التوقيع بتاريخ 1990/9/24 على الاتفاقيات التالية:

i. اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجار لمتابعة علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجانبين، عن طريق الاتصالات الثنائية والزيارات بين الجهات المعنية.

ii. اتفاق حول إنشاء شركات مشتركة للاستثمارات والمقاولات .

iii. اتفاق بين هيئة تخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة الخطة والميزانية لتبادل الخبرات في مجال التخطيط.

¹ - د. بهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (4+3) 2006 ص 321-322.

² - المرجع السابق ص 326-327.

³ - www.dcc-sy.com/word/iran.doc أو www.al-elam.com/PublicFiles/File/

- ب- تم في 1996/8/20 التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين ، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2002/1/1 ونص على منح سلع البلدين معاملة غير تمييزية للبضائع ذات المنشأ الوطني، وعلى تشجيع الطرفين للاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والندوات وإقامة معارض خاصة في أراضي الطرف الآخر، كما وقع في نفس التاريخ اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2002/1/1.
- ت- اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات موقعة بين البلدين بتاريخ 1998/2/5 والتي لم يتم وضعها موضع التنفيذ بعد.
- ث- مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 1995/5/15 بين البلدين حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المخالفات ومنعها ومكافحتها.
- ج- مذكرة التفاهم الموقعة في دمشق بتاريخ 2003/5/14 حول إنشاء لجنة سورية إيرانية مشتركة لدراسة سبل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين.
- ح- اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006.
- خ- اتفاقية إطارية لتأسيس مصرف سور إيراني مشترك.
- د- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.
- ذ- اتفاقية تشكيل مجلس رجال الأعمال المشترك السور الإيراني عام 2008.

ولتوضيح التبادل التجاري بين سورية وإيران في ظل هذه الاتفاقيات نورد الجدول

التالي:

جدول (2-13) تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	34.8	54.9	99.9	73.3	140.5	158.7	890.4	1826.6	1207	442.4	706
الواردات	135.1	1318.9	2351.9	2709.6	2769	3216.5	3692.6	5402.2	3349.2	6919	14018.3
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	25.8	4.2	4.2	2.7	5.1	4.9	24.1	33.8	36.0	6.4	5.0
الميزان التجاري	-100.3	-1264.0	-2252.0	-2636.3	-2629	-3057.8	-2802.2	-3575.6	-2142.2	-6476.6	-13312.3
حجم التبادل التجاري	169.9	1373.8	2451.8	2782.9	2910	3375.2	4583	7228.8	4556.2	7361.4	14724.3

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية- والنسب حسب من قبل الباحث

كما هو واضح من الجدول أعلاه إن حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران قد تطور وتحسن بشكل واضح خلال الفترة المدروسة وصل إلى 14724.3 مليون ليرة سورية في عام 2010 بعد أن كان 170 مليون ليرة سورية عام 2000 وهذا وتشير أرقام التبادل التجاري بين البلدين إلى وجود عجز في الميزان التجاري السوري لمصلحة إيران بلغ عام 2000 ما قيمته 100 مليون ليرة سورية ليزداد هذا العجز بشكل واضح خلال الفترة المدروسة (2000-2010) إلى أن وصل في عام 2010 ما قيمته (13312) مليون ليرة سورية.

وقد بلغت الصادرات السورية في عام 2000 ما قيمته 34.8 مليون ليرة سورية ليتطور بعد ذلك انخفاضاً وارتفاعاً من سنة إلى أخرى ووصل إلى 1826.6 مليون ليرة سورية عام 2007 ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006. بعد ذلك انخفضت الصادرات السورية إلى إيران إلى ما قيمته (706) مليون ليرة سورية عام 2010 أي ما نسبته (0.12 %) من إجمالي الصادرات السورية لنفس العام وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع تطور العلاقات السورية الإيرانية والاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

أما بالنسبة للمستوردات فقد تطورت بنسبة أكبر من تطور الصادرات حيث بلغت قيمة المستوردات السورية من إيران عام 2000 ما قيمته 135 مليون ليرة سورية ولتصل المستوردات السورية من إيران عام /2010/ ما قيمته (14,018.3) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (1.73%) من إجمالي المستوردات السورية.

2-3-3-2: اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية¹:

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والرغبة في تطوير وتعزيز العلاقات الودية لاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة بين البلدين، فقد قررا البلدين إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما في 2011/2/8 التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.

تتكون الاتفاقية من 23 مادة بالإضافة إلى ثلاث جداول كملاحق بنص الاتفاقية، أهم ما جاء في الاتفاقية:

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

أ- تهدف الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما فيها المنتجات الزراعية، والمساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور المتناغم للتجارة العالمية وتوسيعها¹.

ب- نصت الاتفاقية في المادة الثالثة على أن التخفيض الجمركي بنسبة 20% لكل عام اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 5 سنوات حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين عند حد 4% ، أي بمعنى إن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%.

ت- نصت الاتفاقية في المادة الخامسة على أن تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الطرفين المتعاقدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ث- نصت الاتفاقية في المادة الثامنة على أنه لن يقوم الطرفين المتعاقدين بفرض أية ضرائب أو أعباء داخلية بشكل مباشر أو غير مباشر على سلع الطرف المتعاقد الآخر المشمولة بهذه الاتفاقية بشكل يتجاوز تلك التي تطبق على السلع المحلية المثلثة أو ذات منشأ أراضي دولة ثالثة.

ج- نصت الاتفاقية في المادة الحادية عشرة في حال حدد احد الطرفين المتعاقدين حدوث إغراق في التجارة مع الطرف المتعاقد الآخر فإنه يمكنه أن يفرض ضريبة لمكافحة الإغراق على استيراد المنتجات المسببة لهذا الإغراق.

ح- نصت الاتفاقية في المادة السادسة عشرة على أنه لا تمنع الاتفاقية استمرار أو إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة أو ترتيبات تتعلق بالتجارة الحدودية.

خ- تتضمن الاتفاقية بموجب المادة الثانية والعشرون ثلاث ملاحق: الملحق (أ) الجداول الزمنية وطرق تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية العربية السورية والقوائم المستثناة، الملحق (ب) الجداول الزمنية وطرق تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوائم الاستثناءات. الملحق (ج) قواعد المنشأ بموجب الاتفاقية، حيث وضع الملحق (أ) الأفضليات الممنوحة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية حيث أهم ما جاء في هذا الملحق : بالنسبة للنسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية يتفق الطرفان على أن يقوما بصورة ثنائية بتطبيق التخفيضات التالية على السلع الصناعية المدرجة في قائمتها: -البضائع أو السلع التي تطبق عليها تعرفه جمركية من 5 إلى 20% ستمنح تخفيض 15%، والتي تطبق

1- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

عليها من 21 إلى 30% ستمنح تخفيض 20%. والتي تطبق عليها من 31 إلى 50 تمنح نسبة تخفيض 25%، والتي تطبق عليها تعرفه جمركية من 51% فما فوق تمنح نسبة تخفيض 30%. وفي نفس الملحق المذكور أعلاه بالنسبة للمنتجات النسيجية اتفق الطرفان المتعاقدين على تطبيق التعريفه المخفضة التالية للمنتجات ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق:

- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 50% على الصادرات السورية إلى إيران ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.
- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 35% على الصادرات الإيرانية إلى سورية ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.

جدول (14-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في إيران	المادة	البنود الجمركية النظام المنسق
45-15-4	القطن الطبي والشاش الطبي	300590
25	خيوط قطن مفردة من الألياف غير مشطبة	520512
25	خيوط قطن مزوية أو متعددة الزوي مقاس ٧١٤،٢٩ ديسيكس	520531
25	٧١٤،٢٩ من أقل مقاس الزوي متعددة أو مزوية قطن خيوط ديسيكس	520532
70	أقمشة من قطن غير مقصورة (توال)	520911
70	أقمشة من قطن غير مقصورة أخرى	520919
70	أقمشة من قطن مقصورة	520929
70	أقمشة من قطن مصبوغة	520939
65	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	630221
65	بياضات أخرى للأسرة من قطن	630231
65	بياضات مائدة أخرى من قطن	630251
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن من النوع الاسفنجي	630260
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن غير اسفنجية	630291
65	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	630492
100	معاطف وعباءات من مصنرات للرجال من قطن	610120
100	معاطف وعباءات من مصنرات للنساء من قطن	610210
100	جاكيتات للرجال من قطن	610332
100	بنطلونات للرجال من قطن	610342
100	بدل للنساء من مصنرات من قطن	610412
100	أطقم أنساميلات للنساء من قطن	610422
100	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	610432
100	فساتين من قطن	610442
100	تنانير من قطن	610452
100	بنطلونات للنساء من قطن	610462
100	قمصان للرجال من قطن مصنرات	610510
100	البيسة داخلية نسائية من قطن	610891
100	جوارب نسائية من قطن	611595
100	معاطف وعباءات من قطن	620112
100	معاطف وعباءات للنساء من قطن	620212
100	أطقم رجالية من قطن	620322
100	جاكيتات رجالية من قطن	620332
100	بنطلونات رجالية من قطن	620342
100	بدل للنساء من قطن	620412
100	أطقم أنساميلات (من قطن	620422
100	جاكيتات للنساء من قطن	620432
100	فساتين من قطن	620442
100	تنانير من قطن	620452
100	بنطلونات نسائية من قطن	620462
100	قمصان للرجال من قطن	620520
100	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	620630
100	سراويل داخلية للرجال من قطن	620711
100	قمصان للنوم وبيجامات من قطن	620721
100	قمصان نوم وبيجامات من قطن	620822
100	البيسة وترابعها للأطفال من قطن	620920

المصدر: الملحق (أ) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية - موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

د- وضع الملحق (ب) النسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية بين الطرفين وكانت التخفيضات على السلع الصناعية والنسجية هي نفسها المذكورة في الملحق (أ) الآتية الذكر.

جدول (15-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والفنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في سوريا	المادة	البند الجمركي النظام المنسق
1	زيت من بذور القطن) غير مخصص للصناعات الغذائية	15121110
3	زيت من بذور القطن يستخدم للصناعات الغذائية	15121190
50	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	63022100
50	بياضات مائدة من قطن	63025100
50	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	63049200
50	معاطف وأقبية وسترات للرجال مصنرة من قطن	61012000
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	61032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	61033200
50	بطلونت من قطن للرجال	61034200
50	بدل للنساء من قطن	61041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	61042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	61043200
50	تنانير للنساء من قطن	61045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	61046200
50	قمصان للرجال مصنرة من قطن	61051000
50	جوارب نسائية من قطن	61159290
50	معاطف وأقبية وعباءات للنساء من قطن	62021200
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	62032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	62033200
50	بنطلونت للرجال من قطن	62034200
50	بدل للنساء من قطن	62041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	62042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	62043200
50	فساتين للنساء من قطن	62044200
50	تنانير للنساء من قطن	62045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	62046200
50	قمصان للرجال من قطن	62052000
50	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	62063000
50	سراويل داخلية للرجال من قطن	62071100
50	بيجامات للرجال من قطن	62072100
50	قمصان نوم وبيجامات للنساء من قطن	62082100
50	ألبسة لصغار الأطفال من قطن	62092000
50	أروية للرياضة للرجال من قطن	62113200
50	أروية للرياضة للنساء من قطن	62114200
50	مناديل من قطن	62132000

المصدر: الملحق(ب) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

ذ- تضمن الملحق (ج) قواعد المنشأ المطبقة في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث يتبين من ضمن هذا الملحق أنه

لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين.

2-3-3-3 : أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية على المنتجات القطنية السورية:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية حيز التنفيذ في 2012/3/21 ومن خلال الاتفاقية يتبين أن الهدف منها هو إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية غير الجمركية بالتدرج بحسم 20% من هذه الرسوم سنويا حتى نسبة 4% خلال خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ، أي بمعنى أن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%. وهذا يعني أن المواد التي رسمها الجمركي 4% وما دون سوف تبقى كما هي ولا تخضع لأي تخفيض وأيضاً ذلك ينسحب على الجانب الإيراني. إضافةً إلى ذلك تهدف الاتفاقية إلى التخلص من القيود غير الجمركية والحظر على المستوردات وغيرها نهائياً وتعامل السلع معاملة السلع الوطنية في كلا البلدين. وكما مبين من الفقرات أعلاه أن كلا من الملحق (أ) و(ب) قد بينا الأفضليات التي سيتم منحها من قبل البلدين لبعضهما البعض على مجموعة من السلع القطنية*، وبالتالي سيكون لهذه الاتفاقية أثر مباشر على هذه المنتجات ممكن أن نجملها كما يلي:

أ- إن دخول المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية بدون رسوم جمركية ستمنحهم ميزة تنافسية في السوق الإيرانية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجات الإيرانية المماثلة.

ب- وبالعودة إلى بنود اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية نجد أنه سيتم إلغاء جميع القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الدولتين عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما أنه لن يطبق أي قيد كمي جديد وأي حظر على المستوردات من البضائع بين سورية وإيران اعتباراً من يوم دخول اتفاقية حيز التنفيذ الأمر الذي يعني سهولة انسياب المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية وانخفاض تكاليف تصديرها وبالتالي زيادة موقعا التنافسي في السوق الإيرانية.

ت- ومن ضمن ما تضمنته الاتفاقية أنه لن يطبق أي ضرائب أو أعباء ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تعتبر ضريبة القيمة المضافة أو ما يعادلها من الضرائب ذات الأثر المماثل

*-انظر الجدول (2-14) ص126 والجدول (2-15) ص123 و ص125 ضمن متن البحث.

ولن تطبق أية رسوم جمركية أو أية ضرائب أو أعباء أخرى ذات أثر مماثل على التجارة بين البلدين، الأمر الذي يعني زيادة حجم التجارة في المنتجات القطنية بين الطرفين المتعاقدين والتخلص من الصعوبات والقيود على تجارة هذه السلع ، الأمر الذي يسهل خلق بيئة مناسبة من أجل تحقيق نمو مستدام في التجارة بين الطرفين المتعاقدين لمثل هذه السلع.

ث- من خلال الاتفاقية وملاحقه يتبين انه لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين، وأن هذا الأمر يساعد سورية في إعطاء ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

أخيراً يمكن القول أن نتائج الاتفاقية لا يمكن أن تظهر في يوم وليلة وأن تطبيقها بحاجة إلى جهد ووقت خاصة أن إيران لديها جدار عال من الحماية الجمركية وأسواقها مليئة بالبضائع المستوردة من كل حذب وصوب.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

المبحث الثاني : أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها.

المبحث الرابع: الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية.

المبحث الأول

3-1 مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

هناك العديد من المؤشرات لقياس تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومقارنتها مع المؤشرات ذات الصلة للدول الأخرى إلا أننا سوف نركز في بحثنا هذا على أهم المؤشرات الملائمة لبحثنا هذا التي يمكن باستخدامها التعبير عن الوضع التنافسي للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومؤشر الحصة من السوق العالمية ومؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال مع بعض المقارنات الدولية.

نتيجة صعوبة المقارنة وتتبع المنتجات المثيلة من المنتجات القطنية بين سورية ودول أخرى سوف نورد المقارنة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية وذلك من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة حيث من ضمن هذا التصنيف الدولي منتجات النسيج والملابس، وكون أن المنتجات القطنية تدخل ضمن منتجات النسيج والملابس وتحتل أهمية كبيرة ضمنهما، وعليه يمكن الاعتماد على هذين التصنيفين في دراسة المنتجات القطنية من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة.

وتم اختيار مجموعة من الدول*:

- دول الاتحاد الأوروبي كون سورية تعمل إلى إقامة شراكة معها.
- إيران كونها ترتبط مع سورية بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبخاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية.
- تركيا كون تربطنا معها اتفاقيات اقتصادية و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، على الرغم من توقفها نتيجة الأوضاع التي تمر بها سورية.
- الصين كونها من أهم الدول التي تسعى للتنافس في السوق العالمية في هذه المنتجات.
- الباكستان باعتبارها من الدول الهامة في إنتاج المادة الأولية اللازمة للمنتجات القطنية.

* للمزيد من المعلومات انظر ضمن الملاحق ص 192-198 .

- كل من الأرجنتين والبرازيل كون سورية تسعى في سياساتها الاقتصادية المستقبلية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية.
- كل من مصر وتونس والمغرب كونها من الدول العربية المهمة في هذه المنتجات وكونهم أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سورية عضواً فيها.
- أمريكا كونها من الدول المؤثرة في اتفاقيات التجارة الحرة وبخاصة منظمة التجارة العالمية.

3-1-1 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT): Intra-Industry Trade

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب السلع للمنسوجات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات أكسل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-1) مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الأعوام (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.57	0.42	0.80	0.83	0.72	0.75	0.60	0.44	0.50	0.65	0.53
الصين	0.89	0.86	0.78	0.69	0.63	0.55	0.50	0.46	0.40	0.40	0.37
مصر	0.67	0.81	0.86	0.85	0.98	0.88	0.85	0.78	0.59	0.72	0.78
الهند	0.19	0.21	0.25	0.28	0.30	0.38	0.37	0.36	0.37	0.40	0.35
المغرب	0.17	0.18	0.17	0.14	0.15	0.19	0.22	0.25	0.24	0.27	0.25
تونس	0.23	0.24	0.27	0.31	0.33	0.34	0.36	0.40	0.37	0.37	0.34
تركيا	0.73	0.66	0.80	0.79	0.79	0.77	0.76	0.80	0.75	0.76	0.84
البرازيل	0.92	0.96	0.98	0.82	0.90	0.93	0.92	0.79	0.63	0.54	0.45
إيران	0.56	0.64	0.50	0.55	0.68	0.71	0.70	0.56	0.60	0.80	0.76
أمريكا	0.81	0.81	0.77	0.75	0.73	0.71	0.70	0.68	0.70	0.68	0.68
الأرجنتين	0.57	0.59	0.94	0.51	0.51	0.45	0.42	0.38	0.39	0.38	0.40
الباكستان	0.06	0.07	0.08	0.08	0.10	0.12	0.14	0.15	0.15	0.17	0.22
الاتحاد الأوربي 27	0.99	1.00	1.00	1.00	1.00	0.99	0.98	1.00	0.98	0.97	0.96

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول اعلاه :

- إن قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة بالنسبة للمنسوجات قد بلغ في سورية 0.57 عام 2000 ثم تراجع الى 0.42 عام 2001 ثم تحسن بشكل واضح في السنتين التاليتين ليصل الى اعلى مستوى له 0.83 عام 2003 ليتراجع بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى 0.65 عام 2009 وليرتفع الى 0.53 عام 2010**، وهذا يدل على أن درجة التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنسوجات نسبياً حول الوسط، وكما نلاحظ عدم ثباتها وتذبذبها من سنة لأخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم

* انظر الصفحة رقم (44) ضمن متن البحث

* انظر الجدولين رقم (2) و(3) ضمن الملاحق ص 199 و ص 200

** - انظر الشكل البياني رقم (7) ضمن الملاحق ص 205.

وضوح الآلية المتبعة في الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير في المنسوجات السورية وعلى عدم ثبات السياسات في مجال سياسات التصدير والاستيراد.

وإذا ما قارنا سورية مع الدول الأخرى المدروسة نجد:

- إن سورية تملك قدرة على التنافس والتخصص أكثر من المغرب وتونس والباكستان والهند بشكل واضح خلال السنوات المدروسة فقد بلغ قيمة هذا المؤشر في عام 2010 ما نسبته 0.25 للمغرب و0.34 لتونس و 0.22 لباكستان و0.35 للهند في حين وصل في سورية إلى 0.53 في نفس العام، مما يعنى أن سورية تملك من المقومات أكثر من هذه الدول للتنافس والتخصص في صناعة المنسوجات، وإلى ارتفاع التجارة داخل منتجات النسيج وتوزيع الصادرات وكما يدل على إمكانية تحقيق وفورات الحجم، وتحقيق فوائد أكبر تجنى من التجارة في هذه المنتجات وبالتالي في المنتجات القطنية التي تعتبر من المنتجات الهامة في الصناعات النسيجية السورية.

- إن سورية في بعض السنوات تكون أفضل من دول أخرى وتراجع في سنوات أخرى فكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه إن سورية أفضل من الأرجنتين خلال كل السنوات المدروسة باستثناء عامي 2001 و2002 حيث بلغت قيمته 0.59 عام 2001 و0.94 عام 2002 بينما في سورية 0.42 عام 2001 و0.80 عام 2002 ، وكذلك سورية أفضل من البرازيل في عامي 2009 و2010 حيث بلغ المؤشر في البرازيل على الترتيب 0.54 و 0.45 ، في حين وصل في سورية إلى 0.65 و0.53 في نفس العامين على الترتيب، وكذلك نجد أن الصين أفضل من سورية في هذا المؤشر حيث بلغ في الصين 0.89 عام 2000 و0.86 عام 2001 في حين وصل في سورية إلى 0.57 عام 2000 ، و 0.42 عام 2001 ثم تراجع هذا المؤشر في الصين في السنوات التالية ووصل إلى 0.40 عام 2009 ، و0.37 عام 2010 في حين في سورية كان أفضل خلال نفس السنتين على الترتيب 0.65 و 0.53.

- في حين نجد من ناحية أخرى كلا من مصر وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي أفضل من سورية وتتقدم عليها خلال كل السنوات المدروسة كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

مما يعنى أن هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في منتجات المنسوجات تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات المثيلة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

ولتوضيح مؤشر نسبة التجارة نفس الصناعة للملابس بالنسبة لسورية ودول أخرى ،
وبنفس الطريقة من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب
السلع للملابس ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع
لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة
للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل،
وبتطبيق ذلك نحصل على قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة كما هو مبين في
الجدول التالي:

الجدول (2-3) نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الأعوام (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.02	0.06	0.01	0.03	0.04	0.03	0.02	0.02	0.04	0.05	0.04
الصين	0.06	0.07	0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	0.03	0.04	0.03	0.04
مصر	0.09	0.05	0.19	0.04	0.06	0.18	0.61	0.48	0.63	0.47	0.65
الهند	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.04	0.06	0.05	0.06
المغرب	0.18	0.19	0.19	0.18	0.19	0.18	0.16	0.17	0.19	0.17	0.17
تونس	0.33	0.32	0.33	0.33	0.32	0.31	0.31	0.31	0.29	0.29	0.30
تركيا	0.08	0.07	0.07	0.08	0.11	0.12	0.17	0.20	0.28	0.31	0.36
البرازيل	0.76	0.80	0.78	0.65	0.73	0.92	0.82	0.63	0.44	0.30	0.24
إيران	0.00	0.02	0.03	0.06	0.19	0.31	0.45	0.58	0.02	0.28	0.39
أمريكا	0.23	0.19	0.17	0.14	0.13	0.12	0.11	0.10	0.10	0.11	0.11
الأرجنتين	0.29	0.42	0.99	0.99	0.86	0.79	0.72	0.58	0.46	0.38	0.40
الباكستان	0.005	0.005	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.03	0.03	0.04
الاتحاد الأوروبي 27	0.81	0.82	0.82	0.81	0.80	0.79	0.78	0.81	0.78	0.76	0.75

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel)
بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن هذا المؤشر لسورية بالنسبة للملابس التي تمتاز بقيمتها المضافة العالية نسبته ضعيفة
خلال كل السنوات المدروسة فق بلغ 0.02 عام 2000 و 0.05 عام 2009 ثم تراجع إلى
0.04 عام 2010* ليتساوى مع كلا من الصين والباكستان في نفس العام ويعتبر هذا
المؤشر إذا ما قارناه مع الدول الأخرى فهو ضعيف جدا تجاه مصر وتركيا والأرجنتين
والاتحاد الأوروبي.
- ثبات هذا المؤشر تقريبا في سورية خلال السنوات المدروسة الأمر الذي يعكس ضعف
في السياسات التي تحكم هذه المنتجات، وعدم إيلاء الأهمية الكبيرة لهذه

*- انظر الجدولين رقم (1) و(4) ضمن الملاحق ص 199 وص 200

*- انظر الشكل البياني رقم (8) ضمن الملاحق 205.

المنتجات(الملابس)، وبالتالي فإن قدرتها على التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية ضعيفة.

- ونجد إن هذا المؤشر قد تحسن في دول أخرى كالهند من 0.01 عام 2000 إلى 0.06 عام 2010 وفي إيران من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.39 عام 2010 وفي مصر من 0.73 عام 2000 متذبذبا من سنة إلى أخرى خلال السنوات اللاحقة لينخفض إلى 0.47 عام 2009 ثم ليتحسن إلى 0.65 عام 2010.

- وكما نجده أنه في أمريكا تراجع من 0.23 عام 2000 إلى 0.11 عام 2010 ، وفي إيران قد تحسن بشكل واضح من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.58 عام 2007 ليتراجع إلى 0.39 عام 2010.

وكما هو ملاحظ أنه بالنسبة إلى كل الدول المدروسة هناك عدم ثبات في هذا المؤشر فنجد أنه يرتفع أحيانا من سنة إلى أخرى ليعاود تراجعته في سنوات أخرى مما يعنى أن منتجات الملابس والتي المنتجات القطنية جزءاً هاماً منها تمتاز بحساسيتها الشديدة تجاه السياسات المتبعة وطريقة وأسلوب الإنتاج المتبع في تلك الدول ومن ضمنها سورية.

3-1-2 : الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السورية Revealed Comparative Advantage (RCA)

:Advantage (RCA)

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من النسيج لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
7.01	6.62	7.06	5.68	4.84	1.97	1.82	1.97	1.25	0.68	1.55	سورية
2.72	2.53	2.57	2.34	2.43	2.45	2.37	2.44	2.52	2.62	2.72	الصين
3.10	2.92	2.07	0.96	1.18	1.38	1.96	2.34	2.80	3.44	4.30	مصر
21.19	17.97	19.99	22.91	24.15	23.58	26.49	25.39	26.74	27.09	25.15	الهند
0.99	1.35	1.13	1.37	1.12	0.92	0.73	0.67	0.79	0.89	0.72	المغرب
1.64	1.67	1.65	2.08	1.77	1.73	1.72	1.75	1.52	1.38	1.20	تونس
4.73	4.87	4.83	5.03	5.07	5.11	4.92	5.09	5.22	5.60	5.92	تركيا
0.40	0.41	0.50	0.59	0.61	0.64	0.69	0.75	0.66	0.69	0.77	البرازيل
0.64	0.64	0.58	0.66	0.59	0.75	0.92	1.09	1.32	1.16	1.16	إيران
0.57	0.56	0.62	0.63	0.67	0.70	0.68	0.64	0.63	0.58	0.55	إمريكا
0.24	0.24	0.26	0.26	0.28	0.29	0.29	0.25	0.33	0.38	0.44	الأرجنتين
24.16	23.94	24.61	26.08	26.38	24.97	23.81	23.10	22.55	22.69	22.82	الباكستان
0.71	0.80	0.87	0.89	0.88	0.89	0.91	0.91	0.91	0.94	0.95	الاتحاد الأوروبي 27

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهره في المنسوجات والتي تطورت بشكل ملحوظ** من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010 وتفوق هذه النسبة جميع النسب المتحققة في جميع الدول المقارنة باستثناء باكستان والهند حيث بلغت هذه النسبة فيهما 22.82 و 25.15 على الترتيب عام 2000، و 24.16 و 21.19 على الترتيب عام 2010. أي أن سورية تملك مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنسوجات ومن ضمنها المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة التي تمتلكها.

* - انظر الصفحة رقم(46) ضمن متن البحث.

* - انظر الجدولين (2) و(5) ضمن الملاحق ص 199 و ص 201

* * - انظر الشكل البياني رقم (9) ضمن الملاحق ص 206

- إن لسورية إمكانية في منافسة السلع المصدرة من قبل الصين والتي تستحوذ على حصة أكبر في السوق العالمية كما سنراه في الفقرات القادمة حيث أن هذه النسبة بالمتوسط خلال الفترة المدروسة حوالي 2.5%.
- إن لسورية ميزة نسبية ظاهره أكثر من الدول العربية مصر وتونس والمغرب مما يسهل مهمتها في النفوذ إلى الأسواق العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- كما نجد أن سورية متفوقة على كل من تركيا وإيران في هذا المؤشر حيث بلغ قيمة هذا المؤشر لتركيا 4.73 وإيران 0.64 عام 2010 في حين وصل في سورية إلى 7.01 عام 2010 الأمر الذي يساعد سورية من الاستفادة أكثر من الاتفاقيات الاقتصادية التي تجمع سورية بكلا البلدين والتي تؤثر بشكل وبآخر على منتجاتها القطنية كما رأينا سابقا في الفصل الثاني من متن بحثنا هذا.
- بالإضافة لذلك نجد أن سورية متفوقة على البرازيل والأرجنتين وأمريكا والاتحاد الأوربي مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها من تلك الدول.

ومن خلال الرجوع أيضا إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من الملابس لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (4-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
2.05	1.78	1.84	3.64	3.60	0.88	0.66	0.74	0.78	0.25	1.00	سورية
3.27	3.01	3.23	3.31	3.36	3.23	3.27	3.49	3.84	4.48	4.83	الصين
2.18	2.51	1.44	0.47	0.49	0.68	1.26	1.45	1.76	2.18	1.95	مصر
13.22	15.75	14.44	16.24	18.35	18.07	18.49	18.42	20.33	21.12	21.34	الهند
7.24	9.06	7.99	10.15	10.59	10.12	11.25	10.93	10.48	11.50	11.25	المغرب
7.69	8.79	8.91	10.32	10.81	12.14	13.01	13.13	13.66	14.20	13.78	تونس
4.80	4.84	4.77	5.37	5.69	6.24	6.39	7.13	7.51	7.42	8.3811	تركيا
0.05	0.05	0.06	0.08	0.10	0.13	0.15	0.15	0.13	0.18	0.19	البرازيل
0.06	0.09	0.10	0.09	0.08	0.12	0.16	0.23	0.25	0.22	0.15	إيران
0.16	0.16	0.15	0.15	0.18	0.21	0.21	0.24	0.27	0.30	0.3431	أمريكا
0.07	0.07	0.08	0.08	0.10	0.10	0.10	0.09	0.08	0.10	0.08	الأرجنتين
8.63	8.21	9.14	9.24	9.73	9.28	8.78	7.96	7.95	8.40	8.59	الباكستان
0.75	0.83	0.84	0.79	0.77	0.78	0.78	0.76	0.74	0.77	0.75	الاتحاد الأوربي 27

ملاحظة: حسبت هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الملابس التي تطورت من 1 عام 2000 إلى 3.64 عام 2007 لتتراجع إلى 2.05 عام* 2010.
- إن سورية أفضل من الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وأمريكا وإيران والبرازيل التي لا تحقق ميزة نسبية ظاهرة في المنسوجات إذ أن قيمة هذا المؤشر في تلك الدول اقل من الواحد الصحيح حيث بلغ هذا المؤشر عام 2010 في الاتحاد الأوروبي 0.75 وفي الأرجنتين 0.07 وفي أمريكا 0.16 وفي إيران 0.06 وفي البرازيل 0.05.
- إن كلا من مصر والمغرب وتونس أفضل من سورية حيث وصل هذا المؤشر في عام 2010 إلى 2.18 في مصر والى 7.24 في الغرب والى 7.69 في تونس مما يعني أن سورية تواجه تحديات أمام هذه الدول في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تصدير المنتجات النسيجية والقطنية ضمن السوق العربية، وبخاصة من قبل تونس التي طورت صناعتها في هذه المنتجات كثيرا نتيجة استفادتها من سياسة إعادة توطین الصناعات النسيجية في أوربا (بداية السبعينات) نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجها وكانت تونس من بين البلدان المستهدفة في نطاق هذه السياسة الصناعية الأوربية كنتيجة لقرّبها من الأسواق المستهدفة وبالتالي فإن تونس تستطيع من خلال إعادة توطین هذه الصناعات في إنتاج أكثر والتوجه نحو التصدير أكثر من سورية في مجال المنتجات القطنية من الملابس حيث أن سورية التي لم تستطع حتى وقتنا هذا من جذب الاستثمارات وإعادة توطین مثل هذه الصناعات.
- إن كلا من باكستان وتركيا والهند والصين أفضل من سورية حيث بلغت الميزة النسبية الظاهرة في عام 2010 في تلك الدول وعلى الترتيب 8.63 و 4.80 و 13.22 و 3.37 في حين انه بلغ في سورية في نفس العام 2.05 ، الأمر الذي يزيد من منافسة هذه الدول في السوق العالمية من المنتجات المماثلة المنتجة في هذه البلدان. ولاسيما من قبل الصين بعد دخولها في منظمة التجارة العالمية وإنهاء التعامل باتفاقية الملبوسات والمنسوجات في بداية عام 2005 الأمر الذي سيؤدي إلى خلق ظروف جديدة ترتبط بالتهديد التنافسي القادم من هذا البلد بالمقارنة عما كانت عليه سابقاً.

*- انظر الشكل البياني رقم (10) ضمن الملاحق ص 206.

وبالتالي نجد أن سورية على الرغم من تحقيقها ميزة نسبية ظاهرية واضحة في هذا المؤشر إلا أنها تواجه تحدياً أمام بعض الدول في السوق العالمية وخاصة في ضوء سعي هذه الدول إلى مزيد من الانفتاح والتحرير للسوق العالمية.

3-1-3 : مؤشر الحصة من السوق الدولي :

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-5) مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
0.51	0.48	0.59	0.44	0.38	0.11	0.10	0.14	0.11	0.04	0.10	سورية
30.68	28.51	26.31	23.60	22.40	20.33	17.24	15.62	13.36	10.86	10.26	الصين
0.52	0.49	0.31	0.19	0.19	0.19	0.19	0.21	0.21	0.20	0.30	مصر
5.12	4.34	4.18	4.05	4.09	4.13	3.82	3.74	3.78	3.57	3.56	الهند
0.11	0.15	0.13	0.14	0.11	0.09	0.08	0.07	0.09	0.09	0.08	المغرب
0.18	0.19	0.19	0.21	0.16	0.16	0.17	0.17	0.15	0.13	0.10	تونس
3.58	3.68	3.78	3.77	3.49	3.50	3.32	3.05	2.76	2.55	2.33	تركيا
0.44	0.45	0.55	0.60	0.63	0.66	0.64	0.64	0.55	0.55	0.57	البرازيل
0.40	0.39	0.40	0.41	0.35	0.39	0.40	0.46	0.47	0.43	0.49	إيران
4.85	4.73	5.03	5.23	5.83	6.13	6.18	6.32	6.93	6.76	6.96	أمريكا
0.10	0.10	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	0.09	0.12	0.14	0.16	الأرجنتين
3.13	3.10	2.89	3.10	3.44	3.51	3.16	3.37	3.11	2.92	2.88	الباكستان
26.77	30.00	32.73	34.58	33.98	34.89	37.70	38.05	37.37	36.04	36.07	الاتحاد الأوروبي(27دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية قليلة حيث بلغت نسبتها من السوق العالمية 0.10 عام 2000 لتتطور وتصل إلى 0.51 عام 2010°.
- اقتربت حصة سورية من السوق العالمية خلال عامي 2009 و 2010 من حصة مصر حيث بلغت حصتها من السوق الدولية خلال عامي 2009 و 2010 حوالي 0.49 ، 0.52 على الترتيب في حين كانت لسورية في نفس السنتين وعلى الترتيب 0.48 و 0.51 . على الرغم من أن كلا من مصر كان نصيبها من السوق الدولية أفضل من سورية خلال السنوات من عام 2000 حتى 2005 ثم بعد ذلك تحسنت حصة سورية بالمقارنة معها خلال السنوات اللاحقة، أي أن المنسوجات السورية تواجه منافسة قوية تجاه المنتجات المماثلة لها في مصر.

*- انظر الصفحة رقم(43) ضمن متن البحث.

• - انظر الجدول رقم (2) ضمن الملاحق ص199.

° - انظر الشكل البياني رقم (11) ضمن الملاحق ص 207

- إن حصة سورية أقل من بعض الدول ولكنها خلال فترة زمنية استطاعت أن تحسن من حصتها الدولية وتصبح أفضل منها على الساحة الدولية، فتونس وإيران كانت حصتهما من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2005 حيث كانت حصة تونس من السوق العالمية في ذلك العام 0.16، وحصة إيران 0.39 في حين كانت حصة سورية 0.11، بعد ذلك في السنوات التالية تحسنت حصة سورية في السوق العالمية تجاه تونس وإيران بشكل واضح حيث وصلت حصة تونس من السوق العالمية عام 2010 إلى 0.11، وحصة إيران إلى 0.40، في حين تحسنت حصة سورية في نفس العام إلى 0.51. وبالمقارنة بين حصة سورية والبرازيل نجد أن حصة البرازيل أفضل من حصة سورية في السوق العالمية حتى عام 2007 حيث وصلت حصة المنسوجات للبرازيل في السوق العالمية إلى 0.60 في حين وصلت في سورية خلال نفس العام إلى 0.44، بعد ذلك تحسنت حصة سورية في السوق العالمية ووصلت إلى 0.51 من السوق العالمية في عام 2010 متفوقة على البرازيل التي تراجعت نسبتها من السوق العالمية إلى 0.44 في نفس العام. وكذلك نجد من الجدول أعلاه أن حصة الأرجنتين من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2003 بعد ذلك خلال سنتي 2004 و2005 كانتا تقريبا نفس الحصة حوالي 0.10 من السوق العالمية لكل منهما، بعد ذلك اعتباراً من عام 2006 تفوقت سورية على الأرجنتين في السوق العالمية بشكل واضح حيث بلغت حصة سورية في السوق العالمية 0.38 عام 2006 ولتصل إلى 0.51 من السوق العالمية بينما بقيت حصة السوق بالنسبة للأرجنتين حوالي 0.10 خلال الأعوام من 2006 إلى 2010.

- إن حصة سورية في عام 2010 أفضل من الغرب التي كانت 0.11 ومن تونس 0.18 ومن البرازيل 0.44 ومن إيران 0.40 ومن الأرجنتين 0.10، أي أن للمنسوجات السورية ومنها القطنية القدرة أفضل على المنافسة في السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول.

- إن حصة سورية أقل من حصة بعض الدول خلال كل السنوات المدروسة من عام (2000-2010) فسورية حصتها من المنسوجات في السوق العالمية أقل من كلاً من الصين والهند وتركيا وأمريكا والباكستان والاتحاد الأوروبي خلال كل السنوات مما يعني صعوبة في التنافس تجاه هذه الدول.

- وبالتالي نجد أن سورية تحسنت حصتها من السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها وتراجع عن بعد الدول بشكل طفيف الأمر الذي يسهل من مهمتها في المنافسة تجاه هذه الدول في السوق الدولية فهي تحتاج إلى

المزيد من الاهتمام بهذه المنتجات وبخاصة أنها تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في إنتاجها كما وجدنا في فقرة سابقة. وأفضل من دول أخرى، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب في مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

ومن خلال الرجوع أيضاً إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدل رقم (3-6) مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملبوسات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.15	0.13	0.15	0.28	0.28	0.05	0.04	0.05	0.07	0.02	0.07	سورية
36.94	34.00	33.11	33.40	30.96	26.83	23.80	22.34	20.35	18.57	18.24	الصين
0.40	0.40	0.20	0.12	0.12	0.11	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	مصر
3.19	3.80	3.02	2.87	3.10	3.16	2.67	2.71	2.87	2.78	3.02	الهند
0.78	0.98	0.94	1.02	1.05	1.03	1.16	1.22	1.20	1.19	1.21	المغرب
0.87	0.99	1.04	1.03	0.98	1.13	1.27	1.27	1.33	1.32	1.13	تونس
3.63	3.66	3.74	4.01	3.91	4.28	4.31	4.27	3.97	3.37	3.30	تركيا
0.05	0.05	0.07	0.08	0.10	0.13	0.14	0.13	0.11	0.14	0.14	البرازيل
0.04	0.06	0.07	0.06	0.04	0.06	0.07	0.10	0.09	0.08	0.06	إيران
1.34	1.33	1.22	1.25	1.58	1.81	1.95	2.38	2.97	3.55	4.36	أمريكا
0.03	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03	الأرجنتين
1.12	1.06	1.07	1.10	1.27	1.30	1.16	1.16	1.10	1.08	1.08	الباكستان
28.15	31.08	31.54	30.57	29.68	30.92	32.06	31.71	30.64	29.54	28.44	الاتحاد الأوروبي (27 دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- تطورت حصة الملابس السورية خلال السنوات من عام 2000 حتى عام 2007 حيث بلغت هذه النسبة من 0.07 عام 2000 إلى 0.28 خلال عامي 2006 و 2006 لتتراجع إلى 0.15 عام 2010* وعلى الرغم من تراجع حصتها في عام 2010 إلا أنها أفضل من البرازيل وإيران والأرجنتين حيث بلغت حصتها في عام 2010، 0.05 و 0.04 و 0.03 على الترتيب.

* - انظر الجدول رقم (1) ضمن الملاحق ص 199.

* - انظر الشكل البياني رقم (12) ضمن الملاحق ص 207.

- يمكن لسورية في المراحل القادمة أن تتنافس منتجات الدول العربية المقارنة مصر والمغرب وتونس ، حيث بلغت حصتهم في عام 2010 ما نسبته 0.40، 0.78، 0.87 على الترتيب من السوق الدولية لكل منهما، بينما بلغت في سورية لنفس العام ما نسبته 0.15 .

- بينما نجد أن لسورية صعوبة للتنافس أمام منتجات كل من تركيا وأمريكا والباكستان والهند والاتحاد الأوروبي حيث هناك فرق كبير في الحصة الدولية بين كل منهما وسورية حيث بلغت الحصة من السوق العالمية في عام 2010 لتركيا 3.63 ولأمريكا 1.34 ولباكستان 1.12 والهند 3.19 وللاتحاد الأوروبي 28.15، بينما وصلت في سورية في نفس العام إلى 0.15 فقط.

أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة منتجات تلك الدول للمنتجات المثلثة لها، الأمر الذي يحتم على سورية في هذا المجال إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تطوير منتجاتها في الملابس ذات القيمة المضافة الكبيرة والاهتمام بالمراكز الفنية المتخصصة التي تهتم بالتطوير والتحديث، والمخابر المعتمدة دولياً والهيئات المختصة بالتسويق والترويج والتمويل والمكاتب والشركات الاستشارية المؤهلة لتطوير منتجاتها واقتحام الأسواق الدولية. كما يحتم على سورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بينها وبين مختلف الدول إلى دراسة هذه الاتفاقيات بشكل جيد للاستفادة من المزايا التي تخص المنتجات القطنية وتلافي السلبيات التي تعترضها من أجل اقتحام السوق الدولية وزيادة حصتها منها.

3-1-4 : مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال :

هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والإبداع وتطور الأعمال ولكن سنركز على بعضها مما يتعلق ببحثنا هذا، وكون هذه المؤشرات تتعلق بالاقتصاد الوطني ككل ولا يمكن فصلها عن قطاع دون آخر فإننا سنركز هنا على مجمل الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومن ضمنها القطاع الصناعي الذي يشمل قطاع المنتجات القطنية في سورية بكونه جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني السوري ويتميز بحساسيته الكبيرة على كل تغير يطرأ في مجال التكنولوجيا ، وسنركز أيضا على مقارنة تلك المؤشرات مع مجموعة من الدول هي نفسها الدول المدروسة في المبحث الأول من هذا الفصل باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الذي سنوضح هذه المؤشرات على كل من فرنسا ألمانيا إيطاليا وإسبانيا باعتبارهما من أهم دول الاتحاد الأوروبي كون التقارير الدولية لهذه المؤشرات لا تأخذ الاتحاد الأوروبي كمجموعة وإنما كدول وبالتالي اخترنا هذه الدول كعينة يمكن النظر إليها إلى الاتحاد الأوروبي.

3-1-4-1 :المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية:

يعكس هذا المؤشر سرعة وقدرة الاقتصاد المحلي على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب ومدى تعامل المجتمع مع منتجاتها.

يُظهر هذا المقطع مدى قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة لتعزز من تنافسية صناعاتها سواء أكانت مصنعة ضمن البلد أم مستوردة. في ظل العولمة واتساع الأسواق، أصبحت التكنولوجيا عنصر هام للشركات من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق الازدهار، كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القطاعات الاقتصادية الأخرى في تأمين البنية التحتية الإتصالية للصفقات التجارية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه توافر التكنولوجيا المتطورة في الاقتصاد على قدرتها التنافسية.

إن الشيء الوحيد الذي نعتمد عليه في المستقبل هو التغيير المستمر للتكنولوجيا فقد أدى النمو الصناعي إلى التغيير في مجالات عديدة من الحياة حيث أدى عهد المعلومات إلى استخدام الكمبيوتر كمساعد في مجال التصنيع وأدى إلى تطوير أنظمة ووسائل أخرى متعددة جديدة وفي عالم الأعمال اليوم فإن من المحتمل أن تخرج أي منظمة لا تتطور أو تكتسب أو تتكيف مع تكنولوجيا جديدة بشكل مستمر فعالمنا الحاضر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي في كافة المجالات إلى حد باتت معه القدرة على إبداع المعرفة

العلمية والتكنولوجيا أحد المقومات الأساسية لجذب الشركات الجديدة إلى السوق سواء في البلدان النامية أم المتقدمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي¹، وكل ذلك شجع المنظمات على الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتكيف مع البيئة والإنتاج بكفاءة عالية وتقديم منتجات جديدة. وبالتالي إذا كانت تكنولوجيا إحدى المنظمات متقدمة على منافسيها مما يعني أنها قد منحت فرصة استثمار هذا التقدم وعلى العكس من ذلك تواجه المنظمات ذات التكنولوجيا القديمة تهديدات وضغوط عديدة تؤثر في موقعها في السوق ومن هذا الأساس يبرز بوضوح ضرورة الاهتمام بالتغيير التكنولوجي إذ أصبح الاستغلال الكفؤ والفعال لأساليب التكنولوجيا الحديثة ضروري لبقاء المنظمة واستمرارها حيث تساهم التغييرات التكنولوجية في تحسين صورة المنظمة في النهاية وكذلك إجراء التغيير على المهن وتأتي بفرص أكثر وتنمي الخبرات².

ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية مؤشر توفر التقنيات الحديثة والاستيعاب التكنولوجي للشركات بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

أ - مؤشر توفر التقنيات الحديثة* (Availability of Latest Technologies):

جدول (7-3) مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	ايران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان	
5.2	4.6	6.2	6.2	4.1	3.9	6.5	-	4.8	5.1	5.4	4.8	5.2	4.8	4.2	4.3	النقاط	2007-2008
40	63	8	11	88	99	5	-	58	45	36	57	43	60	83	80	الترتيب من اصل 134 دولة	
5.5	4.9	6.3	6.3	4.3	4.4	6.6	-	5.3	5.3	5.5	4.9	5.5	4.8	4.3	4.1	النقاط	2008-2009
41	65	16	17	91	84	5	-	49	47	40	63	39	66	87	99	الترتيب من اصل 133 دولة	
5.8	5	8.3	6.4	4.6	4.7	6.4	4.1	5.5	5.5	5.6	5	5.6	4.6	4.4	4	النقاط	2009-2010
32	73	17	16	88	83	7	123	50	48	42	68	41	91	94	126	الترتيب من اصل 139 دولة	
5.9	5	6.2	6.4	4.6	4.8	6.3	4.2	5.4	5.4	5.3	5.1	5.5	4.3	4.5	4.1	النقاط	2010-2011
33	71	20	11	93	83	18	117	53	52	57	60	47	110	100	119	الترتيب من اصل 142 دولة	

Source: - World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p440.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P464.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P490.

¹ - Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 35-51.

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

* - مؤشر توفر التقنيات الحديثة: يعبر هذا المؤشر عن مدى توافر وانتشار التقنيات الحديثة.

نلاحظ من الجدول السابق:

تراجع ترتيب سورية من المرتبة 134/80 عام 2007-2008 إلى 139/126 عام 2009-2010 ليتحسن بعد ذلك قليلاً إلى المرتبة 142/119 عام 2010-2011 مسجلة 4.3 نقطة خلال عام 2007-2008 و 4.1 عام 2010-2011، وبمقارنة سورية مع بقية الدول يتبين أن سورية متأخرة عن بقية الدول في جميع السنوات باستثناء دولتي الأرجنتين والباكستان خلال 2007-2008 حيث سجلت الأرجنتين المرتبة 134/99 مسجلة 3.9 نقطة بينما الباكستان 134/88 مسجلة 4.1 نقطة. كما نجد سورية بالمقارنة مع الدول العربية المقارنة متأخرة كثيراً عن مصر والمغرب وبشكل أساسي تجاه تونس حيث سجلت مصر المرتبة 142/110 دولة بينما الغرب 142/60 وتونس 142/57.

مما يعنى أن سورية في هذا المؤشر لا تمتلك أي نقطة قوة تجاه الدول الأخرى وهي متأخرة عن كل الدول الأخرى تقريباً كما يظهر من الجدول أعلاه.

ب - مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات* (Firm Level Technology Absorption):

جدول (8-3) مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية وللمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان	
5	4.6	6	5.6	4.4	4.5	6.3	-	5.3	5.1	5.4	4.7	5.5	4.8	5.1	4.4	النقاط	2007-2008
57	76	12	23	84	83	3	-	42	48	34	70	26	63	46	87	الترتيب من اصل 134 دولة	
5.1	4.5	6	5.5	4.3	4.5	6.2	-	5.4	5.1	5.4	4.7	5.5	5.1	5.1	4.6	النقاط	2008-2009
49	87	14	26	99	83	5	-	36	52	38	75	30	48	47	81	الترتيب من اصل 133 دولة	
5.2	4.3	6	5.6	4.5	4.4	6	4.1	5.2	5.1	5.4	4.8	5.3	5	4.9	4.7	النقاط	2009-2010
49	102	14	23	88	94	11	116	46	51	33	74	39	58	61	76	الترتيب من اصل 139 دولة	
5.2	4.3	5.9	5.6	4.5	4.5	5.9	4	5.2	5.2	5.1	4.7	5.3	4.7	4.9	4.8	النقاط	2010-2011
46	102	14	25	92	93	18	120	48	44	50	74	41	78	61	70	الترتيب من اصل 142 دولة	

Source: -World Economic Firm-The Competitiveness Report 2008-2009, p461.

- World Economic Firm-The Competitiveness Report 2009-2010, p441.

- World Economic Firm-The Competitiveness Report 2010-2011, P465.

- World Economic Firm-The Competitiveness Report 2011-2012, P491.

*- مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات: يعبر عن قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة

نلاحظ من الجدول السابق:

-إن ترتيب سورية في عام 2007-2008 هو 134/87 مسجلاً 4.4 نقطة ونلاحظ أن سورية متراجعة عن كل الدول في هذه السنة وهناك فارق كبير بينها وبين بعض الدول في تلك السنة كأمریکا وألمانيا وتونس والهند .

- إن قيمة هذا المؤشر قد تحسن في السنوات اللاحقة بشكل واضح حيث وصل ترتيب سورية عام 2008-2009 إلى 133/81 مسجلاً 4.6 نقطة ثم إلى 139/76 بـ 4.7 نقطة عام 2009-2010 ثم إلى 142/70 مسجلاً 4.8 نقطة عام 2010-2011. وقد استطاعت سورية إن تحقق تفوقاً على بعض الدول خلال تلك السنوات حيث تقدمت على الدول العربية مصر والمغرب وحقت تحسناً أمام تونس الذي تراجع مرتبتها من 134/34 دولة عام 2007-2008 إلى 142/50 دولة عام 2010-2011. بالإضافة إلى أنه سبقت في ترتيبها كل من الأرجنتين والباكستان وإيران وإيطاليا (أحد دول الاتحاد الأوروبي) خلال عام 2010-2011.

وعلى الرغم من التحسن الواضح في هذا المؤشر إلا أنه ما زال هناك فرق واضح بين هذا المؤشر لسورية ولدول أخرى مثل تركيا والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي كألمانيا وإسبانيا.

إن التحسن في قيمة هذا المؤشر تجاه الدول الأخرى يعكس بشكل واضح سعي سورية من أجل استيعاب التكنولوجيا في شركاتها من أجل تطوير ورفع قدرة المنتجات على المنافسة تجاه الدول الأخرى.

وهذا يتطلب منها تعزيز أساليب التعامل ضمن شركاتها وتطوير البنية التحتية للشركات لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وهذا ما نلمسه من خلال سعي سورية الدائم لتحسين البنية التحتية التكنولوجية في مختلف مناطقها الصناعية. حيث أن إدخال التكنولوجيا من شأنها رفع الأداء، وزيادة الموثوقية، وتوفير الوقت، ودعم القرار وبالتالي خفض التكاليف وتحقيق ربحية وبالتالي تحقيق التنافسية.

ج- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا* (Foreign direct investment and technology transfer):

يعد الاستثمار الأجنبي ومن ثم نقل التكنولوجيا عن طريقه من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في هذا العصر إذ تسعى مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي إليها لتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي¹ ، لأنه يضطلع بدور مهم مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، باعتباره قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال المتجسد بالآلات والمعدات وإحضار الخبراء والفنيين والادريين².

لذلك عملت الدول على اجتذاب رأس المال الأجنبي واستقطابه من خلال تقديم الكثير من المقومات والتسهيلات والضمانات لكي يتم الاستثمار داخل الدولة لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية التي نرجو منها وحل لكثير من المشاكل التي تعاني منها تلك الدول، وفي النهاية فان عملية نقل التكنولوجيا عن طريق ذلك هي عملية نقل حضاري للمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث أن التكنولوجيا تتميز بطبيعة اجتماعية واقتصادية فهي تتغير مع تغير المجتمع وتقدمة ورقية الحضاري، أي أن التكنولوجيا تتشأ وفقا لظروف البيئة، ومن ثم فهي تتغير بتغير احتياجات المجتمع وقدراته، كما انه يتجسد فيها روح وشخصية كل مجتمع وأسلوبه في التطور³.

وبالتالي فان التقدم في هذا المؤشر أصبح يعتبر دليلاً واضحاً على سعي هذه الدولة أو تلك لتطوير نمطها الإنتاجي والمعرفي بالشكل الذي سينعكس إيجاباً على تطوير منتجاتها وتحسين تنافسيتها من خلال درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الصناعية القائمة.

*- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا : يعبر عن درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

¹ - Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Volume 38, Issue 2, June 2014. pages 269-287.

² - د.كرم، انطونيوس- العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت-1982- عدد 59 ، ص 59).

³ -د.عبد الله علي، فياض-مزهو حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010 ص8.

جدول (9-3) مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	4.2	4.7	5.1	5.4	4.8	5.3	4.7	5.2	-	5.3	4.2	4.7	5.1	5	4.3	5
الترتيب من أصل دولة	110	79	55	20	72	27	86	43	-	23	111	81	54	61	103	58
النقاط	3.9	4.7	5.1	5.4	4.9	5.2	4.9	5.3	-	5.1	4.1	4.4	5	4.7	4.1	4.9
الترتيب من أصل دولة	117	77	30	19	60	25	61	23	-	3.2	107	96	54	80	106	59
النقاط	3.8	4.6	4.9	5.1	5	5.3	4.8	5.2	4	4.9	3.9	4.2	4.9	4.5	4	4.9
الترتيب من أصل دولة	121	80	53	28	45	13	64	23	114	55	115	11	51	85	112	57
النقاط	4.1	4.6	4.7	5	4.9	5.2	4.7	5.1	4	4.9	3.9	3.9	4.9	4.3	3.9	4.9
الترتيب من أصل دولة	106	80	67	38	54	25	71	28	111	49	114	121	43	92	116	52

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p463.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p443.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P492.

تحتل سورية في هذا المؤشر موقعا متراجعا بالنسبة للدول الأخرى فقد بلغ ترتيبها في 2007-2008، 134/110 مسجلة 4.2 نقطة وتراجعت بعد ذلك في السنوات (2008-2009) و (2009-2010) لتتحسن بعد ذلك أربع مراتب إلى 142/106 دولة مسجلة 4.1 نقطة عام 2010-2011، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف التقنيات الجديدة المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولعل عدم الاستقرار الأمني في المنطقة من أهم العوامل المسببة للتراجع في هذا المؤشر.

وإذا ما قارنا سورية مع بقية الدول نجدها خلال عامي (2007-2008) متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين فقد سبقتها بمرتبة واحدة فقط، ونجدها متراجعة عن كل الدول أيضا خلال الفترة (2008-2009) و (2009-2010).

وخلال عام 2010-2011 والذي شهد تحسنا في ترتيب سورية الإجمالي وفي ترتيبها بالمقارنة مع بعض الدول . نجد أن سورية متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين التي تراجعت إلى المرتبة 142/114 دولة في عام 2010-2011 والباكستان التي تراجعت أيضا إلى المرتبة 142/121 دولة وإيطاليا التي تراجعت إلى 142/116 دولة، وإيران التي احتلت المرتبة 142/111 في نفس العام . في حين أن سورية احتلت المرتبة 142/106 في نفس العام كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

3-1-4-2 : المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار:

إن النهوض بالمؤسسات وإقامة مختلف أنواع البنى التحتية والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين رأس المال البشري يخضع إلى قانون الغلة المتناقصة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كفاءة أسواق السلع والأسواق المالية. ومن أجل تعويض الغلة المتناقصة، فإن السبيل الوحيد لرفع مستويات المعيشة في الفترة الطويلة هو الإبداع والابتكار التكنولوجي، إذ أنه ينبغي للبلدان أن تعمل من أجل تصميم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل¹. إذ يشكل عامل الإبداع والابتكار المدخل لتطوير حدود المعرفة والإقلال من حالات إدخال التكنولوجيا الأجنبية ومواءمتها مع حالة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن استيراد التكنولوجيا وتقليد الشركات الأجنبية يمكن الاقتصاديات الأقل تطوراً ومن ضمنها سورية من زيادة مستوى إنتاجيتها وتحقيق معدلات نمو عالية، فإنه لا يمكن أيضاً للاقتصاديات المتقدمة من زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة بدون الاعتماد على الإبداع والابتكار². ولابد من الشركات في الاقتصاديات المتطورة من تصميم وتطوير منتجات حديثة وعصرية من أجل زيادة قدرتها على المنافسة، وهذا بدوره يتطلب بيئة مناسبة محفزة على الإبداع والابتكار وإنفاق الأموال على الأبحاث والتطوير خصوصاً لدى القطاع الخاص ووجود مؤسسات للأبحاث والتطوير على درجة عالية من الكفاءة كالمختبرات الجامعية والحكومية وربط الجامعة بالمجتمع من خلال زيادة التعاون بين شركات الأعمال والجامعات. ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار المتعلقة ببحثنا هي:

1 - Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011, Pages 815-828.

2 - Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, Journal of Development Economics, Volume 78, Issue 2, December 2005, pages 474-493.

أ- مؤشر القدرة على الابتكار* (Capacity for Innovation):

جدول (3-10) مؤشر القدرة على الابتكار لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	2.5	4.2	2.9	3.8	2.8	3.7	3.3	4	-	5.5	2.9	3	5.4	6	4.3	3.8
الترتيب من أصل 134 دولة	117	25	85	35	87	38	55	27	-	6	79	73	8	1	22	30
النقاط	2.2	4.2	2.6	3.6	2.7	3.3	3.3	3.9	-	5.5	2.9	3.1	5.1	5.9	3.9	3.7
الترتيب من أصل 133 دولة	128	22	96	35	88	51	46	28	-	6	69	56	9	2	27	34
النقاط	2.1	4.2	5.2	3.6	2.7	3.5	3.1	3.8	2.9	5.3	3	3.1	5.1	5.9	4	3.4
الترتيب من أصل 139 دولة	134	21	109	33	94	36	55	29	68	6	62	58	8	1	27	42
النقاط	2.1	4.2	2.8	3.6	2.6	3.4	3	3.8	3	5.2	2.9	3.3	5.1	5.7	4	3.5
الترتيب من أصل 142 دولة	134	23	83	35	108	44	71	31	67	7	77	51	8	3	26	36

- Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p486.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P514.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سورية تحتل مرتبة متراجعة جداً بالنسبة للدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/117 دولة عام 2008-2007 مسجلاً 2.5 نقطة إلى 142/134 دولة مسجلاً 2.1 نقطة عام 2010-2011. وحتى بالمقارنة بينها وبين الدول العربية نجد أن الدول العربية المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر بشكل واضح حيث احتلت تونس المرتبة 142/44 دولة والمغرب احتل المرتبة 142/108 دولة ومصر احتلت المرتبة 142/83 وذلك في عام 2010-2011.

وكما ملاحظ من الجدول أعلاه أن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر، وبالتالي فإن سورية تفتقر إلى الإبداع والابتكار في اقتصادها وفي كافة شركاتها المنتجة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية التي هي بأمر الحاجة للتقدم في هذا المؤشر حيث أن طبيعة هذه المنتجات حساسة تجاه عوامل الإبداع والابتكار التكنولوجي.

وبالتالي فإن الشركات من خلال الإبداع في التغيير التكنولوجي من شأنها توليد أفكار وتقنيات جديدة وتطبيقها للحصول على الإنتاج الكفؤ التنافسي على الساحة المحلية والدولية،

*- يقيس هذا المؤشر قدرة وطاقة المجتمع على الابتكار وتبادل المعرفة ومدى الإنفاق عليها. يدل هذا المؤشر إذا كانت قيمته الواحد على أن الشركات تحصل على الإبداع عبر التراخيص أو تقليد الشركات الأجنبية، وإذا كانت قيمته سبعة فإن الشركات تحصل على الإبداع عبر إجراء أبحاث رسمية وتطوير منتجات وعمليات خاصة بها

وإن ضعف هذا المؤشر في سورية يجعلها أكثر حساسية تجاه الدول الأخرى المتقدمة عليها في هذا المؤشر وتجعل من تنافسيتها ضعيفة تجاه المنتجات المثلثة لها في تلك الدول، و في هذا المجال لابد من التمييز بين نوعين من الإبداع التكنولوجي الذي يجب أن يكون في المنشآت¹:

الأول إبداع متدفق أي الذي يكون بشكل مستمر أو قد يكون انتقالي حيث يهدف إلى الانتقال إلى حالة أخرى أكثر تطوراً. والثاني الإبداع الخاص حيث يكون الإبداع متخصص في مجال معين يهدف إلى تطويره بشكل أفضل وعلى المنشأة أن تتخذ مجموعة من الاستعدادات لكل نوع من الإبداع.

وان كلا النوعين تفتقر إليها المنشآت الاقتصادية في سورية ومن ضمنها تلك المنتجة للمنتجات القطنية.

ب- مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي (Company Spending R@D):

جدول (3-11) مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان
3.7	3.3	5.8	5	2.8	2.9	5.8	-	3.9	3	3.7	3	3.9	3.3	4.2	2.6	النقاط
39	51	5	13	86	81	3	-	31	73	38	69	29	57	24	115	الترتيب من اصل 134 دولة
3.6	3.4	5.8	4.8	2.8	2.9	5.6	-	3.8	2.9	3.3	2.7	3.6	3.2	4.2	2.2	النقاط
39	42	4	13	80	75	5	-	29	76	43	96	36	54	23	131	الترتيب من اصل 133 دولة
3.2	3.5	5.7	4.7	3	3	5.4	2.6	3.8	3	3.6	2.7	3.6	3	4.1	2	النقاط
47	39	4	13	67	72	6	107	29	62	35	97	37	74	22	137	الترتيب من اصل 139 دولة
3.3	3.6	5.5	4.7	3.2	3	5.3	2.7	3.8	3.1	3.4	2.7	3.7	2.7	4.2	2.1	النقاط
47	34	5	15	50	72	6	102	30	62	42	104	33	106	23	136	الترتيب من اصل 142دولة

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p488.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p468.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P490.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P516.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية تحتل مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/115 دولة عام 2007-2008 مسجلاً 2.6 نقطة إلى

¹ -http://www.minshawi.com/other/abbas.htm

المرتبة 133/131 عام 2008-2009 مسجلاً 2.2 نقطة ثم إلى 137/142 عام 2009-2010 مسجلاً 2 نقطة لتحسن بعد ذلك مرتبة واحدة فقط إلى 136/142 دولة عام 2010-2011 مسجلاً 2.1 نقطة. وكما هو ملاحظ من الجدول السابق إن جميع الدول بلا استثناء متفوقة على سورية في هذا المؤشر وتفصلها عنها مراتب كبيرة ويعود ذلك إلى اعتماد الشركات في سورية على التراخيص وتقليد الشركات الأجنبية وعدم إجراء الأبحاث وإنفاق الأموال والقيام بالمبادرات الخلاقة من أجل تطوير منتجاتهم.

3-4-1-3 : مؤشرات متعلقة بتطور الأعمال

يعكس هذا المؤشر بشكل أساسي طبيعة الإنتاج والتوزيع المحلي والعالمي لقطاع الأعمال وعلاقته بسلاسل القيمة الدولية، فهو يعكس تطور قطاع الأعمال الكفاءة العالية في إنتاج السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة في الأنشطة المتبعة وتعزيز تنافسية البلد¹. ويركز هذا المؤشر على جودة شبكات الأعمال الكلية في البلد كجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية، ويعتبر مؤشر هام للدول التي وصلت إلى مراحل متقدمة من النمو واستنزفت إلى حد بعيد مواردها الأساسية في زيادة الإنتاجية.

كما أن جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة في البلد، المُعبّر عنها بعدد ونوعية الموردين المحليين، وترابط الشركات مع الموردين في منطقة جغرافية وتشكيلها لمجمعات الأعمال تؤدي إلى زيادة الكفاءة وخلق فرص أكبر للإبداع والإبتكار وإقلال عوائق دخول شركات جديدة.

بالإضافة إلى أن جودة عمليات وإستراتيجية الشركات وانتشار العلامات التجارية والكفاءات التسويقية للشركات المحلية وقدرتها على التحكم بالتوزيع العالمي وتطور العمليات الإنتاجية وكفاءة أساليب الشركات في إنتاج سلع فريدة ومتطورة وتقدم سلسلة القيمة لديها تؤدي إلى تطوير قطاع الأعمال وجعله أكثر عصرية وتنافسية.

¹ - A. Chee Tahir, R.C. Darton ,The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, Journal of Cleaner Production, Volume 18, Issues 16-17, November 2010,pages 1568-1607.

ومن أهم المؤشرات المتعلقة ببحثنا هذا:

أ- درجة تطور العناقيد الصناعية (State of Cluster Development):

يعتبر العنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابهة والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية.

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية. تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، وعليه فإن معرفة درجة تطور العناقيد الصناعية يدل على وجود مجتمعات الأعمال المتطورة القادرة على الإنتاج والتنافس ويعكس مستوى الأداء الصناعي لهذه الدولة أو تلك وقدرته على الإنتاج والوصول إلى التنافسية¹.

1 - Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 124, 20 March 2014, pages 405-414.

جدول (12-3) مؤشر درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3	4.6	3.8	4.5	3.7	3.8	3.7	3.9	-	5.6	3.3	3.5	4.5	4.9	5.3	4
الترتيب من أصل دولة	97	19	46	24	52	50	54	43	-	2	82	66	23	10	4	37
النقاط	2.6	4.7	3.9	4.6	3.2	3.3	3.8	4.2	-	5.4	3.4	3.8	4.4	4.9	5.4	4.1
الترتيب من أصل دولة	119	16	41	20	80	75	52	29	-	2	71	50	26	11	3	32
النقاط	2.9	4.7	3.5	4.2	3.4	3.4	3.6	4.5	3.1	5.1	3.6	4	4.2	5	5.5	4.1
الترتيب من أصل دولة	102	17	66	29	69	75	61	23	91	6	62	46	30	12	1	36
النقاط	3.1	4.7	3.4	4.2	3.8	3.3	3.5	4.5	3.2	5.1	3.5	3.9	4.1	4.9	5.4	4
الترتيب من أصل دولة	97	17	74	31	52	78	70	25	93	9	67	48	32	13	2	40

- Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p478.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P480.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P506.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية احتلت المرتبة 134/97 دولة عام 2007-2008 مسجلة 3 نقاط، متأخرة عن جميع الدول المقارنة الأخرى ، وقد تراجع ترتيبها عام 2008-2009 إلى 133/119 دولة متراجعة 22 مرتبة عن السنة السابقة، ليتحسن ترتيبه في السنة اللاحقة 17 مرتبة حيث احتلت المرتبة 139/102 عام 2009-2010 مسجلة 2.9 نقطة.

وتحسن ترتيبها فيما بعد خمسة مراتب في عام 2010/2011 مسجلة 3.1 نقطة، وعلى الرغم من تحسن ترتيبها البسيط إلا أنها بقيت متراجعة عن بقية الدول المقارنة بلا استثناء. الأمر الذي يعكس ضعف الأداء الصناعي في الشركات ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

ب - مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة* (Value Chain Breadth):

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجه،ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع إستراتيجيتها لتحقيق ميزتها التنافسية، وبالتالي فإن التقدم في هذا المؤشر يعبر عن مدى التقدم لدى الشركات المنتجة نحو الوصول إلى تنافسية منتجاتها.

جدول(3-13) مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3.7	3.8	3.5	4.5	4.1	4.4	4.1	3.6		5.7	3	3.4	6	6	5.4	4.8
الترتيب من اصل 134 دولة	64	56	73	28	40	31	38	66		8	106	78	3	4	13	21
النقاط	3.3	3.9	5.3	4.4	3.8	4.3	4	3.7		5.4	3.1	3.5	5.9	6.2	5.3	4.6
الترتيب من اصل 133 دولة	82	46	72	26	50	32	41	57		11	94	69	5	1	13	24
النقاط	3.1	4	3.6	3.9	3.5	4.5	3.9	3.7	3.1	5.1	3.2	3.5	5.7	6.3	5.2	4.4
الترتيب من اصل 139 دولة	100	41	67	42	70	24	43	60	94	15	92	69	5	1	12	25
النقاط	3.1	4	3.6	4	3.4	4.4	3.8	3.8	3.1	5.1	3.3	3.5	5.5	6.1	5.3	4.5
الترتيب من اصل 142 دولة	106	45	68	42	79	25	59	52	107	14	90	72	8	4	11	24

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p480.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,508.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية في هذا المؤشر المرتبة 134/64 دولة عام 2008/2007 مسجلة 3.7 نقطة، وتتقدم على كل من البرازيل 134/66 والأرجنتين 134/106 دولة والباكستان 134/78 دولة ومصر 134/73 دولة في نفس العام ، في حين أنها متراجعة عن الدول الأخرى المدروسة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي تسبقها بشكل واضح في هذا المؤشر .

* - مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة : يعني درجة تخصص شركات التصدير في مراحل عملية سلسلة الإنتاج

ثم تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر إلى 133/82 للعام 2008-2009 ليصبح متقدماً فقط على الأرجنتين بعشر درجات فقط بينما الدول الأخرى جميعها تسبقا في الترتيب لنفس العام. ثم استمر هذا المؤشر في التراجع خلال السنتين التاليتين حيث بلغ ترتيبه 142/106 بالنسبة إلى سورية عام 2010-2011 مسجلاً 3.1 نقطة متقدماً فقط على إيران بمرتبة واحدة فقط بينما بقية الدول تسبقه في هذا المؤشر بشكل واضح كما هو مبين من الجدول أعلاه. مما يعني أن سورية تعاني في منشآتها كافة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية من الضعف في تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى منتجات تنافسية، وإن الدول الأخرى تملك ميزة تنافسية أفضل في إنتاجها مما يساعدها إلى الوصول إلى الوضع التنافسي بشكل أفضل من غيرها.

ت - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية* (Production Process) :Sophistication

تعد الإنتاجية العالية من الأهداف الأساسية لمنظمات الأعمال سواء الصناعية أو الخدمية فالإنتاجية هي التعبير النسبي للإنتاج وهي بهذا المعنى تمثل مقياساً هاماً لتحديد مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأغراض المقارنات الدولية في هذا المجال¹.

وتعد الإنتاجية مؤشراً هاماً يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد القومي لأي بلد معين ولذا فإن الإنتاجية ذات أثر في التطور الاقتصادي للبلد المعني وتعد هدفاً يسعى إليه كل بلد بغض النظر عن مستواه الاقتصادي، وتحدد أهمية تطور العمليات الإنتاجية بان حصول النمو الإنتاجي يساهم في المنافسة الدولية والتجارة الدولية ويعزى ذلك إلى تأثير التكاليف الهابطة التي لها نفس التأثير على تكاليف الشركات وتحدد أهمية تطوير العمليات الإنتاجية على مستوى المنظمة من خلال²:

- تمكن الإنتاجية المنظمة من مقارنة الأداء الكلي مع المنافسين في المنظمات المشابهة.
- يمكن استخدام مقاييس الإنتاجية في تحديد سياسة الأجور والحوافز وتخطيط الإنتاج.
- تساعد الإدارة في السيطرة والرقابة على أداء المنظمة من خلال الرقابة على أجزاء المنظمة سواء بالوظيفة أو المنتج.

* - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية : يقيس كفاءة أساليب الإنتاج

¹ - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

- تساعد المنظمات في التعرف على الأثر المضاعف لإستراتيجيات التطوير التكنولوجي مع أساليب تحسين الإنتاجية التي تطبقها بما يفوق مجموع الأثر الفردي لكل من هذه الاستراتيجيات.

جدول (3-14) مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3.4	3.7	3.7	4.2	3.5	4.2	3.8	4.5		5.7	3.5	2.7	5.9	6.2	4.7	4.6
الترتيب من أصل دولة	78	59	61	41	70	40	56	33		11	71	110	7	3	25	28
النقاط	3.3	3.9	3.8	4.3	3.6	3.9	4.1	4.6		5.9	3.6	3.2	5.7	6.4	4.7	4.5
الترتيب من أصل دولة	82	50	56	43	65	49	46	31		8	64	86	11	2	28	32
النقاط	3.3	3.9	4.1	4.3	3.6	4.1	4.4	4.7	3.5	5.7	3.8	3.4	5.7	6.5	4.9	4.4
الترتيب من أصل دولة	85	55	46	43	71	49	38	29	75	11	58	76	13	2	27	40
النقاط	3.5	4	3.8	4.2	3.5	3.8	4.4	4.8	3.5	5.6	3.9	3.5	5.6	6.3	4.8	4.5
الترتيب من أصل دولة	79	52	62	44	77	59	38	29	76	15	57	74	14	3	28	35

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P484.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,510.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية المرتبة 134/78 دولة لعام 2007-2008 مسجلة 3.4 نقطة متراجعة عن جميع الدول باستثناء الباكستان التي احتلت المرتبة 134/110 بـ 2.7 نقطة وقد تراجع ترتيب سورية في عام 2008-2009 إلى المرتبة 133/82 متقدمة أيضا على الباكستان فقط خلال نفس العام. وتراجع ترتيب سورية بعد ذلك بحيث أن كل الدول المدروسة عام 2009-2010 متقدمة على سورية بلا استثناء، وعلى الرغم من تحسن ترتيب سورية في السنة التالية عام 2010-2011 ستة مراتب من المرتبة 139/85 إلى 142/79 إلا أنها بقيت متأخرة عن كل الدول المقارنة مقتربة فقط من المغرب بمرتبتين وإيران بثلاثة مراتب في حين تفصلها مراتب متعددة عن الدول الأخرى.

أي أن سورية متأخرة في أساليب إنتاجها عن بقية الدول الأخرى كثيراً وتفصلها مسافات كبيرة عنها في هذا المجال ، وعليها الكثير من العمل من أجل تطوير أساليب إنتاجها والارتقاء بالعملية الإنتاجية إلى مستوى أحسن وأفضل، وبالتالي على سورية إن تضع في حسابها كل الحلول الممكنة والأفكار التي تساعد في تطوير العملية الإنتاجية حيث يعد

الوصف الدقيق والخبرة وأيضاً التحليل من العوامل الهامة في تطوير العملية الإنتاجية أو إيجاد طرق عمل جديدة.

وبالتالي لابد من تجسيم طرق العمل المطورة ومعرفة مدى التحسينات التي طرأت على العملية الإنتاجية القديمة ولا بد من تجسيد طرق العمل المستخدمة وذلك لمعرفة مدى اقتصادية عملية التطوير¹.

¹ - د. صنوفة، باسل عمر قسم هندسة التصميم والإنتاج- كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية- جامعة دمشق-مجلة جامعة دمشق- المجلد السادس عشر- العدد الثاني-2000ص148.

المبحث الثاني

2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض

القطاعات الاقتصادية

لقد أصبح تطوير المنتجات وتحقيق تنافسياتها من أهم الخيارات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المنتجة أو ذات الصلة بتلك المنتجات، حيث أن تقديم منتجات متطورة وتنافسية تلبى حاجة المستهلكين من شأنها أن تشكل حافزاً لتطوير القطاعات الاقتصادية المعنية لتطوير أساليب عملها وطريقة إنتاجها من أجل الوصول إلى تلك السلع التنافسية في ظل محيط ألغيت فيه الحدود المكانية والزمانية بين الأسواق. وعليه فإن تحقيق تنافسية المنتجات القطنية السورية حتماً ستدفع القطاعات المعنية وذات الصلة بها لتطوير أساليب عملها وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.

3-2-1: أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها:

3-2-1-1: التأثير على عوامل المنافسة:

إن تطوير القدرة التنافسية للمنتجات يشكل ضرورة بالنسبة للقطاع الساعي إلى التفوق والبقاء في ظل المنافسة القوية حيث يعتبر مصدراً رئيسياً للمزايا التنافسية باعتباره يمنح القطاع شيئاً من التفرد يفتقد إليه منافسيه. ويسمح التفرد بتميز القطاع وتحقيقه لجودة عالية التي تعطيه سمعة جيدة وطيبة لمنتجاته في الأسواق كما يقلل من مخاطر الديون ويزيد من الإنتاجية، فضلاً عن فرضه لأسعار مناسبة لمنتجاته أو خفض التكاليف بنسبة كبيرة عن طريق ترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج¹، وهذا كله يؤدي إلى تحقيق تواصل مستمر مع المستهلكين والتأثير في سلوكهم الشرائي خدمة لأهداف القطاع.

3-2-1-2: التأثير على الاستراتيجيات التنافسية للقطاع:

بالنظر من زوايا عديدة يعتبر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات أحد أهم أركان بناء الميزة التنافسية للقطاع، حيث يمنح التطوير الناجح للمنتجات والعمليات المؤسسة شيئاً فريداً ومميزاً يفتقر إليه المنافسين، وهذا التميز قد يسمح لها أيضاً بفرض سعر عال أو خفض مستوى التكلفة إلى ما تحت مستوى تكلفة منافسيها، كما أن محاولة المنافسين تقليد ومحاكاة التطوير الناجحة، والتي غالباً ما ينجحون في ذلك، سوف يدفع القطاع إلى المزيد من تركيز ابتكاراتها على جزء معين من الصناعة سواء كان ذلك في شكل التركيز على أساس التكلفة أو التميز من أجل تحقيق الاستجابة المتوقعة للمستهلك وخدمته بكفاءة. وهنا يمكن أن يؤثر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على²:

1- استراتيجية خفض التكلفة: يعمل تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على التأثير على إستراتيجية القطاع المتعلقة بالتكاليف حيث يؤدي إلى خفض التكلفة النهائية التي يخرج بها المنتج من القطاع وبالتالي الحصول على الأسعار المنخفضة مقارنةً بالمنافسين.

¹ عمالي، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد 30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2004- ص 51.

² شوال، عبد الكريم- سمير، ابراهيم- كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع بالمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 11-9 تشرين الثاني 2011- ص 11.

- 2- استراتيجيه التميز: يتعين على القطاع لكي تتبنى استراتيجيه التميز تطوير الكفاءة المتميزة خصوصاً في مجال البحث والتطوير والابتكار من اجل إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات تخدم شرائح أكثر من السوق بشكل عام يمثل الابتكار مصدراً أساسياً للتميز، فبفضل الخصائص والتصاميم الإبداعية الفنية الجديدة يحقق القطاع ميزة التميز.
- 3- استراتيجيه التركيز: إن التجديد والتحسين في المنتجات يمكن القطاع من تركيز جهوده على شريحة معينة من المستهلكين، وهذا عن طريق التركيز على التطوير في خطوط الإنتاج أو في المنتجات أو حتى في سوق محددة من اجل تلبية حاجاتهم ورغباتهم على أكمل وجه، فبعدما ينتهي القطاع من عملية اختيار شريحة معينة من السوق يتجه للسعي وراء تطبيق استراتيجيه التركيز من خلال أسلوب التميز أو أسلوب التكلفة المنخفضة، فعندما يستخدم القطاع أسلوب التركيز على التكلفة المنخفضة فهو بذلك يدخل في منافسة ومواجهة رائدة للسوق، وإذا ما اتجه إلى استخدام أسلوب التركيز على التميز فإنه يصبح بمتاوله كل وسائل التميز المتاحة للمنتج.

3-2-1-2: التأثير على قوى المنافسة السوقية:

يعمل التطوير على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتتنبق قوة تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على إثارة المنافسة السوقية من خلال قدرته على التأثير في¹:
القوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء، وإمكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة، والقوة التنافسية للمستهلكين، والقوة التنافسية للمنتجين والعارضين، وقوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة.

3-2-1-3: تأثير تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على البيئة الداخلية

للقطاع:

إن تبني القطاع تطوير القدرة التنافسية لمنتجاته لا يوفر فقط وسائل للرفع من مستوى الإنتاجية والضغط على التكاليف وتكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، بل يتجاوز ذلك إلى التأثير على وسائل وطرق عمل القطاع داخلياً من خلال تغيير عمل الأنشطة الرئيسية

¹ -شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع للمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 9-11 تشرين الثاني 2011-ص12.

والفرعية وعلاقات العمل ومضاعفة القطاع لموارده وتحسين نوعية كفاءته ومهارات عماله لتتناسب مع الاستراتيجيات الجديدة الناتجة عن التطوير.

ويتضح ذلك من خلال التأثير على¹:

1- سلسلة القيمة في القطاع : يركز موضوع التطوير على الوصول الى تحسينات جوهرية في عمليات وأنشطة القطاع بما يحقق متطلبات المستهلك من ناحية الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع، ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة التعرف على مختلف التأثيرات والإضافات التي يحدثها التطوير على سلسلة القيمة الخاصة بكل منتج من حيث الأنشطة التي تدخل في إنتاجه.

2- على موارد القطاع : يتمثل التطوير في تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الايجابية والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذلك وسائل الإنتاج. إن مثل هذه الرؤية لا توفر فقط وسائل الرفع من مستوى الإنتاجية أو الضغط على التكاليف بل تتجاوز ذلك على مختلف الموارد الموجودة بحوزة القطاع .فقد ينتج عن التطوير تعويض لمعدات إنتاجية أو تغيير لوظائف وتصميمات مما يتيح البحث عن كفاءات جديدة أو إلغاء عمليات وطرق إنتاج تؤدي إلى البحث عن مواد أولية جديدة أو توفير المعلومات والمعارف اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية.

¹شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- مرجع سابق- ص12.

3-2-2: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية

بالإضافة إلى المزايا الآتفة الذكر في الفقرات السابقة* التي تحققها زيادة القدرة التنافسية لأي منتج ومنها المنتجات القطنية فإن تحسين وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات يساعد أيضاً على تحسين الاستثمار في هذه المنتجات وزيادة الطلب الخارجي المتمثل في زيادة الصادرات وبالتالي أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات مرتبط ببحث عوامل نمو الإنتاج في مجال هذه المنتجات، فزيادة الاستهلاك يعني مزيداً من الطلب الذي استجيب له بزيادة الإنتاج من هذه المنتجات مما يحدث تنمية صناعية، وكذلك ازدياد الطلب على الصادرات من المنتجات القطنية سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج لهذه المنتجات تلبية للطلب الخارجي ويشجع على الاستثمار في هذه المنتجات مما يؤدي إلى حدوث تنمية للقطاع المعني عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن زيادة الطلب المحلي والخارجي سيشكل حافزاً لكلا من القطاع المنتج (الصناعي) ولقطاع التجارة الخارجية لتحسين مستوى أدائه وتطويره بالشكل الذي يساعد إلى مزيد من الإنتاج من خلال القطاع الصناعي وإلى تحقيق صادرات مرتفعة من خلال قطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات عن حجم الإنتاج الصناعي في المجموعات الإحصائية السورية¹ نجد أن حجم الإنتاج الصناعي قد تطور بشكل ملحوظ وواضح منذ عام 2000 وحتى عام 2010 حيث بلغ حجم الإنتاج الصناعي عام 2000 ما قيمته 631701 مليون ل.س ليتطور بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 1419593 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 1735181 مليون ل.س عام 2008 ليتراجع إلى 1582346 مليون ل.س عام 2009 ليزداد بعد ذلك إلى حوالي 1927428 مليون ل.س عام 2010.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات أيضاً لقيم الصادرات السورية من دون النفط في المجموعات الإحصائية السورية² نجد أن قيمة الصادرات السورية من دون النفط قد تطورت بشكل واضح خلال الفترة 2000 حتى 2010 إلى الرغم من انخفاضها في بعض السنوات

*-انظر ص159-161 ضمن متن البحث.

¹- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010).

²- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010)

عن السنة التي تليها ، حيث بلغت قيمة الصادرات من دون النفط 53195.7 مليون ليرة سورية عام 2000 لتتطور خلال السنوات اللاحقة بشكل كبير ولتصل إلى 359492.1 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 446519.8 مليون ليرة سورية عام 2008 لتتخفص بعد ذلك الى 318749.2 و 307131.2 مليون ل.س خلال عامي 2009 و 2010 على الترتيب.

وإذا ما قارنا تطور هذه الأرقام مع تطور المؤشرات المدروسة محل البحث نجد أن هذا التطور أيضا قد ترافق مع تطور طفيف ببعض المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية وقطاع الأعمال والابتكار، على الرغم من انخفاضها من سنة إلى أخرى في بعض الأحيان.

فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد رافق هذا التطور في حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار ونقل التكنولوجيا على الرغم من تراجعها في بعض السنوات، حيث بلغت سورية المرتبة 110 من أصل 134 دولة خلال العام 2007-2008 ، لتتراجع إلى المرتبة 117 من أصل 133 دولة خلال عام (2008-2009) ثم إلى 121 من أصل 139 دولة خلال عام (2009-2010)، ليتحسن بعد ذلك ترتيبها بالنسبة إلى دول العالم إلى المرتبة 106 من أصل 142 دولة خلال عام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية من المرتبة 134/97 دولة خلال العام 2007-2008 إلى 133/119 دولة خلال العام (2008-2009) ليتحسن بعد ذلك ترتيب سورية إلى 139/102 دولة خلال العام (2009-2010) ثم إلى 142/97 دولة خلال العام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية من المرتبة 78 من أصل 134 دولة خلال عام (2007-2008) إلى المرتبة 133/82 دولة خلال عام(2008-2009) ثم إلى 139/85 دولة خلال عام (2009-2010) ليتحسن ست مراتب في السنة التالية الى المرتبة 142/79 خلال عام (2010-2011).

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة فإننا نجد انه بالنسبة إلى مؤشر التجارة داخل الصناعة وحصّة السوق ومؤشر الميزة النسبية الظاهرية للنسيج والملابس وبالتالي للمنتجات القطنية التي تشكل جزءاً هاماً منها بالنسبة لسورية لم يكن تطورها واضحا خلال الفترة(2000-2010) بنفس وضوح تطور حجم الإنتاج الصناعي والصادرات ،فنجدها قد تحسنت في بعض السنوات لتتراجع في سنوات أخرى ولكن بالمحصلة فقد تحسنت قيمة هذه المؤشرات خلال تلك الفترة.

فقد تطور مؤشر حصة السوق للملابس السورية من سوق الملابس العالمية من 0.07 عام 2000 إلى 0.15 عام 2010 وتطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية من 0.02 عام 2000 إلى 0.04 عام 2010، وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية من 1 عام 2000 إلى 2.05 عام 2010 . وكذلك تطور مؤشر حصة السوق من النسيج السوري من سوق المنسوجات العالمية من 0.10 عام 2000 إلى 0.51 عام 2010، وحصة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للنسيج السوري 0.57 عام 2000 إلى 0.65 عام 2009 ليتراجع قليلاً إلى 0.53 عام 2010. وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010.

وبالتالي فإن تحسن المؤشرات الآتفة الذكر كما هو ملاحظ انعكس إيجاباً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وعلية فإن هذا التحسن سيشكل دافعا أساسيا من اجل تطوير وتحسين كلا من القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية من اجل العمل على زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات التنافسية في السوق العالمية. وعليه لابد من العمل من اجل التطوير المستمر للمنتجات القطنية السورية من خلال العمل على ابتكار طرق إنتاجية وتنظيمية جديدة سواء لتحسين الجودة أو تقليل التكلفة أو خلق موقع متميز في ذهن المستهلك، ويؤدي هذا بدوره إلى التأثير في القوى التنافسية في الأسواق بما يضمن إعادة تشكيل التنافس خدمة للموقع المتميز للقطاع، وبالتالي يمكن القول انه تظهر أهمية تطوير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية بكونه يعطي للقطاع القدرة على مواجهة المنافسين وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر قوة دافعة نحو تحقيق النمو والتنمية للقطاع المعني وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل، وبناء على ذلك أكد الاقتصادي تشيرميرهورن أن الابتكار وتطوير المنتجات هو مفتاح أي ميزة تنافسية¹.

¹ - عزاوي، عمر - عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9-أذار 2005، ص 478.

المبحث الثالث

3-3 : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها

من خلال دراسة صناعة المنتجات القطنية السورية يتبين أنه هناك العديد من نقاط القوة التي تحتاج إلى استراتيجيات ملائمة لكي تغتنم الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والدولية. وأنه يجب على سورية القيام بتدخلات سريعة لمعالجة نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على تقدمها وتحسينها، وعليه سنوضح أهم نقاط القوة والفرص والتحديات التي تعاني منها المنتجات القطنية من أجل دراستها وتدقيقها للوصول إلى استراتيجية واضحة في مجال إنتاج المنتجات القطنية بما يضمن تطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية من ناحية وفي الأسواق الدولية من ناحية أخرى.

3-3-1 : نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية¹:

3-3-1-1 : نقاط القوة للمنتجات القطنية:

تملك صناعة المنتجات القطنية العديد من نقاط القوة وهي:

أ- خبرة تاريخية طويلة في زراعة القطن مع توفر نوعية جيدة ومرغوبة من القطن، وتوفر كامل سلسلة الإنتاج وسلسلة القيمة لصناعة المنتجات القطنية بدءاً من المواد الأولية ووصولاً إلى المنتج النهائي.

ب- دعم حكومي في تقديم البذار والمبيدات وشراء المحصول بأسعار أعلى من الأسعار العالمية.

ت- وجود خبرات تاريخية متراكمة في مجال حلق وتسويق الأقطان ووجود فنيي حياكة مؤهلين وعمال مهرة ورواد أعمال ذوي خبرة قادرين على إنتاج أصناف جديدة ومتميزة.

ث- انتشار الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تسمح بمرونة إنتاجية وتنظيمية، أي القدرة على تقديم كميات صغيرة وتلبية الأذواق في الأسواق الدولية.

ج- انتشار واسع للمحالج قرب مراكز الإنتاج الرئيسي والقرب من الأسواق الأوروبية والموقع المميز في منطقة حوض البحر المتوسط مما يعطي الشحن البري والبحري إلى أوروبا سرعة عالية.

ح- تزايد الاستهلاك المحلي للقطن المحلوج في حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى وجود سوق محلية واسعة للمنتجات الثانوية الأخرى مثل بذور القطن وغيرها

خ- توفر شبكة طرق جيدة تسمح بالنقل السهل والسريع عبر الدول المجاورة وحتى باتجاه أوروبا.

د- وجود آلات حديثة وتجديد الآلات والمعدات الخاصة بالغزل والنسيج والصباغة في بعض الشركات التي تملكها الدولة.

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.

-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009.

3-3-1-2 : نقاط الضعف للمنتجات القطنية:

- لا تخلو صناعة المنتجات القطنية السورية من نقاط الضعف، وهي باختصار:
- أ- استهلاك كبير للماء في إنتاج مادة القطن التي تعتبر المادة الأولية للمنتجات القطنية بالإضافة إلى عدم العناية الزائدة في جمع وحزم ونقل منتج القطن ما يؤدي إلى وجود مواد غريبة في المحصول تؤثر على جودة القطن المنتج، فضلاً على محدودية وبطء نتائج البحث العلمي لزيادة الإنتاجية والنوعية وخفض التكاليف بما فيها استهلاك المياه.
- ب- الافتقار إلى التكامل في سلسلة قيمة المنتجات القطنية التي تعد ضعيفة لاسيما في مكونات القيمة المضافة المرتفعة.
- ت- الافتقار إلى مؤسسات دعم فعالة والمؤسسات الوسيطة، إضافة إلى عدم وجود نظام إقراض قادر على تأمين التمويل، الافتقار إلى البحث والابتكار والاستجابة البيئية للمتطلبات البيئية.
- ث- الفجوة بين مستوى تصميم المنتجات القطنية في سورية والمتطلبات الدولية، والافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج.
- ج- الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الدولية، وضعف التزام الإنتاج بالمعايير والمواصفات الدولية.
- ح- تدني الإنتاجية و انخفاض نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة، وارتفاع تكاليف الصيانة والنقل.
- خ- اختلاف مواصفات القطن المحلوج الداخل في عمليات الإنتاج من محلج إلى آخر، بالإضافة إلى اختلاف المواصفات الفيزيائية للأقطان على مدار العام.
- د- عدم الاستفادة من كامل الطاقة الإنتاجية والافتقار إلى الفنيين ذوي الخبرة في مجال النسيج والصباغة والإنهاء، والافتقار إلى التدريب المتكامل الفعال المرتبط بحاجات السوق.
- ذ- تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الإجراءات المتعلقة بجودة الإنتاج، مع وجود البيروقراطية القوية والبطء في عملية اتخاذ القرار في الشركات التي تملكها الدولة.
- ر- ضعف الخبرات الإدارية والتسويقية والافتقار إلى سياسة تسويق مترافقة بمعرفة متدنية بالسوق والزبائن.
- ز- الافتقار إلى العقلية الريادية والحنكة الصناعية القوية التي يمكن الاعتماد عليها.
- س- الافتقار إلى رؤية واضحة ومشاركة وإستراتيجية متفق عليها لتطوير صناعة المنتجات القطنية.

3-3-2 : الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية¹:

3-3-2-1 : الفرص للمنتجات القطنية

هناك العديد من الفرص لصناعة المنتجات القطنية تستحق وجود استراتيجيات ملائمة من أجل اغتنامها، وهذه الفرص انتقائية بطبيعتها، أي أنها ممكنة فقط للشركات (العامة أو الخاصة) القادرة على تلبية المتطلبات الدولية وبناء مكانة لائقة لها في أسواق المنتجات عالية القيمة والحفاظ عليها. هذه الفرص هي:

أ- إمكانية إنتاج نوعية عالية من القطن المحلوج والغزول لتلبي احتياجات الشركات المنتجة للمنتجات القطنية، وبالتالي إمكانية استخدام كامل إنتاج القطن في التصنيع المحلي وفي الحلقات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأكبر.

ب- التعاون العربي والدولي في مجال البحث العلمي لإنتاج محاصيل ذات مردود ونوعية أفضل واستخدام أكفأ للمياه الأمر الذي يساعد للوصول إلى نفس مستوى التنافسية والكفاءة الذي تتمتع بها الدول المنافسة.

ت- إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات إلى البلدان العربية وإلى الأسواق المجاورة كالسوق الأوروبية وإيران وتركيا .

ث- رفع أجور العمالة المنخفضة بشكل يترافق مع زيادة الإنتاجية والكفاءة لتحضير الأرضية (من حيث القدرات والمنشآت والبنى التحتية والشروط المالية والضريبية) اللازمة لاجتذاب استثمارات أجنبية هامة من تركيا وكذلك من أوروبا.

ج- توظيف الموقع الاستراتيجي السوري ليصبح مكاناً لتجميع منتجات الدول الأخرى وبالأخص الدول المجاورة لتكون سورية نقطة انطلاق للأسواق الدولية.

ح- استهداف شرائح أعلى من السوق من خلال المنتجات والتصاميم والخیوط والتقانات الجديدة
مثل:

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.
-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009.

- إنتاج خيوط قطنية ذات جودة أعلى لتلبية حاجات السوق من النسيج عالي الجودة بما في ذلك الخيوط القطنية الملونة والعضوية.
- الاستثمار في الري الحديث وتوفير المياه لتخفيف كلف الإنتاج.
- توسيع إنتاج القطن العضوي والمنتجات ذات الصلة.
- الاستفادة الكاملة من الإنتاج القطني المحلي في الصناعات المحلية لاسيما في سلاسل القيمة المضافة من الإنتاج.
- التعاون في مجال البحث العلمي للوصول إلى صناعة قطنية حديثة وفعالة وصديقة للبيئة.

3-3-2 : التحديات للمنتجات القطنية

- تعاني المنتجات القطنية السورية من مجموعة من التحديات مرتبطة بشكل أساسي بقضيتين: التوقيت والعولمة، ويمكن لهذه التهديدات أن تظهر عندما:
- أ- لا يكون الانفتاح على الأسواق الدولية مدروساً ومبرمجاً ومدعوماً بالتطوير التدريجي للصناعة المحلية.
- ب- لا يتم إكمال تطوير وتحديث الصناعة في مجال إنتاج المنتجات القطنية، وبالتالي تعيق سورية عن الدخول في المنافسة العالمية كلاعب حقيقي.
- ت- نخفق في معالجة عملية معالجة شهادة المنشأ التي هي محل اهتمام مختلف الدول، وظاهرة الفواتير المزورة، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على السوق والرسوم الجمركية.
- ث- عدم وجود تدقيق على المنتجات القطنية المستوردة، الأمر الذي يدخل إلى السوق المحلية منتجات رخيصة وغير آمنة.
- ج- تتراجع المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج المحلي من القطن المحبوب، نتيجة ارتفاع التكاليف وعدم تقديم سعر مجزي للمزارعين لإنتاج القطن ما قد يؤدي إلى خفض إنتاجه (كلف مرتفعة وظروف غير مشجعة بالنسبة للمزارعين).

3-3-3 : كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في سورية من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري، وهي مترسخة بتقاليدها العتيقة وقائمة على صناعة ذات قيمة مرتفعة، وبالرغم من ذلك، تتسم هذه الصناعة بإرثها من عدم الكفاءة والحماية وعدم الملاءمة للسياق العالمي الحالي، وتملك سورية سلسلة إنتاج كاملة تعطيها ميزة كبيرة، غير أن تنافسيتها في السوق الدولية ضعيفة كما رأينا في أبحاث سابقة ضمن متن البحث*.

ذلك أن جوهر المنافسة الحالية في الأسواق الدولية يكمن في الابتكار والمعرفة إضافة إلى المسائل التقنية والتنظيمية، ويكافح المنافسون العالميون لاكتساب موارد وكفاءات جديدة وضما بطرق ابتكاريه. ولتحقيق هذا الغرض، فإن الضبط الكامل لتقانات الإنتاج الحديثة، إضافة إلى الإجراءات التنظيمية الفعالة والكفاءة تعتبر جميعها أموراً أساسية، وفي معظم الدول المنافسة سواء كانت صناعية أو حديثة التصنيع، لا يتم القيام بعمليات التطوير هذه من قبل الشركات بشكل منفرد وإنما وفق ترتيبات جماعية مثل الوسط الإبداعي أو العناقيد الصناعية أو أنظمة الابتكار الإقليمية أو المناطق الصناعية.

وعليه لتطوير صناعة المنتجات القطنية في سورية ولتحقيق أهدافها في تطوير تنافسيتها وتعزيزها دولياً لأبد منها من مراعاة مجموعة من الأمور أهمها¹:

أ- تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية:

حيث أن هذا التحرير في ظل انضمام سورية إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، يجب أن يرافقه دراسة معمقة وجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل هذه الاتفاقيات، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها.

وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة والتي ستبرم مستقبلاً، فشهادة المنشأ تعتبر من التهديدات الخطيرة الناجمة عن تحرير التجارة حيث يتم

* للمزيد من المعلومات انظر : ص 128- 157 ضمن متن البحث.

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: وزارة الصناعة في سورية، استراتيجية صناعة النسيج والملابس في سورية، دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو، فرنادو ألبيرتي 2011

التلاعب ببيانات الجمارك وبالقائمة الحقيقية للبضائع المستوردة من المنتجات القطنية وبخاصة ضمن الدول العربية لتجنب الضرائب المرتفعة، بالإضافة إلى انه لا بد من التركيز على ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم.

غير أن التحرير التدريجي ليس كافياً لوحده لمساعدة المنتجات القطنية السورية لزيادة تنافسيتها، إذ يجب أن يكون مصحوباً بتوفير مكونات التنافسية الأخرى مثل المهارات الفنية والتقانة والمعلومات وأنظمة الإدارة والبنية التحتية والدعم المؤسسي، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل بكل إمكانياتها لتحقيق ذلك.

ب - تطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية:

الاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافئ البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

وعليه لا بد من العمل على أن تصبح البنية التحتية للمنتجات القطنية مكان تجمع لوجستي للمنطقة ككل حيث يمكن لسورية وبفضل موقعها الجغرافي أن تلعب دوراً أكثر أهمية كمكان تجميع لتجارة المواد الأولية والمنتجات المصنعة وغير المصنعة وغير ذلك في منطقتها وفيما بين أوروبا وآسيا لاسيما للدول المجاورة، ويعتبر تحديث وتطوير البنية التحتية للمواصلات مطلباً أساسياً للمحافظة على تنافسية الشركات المحلية العامة أو الخاصة التي يمكن أن تعاني من عدم الكفاءة في السياق الذي تعمل فيه، وهذا مطلب أساسي لتعزيز جاذبية صناعة المنتجات القطنية السورية مقابل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ت - تشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية:

لا بد من العمل على تشجيع انتشار عقلية ريادة الأعمال وتقوية المعرفة الصناعية في قطاع المنتجات القطنية بشقيه العام والخاص، حيث توجد في صناعة المنتجات القطنية السورية حاجة ملحة لتغيير العقلية في كل من هذين القطاعين، وتعزيز قدرات رجال الأعمال وتطوير طريقتهم في التفكير وتشجيعهم على تطوير كفاءاتهم وعلاقاتهم وأساليب أعمالهم من أجل الوصول إلى عقلية ريادية متميزة، وفي الحقيقة إذا كانت ريادة الأعمال هي نظام يضم رواد الأعمال والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، وكانت نتيجة السياسة المرغوبة هي

مستوى متزايداً من النشاط الريادي، يكون عندها دور المؤسسات والحكومات هو تعزيز البيئة التي تنتج توريداً مستمراً للرواد الجدد والشروط التي ستنجح لهم المجال ليكونوا ناجحين في جهودهم لإطلاق الشركات وتطويرها.

ويعني تطوير ريادة الأعمال في صناعة المنتجات القطنية في سورية العمل على ثلاث قضايا متميزة لكنها مترابطة: التوجه (العقلية والروح)، والفرص (التوافر والوصول)، والمهارات (الكفاءات والأدوات). ويكمن التحدي الذي يواجه صناعة المنتجات القطنية السورية في العمل على النواحي البرمجية من ريادة الأعمال والتعامل مع قضية التوجه الريادي أي تشكيل عقلية ريادية في الصناعة، وهو أمر اجتماعي أكثر منه اقتصادي ولكنه من الأساسيات للتطوير والتحديث الصناعي.

ث - تطوير تسويق المنتجات القطنية السورية وجذب الاستثمارات:

تطوير التسويق والترويج للمنتجات القطنية السورية لدعم التصدير وتشجيع إنشاء شركات متخصصة بدعم الشركات السورية العاملة في المعارض الدولية للمنتجات القطنية، وبالتالي سهولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، ويتطلب هذا تشجيع المصدرين السوريين على تحسين الإنتاج بما يضمن الوصول إلى أسواق التصدير بالإضافة إلى الأسواق المحلية. ولتحقيق هذه المهمة الهامة يجب أن يكون ترويج الصادرات من المنتجات القطنية أولوية كبيرة وإستراتيجية طويلة الأمد لكل منتج.

والعمل على بناء بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة، حيث أن جذب مثل هذه الاستثمارات سيساعد على تيسير نقل المعرفة في مجالات التصميم والإدارة والتسويق إلى الأسواق المحلية، وسيحث ذلك على تأسيس مؤسسات داعمة مطلوبة للتنمية في هذه الصناعة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أداة جيدة لحث النمو والحصول على التقنية، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة لأنها مكتملة للاستثمارات الوطنية وليست بديلاً عنها.

ج - إيجاد نظام معلومات خاص بالمنتجات القطنية والعمل على الابتكار

والبحوث

لا بد من وضع نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لهذه الصناعة حيث لا يوجد في صناعة المنتجات القطنية السورية شكل منهجي لتجميع المعلومات الصناعة والاقتصادية ولا لتحليلها. ولا بد من فهم الديناميكيات الرئيسية لهذه الصناعة وللقضايا المحلية والخارجية التي

تؤثر على أدائها التنافسي، وإجراء دراسات معمقة للوضع الحالي للمعلومات الصناعية وتوثيقها و تحديد نقاط الاختناق لتدفق المعلومات.

ومن ناحية أخرى في ضوء ضرورة تطوير وتحديث المعلومات المتعلقة بهذه المنتجات لأبد من العمل على وضع سياسة ابتكار شاملة لدعم البحث والتطوير وتعزيز التقانة والحصول على المعرفة والتطوير والنشر، حيث أن السياسات الهادفة إلى تعزيز الابتكار في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية ما تزال في بداياتها لاسيما على المستوى الوطني، فسورية لم تعط ما يكفي من الاهتمام لبناء القاعدة التقنية الوطنية على أساس البحث والتطوير، ويوجد العديد من التحديات التي تواجهها في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر: تخصيص الموارد اللازمة لبحث وتطوير صناعة المنتجات القطنية، ودعم قدرات الشركات المنتجة بالتكنولوجيا ومراكز البحث والتطوير، وخلق شراكة ثلاثية ما بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.

ح- توفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية:

لابد من تطوير وتحديث النظام المالي والائتماني ووضع سياسات ومبادرات لتعزيز زيادة استخدام القروض والمنح لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المنتجات القطنية، فعلى الرغم من تحسين البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بالنظام المالي إلا أن الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للشركات العاملة في مجال صناعة المنتجات القطنية ما تزال دون المستوى المطلوب، لذلك نجد أن معظم الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية تعمل على إعادة استثمار عوائدها وتمويل تطورها الخاص، والنتيجة حدوث إعاقة في معظم الحالات لنمو تنافسية الشركات بسبب عدم توفر التمويل.

خ- العناقيد والمناطق الصناعية لصناعة المنتجات القطنية

من الملاحظ أن الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية السورية هي شركات صغيرة الحجم وتدار عائلياً ومتخصصة بمراحل محددة من مجمل سلسلة القيمة. ويمكن غالباً تحديد الشركات التي تتميز بمواصفات داخلية لكنها ضعيفة في التصدير. وفي هذه الحالات، يمكن للعناقيد وأشكال التجمع أن تؤمن الخدمات الأساسية التي تحتاجها الشركات مثل الخدمات العامة (الطاقة، الغاز، توريد المياه، معالجة مياه الصرف، الوقود وغيرها) وكذلك

خدمات البريد السريع والمصارف وشركات التغليف والمخازن المخصصة للواردات المعفاة من الرسوم والخدمات الطبية....الخ.

فوجود العناقيد والوحدات الصناعية في مجالات متقاربة أو متكاملة ضمن تجمعات أو مناطق صناعية يؤدي إلى تركيز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركيز المنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

كما يترتب على التجمع العنقودي العديد من المزايا سواء على مستوى المنشآت أو على مستوى الاقتصاد ككل، ذلك أن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات القطنية وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

وهنا من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجود العناقيد وتوافرها لا يؤدي اتوماتيكيا إلى تحقيق المزايا والمنافع من وجودها، لذلك من الضروري وجود تدخل حكومي من اجل تأمين الخدمات العامة التي تحتاجها الشركات المعنية في الإنتاج.

د- الاهتمام بالتدريب وتقديم الخدمات والاستشارات في مجال صناعة المنتجات القطنية

لابد من مراجعة شاملة لمؤسسات التدريب في صناعة المنتجات القطنية على كافة المستويات مع التركيز على الربط بين نظام التعليم والصناعة، فهناك حاجة ملحة لإعادة النظر بالمناهج في المؤسسات التعليمية ذات الصلة بهذه المنتجات على كافة المستويات للإيفاء بمتطلبات هذه الصناعة ودعم نموها وتطورها، ويجب أن يتم ذلك بالتواصل مع القطاع العام والخاص كجهات معنية أساسية، كما يجب مراجعة المهارات التقانية للوصول إلى المعايير الدولية في كل من شركات القطاع العام والخاص، وتطوير مهارات الإدارة بشكل علمي من حيث التسويق بما فيها أساليب البيع وتطوير المنتجات الجديدة والتصميم. وهناك أيضاً حاجة لوضع قائمة بأسماء المؤسسات المؤهلة لتدريب العمال والموظفين في هذه الصناعة وأن يتم

ذلك بالتعاون فيما بين وزارة الصناعة وغرف التجارة والصناعة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية .

ذ - إعادة هيكلة الشركات المنتجة للمنتجات القطنية

لابد من إعادة تنظيم وهيكله الشركات المنتجة للمنتجات القطنية سواء أكانت عامة أم خاصة لتصبح أكثر تنافسية وفاعلية وحدائثة كي تكون أكثر تلاؤماً مع الواقع الاقتصادي التنافسي، حيث تتعرض صناعة المنتجات القطنية بشكل متزايد إلى المنافسة الدولية ، إضافة إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وباقي الاتفاقيات التجارية ستؤثر على زيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي سيؤثر على مبيعات الكثير من المنتجين، وسيؤثر على وضعهم التنافسي، وهنا لابد أن تكون نقاط القوة* التي تمتلكها هذه الصناعة الأساس لإعادة هيكلة قاعدة التصنيع لزيادة تنافسية المنتجات القطنية.

ر - تحديد الأسواق المستهدفة وغزوها:

من القرارات المهمة التي يجب التفكير فيها هو إلى أين يجب أن نتوجه دولياً؟ وما هي الأسواق الواجب استهدافها؟ ويجب على سورية أن تعدل من إرثها الماضي وأن تتعامل مع مواردها الغنية من القطن للمحافظة على دوره الرئيسي في الاقتصاد السوري وتعزيز أدائها في كل من الأسواق المحلية والدولية.

ويجب أن تكون الأسواق ذات الأولوية هي أسواق المنطقة العربية القريبة، لارتباطها مع سورية باتفاقيات تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) منذ مطلع عام 2005، وثانياً لأن سورية ستستفيد من القرب الثقافي والجغرافي لهذه البلدان، ومع روسيا بسبب الصلات التاريخية وكونها واحدة من الأسواق الآخذة في النمو القليلة في صناعة المنتجات القطنية و إيران بحكم العلاقات الاقتصادية والروابط الجيدة التي تجمع بين حكومتي البلدين، بالإضافة إلى انه لابد من توجه منتجي المنتجات القطنية السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إن هذا الأمر سيتطلب من الشركات العاملة في المنتجات القطنية أن تستجيب لعوامل النجاح الرئيسية الأكثر تطلباً مثل معايير الجودة المرتفعة والشهادات والاستجابة السريعة وقصر وقت الوصول إلى الأسواق والسمعة والخبرة المبرهن عنها.

* - للمزيد من المعلومات انظر ص166 ضمن متن البحث.

وباختصار يجب أن تحقق الشركات توازناً بين الخارج والداخل من خلال الإيفاء باحتياجات السوق المحلية والترويج للصادرات إلى الأسواق الأجنبية ذات الأولوية.

ز- تطوير أساليب الإدارة في شركات المنتجة للمنتجات القطنية

إن الطبيعة الخاصة للمنتجات القطنية التي تتسم بتطورها وتغيرها من فترة لأخرى حسب تطورات السوق وأذواق المستهلكين والتقنيات المستخدمة في إنتاجها، يتطلب أن نقوم بشكل مستمر لتطوير أساليب إدارتها بما يتوافق مع طبيعتها.

وبالتالي يمكن تلخيص الآثار الأكثر أهمية للمنافسة العالمية بالتغيرات السريعة والمستمرة في الأسواق والتقلبات الحادة في التقنية والتغيرات السريعة في احتياجات الزبائن. والآخر الأكبر هو تقصير دورة حياة المنتجات وزيادة تعقد التطوير، ولذا يتطلب السياق الجديد تغيير التطوير الاستراتيجي لتقانة أسواق الإنتاج والاعتماد على الكفاءات الأساسية في الشركات. لذا يجب أن تركز الإدارة الناجحة على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وأفاقه والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في الوضع التنافسي في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

المبحث الرابع

3-4 الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية

3-4-1 : الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية

تشهد سورية منذ شهر آذار عام 2011 واحداً من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، حيث يعتبر النزاع المسلح احد الأبعاد الأساسية لهذه الأزمة الذي أثر بشكل واضح على مختلف المحافظات السورية بالإضافة إلى دول الجوار¹، فالمناطق الواقعة في قلب النزاع تعاني كل يوم من خسائر مستمرة خاصة في البنية التحتية القائمة، ولم تكن الصناعة بمنأى عن تداعيات الأزمة التي تشهدها البلاد من أكثر من ثلاث سنوات، وقد تقلصت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بفعل الأزمة بشكل حاد بـ 76% في القطاع العام والخاص².

وتعرضت مئات المصانع والمعامل والبنية التحتية إلى التدمير والسرقة والنهب من قبل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى تفكيك الآلات ونقلها لبيعها خارج سورية، كما تحولت أبنية العديد من المعامل العامة والخاصة إلى مقرات للجنود والمسلحين ما أدى إلى احتراق وتدمير عدد كبير منها، ولاسيما في محافظتي ريف دمشق وحلب وذلك بسبب تركيز معظم المنشآت فيهما فبحسب تقرير صادر عن بنك بيلوس توقف أكثر من 75% من المنشآت الانتاجية في حلب وحدها عن العمل³.

ناهيك عن الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها الشركات، وإيقاف برامج التعاون مع العديد من الدول، ما أضاف صعوبات جديدة أمام الصناعيين لجهة التصدير والاستيراد والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات، وجاء إيقاف العمل باتفاقية الشراكة السورية التركية، وانفتاح سوق العراق وإيران بمنزلة متنفس جديد للصناعة السورية، بسبب منح منتجاتها في هذين البلدين تسهيلات ومزايا خاصة.

¹ -- FRED H. LAWSON, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, International Affairs, Volume 90, Issue 6, November 2014. pages 1315-1365.

² - نصر، ربيع-محشي، زكي-ابواسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجنود والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات كانون الثاني 2013- ص38)

³ - www.syrianef.org،(2013/12/25

ونتيجة الأزمة لم يتم حتى الآن الانتهاء من حصر الخسائر النهائية للقطاع الصناعي بسبب استمرار الأزمة والأعمال المسلحة، وبالتالي عدم تمكّن الجهات المعنية العامة والخاصة من الوصول إلى عدد كبير من المنشآت الصناعية وحصر الأضرار التي لحقت بها، ولذلك فإن خسائر القطاع الصناعي المعلنة حالياً نتيجة هذه الأزمة هي أرقام أولية.

حسب آخر الأرقام التي أعلنتها وزارة الصناعة¹، بلغت خسائر القطاع العام الصناعي لغاية الربع الأول من عام 2014 نحو 188 مليار ليرة سورية. وقد بينت الوزارة أن قيمة الأضرار التي لحقت بشركات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية بلغت 47.888 مليار ليرة سورية، وبالمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان 42.732 مليار ليرة سورية في حين بلغت قيمة أضرار المؤسسة العامة للصناعات النسيجية 23.620 مليار ليرة سورية والمؤسسة العامة للاسمنت 22.540 مليار، وأضرار المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بـ 18.695 مليار ليرة سورية، وأضرار المؤسسة العامة للتبغ 14.850 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية 11.163 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للسكر أكثر من 6 مليار ليرة سورية. مع الإشارة إلى أن القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة يتألف من ثماني مؤسسات عامة تضم نحو 116 شركة ومعملاً ومحلجاً، وقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعملاً ومحلجاً من الإنتاج، إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة، كما أدت الأزمة إلى انخفاض نسبة تنفيذ الاستثمارات في مؤسسات القطاع العام الصناعي إلى 15% فقط في عام 2012 وإلى 22% في عام 2013.

هذا ويمكن يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي²:

1- خروج منشآت صناعية عن الإنتاج لأسباب عديدة منفردة أو مجتمعة، من أهمها:

* تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها.

* صعوبة الوصول إلى المعامل ونقل الإنتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة..

¹ - موقع وزارة الصناعة: <http://www.syriaindustry.com> أو من مقال بعنوان: الصناعة السورية في ظل الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع: <http://www.an-nour.com>

² - مقال بعنوان الصناعة السورية في ظل الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع: <http://www.an-nour.com>

- * صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فيول، غاز...) بالكميات والأسعار المناسبة نتيجة تدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية (طرق، شبكات كهرباء، السكك الحديدية والمياه).
- 2- تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أو خارجها.
- 3- نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والخبراء إلى مصر، الأردن، لبنان، تركيا، السعودية...
- 4- توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز.
- 5- توقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وكذلك تمويل القطاع الخاص.
- 6- صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين.
- 7- خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.
- 8- خسارة الأسواق الخارجية بسبب توقف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وصعوبة نقله وإلغاء عقود التصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.
- 9- تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الإنتاجية، وحسب وزارة الصناعة، بلغ عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلون في التأمينات الاجتماعية.
- 10- تراجع إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية، فقد انخفض إنتاج القطن المستلم رسمياً في عام 2013 إلى نحو 40 ألف طن تعادل نحو 6% من الإنتاج قبل الأزمة، وينطبق الشيء نفسه على الشمندر والقمح والخضروات والحليب وغيره.
- 11- توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة وانسحاب الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ خطوط الإنتاج وتركيبها في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

لقد كان لأعمال العنف دور كبير في وجود هذه المشاكل وتفاقمها، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الأسباب الأخرى التي ساهمت بهذا القدر أو ذلك في تردي الأوضاع التي وصلت إليها الصناعة السورية وفي مقدمتها:

1- ضعف الإجراءات والتدابير الأمنية المتخذة من أجل حماية المدن والمناطق والمنشآت الصناعية العامة والخاصة.

2- بطء وضعف الإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الأزمة ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، واعتماد أسلوب إطفاء الحرائق يوماً بيوم، بعيداً عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة الاحتمالات السلبية المتوقعة مسبقاً وتحضير البدائل اللازمة.

بالتالي نجد أن الأزمة أفرزت مشاكل استدعت ضرورة إعادة النظر بنشاط بعض الشركات المتضررة والتفكير بتغيير نشاطها بما يحقق الجدوى الاقتصادية مع الحفاظ الكامل على حقوق العمالة ودعم نشاطات أخرى والتوسع بها وتبني فكرة تجميع بعض الأنشطة في منطقة جغرافية واحدة (العناقيد الصناعية) والإبقاء على النشاطات المتوازنة التي تؤمن تشغيل العمالة وتوفير السلع دون أن تحقق أرباح. هذه الأمور تتطلب إعادة النظر بأولويات معالجة هذه الأضرار في مرحلة ما بعد الأزمة و التركيز على الأنشطة الصناعية الإستراتيجية.

وفي هذا المجال قامت وزارة الصناعة بعدد من الإجراءات لتتلافى قدر الإمكان منعكسات الأزمة على القطاع العام الصناعي وتم رفع مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء حول هذا الموضوع على اعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات المنتجة من اهم ما جاء فيها¹:

1- بموجب المذكرة وضمن ما هو متاح تم التوجيه بالعمل على بذل الجهود الممكنة للمحافظة على البنى التحتية والمادية والبشرية للشركات الصناعية والحد من الهدر وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المردود والإنتاجية وخاصة أثناء التشغيل في العملية الإنتاجية والارتقاء بمستوى المنتج للوصول إلى المواصفة المطلوبة ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، وتتابع الوزارة حالياً مشروع دعم البنى التحتية للجودة وبتنسيق حكومي بهدف خلق منظومة عمل في بيئة تنافسية قادرة على الإنتاج والتصدير بأيسر الطرق وأسهلها كما تتابع أيضاً مشروع التحديث الصناعي بهدف تأهيل عدد من الشركات العاملة في قطاع النسيج للارتقاء بهذا القطاع والوصول إلى أعلى قيم مضافة محققة منه.

تاريخ النشر 13-06-2013 - <http://www.syriaindustry.com> - 1

- 2- قامت الوزارة وبالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي بوضع استراتيجية مناطقية وذلك باعتماد 25 منطقة صناعية تنموية نوعية تعتمد في أساسها على تشكيل عناقيد صناعية ضمن محافظات القطر وبما يتناسب مع الموارد المتاحة في المناطق المعتمدة إضافة إلى متابعة برامج التدريب الفنية والإدارية التي تتبع لعدد من المشاريع وفقا للأولويات وضمن الإمكانيات المتاحة، كما تم انتقاء ثلاث شركات خاسرة.. حدية.. رابحة من كل مؤسسة وتحليل أوضاعها بشكل معمق للوقوف على نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تعترض سير عمل هذه الشركات واتخاذ القرارات الفورية بشأنها ضمن الإمكانيات المتاحة الممكنة لتكون نقطة انطلاق في معالجة باقي الشركات الخاسرة والمتعثرة إضافة إلى تعميق دور مجالس الإدارات ليكون لطابع عملها الدور الإستراتيجي المأمول منها.
- 3- ومن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة حسب المذكرة لتجاوز بعض الصعوبات التي تعترض سير العمل في القطاع الخاص الصناعي إعداد لائحة أولويات لمعالجة أوضاع هذا القطاع منها إعادة رسم الأدوار ما بين الوزارة والغرف الصناعية بحيث يكون دور الوزارة مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ ما هو مطلوب منه ضمن إطار السياسة الصناعية المعتمدة من قبل الوزارة وضمن هذا السياق تمت مراسلة الوزارات المعنية كافة لمعالجة الصعوبات التي يعاني منها الصناعيون في ظل الظروف الراهنة من أجل إعادة تطوير هذا القطاع وتنميته ورفع قدرته التنافسية.
- 4- كما تضمنت المذكرة خطة عمل الوزارة خلال هذه المرحلة والتي تعتمد على تطوير قطاع الصناعة التحويلية في المرحلة القادمة بصورة مستدامة بما يحقق رفع مستويات الاستثمار والتشغيل الناتج بصورة متوازية بين مكونات القطاع الصناعي العام والخاص وذلك من خلال تعزيز دور القطاع العام وتكثيف الجهود لضمان الحفاظ على البنية التحتية والموارد المادية والبشرية واستمرار العملية الإنتاجية وخاصة في القطاعات الإستراتيجية بما يحقق استغلالاً أمثل للموارد المتاحة إضافة إلى التوجه نحو دعم القطاع الخاص بشكل مباشر والتركيز على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كشبكة أمان اجتماعي وبما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان حسن سير العملية الإنتاجية فيها.

3-4-2 : تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في مرتبة متقدمة من حيث إسهامها في القيمة المضافة، والأهم في قيمة الرساميل المستثمرة فيها، وعدد العاملين. ويتشكل قطاع صناعات المنتجات القطنية من العديد من الشركات العامة والخاصة بعضها تديرها الدولة تحت إشراف المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والبعض الآخر تابع للقطاع الخاص التي تتنوع بحجمها بين المنشأة الحرفية الصغيرة والشركات الكبيرة تتوزع على مساحة القطر، وتتركز أهم هذه الشركات في مدينة دمشق، و حلب، وحمص، و حماه، و جبلة، وتتركز أهم هذه الصناعات في المنطقة الصناعية بحي الشيخ نجار، مع العلم أن حلب كانت تمتلك قبل الأزمة أكبر معمل في الشرق الأوسط لصناعة الخيوط القطنية.

إلا أن صناعة المنتجات القطنية تعرضت في الأعوام السابقة خلال الأزمة السورية إلى عثرات عديدة، أدت لانخفاض إنتاجها بنسبة وصلت لحدود 50% بسبب عدم قدرتها على المنافسة أمام البضائع الأجنبية المستوردة من تركيا، ودول أخرى، نتيجة إغراق السوق المحلية، ولقد ساهمت الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين سوريا وتركيا بإغلاق عدد كبير من الورشات الصغيرة والمتوسطة التي فقدت أي أمل لها بالمنافسة، فتراجعت هذه الصناعة، بسبب عدم تقديم أي حماية لها من قبل الدولة، لتأتي الأزمة التي تتعرض لها سورية لتضعف هذه الصناعة وترهق كاهلها، بسبب ما تتعرض له من هجمات إرهابية، من قبل المسلحين¹.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة²، فإن خسائر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والشركات التابعة لها بلغت (11.26) مليار ليرة سورية لغاية 2012/12/31 نتيجة توقف شركات المؤسسة، في كل من حلب ودير الزور بسبب الأعمال الإرهابية، أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم تأمين الوقود والتوقف الجزئي بسبب غياب العمال نتيجة تهديد المجموعات الإرهابية، بالإضافة لصعوبة نقل المواد الأولية، من المحالج لمعامل الغزل أو تعرض مستودعات الشركة للسرقة والحرق .

كما طالت أيادي الغدر معامل وشركات القطاع الخاص للصناعات القطنية في مدينة حلب، فلم تسلم من غدر إرهابهم وحقدهم، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتضررة في مجال الصناعات القطنية والنسيجية في محافظة حلب أكثر من 720 منشأة، بمبالغ إجمالية

1 -<http://rep-eye.com/2013-02-9/>

2 -<http://www.syriaindustry.com> - موقع وزارة الصناعة :

تقدر بنحو 196 مليار ليرة، وفق القيم الدفترية وليس القيم الاستبدالية، وبينت وزارة الصناعة السورية حول الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الصناعية في حلب من قبل تجار وصناعيي تركيا، إن 109 منشآت تقع في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى "الليرمون، العرقوب، خان عسل، السفيرة، الزربة، الشقيف، جبل سمعان، اعزاز، الزهراء، الشيخ سعيد، نبل، كفر داعل، عفرين، الراموسة".

وإن عدد منشآت الصناعات النسيجية المتضررة بلغ 331 منشأة، منها 40 منشأة في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى، بكلفة تقديرية تصل إلى 127 مليار ليرة، حيث تعمل هذه المنشآت بالأنشطة النسيجية التالية: تريكو وتطريز آلي، نسيج آلي، ألبسة جاهزة، ألبسة داخلية، خيوط صناعي، سجاد أرضي، أقمشة ستائر، خيوط صناعية، خيوط قطنية ممزوجة، برادي ومفروشات. وتعرض عدد من منشآت القطاع العام الصناعي في حلب والمحافظات الشرقية لسرقات ونهب، أولها قطاع الغزل والنسيج، الذي يضم الشركة السورية للغزل والنسيج، شركة الشهباء للمغازل والمناسج، الشركة العربية للملابس الداخلية، الشركة الصناعية للملبوسات، معمل حلب للأنسجة الحريري، الشركة الأهلية للغزل والنسيج، شركة الفرات للغزل، إضافة للمحالج الواقعة في حلب والمحافظات الشرقية¹.

وتعاني هذه الصناعة بفعل الأزمة من صعوبات كثيرة نستعرض البعض منها:

1. تراكم المديونيات المستحقة للخزينة العامة، للجهات ذات الطابع الإداري.
2. قَدَم الآلات وصعوبة تأمين قطع التبدل من بلد المنشأ.
3. المنافسة الشديدة للغزول المستوردة من الخارج، بسبب انخفاض أسعارها عن الغزول المنتجة من قبل شركات الغزل المحلية.
4. عدم حل التشابكات المالية مع المؤسسات العامة الأخرى، والتي تحرم المؤسسة من السيولة المالية مما يدفعها للاقتراض، ودفع فوائد تزيد من قيمة التكلفة.
5. ركود الأسواق، وقلة التصريف، أدبًا إلى تراكم مخزون السلع من منتجات شركات المؤسسة من بضائع جاهزة وأقمشة وغزول.
6. خروج العديد من الشركات والمعامل من الخدمة كلياً، وخروج البعض الآخر بشكل جزئي عن الخدمة، بسبب الاعتداءات الإرهابية، أو بسبب الصعوبات الأمنية الحالية التي زادت من الخسائر

¹ - موقع وزارة الصناعة: <http://www.syriaindustry.com>

إذن هي إحدى أهم منجزات الحرية التي طالب بها من لا يعرف معناها، إضعاف أحد أهم الصناعات التي كانت سوريا تفتخر بها بين الدول، لكن رغم كل شيء لازالت سوريا تمتلك كل مقومات النهوض من جديد بهذه الصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة الهيكلة ومراجعة بعض الاتفاقيات التي تضر بالمنتج المحلي على حساب المستورد، وذلك من أجل الحفاظ على المؤشرات المدروسة في البحث وتطويرها والاستمرار نحو مستقبل أفضل.

الخاتمة:

لقد أصبح من الضروري الاهتمام بالتنافسية في اقتصادنا المعاصر فالدول كما الشركات كلها تسعى إلى الاهتمام بالتنافسية وتعزيز مؤشراتها سواء على المستوى المحلي أو العالمي من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل في مستويات التنافسية العالمية. في ظل ذلك أصبحت الدول والشركات تركز على قطاع معين أو منتج معين بخاصة تلك الذي يعتبر بالنسبة لها ذا أهمية خاصة وبالتالي ايلائه الأهمية المتزايدة لتعزيز تنافسيته بالشكل الذي يؤثر إيجاباً في قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

وبالتالي فإن الاهتمام بالمنتجات القطنية السورية محل البحث وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية ودراسة مؤشرات تنافسيته مستفيدين كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، يشكل نقطة ارتكاز ايجابية ممكن الاستفادة منها لتعزيز مكانتها المحلية والدولية في إطار تحرير التجارة الدولية.

إذ أن العمل على المحافظة على استمرارية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية وعدم تراجعها عن المستوى الذي وصلت إليه يتطلب العمل بكل جدية من أجل مراعاة مجموعة من القضايا أهمها: تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية وتطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية وتشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية وتطوير تسويق هذه المنتجات وجذب الاستثمارات، والعمل من أجل إيجاد نظام معلومات خاص بها والعمل على الابتكار والبحوث وتوفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية السورية.

وأخيراً يمكن القول بأن صناعة المنتجات القطنية السورية تعتبر من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري وهي مترسخة في تقاليدنا وقائمة على صناعة ذات قيمة مضافة عالية، وعلى الرغم من أنها تعاني من الضعف في الكثير من مؤشرات تنافسيته إلا أن الاهتمام بها وإيلائها الأهمية الخاصة من شأنها أن تساهم بشكل كبير وفعال في تطوير تنافسية مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الصلة والارتقاء بها نحو الأحسن والأفضل.

النتائج والتوصيات:

تم التوصل من خلال هذا البحث في ضوء دراسة مفهوم وأهمية التنافسية والقدرة التنافسية ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية وتحليل المؤشرات والاتفاقيات المتعلقة بها إلى النتائج التالية:

1- تمتلك سورية ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن، وتطور إنتاج القطن الخام في سورية خلال الفترة (2000-2010) بشكل ملحوظ، وتبين أن سورية تتميز بوجود كامل سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية من زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغة وتحضيره وصولاً إلى المنتج النهائي، مع توفر إمكانيات لتحقيق قيم مضافة عالية في الإنتاج.

2- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية زيادة الإنتاج من المنتجات القطنية السورية نتيجة توفير الأسواق الخارجية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات من هذه المنتجات من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء. كما أنه في ظل اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة هناك إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية ومنها القطنية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية.

3- في ظل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوروبية في مجال المنتجات القطنية والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية)، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات.

4- إمكانية سورية أكثر من الدول العربية الأخرى الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاستفادة من كافة الامتيازات التي تمنحها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5- إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات

والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية، وإن هذه الاتفاقية لو لم يتم إيقافها لكانت آثارها السلبية على المنتجات القطنية السورية أكثر من إيجابياتها، كما أنه في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية هناك إمكانية لإعطاء سورية ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

6- هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات النسيجية والملابس ومنها القطنية تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات النسيجية ومنها القطنية المثلثة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

7- تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها، مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول، فهي تتفوق في هذا المؤشر على جميع الدول المقارنة باستثناء الباكستان.

8- تطورت حصة الملابس السورية خلال الفترة المدروسة، وهي أفضل من بعض الدول كالبرازيل وإيران والأرجنتين، وهناك فرق كبير في الحصة الدولية بين سورية وكلاً من تركيا والهند وأمريكا والاتحاد الأوروبي أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة المنتجات المثلثة لها في تلك الدول، كما تحسنت حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها كمصر خلال بعض السنوات، وأفضل من دول أخرى كالمغرب والبرازيل وإيران، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

9- إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار (مؤشر توفر التقنيات الحديثة ومؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي وفي مؤشر القدرة على الابتكار، مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ومؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات) وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية التي هي بسبب طبيعتها الخاصة منتجات حساسة تجاه التكنولوجيا والابتكار.

10- تعاني سورية من الضعف في مؤشرات درجة اكتمال سلسلة القيمة، ودرجة تطور العمليات الإنتاجية، و درجة تطور العناقيد الصناعية، مما يعني ان سورية تعاني في كافة شركاتها القطنية من الضعف في الأداء الصناعي وفي تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من اجل الوصول إلى استثمارات تنافسية، وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

11- إن تطور المؤشرات المدروسة في متن البحث على الرغم من تراجع بعضها في بعض السنوات، انعكس ايجابياً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وبالتالي فإن زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات تنافسيته سيشكل حافزاً لتحسين كلاً من قطاع الصناعة وقطاع التجارة الخارجية.

في ظل النتائج المتحققة ومن أجل تعزيز وتطوير المنتجات القطنية السورية والمحافظة على المؤشرات المتحققة والعمل على تحسينها وتعزيزها ، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين القدرة التنافسية لهذه المنتجات في المراحل المستقبلية إن توافرات الإرادة الحقيقية للعمل :

1) دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.

2) إيجاد صيغة تشاركية بين القطاع العام والخاص لاستثمار وتصنيع الخيوط القطنية المنتجة لدى شركات الغزل بالقطاع العام، والتي يتم تصديرها شريطة تحويلها إلى ألبسة ومنح هذه الصيغة التشاركية ميزات تفضيلية مع ضرورة العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص بإنتاج الغزول القطنية بمختلف النمر، والعمل على توعية الصناعيين ومنظمتهم بأهمية وضرورة وجود نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لضمان تشخيص ومتابعة واقع المنتجات القطنية السورية بشكل دقيق ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع هذا الواقع الفعلي، وهذا يتطلب أيضاً تطوير قدرات المكتب المركزي للإحصاء وأجهزة الإحصاء في الجهات المعنية العامة والخاصة من أجل توفير معلومات وبيانات أكثر دقة وواقعية عن هذه المنتجات.

3) استخدام تكنولوجيا صناعية متوافقة مع البيئة الطبيعية مما يقلل التلوث ويحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، والاهتمام بزيادة المكون التكنولوجي للمنتجات القطنية السورية

وزيادة تنافسيتها لتحقيق المزيد من التطور على مستوى الساحة الدولية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمي وربطهما بالتوطين الصناعي والتكنولوجي لهذه الصناعات، وإعادة تأهيل للعمال في المنتجات القطنية في كافة المواقع، وفي القطاعين العام والخاص بالتدريب المتواصل ، مع زيادة الشعور بالانتماء للمنشأة الأم بخلق فرص وحوافز ومكافآت.

(4) ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافق البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

(5) تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة من أجل إحداث شركات وطنية لتسويق المنتجات القطنية السورية بحيث يكون دورها الأساسي هو في إيجاد الأسواق وإتاحة المعلومات والبيانات الإحصائية للمصنعين المحليين، بحيث يبقى الدور الأساسي للصناعات هو الاهتمام بعملية الإنتاج وجودة المنتج على ضوء الطلب والمواصفة التي توفرها له شركات التسويق.

(6) إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح به، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.

(7) ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

(8) تطوير أساليب الإدارة وتطوير وتحديث النظام المالي والائتماني في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية والتركيز على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وأفاقه وتخدم مجموعات الزبائن الجدد الناشئة والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في وضع منافساً في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

(9) مواصلة العمل على تحقيق الانسجام مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات من المنتجات القطنية السورية وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذا المجال لابد من الدراسة المعمقة والجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها، وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة وعلى ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم. بالإضافة إلى ضرورة استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى بين سورية وبقية الدول الأخرى.

الملاحق

بعض المعلومات الإحصائية عن الدول المدروسة في متن البحث*:

- الأرجنتين:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 284.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 46284.3 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 9.3%، والصناعة في الناتج 29.7%، والخدمات في الناتج 61%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 9.1%.

بلغ إنتاج الأرجنتين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 191513 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 328717 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 57 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 100 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 258 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 263 مليون دولار، وبلغت واردات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 33 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 400 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 653 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1061 مليون دولار.

- البرازيل:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 657.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 220939.9 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 5.5%، والصناعة في الناتج 26.4%، والخدمات في الناتج 68.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 7.5%.

بلغ إنتاج البرازيل من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 948134 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1391257 (int \$ 1000). وبلغت صادرات البرازيل من الملابس عام

* - أخذت الإحصاءات عن المواقع التالية:

- <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>
- <http://stat.wto.org/Statistica>

2000 ما قيمته 282 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 188 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 895 مليار دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1106 مليون دولار، وبلغت واردات البرازيل من الملابس عام 2000 ما قيمته 264 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2835 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1045 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3779 مليون دولار.

- الصين:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1205.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 6036965.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10%، والصناعة في الناتج 43.9%، والخدمات في الناتج 36.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 10.4%.

بلغ إنتاج الصين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 6312794 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8532348 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 36071 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 129838 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 16135 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 76900 مليون دولار، وبلغت واردات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 1192 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2513 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 12832 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 17667 مليون دولار.

- مصر:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 99.8 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 21888.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 14.5%، والصناعة في الناتج 37.5%، والخدمات في الناتج 48%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 5.1%.

بلغ إنتاج مصر من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 320142 (int \$ 1000). وبلغت صادرات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 234 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1277 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 411 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1292 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 11 مليون

دولار وفي عام 2010 ما قيمته 608 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من النسيج عام 2000 ما قيمته 206 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2035 مليون دولار.

- ألمانيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1947.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 341221.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 0.8 %، والصناعة في الناتج 30.2 %، والخدمات في الناتج 69 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.9 %.

- الهند :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 476.6 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 170845.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.4 %، والصناعة في الناتج 25.8 %، والخدمات في الناتج 56.9 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 10.3 %.

بلغ إنتاج الهند من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2345181 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8122166 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 5965 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11229 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 5593 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12833 مليون دولار، وبلغت واردات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 22 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 236 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 585 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2790 مليون دولار.

- إيران :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 101.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 42256.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10.6 %، والصناعة في الناتج 44.9 %، والخدمات في الناتج 44.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 6.6 %.

بلغت صادرات إيران من الملابس عام 2000 ما قيمته 125 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 128 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 766 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 993 مليون دولار، وبلغت واردات إيران من الملابس عام 2000 أقل من مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 31 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 298 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 603 مليون دولار.

- إيطاليا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1142.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 212674.7 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 2 % ، والصناعة في الناتج 24.4 %، والخدمات في الناتج 73.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 1.7%.

- المغرب:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 37.1 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 9077.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 15.1 % ، والصناعة في الناتج 31.7 %، والخدمات في الناتج 53.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.6%.

بلغت صادرات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 2401 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2743 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 123 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 267 مليون دولار، وبلغت واردات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 232 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 261 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1364 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1847 مليون دولار.

- باكستان:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 73.9 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 17740.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 25.3 % ، والصناعة في الناتج 21.6 %، والخدمات في الناتج 53.1 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6%.

بلغ إنتاج الباكستان من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2608853 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 2671182 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 2144 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3930 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 4532 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 7848 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 5 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 72 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من النسيج عام 2000 ما قيمته 130 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 950 مليون دولار.

- اسبانيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 595.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 143167.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 3.2 % ، والصناعة في الناتج 26 %، والخدمات في الناتج 70.8 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 0.2 % (نمو سالب).

- سوريا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 19.3 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 60.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.7 % ، والصناعة في الناتج 22.2 %، والخدمات في الناتج 60.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.4 %.

بلغ إنتاج سورية من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 493075 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 236362 (int \$ 1000). وبلغت صادرات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 129 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 524 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 158 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1280 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 1 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من النسيج عام 2000 ما قيمته 399 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 458 مليون دولار.

- تونس:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 21.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 4442.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.6 %، والصناعة في الناتج 30.4 %، والخدمات في الناتج 61 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6 %.

بلغت صادرات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 2227 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3043 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 154 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 463 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 438 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 543 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من النسيج عام 2000 ما قيمته 1207 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2227 مليون دولار.

- تركيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 266.5 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 73116.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.9 %، والصناعة في الناتج 27.3 %، والخدمات في الناتج 63.8 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 9.2 %.

بلغ إنتاج تركيا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 1257614 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1136932 (int \$ 1000). وبلغت صادرات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 6533 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12760 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 3672 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 8964 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 173 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1356 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من النسيج عام 2000 ما قيمته 2124 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 6540 مليون دولار.

- أمريكا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 10284.7 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 1496437.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 1.1%، والصناعة في الناتج 19.5%، والخدمات في الناتج 79.4%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 2.5%.

بلغ إنتاج أمريكا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 5348582 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 5633493 (int \$ 1000). وبلغت صادرات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 8629 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 4694 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 10952 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12168 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 67115 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 81942 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من النسيج عام 2000 ما قيمته 15985 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 23375 مليون دولار.

جدول (1) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من الملابس خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	197722	197363	202995	233050	259883	276446	308117	345860	363621	315516	351464
سورية	129	32	145	122	92	139	864	975	557	410	524
الصين	36071	36650	41302	52061	61856	74163	95379	115520	120405	107264	129838
مصر	234	233	207	233	234	184	144	179	773	1320	1277
الهند	5965	5488	5832	6315	6926	8739	9564	9930	10968	112005	11229
المغرب	2401	2342	2437	2847	3023	2847	3238	3517	3420	3080	2743
تونس	2227	2601	2696	2971	3289	3124	3018	3571	3766	3120	3043
البرازيل	282	283	224	303	362	365	305	281	252	173	188
تركيا	6533	6661	8057	9962	11193	11833	12052	13886	13590	11555	12760
ايران	125	163	183	228	184	165	138	200	242	180	128
امريكا	8629	7012	6032	5537	5059	4998	4876	4320	4449	4186	4694
الارجنتين	57	77	58	72	89	101	109	110	124	93	100
الباكستان	2144	2136	2228	2710	3026	3604	3907	3806	3906	3357	3930
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56240	58302	62204	73905	83308	85471	91437	105722	114672	98062	98935

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (2) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	157295	154860	153875	172251	193903	201959	217348	237442	248407	209820	250652
سورية	158	69	176	241	189	228	820	1045	1464	1013	1280
الصين	16135	16825	20562	26900	33428	41050	48678	56032	65367	59824	76900
مصر	411	288	250	278	271	272	247	284	759	1019	1292
الهند	5596	5523	5813	6435	7406	8331	8880	9617	10372	9111	12833
المغرب	123	143	139	129	146	189	242	326	330	305	267
تونس	154	199	227	292	325	326	349	495	478	395	463
البرازيل	895	853	842	1109	1248	1330	1365	1436	1361	953	1106
تركيا	3672	3943	4244	5262	6428	7076	7585	8940	9396	7723	8964
ايران	766	673	726	800	771	781	766	962	1003	828	993
امريكا	10952	10473	10664	10886	11989	12379	12665	12426	12496	9931	12168
الارجنتين	258	222	190	154	198	212	219	233	274	214	263
الباكستان	4532	4525	4790	5811	6125	7087	7469	7371	7186	6510	7848
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56737	55816	57497	65541	73103	70468	73846	82109	81307	62940	67108

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (3) واردات سورية ولمجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
458	485	491	292	353	379	337	341	264	259	399	سورية
17667	14945	16289	16645	16358	15503	15304	14217	13060	12573	12832	الصين
2035	1811	1800	388	335	344	258	206	189	197	206	مصر
2693	2262	2386	2141	1988	1932	1302	1069	839	653	585	الهند
1847	1984	2364	2306	1915	1785	1799	1710	1483	1403	1364	المغرب
2227	1749	2088	1997	1594	1614	1665	1608	1425	1440	1207	تونس
3779	2584	2947	2183	1599	1159	1027	770	808	927	1045	البرازيل
6540	4718	5646	6009	4686	4441	4170	3441	2839	1921	2124	تركيا
603	549	428	375	412	430	400	306	239	316	298	ايران
23375	19211	23128	24089	23498	22538	20662	18251	16953	15388	15985	امريكا
1061	909	1147	1000	820	725	585	454	170	526	653	الارجنتين
950	591	589	579	551	471	310	255	191	154	130	الباكستان
73040	66721	85101	82340	76329	71642	73348	65734	57467	56210	57422	الاتحاد الاوربي(27)

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (4) واردات سورية ولمجموعة من الدول الأخرى من الملابس خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
11	10	11	8	10	2	2	2	1	1	1	سورية
2513	1842	2282	1976	1724	1629	1542	1422	1356	1274	1192	الصين
608	409	358	57	63	18	7	5	22	6	11	مصر
196	155	170	127	88	62	40	43	27	44	22	الهند
261	294	356	321	274	283	310	282	257	252	232	المغرب
543	532	635	644	550	569	631	580	541	501	438	تونس
2835	2147	2216	1566	1098	788	651	422	283	239	264	البرازيل
1356	963	883	614	442	309	207	145	144	188	173	تركيا
31	29	2	81	40	30	19	7	3	2	0	ايران
81942	72059	82464	84851	82969	80071	75731	71277	66731	66391	67115	امريكا
400	394	417	271	192	156	119	70	57	294	333	الارجنتين
72	48	61	61	31	27	13	13	8	5	5	الباكستان
164216	161390	180379	155847	144448	131496	124843	108108	90227	84578	83181	الاتحاد الاوربي(27)

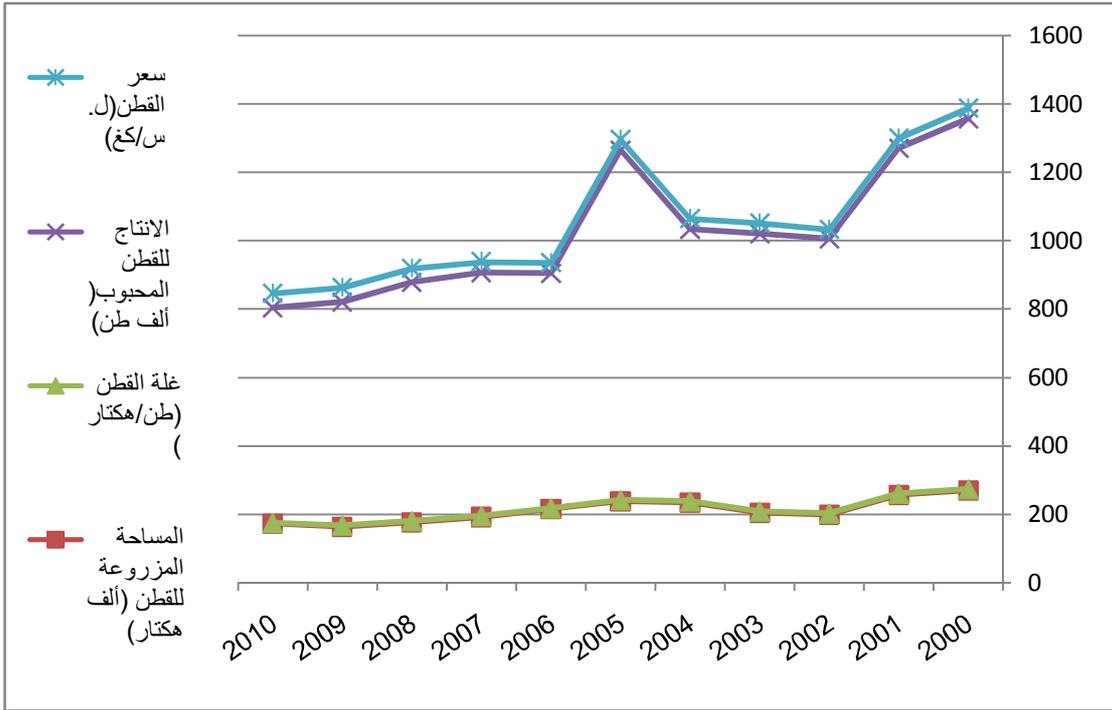
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (5) إجمالي صادرات العالم ومجموعة من الدول حسب التصنيف الدولي للسلع القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
30385166	24997720	32270696	28331753	24787170	21564464	18999221	15660620	13445582	13531142	13549537	اجمالي صادرات العالم
24546	18221	26930	21946	19307	12377	10194	11097	12282	8901	8808	اجمالي صادرات سورية للعالم
3700162	2820904	3307940	2857821	2283126	1790736	1384338	1001044	713061	561400	511752	اجمالي صادرات الصين
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات مصر
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات الهند
33630	26948	37988	28383	24608	21938	19651	17501	15399	13966	14622	اجمالي صادرات المغرب
32312	28130	37531	28344	22456	20075	18479	15201	13077	12558	11072	اجمالي صادرات تونس
214857	189036	252817	211894	170458	147819	128136	93951	71106	61525	53417	اجمالي صادرات تركيا
350776	273745	356664	288932	254800	221875	177963	135155	111316	107845	100690	اجمالي صادرات البرازيل
196547	154331	222859	174058	147045	110857	82230	66511	48149	50571	56856	اجمالي صادرات ايران
2567011	2131237	2606714	2349156	2154170	1899329	1739293	1548667	1486441	1578981	1723511	اجمالي صادرات امريكا
130571	108425	137198	108782	89700	77755	65998	56849	49581	51658	51074	اجمالي صادرات الارجنتين
39646	32391	37937	33729	32290	30308	25203	22872	18563	17426	17111	اجمالي صادرات باكستان
10506605	9386066	12074335	11024250	9585357	8501742	7839307	6567110	5539002	5190045	5168568	اجمالي صادرات الاتحاد الاوربي(27)

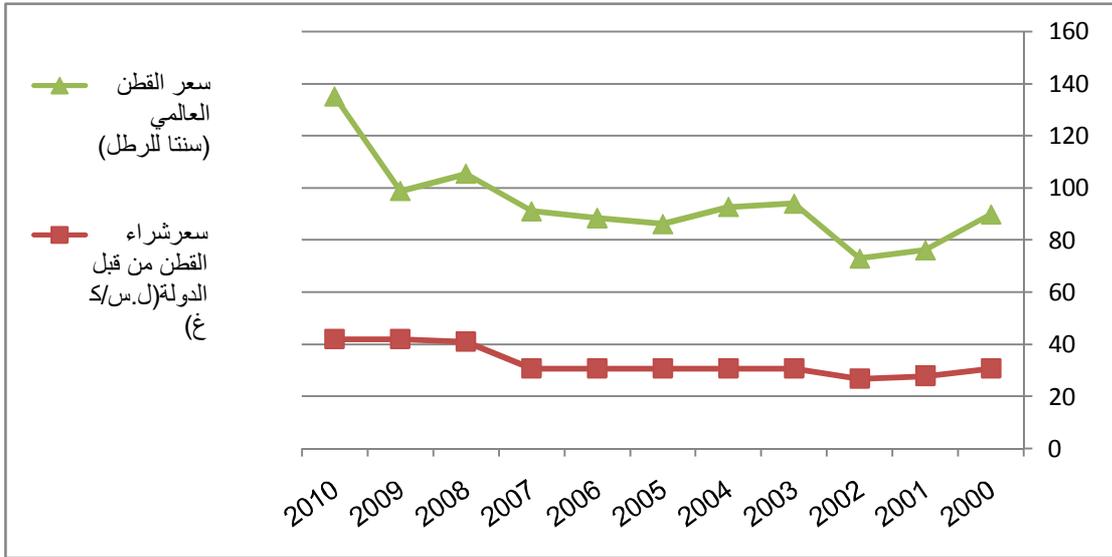
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة ونتاج القطن خلال الفترة (2010-2000)



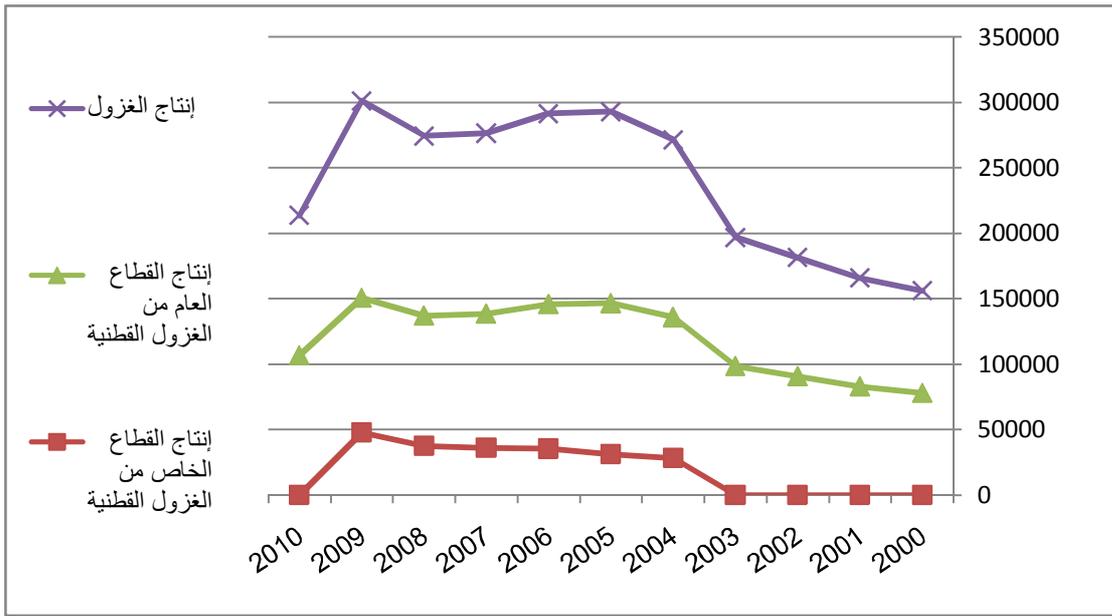
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-2) ضمن متن البحث ص63

الشكل البياني (2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2010-2000)



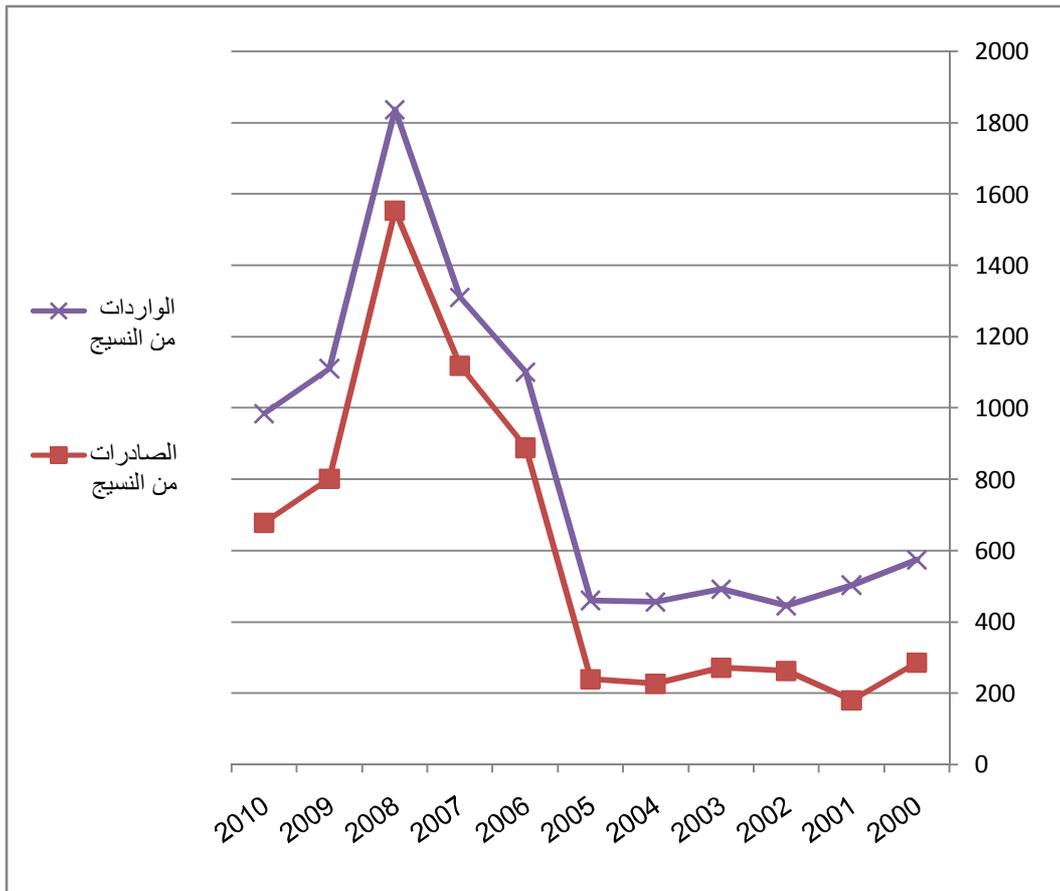
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص65

الشكل البياني رقم (3) تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)



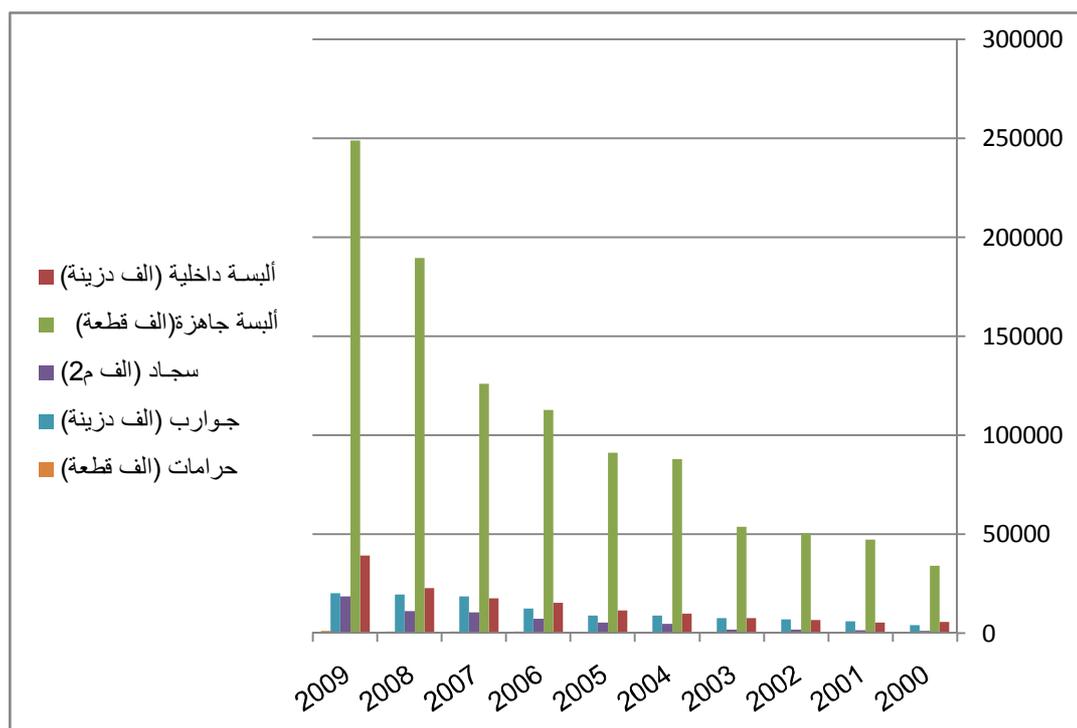
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5-2) ضمن متن البحث ص68.

الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010)



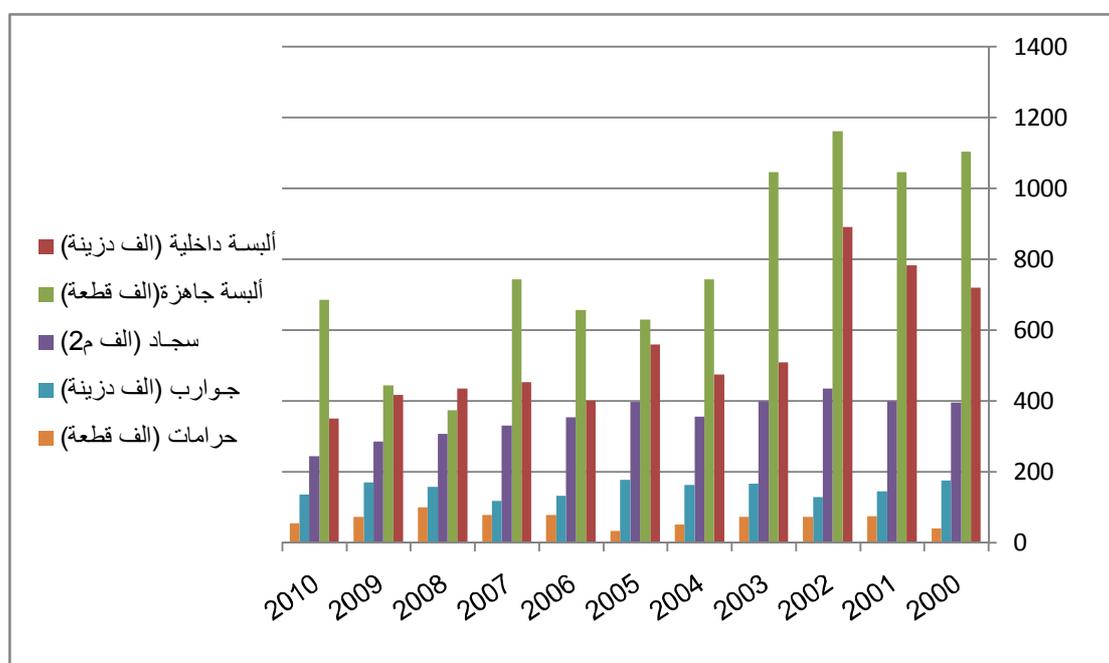
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2009)



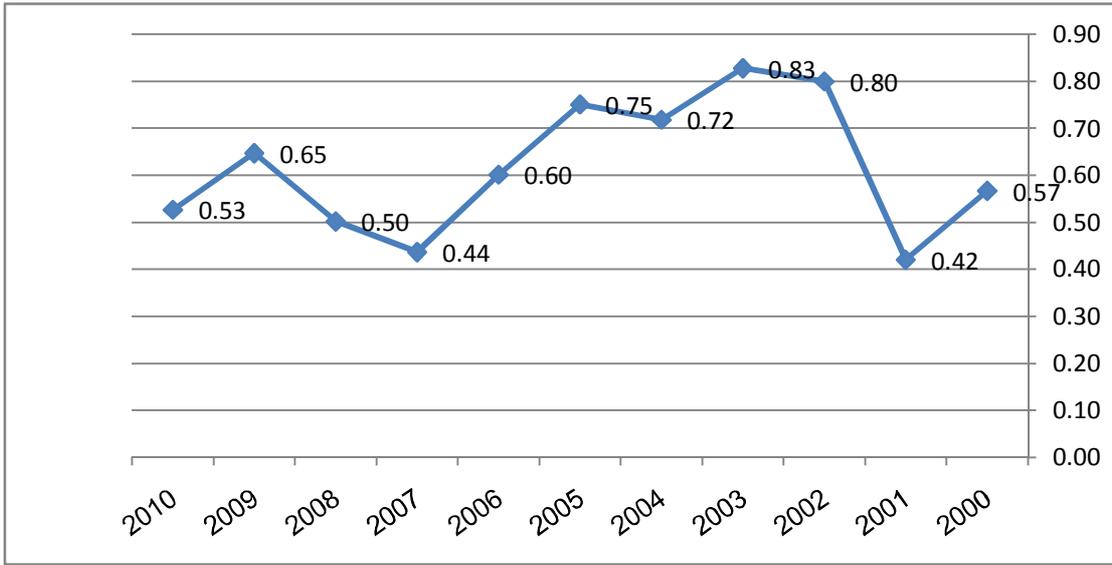
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (6) انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2010)



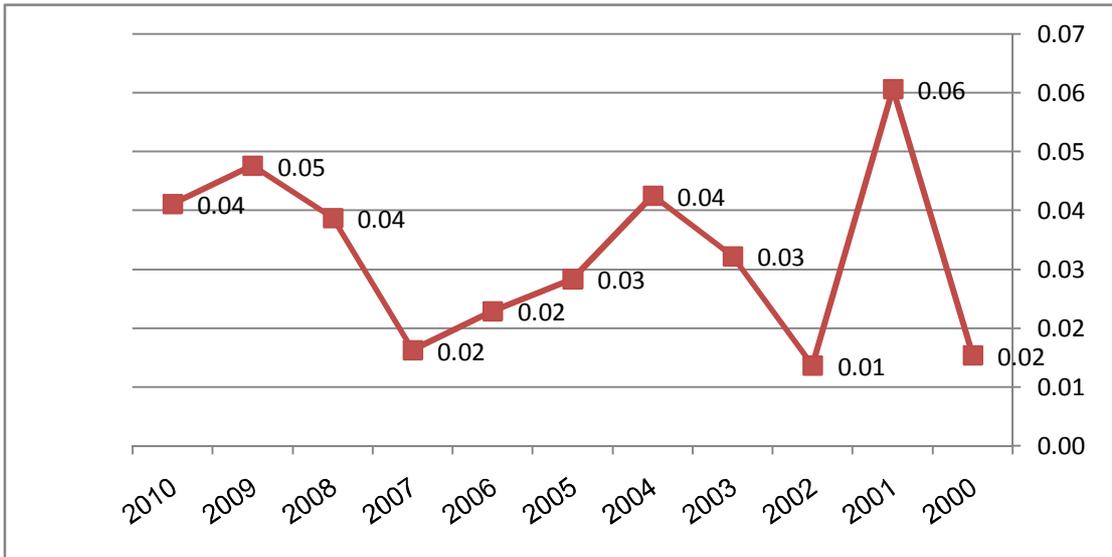
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9-2) ضمن متن البحث ص71.

الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



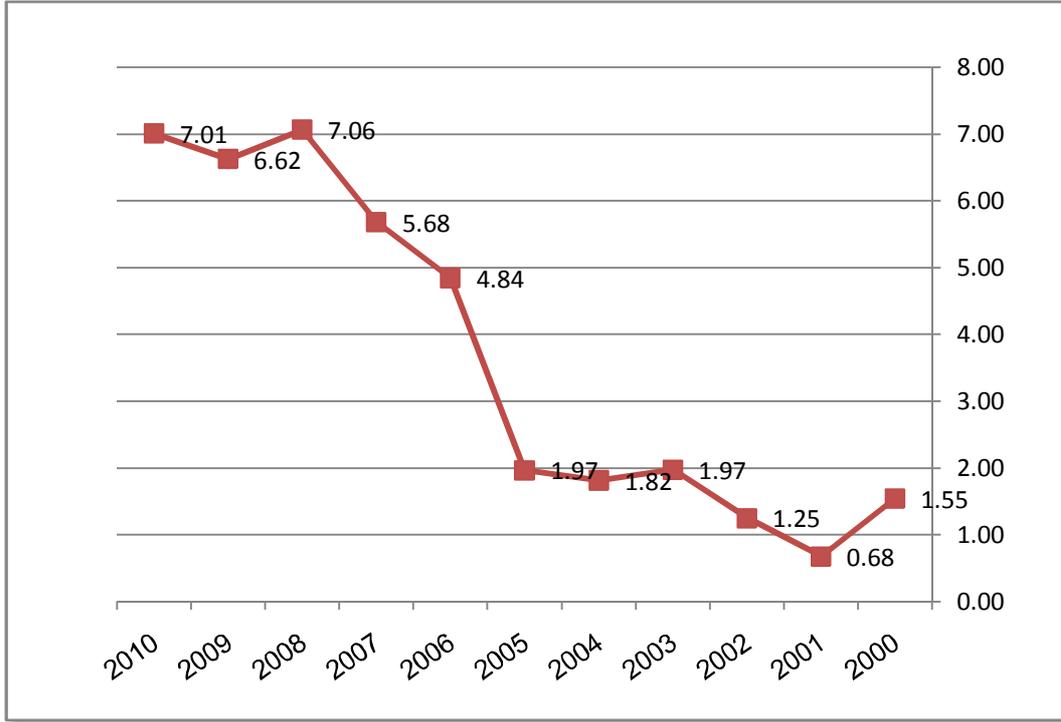
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-3) ضمن متن البحث ص 130.

الشكل البياني رقم (8) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



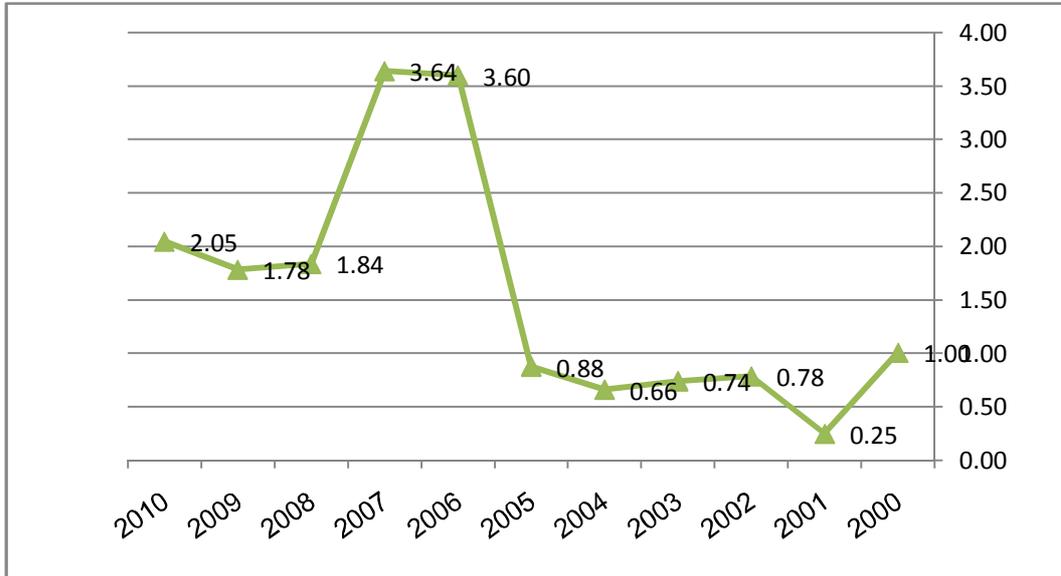
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص 132.

الشكل البياني (9) : الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



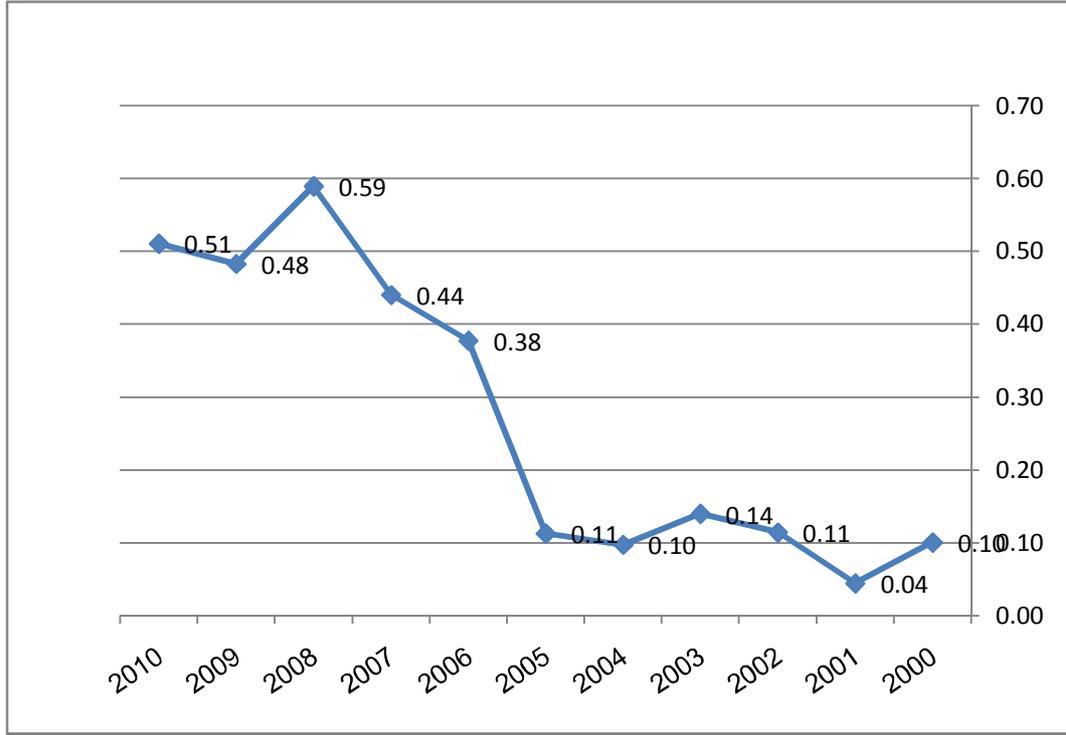
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3) ضمن متن البحث ص134

شكل البياني (10) : الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



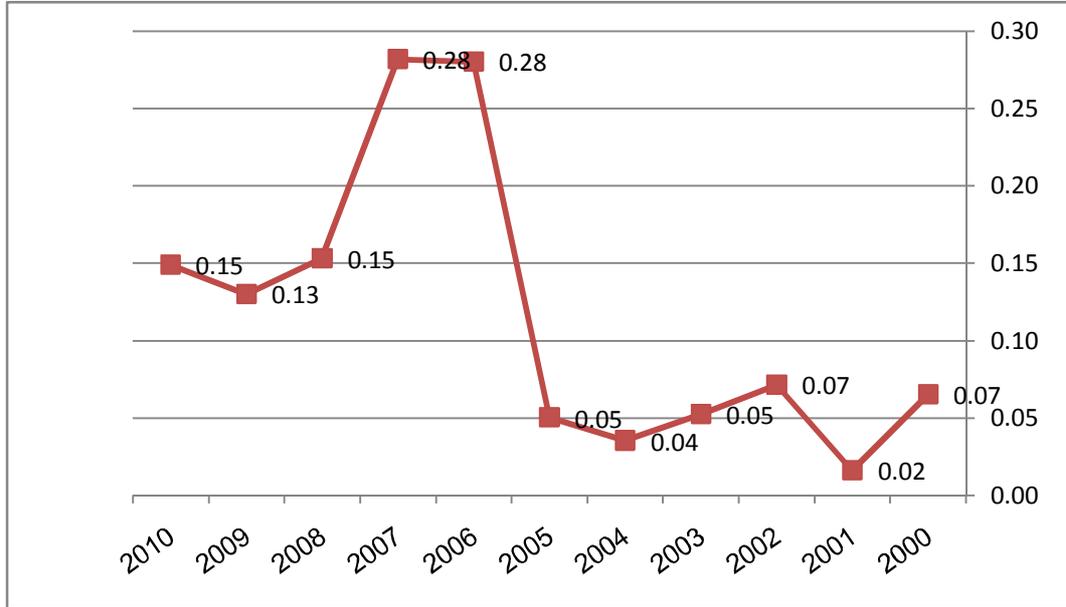
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3) ضمن متن البحث ص135.

الشكل البياني (11) حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة(2000-2010)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-5) ضمن متن البحث ص138

الشكل البياني (12) حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة(2000-2010)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-6) ضمن متن البحث ص 140

المراجع

- قائمة المراجع

- الكتب العربية:

- 1- أديب، عبد السلام -2002- منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية - بيروت- دار الصفاء-2002.
- 2- السيد، اسماعيل محمد- الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999.
- 3- المجذوب، أسامة -الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية1998.
- 4- الحسيني ، فلاح حسن- إدارة الإستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر- الأردن- عام 2000.
- 5- الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن.
- 6- الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين،عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزل القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، اشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008.
- 7- د. الامام ،محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،بيروت2004.
- 8- الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية- غرفة تجارة دمشق -عام 1999.
- 9- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- جامعة الدول العربية -الأمانة العامة - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - تونس .
- 10- بوشناف، عمار- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية :مصادرها، تنميتها وتطويرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000 .
- 11- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى- 2008 .
- 12- عبد الحميد، عبد المطلب -النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر- مجموعة النيل العربية-القاهرة -الطبعة الأولى2003.
- 13- محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997.

- 14- نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002.
- 15- د.وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 16- د.وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس:19-21 حزيران 2000.

- المجالات والأبحاث :

- 17- د.أبا زيد، ثناء-د.محمود،محمد- أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.
- 18- إبراهيم ، نوار : اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994.
- 19- اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009
- 20- د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 20-24/4/2008.
- 21- د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.
- 22- المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- تقييم التنافسية للزراعة السورية: تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة - 2011.
- 23- العنمة، خالد- التكامل الزراعي الصناعي، حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.
- 24- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ، شباط 2006.
- 25- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية- الأمم المتحدة-نيويورك 2005 .

- 26- المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011.
- 27- د.بهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (3+4)2006.
- 28- جواد، عبد المجيد، الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .
- 29- جباري، شوقي- زهية، بوديار، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقد الصناعية- قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011.
- 30- خضر، إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 31- خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة 6-7 تموز 1994 .
- 32- قاسم، عبدة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.
- 33- د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1/ عام 2008.
- 34- د.زبييري رابح-، دور انظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2011.
- 35- سليمان، معتصم رشيد - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : عامان من التطبيق مجلة شؤون عربية-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- عدد100 كانون الأول 1999.

- 36- سملاي يحضيه، ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003.
- 37- سرحان، سامية، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- 2011
- 38- شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 9-11 تشرين الثاني-2011.
- 39- د .صنوفة، باسل عمر-قسم هندسة التصميم والإنتاج- كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية- جامعة دمشق-مجلة جامعة دمشق- المجلد السادس عشر- العدد الثاني- 2000.
- 40- د. عبد الله علي، فياض-مزه حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010.
- 41- عبد العزيز، علي محمود، دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب - محافظة حماه - مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).
- 42- عزاوي، عمر- عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9-آذار 2005.
- 43- عمايري، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 2004.
- 44- د.كرم، انطونيوس- العرب امام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت-1982.
- 45- مرزوق ، نبيل ، مرجع سابق مرزوق، نبيل، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- 46- ماريان، خوسيه- الشراكة السورية الأوربية وانعكاساتها على الزراعة - مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية - دمشق- سورية- 2001.
- 47- مشروع دعم الجاهزية التنافسية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-سورية-دراسة (صناعة الملابس القطنية في سورية)2007 .
- 48- مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن2007.
- 49- مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
- 50- نصر، ربيع-محشي، زكي-أبو إسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجزور والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات -كانون الثاني 2013.
- 51- د.وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- سلسلة جسر التنمية-المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003.
- 52- ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان.
- 53- وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية 2011.
- 54- وزارة الصناعة في سورية، استراتيجيات صناعة النسيج والملابس في سورية،دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو،فرنادو ألبيرتي2011.

- التقارير

- 55- التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء- هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية .
- 56- د. نجوم، أسامة- تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007.
- 57- تقرير تحليل اداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011.
- 58-وزارة الصناعة-المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء- تقارير سنوية.

- 59- المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات- تقارير سنوية
- 60-التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)- لعام 1997.
- 61-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2000.
- 62-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2001
- 63-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2002
- 64-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2003
- 65-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2004
- 66-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2005 .
- 67-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2006.
- 68-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2007.
- 69-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2008.
- 70-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2009.
- 71-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2010
- 72-خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- 2010

- 73-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001.
- 74-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2002.
- 75-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2003.
- 76-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2004.
- 77-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2005.
- 78-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.
- 79-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.
- 80-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2008.
- 81-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2009.
- 82-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010.
- 83-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2011.

الكتب والمجلات والتقارير الأجنبية:

- 84- Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A, 1997.
- 85- Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons – Industrial Clusters:1999.
- 86- Oughton,c.Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journl 1997.
- 87- Paul krugman pop Intrenational Mit press ,Cambridge ,Massachusetts,London England,1996.

- 88- Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston, 1994.
- 89- Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009.
- 90- Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011.
- 91- J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002.
- 92- Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998.
- 93- Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993.
- 94- Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990.
- 95- Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008.
- 96- Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Teory and Plicy Rrdonnelley&Sons company, New York 1994.
- 97- Porter M, Competitive Advantage , Free Press , U.S.A, 1985.
- 98- Day S, Market Driven Strategy , Irwin , Inc, U.S.A 1990.
- 99- Kaplan R, & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall , Inc, U.S.A. 1998.
- 100- Cronoin J, Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995.
- 101- D.E. Morris And M.D Crosby : Quality requirments for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 – 1995.
- 102- Marcelo Raffaelli : Some Conisiderations on The Multi - Fibere Arrangment : Past, Present, And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994.
- 103- Nader Majd: The Uruguay Ronud And SouTh Asia , An Overview of the Impact And Opportunities- , policy Research Working, The World Bank , July , 1995.
- 104- Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995.
- 105- Gereffi, G" International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No, 1, 1999.
- 106- Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015 .
- 107- Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012.
- 108- Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance , Volume 20, 2015.
- 109- Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, nternationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014.

- 110- Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, *Procedia Economics and Finance*, Volume 8, 2014.
- 111- Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, *Procedia Economics and Finance*, Volume 15, 2014.
- 112- Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, *European Journal of Operational Research*, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014.
- 113- Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 65, 3 December 2012.
- 114- Pierre-Louis Vézina Illegal trade in natural resources: Evidence from missing exports, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 115- Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 150, 15 September 2014.
- 116- Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 81, 28 June 2013 .
- 117- Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, *China Economic Review*, Volume 30, September 2014.
- 118- Byron S. Gangnes, Alyson C. Ma, Ari Van Assche, Global value chains and trade elasticities, *Economics Letters*, Volume 124, Issue 3, September 2014.
- 119- Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P, Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, *American Economic Review*: Vol. 104 No. 2 (February 2014).
- 120- Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, *American Economic Review*: Vol. 102 No. 3 (May 2012) .
- 121- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. *American Economic Review*: Vol. 105 No. 5 (May 2015).
- 122- Yasushi Kawabata, Yasuhiro Takarada, Welfare implications of free trade agreements under Bertrand and Cournot competition with product differentiation, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 123- Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? *European Journal of Education*, Volume 45, Issue 2, June 2010.
- 124- Shu Yu, Sjoerd Beugelsdijk, Jakob de Haan Trade, trust and the rule of law *European Journal of Political Economy*, Volume 37, March 2015.
- 125- Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? *British Journal of Management*, Volume 15, Issue 3, pages 197–218, September 2004.
- 126- Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and

- Implications, *The World Economy*, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011.
- 127- Matin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, *American Agricultural Economics Association*, Volume 85, Issue4, (2003) .
- 128- Andries Nentjes, Frans P. de Vries, Doede Wiersma Technology-forcing through environmental regulation, *European Journal of Political Economy*, Volume 23, Issue 4, December 2007.
- 129- Shamel Azmeh, Khalid Nadvi, Asian firms and the restructuring of global value chains, *International Business Review*, Volume 23, Issue 4, August 2014.
- 130- Pavidia Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, *Journal of International Management*, Volume 19, Issue 3, September 2013.
- 131- Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, *Journal of Development Economics*, Volume 78, Issue 2, December 2005.
- 132- Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, *Economic Systems*, Volume 38, Issue 2, June 2014.
- 133- Prof. George Hendrikse and Dr. Jos Bijman, Ownership Structure in Agrifood Chains: The Marketing Cooperative The Marketing, *American Agricultural Economics Association* . Volume84, Issue 1, (2002).
- 134- A. Chee Tahir, R.C. Darton ,The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, *Journal of Cleaner Production*, Volume 18, Issues 16–17, November 2010.
- 135- Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 124, 20 March 2014.
- 136- Hong Song ,Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry, *China & World Economy*, Volume 14, Issue 5, September/October 2006.
- 137- Patricia Augier, Michael Gasiorek, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, *The World Economy*, Volume 27, Issue 9, September 2004.
- 138- Martin Richardson, Third party anti-dumping: A tentative rationale, *European Journal of Political Economy*, Volume 22, Issue 3, September 2006.
- 139- William R. Cline ,Evaluating the Uruguay Round, *The World Economy*, Volume 18, Issue 1, January 1995.
- 140- Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO , a Generalised Approach, *The World Economy*, Volume 34, Issue 6, June 2011.
- 141- Paul James Cardwell , EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, *Journal of Common Market Studies*, Volume 49, Issue 2, March 2011 .
- 142- Fred H. Lawson, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, *International Affairs*, Volume 90, Issue 6, November 2014 .

- 143- Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy , Competition, Disclosure and Signalling ,The Economic Journal, Volume 125, Issue 582. February 2015.
- 144- Benjamin W. Cowan, Daegoon Lee and C. Richard Shumway, The Induced Innovation Hypothesis and U.S. American Agricultural Economics Association , September 30, 2014.
- 145- Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, The Economic Journal, Volume 125, Issue 583, March 2015.
- 146- Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007.
- 147- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012.
- 148- Kristie Briggs, Does patent harmonization impact the decision and volume of high technology trade? International Review of Economics & Finance, Volume 25, January 2013.
- 149- Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011.
- 150- Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000.
- 151- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997.
- 152- Urs̃a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007.
- 153- Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK ,2005.
- 154- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009.
- 155- world Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010.
- 156- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011
- 157- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012.

- مواقع الانترنت:

- 158- <http://stat.wto.org/Statistical> قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية
- 159- FOOSTAT.FAO.ORG/SITE موقع الفاو
- 160- www.delsyr.cec.eu.int موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني
- 161- <http://www.syriaindustry.com> موقع وزارة الصناعة، سوريا
- 162- www.planning.gov.sy، سوريا ، موقع هيئة التخطيط والتعاون الدولي
- 163- <http://www.syrecon.org/> موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية
- 164- www.dcc-sy.com/word/iran.doc
- 165- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>
- 166- www.univ-eloued.dz/stock/com-ges-eco/pdf/26.pdf

- 167- <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 168- <http://www.banquecentrale.gov.sy>
- 169- <http://www.scribd.com>
- 170- thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName
- 171- www.oecd.org
- 172- www.syrianeef.org
- 173- http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128
- 174- <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>
- 175- http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf
- 176- www.mogatel.com/openshare
- 177- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية

في إطار تحرير التجارة الدولية

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

الطالب : ظافر محمد حمود

إشراف

الأستاذ الدكتور : حبيب محمود

دمشق 2015

الإهداء

إلى نهج طالما اطمأنتت لوجوده

إلى كلمة أشعر حين أقولها بالأمان

جل ما أتمناه أن يحفظ له الله صحته وعافيته..... أبي

إن الفرق بين أمي والينابيع أن الينابيع يخف عطاؤها في الخريف

أما أمي فيزداد عطاؤها باستمرار

إلى ينبوع كل ما أرجوه في حياتي هو سلامته..... أمي

إلى من لا يكتمل وجودي إلا بوجودها

إلى رفيقة دربي وعمري

إلى مصدر حبي وسعادتي..... زوجتي راميا

إلى زهرة عمري وفرحتي..... محمد و رند

إلى من كانا لي عوناً وسنداً، ولا أطلب من الله إلا حفظهم..... أخوأي

إلى من وجودهم يضيف للحياة جمال ويذلل مصاعبها.....أصدقائي

إلى من بفضل دمائهم الزكية سننتصر وسننير الدنيا.....شهداء وطننا الغالي

بطاقة شكر وتقدير

علمتني الحياة أن أشكر كل ذي فضل علي...

ومن أكثر فضلاً من الذين لولاهم لم نصل لما نحن عليه ...

إلى كل من قدم شيئاً يمتلكه لخدمة غيره ...

إلى كل أساتذتي وأهلي أهدي هذا البحث..

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور **حبيب محمود** الذي تفضل بالإشراف على هذا

البحث وأغناه بملاحظاته التي أضافت للبحث قيمة ومضمون كبيرين..... والذي لم

أكن لأتم البحث بدون ملاحظاته ووقته ودعمه المقدم لي.....،فهو دوما كان لي خير

موجه ومرشد.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة **أعضاء لجنة الحكم** الكريمة وذلك لقراءتهم

هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستكون محل اهتمامنا وتقديرنا...

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ودراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية، بالإضافة إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية واستمراريتها على الساحة الدولية.

وبالتالي تأتي أهمية البحث كونه يسלט الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية وتنافسياتها، كون هذه المنتجات من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وافتتاح الأسواق. معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية.

تضمن البحث ثلاثة فصول أساسية، بالإضافة إلى مقدمة البحث والخاتمة والنتائج والتوصيات، هي:

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة الدولية.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير

التجارة الدولية.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها كما يلي :

- إمكانية سورية في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الموقعة عليها أو التي تسعى إلى توقيعها في التوسع أمام الصادرات في المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية.
 - هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات القطنية تجاه بعض الدول المدروسة كمصر وتركيا والاتحاد الأوروبي.
 - تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها.
 - حصة سورية في السوق الدولية للمنتجات القطنية ضعيفة على الرغم من تحسنها خلال الفترة المدروسة.
 - إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار، وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية.
- في ظل النتائج المتحققة ، قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :
- ضرورة دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.
 - ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق المتعلقة بها.
 - إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح بها، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.
 - ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

The competitiveness ability of the Syrian cotton production in the framework of releasing the international trade

Abstract

The Syrian cotton industry is one of the most important and sensitive products towards the international markets and the economic agreements. Consequently, increasing the competitiveness of these products will strengthen its position in the international markets, and reducing the impact of releasing and opening the international markets and trade.

This research aims at clarifying the concept, the definition, the measurement of competitiveness, and the impact of world economic environment on competitiveness. Additionally, the study aims at exploring the competitiveness of the Syrian cotton products and its position in the international markets by defining the strong and weak points of the Syrian cotton products, its threats and opportunities in the international market.

The methodology of this research has applied both quantitative and qualitative research methods. The qualitative and quantitative data was based on cases from different countries.

By eliminating the current crisis in the country, the research results indicate the following main points:

- Syria cotton products face difficulties resulted from competitors specialization in the regional and international markets of countries such as Egypt, Turkey, India, and EU countries.
- In exporting its cotton products due to its apparent comparative competitive advantage, Syria has better competitive advantage position, than the studied countries,
- Despite the product improvement during the study period at the local context, the Syrian share of the international market of cotton products is still weak in comparison with the main competitors in the international cotton market.
- Syria doesn't employ or use an advanced technology in the cotton industry. In contrast, all the studied countries have better indicators concerning the technological readiness and invention.
- Within the current international, regional bilateral signed agreements or foreseen ones, Syria would be able to increase its cotton product exports to the international market.

The research highlights the following main recommendations mainly to the Syrian Government:

- It is important to study and diagnose the obstacles of the ability of the Syrian cotton products to compete in the international market and to find the best solutions to strengthen its competitiveness.
- It is important to establish industrial clusters in the cotton products, and make more investments in developing its technological infrastructure.
- It is important to prepare a clear exporting strategy for the cotton products. This strategy should take into consideration the following points: the location of the possible international markets, the best way to get through it, and market conditions in terms of demand and supply, the desired cotton types in the international market, the prices, and the administrative procedures to provide the products to the customers in such markets.
- It is very important to establish a technical scientific research center in cooperation between the Ministry of Higher Education and the Ministry of Industry that is specialized in forming the industrial policies related to cotton products, and in cooperation with the private sector.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

ص	المقدمة
ص	مشكلة البحث
ض	أهداف البحث
ط	أهمية البحث
ط	فروض البحث
ظ	حدود البحث
ظ	منهجية البحث
ع	الدراسات السابقة

الفصل الأول : مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير

1

التجارة الدولية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية

2

2

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية.

10

2-1-1 المنافسة والتنافسية.

12

3-1-1 الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية.

19

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها.

22

5-1-1 أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

25

المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

25

1-2-1 البيئة العالمية الجديدة والتنافسية.

27

2-2-1 التنافسية والتجارة الخارجية.

29

3-2-1 التنافسية الصناعية وكيفية قياسها.

33

4-2-1 العلاقة بين التنافسية والتنمية.

35

5-2-1 دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

39	المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و طرق قياسها
39	1-3-1 مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة(المشروع).
43	2-3-1 مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط.
48	3-3-1 مؤشرات قياس تنافسية الدول.
53	الفصل الثاني : واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية
54	المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية
54	1-1-2 أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية.
57	2-1-2 سلسلة القيمة للمنتجات القطنية.
62	3-1-2 سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية.
72	المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية
73	1-2-2 منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية.
90	2-2-2 الشراكة السورية الأوربية والمنتجات القطنية السورية.
100	المبحث الثالث : أثر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية على المنتجات القطنية السورية
102	1-3-2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية.
109	2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية.
118	3-3-2 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.
127	الفصل الثالث : دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية
128	المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية
130	1-1-3 مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة.
134	2-1-3 الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات والملابس السورية.
138	3-1-3 مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي.
142	4-1-3 مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال.
158	المبحث الثاني: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض

القطاعات الاقتصادية في سورية.

159

1-2-3 أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها.

162

2-2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على

القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية.

165

المبحث الثالث : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها

166

1-3-3 نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية.

168

2-3-3 الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية.

170

3-3-3 كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية.

177

المبحث الرابع : الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على

قطاع المنتجات القطنية

177

1-4-3 الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية.

182

2-4-3 تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية.

185

الخاتمة

186

النتائج والتوصيات

191

الملاحق

208

المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة

- 49 - جدول (1-1) : مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو.
- 50 - جدول (2-1) : النسب التتقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان.
- 63 - جدول (1-2) : تطور سعر وغلة ومساحة وإنتاج القطن خلال الفترة(2000-2010).
- 64 - جدول (2-2) : الميزة النسبية الظاهرة(RCA) للنت القطن وزغب بذور القطن.
- 65 - جدول (3-2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 66 - جدول (4-2) : تطور إنتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و 2011/2010.
- 68 - جدول (5-2) : تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 69 - جدول (6-2) : تطور إنتاج الأقمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (7-2) : تطور قيمة الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (8-2) : تطور إنتاج القطاع الخاص في للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 71 - جدول (9-2) : تطور إنتاج القطاع العام للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2010).
- 110 - جدول(10-2):التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الأعوام (2000-2010)
- 110 - جدول (11-2) : أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا خلال عام 2010.
- 111 - جدول (12-2) : أهم المنتجات القطنية المستوردة من تركيا خلال عام 2010.

- 119 - جدول (2-13): تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة (2000-2010).
- 123 - جدول (2-14) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 124 - جدول (2-15) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 130 - جدول (3-1) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الفترة (2000-2010)
- 132 - جدول (3-2) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الفترة (2000-2010).
- 134 - جدول (3-3) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 135 - جدول (3-4) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 138 - جدول (3-5) : مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 140 - جدول (3-6) : مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 143 - جدول (3-7) : مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول خلال الفترة من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 144 - جدول (3-8): مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية ولمجموعة من الدول من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 147 - جدول (3-9) : مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية ولمجموعة من الدول (2007/2008) حتى (2010/2011).

- 149 - جدول (3-10): مؤشر القدرة على الابتكار لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 150 - جدول (3-11) : مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 153 - جدول (3-12) : درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 154 - جدول (3-13) : مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 156 - جدول (3-14) : درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).

الاشكال والرسوم البيانية

رقم الصفحة

- 202 - الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010).
- 202 - الشكل البياني (2): تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (3): تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 204 - الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 204 - الشكل البياني (6) : انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 205 - الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 205 - الشكل البياني (8) :تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(9):الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(10): الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 207 - الشكل البياني(11): حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010)
- 207 - الشكل البياني (12) : حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010)

أ- المقدمة:

أخذ مفهوم التنافسية في اقتصادنا المعاصر يلعب دوراً هاماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول والشركات في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به.

فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى أن توفر لمنشأتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية، كما تسعى إلى التنافس في توفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يتوقع أن تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل ونقل التقنية المتقدمة وتوطينها، وتتنافس الشركات في البلد أيضاً فيما بينها ومع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق المحلية والخارجية، بما تقدمه للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته وبالجودة والمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي يسمح بها تزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات والعمليات .

مما سبق نجد أن الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل على المستوى العالمي سواء بالنسبة للدول أو الشركات، وبالتالي فإن الاهتمام بتنافسية أي منتج وبخاصة الذي يتمتع بأهمية خاصة، سواء على مستوى الشركة أو الدولة، سيؤثر بشكل أو بآخر في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

انطلاقاً من ذلك سندرس في بحثنا هذا واقع المنتجات القطنية، وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية مستفيدين من كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، الأمر الذي يشكل نقطة ايجابية يجب الاستفادة منها لتعزيز مكانتها الدولية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق في إطار تحرير التجارة الدولية .

ب- مشكلة البحث:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الاتفاقيات الاقتصادية النازمة لها جعل من الدول التي تسعى لتعزيز مكانة منتجاتها على الساحة الدولية، تعمل في البداية على إجراء دراسة شاملة ومستفيضة لطبيعة ومميزات منتجاتها، لتركز على تطوير بعض منها كخطوة أولى للانطلاق نحو المنتجات الأخرى، وخاصة تلك المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها سواء من حيث توفر الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاجها أو رخص و توفر اليد العاملة

أو أي عامل آخر من العوامل المساعدة لإنتاج السلع، الأمر الذي يساعد للوصول إلى مكانة مرموقة على الساحة الدولية ويضمن استمراريتها .

انطلاقاً من ذلك سنعالج في بحثنا هذا المنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية التي تتمتع بميزة نسبية من خلال توفر المادة الأولية (القطن) اللازمة لإنتاجها بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الكفيلة لإنتاجها، إلا أن الوصول إلى هذه المنتجات أخذ يعاني من وجود العديد من المشكلات سواء تلك التي تعترضها أثناء مراحل الإنتاج، أم من خلال العمليات التسويقية، فضلاً عن ذلك كله تعتبر هذه المنتجات ذات تغيرات بنيوية وهيكلية متسارعة بشكل كبير، فهي تتأثر بشكل واضح في الثورة الحاصلة على مستويات التكنولوجيا التي تؤثر في قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تأثرها بنصوص الاتفاقيات الاقتصادية الناجمة لحركة العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وبالتالي فإن بحثنا هذا سيكون أمام إشكاليتين اثنتين:

الإشكالية الأولى:

كيفية الاستفادة من توفر الميزة النسبية في المنتجات القطنية وتحويلها إلى ميزة تنافسية قادرة على خلق قيم مضافة عالية، من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

الإشكالية الثانية:

كيفية مواجهة انفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية نتيجة تحرير التجارة الدولية ودخول العديد من الدول في اتفاقيات اقتصادية ثنائية ودولية تؤثر بشكل مباشر على تنافسية المنتجات القطنية السورية، وبخاصة مع تطبيق قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية، وإلغاء نظام الحصص وقيود الاستيراد، بالإضافة إلى التفكيك الجمركي والتحرير التجاري بين مختلف دول العالم.

ت - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية.

- دراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية.
- معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافى الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية.
- دراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية.
- يهدف هذا البحث أيضاً إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

ث- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية خاصة كونه يبحث في مفهوم التنافسية الذي يعتبر مفهوماً جديداً نسبياً في الفكر والأدبيات الاقتصادية، والذي لم تتبلور الرؤية حول إيجاد تعريف محدد له بشكل واضح، حيث تعددت حوله الآراء والمفاهيم، وأصبح محط أنظار مختلف الاقتصاديات العالمية وأخذ يشكل حيزاً من اهتمامها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

كما تأتي أهمية البحث أيضاً من كونه يسلط الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة على مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وانفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية بنتيجة دخول الدول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية .

ج- فروض البحث :

انطلاقاً من إن القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ضعيفة تجاه المنتجات الأخرى المثيلة لها في الأسواق الدولية، وأنه هناك صعوبة في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها المنتجات القطنية السورية إلى ميزة تنافسية، وكون أن المستوى التكنولوجي المستخدم

في إنتاج المنتجات القطنية السورية يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية، تتجلى الفروض الأساسية للبحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في الأسواق الدولية خلال السنوات المدروسة؟

2- ماهي العوامل التي تؤثر على واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية؟

3- ما هو موقع المنتجات القطنية السورية بالمقارنة مع الدول المدروسة في متن البحث؟

4- كيف يمكن تحسين واقع المنتجات القطنية السورية وتحسين مؤشراتها لزيادة موقعها تجاه المنافسين الدوليين؟

ح- حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة واقع المنتجات القطنية السورية وأهم مؤشرات تنافسية هذه المنتجات في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2010)، ويعود السبب إلى اقتصار الفترة الزمنية حتى عام 2010 فقط، إلى خصوصية المرحلة التي تمر بها سورية منذ شهر آذار 2011 الناتجة عن النزاع المسلح التي أدت إلى خروج العديد من الشركات والمؤسسات من الإنتاج، وبالتالي أثرت سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية ومنتجاتها ومن ضمنها المنتجات القطنية السورية. وعليه فان توافرت الأرقام الإحصائية بعد عام 2010 فهي لن تعكس الواقع الحقيقي لهذه المنتجات وستؤثر سلباً في نتائج المؤشرات المدروسة.

خ- منهجية البحث:

يعتمد البحث على نوعين من المناهج :

1- المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثرها بالاتفاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية. وذلك من أجل فهم واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية والوصول إلى نتائج علمية من أجل العمل على تطوير وتعزيز مكانة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على الساحة الدولية.

2- المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية والدول المقارنة. وقد تم الاعتماد في جمع وتصنيف البيانات على الإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة السورية والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والمجموعة الإحصائية السورية وإحصاءات التجارة الزراعية السورية خلال السنوات المدروسة، بالإضافة إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية وإحصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي.

د - الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

دراسة بعنوان (التكامل الزراعي الصناعي، دراسة حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية)، خالد العتمة ، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكامل الزراعي والصناعي الذي حاولت الخطط الخمسية المتتالية في سورية تحقيقه، ورفع معدلاته بهدف رفع مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي والحد من اعتماد الاقتصاد السوري بشكل كبير على سلعة النفط القابلة للنضوب، وحاول الباحث في هذه الدراسة إبراز النمو غير المتوازن على أنه السياسة الأكثر ملائمة في تحقيق التكامل فيما بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتبين للباحث من خلال الدراسة على أن الإنتاج الزراعي يتطور وخاصة زراعة القطن، ولكن هذا التطور لم يرافقه تطور مواز في إنتاج الصناعات النسيجية من حيث النوعية أو الكمية، كذلك لم يرافق الإنتاج الصناعي القدرة التسويقية لتصريفه، ويتضح ذلك من خلال تراكم المخزون لدى العديد من شركات الغزل والنسيج العاملة في بلدنا.

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية. (عبده قاسم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003) تهدف الدراسة إلى التحقق من أن زراعة القطن مروياً في سورية زراعة اقتصادية ورابحة يجب تطويرها والتوسع بها، أو الحد منها وذلك من خلال مقارنة تكاليف إنتاجه واحتياجاته إلى الماء ومردوده الإنتاجي مع محصول الذرة الصفراء، المقترح التوسع بزراعته في المناطق

- المروية، خاصة أنه محصول علفي يلبي الاحتياجات العلفية المتزايدة لقطعان الثروة الحيوانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- لا يمكننا في سورية ونتيجة لموقعنا الجغرافي ذي المناخ الجاف والنصف جاف أن يكون لدينا إنتاج زراعي دون الاعتماد على الري
 - تدعم دول العالم كلها الإنتاج الزراعي في مراحله الأولى، بهدف تأمين المادة الأولية للصناعة وإيجاد قيمة مضافة
 - تعمل الدول المتقدمة دائماً على تصنيع المادة الأولية، لتأمين قيمة مضافة لأنها تؤمن فرص عمل لمواطنيها، ومن ثم تكون زادت دخلها القومي، وحدثت من الاستيراد وعززت ميزانها التجاري.
 - أن زراعة القطن توفر مورداً مالياً كبيراً للفلاحين والعاملين في مجال زراعة القطن .
 - إمكانية تصدير القطن السوري الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج والمصنع على شكل ألبسة لأن مواصفاته التكنولوجية جيدة والطلب عليها مستمر.

الدراسة الثالثة:

- دراسة بعنوان: القدرة التنافسية الوطنية: مقارنة بين عوامل التكلفة و الظروف المؤسسية. (Edmund R. Thompson, British Journal of Management, Volume15, Issue3, September 2004)
- تناولت هذه الدراسة مسألة القدرة التنافسية الوطنية وأهميتها لكل من المديرين وصانعي السياسات العامة على حد سواء. وأهمية الظروف المؤسسية والقانونية والحكومية والسياسة العامة في تعزيز التنافسية الوطنية وتطوير مؤشراتها.
- وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بين عوامل التكلفة والظروف المؤسسية غير واضحة في فهم القدرة التنافسية الوطنية، والى أن الظروف المؤسسية لها أهمية أكثر من عوامل التكلفة على القدرة التنافسية الوطنية من وجهة نظر الإداريين.

الدراسة الرابعة :

- دراسة بعنوان: (الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية)، عبد المجيد جواد، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .

تناولت هذه الدراسة ماهية وضبط الجودة والأهداف الرئيسية لها، بالإضافة إلى أهمية واستخدام الطرائق الإحصائية في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في شركات القطاع العام (شركة الشهباء للمغازل والمناسج بحلب).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تسليط الضوء على عيوب المنتج وأسبابها وطرائق معالجتها باستخدام الطرائق الإحصائية المناسبة التي تساعد تحقيق المواصفات وخفض التكاليف.
- لفت انتباه إدارة هذه الشركات إلى ضرورة تصنيع المنتج القطني محلياً مطابقاً للمواصفات العالمية بدلاً من تصديره كمواد خام نظراً لما يحققه من دخل إضافي للقطر.
- تقديم التسهيلات (المالية والإدارية) من قبل الحكومة وذلك بتخفيض أو إعفاء الشركات من الضرائب لقاء تحديث خطوط الإنتاج.

الدراسة الخامسة:

دراسة بعنوان: (المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا (نيويورك، 2005).

تم من خلال هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن التعاريف والنظريات المتعلقة بالمعايير البيئية والعلاقة بين هذه المعايير والقدرة التنافسية والتجارة، وأثر هذه المعايير على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، وقد تناولت هذه الدراسة تحديداً قطاعي الأغذية الزراعية وصناعة المنسوجات والملابس في المنطقة العربية، حيث تبين من الدراسة أن قطاع الأغذية الزراعية ممكن أن يتحمل زيادة ضئيلة في الكلفة على المياه والطاقة وغيرها من المدخلات دون أن يتكبد خسائر كبيرة في قدرته التنافسية. وكذلك قطاع المنسوجات والملابس يستطيع أن يتكيف مع تغيرات مماثلة في تكاليف استخدام المياه والطاقة قد تؤثر على الأداء البيئي، ويرجح أن يتعرض منتجو السلع التامة الصنع بما فيها مثلاً الملابس والجوارب لآثار مختلفة عن الآثار التي تصيب مقدمي الخدمات المتخصصة في القطاع، بما في ذلك الصباغة والغسل والتجهيز النهائي.

الدراسة السادسة:

دراسة بعنوان : دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب -محافظة حماه (علي محمود عبد العزيز، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الإنتاج والإنتاجية، والتكاليف لمنتجي القطن والقمح، وإلى دراسة واقع التسويق للمحصولين وبيان المشاكل الإنتاجية والتسويقية لكل منهما، وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لم يستطع مزارعو العينة المدروسة تحديد أنواع الزراعات البديلة، عندما يبدو عدم رضاهم ، وذلك لقلة معرفتهم بإنتاج المحاصيل الأخرى أو عدمها، لم تُقدم الخدمات الإرشادية للمزارعين بالمستوى المطلوب، وهذه من الأسباب المهمة لتدني الإنتاجية ومشاكلها الأخرى، يمكن تطوير النشاط الزراعي، عن طريق تحسين الخدمات الإرشادية، وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج، وتحسين أسعار البيع لمنتجات المزارعين.

الدراسة السابعة:

دراسة بعنوان (صناعة الملابس القطنية في سورية): قام بها مشروع دعم الجاهزية التنافسية في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2007 . تناولت هذه الدراسة واقع قطاع الملابس القطنية في سورية ومعوقاته، بحيث كانت هذه الدراسة وصفية في غالبيتها، وتوصلت إلى أن هذا القطاع ضعيف بمجمله ولكنه واعد، ويعتبر نشاط تقليدي سوري، تراجع قليلاً ثم عاود مؤخراً لسابق نشاطه، وتبين من خلال الدراسة بأن قطاع صناعة الملابس القطنية يتوزع على شكل معامل وورش متشتته هنا وهناك.

الدراسة الثامنة:

دراسة بعنوان: تنافسية الاقتصاد والدور الحكومي الحاضن له. (د.نزار قنوع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(30)، العدد(1) 2008).

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم قضايا ومضامين التنافسية الاقتصادية، وتقييم الدور الحكومي السوري في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتقييم المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال المطلوبة لتحقيق تنافسية اقتصادية

مميزة في عصر العولمة، واستعراض بعض التجارب الدولية الناجحة وتفحص إمكانية الاستفادة منها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن مناخ الاستثمار في سورية لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، لا يوجد تطور ملموس في سياسات الإصلاح الضريبي في سورية فهناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبي، لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبياً في سورية مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية كما يشوب التعرفة الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها وأيضاً في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية.

الدراسة التاسعة:

دراسة بعنوان: كيفية عرض مؤشرات التنافسية الوطنية لرأس المال البشري.

(Jesus Alqezar Sabadie and Jens Johansen. European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنافسية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية لمختلف الدول ولا سيما النامية منها. والى كيفية تحديد القدرة التنافسية الوطنية وقياسها، بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات التي تعتمد على التعليم والتدريب ومقارنتها بين مختلف الدول المتقدمة والنامية وتوضيح أهميتها في زيادة القدرة التنافسية وتحسينها. وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال الاعتماد على رأس المال البشري يمكن للبلدان أن تحسن من ترتيبها التنافسي على المستوى العالمي من خلال التركيز على جهود الإصلاح في رفع جودة التعليم وعلى توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب، بالإضافة إلى أن هذا الأمر يختلف ما بين الدول النامية والمتقدمة وأنها غير متساوية بين هذه الدول. وأن البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية ستستفيد أكثر نسبياً من تحسين نظم التعليم والتدريب في زيادة قدرتها التنافسية وذلك مقارنة مع الدول المتقدمة.

الدراسة العاشرة

دراسة بعنوان: آثار العلوم ، التكنولوجيا، الابتكار على التنافسية والنمو الاقتصادي.

(Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011)

تبين من خلال هذه الدراسة أن الدول التي تملك العلم و التكنولوجيا والابتكار لديها القدرة على التنافسية المستدامة و النمو على المدى الطويل وتستطيع من خلال ذلك بناء استراتيجيات جيدة من اجل زيادة تنافسيتها العالمية. لهذا السبب، ينبغي للبلدان أن تصمم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم التكنولوجية الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل، حيث تبين من الدراسة أن التقدم في مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تحليل المنتدى الاقتصادي العالمي هي المحرك الرئيسي القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي والتنمية للدول، وبالتالي يمكن للبلدان توجيه التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مناسبة تحفيز على التطورات في مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الدراسة الحادية عشرة:

دراسة بعنوان: (أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية). (سامية سرحان رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - 2011) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة والبيئة والتنافسية والى إبراز مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، وتحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والسياسات المتبعة من أجل حمايتها ومعرفة الوضع البيئي في الجزائر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة جديدة في ظل المزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق كافة البنود المؤجلة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود وبخاصة إذا ما بقي هيكل الصادرات تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج.

الدراسة الثاني عشرة:

دراسة بعنوان: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية - قراءات في التجربة الايطالية.(أ.شوقي جباري-أ.بوديار زهية- الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011)

ركزت الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظراً للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف دول العالم، إضافة إلى قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرير المستمر للأسواق ، كما أنها تعد سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها العالمية. وقد تبين من الدراسة أنه قد يؤدي تكوين العناقيد الصناعية بين منتجين متعددين إلى حدوث التضارب في المصالح مما يؤثر في العقود ككل ويهدد بالانهيار، لذلك يجب رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية مما يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل العقود، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنافسية وتعزيز تنافسيتها الدولية.

الدراسة الثالثة عشرة:

دراسة بعنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية. (د. ثناء أبا زيد، د. محمد محمود، حسان محمد دروي - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.

تناولت الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي السوري، وذلك من خلال تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية، ودراسة برنامج تحرير التجارة الخارجية في سورية، ودراسة الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السوري، وصولاً لإيجاد العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في سورية،

توصل البحث إلى النتائج التي توضح أسباب الضعف في القطاع الصناعي السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية. وتبين من الدراسة أن خطط التنمية لم تحدث التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصاد السوري، وأن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة.

الدراسة الرابعة عشرة:

دراسة بعنوان: تأثير البيئة الداخلية و التحسينات المستمرة في الشركات على التنافسية والأداء.

(Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012)

تبحث هذه الدراسة في البيئة التنظيمية الداخلية و تطبيقات التحسين المستمر في القدرة التنافسية للشركات في بيئة البلدان النامية. أشارت النتائج إلى أن العوامل المناخية الإبداعية كان له بعض التأثير الإيجابي على الشركات المنافسة، وإن التحسينات المستمرة التي تنفذها الشركات لها تأثير إيجابي كبير على القدرة التنافسية للمنشآت وتساهم بشكل واضح في تحسين مؤشراتها وتعزيزها. والتي بدورها أيضا تؤثر إيجابا بشكل كبير على مستوى الأداء في هذه الشركات.

الدراسة الخامسة عشرة:

دراسة بعنوان: الأداء الاقتصادي الكلي و القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الزراعية

الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي : الآثار المترتبة على السياسات الزراعية المشتركة.
(Szczepan Figiel, Justyna Kufel ,World Congress on Administrative and Political Sciences, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين أداء الاقتصاد الكلي لقطاعات الأغذية الزراعية في الاقتصاديات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي والقدرة التنافسية لهذه القطاعات التي تعكسها تخصص التجارة الدولية من أجل تقييم أداء الاقتصاد الكلي للقطاعات الأغذية الزراعية مستخدماً بيانات عن العمالة، والقيمة المضافة الإجمالية والإنتاج في تلك الدول. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن القدرة التنافسية لقطاعات الأغذية الزراعية تختلف اختلافا كبيرا بين دول الاتحاد الأوروبي وإن العلاقة بين هذه الدول غير واضحة.
- تشكل الإنتاجية عاملا أساسيا في بناء الميزة النسبية الظاهرية في الدول الأعضاء.
- من أجل زيادة التنافسية العالمية في الدول الأعضاء يجب أن يتم التركيز على أن تكون الميزة النسبية الظاهرية للقطاعات الغذائية موجهة نحو تحسين الكفاءة الاقتصادية في الدول الأعضاء وبخاصة تلك الدول التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرية منخفضة.

الدراسة السادسة عشرة:

دراسة بعنوان: الشركات الآسيوية وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية

(Shamel Azmeh, Khalid NadvI, Original Research Article, International Business Review, Volume 23, Issue 4, August 2014.)

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور الشركات العابرة للحدود الوطنية في مجال صناعة الملابس، ودورها في استغلال فرص الإنتاج والتجارة من أجل الوصول إلى مراحل متقدمة في سلسلة القيمة العالمية . حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك دور متنامي للشركات الآسيوية في إدارة سلاسل القيمة العالمية في صناعة الملابس.
- يمكن أن تكون هناك مكاسب تنافسية مهمة لشركات الملابس الآسيوية التي تساهم في الوصول إلى مواقع إنتاجية جيدة على الصعيد العالمي .
- أدى الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات الملابس الآسيوية في الأردن إلى الاستغلال الأمثل للافضليات التجارية في المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة.
- إن من أهم الاستراتيجيات للمحافظة على القدرة التنافسية وتعزيزها يعتمد على المزايا الجغرافية التي تعتمد على الموقع بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الرخيصة ومزايا التكلفة الأخرى التي تساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق المزيد من الإيرادات والأرباح.

الدراسة السابعة عشرة:

دراسة بعنوان: كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القدرة التنافسية الصناعية؟

الأدلة من الصين.

(Kevin Honglin Zhang, China Economic Review, Volume 30, September 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاستثمار الاجني المباشر في تحقيق التنافسية الصناعية وتحسين مؤشراتها في الصين من خلال التركيز على 21 قطاع من الصناعات التحويلية في 31 منطقة مختلفة من الصين خلال الفترة (2005-2010). حيث توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية كبيرة على الأداء الصناعي في الصين، تبدو واضحة أكثر في تصنيع التكنولوجيا المنخفضة مقارنة مع الصناعات المتوسطة والتكنولوجيا الفائقة، بالإضافة إلى أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد مع تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة، والتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في الأداء الصناعي ومؤشراته إيجاباً وسلباً.

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها لم تنطرق إلى مفهوم التنافسية وكيفية حساب مؤشراتها بالإضافة إلى مؤشرات القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ومقارنة مؤشراتها مع المنتجات المماثلة لها في دول أخرى، ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية سواء منها الثنائية والإقليمية أو الدولية، وعليه فإنه في بحثنا هذا سنركز على توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع ومؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية مع التركيز على بعض المؤشرات التي تخدمنا في بحثنا والمتعلقة بتنافسية المنتجات القطنية السورية كمؤشر الميزة النسبية الظاهرية ومؤشرة التجارة داخل الصناعة ومؤشر الحصة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال، كما سنركز في بحثنا هذا التعرف على القاعدة التي تبنى عليها المنتجات القطنية السورية ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية. والوصول إلى معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ووضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة

الدولية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و طرق قياسها.

المبحث الأول

1-1 مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية:

1-1-1-1 مفهوم التنافسية:

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها بالتالي وضع السياسات لتعزيزها، ولكنها أيضاً مهمة شاقة لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحدثة وتعدد الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماكب يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم.

جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها (التنافسية) تشكل الأساس لتحليل استراتيجيه قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية.

حيث تعاضم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد¹ المترافق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد السوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشرات التنافسية ضمن مجموعة الأولويات على جدول أعمال الدول المتقدمة بشكل أساسي والدول الصناعية الناشئة، ومؤخراً الدول النامية.

كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات، وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، أما حالياً فإن تنافسية الدول تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخل.

¹ د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1 عام 2008، ص 52.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من ناحية الإطار النظري، يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية ومقاربتها هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين¹:

(1) مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الاختراع والعنصر الفكري في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.

(2) مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، وتعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن ينعكس هذا النمو تحسناً في مستوى الرفاه، وذلك اعتماداً على رفع الإنتاجية والاختراع في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال، مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة الكلفة بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

1-1-2 : تعريف التنافسية :

إن إيجاد تعريف دقيق ومحدد للتنافسية مهمة صعبة نظراً لكون هذا المصطلح صفة عاكسة لوضع وأداء اقتصادي وواقع مهني لمختلف نشاطات قطاع الأعمال، بالتالي تتباين هذه الصفة مع تباين حجم الموصوف: فتعريف التنافسية على المستوى الوطني والأداء الاقتصادي الكلي يأخذ بعداً أشمل من تنافسية الاقتصاد الجزئي (المنشأة والقطاع) الأمر الذي يضعنا أمام جملة من التعاريف نجملها كما يلي:

أ- تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

يتمحور تعريف تنافسية المنشأة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة والمتنوعة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية وجودة معينة مقابل سعر وقيمة محددة تستطيع من خلالها اقتحام الأسواق المتطورة والغنية²، بالتالي فإن تنافسية المنشأة تعني القدرة

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007-رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية، ص22.

² - Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons -Industrial Clusters:1999p 6.

على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً للمنشأة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة¹. وتعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"². و بالتالي إن تحقيق تنافسية المنشأة يتم من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) والترحيب بالمنافسة الدولية، فتنافسية المنشأة لم تعد تتحدد بخفض التكاليف فقط بل نجاحها ضمن مجموعة معايير أهمها: الإنتاجية، الربحية، التميز والحصة من السوق.

ب - تعريف التنافسية على مستوى القطاعي/المؤسستي³:

تعرف التنافسية على المستوى القطاعي والمؤسستي بالإنتاجية والقدرة على تحقيق نجاح مستمر في المهام الموكلة سواء لجهة القيمة المضافة المحققة من القطاع أو لجهة الخدمات الميسرة والداعمة. فالقدرة التنافسية القطاعية/المؤسستية تقوم ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات ناشطة محوراً مهاراتها إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية، وتعتبر موارد وقدرة المؤسسات في تعاملها هي أساس اكتسابها للقدرة التنافسية أكثر من كل العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق تنافسيته⁴. بمعنى آخر، تتلخص التنافسية على المستوى القطاعي/المؤسستي بالقيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة.

¹ - د. وديع، محمد عدنان وديع- محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس: 19-21 حزيران 2000. ص 26.

² - Oughton, c. Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journal 1997, p 1484.

³ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية، ص 24.

4 - Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015, pages 82-93.

ت - تعريف التنافسية الوطنية :

إن تعريف التنافسية الوطنية للدول يختلف بحسب درجة التطور الاقتصادي للدول¹:

- فتنافسية الدول الصناعية تعني قدرة هذه الدول على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الحفاظ على الريادة في القطاع التكنولوجي لجهة الاختراع والإبداع وإدخال نشاطات جديدة لا يمثل مكون الأجور المرتفعة عائقاً لإضعاف الميزة التنافسية، والعمل على استمرار تعظيم الفوائد والعوائد الاقتصادية وغيرها في ظل المنافسة الشديدة الناجمة عن الانفتاح والعولمة.

- ويتمحور تعريف التنافسية الوطنية للدول الصناعية الناشئة حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة والرفيعة من خلال تأطير المزايا النسبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات مثل (انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية، الموقع الجغرافي) والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية.

- أما بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصاد المغلق والتي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي، تعرّف التنافسية بقدرة البلد على التقدم والحصول على موطئ قدم في حلبة السباق العالمي نحو التطور والرقي من خلال الحصول على مواقع ريادية في بعض القطاعات والمجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية إلى مزايا تنافسية، عبر تبني مجموعة من التحسينات المستمرة في أداء الشركات التي من شأنها زيادة قدرتها التنافسية² لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- أخيراً تتحدد التنافسية بالنسبة للدول الفقيرة في القدرة على البقاء عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اهتم الكتاب والاقتصاديون وكذلك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع السابق - ص24.

² - Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012. pages 26-32.

هناك العديد من التعاريف التي تختلف باختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية وفيما يلي بعض أهم هذه التعاريف:

ث- تعريف التنافسية حسب المنظمات والهيئات الاقتصادية:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:** يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل"¹.

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها: "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية"².

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation de Coopération et Développement Economique) OCDE على أنها: "المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة، سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل". وتعرف (OCDE) أيضاً التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي".

- **تعريف المعهد الدولي لتنمية الإدارة:** يعرف المعهد الدولي لتنمية الإدارة International Institute for Management Development (IMD) التنافسية على أنها "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالاجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب" وبذلك يحدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية العالمية ضمن النظرية الاقتصادية بـ: النشاط القائم على تحليل الواقع والسياسات التي تشكل قدرة الأمة على خلق وتأمين بيئة تمكن المنشآت من خلق قيمة بصورة مستدامة

¹ - نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002-، ص5.

² - Debonneuil michèle et Fontagné lionel, "Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris, 2003, p13.

وتحقيق الازدهار للشعوب. إذاً تقوم منهجية المعهد الدولي على تحليل الآلية المعتمدة للدولة والمنشآت في إدارة مقوماتها التنافسية لتحقيق مزيد من الازدهار.

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية World Economic Forum (WEF) على أنها " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وحدد المنتدى الاقتصادي العالمي في "تقرير التنافسية العربية 2007 التنافسية بكونها "مجموعة من العوامل والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط". كما قدم المنتدى تعريفاً جديداً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007-2008 هو: "التنافسية هي مجموعة المؤسسات، السياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط".

- تعريف المعهد العربي للتخطيط : عرف المعهد العربي للتخطيط (Arab Planning Institute) التنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".

نلاحظ أن معظم التعاريف تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، ويظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث تبين للباحثين بأن تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بالإضافة إلى تحسين معدلات البطالة والإنتاجية، والتبادل التجاري والدقة في تحقيق الأهداف من شأنها زيادة قدرتها التنافسية وتحسينها¹.

لذلك يمكن النظر إلى التنافسية على أنها قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

¹ - Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance , Volume 20, 2015. pages 94-103.

أي أن التنافسية تصنع وتبنى عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمساعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية، ولا يكفي تحقيق نمو مرتفع دون عدالة التوزيع.

تعرضت التعاريف المتعددة للتنافسية إلى انتقادات كثيرة تركز معظمها على عدم وضوح المفهوم وعدم فصله عن غيره من محددات النمو والتنمية، كما أن بعض الانتقادات توجهت إلى أن بعض التعاريف تركز على القدرات التنافسية الآتية دون التطرق إلى وجود قدرات كامنة لدى بعض الدول، يمكن أن تتعكس إيجاباً أو سلباً على تنافسيتها في المستقبل.

ج- تعريف التنافسية حسب وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول مفهوم التنافسية وتعريفه حيث أنهم لم يجمعوا على تعريف محدد لها وفيما يلي بعض هذه الآراء والتعاريف:

يرى Aldington¹ بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو إلا قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تنبناه Scott and Lodge² وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده". ويرى Landau³ إن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي.

ويشير بورتر (Porter) أن تنافسية الدول مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري أو القدرة على خلق الوظائف⁴.

وفي نفس السياق يشير Laura D' Andrea Tyson إلى أن التنافسية الدولية ما هي إلا قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات

¹ د. وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003-ص3.

2 - المرجع السابق ص3.

³ - د. وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية- مرجع سابق - ص 26.

⁴ - Michale E Porter, the competitive advantages of Nations, the free press.p 3-6.

الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع¹.

3-1-1-1 : أنواع التنافسية

تميز العديد من الأدبيات الاقتصادية بين عدة أنواع من التنافسية هي²:

أ- **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية، وفي هذه الحالة فان الرقابة على الاسعار تحفز على التنافسية غير السعرية³.

ب- **التنافسية غير السعرية**: نظراً لأن التنافسية تشمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار فإننا نجد نوعين آخرين من التنافسية هما:

- **التنافسية النوعية**: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

- **التنافسية التقنية**: تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقانة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ت- **التنافسية الكامنة (المستدامة)**: وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

ث- **التنافسية الجارية**: وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

1 _ Paul Krugman ,pop Internationalism,the Mit prss,Cambridge,Massachusetts,London,England,1996,p7

2 - د.وديع، محمد عدنان - القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق ص 4-5.

3 - Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, American Economic Review: Vol. 102 No. 3 (May 2012) pages 1-21.

2-1-1 : المنافسة والتنافسية:

يمكن التمييز بين المنافسة والتنافسية كما يلي:

1- المنافسة: Competition

حيث أن المنافسة هي حالة المزاحمة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق العالمية، وبالتالي يخرج أحد الأطراف رابح والطرف الآخر خاسر، فهي تعبر في النهاية على مدى نجاح الشركات¹، وتعتبر شدة المنافسة أحد مؤشرات التنافسية، كما أن المنافسة هي وصف لحالة السوق.

يوجد أربعة أنواع للمنافسة وهي² :

أ- المنافسة الكاملة : Perfect Competition يتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المنشآت سلعة متجانسة، ويوجد حرية للدخول إلى السوق والخروج منها، وتتوفر المعلومات بشكل كامل للجميع.

ب- المنافسة الاحتكارية : Monopolistic competition : يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية.

ت- احتكار القلة : Oligopoly يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد قليل من المنشآت، وتكون السلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، ومنافسة غير سعرية.

ث- الاحتكار التام : Pure Monopoly يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

¹ - Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000 pages1-4.

² - Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston,1994, p27 .

- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997, pages. 21-46.

2- التنافسية: Competitiveness

إن التنافسية هي حالة التكامل بين شركتين أو اقتصاديين من أجل زيادة القيمة المضافة لكل منهما، ويخرج بموجبها الطرفان رابحان وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي، وهذا يتطلب توفر أربعة محاور أساسية، وهي¹:

- أ- إنشاء ترابط شبكي بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ب- قيام تحالفات إستراتيجية بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ت- تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ث- تحقيق انسجام ومواءمة بين الأنظمة والتشريعات فيما بينها وبين الدول.

حيث أن التكامل الاقتصادي يشكل جزءاً من استراتيجيات التنافسية وان درجة تطوره يساهم بشكل كبير في تطوير استراتيجيات التنافسية واستمراريتها²، وذلك في شكل تحالفات استراتيجية، أو اندماجات بين منشآت الأعمال، أو القيام باختيار العمل وفق العناقيد الصناعية، أو من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على المزايا التنافسية لفروعها في دول العالم.

¹ - ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان . 2011.

² - Urs`a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007, pp. 245-256.

3-1-1 : الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين نظريات الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية وذلك كما يلي:

1-3-1-1 : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)¹:

استعرض آدم سميث عام 1776 في كتاب " طبيعة وأسباب ثروة الأمم " نظرية الميزة المطلقة، وتعرض إلى فوائد تحرير التجارة، فأوضح أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل وتخصص المزايا المطلقة التي تتمتع بها. كما بيّن أن خلق الثروة في الاقتصاد يعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطاتها الذهبية، وتؤدي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات إلى الحصول على المزيد من احتياطاتها الذهبية وعلى الرغم من أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن طريق تحرير التجارة قد لا يعود بالنفع على البلدين معاً، فإن الميزة النسبية تركز على تبادل المنافع الممكنة لكلا البلدين بأن واحد. وتشير نظرية الميزة المطلقة إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات، باستخدام كمية محددة ومماثلة من الموارد المتاحة مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى. أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بمزايا مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك مع دولة أخرى.

2-3-1-1 : الميزة النسبية (دافيد ريكاردو 1823-1722)² :

قام عالم الاقتصاد ريكاردو بتقديم نظريته الميزة النسبية، وجاءت لتجيب على سؤال "هل ستخرج هذه البلدان من التجارة الخارجية في حال عدم امتلاكها لميزة مطلقة أو العكس؟"، ويرى فيها أن الدول إذا أرادت أن تستغل الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، فما عليها سوى الاعتماد على الميزة النسبية. كما يرى ريكاردو أن كل دولة لديها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها، لذلك يقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى من الدول الأخرى. فالهند مثلاً يمكن أن تتخصص في إنتاج الشاي، والبرازيل في إنتاج القهوة، واليابان في الحاسبات،

¹ - Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009, p22.

² - Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011,p35

وبريطانيا بصناعة السيارات، ثم تقوم كل دولة بمقايضة الدولة الأخرى، وبذلك تتحقق الميزة النسبية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد عرف ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الآخر، وبذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، كما يمكن للبلد التي لا تمتلك ميزة مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية المرتفعة لديها أكثر من غيرها. وتعتمد المزايا النسبية على ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وبشرية متوفرة، ويد عاملة رخيصة، إضافة إلى المناخ المناسب، والموقع الجغرافي المتميز، وغير ذلك من العوامل التي تسمح للدولة من إنتاج سلع منخفضة السعر في السوق العالمية. أي أنها قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من اقتصاد آخر باستخدام الموارد المتاحة. وتعتمد الميزة النسبية على التميز الداخلي في صناعة كل بلد، حيث يكون كل بلد أكثر تفوقاً في سلعة ما قياساً إلى السلعة الأخرى. ويتم تحديد الميزة المطلقة من خلال مقارنة إنتاجية قوة العمل بين الدول، بينما تشير الميزة النسبية إلى قدرة البلد على إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة للفرصة البديلة.

1-1-3-3: الميزة التنافسية (Competitive advantage):

تعتمد المزايا التنافسية على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الاستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية¹.

وفيما يلي تعريف الميزة التنافسية وأنواعها ومعايير الحكم على جودتها، والمصادر المختلفة لهذه الميزة.

أولاً: تعريف الميزة التنافسية:

عرف مايكل بورتر الميزة التنافسية عام 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار. وتنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين. وإن الميزة التنافسية تعني عدم حاجة الدولة لميزة نسبية كي

¹ J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002, p253.

تستطيع التنافس في الأسواق العالمية وذلك من خلال الاعتماد على التقانة والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك. ويمكن تمييز بين نوعين أساسيين للميزة التنافسية، وهما ميزة التكلفة الأقل وميزة التميز. ويتم تحديد موقع المؤسسة من خلال اختيارها لأحد أنواع الميزة التنافسية (ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز)، بالإضافة إلى مستوى نطاق المنافسة الذي يميز بين المؤسسات التي تستهدف شريحة واسعة من الصناعات، والشركات التي تستهدف شريحة ضيقة. ويؤكد بورتر أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة أن تختار نوع ميزتها التنافسية ونطاقها¹.

ثانياً: أنواع الميزة التنافسية:

يمكننا أن نميز بين نوعين من الميزة التنافسية، كما يلي²:

أ- ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المترجمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين، يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب- ميزة التميز:

تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها، وان الحصول على هذه الميزة يستند إلى عوامل التفرد.

ثالثاً: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية³:

تحدد معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية بثلاث ظروف، وهي:

أ- مزايا تنافسية منخفضة أو مرتفعة: نميز بين نوعين من المزايا وفقاً لهذا المعيار وهي: مزايا تنافسية منخفضة تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام، وهي سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين، ومزايا تنافسية مرتفعة تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة، والسمعة الطيبة أو العلامة التجارية، أو العلاقات الوطيدة مع العملاء. وتتطلب هذه المزايا توفر مهارات

¹ - Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998,p15.

² - J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002, p251

³- Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993, P. 152

وقدرات عالية المستوى مثل تدريب العاملين، حيث تبين أن التركيز على رفع وتحسين جودة التعليم والتدريب للعاملين يساهم بشكل واضح في تحسين الوضع التنافسي وتطويره¹.

ب- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: إنّ اعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذلك يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لديها لكي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: تقوم المؤسسات بخلق مزايا جديدة وبشكل أسرع من المنافسين لتفادي قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة ميزتها التنافسية الحالية، لذلك تتجه لخلق مزايا تنافسية مبتكرة، كما يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية بالاستناد إلى المعايير السائدة في القطاع، ومعرفة مدى نجاحها، وبالتالي اتخاذ القرار في الاحتفاظ بها أو التخلي عنها في حال عدم التفوق على المنافسين وتحقيق الوفورات الاقتصادية.

رابعاً: مصادر الميزة التنافسية

يمكن التمييز بين ثلاثة مصادر للميزة التنافسية، وهي التفكير الاستراتيجي والإطار الوطني ومدخل الموارد وذلك كما يلي²:

1- التفكير الاستراتيجي:

تستند المؤسسات على استراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحصول على ميزة أو مزايا تنافسية. وتعرف الاستراتيجية على أنها القرارات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف محددة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المؤسسة.

وصنف بورتر استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أصناف، وهي:

أ- **استراتيجية قيادة التكلفة**: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الإنتاج بتكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيقات وفر اقتصاديات الحجم الكبير، ووجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة، ومشتريين واعيين بالسعر.

¹ - Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010. pages 236-258.

² - بوشناف، عمار- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادر، وتميها وتطيرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000 ، ص 61 .

ب- استراتيجية التميز والاختلاف: يمكن للمؤسسة أن تتميز بمنتجاتها عن المؤسسات المنافسة من خلال تقديم أشكال مختلفة للمنتج، أو سمات خاصة بالمنتج، أو قطع تبديل، أو جودة متميزة، أو ريادة تقنية، أو خدمات متعددة، أو من خلال السمعة الجيدة. وتتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- استراتيجية التركيز أو التخصص: تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو التركيز على سوق جغرافية محددة والتصدير إليها¹، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج.

2- الإطار الوطني :

إنّ الإطار الوطني الجيد للمؤسسات يتيح لها الحصول على ميزة أو عدة مزايا تنافسية، لذلك نجد أن مؤسسات بعض الدول متفوقة ورائدة في قطاع نشاطها عن بعض المؤسسات في الدول الأخرى. بحيث تمتلك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة والمتمثلة في الموارد البشرية، والمادية، والمعرفية، والمالية، والبنى التحتية. كما أن توفر هذه العوامل يلعب دوراً مهماً في الحصول على ميزة تنافسية.

3- مدخل الموارد:

إن الحصول على الموارد والكفاءات بالجودة المطلوبة وحسن استثمارها يضمن وبشكل كبير نجاح المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين الموارد التالية:

أ- الموارد الملموسة: تصنف الموارد الملموسة إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1- المواد الأولية: إن المواد الأولية لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذلك يجب على المؤسسة أن تحسن اختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودتها.

2- معدات الإنتاج: تعتبر معدات الإنتاج من أهم أصول المؤسسة والتي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات. لذلك يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، وتشغيلها، وصيانتها، بهدف استمرار الإنتاج بفعالية لأطول وقت ممكن.

¹ - Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK, 2005, pages33-53.

3- **الموارد المالية:** تسمح الموارد المالية بخلق منتجات جديدة وطرحها في السوق وفتح قنوات جديدة للتوزيع. لذلك يجب على المؤسسة أن تحقق التوازن المالي وتحافظ عليه بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.

ب - **الموارد غير الملموسة:** تتضمن الموارد غير الملموسة ما يلي:

1- **الجودة:** تسعى المؤسسات إلى حجز حصص سوقية كبيرة بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية توقعات المستهلك أو تزيد عنها، وتهدف المؤسسة إلى تحقيق الجودة الشاملة من أجل الحصول على مزايا تنافسية، والتي بدورها تعتبر من العوامل المحفزة للشركات للاهتمام بالمعلومات¹ وخاصة تلك المتعلقة بجودة المنتج الذي يساعد على دخول السوق الدولية وكسب ثقة العملاء.

2- **التقانة:** إن العامل التقني من أهم الموارد الداخلية القادرة على إنشاء الميزة التنافسية، بحيث يستمد أهميته من مدى تأثيره على الميزة التنافسية، وعلى المؤسسة اختيار التقانة المناسبة لها والتي تجمعها في موضع متقدم على منافسيها.

3- **المعلومات:** يجب على المؤسسة أن تكون على دراية بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها، والتي تلعب فيها المعلومات دوراً مهماً في اكتشاف خطط المنافسين وتحركاتهم ومتغيرات الأسواق، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

4- **المعرفة:** تتضمن المعرفة المعلومات التقنية والعملية والمعارف الجديدة الخاصة بنشاط المؤسسة، والتي تستمد من مصادر متعددة مثل مراكز البحوث، كما يمكن أن تستنتجها من خلال حل مشاكلها التنظيمية والإنتاجية. وتساهم المعرفة في إثراء القدرات الإبداعية بشكل مستمر مما يسمح بخلق مزايا تنافسية.

5- **أسلوب العمل:** أي الدرجة العالية من الإلتقان مقارنة مع المنافسين في مجالات الإنتاج، والتنظيم، والتسويق، وبالتالي اكتساب ميزة أو مزايا تنافسية فريدة.

أما بالنسبة إلى الحصول على الكفاءات بالجودة المطلوبة فتعتبر الكفاءات أصل من أصول المؤسسة، التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لها وبالتالي لا بد من تخطيط الموارد البشرية بشكل دقيق من أجل الحصول على أفضل الكفاءات وأميزها²، لأنها ذات طبيعة تراكمية، وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وتصنف الكفاءات إلى نوعين:

¹ - Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy , Competition, Disclosure and Signalling ,The Economic Journal, Volume 125, Issue 582. February 2015,pages 86-114.

² -Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012,pages253-259.

أ-الكفاءات الفردية : تمثل الكفاءات الفردية حلقة وصل بين الخصائص الفردية والمهارات التي تم الحصول عليها من أجل الأداء الأفضل لمهام مهنية محددة، مثل أن يكون الفرد حيويًا ، ويقوم بما يجب عليه القيام به، وسريع التعلم، ويملك مهارة اتخاذ القرار ، وقيادة المجموعة، وغيرها. ويمكن للمؤسسة الحصول على الكفاءات الفردية بالاستناد إلى معايير موضوعية ودقيقة في عملية التوظيف، وبشكل يتماشى مع المناصب التي سوف يشغلونها.

ب- الكفاءات الجماعية أو المحورية : تدعى أيضاً بالكفاءات المتميزة أو القدرات ، وتعرف على أنها المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل بين مجموعة من أنشطة المؤسسة، حيث تسمح هذه الكفاءات بإنشاء موارد جديدة لها، فهي لا تحل محل الموارد، بل تسمح بتطورها وتراكمها وتدعى الكفاءات بالمحورية لأنه يتوقف عليها بقاء المؤسسة، أو تطورها أو انسحابها، ويجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- تمكن من الوصول إلى عدة أسواق.
- تساهم بشكل مباشر في قيمة المنتج النهائي.
- يصعب تقليدها من قبل المنافسين.

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها:

1-4-1-1 : تعريف القدرة التنافسية:

تحولت القدرة التنافسية للمؤسسة منذ عام 1945 من المفهوم القائم على الميزة النسبية التي تعني قدرتها على التحكم في التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، إلى المفهوم القائم على الميزة التنافسية التي تنشأ من مجموع وظائفها المرتبطة بتصميم وتصنيع وتوزيع وتطوير منتجاتها بشرط أدائها بعض هذه الوظائف أو كلها بشكل أفضل من منافسيها. ومن ثم فإن القدرة التنافسية تمثل خاصية أو مجموعة خصائص تتوفر عليها المؤسسة والتي تسمح لها بالحصول على حصة من السوق تمكنها مستقبلاً من النمو. وهذه القدرة التنافسية تتميز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور مرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث بنيتها ونظام معلوماتها وفعالية وظائفها، وكذلك بمدى إلمامها وتكيفها مع محيطها الخارجي عن طريق الإستغلال الأفضل للمعلومات التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة¹.

ويمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها قدرة القطاعات على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال توسيع حصتها في السوق و/أو أن تكون قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق المحلية في ظل نظم التجارة التنافسية المفتوحة، حيث هناك ثلاث مستويات من القدرة التنافسية تؤثر في نجاح مؤسسات الأعمال في بيئة تنافسية على الصعيد العالمي: القدرة التنافسية للشركة والقدرة التنافسية للصناعة التي تعمل فيها الشركة، والقدرة التنافسية للدولة التي يقع فيها العمل².

بناءً عليه، يمكن النظر إلى القدرة التنافسية على أنها نتيجة لتفاعل إيجابي بين ديناميكية السوق المحلية وتطور الأسواق الخارجية والذي يوفر الحوافز الكافية والفرص الممكنة لتحسين كفاءة سلسلة قيمة معينة³.

¹ - دزيبيري، رابح-، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003، ص 35.

² - Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, European Journal of Operational Research, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014, pages 789-801.

³ - المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- دراسة حول تقييم التنافسية للزراعة السورية -تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة -2011-ص 21

وعليه تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تتميتها إلى تطوير المؤسسة أو القطاع على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم المنتج الأفضل والتميز دائماً¹.

1-1-4-2 : أسس تطوير القدرة التنافسية :

هناك سبع نقاط أساسية تركز عليها القدرة التنافسية²:

- 1- الالتزام بالموصفات الدولية للجودة : و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج.
- 2- التطور التكنولوجي : لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءاً من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.
- 3- تطور اليد العاملة و تكوينها : إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالموصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.
- 4- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق : بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.
- 5- الاهتمام بالبحث و التطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) و نقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية من أجل الوصول إلى كفاءات مهنية عالية من شأنها المساهمة في الوصول إلى مراتب متقدمة في

¹سملاي يحضيه، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003 ص 2.

سلسلة القيمة¹، وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- دراسة الأسواق الخارجية : تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

6- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات) : إنتاج المعلومات وتداولها و تخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في عالمنا اليوم.

¹ - Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, Internationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014. Pages 203-209.

1-1-5 : أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية :

باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة في ظل تحرير التجارة المتزايد بين الدول، باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي الجديد المتمثل بتحرير التجارة العالمية، والذي يمثل تحدياً كبيراً لدول العالم، وخصوصاً الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته .

وتعطي التنافسية في إطار تحرير التجارة العالمية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير وتجاوز الصعوبات التي تعترضها وبخاصة التمويلية¹ إلى رحابة السوق العالمي وتصدير السلع والخدمات في درجة من التنافس العالمي العادل، وفق نظم وإجراءات عالمية والقدرة على المنافسة وفتح أسواق جديدة .

ومفهوم التنافسية هو الدرجة التي تستطيع الدول الوصول إليها من حيث إنتاج بضائع وخدمات تستطيع مواجهة اختبارات السوق الدولية، بينما تحافظ مع ذلك على التوسع والزيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل .

ويعتمد تحديد مستوى التنافسية للدول على عدد من المؤشرات هي² :

1. أداء المؤسسات العامة والخاصة: يبحث البيئة المؤسسية التي تعد قابلاً أساسياً للتنمية، ويتضمن أيضاً الإدارة الناجحة والشفافية في القطاعين العام والخاص.
2. البنية التحتية: يقيس البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
3. مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: يعكس مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ودوره في خلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية.
4. الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري: إذ إن الاستثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد المنتج والفعال، وفي هذا الإطار

¹ - Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 150, 15 September 2014, pages 212-221.

² <http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2008/news05-20/news-ar/news19-ar.htm>

يأخذ في الاعتبار توقعات الحياة عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال عند الولادة والالتحاق بالتعليم الأساسي ونوعيته.

5. الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري: الذي يعني كم ونوعية التعليم العالي، ودوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح المجتمع قادراً على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير المتخصص إلى جانب رفع كفاءة الإدارة وتنامي الاستثمار في مجال التدريب للقوى العاملة.

6. كفاءة السوق: ويعد السوق كفوياً إذا ما أحسن تخصيص موارده لأفضل استخدام متاح لها . ويقسم السوق إلى ثلاثة أنواع: سوق السلع والخدمات حيث يتم قياس مدى كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وسوق العمالة وهل يتم توزيع العمالة إلى أفضل المواقع لها . ثم السوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة.

7. الجاهزية التكنولوجية: مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية للدولة ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات المحققة محلياً أو المستوردة.

8. مدى تطور بيئة الأعمال: ويتضمن مدى نوعية بيئة الأعمال ومدى سير الأعمال والاستراتيجيات لدى الشركات والتي لها دور في تحفيز الإنتاج المتطور.

9. الابتكار: للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة وكفاءة لا بد أن يعتمد على الابتكار، فأهمية الابتكار تكمن في تنمية القدرة التنافسية في المستقبل وتحسين كفاءة الاقتصاد¹، وان ذلك يتطلب بيئة داعمة ومنظومة متكاملة تشمل الشركات العامة والخاصة ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

إن علاقة التنافسية بالتجارة الحرة تتبع من خلال المؤشر الخاص بالبنية التحتية والتي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. فإن فتح وتحرير الأسواق يساعد على زيادة التبادل التجاري ودخول الاستثمارات، فتحرير التجارة يعني إزالة الرسوم الجمركية أو تخفيضها وتقليل الحماية التجارية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، مثل المعوقات الإدارية ومعوقات الاستثمار وتحرير قطاع الخدمات وتحسين القوانين والتشريعات المنظمة للأسواق، وكل هذه عوامل أساسية في قياس مستوى التنافسية للدول .

¹ - Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014, pages 1478-1485.

وأصبح انفتاح الدول على العالم وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية والأموال وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية وفتح السوق وقدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي أحد معايير تحديد مستوى التنافسية، ففي مقدور الدول تعزيز تنافسيتها عن طريق تحسين الحوافز التشجيعية للاستثمار والحد من تكاليف التجارة، كالقيام مثلاً بتحسين الخدمات الرئيسية للمنتجين، وتيسير ممارسة أنشطة التبادل التجاري وتطبيق سياسات هادفة إلى تعزيز التنافسية.

إذ إن الطريق إلى تحقيق مستوى متقدم ودرجة عالية من التنافسية يمر عبر التبادل التجاري الناجح بين الدول والقدرة على فتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يعمل النظام التجاري العالمي على إعادة صياغة قواعد التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية. والسعي لإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والشروط والقواعد الأخرى التي تفرضها الدول والتي تعوق حركة التجارة الدولية . كذلك تسعى كثير من الدول إلى عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لتحرير التجارة فيما بينها وما تتضمنه هذه الاتفاقيات من قواعد خاصة بالاستثمار والمنافسة، فإن توقيع الدول على مثل هذه الاتفاقيات يعتمد في المقام الأول على قدرتها التنافسية ومدى الاستفادة منها في تحقيق قوة تنافسية في الأسواق العالمية، والمعروف أن كثيراً من الدول المتقدمة والنامية على السواء تعمل على دعم قدراتها التنافسية لاكتساب الأسواق في عصر الانفتاح المتزايد، ولاكتساب الأسواق قد تكون التكتلات الإقليمية، وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول إحدى الفرص لرفع القدرات التنافسية قبل الدخول في عالم المنافسة الأوسع¹.

وبالتالي نجد إن التجارة الحرة أصبحت أحد الطرق لتحقيق مستوى متقدم من التنافسية وهي أحد أهم المعايير لوضع الدول في ترتيب متقدم ضمن ترتيب التنافسية العالمي في ظل عالم متغير وتوجه نحو اقتصاد عالمي منفتح، حيث تبين بأنه من شأن البلدان التي تنفذ تدابير حماية اقتصادية أن يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية الدولية².

¹ - Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014. Pages 100-105.

² - Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and Implications, The World Economy, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011. pages 826-852.

المبحث الثاني

1-2 البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

1-2-1 : البيئة العالمية الجديدة والتنافسية:

تناول الفكر والتحليل الاقتصادي في ظل ظاهرة العولمة بعمق المنهجية الاقتصادية الرائدة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني وآليات التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والعالمي، وما ينطوي ضمن ذلك من أسس وعوامل جديدة للتنمية الاقتصادية ومنهجية حديثة لعمليات التبادل التجاري، وبالتالي تعاضم دور وأهمية مستوى المهارات البشرية، والمقومات البنوية الفيزيائية والتقنية للاقتصاديات الوطنية. وعليه برزت أهمية الانفتاح الاقتصادي والتطور المعرفي والتقني كأسس وعوامل أكثر فعالية لتحقيق معدلات متزايدة من النمو مقارنة بتوفر عوامل الإنتاج الطبيعية والثروة الوطنية.

كما ركزت المنهجية الجديدة في التجارة الخارجية على الدور الأكبر للسياسات الاقتصادية المعززة للميزات التنافسية وتعظيم القيمة المضافة المحققة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج، في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول، وأعارت هذه النظرية الجديدة أهمية كبيرة لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية¹.

في الواقع عظم تسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار المترافقة مع سهولة الاتصالات وحرية وسهولة انتقال عوامل الإنتاج وتلاشي المسافات من تعزيز حدة التنافس الاقتصادي الدولي على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري. أما على المستوى الوطني فقد أصبح توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار تمتلك اليد العاملة المدربة جيداً والماهرة، والبنى المؤسساتية الجيدة (القانونية والإدارية والتحتية) ضرورة وأولوية مهمة في رفع القدرات التنافسية الوطنية لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي².

بدورها، شهدت التجارة الخارجية على مستوى العالم نمواً كبيراً فاق معدلات النمو في الناتج على مستوى العالم، حتى بات حجم التجارة العالمية يساوي أو يفوق حجم الناتج

¹ - د وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005-

² - Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? British Journal of Management, Volume 15, Issue 3, pages 197-218, September 2004. pages 197-218.

الإجمالي العالمي. وباتت التجارة الخارجية تحتل مكانة أكبر على صعيد الاقتصاد، وأصبح هدف التصدير هاجس مختلف دول العالم المتقدمة والناشئة والنامية بصورة أكثر خصوصية نظراً لإدراك الأخيرة بأهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية والتصدير في خدمة النمو، آخذين بعين الاعتبار مثال الدول الناشئة حديثاً في جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين والهند والدور الإيجابي لتوظيف التجارة الخارجية في خدمة النمو، حيث فاقت معدلات النمو في صادراتها خلال السنوات الأخيرة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما شهدت التجارة العالمية تغيرات هيكلية تمثلت في: تراجع حصة السلع الأولية لصالح الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقني، ارتفاع حجم التجارة في السلع المتشابهة والمتكاملة على السواء، مما عرض مجموعة الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض مرونة الطلب، وما يستتبع ذلك من تهديد لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة .

في ظل هذه البيئة (الاقتصادية الجديدة) التي تركز على المزيد من الانفتاح والتنافس وتطبيق سياسات اقتصادية تحررية وفي ضوء قيام منظمة التجارة العالمية وتزايد الاتجاه نحو إقامة مناطق تجارة حرة وشراكات بين الدول برز دور الدولة الداعم للتنافسية وبرزت مفاهيم جديدة مرتبطة بالتنافسية كعلاقتها مع التنمية والتجارة الخارجية والنمو وأصبحت الدول تسعى للاستجابة للأسواق الدولية وتوليد الموارد المطلوبة لتحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية مستفيدة من العلاقة بين العولمة والنمو¹ فهي تسهل الحصول على المعرفة عبر الحدود الوطنية و تساعد في الحصول على أسواق محتملة أكبر وتحفز على نشر التكنولوجيا، لذلك نرى أن دول العالم تجهد من أجل العمل على تحسين القدرة التنافسية لنشاطاتها الاقتصادية المختلفة للاستفادة من المزايا التي تمنحها التجارة الدولية الحرة والأسواق المفتوحة في زيادة النمو لاقتصادياتها.

¹ - Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. American Economic Review: Vol. 105 No. 5 (May 2015), pages 100-104.

1-2-2 : التنافسية والتجارة الخارجية:

في الماضي القريب لم تول نظريات وسياسات التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمفهوم التنافسية، حيث افترضت النظرية التقليدية للتجارة الخارجية أن كل الدول وكل الشركات داخل الدولة تمتلك التكنولوجيا ذاتها ولها نفس ظروف الإنتاج في إطار منافسة تامة، وبالتالي فإن التخصص في تصدير السلع مبني على أساس وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد الميزة النسبية للدول¹. وعلى هذا الأساس تخلص النظرية التقليدية للتجارة الخارجية إلى أن هناك دائماً فائدة لكل الدول من الإنتاج والاتجار وأن التنافسية لوحدها لا تلعب دوراً كافياً في تحديد توزيع منافع التجارة بين هذه الدول.

وفي المقابل أقرت النظرية الحديثة للتجارة الخارجية أن الميزة النسبية أو التنافسية لا يمكن أن تقوم فقط على أساس وفرة الموارد الاقتصادية بل يمكن أن تقوم كذلك بناءً على اختلاف في تقنيات الإنتاج المستخدمة أو اختلاف في أذواق المستهلكين، وأعارت هذه النظريات أهمية أكبر لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية.

عليه ومن خلال دور اقتصاديات الحجم فإنه هناك مجالاً للتدخل من قبل الحكومات والشركات لتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية وأن التجارة بين الدول لا تقع ولا تنحصر فقط في سلع الصناعات المختلفة بل أيضاً وبشكل متزايد بين السلع داخل الفرع الصناعي الواحد².

وفق هذا المفهوم يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية الدولة، ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استناداً إلى وضع الميزان التجاري في جميع الحالات، حيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعنى علامة قوة للاقتصاد³.

¹ - Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007 pages583-602.

² - د. وديع، محمد عدنان- الحاج، حسن - التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية-مرجع سابق ص 92.

³ - نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص5.

ووفقاً لهذا المفهوم عرف كلا من المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية كما هو موضح في فقرات سابقة في متن البحث* وعليه نجد أن معظم تعريفات التنافسية تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، و يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لذلك يمكننا القول بأن التنافسية ما هي إلا قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

* انظر الصفحة 6 ضمن متن البحث.

1-2-3 : التنافسية الصناعية وكيفية قياسها:

تعني التنافسية الصناعية قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، وتعني القدرة التنافسية الصناعية قدرة البلد على إنتاج وتصدير السلع الصناعية التنافسية¹، وبالتالي فإن تحقيق التنافسية الصناعية تضمن مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في الأداء وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظراً لأن عولمة الاقتصاد تعني عدم توطين الإنتاج، وتحرير متزايد لرأس المال، وتزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية².

تقاس تنافسية الصناعة من خلال عدة نماذج وهي :

1- نموذج الماسة الصناعية لبورتر :

اقترح بورتر إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة ما في أربع فئات رئيسية، وتتضمن ما يلي³ :

أ- **عوامل الإنتاج**: حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كما ونوعاً.

ب- **ظروف الطلب**: يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية. ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصمه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج. ويتم التركيز أيضاً على توقعات المستهلكين، والى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة وتعزيز الأداء.

ت- **الصناعات الداعمة**: وهي مجموعة من المتغيرات التي تبيّن مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً.

ث- **استراتيجية المنشأة ومنافستها**: ويتم فيها دراسة إستراتيجية المنشآت ومستوى التركيز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة. وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن

¹ - Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, China Economic Review, Volume 30, September 2014, pages 530-539.

² - <http://www.scribd.com/>

³ - Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990, p89.

بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعية.

2- خريطة العنقود الصناعي :

يرتبط مفهوم العنقود بمبدأ التنافسية، حيث أن النظر إلى الصناعة كعنقود، ممكن أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة والفرص، وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تقانة متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة. ويضم هذا التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع مثل الجامعات والمعاهد التعميمية. ويتم الاستعانة بخريطة العنقود لتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسية. حيث نستطيع من خلالها بيان المدخلات الصناعية، وطرق التصنيع، والصناعات الداعمة، والمرتبطة بالصناعة الرئيسية. كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، وبالتالي إن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل¹.

3- القوى الخمسة لبورتر :

إن قوى التنافسية الخمسة لبورتر هي أداة تستخدم في تحميل الميزات التنافسية، والعلاقات المتبادلة مع السوق، وتقييم استراتيجيات الأعمال والأسواق. كما أن هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاقها الواسع ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى هذه القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة.

وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى لعدة أسباب، ومنها: تركيبة الصناعة أو العوامل المختلفة التي تؤثر على الصناعة وقد قام بورتر بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، وتسمى بالقوى الخمسة لبورتر، وهي² :

¹ - thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName.

² - Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008, P .86-104

1- درجة المنافسة :

يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللاربحية إذا لم تعمل المؤسسات على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين، مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى. ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:

أ- عدد المؤسسات : كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.

ب- مقدار النمو في الأسواق : كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة بين المؤسسات للمحافظة على حصة كل واحدة منها.

ت- درجة تميز المنتجات : الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة المنافسة. ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير، فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل، وبالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.

2- البدائل Substitute :

يقصد بالبدائل على أنها منتجات في صناعة أخرى تؤدي نفس الغرض أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وتظهر المنافسة عند تغير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر. وبالتالي لا تكتفي دراسة المنافسين الذين يعملون في نفس الصناعة فقط، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

3- عوائق دخول المنافسين إلى السوق Barriers to entry :

إن دخول مؤسسة ما إلى صناعة معينة يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال. وكلما كان من السهل الحصول على التقانة المستخدمة في الصناعة، كلما كان العدد المتوقع لدخول مؤسسات جديدة ومنافسة كبيراً، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى. وعادة يؤدي هذا إلى إفلاس أو إغلاق عدد كبير من المؤسسات مما يضر بالصناعة.

4- القوة التفاوضية للموردين Supplier power :

تحتاج المؤسسة للحصول على المدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، مثل المواد الخام واليد العاملة، وبالتالي لابد أن يكون هناك مورد لتوريد هذه الاحتياجات. وكلما كان الموردون أكثر قوة، كلما أثر على ربحية المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.

5- القوة التفاوضية للعملاء Buyer power :

إن القوة الشرائية للعميل تؤثر على ربحية المنشأة. فإذا امتلك العميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعد في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج مقارنة مع منفذ واحد أو اثنين.

1-2-4 : العلاقة بين التنافسية والتنمية:

تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر وتشتمل أهم وسائل تحقيق هذه التنمية على ما يلي¹:

- التركيبة المؤسسية لتحقيق الحكم الرشيد وتحسين البيئة الاقتصادية
- التسهيلات الاقتصادية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية والإنتاجية والتصدير أكثر.
- الفرص الاجتماعية التعليم والصحة والتشغيل والسكن.
- الأمان الحماي (أو الوقائي): حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع.

وفي إطار هذا التعريف تدرج قضايا التنافسية تحت وسيلة التسهيلات الاقتصادية، حيث تتعلق التسهيلات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو بما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق، وبمقدار ما يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم تتعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

إن احد القضايا الرئيسية لتحقيق التنمية هي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل من الأمور الهامة التي تؤدي إلى تخفيض كلفة المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية، وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع وزيادة كفاءة المنتج الوطني².

ومن خلال النظرة الموضوعية لمحددات القدرة التنافسية من زاوية الفعالية والاستدامة نجد أن جميع هذه المحددات عرضة للتغيير أو الانكفاء أو اضمحلال الأثر إلا أن أمراً واحداً سيتنامى ويتراكم وهو التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهذا الأمر يرتبط ارتباطاً مباشراً أيضاً بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية وتحقيق القدرة التنافسية ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية وبالتالي تحقيق القدرة التنافسية للمنتج الوطني ما لم تتحقق خطوات جديّة لتنشيط عملية التنمية الشاملة، وبظل

¹ - د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2008/4/24-20.

² - د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.

من المهم توجيه الجهود في إطار جهود التنمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج.

1-2-5 : دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة:

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية¹، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية.

ويمكن أيضاً مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح فالمنافسة العالمية، وجزءاً منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه².

هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي³:

أ- محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.
ب- محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، دور الحكومة وسياساتها المختلفة.

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت موالية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطرده، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة. وعندما

¹ - Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Teory and Plicy Rrdonnelley&Sons company, New York 1994, p35.

² - د. قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحاضر له- مرجع سابق ص 54.

³ - Porter, M: " The Competitive Advantage of Nations " , New York , The Free Press 1990 p24.

تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فإن الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الحكومة في خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقي المحددات.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية (شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت).

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك، فإن الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضاً فإن الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدائها متمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملاً مساعداً في التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق آثار إيجابية أو سلبية هذا وتسير الميزة التنافسية وفقاً لمراحل متعددة، من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من مصادر متواضعة إلى مصادر أكثر تميزاً وفي اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن صناعات وأجزاء لصناعات معينة واستراتيجيات متفاوتة للمنشأة وكذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسي.

وقد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي القومي، وهي: مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، ومرحلة سيطرة الابتكار، وأخيراً مرحلة سيطرة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة

بالازدهار الاقتصادي للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة.

ومن خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للحكومة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية، ولكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، حيث يتدرج من التدخل المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديد. ففي المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقديم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقديم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، أما في المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومي مباشر من خلال تخصيص رأس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقي الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدماً وتخصصاً، وتحسين نوعية الطلب المحلي، وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمنشآت الجديدة، وإزكاء روح التنافس النشط بين المنشآت¹.

وبالتالي فإن الحكومات أصبحت تقوم بخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها وزيادة تنافسيتها، وذلك من خلال²:

أ- وجود بيئة اقتصادية آلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.

ب- المحافضة على تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.

ت- إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.

ث- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية و على المنشآت.

ج- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مثل التعليم.

وارتباطاً بدور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال المواتية، ظهر مفهوم " السياسة التنافسية"¹ Competitiveness Policy والتي تعرف بأنها:

¹ - Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P, Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, American Economic Review: Vol. 104 No. 2 (February 2014).pages 1-17.

² - نوير ، طارق - دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص10

"زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة"

وأدوات هذه السياسة التنافسية: إجراء إصلاحات اقتصادية في جانب العرض تحفز هيكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة وأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث ، والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول، على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف.

المبحث الثالث

1-3 مؤشرات التنافسية و طرق قياسها

1-3-1 : مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة (المشروع)¹ :

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.

ويقدم أوستن Austin نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- أ- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ب- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ت- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- ث- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ج- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة (المشروع).

¹ - د. دويح ، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق ،ص6-12.

1-1-3-1 : الربحية :

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى أنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ والانفتاح إلى الأسواق الذي بدوره يساعد على إنتاج الأفكار وتطويرها والمحافظة عليها¹.

2-1-3-1 : تكلفة الصنع :

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.

¹ - Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, The Economic Journal, Volume 125, Issue 583, March 2015, pages 533-573.

1-3-1-3 : الإنتاجية الكلية للعوامل :

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة¹.

1-3-1-4 : الحصة من السوق :

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أقول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد بينت دراسة قامت بها عدة مؤسسات اقتصادية وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع²، ومن هذه النتائج :
أ- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.

¹ - McFatrige,D.G.la competitivite:notions et mesures.ottawa,industries Canada.p9

² - د.وديع ، محمد عدنان -القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق -ص8.

ب- ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).

ت- يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.

ث- من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

ج- ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.

ح- إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.

خ- يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناعية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

1-3-2 : مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمية ودولياً أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.

وتتطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

وبالتالي يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع واهم المؤشرات المستخدمة هي:

1-2-3-1 : مؤشرات التكاليف والإنتاجية (indicators productivity and costs) :

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحوية لليد العاملة¹.

1-2-3-2 : مؤشر الحصة من السوق الدولي (Index of the international market share)

يستخدم مؤشر الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من

¹ - Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995, p13.

الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

نحسب مؤشر حصة السوق الدولي من خلال المعادلة التالية¹:

$$Ms_{ij} = X_{ij} / \sum M_{ij}^k$$

X_{ij} : صادرات البلد j من السلعة i .

M_{ij} : واردات السوق k من السلعة i من البلد j .

$\sum M_{ij}^k$: إجمالي واردات السوق k من السلعة i .

1-3-2-3 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة² (IIT) Industry Trade-Intra

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي مدى القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة ما (أي تصدير واستيراد سلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، حيث أن القيمة الصفرية للمؤشر تدل على انعدام وجود تجارة داخل صناعة ما لسلعة واحدة ولمجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، أي عند عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن الصادرات من السلعة أو الواردات من السلعة تكون صفرية وعلية تكون قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فإن الصادرات تساوي الواردات وبالتالي فإن قيمة المؤشر هو الواحد الصحيح.

يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية³:

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

حيث أن:

¹ - خضر، إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية-المعهد العربي للتخطيط-الكويت 2005 ص12.

² - د. نجوم، أسامة - تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007- ص 30.

³ - د. دويج، محمد عدنان - الحاج، حسن -التنافسية تحدي الاقتصادات العربية- مرجع سابق ص 98.

- X_i : الصادرات من السلعة (الصناعة) i .
- M_i : الواردات من السلعة (الصناعة) i .
- $|X_i - M_i|$: يمثل التجارة بين الصناعات.
- $(X_i + M_i)$: إجمالي قيمة التجارة.
- $[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]$: قيمة التجارة في نفس الصناعة (كل التجارة التي لا تمثل تبادلاً بين صناعات مختلفة).
- $IIT = 0$: عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

1-3-2-4 : مؤشر نسبة تركيز الصادرات Export Concentration Ratio

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان (Hirschman Index (H))، حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح فهذا دليل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات. يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية¹:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

x_i : قيمة الصادرات من السلعة i .

X : إجمالي الصادرات.

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

1-3-2-5 : مؤشر التوافق التجاري Trade Correspondence Index

¹ - د. دويغ ، محمد عدنان - الحاج ، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية ، مرجع سابق - ص 99.

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى z.

نطبق قانون مؤشر التوافق التجاري (جيب التمام) كما يلي¹:

$$\text{Cosin } e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \cdot \left(\sum_k M_{jk}^2\right)}}$$

حيث أن:

X_{ik}: صادرات القطر i من السلعة k.

M_{jk}: واردات القطر أو المنطقة z من السلعة k.

حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المؤشر صفر (Cosine = 0) تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح (Cosine = 1) فتدل على تطابق تام. وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

1-3-2-6 : الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد i من السلعة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في إجمالي الصادرات العالمية. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح (RCA > 1) فهذا دليل أن صادرات السلعة تحت الدرس تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم. وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة².

نحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية³:

¹ - المرجع سابق - ص 100.

² - Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013, pages 410-405.

³ - د. دويح، محمد عدنان - الحاج، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية - مرجع سابق ص 98.

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن:

X : قيمة الصادرات، (i : مؤشر البلد)، (T : مؤشر يفيد إجمالي القيمة)،
(w : مؤشر نسبة إلى العالم) .

X_{ik} : صادرات الدولة من السلعة المدروسة إلى العالم .

X_{iT} : إجمالي صادرات الدولة من السلعة المدروسة .

X_{wk} : صادرات العالم من السلعة المدروسة .

X_{wT} : إجمالي صادرات العالم من السلعة المدروسة .

1-3-3 : مؤشرات قياس تنافسية الدول :

إن الدول تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وإن هناك احتمالاً لوجود خاسرين ورابحين، ولقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة. وإن هناك عدة منهجيات متبعة في حساب التنافسية للدول من أهمها:

1-3-3-1 : منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي¹ (WEF):

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقيماً شاملاً لتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه :

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
 - قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات.
 - الأكاديمين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
 - منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى.
- تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.

تم في تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 العودة إلى المنهجية المعتمدة في العام 2004، والتي وضعها الأستاذ في جامعة كولومبيا البروفيسور خافير سلاي مارتين، مع إدخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصاديات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. بينت التجربة الطويلة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة التنافسية، أن محدداتها كثيرة ومعقدة، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها. يتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وتتضوي هذه المؤشرات الرئيسية

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 مرجع سابق ص-27-29.

تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى، التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

جدول (1-1): مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
(1) أداء المؤسسات العامة والخاصة	(5) التعليم العالي والتدريب	(11) مدى تطور بيئة الأعمال
(2) البنية التحتية	(6) كفاءة أسواق السلع	(12) الابتكار
(3) استقرار الاقتصاد الكلي	(7) كفاءة أسواق العمل	
(4) الصحة والتعليم الأساسي	(8) كفاءة الأسواق المالية	
	(9) الجاهزية التكنولوجية	
	(10) حجم الأسواق	

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2007-2008

وقد صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادها (بحسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وفقا لما يلي¹:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت \$2000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية (حصة الفرد من الناتج من 2000 - \$3000).

المرحلة الثانية: الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000 - \$9000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة (حصة الفرد من الناتج من 9000 - \$17000).

المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (حصة الفرد من الناتج أكبر من \$17000).

ويتم إعطاء تنقيح لكل مجموعة من المؤشرات وفقا لتصنيف اقتصاد البلد. حيث يعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتية إذا كان البلد الدولة من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، وبالعكس كما يبين الجدول التالي:

¹ - Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,

جدول (2-1) النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان

المجموع	اقتصاد الإبداع والابتكار	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الموارد الطبيعية	مجموعات المؤشرات
120	20	40	60	المتطلبات الأساسية%
135	50	50	35	معززات الكفاءة%
45	30	10	5	عوامل تطور الإبداع%
	%100	%100	%100	المجموع

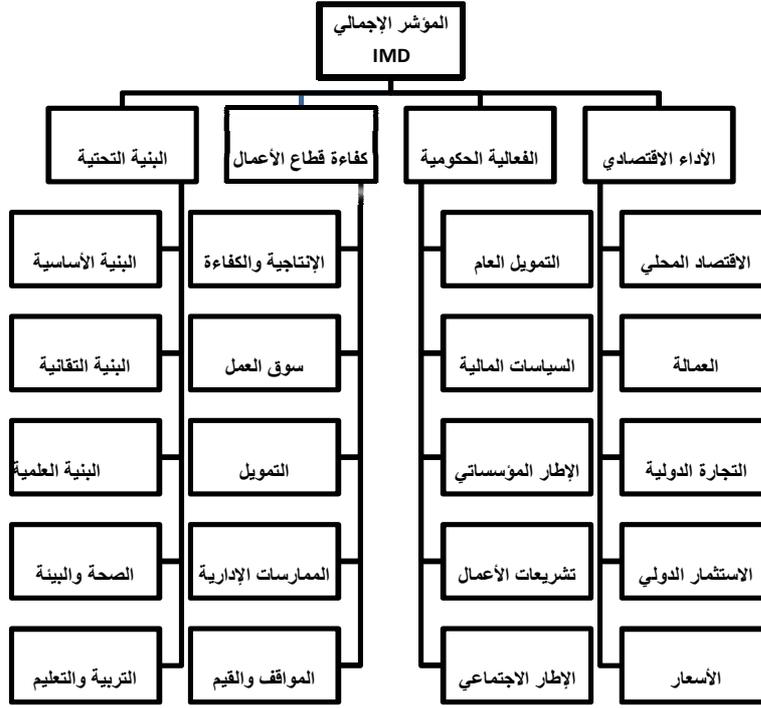
Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2007-2008,

2-3-3-1 : منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية¹ (IMD):

تعتمد طريقة معهد التنمية الإدارية في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية النمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومي، كفاءة قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية أخرى كما هو موضح أدناه:

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق ص 29-30

المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم جاهزية التنافسية ص30.

1-3-3-3 : منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت¹.

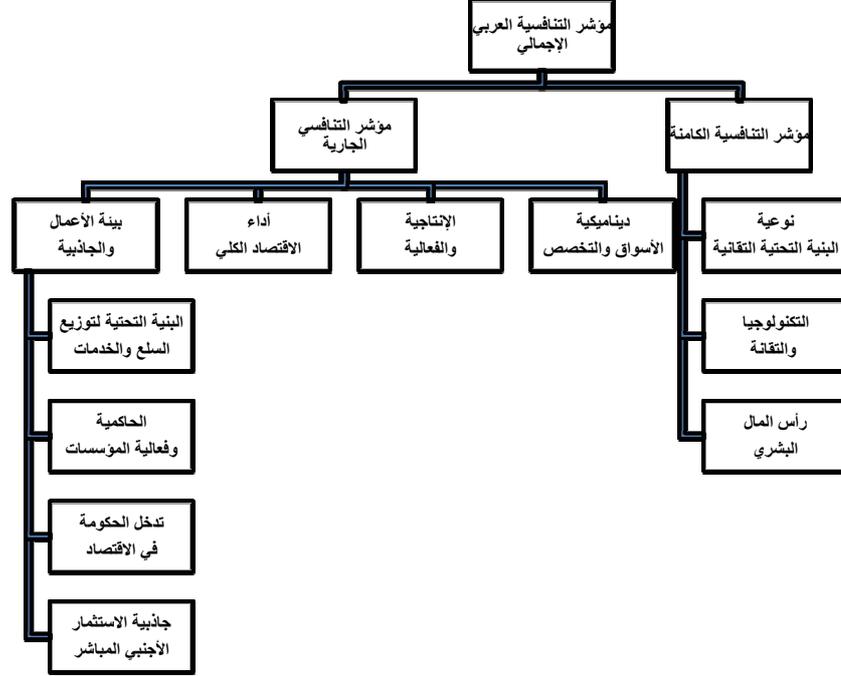
تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية. يستند بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهيكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين من التنافسية هما: **التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة**، وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين: **مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة**.

حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل.

يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مكونات رئيسية هي: رأس المال، مؤشر التكنولوجيا والتفان، البنية التحتية التقانية. أما مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق- ص30-31.

فرعية هي: الأسواق والتخصص، الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال. وهذه المؤشرات تتكون بدورها من مؤشرات فرعية ثانوية.
مكونات المؤشر المركب للتنافسية العربي



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية ص 31.

وعليه مما سبق نجد أن أساليب ومؤشرات قياس التنافسية تختلف باختلاف المستوى الذي يتم تناوله، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بالقياس. حيث أن عملية قياس تنافسية منشأة ما بالنسبة لمثيلاتها محليا وخارجيا تتم عبر تحليل ودراسة مؤشرات محددة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية، الحصة من الأسواق العالمية وحجم الاستثمارات فيها الخ. وتقاس تنافسية قطاع معين تقريبا بنفس المعايير المطبقة على المنشأة، إلا أن التنافسية الوطنية لا يمكن قياسها بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الثالث: اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الأول

1-2 الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

1-1-2 : أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية:

اشتهرت سورية منذ القدم بصناعتها النسيجية المتميزة التي كانت تقوم على المنسوجات الحريرية والتي كانت وما تزال تعرف بالدامسكو والبروكار . وقد عرفت زراعة القطن في سورية منذ فتح الاسكندر المقدوني الكبير في عام 33 قبل الميلاد، ومنذ منتصف القرن العشرين أخذت زراعة القطن في سورية بالنمو والانتشار كما بدأت صناعة الغزل والنسيج القطني التي تعتمد على القطن المحلي بالتوسع والازدهار والانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية الحديثة ، وكانت أول شركة غزل ونسيج في سورية قد أحدثت في حلب كشركة مساهمة هي الشركة السورية للغزل والنسيج عام 1933، وتبع ذلك إقامة عدد آخر من الشركات المماثلة في دمشق وحمص وحلب، وقد شهدت صناعة الغزل والنسيج في سورية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي ازدهاراً كبيراً ، و في عامي 1965 و 1966 تم تأميم الصناعة السورية ومن بينها المحالج و شركات الغزل والنسيج والملابس 1، ومازالت هذه الصناعة حتى وقتنا الحاضر تشهد المزيد من التطوير والنجاح .

وبذلك دخلت الصناعات النسيجية السورية مرحلة جديدة تميزت بما يلي:

١ - سيطرة القطاع العام سيطرة تامة على مراحل هامة من الصناعات النسيجية من حلج القطن وغزله وقسم هام من النسيج . (حيث تم إعادة تنظيم الشركات المؤممة بصيغ تنظيمية عديدة بدأت بهيئة عامة للإشراف على القطاع العام الصناعي ثم تطورت إلى اتحادات صناعية نوعية، ثم تم تحويل هذه الاتحادات إلى مؤسسات صناعية عامة) من بينها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية التابعة لوزارة الصناعة، التي تولت عملية توسيع وتحديث الشركات المؤممة، وإقامة معامل جديدة تركزت بشكل خاص على الغزل القطني إضافةً إلى النسيج والملابس والغزل الصوفي، حيث أقامت تسع معامل جديدة للغزل القطني وواحد للغزل الصوفي إضافة إلى شركة للنسيج وشركتين للألبسة الجاهزة ومعامل للسجاد الصوفي، كما تم استبدال وتحديث الخطوط الإنتاجية في الشركات القديمة المؤممة باستثناء عدد محدود منها كذلك تم

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009، ص15.

التوسع في زراعة القطن وفي صناعة الحلج، وفي بداية عام 2004 تم نقل تبعية المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وزارة الصناعة.

٢ - توجه القطاع الخاص المحلي إلى إقامة المعامل الصغيرة الموزعة بين عدة أماكن وبأدنى استثمارات وطاقت إنتاجية ممكنة خوفاً من التأميم ، إلى أن بدأت الحكومة في بداية السبعينيات بالانفتاح على القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجالات محددة في البداية ثم أخذت بالتوسع والازدياد شيئاً فشيئاً وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهت سورية في النصف الثاني من الثمانينات، وقد توجت هذه المرحلة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته التي طرأت عليه الذي شكل نقطة تحول كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار والانفتاح على القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي ما أدى إلى إقامة مشاريع خاصة حديثة ومتطورة شكلت تطوراً نوعياً هاماً في الصناعات النسيجية السورية سواء في مجال الغزل القطني والتركيبى أو في مجال النسيج والملابس والمنتجات النسيجية الأخرى.

تتميز سورية بوجود كامل سلسلة الإنتاج النسيجي فيها من (زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغته وتحضيره وصولاً إلى صناعة الألبسة) * على مختلف أنواعها ويعتبر قطاع الصناعات النسيجية في سورية من أهم القطاعات الصناعية التي تعتمد على القطن المنتج محلياً، والتي تشكل قطاع رئيسي للتوظيف، وامتصاص اليد العاملة.

فالصناعة النسيجية (مع ما يرتبط معها من أنشطة فعلية وثنائية متممة) هي صناعة كثيفة العمالة، مما يستوعب الكثير من البطالة المتفشية حالياً إذا تم إحسان تموضعها وتدريبها.

ولكن بعيد التطور الكبير في هذه الصناعة، وانتشار المكننة المحوسبة التي من شأنها زيادة الانتاج وجودته¹، إضافة لدخول دول جديدة في مجال الإنتاج صار الوضع المحلي بأمس الحاجة لإعادة النظر به، وبخاصة كون الصناعة النسيجية تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية الذي يعول عليه لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، وتأتي أهمية هذا القطاع من خلال اكتمال دورته الإنتاجية مروراً بالإبداعات المتميزة للمنتجين

*- الغزل: وهي عملية تحويل شعيرات القطن أو الشعيرات الصناعية إلى غزول (خيوط).- والنسيج: وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة. - التحضير: ويشمل العمليات التالية التي تجري على الأقمشة: القصر. الصباغة. الطباعة والإنهاء. - والمنتجات المحاكاة: وهي عملية حياكة الغزول لتصنيع الأقمشة ثم خياطتها على شكل تي-شيرت، أو البسة داخلية، أو رياضية، أو غيرها.

-صناعة الملابس: وهي عملية تصنيع الأقمشة المحاكاة أو المنسوجة بعد قصها على شكل سراويل وقمصان وبلوزات وفساتين وغيرها

¹ - Matin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, American Agricultural Economics Association, Volume 85, Issue4, (2003) pages 814-828.

السوريين كما أنه يعد الأكثر استيعاباً لليد العاملة، وتعد صناعة النسيج السورية ثاني أكبر صناعة نسيج في الشرق الأوسط، وصناعة النسيج صناعة إستراتيجية تعتمد على القطن المحلي، والجدير بالذكر أن القطاع النسيجي السوري يمثل 50% من مجموع الصناعات الأخرى¹. وتحتل المرتبة الثانية في الصناعات من حيث عدد العمال حيث بلغ عدد العمال 93649 عامل عام 2010 بمعدل نمو سنوي 99.7% خلال الفترة (2005-2010) والمرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت وبمعدل نمو سنوي (115.6%) خلال الفترة (2005-2010)، والمرتبة الأخيرة من حيث حقها في رأس المال وبمعدل نمو سنوي مقداره (86.7%) خلال نفس الفترة².

¹- تقرير تحليل أداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011- ص9.

²- حسب النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2005-2010.

2-1-2 : سلسلة القيمة للمنتجات القطنية:

1-2-1-2: مفهوم سلسلة القيمة:

إن سلسلة القيمة هي سلسلة النشاطات التي تساهم في قيمة المنتج أكثر من تكلفته. عادةً كل المنتجات تمر من خلال سلسلة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير والهندسة وتنتقل إلى التصنيع ثم تنتقل إلى الزبون أو يتم التخلص منها و بمرور المنتجات في هذه السلسلة يمكن إدارة جميع التكاليف المتعلقة بسلسلة القيمة¹.

وقد عرف Porter سلسلة القيمة على أنها (مجموعة مرتبطة من النشاطات التي تكون ضرورية لخلق البضائع والخدمات من استخدام المواد الأولية ولغاية تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي².

أما Day فقد عرفها على أنها (المهارات والموارد المطلوبة لتنفيذ كل من أنشطة المنظمة لايصال البضائع أو تقديم الخدمات عبر منافذ التسويق)³.

وقد أعطى Ansari تعريفا لسلسلة القيمة يشير إلى أنها (تفاعل عدة أطراف، المجهز، أقسام المنظمة والموزع وجميع تلك الأطراف تضيف القيمة في عدة أطوار لعمليات سلسلة القيمة)⁴.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول إن سلسلة القيمة هي أسلوب أو طريقة أو تحليل يتطلب دراسة كل أنشطة المنظمة الداخلية والخارجية بحيث يتم ترتيب وتنظيم تلك الأنشطة على وفق هيكل تنظيمي واختيار الموارد البشرية الكفوءة القادرة على الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وبالشكل الذي يساعد في تحقيق أفضل عائد للمنظمة.

¹ - http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128.

² - Porter M., Competitive Advantage , Free Press , Inc., U.S.A.1985, P., 37.

³ - Day S., Market Driven Strategy , Irwin , Inc., U.S.A. P., 153 , 1990.

⁴ - Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A.1997, P. 82.

2-2-1-2 أهداف سلسلة القيمة وأهميتها :

هناك العديد من الأهداف لسلسلة القيمة منها¹ :

- أ- إنتاج كميات من البضائع أو تقديم الخدمات من خلال تكامل الأنشطة داخل المنظمة وبالتعاون مع الأطراف الأخرى.
- ب- التركيز على زيادة مصلحة كل الأطراف العاملة عن طريق إدارة وربط نشاطات السلسلة الكلية من مجهزي المواد الأولية إلى المستخدمين النهائيين.
- ت- إن العمل ضمن السلسلة الكلية الصناعية يؤدي إلى تطوير سلاسل قيمة تنافسية ليحقق الحصول على
- ث- نتائج ايجابية من خلال تعظيم قيمة المنظمات المشتركة ضمن السلسلة الكلية.
- ج- إعداد منهاج عمل مشترك للعمل مع المجهزين والزبائن، مما يساعد في اتخاذ القرارات التي تساعد على انجاز النشاطات التي تؤدي إلى إنتاج المنتجات التي تحقق حاجات المستهلك وتحديد الجهات التي سيتم العمل معها بشكـل متواصل عن طريق تنظيم عمليات ذات أنشطة فعالة واستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم العلاقات بين الأطراف المترابطة ضمن السلسلة الكلية.

وتتلخص أهمية سلسلة القيمة بالآتي²:

- أ- تساعد سلسلة القيمة في تخفيض كلف العمليات.
- ب- تساعد المنظمة في تحديد الفرص لتطوير أعمال المنظمة وترتيب أداءها.
- ت- تساعد المنظمة بتحديد مؤشرات الأداء لأنظمة المعلومات الإدارية في المنظمة ويحسن عملية اتخاذ القرارات.

2-2-1-3: أنشطة سلسلة القيمة:

يمكن تقسيم أنشطة سلسلة القيمة إلى أنشطة رئيسية وأنشطة مساندة، حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية بالتالي:

¹ - Gereffi , G., " International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No., 1, 1999 p. 9

² - Kaplan R., & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall ,Inc.,U.S.A.1998 . P. 9 .

- Pavida Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013 pages 207-219.

أ- المدخلات: وهي تلك الأنشطة التي ترتبط مع مناولة المواد الأولية ، عمليات الفحص ، نقل المواد، الاستلام، التخزين ، رقابة المخزون ، وتوزيع المدخلات التي تستخدم بإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة.

ب- العمليات الإنتاجية: وهي تلك العمليات الخاصة بإدارة المواد اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة التي تقوم المنظمة بتقديمها إلى الأسواق ، وتختص أنشطة الإنتاج بكل من الجودة والتكاليف وخدمات المستهلك والتسليم وزمن الاستجابة كما ترتبط العمليات الإنتاجية بعمليات الشراء وتصميم واستخدام الآلات والرقابة على الإنتاج¹.

ت- المخرجات: تتضمن عدة نشاطات منها التوزيع حيث تعتمد المنظمات على الوسطاء في تصريف أو بيع منتجاتها إلى المستهلك ، وتعتبر نظم التوزيع إحدى الموارد الأساسية للمنظمة التي ينبغي الاهتمام بها ووضع خطة توزيع ترتبط باختيار قنوات التوزيع وتحديد مستوياته².

ث- التسويق والبيع: تعد أنشطة التسويق من الأنشطة الأساسية التي تسهم في التعرف على فهم حاجات المستهلكين أو اكتشاف الفرص التسويقية الجديدة والسعي لتحقيق التوازن بين حاجات السوق وبين إمكانات المنظمة ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة³.

ج- الخدمة: وتتمثل بخدمات ما بعد البيع مثل عمليات الصيانة وتوصيل السلعة إلى الزبون.

أما الأنشطة المساندة هي⁴:

أ- إدارة الشراء: تختص إدارة الشراء بتوفير المواد الخام أو الأجهزة والمعدات للقيام بعملية الإنتاج ، ويجب على إدارة الشراء أن تتميز بامتلاكها قدرة عالية في تحقيق الكلفة الأنسب والتي تتمثل في إمكانية تقليل الكلفة مع الحفاظ على مكونات النوعية للسلعة أو الخدمة.

ب- تطوير التكنولوجيا: يتعلق هذا التطوير بالأنشطة كافة التي تهدف إلى تحسين طرق الإنتاج وبما يتلاءم ومقاييس الجودة الشاملة، وأنظمة الأيزو الحديثة التي تتطلب الاعتماد على الحاسب الآلي في الأعمال المطلوب إنجازها.

ت- إدارة الموارد البشرية: يعد الأفراد العاملين هم الموارد البشرية والتي يتطلب بذل الاهتمام اللازم لها من قبل إدارة المنظمة لأن ذلك ينعكس بشكل كبير على نشاطها.

¹ - الحسيني ، فلاح حسن - إدارة الاستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر - الأردن - عام 2000 - ص 110.

² - الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن ص284.

³ - السيد ، اسماعيل محمد- الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999 - ص 145-150

⁴ - Cronoin J., Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995 p5.

ث- البنية التنظيمية : تتكون البنية التنظيمية الأساسية للمنظمة من كافة المستويات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المختلفة في المنظمة والمتمثلة في الإدارة العامة ، التخطيط الاستراتيجي، الحسابات، الشؤون القانونية والعلاقات العامة والأمن الصناعي .حيث يتطلب أن تكون جميع محتويات البنية التنظيمية متماشية مع ملامح الفكر الأساسي للمنظمة القابل للتغيير وبما يتلائم مع المستجدات والتغيرات.

2-1-2-4 : القيمة في سلسلة المنتجات القطنية:

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات. حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجها. ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع استراتيجيتها الخاصة بالأعمال وقدرتها على استغلال فرص الإنتاج والتجارة لتحقيق ميزتها التنافسية¹.

وتمر سلسلة القيمة بعدة مراحل ابتداءً من القطن الخام ثم مرحلة الحلج فالغزل القطنية ثم النسيج وبعد ذلك مرحلة التحضير وانتهاءً بمرحلة صناعة الملابس، حيث يبين مؤشر القيمة تزايد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة تصنيع النسيج (سلسلة الإنتاج)، من القطن الخام إلى القماش المنسوج إلى الملابس الجاهزة (قمصان، سراويل ..). وباعتبار مؤشر تكلفة القطن \$300/طن والزيادة في مرحلة الغزل \$3000 /طن، وهكذا دواليك حتى نصل إلى قيمة \$7800/طن (الملابس البسيطة) والى \$8500/طن (الملابس بماركة عالمية) بالنسبة للمنتج النهائي².

وعليه يتوجب على صناعة النسيج السورية أن تحول أكبر جزء ممكن من إنتاجها من القطن إلى ملابس جاهزة حيثما أمكن، سواء تم تصنيعها من الأقمشة المنسوجة أو المحاكاة، وبالتالي تضمن الوصول إلى أعلى قيمة مضافة.

وفي دراسة أعدت من قبل وزارة الصناعة³ في سورية أشارت إلى أن القيمة المضافة المحققة في صناعة القطن بدءاً من المادة الأولية وصولاً إلى الألبسة النهائية يصل إلى

¹ - Pavidia Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013, pages 708-717.

² مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية —دراسة رفع القدرات التنافسية للمبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007، ص17.

³ - وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

حوالي 900% كحد أدنى وبالتالي يمكن الاستفادة من القطن بتحويله من مادة خام تشكل عبء على الدولة لما تدفعه من دعم للمزارعين إلى قطاع رابح سيدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق المزيد من فرص العمل وخلق قيم مضافة من خلال تحويل القطن إلى ملابس.

حيث كشفت الدراسة عن مجموعة من النقاط من أهمها¹: إمكانية إيجاد ما يقارب من 121750 فرصة عمل تشغيل مباشر على أساس تصنيع كامل إنتاج القطن وتحويله إلى منتجات ذات قيم مضافة عالية كألبسة جاهزة متوافقة ومتطلبات الأسواق المحلية والعربية والدولية، وأوضحت الدراسة أنه ووفق المعدل المتعارف عليه فإن كل فرصة عمل مباشرة في هذا القطاع تولد 3 فرص في القطاعات الأخرى الخدمية والإنتاجية أي سيحقق تنفيذ هذه السياسة توليد ما لا يقل عن 487000 فرصة وإقامة استثمارات تفوق قيمتها الـ 12.5 مليار ليرة سورية وزيادة الواردات بحدود 90 مليار ليرة سورية وبما يعادل 2 مليار دولار تضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبينت الدراسة أنه في حال الاستفادة من كمية القطن المحلوج المصدر فإنه يتم توليد حوالي 1000 فرصة في مرحلة الغزل ومثلها في مرحلة النسيج و 6000 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 45000 فرصة في مرحلة الخياطة وفي حال الاستفادة من الغزل المصدرة من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية يتم توليد حوالي 1250 فرصة في مرحلة النسيج و 7500 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 60 ألفاً في مرحلة الخياطة، وتواجه صناعة النسيج والملابس في سورية ومن ضمنها طبعاً المنتجات القطنية وفقاً للدراسة تحديات تتركز بالافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج والتكامل في سلسلة قيمة النسيج والملابس التي تعد ضعيفة إضافة للفجوة بين مستوى تصميم الأزياء في سورية والمتطلبات الدولية وضعف فني في مرحلة الصباغة والطباعة والتي تعتبر من أهم المراحل الإنتاجية بعد النسيج وتحقق قيماً مضافة أعلى.

¹ - وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

2-1-3 : سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية: قاعدة المادة الخام

2-1-3-1 : زراعة القطن

تنشط في سوريا منذ زمن بعيد زراعة القطن حيث تحتاج هذه الزراعة للعديد من المدخلات التي يتم إنتاج بعضها داخليا في حين يتم استيراد بعضها الآخر؛ بشكل رئيسي تتكون هذه المدخلات من البذار، المبيدات الحشرية، المبيدات الفطرية الخ. ويعود السبب في تنشيط هذه الزراعة في سورية بسبب توفر المناخ المناسب والاهتمام بها على مستوى القطر، حيث شهدت زراعة القطن في سورية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تطوراً كبيراً سواء بالنسبة للمساحات المزروعة أو نوعية المنتج أو الإنتاجية أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تعتمد على هذه الزراعة أم بالنسبة لاهتمام الحكومة بمثل هذه الزراعات حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعار شراء القطن وتمويل زراعته وتقديم البذار والسماذ للمزارعين وذلك من خلال المصرف الزراعي والجمعيات الفلاحية، كما أنّ عملية شراء القطن من المزارعين وحلج وتسويقه داخليا وخارجيا محصورة بالقطاع العام من خلال المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

وتوجد في سورية جهات علمية وفنية مختصة بشؤون القطن مثل الهيئة العامة للبحوث الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار حيث تهتم هذه الجهات بإنتاج القطن والوصول إلى أصناف محلية عالية الإنتاجية ، مبكرة النضج ، متحملة للحرارة ومقاومة للأمراض وبطريقة يمكن السيطرة على أفات القطن بطرق آمنة وكلف محدودة من خلال برنامج متقدم للمكافحة المتكاملة¹.

يصنف القطن السوري وهو من نوع ابلاند في الدرجة الأعلى من الأقطان متوسطة الثيلة²، وهو يتمتع بمواصفات متميزة ، ويزرع في الأراضي المروية ومعروف أنه شديد الاستهلاك للمياه ، وبسبب الضغط المتزايد على الموارد المائية في سورية ، تقوم الحكومة منذ عدة سنوات بتشجيع المزارعين على الانتقال إلى الري الحديث في زراعة القطن الذي يؤدي إلى انخفاض حاجة الهكتار الواحد من القطن إلى ما يقارب استهلاك مثيله من القمح المروي ، إلا أن نسبة التحول للري الحديث مازالت متدنية ولم تتجاوز نسبة 22% من مجموع الأراضي المزروعة من كافة المحاصيل، وقد بدأت الحكومة بتحديد المساحات المزروعة بما يتناسب مع

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية-مرجع سابق - ص16.

² - المرجع السابق - ص16.

طاقة وحاجة المصانع القائمة والتي ستقام لصناعة الغزل والنسيج والملابس على اختلاف أنواعها.

جدول (1-2) تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
172.4	163.7	176.4	192.6	215.6	238	234.2	205.4	199.8	257.1	270.3	المساحة المزروعة للقطن (ألف هكتار)
3.6	4.5	4	3.7	3.2	4.3	4.4	3.9	4	3.9	4	غلة القطن (طن/هكتار)
628.3	652.1	697.8	711.5	685.7	1022	794.7	811	802.2	1010	1082	الإنتاج للقطن المحبوب) (ألف طن)
42	42	41	30.8	30.8	30.75	30.75	30.75	26.8	27.9	30.75	سعر القطن (ل.س/كغ)

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الزراعية

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض الإنتاج من القطن المحبوب منذ عام 2000 حتى عام 2010 حيث بلغ الإنتاج من القطن المحبوب في عام 2000 /1081.9/ ألف طن وفي عام 2001 /1009.8/ ألف طن لينخفض بعد ذلك بشكل واضح إلى إن بلغ في عام 2010 /628.3/ ألف طن. ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج إلى تخفيض المساحة المزروعة لترشيد استخدام المياه علماً بأن القطن يروى بالطرق التقليدية والحديثة في سورية، حيث بلغت المساحة المزروعة في عام 2000 /270.3/ ألف هكتار ، وفي عام 2001 /257.1/ ألف هكتار، لتتخفض المساحات المزروعة بعد ذلك بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2010 إلى ما يقارب /172.4/ ألف هكتار.

ولكن على الرغم من انخفاض المساحات المزروعة من القطن وانخفاض الإنتاج من القطن المحبوب بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010) إلا أن غلة القطن بالهكتار قد بقيت نسبياً متقاربة من سنة إلى أخرى*، نتيجة الاهتمام في طرق الزراعة واستخدام الطرق الحديثة في الري، وبالمجمل قد زادت من /4/ طن بالهكتار عام 2000 إلى /4.5/ طن بالهكتار عام 2009، ولتتخفض إلى 3.6 طن بالهكتار عام 2010 ويمكن أن يعزى زيادة مردود الهكتار عام 2000 حتى 2010 على الرغم من انخفاضها في عام 2010 عما كانت عليه في عام 2009 للأسباب التالية¹:

أ- نظام أسعار المنتج الذي يشجع على القطاف المبكر عن طريق السعر المرتفع لتسليم القطن المحبوب المبكر ويؤدي هذا إلى تحسين نوعية المحصول حيث أنه لا يتعرض للضرر بسبب المطر أو الإصابة الحشرية و الأمراض التي قد تصيبه قبل القطاف.

*- انظر الشكل البياني رقم (1) ضمن الملاحق 202.

¹- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ، شباط 2006-ص 7.

ب- تبني طرق الزراعة على خطوط التي تعطي مردوداً أعلى بنسبة % 20 من المردود الذي تعطيه الزراعة بالنثر وكذلك تبني طرق الري الحديث وتطور الإرشاد الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من الجدول السابق أن سعر شراء القطن من قبل الدولة قد تطور بشكل واضح ففي عام 2000 كانت الدولة تشتري الكيلو غرام الواحد ب 30.75 ل.س لينخفض بعد ذلك في عامي 2001 و 2002 إلى 27.9 ل.س و 26.8 ل.س على الترتيب ، ثم ليستقر خلال سنتي 2004 و 2005 عند السعر 30.75 تقريباً قبل أن يرتفع في السنوات اللاحقة حيث وصل إلى 42 ل.س للكيلو غرام الواحد عام 2010، كما هو واضح في الجدول أعلاه.

ومن ناحية أخرى فان سورية على الرغم من انخفاض إنتاجها من القطن خلال الفترة (2000-2010) إلا أن الأرقام والمؤشرات تشير إلى أن سورية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول (2-2) الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لنت القطن وزغب بذور القطن القيمة الف دولار

الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2009	القيمة 2009		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2008	القيمة 2008		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2001	القيمة 2001		البيان
	العالم	سورية		العالم	سورية		العالم	سورية	
10	8969499	79000	8	9648569	77514	36	6661769	204146	الصادرات من لنت القطن
81	164587	11447	235	96619	21513	145	108901	13642	الصادرات من زغب بذور القطن

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية -وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - احصاءات التجارة الزراعية السورية 2011.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الميزة النسبية الظاهرة لنت القطن بلغت 36 في عام 2001 لتتخفض إلى 8 في عام 2008 ولترتفع بعدئذ إلى 10 في عام 2010 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج من هذه المادة في عامي 2008 و 2009 بالمقارنة مع عام 2001 وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات من هذه القيمة فضلاً عن تحسن قيمة الصادرات العالمية من هذه المادة. كما أن الميزة النسبية لزغب بذور القطن بلغت 145 عام 2001 لترتفع بشكل واضح إلى 235 عام 2008 ثم لتتخفض إلى 81 عام 2009 ويعود هذا التطور والانخفاض الواضحين إلى زيادة قيمة الصادرات من زغب بذور القطن من 13642 ألف دولار عام 2001 إلى 21513 ألف دولار عام 2008 ثم لتتخفض إلى 11447 ألف دولار عام 2009، فضلاً عن انخفاض قيمة صادرات العالم من هذه المادة.

2-3-1-2 : حلع القطن

تسمى عملية نزع البذار من القطن المحبوب (القطن بشكله الخامي) بحلع القطن، ويعتبر حلع القطن من الأنشطة قليلة الاعتماد على العمالة ناهيك عن قلة القيمة المضافة التي يولدها هذا النشاط، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص، إلا أن مرحلة حلع القطن على الرغم من أنها من المراحل ذات القيمة المضافة المنخفضة وقليلة الامتصاص لليد العاملة فإنها من المراحل الصناعية الهامة في بلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج القطن كسوريا إذ يعتبر حلع القطن البوابة أمام أنشطة صناعية أخرى عالية القيمة المضافة وذات قدرة استيعابية كبيرة لليد العاملة، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص.

تقوم المؤسسة العامة لحلع وتسويق الأقطان باحتكار استخراج كل المحصول القطني المنتج في سوريا، حيث أنها كانت تشتري القطن بأسعار تشجيعية حتى عام 2002، مما أدى الى تكبيدها خسائر كبيرة، إلا أنه اعتباراً من بداية عام 2002 بدأت المؤسسة بدفع قيمة القطن حسب السعر العالمي حيث يقوم المصرف الزراعي من خلال موازنة الدولة بتغطية الفرق بين السعر التشجيعي المدفوع للمزارعين الذي تحدده الحكومة والسعر العالمي الذي تسدد بموجبه مؤسسة الأقطان قيمة القطن المستلم من المزارعين¹.

وفيما يلي نوضح سعر شراء القطن من قبل الدولة والسعر العالمي للقطن:

جدول (2-3) تطور سعرشراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2001)*

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعرشراء القطن من قبل الدولة(ل/س/كغ)	30.75	27.9	26.8	30.75	30.75	30.75	30.8	30.8	41	42	42
سعر القطن العالمي (سنتا للرتل)	59.1	48.12	46.12	63.21	61.93	55.33	57.68	60.29	64.46	56.83	93.14

المصدر: سعر القطن السوري من رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة، فصل الإحصاءات الزراعية للسنوات المدروسة ومرجع السعر العالمي للقطن من موقع الفاو :

FOOSTAT.FAO.ORG/SITE

تقوم المؤسسة العامة لحلع وتسويق الأقطان ببيع قسم كبير من إنتاجها من ألياف القطن في السوق المحلي وتقوم بتصدير المتبقي، وتقوم بتسعير مبيعاتها المحلية على أساس التكلفة وهامش الربح بينما تصدر بالأسعار العالمية، وتمنع هذه السياسات السعرية تحقيق

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية-مرجع سابق ص 19

* - انظر الشكل البياني رقم (2) ضمن الملاحق ص202.

الأرباح من الخيوط والأنسجة القطنية المعدة للتصدير، حيث أن المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان تقوم بشراء القطن المحبوب بأسعار تفوق السعر التصديري، وهذا يخفض من ربحية صادرات الألبسة القطنية والمنتجات النسيجية الأخرى، ونتيجة لذلك تفشل سورية في الاستفادة من إمكانيات النمو التي تنطوي عليها صناعة المنتجات القطنية، كما تقوم مؤسسة الأقطان بدورها ببيع القطن المحلوج إلى شركات الغزل العامة والخاصة بالأسعار العالمية وتصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي إلى الأسواق الخارجية¹.

جدول (4-2) تطور انتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و 2011/2010

2011/2010	2010/2009	2009/2008	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	الوحدة	البيان
221	225	222	212	335	327	270	284	320	352	الف طن	انتاج القطن المحلوج
87	191	203	167	195	171	131	144	60	157	الف طن	الاستهلاك
134	34	19	45	140	156	139	140	260	195	الف طن	التصدير

المصدر: المؤسسة العامة لحج وتسويق الاقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع الإنتاج من القطن المحلوج من 352 ألف طن خلال الموسم 2001/2000 إلى 87 ألف طن في الموسم 2011/2010 على الرغم من ارتفاعه إلى 171 و 195 ألف طن خلال الموسمين (2005/2004) و (2006/2005) على الترتيب، ويعود ذلك إلى تراجع غلة المحصول والمساحات المزروعة في تلك السنوات، وكذلك إلى تراجع الاستهلاك والتصدير من هذه المادة خلال نفس المواسم كما هو واضح من الجدول أعلاه.

2-3-1-3 : غزل القطن

تعتبر عملية الغزل المرحلة النهائية لتصنيع الخيوط من الألياف القصيرة وفي هذه العملية يتم فيها الترتيب النهائي للألياف داخل الخيط. وترتبط كفاءة عملية الغزل وكذلك جودة الغزل المنتجة ارتباطاً وثيقاً بجودة تحضيرات الغزل حيث أن أي قصور في عملية تحضيرات الغزل من التنظيف والتفتيح إلى البرم سوف يؤدي إلى مشاكل في عملية الغزل النهائي مما يؤدي إلى إنتاج غزل ذات مستوى جودة منخفض وكذلك تؤثر في انخفاض كفاءة التشغيل بماكينه الغزل².

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق ص-19

² - الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين، عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزل القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، إشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008. ص 102.

فالغزل هو تحويل المادة الخام مهما كان مصدرها إلى خيوط فعلية صناعة الخيط ربما تكون من شعيرات محدودة الطول (بالمليمترات) إلى خيوط بأطوال كبيرة (أمتار) قد تكون الشعيرات من مصدر نباتي أو حيواني أو بترولية أو محورة و أحيانا تخلط الشعيرات (طبيعي/صناعي) لصناعة قماش بمواصفات معينة فعلية صناعة الخيط عملية هندسية بحتة تقوم بها ماكنات مختلفة تعمل على تحويل شكل المادة الخام حتى تصل بها الى الشكل المطلوب تصميميا للقماش المراد إنتاجه¹، وبالتالي فإن غزل القطن هي المرحلة التي يتم من خلالها تحويل القطن المحلوج إلى خيوط حيث تقسم عملية الغزل مرحلة السحب وهو تحويل القطن إلى أجزاء صغيرة، ثم إلى مرحلة استقامة وموازاة الألياف القطنية، ثم إلى مرحلة فتل الألياف في خيوط مغزولة وتقوم بهذه العملية آلات عديدة ومتنوعة.

وتعتبر مرحلة الغزل من المراحل ذات القيمة المضافة العالية نسبياً إذ تشير أرقام المؤتمر الوطني الأول للصناعة إلى أن القيمة المضافة للعامل الواحد في مرحلة الغزل تبلغ \$8.16، كما تعتبر مرحلة الغزل من المراحل المتطلبة للعمالة إذ إن إنتاج 1طن من الغزول يحتاج إلى حوالي 27 عامل².

تحتكر معامل القطاع العام إنتاج مقاسات معينة من الغزول، الشيء الذي يجعلها مقصد معظم الصناعيين حيث تعتبر هذه المقاسات مدخلات لعملياتهم الإنتاجية بما يؤثر بشكل كبير على كلفة ونزاهة وكفاءة قنوات الإمداد بالنسبة لهؤلاء الصناعيين، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سمحت منذ عدة سنوات للقطاع الخاص بإقامة صناعة غزل قطني لكن بشرطين إما لاستخدام الغزول القطنية المنتجة في المنشأة ذاتها لإنتاج القماش أو للتصدير³. وفيما يلي نوضح إنتاج الغزول القطنية من قبل القطاع الخاص والعامة خلال الفترة (2000-2010).

جدول (5-2) تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعامة خلال الفترة (2000-2010) /طن/

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج القطاع الخاص من الغزول القطنية	-	-	-	-	28115	31454	35426	36134	37539	47850	-
إنتاج القطاع العام من الغزول القطنية	78019	82975	90600	98374	107610	114951	110159	102048	99471	102648	106770
مجموع إنتاج الغزول	78019	82975	90600	98374	135725	146405	145585	138182	137010	150498	106770

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة - جدول إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية- فصل الصناعة

¹ - <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>

² - مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة (صناعة الملابس القطنية في سورية)- مرجع سابق ص.20

³ - اللحم، فواد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- مرجع سابق - ص22 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج الغزول القطنية قد تطور إنتاجه بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010)* على الرغم من انخفاضه في سنة 2010 عن عام 2009 من 150498 طن إلى 106770 طن، وان القطاع الخاص لم يسمح له بإنتاج الغزول القطنية قبل عام 2004 حيث بلغ إنتاجه في عام 2004 كمية 28115 طن أي حوالي 26.1% من إنتاج القطاع العام ووصل إلى 47850 طن في عام 2009 مشكلاً ما نسبته 46.6% من إنتاج القطاع العام.

تشتري المؤسسة العامة للصناعات النسيجية القطن المحلوج من المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان والأسعار العالمية وتبيع الغزول التي تنتجها إلى الأسواق الخارجية بالأسعار العالمية أيضاً وظلت حتى تاريخ 2008/9/2 تباع الغزول في السوق الداخلية للقطاع الخاص بنسبة تزيد عن أسعار التصدير بحوالي 20% حيث ظل القطاع الخاص منذ سنوات عديدة يطالب بمساواته بالمستورد الخارجي من حيث تطبيق الأسعار العالمية على مشترياته الداخلية من الغزول القطنية، إلا أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تبرر عدم اللجوء إلى ذلك بتحقيق خسارة في شركات الغزل في حال تم البيع الداخلي بالأسعار العالمية في الوقت الذي تحقق فيه الشركات التي تصدر خسارة مستمرة لالتزامها بالبيع بالأسعار العالمية. وكان هذا الموضوع أحد أهم المشاكل التي تؤثر على تنافسية الصناعات القطنية السورية وظل مجال أخذ ورد بين القطاع الخاص ووزارة الصناعة حتى تاريخ 2008/9/2 حيث تمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على بيع الغزول القطنية للصناعيين والحرفيين من القطاع الخاص المحلي بأسعار التصدير.

هذا وقد بلغت نسب التنفيذ في إنتاج الغزول القطنية دون المستوى المطلوب في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية حيث بلغت نسبة التنفيذ 69% في عام 2009 ووصلت إلى 76% في عام 2010¹ ويعود السبب في ذلك إلى تدني مستوى الآلات المستخدمة في إنتاج الغزول القطنية في المؤسسة.

2-1-3-4 : صناعة النسيج

وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة حيث تعتبر صناعة النسيج من أعرق وأهم الصناعات السورية، ومن خلال استعراض الأرقام الإحصائية المتعلقة بهذه الصناعات نجد أن إنتاج من الأقمشة القطنية قد بلغ 9812 طن من قبل القطاع الخاص مشكلاً ما نسبته 45.5%

* - انظر الشكل البياني رقم (3) ضمن الملاحق ص 203.

¹ - وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء-تقارير سنوية.

من الإنتاج و11747 طن من قبل القطاع العام وذلك خلال عام 2000 ليتطور الإنتاج إلى 51499 طن للقطاع الخاص مشكلا ما نسبته 73.1% من مجموع الإنتاج و15544 طن للقطاع العام في عام 2009، ووصل الإنتاج من قبل القطاع العام إلى 18956 طن عام 2010 في حين لم تتوفر إحصائية عن إنتاج القطاع الخاص في عام 2010 ويعود التطور الواضح للإنتاج من قبل القطاع الخاص إلى الدعم المقدم لهذا القطاع والى التوسع في مشاريعه في مجال إنتاج الأقمشة القطنية كما هو واضح في الجدول أدناه:

جدول (6-2) تطور إنتاج القمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
-	51499	37289	34223	23517	19178	18175	13283	12752	12622	9812	أقمشة قطنية قطاع خاص طن
18266	18956	15544	17050	19460	18118	21401	15806	15025	12445	11747	أقمشة قطنية قطاع عام طن
18266	70455	52833	51273	42977	37296	39576	29089	27777	25067	21559	المجموع
-	73.1	70.6	66.7	54.7	51.4	45.9	45.7	45.9	50.4	45.5	نسبة إنتاج القطاع الخاص من العام %

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة الإحصاءات الصناعية

ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات من النسيج قد تحسنت من 286.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1554 مليون دولار لينخفض بعد ذلك إلى 802 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 678 مليون دولار عام 2010 مشكلا ما نسبته حوالي 13.1% من إجمالي القطاعات عام 2010 بتحسّن واضح* عن عام 2000 حيث بلغت نسبته من إجمالي القطاعات 6.1%. ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وإقامة المشاريع النسيجية الجديدة وإعطائه التسهيلات اللازمة. كما أن الواردات من النسيج تحسنت خلال الفترة 2000-2010 ولكن ليس بنفس نسبة تحسن الصادرات النسيجية حيث بلغت المستوردات من النسيج 288.6 مليون دولار عام 2000 ثم لتحسن إلى 322.8 مليون دولار عام 2001 لتتخفّف بعد ذلك 307 مليون دولار عام 2010 مشكلا ما نسبته 2% من إجمالي القطاعات بعد أن كان يشكل حوالي 7.2% من إجمالي القطاعات في عام 2000 كما هو موضح في الجدول التالي:

* - انظر الشكل البياني رقم (4) ضمن الملاحق ص 203 .

جدول (7-2) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2001-2000) القيمة مليون دولار النسبة %

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات من النسيج	286	181	263	272	228	240	889	1119	1554	802	678
النسبة من إجمالي القطاعات (%)	6.1	3.4	3.8	4.7	4.2	13.4	18.9	19.9	18.8	15.9	13.1
الواردات من النسيج	289	323	183	221	229	221	212	192	283	309	307
النسبة من إجمالي القطاعات (%)	7.2	6.8	3.6	4.3	3.3	2.5	2.2	1.5	1.7	2.3	2

المصدر: أرقام عام 2004-2000 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2005. وأرقام 2010-2005 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2011.

2-1-3-5 : إنتاج الألبسة

تعتبر مرحلة الإنهاء المرحلة الأكثر توليداً للقيمة المضافة بين المراحل السابقة، إذ إن إنتاج طن واحد من الملابس يولد قيمة مضافة تعادل 14 مثل بدءاً من مرحلة القطن المحلوج¹. ومن أهم المنتجات التي تدخل فيها القطن هو إنتاج الألبسة الداخلية والألبسة الجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات، ومن خلال الجدولين التاليين سنوضح إنتاج كلاً من القطاع الصناعي العام والخاص من هذه المنتجات.

جدول (8-2) : تطور إنتاج القطاع الخاص من الألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2009-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ألبسة داخلية (الف دزينة)	5836	5494	6695	7680	9963	11452	15408	17645	22976	39304
ألبسة جاهزة (الف قطعة)	34013	47272	50708	53693	87920	91296	112886	125862	189600	248688
سجاد (الف م2)	1309	1582	1775	2058	4843	5563	7410	10596	11340	18623
جوارب (الف دزينة)	4234	6166	6996	7836	8882	9056	12571	18540	19777	20377
حرامات (الف قطعة)	388	350	365	387	473	642	905	933	975	1376

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

جدول (9-2) : تطور إنتاج القطاع العام من الألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ألبسة داخلية (الف دزينة)	720	783	891	510	475	560	402	453	436	418	350
ألبسة جاهزة (الف قطعة)	1103	1045	1160	1045	743	629	657	743	374	445	686
سجاد (الف م2)	396	400	436	400	357	397	355	331	307	286	245
جوارب (الف دزينة)	176	146	130	167	163	178	133	119	158	171	136
حرامات (الف قطعة)	41	75	73	73	53	35	80	80	100	74	56

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

¹ - مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة صناعة المنتجات القطنية في سورية- مرجع سابق ص 23.

نجد من الجدولين أعلاه أن القطاع الخاص يتفوق بكثير في إنتاج المنتجات القطنية حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص في عام 2000 من الألبسة الداخلية 5836 ألف ذرينة ومن الألبسة الجاهزة 34013 ألف قطعة ومن السجاد 1309 ألف م2 ومن الجوارب 4234 ألف ذرينة ومن الحرامات 388 ألف قطعة ليتطور الإنتاج بشكل كبير جدا في السنوات اللاحقة* حتى وصل في عام 2009 إلى 22976 ألف ذرينة من الألبسة الداخلية والى 248688 ألف قطعة من الألبسة الجاهزة والى 118623 ألف م2 من السجاد والى 20377 ألف م2 من الجوارب 20377 ألف ذرينة ومن الحرامات 1376 ألف قطعة وهنا لا بد من الإشارة انه لم تتوفر إحصاءات للقطاع الخاص في هذا المجال عن عام 2010. ويعزى هذا التطور الكبير للقطاع الخاص في إنتاج مثل هذه المنتجات إلى الرعاية الخاصة التي توليها الدولة لهذا القطاع والتوسع الكبير في استثماراته حيث يمتلك القطاع الخاص جميع شركات إنتاج الملابس الجاهزة تقريبا. وبالنسبة للقطاع العام (Public sector) نلاحظ أيضا أن الإنتاج ضمنه تطور ولكن بنسب قليلة حيث بلغ الإنتاج من هذه المواد في عام 2000 من الألبسة الداخلية 720 ألف ذرينة ومن الألبسة الجاهزة 1103 ألف قطعة ومن السجاد 396 ألف م2 ومن الجوارب 176 ألف ذرينة ومن الحرامات 41 ألف قطعة و ليصل الإنتاج في عام 2009 إلى 418 ألف قطعة و 445 ألف قطعة و 286 ألف م2 و 171 ألف ذرينة و 74 ألف قطعة على الترتيب. وقد شهد عام 2010 تراجع إنتاج الألبسة الداخلية إلى 350 ألف ذرينة ومن السجاد إلى 245 ألف م2 ومن الجوارب إلى 136 ألف ذرينة والى 56 ألف قطعة من الحرامات مع التحسن في إنتاج الألبسة الجاهزة إلى 686 ألف قطعة*.

*-انظر الشكل البياني رقم (5) ضمن الملاحق ص204.

* انظر الشكل البياني رقم (6) ضمن الملاحق ص204.

المبحث الثاني

2-2 أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية

إن جميع الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وقعتها سورية والتي تسعى لتوقيعها ستؤدي في النهاية لانفتاح السوق السورية على أغلب المنتجات والخدمات ومنافستها للسلع المحلية من خلال التخفيض الجمركي الذي سيطراً عليها. وفي أي اتفاق شراكة عادةً هناك شريك رابح وشريك آخر أقل ربحاً يجب عليه أن يعيد ترتيب أوضاعه لكي يبقى في مستوى الربح ولا يتعرض للخسارة. وسورية عندما قررت تحرير تجارتها والاندماج الكلي بالاقتصاد العالمي عبر هذه الشراكات أو من خلال طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من بوابة الاتفاقيات الاقتصادية كانت مدركة لحجم التحديات والمستحقات من جراء ذلك لأن خسائر البقاء خارجاً كانت أكبر بكثير من خسائر هذا الاندماج، وفي بعض الأحيان تكون المكاسب السياسية والاستراتيجية أكبر تأثيراً من المنافع الاقتصادية المرحلية. وسورية عندما تنظر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي كنتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في العولمة والحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة وفتح الأسواق وإقامة التكتلات الاقتصادية فهي كغيرها من الدول تسعى لتحقيق مجموعة من المزايا منها: تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته وزيادة القدرات التنافسية، تحسين الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية، وتفعيل عمليات البحث والتطوير وتسهيل الحصول إلى التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات وتوطينها.

وعليه ضمن هذا المبحث سنركز على أثر كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية على المنتجات القطنية السورية.

2-2-1 : منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية:

2-2-1-1 : الاتفاقيات التي تجسدها منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية. وكذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض.

أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1/1/1995 كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الأورغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات¹، حيث تضمنت جولة الأورغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ 15/4/1994 (28) اتفاقية وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل ويمكن تقسيم موضوعات هذه الاتفاقيات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول :النفاذ الأساسي : ويتضمن بروتوكول النفاذ الأساسي جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأسواق المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية ويضم²:

أ- **اتفاق الزراعة:** ويعتبر هذا الاتفاق الأول في نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وينص على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية، وهذا يعني إلغاء كافة القيود غير التعريفية، ثم يتم تخفيض التعريفية الجمركية بنسبة % 36 في الدول المتقدمة، وذلك خلال 6 سنوات من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و % 24 في الدول النامية وخلال 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نمواً، فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفية الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية.

كما ينص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وعلى تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة % 36 من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة % 21 من كميات الصادرات التي يتم دعمها، وذلك بالنسبة لفترة الأساس التي هي 1990 - 1986 وفي

¹ - William R. Cline ,Evaluating the Uruguay Round,The World Economy,Volume 18, Issue 1, January 1995.pages 1-23.

² - محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997-ص23-24.

الدول المتقدمة على مدى 6 سنوات، ويتم التخفيض بنسبة % 24 من القيمة و % 14 من الكمية، وذلك في الدول النامية وعلى مدى 10 سنوات، وأما الدول الأقل نمواً فهي غير مطالبة بإجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية، وهناك استثناءات من تخفيض التعريفات والدعم، وكذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستورداً صافياً للغذاء.

ب- اتفاق المنسوجات*: ينص هذا الاتفاق على إلغاء نظام حصص الاستيراد الذي كان معمولاً به من قبل، وفقاً للاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل تدريجية، وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من عام 1995 حتى عام 2005، والهدف من هذا الإلغاء هو إنهاء استخدام القيود غير التعريفية على المنسوجات والملابس، وكذلك إنهاء نظام أو ترتيب الألياف المتعددة الذي كان مطبقاً من قبل وأدى إلى تقييد التجارة العالمية في المنتجات النسيجية بوضع عدة قيود كمية عليها¹.

وترتيباً على ذلك اتسمت كل مرحلة من مراحل هذا الاتفاق بوضع نسب معينة من المنتجات النسيجية التي يتم استيرادها من الدول الأخرى، فالمرحلة الأولى تبدأ من أول كانون الثاني عام 1995، أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبنسبة لا تقل عن % 16 من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس، والثانية تكون النسبة فيها % 17 من حجم الواردات حيث تبدأ من عام 1998 والثالثة تكون النسبة فيها % 18 وتبدأ في أول كانون الثاني 2002، أما المرحلة الرابعة فتشمل نسبة % 49 الباقية وتبدأ من أول كانون الثاني 2005، وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة الأورغواي².

القسم الثاني: مجموعة الاتفاقيات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات³:

أ- الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية.

* - سننوسع في هذه الاتفاقية فيما بعد انظر ضمن متن البحث ص78.

1- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - الطبعة الأولى - 2008 - ص 33.

2- عبد الحميد، عبد المطلب - النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر - مجموعة النيل العربية - القاهرة - الطبعة الأولى 2003 - ص 71.

3 - <http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2>

ب - اتفاقية مكافحة الإغراق وينص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغلاق السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية.

ج - اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضرراً بالغاً لهذه الصناعة إما بفرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض .

القسم الثالث: الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة:

لقد نجحت جولة الأورغواي في إدراج بعض المواضيع الجديدة التي لم تشملها اتفاقية الجات وتشمل هذه المواضيع¹:

أ- إجراءات الاستثمار وينص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات.

ب- الملكية الفكرية ويضمن هذا الاتفاق المواضيع الرئيسية كحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية بما في ذلك الكمبيوتر وبراءات الاختراع

ت- تجارة الخدمات وتشمل الخدمات المالية كالاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة.

تؤثر منظمة التجارة العالمية بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات العديدة التي تشرف على تنفيذها على مجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المنضمة لها، ولها ثقلها المسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة، والتجارة الدولية على وجه الخصوص، لذلك فإن جميع الدول ستتأثر بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة نتيجة لهذه المنظمة²، وبالتالي لا بد لكل دولة من دراسة بنود وأحكام كل اتفاقية من الاتفاقيات بدقة وتفصيل، وإجراء مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها ومن ثم إعادة تأهيل هذه الاقتصاديات لتتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة لاتخاذ القرار المناسب. وسورية كغيرها من الدول ستتأثر نتيجة انضمامها بمختلف نشاطاتها والمنتجات التي تنتجها بشكل مباشر أو غير مباشر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية كنتيجة لانضمامها لهذه المنظمة، وما يهمنا في بحثنا هذا

¹ --<http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2> .

² - Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO , a Generalised Approach, The World Economy, Volume 34, Issue 6, June 2011. pages1014-1041.

الآثار المترتبة على المنتجات القطنية السورية، وللوقوف على هذه الآثار من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء بشي من التفصيل على اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها، وعلى اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة وتطور أنظمة القيود فيها.

2-1-2-2 : اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها:

تعتبر اتفاقية الألياف متعددة الأطراف من الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف، والتي بموجبها تم تقييد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية إلى الدول الصناعية المستوردة لها، وإن الغرض الأساسي للاتفاقية يتمثل في توفير الحماية المؤقتة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان الصناعية المستوردة لها، وللسماع لها بالتكيف مع المنافسة الأجنبية، ولإتاحة الفرصة أمام مصدري الدول النامية للنفاد إلى أسواقها بطريقة منظمة ومنضبطة، تسمح للدول الصناعية بالتحكم في مقاديرها والرقابة عليها¹.

وقد تحولت هذه الاتفاقية فيما بعد عند التطبيق العملي إلى اتفاقيات شبه دائمة خلال عدة مراحل هي²:

المرحلة الأولى: وهي فترة ما قبل الستينيات، حيث كانت هناك حصص، واتفاقيات تقييد اختيارية كثيرة تعرف "بالقيود الصلبة"، وهذه القيود قاومت المحاولات الكثيرة المبذولة بعد إنشاء الجات لإزالتها.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة بين تشرين الأول 1961 إلى أيلول 1962 وهو ترتيب قصير الأجل، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من أيلول 1962 إلى تشرين الأول 1973، وهو ترتيب طويل الأجل ليحل محل الاتفاق السابق، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هدف هذه الترتيبات ضبط التجارة الدولية وتلافي حدوث اختلالات سوقية، إلا أن رؤية الدول النامية لها ضمن تلك الفترة كان يملؤها الأمل بأنه سوف

¹ - D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirements for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 - 1995 , p , 9 - 10

² - خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة 6-7-1994 ص 5-6-7-8.

يحقق مصالحها، إلا أن واقع الحال لم يستمر كذلك، فقد عقدت سلسلة متتالية من الاتفاقيات متعددة الألياف لتنظيم التجارة الدولية في هذا القطاع الحيوي الهام لها.

المرحلة الرابعة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1974 إلى نهاية كانون الأول 1977 ونظراً لزيادة الأهمية النسبية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة المصنوعة من الصوف والخيوط والألياف الصناعية وتناقص الأهمية النسبية للمنتجات المصنوعة من القطن الخالص، فقد دعت الدول المصدرة والمستوردة إلى عقد اتفاقيات ثنائية لوضع قيود كمية على المنتجات النسيجية المستحدثة، وذلك بالمخالفة لقواعد الجات ولقواعد الاتفاقية طويلة الأجل في تنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية القطنية، لذلك كان من الضروري تقنين هذه الأوضاع بوضع اتفاقية جديدة لتنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية من جميع الألياف الطبيعية، والصناعية تدعى الاتفاقية الدولية الأولى للمنسوجات.

المرحلة الخامسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1978 إلى نهاية كانون الأول 1998 وذلك عندما نجحت الدول المتقدمة في الضغط على الدول النامية المصدرة لتعديل الاتفاقية الأولى، بسبب تزايد حالة الكساد العالمي، وعدم نمو الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة في الصناعة النسيجية، وزيادة الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، فقد أجبرت الدول الأخيرة الدول النامية على عقد " الاتفاقية الدولية الثانية للمنسوجات " لوضع حدود قصوى للواردات من الدول النامية.

المرحلة السادسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1982 إلى حزيران 1986 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الثالثة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وكانت أكثر تقييداً للتجارة الدولية في المنتجات النسيجية.

المرحلة السابعة : وهي الفترة الممتدة من حزيران 1986 إلى تموز 1991 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الرابعة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وتم العمل بها لمدد متلاحقةً انتظاراً لما ستسفر عنه اتفاقيات جولة أورجواي، وما آلت إليه من نتائج في اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.

2-2-1-3 - نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف :

يتراوح تطبيق نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف بحسب البلدان النامية المصدرة لها بحيث تطبق أشد القيود صرامة على أكثر المنتجين كفاءة، حيث بلغت القيود الثنائية أكثر من 100 تقييد ثنائي يتم فرضها على اغلب الدول المشتركة في الاتفاقية¹.

وعلى الرغم من تقييد تجارة الدول النامية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بموجب اتفاقيات ثنائية، إلا أن تجارة الدول الصناعية في هذه المنتجات لا تخضع لقيود كمية فيما بينها، بل تخضع لقيود تعريفية في أغلب الأحيان².

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الدول العربية جميعها، باستثناء مصر لم تكن مشتركة في اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف ومع ذلك فإن بعض الدول العربية سوريا، تونس ، المغرب تواجه قيوداً على صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وهي مفروضة خارج إطار الاتفاقيات المذكورة.

وبالتالي نجد أن هذه الاتفاقية كانت مخيبة لآمال الدول النامية في توسيع تجارتها من المنتجات النسيجية، مما دفعها إلى الإسراع، والمشاركة في اتفاقات جولة أوجواي لإلغاء نظام الألياف متعدد الأطراف ، والذي ساهم إلى حد كبير في عرقلة و نفاذ السلع النسيجية إلى أسواق الدول المتقدمة ، ونتيجة لذلك مع بداية عام 1995 أصبحت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية، وما على الدول المنضمة إلا أن تلتزم بالقواعد التي أقرتها هذه الاتفاقية ، وصدقت عليها مع باقي اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

2-2-1-4 : اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة :

على الرغم من أن معظم الدول المتقدمة اتبعت أنظمةً حمائيةً في تجارتها الدولية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أنها عادت لتحرير التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947، ولكن سياسات تحرير التجارة الدولية لم تمتد لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، بل كان الأمر على عكس ذلك، بحيث تزايدت القيود الحمائية في

¹ - المجنوب، أسامة - الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية ص 107.

² - إبراهيم نوار : اتفاقية الجات والاقتصادات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994 - ص 23.

هذا القطاع، عندما تم استثناء تجارة المنتجات النسيجية من تطبيق قواعد الجات بصفة رسمية في عام 1959 بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وصاحب ذلك فرض تعريف جمركية عالية على الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل زاد الأمر إلى حظر الواردات من تلك المنتجات في بعض الأحيان، وبالتالي زادت نسبة الحماية المفروضة على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول المتقدمة أمام الواردات المصدرة لها، إضافةً إلى أن التعريفات على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة في اتجاهها نحو الزيادة، كلما تقدمت مرحلة التصنيع، حيث بلغ متوسط التعريف في الدول الصناعية على الألياف مثلاً نحو 1%، بينما تزيد التعريف المفروضة على الملابس على أكثر من 20%، بقصد حماية الإنتاج الذي يتميز بقيمة عالية مضافة أعلى في الدول لصناعية، في حين أن متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على كافة المنتجات الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة، والنفط كانت قبل اتفاقيات جولة أورجواي حوالي 15% وانخفضت بعد هذه الجولة إلى 6%².

وبالتالي نجد أن القيود على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة أخذت شكل تعريفات مرتفعة ومتصاعدة في مجمل التعريفات المفروضة، وقيود كمية مفروضة وفق حصص ثنائية متفق عليها، تمثلت في سلسلة من القيود المتتالية طوال عدة عقود، وبذلك أصبح للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة نظام خاص، تم تطويره خلال العقود الماضية، وتحكمه اتفاقية الألياف متعددة الأطراف خلال حقبة من الزمن³.

بقي قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خارج إطار مفاوضات الجات لفترات زمنية طويلة حتى مرحلة الإعداد لجولة الأوراجواي، حيث حرصت الدول النامية في مرحلة المشاورات، والإعداد لاتفاقيات هذه الجولة على تحديد موقفها في ضرورة إدراج قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ضمن حزمة مفاوضات هذه الجولة، وضمن القطاعات التي يشملها نظام وقواعد الجات، من أجل إنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في أعمال جولة المفاوضات الجديدة، نظراً لأهمية

¹ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p59-60

² -Nader Majd:The Urguay Ronud And SouTh Asia ,An Overview of the Impact And Opportunities- ,policy Research Working Paper,1484 ,The World Bank , July , 1995 ,p p 15-18.

³ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p61

العمليات الإنتاجية، والتصديرية في هذا القطاع في هذه الدول، والتي تمثل بالفعل قاطرة التنمية الحقيقية لها بوجه عام.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن نجاح الدول النامية في إدراج هذا القطاع ضمن مفاوضات جولة أورجواي، يعود إلى اتحاد ورسوخ مواقفها المبدئية والثابتة، إلا أن واقع الحال لم يكن سهلاً، بل احتدم الخلاف بين الدول الصناعية، والنامية لما لقي هذا العرض من معارضة شديدة، حتى توصل الأطراف المتعاقدة إلى صيغة توفيقية تمثلت في الاتفاق النهائي لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة حيث يتألف هذا الاتفاق من مقدمة وتسعة مواد تضم سبعين فقرة، شملت 738 مادة سلعية، تشملها عمليات الدمج والتحرير طبقاً للتصنيف والتوصيف الخاص بالقوائم الجمركية، حيث أقرت في مضمونها على إخضاع هذا القطاع لأحكام وقواعد الجات، وإلغاء القيود المترتبة في إطار اتفاقية الألياف المتعددة بعد مضي فترة عشر سنوات تبدأ من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من الأول من كانون الثاني 1995 إلى نهاية كانون الأول 2004 ومن هنا فإن دراسة أحكام الاتفاق بشأن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يوجب علينا استعراض هذا الموضوع من خلال أسلوبين متوازيين، ليتم معرفة الأحكام القانونية التي أقرها الاتفاق العام في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، هما أسلوب الاندماج وأسلوب معدل نمو الحصص الذين سنوضحهما في الآتي:

أ- أسلوب الاندماج¹

يهدف اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار جولة أورجواي إلى خضوع هذا القطاع السلعي إلى قواعد ومبادئ الجات، وبذلك يتم التخلص تدريجياً ومرحلياً من اتفاقيات الألياف المتعددة على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية عام 1995، وذلك طبقاً لنصوص الاتفاقية التي نصت في المادة الثانية منها على إدماج هذا القطاع على فترات انتقالية مرحلية يتم خلالها إلغاء الحصص في المراحل الأربعة التالية:

المرحلة الأولى : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1995 موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث تقوم كل دولة مستوردة بإدماج نسبة 16% من إجمالي الواردات خلال عام 1990 في إطار قواعد الجات، بمعنى إلغاء الحصص الكمية على بنود المنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة المذكورة أعلاه.

¹ -http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

المرحلة الثانية : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1998 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 17% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990.

المرحلة الثالثة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 2002 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 18% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990، وفي نهاية هذه المرحلة يكون قد تم تحرير نسبة 51% فقط من تجارة الدول المستوردة من القيود المفروضة بموجب اتفاقيات الألياف المتعددة.

المرحلة الرابعة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني 2005 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية المتبقية، وهي عبارة عن نسبة 49% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990 ، وبهذا تكون كافة المنتجات النسيجية مندمجة كاملة تحت إشراف قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وبذلك يتم إلغاء كافة الأوضاع الاستثنائية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتصبح تجارتها كبقية السلع الأساسية المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية نص عليها الاتفاق تتمثل بأن هذه الفترة غير قابلة للتجديد، بمعنى أنها نهائية ولا رجعة فيها.

ولهذه الأسباب المتقدمة يتضح لنا مما سبق أن الهدف الأساسي من عملية الاندماج هو تسهيل وصول منتجات الدول من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق بعضها البعض، عن طريق خفض التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي كانت تحد من تجارة هذا القطاع، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بنشاط التصدير.

ب - أسلوب معدل نمو الحصص¹:

قضى الاتفاق في المادة الثانية منه، بضرورة التزام مع خطة دمج المنتجات، وهذا يعني ضرورة إعمال زيادة مضطردة في الحصص للكمية المفروضة على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة لنفس المراحل المنفق عليها لعملية الاندماج، بحيث تتم الزيادة بنسبة إضافية قدرها 16% في المرحلة الأولى، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 25% خلال السنوات الأربعة التالية، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 27% خلال السنوات التالية علاوة على إمكانية توزيع الحصص لصالح المصدرين الأكفاء المقيدون بالحصص، مع سريان المرونة في التعامل.

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

بحيث يسمح الاتفاق بترحيل الحصص من صنف في منتج معين إلى آخر في نفس المرحلة، مع إمكانية ترحيل الآجال إلى المراحل التالية، بشرط أن تلتزم البلدان المصدرة باتخاذ التدابير التي تجعل التجارة الدولية في هذه المنتجات تقوم على أساس المنافسة العادلة بين المصدرين الأكفاء، بما يكفل معالجة مسألة تغيير المسارات، وشهادات المنشأ الكاذبة التي من شأنها أن تحد إلى درجة كبيرة من التبادل التجاري بين الدول¹، وتعقيب الشحن وما تجب الإشارة إليه أن معدل نمو الحصص يهدف إلى زيادة حجم الحصص بصورة تصاعدية، أي زيادة الحصص المسموح بتصديرها إلى أسواق الدول بعضها البعض، إلى أن تصبح هذه الحصص لانهائية، مما يؤدي إلى إلغائها تماماً، وإزالة القيود المفروضة عليها

2-2-1-5 : نطاق شمولية تطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة:

فقد شمل الاتفاق كافة منتجات النسيج والملابس الجاهزة، والتي حددها النظام المنسق لوصف السلع الأساسية، وترميزها على أساس ستة أرقام، وتشمل الفئات التالية: الخيوط الممشوطة، والمغزولة، والأقمشة المصنعة، والمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، والخيوط الحريرية والصوفية، والقطنيات بجميع أشكالها، والخيوط التركيبية، والسجاد اليدوي، والصناعي، والموكيت، وغيرها من السلع الأخرى وقد خشيت البلدان النامية أن يتم إرجاء البنود الأكثر حساسية حتى المرحلة الأخيرة من المرحلة الانتقالية، ولتجنب حدوث مثل ذلك فقد طالبت الدول النامية بأن يتم إدراج منتج واحد على الأقل من المجموعة الأربعة التالية (شرائط الألياف، والخيوط المغزولة، والقماش، والمنسوجات، والملابس الجاهزة) في كل مرحلة من المراحل المذكورة أعلاه، وقضى الاتفاق بضرورة تطبيق ذلك، إلا أن الاتفاق لم يحدد الكمية الواجب تحريرها في كل مجموعة من المجموعات الأربعة في كل مرحلة من المراحل الانتقالية، ولذلك فإن هذا سوف يتيح مجالاً واسعاً للبلدان الصناعية لتمارس سلطاتها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم تحرير تجارتها من هذه المنتجات وعلى الرغم من دقة وصياغة الاتفاق بخصوص تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلا أنه استثنى بعض الأوضاع الخاصة وذلك في الأحوال التالية²:
أ- صادرات الدول النامية الأعضاء من الأقمشة والملابس التقليدية المصنوعة من الأقمشة، والمنسوجات اليدوية، شريطة أن تكون قد صدرت بموجب ترتيبات يتفق عليها مع الدول الأعضاء بطريق التفاوض.

¹ - Patricia Augier, Michael Gasiorek, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, The World Economy, Volume 27, Issue 9, September 2004, pages 1449-1473.

ب- منتجات النسيج المتبادلة على المستوى العالمي قبل عام 1982 ومنها الحفائب، والأكياس، والحبال، والأمتعة، كالحصير، والسجاد المصنوع من ألياف الجوت، والليف الهندي، والقن.
ت- المنتجات المصنوعة من الحرير الخالص.

ث- لا تطبق أحكام هذا الاتفاق على الدول النامية إذا كانت اقتصادياتها تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة معينة بذاتها كالمنسوجات والملابس الجاهزة من الصوف على سبيل المثال، ومع ذلك تتم هذه المعاملة عن طريق التشاور، والإقناع بين الدول أصحاب المصلحة حول مائدة المفاوضات.

مما سبق يتبين أن اتفاقية المنسوجات والملابس نصت على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات (1995-2004) يزال خلالها نظام الحصص الذي تفرضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي والنروج على استيراد السلع النسيجية من الدول النامية، بما فيها دول أوروبا الشرقية في إطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة، كما نصت الاتفاقية على تنفيذ برنامج رباعي المراحل، لإزالة تلك الترتيبات نهائياً في مطلع عام 2005 بيد أن الدول المتقدمة فرضت الإجراءات الوقائية المسموح استخدامها خلال الفترة الانتقالية في مواجهة واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية وعمدت إلى تحقيقات متعلقة بمكافحة الإغراق وحوجز أخرى تتعلق بقواعد المنشأ وركزت اتفاقية المنسوجات والملابس في تحرير التجارة من هذه السلع من قيود الحصص التي تفرضها الدول المتقدمة والتي من شأنها تحسين واقع الدول الأقل تقدماً على الساحة الدولية من خلال زيادة صادراتها من هذه الدول¹. ولكن لاتزال القيود الجمركية التي تفرضها تلك الدول على البضائع المعنية عالية تصاعديّة، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فإن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة من نظام الحصص يبقى عاملاً أساسياً من زيادة المنافسة في الأسواق الدولية الأمر الذي يحفز الدول النامية إلى الاستثمار في التقنية والتجهيزات الحديثة ما سيزيد التشغيل ورفع مستوى المعيشة فيها².

¹ - Hong Song ,Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry,China & World Economy, Volume 14, Issue 5, September/October 2006,pages 78-92.

² - www.mogatel.com/openshare

2-2-1-6 : أثر منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

مما سبق نجد إن منظمة التجارة العالمية كيان متحقق سواء انضمت إليه الدول أم لم تتضمن مع أن نطاق غير المنضمين متضائل ولا يستحوذ سوى أقل من 10 بالمائة من مجموع التجارة العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القول بأن الدولة العضو ستكون رابحة بالكامل أو خاسرة بالكامل، كلام غير دقيق والأصح، إن كل دولة عضواً كانت أو غير ذلك ستتحمل التبعات مقابل بعض الحسنات حيث إن درجة المنافع والخسارة لكل دولة منضمة يعتمد على اعتبارات شتى أهمها المركز المالي للدولة، الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية فيها ودرجة التبادل ووضع الميزان التجاري، ونوع السلع ذات الميزة التنافسية المعتمد عليها، إضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد ودرجة التطور الاقتصادي التي بلغها، وسورية كغيرها من الدول ستتأثر إيجاباً أو سلباً نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعليه سنوضح فيما يلي أهم آثار كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس للمنتجات القطنية السورية محل البحث باعتبارها من أهم المنتجات السورية.

أولاً: أثر اتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

في البداية إن النظرة الأولى لاتفاقية المنسوجات والملابس تشير إلى إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية ولن يقتصر هذا التأثير في تخفيض أسعار التصدير فحسب بل سيتعداه إلى إمكانية إعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع. إلا أن هناك آثار سلبية يمكن أن تتجم من جراء إزالة قيود الحصص وذلك من خلال زيادة المنافسة الدولية وخاصة من المنتجين في جنوب شرق آسيا والدول المتحولة، نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج فيها نسبياً الأمر الذي قد يهدد حصة الصادرات السورية في هذا النوع من السلع أو تقبلها للمنتجات الآسيوية في أسواقها المحلية، ومن خلال استعراض الجوانب القانونية التي عالجت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يحسن بنا أن نتعرض باختصار، للأفكار التالية:

أ- إن المادة السادسة من اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، منحت الدول المستوردة الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد الدول المصدرة، إذا ما ثبت أن زيادة الصادرات تمثل تهديداً للصناعات الوطنية، بالنسبة للمنتجات التي لم يتم إدماجها بعد في إطار الجات، تبعاً

للتبعية المرحلية التدريجية للاتفاقية، أما بالنسبة للسلع التي يتم إدراجها، فإنها تخضع لأحكام اتفاق الوقاية الخاص بالاتفاقية العامة.

ب- أما بالنسبة للمعاملة الخاصة بالدول النامية فإننا نجد أن اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة، قد منحت معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، وصغار المصدرين، والذين تبلغ حصصهم أقل % 1.2 من إجمالي الحصص المطبقة على الدول المستوردة في كانون الثاني 1992، وتتضمن المعاملة التفضيلية في إطار برنامج الدمج، زيادة معدلات نمو للحصص أعلى من تلك المحددة لباقي الدول الأعضاء.

ت- وفيما يخص الإجراءات الوقائية فقد نصت المادة السابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة على ضرورة إنشاء آليات للوقاية المؤقتة في حالة الزيادات المفاجئة في واردات المنتجات التي لم تدمج بعد في إطار الجات، أو المنتجات التي لا تقيدها حالياً اتفاقيات الألياف المتعددة، وشعرت الدول النامية بالقلق إزاء هذا النص خشية أن يساء استعماله وذلك بهدف:

i. فتح المزيد من الأسواق أمام منتجات النسيج والملابس باتخاذ تدابير منها تخفيض التعريفات والقيود وتخفيض أو رفع الحواجز غير التعريفية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية المرتبطة بإصدار التراخيص.

ii. ضمان تطبيق سياسات تتصل بشروط التجارة المنصفة والعدالة في المنسوجات والملابس في مجالات مثل الإغراق وقواعد وإجراءات مقاومة الأغراض والإعانات والتدابير المقابلة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

iii. نقادي التمييز ضد واردات قطاع المنسوجات والملابس عند اتخاذ تدابير لأسباب تتعلق بسياسة التجارة العامة.

ث- نصت المادة الثامنة من الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة على إنشاء جهاز لمراقبة العمل في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، تحت إشراف مجلس التجارة في السلع، وذلك للإشراف على تنفيذ مواد الاتفاقية، ومراقبة تنفيذ التزامات الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتواريخ الدمج بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبرامج الإصلاحات التي تتبعها الدول الأعضاء، والإجراءات المحسنة لوصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وكذلك الإشراف على تنفيذ مستويات القيود المفروضة على باقي المنتجات خلال مراحل الدمج¹، ومن أهم وظائفه تلقي الإخطارات من الدول الأعضاء، فيما يخص القيود المفروضة، والتي كانت سارية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتقوم بتعميم الإخطارات على كافة الدول الأعضاء

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

عملاً بمبدأ الشفافية التي نصت عليها مبادئ الجات كما تم إرفاق قائمة مطولة بالاتفاقية تتضمن كافة المنتجات التي تخضع لأحكام هذه الاتفاقية و مواصفاتها ونسب مكوناتها¹.

ج- بموجب المادة التاسعة ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق.

وبالتالي فإن أن إعطاء حرية الاختيار لكل دولة في تحديد المنتجات التي سيتم تحريرها قد يؤدي إلى اختيار الدول المتقدمة للمنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة، وإدماجها في اتفاقيات المنسوجات والملابس الجاهزة في المراحل الأولى، وبالتالي بقاء العوائق الحمائية قائمة، بالنسبة للمنتجات المنافسة الأساسية من الدول النامية، وأن إمكانية اتخاذ التدابير الوقائية خلال الفترة الانتقالية من شأنها أن تعطل مفعول هذه الاتفاقية، وأن هذه الاتفاقية توجه رسالة مبكرة للصناعة المحلية تتضمن التنبيه على أن اتفاقيات الألياف المتعددة، ستزول حتماً وأن المنافسة للأقوى، والبقاء للأفضل من حيث الجودة والأسعار.

ولهذا يمكننا القول في نهاية هذا العرض لاتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة بأن هذا الاتفاق يمثل تحولاً كبيراً في النمط التجاري الدولي، ويساهم في فتح أسواق الدول الصناعية بدرجة أكبر، رغم احتدام المنافسة بين الدول النامية المصدرة لهذه السلع بحثاً عن نصيب أكبر في السوق العالمي بعد إزالة القيود الصارمة التي كانت تطبقها اتفاقية الألياف المتعددة.

ثانياً : اثر منظمة التجارة العالمية على المنتجات القطنية السورية:

كما رأينا مما سبق انه من خلال المادة التاسعة من اتفاقية المنسوجات والملابس ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق، وعليه فإننا نوضح الآثار لاتفاقية المنظمة على المنتجات القطنية السورية من خلال ما يلي:

أ- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية و تمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة

¹ http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء، ولا شك في أن هذه الميزة هي هامة جداً للصادرات الصناعية السورية ومن ضمنها المنتجات القطنية، كما أن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إلى سورية نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تخفيض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة اللازمة لإنتاج المنتجات الصناعية والقطنية خاصة، كما أن الاتفاقيات الجديدة في ظل المنظمة تتيح لسورية فرصاً أوسع في تصدير مختلف منتجاتها القطنية على الرغم من أن هذه الفرصة قد تكون محدودة جداً في الآجال القصيرة والمتوسطة بسبب زيادة شدة المنافسة الدولية لهذه المنتجات من قبل دول أخرى .

ب- سمحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات احترازية غير تمييزية لغرض الحد من تدفق سلعة معينة قد تلحق ضرراً باقتصاد البلد، وبالاستناد إلى ذلك يمكن توفير نوعاً من الحماية للصناعات النسيجية والقطنية التي تسد السوق المحلية ولها ميزة تنافسية، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يستخدم ذلك من قبل أعضاء آخرين ضد منتجاتنا القطنية الموجهة للأسواق الدولية بخاصة أن هذه المنتجات تتعلق بنظام الحصص، والخطورة تأتي من خلال إمكانية تحول هذه الإجراءات المؤقتة إلى قواعد ثابتة ضد منتجاتنا القطنية والمنتجات الأخرى في الأسواق الدولية.

ت- من المتوقع أن تخضع الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى سياسات مكافحة الإغراق في أسواق الدول الصناعية مما ينجم عنه ضرراً بهذه المنتجات، إلا أنه يمكن الاستفادة من هذه السياسات في تخفيض أسعار المواد الداخلة في الإنتاج الناتجة عن تنافس المنتجين الدوليين في تصدير سلعهم إلى سورية .مع الإشارة إلى أن الدول النامية بشكل عام لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادراً في حين أنها تعاني من هذه السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبيرة، لذلك تصبح سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها . يتعين إذاً على سورية في هذا المجال التنسيق مع الدول الأخرى في إطار المنظمة أو خارجها من خلال التكتلات الإقليمية بهدف الحد من تلك السياسات، ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر، كما يجب إجراء سياسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب الإغراق الذي قد يلحق بالدول المستوردة، فليس من الإنصاف إن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على إزالة الضرر الذي تتحمله الدول الصناعية دون الضرر الذي يصيب البلدان النامية.

ث- كما أن من أخطر الاتفاقيات على مستقبل المنتجات القطنية السورية في ظل المنظمة هي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وذلك من جوانب شتى حيث يمكن أن يتحصل الضرر من خلال جانب توفير المعدات الرأسمالية (الآلات والمعدات) أو (مستلزمات الإنتاج) حيث يتلخص هذا الضرر في أمرين الأول: هو الالتزام بتحويل جزء من الدخل لأصحاب الحقوق الفكرية في الدول الصناعية مقابل استخدام هذه الحقوق، أما الضرر الثاني: فيتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعة للمنتجات القطنية إلى سورية لما أصبح يتطلبه هذا من دفع مقابل باهظ كلما أرادت الدولة تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية، وعليه نجد أن الأعباء تتمثل في ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية والأعباء التشريعية وأعباء مالية وإدارية وارتفاع كلفة التكنولوجيا، أما المزايا الناجمة يمكن أن تحصل في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية إضافة إلى حماية المستهلك من ظاهرة الغش الصناعي . يتضح من ذلك أن الذي يمكن أن يعجل من انتقال التكنولوجيا لسورية ليس هو بالضبط التشدد الذي جلبته الاتفاقية، بل الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي من جراء هذه الاتفاقية، وهنا لا بد من الإشارة كون هذه الاتفاقية ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصناعة بشكل عام وصناعة المنتجات القطنية بشكل خاص وباعتبار أن هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يصعب عليه تحمل هذه التكاليف من ناحية التمويل فلا بد للدولة من اتخاذ إجراءات من شأنها دعم القطاع الخاص إما عن طريق القروض أو التسهيلات المصرفية أو المشاركة وغيرها في نطاق خطة محددة موجهة نحو تطوير مثل هذه الصناعات وتنميتها .

بموجب المادة 16 من الاتفاقية حول قواعد الدعم للمنتجات الصناعية يمكن للبلدان النامية أن تتخلص خلال مدة سنتين من أي دعم للتصدير لأي منتج أصبح تنافسياً في الأسواق الدولية، ويعتبر البلد أنه وصل إلى وضع المنافس في أسواق التصدير لأي سلعة إذا وصلت حصته إلى 3.25% من حجم السوق العالمي خلال سنتين متتاليتين* (قاعدة المرونة للبلدان النامية). وعندما تكون الآثار السلبية الناتجة عن الدعم على شكل أضرار كبيرة تلحق بالصناعة المحلية في البلد المستورد يخول اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ذلك البلد من فرض رسوم تعويضية ليوافق الدعم، لكن لا يجوز فرض مثل هذه الرسوم إلا إذا اقتضت هيئات التقصي الحكومية بعد إجراء التحقيقات الضرورية بأن هناك علاقة سببية بين الواردات

* - انظر الجدولين (5-3) و(6-3) ضمن متن البحث ص138 وص140، حيث يلاحظ من الجدولين أن هناك دول قليلة ممن تتمتع بهذه الميزة ومن هذه الدول تركيا، الصين وذلك بالنسبة للنسيج والملابس.

المدعومة وبين الضرر الكبير الذي لحق بالصناعة المحلية (قواعد الإجراءات التصحيحية في الاتفاقية). وبالتالي يمكن الاستفادة من السياسات التي أبقّت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم، حيث ممكن استغلالها من خلال تقديم المنح أو القروض المدعومة للأغراض الاستثمارية من اجل إنشاء صناعة معينة أو تطويرها وعليه يمكن تقديم التسهيلات من اجل تطوير صناعة القطن في سورية.

2-2-2 : الشراكة السورية الأوروبية والمنتجات القطنية السورية:

1-2-2-2 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية- الأوروبية :

شهدت العلاقات السورية – الأوروبية تطوراً ملحوظاً بعد حرب تشرين 1973 من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية وإقامة شركات مشتركة سورية – فرنسية و سورية – إسبانية وكان لزيارة الرئيس الخالد حافظ الأسد لفرنسا في نيسان عام 1976 ولقائه مع رجال الأعمال الفرنسيين أثر كبير في تنمية العلاقات الاقتصادية بين قطاع الأعمال السوري والأوروبي وخاصة مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأعقب ذلك زيارات متكررة سواء على المستوى الرسمي أو المؤسسي واللقاءات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بين الجانبين مما نجم عنه توقيع العديد من البرتوكولات والاتفاقيات على صعيد التعاون الاقتصادي بين سورية ودول المجموعة الأوروبية وفي مقدمة هذه الاتفاقيات:

أولاً: اتفاقية التعاون عام 1977:

إن التعاون السوري الأوروبي يعود إلى تاريخ 1977 حيث سمح للمنتجات الصناعية السورية بالدخول إلى السوق الأوروبية ولبعض المنتجات الزراعية بامتيازات جمركية. فهذا الاتفاق يعد أول اتفاق على الصعيد الاقتصادي بين سورية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهو يفتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعة السورية ويقدم بعض الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية وكذلك يقدم بعض المساعدات المالية لسورية عن طريق البروتوكولات المالية¹، و يهدف إلى دعم الاقتصاد السوري عن طريق منح مزايا تفضيلية للسلع السورية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي (وخاصة في مجال النسيج والألبسة والجلديات) وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية وفق نظام الحصص المعمول به، وهناك أيضاً مجموعة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية تتعلق بضمان الاستثمار وحقوق الملكية وعدم الازدواج الضريبي وغيرها من الاتفاقيات الموقعة.

¹ - ماريا، خوسيه- الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة – مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية – دمشق- سورية- 2001- ص 13.

ثانياً : إعلان برشلونة:

بنتيجة انعقاد مؤتمر برشلونة في 27-28 من شهر تشرين الثاني لعام 1995 خلقت نوعاً من العلاقات الجديدة والتي تسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطة وذلك ما بين دول الاتحاد الأوروبي وشرق وغرب البحر الأبيض المتوسط، وبعد المفاوضات والنقاشات والتي دامت لمدة يومين تم الاتفاق حول إعلان برشلونة بين خمسة عشر دولة أوروبية تمثل آن ذاك الاتحاد الأوروبي واثنى عشرة دولة تمثل منطقة البحر المتوسط.¹، حيث شاركت سورية إلى جانب بقية الدول الـ 12 المتوسطة في مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني 1995 مع دول الاتحاد الأوروبي الـ 15، وقد تبنت الإعلان الصادر في ختام المؤتمر كما وشاركت سورية في المؤتمرات الوزارية والندوات وورشات العمل الصناعية التي عقدت تنفيذاً لإعلان برشلونة وبرامج العمل الصادرة عنه.

ويعد الإعلان الرسمي النهائي (المعروف باسم " إعلان برشلونة ") وثيقة طموحة وبعيدة المدى تتناول كل جوانب الحياة على طرفي المتوسط ، وستسجل كأول محاولة لخلق روابط وثيقة و قوية بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط ،ويرتكز هذا الإعلان على ثلاثة أهداف²:

- أ- خلق منطقة سلام واستقرار مستندة على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية(شراكة أمنية و سياسية).
- ب- خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط وبين الشركاء بعضهم البعض (شراكة اقتصادية ومالية).
- ت- تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب الإقليم وتطوير مجتمع مدني حر ومزدهر (شراكة ثقافية واجتماعية وإنسانية).

¹ دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر هي : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، إسبانيا والسويد.

ودول البحر المتوسط الإثنى عشر هي : الدول العربية (الجزائر، مصر ، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الوطنية الفلسطينية، سوريا و تونس) و الدول غير العربية (تركيا ، قبرص ، مالطا) بالإضافة إلى الكيان الصهيوني .

² مرزوق ، نبيل ، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مرجع سابق .

ثالثاً : مركز الأعمال السوري – الأوروبي:¹

أحدث هذا المركز في عام 1996 استناداً إلى الاتفاقية الموقعة بين الجمهورية العربية السورية ودول المجموعة الأوروبية في تشرين الثاني 1995 ويهدف المشروع إلى دعم قطاع الأعمال والنهوض بالاقتصاد الوطني وتكيفه وفق متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتحسين كفاءة وقدرة المؤسسات المحلية على المنافسة واستغلال الميزة التنافسية لسورية في التجارة الإقليمية والدولية كما يقوم المركز من خلال فرعية في دمشق وحلب بتقديم الخدمات التالية:

- أ- خدمات استشارية في مجال الإنتاج والتسويق والتصدير.
- ب- خدمات في مجال التدريب والتأهيل الإداري للمنشآت والأفراد.
- ت- خدمات معلوماتية تتضمن دراسات لتحسين فرص الاستثمار.
- ث- تحسين أداء القطاع الخاص من خلال تطوير العمل المؤسساتي وآلية عمل المنظمات المهنية لقطاع الأعمال.

2-2-2-2 : مشروع الشراكة السورية الأوروبية :

أولاً : محاور مواضيع الشراكة:

يندرج مشروع الشراكة السورية- الأوروبية المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لإقامة نظام تعاون مع دول جنوب البحر المتوسط يحل محل نظام التعاون القائم على اتفاقيات تعاون عقدها الاتحاد مع كل من هذه الدول في السبعينيات، وقد وضع الاتحاد في هذا السياق صيغة نموذجية عامة لاتفاقيات الشراكة بينه وبين الدول المتوسطة لتأطير العلاقات الأوروبية والمتوسطية وفق الصيغة القانونية والسياسية والترتيبات المؤسسية التي تم انشائها من قبل الاتحاد الأوروبي²، مع مراعاة الخطوط والأهداف العريضة وخصوصيات كل دولة من هذه الدول والتي يتم التباحث والتنافس فيها بين الاتحاد والدول المعنية بالاتفاق للتوصل إلى نتائج يتم التعبير عنها في نص الاتفاق بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي.

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

² - PAUL JAMES CARDWELL , EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, Journal of Common Market Studies, Volume 49, Issue 2, March 2011pages 219-241.

لقد تخطت المباحثات السورية الأوروبية المرحلة الاستكشافية التي استمرت مدة سنتين تم فيها مناقشة مواضيع تمحورت حول التعاون الاقتصادي والمالي، تحرير التبادل التجاري، حق إنشاء الشركات وتقديم الخدمات، انتقال رؤوس الأموال، حماية الملكية الفكرية والصناعية، قواعد المنشأ وشهادات المنشأ، خصائص الاقتصاد السوري، التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي، الإجراءات الوقائية، الدعم المالي، التجارة، الجمارك، هيكل الصناعة السورية¹.

وانتقل الطرفان: السوري والأوروبي إلى مرحلة المباحثات الرسمية ابتداءً من 1998/5/14، وعلى الرغم من أهمية مشروع الشراكة بالنسبة لسورية والاتحاد الأوروبي لما ينطوي عليه الاتفاق من تطوير نظام التعاون على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع مشروط بمبدأين اثنين هما: التدرج والمرحلية، المساعدة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

ثانياً : ملامح وسمات مشروع الاتفاقية²:

ينطوي مشروع الشراكة السورية الأوروبية على الملامح الهامة التالية:

- أ- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية على السلع الصناعية خلال 12 عاماً.
- ب- التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية، بالإضافة إلى التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، في إطار الالتزامات المقدمة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- ت- إجراء تعديلات تدريجية في احتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية.
- ث- التقارب مع النظم والقوانين المطبقة في الاتحاد الأوروبي في مجال المواصفات والمقاييس والمنشأ والمنافسة ومكافحة الاحتكارات وغير ذلك من المجالات.
- ج- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية والتجارة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

أما بالنسبة للسمات فتمحورت حول:

أ- إنشاء منطقة التجارة الحرة، أي ينطوي مشروع الاتفاقية على إنشاء منطقة حرة خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية، وذلك بما يتماشى مع

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

² - المرجع السابق.

الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وعلى نحو يضمن الانتقال الحر للسلع بين دول المنطقة الحرة المقترحة.

ب- حرية تنقل السلع المتبادلة دون حواجز أو تمييز بحيث لا يتم فرض أية رسوم جمركية أو قيود كمية أو ضرائب ذات أثر مماثل على الصادرات فيما بين سورية والاتحاد الأوروبي، كما تلغى القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة حالياً على الاستيراد فيما بينها فور سريان مفعول الاتفاقية.

ت- لا يسري مبدأ التحرير الشامل مباشرة على جميع السلع، بل سيتم استثناء منتجات الصناعات الزراعية والغذائية والمنتجات الزراعية بسبب السياسة الحمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعة.

ث- تميز الاتفاقية بين المنتجات الصناعية من حيث ترتيبات التحرير التجاري ومواعيده.

ج- فور سريان الاتفاقية سيتم تحرير كامل استيراد الآلات والمعدات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي التي يتم تصنيعها محلياً من جميع الرسوم الجمركية.

ح- ستخضع المواد الأولية والمدخلات الأوروبية لتخفيض تدريجي للرسوم خلال 5 سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية وفق المعدلات التالية: 15% عند سريان الاتفاقية. 15% في السنوات الأربع الأولى. 25% في السنة الخامسة.

خ- فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الأوروبية المنافسة للمنتجات المحلية السورية سوف يكون التخفيض على النحو التالي: 8% عند سريان الاتفاقية، 8% سنوياً خلال السنوات الـ 11 التالية، 4% للسنة الأخيرة للمنتجات الأخرى حيث سيبدأ تخفيض الرسوم والضرائب عليها بعد أربعة سنوات من سريان الاتفاقية بمعدل 11% خلال السنوات الثماني اللاحقة.

د- ستخضع منتجات الصناعات الغذائية والزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى ضريبة أو رسم العنصر الزراعي بمبلغ محدد أو نسبة معينة من القيمة.

ثالثاً : الإجراءات الوقائية¹:

يشتمل مشروع الاتفاقية على مجموعة من الأحكام التي تجبر اتخاذ إجراءات وقائية حيث تمثل هذه الإجراءات استثناءات مؤقتة من تطبيق أحكام الاتفاقية لمواجهة ظروف ومصاعب معينة لدى أي طرف من طرفي الاتفاق ويمكن تصنيف هذه المصاعب حسب نوعية وطبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها إلى الفئات التالية:

¹ - موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني ، www.delsyr.cec.eu.int

الفئة الأولى: وتتعلق هذه الفئة بحماية الصناعات الناشئة أو قطاعات معينة تجري إعادة هيكلتها أو تواجه صعوبات جدية خاصة إذا كانت تؤدي إلى مشكلات اجتماعية بحيث يمكن لسورية اتخاذ تدابير تقضي بزيادة الرسوم الجمركية وإعادة فرضها وذلك بصورة استثنائية على منتجات واردة من دول الاتحاد الأوروبي على ألا تتجاوز الرسوم الجمركية (25%) من القيمة وألا تتعدى القيمة الإجمالية لهذه المنتجات المشمولة بالإجراءات المذكورة (15%) من إجمالي المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد خلال السنة الأخيرة التي تتوافر عنها إحصائيات. كما لا يجوز تطبيق مثل هذه الإجراءات على منتجات مضى أكثر من 3 سنوات على إلغاء الرسوم الجمركية أو الضرائب التي كانت مفروضة عليها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات يجب مناقشتها قبل تطبيقها بناءً على طلب الاتحاد الأوروبي وبالتالي على سورية تقديم جدول زمني بالإلغاء التدريجي لهذه الإجراءات وفقاً لشرائح سنوية ابتداءً من نهاية السنة الثانية لوضع هذه الإجراءات.

الفئة الثانية: وتتعلق بإجراءات مكافحة ظاهرة الإغراق وذلك بالحماية من زيادة الواردات من منتجات معينة بكميات تؤدي إلى الإضرار بإنتاج وطني مماثل أو منافس أو إلى أضرار جدية في قطاع معين من النشاط الاقتصادي ويمكن لطرفين اتخاذ الإجراءات المناسبة شريطة إعطاء الأولوية للإجراءات التي تؤدي إلى أقل خلل ممكن في مضمون الاتفاقية وضرورة إعلام الطرف الآخر وتزويد لجنة الشراكة بالمعلومات المفيدة وإبلاغها بالإجراءات المتخذة إلى جانب وجوب إجراء مشاورات ودية بين الطرفين بقصد إلغائها عندما تسمح الظروف بذلك.

الفئة الثالثة: وتتعلق بمواجهة المصاعب الجسيمة التي تظهر في ميزان المدفوعات حيث:

أ- تنص الاتفاقية على أن يتم تحويل المدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية المنصبة على السلع والخدمات القابلة للتحويل أما المعاملات المالية فيجب على سورية أن تضمن منذ بدء سريان الاتفاقية حرية تدفق رأس المال الخاص بالإستثمارات المباشرة وحرية تصفية وترحيل ناتجها وأرباحها.

ب- يشتمل مشروع الاتفاقية على أحكام تتعلق بالدعم الحكومي للمنشآت والاقتصاد السوري حيث يسمح لسورية بتقديم هذا الدعم خلال فترة سماح مدتها (5) سنوات ابتداءً من سريان الاتفاقية.

رابعاً : سورية ومشروع الشراكة الأوروبية:

شاركت سورية منذ البداية في جميع مؤتمرات الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي انطلقت في برشلونة (27-28 تشرين الثاني 1995)، وقد دخلت المفاوضات السورية – الأوروبية نطاق المفاوضات الرسمية بتاريخ 14/5/1998 بعد مرحلة استكشافية دامت سنتين تم التطرق فيها إلى العديد من الموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد السوري ووصلت جولات المفاوضات إلى ثماني جولات كانت آخرها الجولة التي عقدت في دمشق خلال يومي 5-6 حزيران 2002، وقد تركزت الطلبات السورية في المفاوضات حول¹ :

أ- قواعد المنشأ: طالب الجانب السوري أن يعتمد الجانب الأوروبي إلى معاملة سورية لجهة قواعد المنشأ بشكل أقل تشدداً من القواعد المطبقة على الدول الأخرى. و منحه تساهلاً في حدود القيمة أو الوزن بالنسبة للمواد الأولية التي تستورد من خارج الاتحاد الأوروبي أو من خارج الدول المتوسطية بأقل بـ10 نقاط، و أيضاً تقبل القيمة المضافة لجميع الدول 40% وبالنسبة لسورية 30% .

ب- الصناعات الناشئة: حيث أكد الجانب السوري على أن تبقى هذه الصناعات معفاة وبغض النظر عن تاريخ إقامة هذه الصناعة، حتى ولو تم إنشاء هذه الصناعة بعد مرور الفترة الانتقالية.

ت- الكون الزراعي: حيث طالب الجانب السوري بأن لا يكون هناك فرق بين الكونين الزراعي والصناعي.

والجدير ذكره أن الجانب السوري قد قرر خلال المفاوضات استبدال القائمة الممنوعة برسوم جمركية محددة يجري تخفيضها سنوياً، وكانت هذه القائمة محور الخلاف في جولات المفاوضات الأخيرة وأدت إلى تعليق بعض الاجتماعات في تلك المفاوضات، وجاء الاتفاق الجديد ليأخذ الصيغة التي يجري السماح باستيرادها وذلك وفق الأسس التالية:

أ- قائمة السلع المسموح باستيرادها وفق أحكام التجارة الخارجية: حيث يجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية 8.3% خلال اثني عشر عاماً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ب- قائمة السلع التي سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها ابتداءً من السنة الخامسة التي تلي توقيع الاتفاق بنسب متساوية 14.3% وهي (الرخام، أقمشة من خيوط تركيبية وصناعية وممزوجة، المحركات الكهربائية، محولات القدرة، الثريات وأجهزة الإنارة).

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy .

ت- قائمة السلع الممنوع استيرادها بموجب أحكام التجارة الخارجية أو مفيد لحماية الصناعة المحلية، حيث سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية لتوقيع الاتفاق بعد أن يتم رفع الرسوم الجمركية.

ولكن في ختام المفاوضات أي بعد ثمان سنوات شهدت 12 جولة تفاوضية شاقة تمكن الجانب السوري بفضل خبراته ومهارته في التفاوض من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل في 19 تشرين الأول عام 2004، ولكن هذا الاتفاق توقف عند هذا، وإن إعادة العمل به مرهون بالوضع السياسي على الساحة الإقليمية، والذي تقف فيه سوريا موقف القلب.

2-2-2-4 : أثر الشراكة السورية الأوروبية على المنتجات القطنية السورية:

من خلال استعراض كامل فصول إعلان برشلونة واتفاقية الشراكة السورية والأوروبية يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الأمور التي تؤثر على الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته بشكل عام وعلى المنتجات القطنية السورية بشكل خاص كما يلي :

أ- تشترط الاتفاقية في كل بنودها ضرورة انسجام أحكامها مع الالتزامات المترتبة على إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام الاتفاقية العامة للجات وبالتالي تصبح هذه الاتفاقية جزءاً من إطار العولمة الذي لا يأخذ بالحسبان سوى إلى حد معين اختلاف مستويات النمو بين الدول الصناعية والدول النامية، وبالتالي خضوع كافة الأمر المنتجات القطنية السورية للأحكام الدولية المتعلقة بها.

ب- سجل إعلان برشلونة تراجعاً عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كانت الاتفاقات السابقة تمنحه للمنتجات الصناعية في دول جنوب وشرق المتوسط بالانتقال إلى مبدأ منطقة التجارة الحرة على الرغم من اعتماد مبدأ التدرج وتحديد فترة انتقالية مدتها (12) عاماً بدءاً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية حسب المادة السابعة من الاتفاقية، وهي مدة غير كافية في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد السوري لتطوير القطاع المنتج للمنتجات القطنية السورية نظراً لأن الهوة بين مستويات التطور بين سورية وبلدان الاتحاد الأوروبي كبيرة، ولكن من ناحية أخرى إذا أحسن استغلال هذه الفترة بشكل صحيح فهي كافية لاستبدال التكنولوجيا المستخدمة في صناعة المنتجات النسيجية وتطويرها بما يخدم هذه المنتجات وتعزيز تنافسيتها، وخاصة كون الاتفاقية راعت إمكانية اللجوء إلى تدابير

استثنائية لحماية الإنتاج الوطني(الصناعي) لمدة محدودة أو إطالة مدة 12 عاماً إذا دعت
الضرورة إلى ذلك باتفاق لجنة الشراكة.

ت- إن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي وفق المادة التاسعة
من الاتفاق يمكن سورية من حماية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية في سورية تجاه
منتجات الدول الأخرى المنافسة في السوق الأوروبية، وهنا لا بد من الإشارة إن الرسم
الجمركي يتضمن أي رسم أو ضريبة تُفرض على استيراد أو تصدير السلع، بما في ذلك
كل أشكال الرسوم أو الضرائب الإضافية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير (وفق المادة
8 من الاتفاق).

ث- بموجب المادة 15 في الفقرة (1) من الاتفاقية: يمكن لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية
ولفترة محدودة تخالف أحكام المادة (12) على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة
للعمل بها خلال الفترة الانتقالية ويمكن إقتصار هذه الإجراءات على الصناعات الناشئة أو على
قطاعات معينة في طور إعادة الهيكلة ، ولقد تمت الإشارة إلى إعادة الهيكلة أيضاً بموازاة
الصناعات الناشئة إذا أريد لها البقاء في سوق المنافسة بعد سريان اتفاقية الشراكة. كما انهب
موجب نفس المادة الفقرة(2) يحق للجنة الشراكة بشكل استثنائي، ولكي تأخذ بالاعتبار
الصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء أية صناعة جديدة، تفويض سورية بالمحافظة على
الإجراءات التي كانت قد اتخذتها بموجب الفقرة(1) ولفترة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفترة
الانتقالية ومدتها (12عام)، وهنا يمكن لرجال الأعمال النشطاء في سورية أن يبرموا
اتفاقيات مع المؤسسات الأوروبية القائمة من أجل التعاون للاستفادة من هذه الاستثناءات
وإقامة صناعات في سورية لإنتاج مختلف المنتجات القطنية لتزويد السوق الأوروبية
بمنتجاتها المماثلة للمنتجات الأوروبية أو لتغذية الصناعات الأوروبية ببعض أجزائها.

ج- بموجب المادة 12 الاتفاق إن المنتجات السورية ذات المنشأ السوري المصدرة إلى
المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية كما هو محدد في المادة(8) من الاتفاق الأمر الذي
يعني أن الصادرات الصناعية السورية من المنتجات القطنية إلى دول الاتحاد ستعامل معاملة
السلع الوطنية الأوروبية، وبالطبع دون شرط المعاملة بالمثل، وهذا يعطي ميزة إضافية
لصناعة المنتجات القطنية السورية لتنشط في الأسواق الأوروبية، وبالتالي يمكن الاستفادة من
هذا الشرط لإقامة صناعات متطورة في مجال النسيج والقطن وتطوير التكنولوجيا في هذه
الصناعات لتلبية الطلب في السوق الأوروبية والتصدير إلى دول أخرى خارج الاتحاد.

ح- بموجب المادة 98 من الاتفاق يحث التعاون الصناعي ويشجع على التعاون بين الفعاليات
الاقتصادية في سورية والمجموعة، والتحديث وإعادة هيكلة الصناعة السورية بما في ذلك

ببنيتها التحتية ومؤسساتها الداعمة في المجالات ذات الصلة كالمواصفات القياسية وضمن الجودة أو التصميم الصناعي، وتأسيس وتشجيع بيئة توفر المناخ الملائم لتطوير المشاريع الخاصة بقصد تحفيز نمو وتنويع الإنتاج الصناعي من منظور التنمية المستدامة، والتعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية والمجموعة، الابتكار والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا والمنتجات للإسهام في التنمية الاقتصادية في سورية، وتنويع المخرجات الصناعية في سورية، وتحفيز الابتكار والتجديد، أو أي مجال تعاون آخر يتفق عليه الطرفان، وعليه يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقية في تطوير قطاع الصناعات القطنية وتحفيز الابتكار والتجديد في هذه الصناعة كونها من الصناعات التي تتطلب التجديد الدائم في منتجاتها وخطوط إنتاجها بما يتلاءم وأذواق المستهلكين.

وأخيراً يمكن القول أنه في ظل اتفاق الشراكة السورية الأوربية يمكن تطوير إنتاج مختلف المنتجات القطنية في ظل صناعة النسيج والألبسة والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوربي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية) والاستفادة من الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات، وبالتالي فالشراكة ستعطي حافزاً لتطوير صناعة المنتجات القطنية وتحسين قدرتها أمام مثيلاتها في أوربا، كما أنه يتوقع في ظل الاتفاقية أن تكون هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوربية وإقامة استثمارات مشتركة بامتياز تصنيع في مجال المنتجات القطنية وتطويرها بما يخدم ويعزز الاقتصاد السوري.

المبحث الثالث

2-3 اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية

تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية من أفضل الخيارات لتحسين التجارة والاستثمار ولتطوير وتنمية الاقتصاد للدول، وتشمل مواضيع مختلفة مثل (التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والاستثمار، وقواعد المنشأ، المشتريات ثنائية الأطراف)، وكثيراً ما تلجا العديد من الدول ومنها سورية إلى هذه الاتفاقيات كأحد الخيارات المهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي لمجموعة من الأسباب أهمها البحث عن أسواق أكبر، تبدو أسرع في إنهاء التفاوض، الدخول في قطاعات محددة مثل الاستثمار، والمنافسة، والمواصفات الفنية والعمالية، والبيئة والتي لا تحظى بإجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، اندماج أعمق بين الأطراف، تأمين النفاذ للأسواق المتقدمة.

وان الدخول في مثل هذه الاتفاقيات له العديد من الايجابيات والسلبيات التي تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى¹، الايجابيات مثل تحقيق أهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين، زيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول، توحيد فضاء الاقتصاديات المتناثرة، يعطي قطاعات الأعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية، آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجياً للمنافسة العالمية من وجهة نظر إستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية. أما السلبيات مثل التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية، عند تعددها تصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً نظراً لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نمواً، صعوبة في التطبيق بفاعلية، لا تخدم الدول ذات القدرات التفاوضية الضعيفة، لا تحفز على المفاوضات المتعددة الأطراف. ورغم المخاوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية والثنائية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات ما يزال في تزايد مستمر ومتسارع ولا سيما منذ العام 2000 ، وقد ازداد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى ودول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة بالحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق، وسورية كغيرها من الدول سعت لعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية بما يخدم اقتصادها وتنمية منتجاتها وقطاعاتها الاقتصادية ومن هذه الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة التجارة

¹ -- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 1283-1294.

الحرّة بين سورية وتركيا، ومنطقة التجارة الحرّة بين سورية وإيران والذي سنوضح آثار كل منهم في هذا المبحث على منتجاتنا القطنية محل البحث وإمكانية الاستفادة منها بما يعزز ويزيد قدرتها التنافسية.

2-3-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية

2-3-1-1 : الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹
(GAFTA):

تتوضح الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال المادة الثانية من الاتفاقية حيث نصت على² :

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي :

- أ- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً للأسس الآتية:
 - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
 - التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
 - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلثة أو البديلة.
- ب- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- ت- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- ث- منح تسييرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- ج- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- ح- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.
- خ- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

¹ - لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية مرجع سابق 1999 ص 391-409

² - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الإدارة العامة

2-1-3-2: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹ (GAFTA):

توضحت الأحكام الموضوعية للاتفاقية من خلال كلاً من المادة السادسة والسابعة والثامنة منه .

أولاً : المادة السادسة² :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

- أ- السلع الزراعية والحيوانات سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- ب- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.
- ت- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.
- ث- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.
- ج- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

ثانياً: المادة السابعة³:

- أ- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس
- ب- يكون التخفيض النسبي متدرجاً ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

¹ لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية-مرجع سابق ص391-409

² اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية-مرجع سابق ص9.

³ - المرجع السابق ص9.

ت- عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1 و 2 من هذه المادة تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرها المجلس أنها أقل نمواً معاملة تفضيلية وفقاً للمعايير والحدود التي يقرها

ث- لأي دولة طرف الحق في منح ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً أو غير طرف في هذه الاتفاقية
ج- لا يجوز أن تمنح دولة طرف أي ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

ثالثاً : المادة الثامنة¹:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت آخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

أ-تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيًا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة.

ب- للمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية.

ت- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة وللاخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة .

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص10.

2-3-1-3: البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أن الهدف من البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الصدد لا بد من الذكر أن منطقة التجارة الحرة العربية اختلفت عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة بامتلاكها برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، فضلاً عن لجان التنفيذ والمتابعة.

يتضمن البرنامج التنفيذي على كلاً من¹:

أولاً : القواعد والأسس :

- أ- يعتبر البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- ب- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.
- ت- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ث- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- ج- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- ح- تُتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.
- خ- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص 16-17.

د- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (خ) أعلاه.

ذ- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

أ- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

i. السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ii. السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ت- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه ، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

ث- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو

لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

ج- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (Harmonized System) (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

بالإضافة إلى القواعد والأسس وكيفية تحرير التبادل التجاري يتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من الأمور المتعلقة بالقيود غير الجمركية وقواعد المنشأ و كيفية تبادل المعلومات والبيانات و تسوية المنازعات وفضها وآلية المتابعة والتنفيذ وعن المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً.

2-3-1-4 : أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمنتجات القطنية السورية:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ الكامل في مطلع 2005 داعماً للبيئة التجارية العربية ولحركة التجارة العربية البيئية وهي تمثل خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي واستثمار الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية. وينتظر أن تؤدي المنطقة أيضاً إلى الدفع باتجاه تأهيل البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، وتقليص القيود غير الجمركية إلى حدّها الأدنى، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً لحركة التجارة العربية البيئية وان هذه المنطقة سيكون تأثيرها واضحاً على مختلف المنتجات في الدول الأعضاء ومن ضمنها سورية طبعاً التي بلا شك ستتأثر منتجاتها ومن ضمنها القطنية بهذه الاتفاقية، وعليه ومن خلال التمعن ببنود الاتفاقية والبرنامج التنفيذي يمكننا أن نوضح أهم آثار هذه المنطقة على المنتجات القطنية السورية باعتبارها جزءاً مهماً من المنتجات السورية من خلال ما يلي:

أ- من خلال الاتفاقية إن الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100% منذ بداية 2005 يشجع على زيادة الصادرات من المنتجات القطنية السورية إلى مختلف الدول الأعضاء في المنطقة.

ب- إن إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل وإلغاء القيود غير الجمركية والقيود الفنية (مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعانة) والقيود الإدارية (مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات

المنشأ ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التممين) ، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش ، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لترخيص الاستيراد) والقيود المالية (مثل تجاوز رسوم التراخيص لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية، والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية) إن هذا الأمر في حال الاستفادة منه وتجاوز مثل هذه القيود من شأنه أن يخفف الأعباء وتكاليف تصدير المنتجات القطنية السورية وبالتالي زيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ت- تعامل المنتجات القطنية السورية معاملة السلع الوطنية المماثلة في الدول الأعضاء في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية ، والرسوم والضرائب المحلية بالإضافة إلى مراعاة الأحكام الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي تضمن المنتجات القطنية السورية نفس المعاملة للمنتجات المثلثة لها ضمن أسواق الدول الأعضاء .

ث- يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع. ومن المعروف في هذا المجال أن سورية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتجات القطنية وبالتالي تضمن انسياب سلعها من المنتجات القطنية وهي محققة لشروط قواعد المنشأ وبالتالي عدم وقوعها في المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ، وبذلك تضمن المنتجات القطنية السورية تصديرها وهي مصحوبة بشهادة منشأ سورية حسب الصيغة المتفق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة، والاستفادة من كافة الإعفاءات الجمركية والامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية :

2-3-2-1 : التبادل التجاري بين سورية وتركيا في ظل العلاقات الاقتصادية السورية التركية

كما هو ملاحظ من الجدول (2-10): تطور التبادل التجاري بين سوريا وتركيا بشكل واضح خلال الفترة من (2000-2010) حيث بلغ في عام 2000 حجم التبادل التجاري بين البلدين (31073.1) مليون ليرة سورية لتطور بعد ذلك في السنوات اللاحقة وبخاصة خلال عام 2007 حيث بلغت قيمته في عام 2007 ما قيمته (56092.5) مليون ليرة سورية بزيادة سنوية 49.2% عن السنة السابقة، واستمر التبادل التجاري بين البلدين بالارتفاع ووصل إلى (106431.5) مليون ليرة سورية في عام 2010 ويعود هذا التطور الملحوظ إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا والى توقيع اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2007/1/1 والتي سنأتي على ذكرها وتوضيحها في الفقرات اللاحقة من بحثنا.

وبلغت قيمة الصادرات (22192) مليون ليرة سورية في عام 2000 ثم انخفضت بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة ثم عاودت وتطورت منذ عام 2007 حيث بلغت الصادرات في العام نفسه ما قيمته (27965.9) مليون ليرة سورية، ثم لتعاود في الارتفاع إلى أن وصلت إلى (29100) مليون ليرة سورية عام 2010، أما بالنسبة إلى قيمة الواردات فقد تطورت بشكل ملحوظ أيضاً خلال الفترة المدروسة (2000-2010) حيث بلغت الواردات (8881.1) مليون ليرة سورية عام 2000 لترتفع قيمتها في السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2007 ما قيمته (28126.9) مليون ليرة سورية ووصلت في عام 2010 إلى (77331.5) مليون ليرة سورية.

ويعود سبب تطور كلا من الصادرات الواردات إلى نفس سبب تطور حجم التبادل التجاري الأنفة الذكر، وعلية فإن الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة كان في أغلب السنوات لصالح الجمهورية العربية السورية كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول (10-2) التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الاعوام (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	29100	14707.4	29592.9	27965.6	16260.1	13412.5	17048	19918.3	22039	19572	22192
الواردات	77331.5	54269.2	23064	28126.9	21322.5	15564.9	13922	13501.1	9351.3	9641.3	8881.1
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	37.6	27.1	128.3	99.4	76.2	86.1	122.5	147.5	235.6	203	249.8
الميزان التجاري	-48232	-39562	6528.9	-161.3	-5062.4	-2152.4	3127	6417.2	12687.7	9930.4	13310.9
حجم التبادل التجاري	106432	68976.6	52656.9	56092.5	37582.6	28977.4	30970	33419.4	31390.3	29213	31073.1

المصدر: ارقام الصادرات والواردات من: رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية، والنسب حسب حساب من قبل الباحث

ومن خلال تتبع نوعية الصادرات والواردات من المنتجات القطنية بين سورية وتركيا في خلاصة التجارة الخارجية، نجد أن أغلب المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا هي في الأغلب منتجات خام من القطن غير مصنعة على شكل قطن خام، وخيوط قطنية أو خيوط منسوجة بنسبة معينة من القطن مشكلة حوالي 24% من إجمالي الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2010 على سبيل المثال لا الحصر ، وفيما يلي سنوضح أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا في عام 2010.

جدول (11-2) أهم المنتجات القطنية المصدرة الى تركيا عام 2010 (القيمة مليون ليرة سورية)

اسم المنتج القطني	القيمة (مليون ليرة سورية)
قطن غير مسرح "غير مكروود" وغير مشط	3336.1
فضلات خيوط من قطن	72.0
غيرها من فضلات قطن	29.3
خيوط مفردة قطنية من ألياف غير مشطه مقاسها 714.29 مصقولة و ملمعة	51.0
خيوط مفردة من ألياف قطنية غير مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56	1365.7
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56 ديسيتكس	14.4
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها 192.31 - 125 مصقولة او ملمعة	8.4
خيوط مفردة من ألياف مشطه من قطن مقاسها أقل من 83.33 ديسيتكس	4.4
خيوط قطنية فردية او متعددة الزوي غير مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	784.0
من خيوط مزوية او متعددة الزوي من ألياف مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	2.7
أقمشة منسوجة بنسج تويل غيرمقصورة تحوي 85% وزناً او اكثر قطن يزن 2م منها أكثر من 200غ	206.1
اقمشة تحوي 85% او اكثر قطن يزيد وزن 2م اكثر من 200 غ غيرمقصورة	2.1
اقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% او اكثر قطن يزيد 2م اكثر من 200 غ مقصورة	3.9
أقمشة منسوجة بنسج من قطن سادة توال مصبوغه يزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	11.7
اقمشة تحوي 85% او اكثر يزيد 2م اكثر من 200 غ مختلفة الالوان دنيم	23.8
اقمشة اخر تحوي اقل من 85% قطن ممزوجة و مصبوغه	5.6
دنييم (نسج الجينز) من خيوط مختلفة الألوان	5.7
أقمشة منسوجة آخر من قطن مصبوغه لايزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	3.9
اقمشة منسوجة اخر من قطن مصبوغه يزيد 2م اكثر من 200 غ	885.5
أقمشة منسوجة آخر مصبوغه مخلوطة بقطن بوزن يتجاوز 170 غ / 3م	23.1
أقمشة منسوجة ذات خمل من السدى، مقصوفة من قطن	27.7
أقمشة منسوجة من خيوط قطيفية من ألياف تركيبية أو اصطناعية	10.9
قمصان و أثواب نوم و بيجامات من قطن للنساء أو البنات كروشيه	2.2
قمصان من نوع تي شيرت و قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشيه من قطن	4.2
بياضات للتواليت (الحمام) والمطبخ، من الأقمشة المزودة من النوع الإسفنجي من قطن	19.0
بياضات للأسرة، و المائدة، و التواليت (حمام) و المطبخ من قطن	4.8
أكياس تعبئة وتغليف من قطن	5.8
المجموع	6914.137
اجمالي الصادرات الى تركيا	29100
نسبة المنتجات القطنية المصدرة الى اجمالي الصادرات لتركيا	23.8

المصدر : خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010.

وبالنسبة إلى الواردات من تركيا فإن أغلب المنتجات القطنية المستوردة عبارة عن منتجات من الخيوط والقطن الخام وهي قليلة جداً لا تتعدى نسبتها من إجمالي المستوردات من تركيا ما نسبته 0.0037% كما هو موضح في الجدول التالي:

القيمة (مليون ليرة)	اسم المنتج القطني
8.341	خيوط مفردة من ألياف قطنية غير ممشط مقاسها بين 232.56 - 714.29
4.179	خيوط مفردة من ألياف غير ممشقة قطنية مقاسها بين 192.31 - 232.56 خام
87.999	خيوط مفردة من فضلات غير ممشقة من قطن مقاسها أقل من 232.56 و لا يقل عن 192.31 ديسيتكس
16.664	خيوط مفردة قطنية من ألياف ممشقة مقاسها بين 714.29 - 232.56 ديسيتكس
40.204	خيوط قطن من ألياف غير ممشقة مقاسها 714.29 أو أكثر
17.657	خيوط قطن من ألياف غير ممشقة مقاسها 714.29 - 232.56 .
10.527	خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشقة مقاسها أقل من 232 ولا يقل عن 192.31 ديسيتكس
4.66	أقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% أو أكثر مختلفة الألوان
17.413	أقمشة تحوي 85% أو أكثر يزيد م2 أكثر من 200 غ مختلفة الألوان دنيم
15.63	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان دنيم
41.311	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان
26.41	أقمشة منسوجة آخر من قطن غير مقصورة لا يزن م2 أكثر من 200 غ
290.995	مجموع المنتجات أعلاه
77331.52	اجمالي الواردات من تركيا
0.0037%	نسبة المنتجات القطنية المستوردة الى اجمالي المستوردات من تركيا

المصدر : خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010

2-3-2-2: اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا والرغبة في تطوير العلاقات الودية بينهما، لاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والتجارة بين الطرفين وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة، بالإضافة إلى رغبتهما بالمشاركة النشطة في عملية التكامل الاقتصادي في أوروبا وحوض المتوسط بما يتوافق مع إعلان برشلونة. آخذين بعين الاعتبار أهمية التجارة الحرة لكل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، كما تكفلها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة لعام ١٩٩٤ والاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية فقد قررا من أجل تحقيق هذه الأهداف، إبرام اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2007/1/1 بعد أن تم تصديقها من البرلمانين في البلدين (في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 37 تاريخ 2007/5/4) إن هذه الاتفاقية تعزز العلاقات التقليدية والقيم المشتركة بين البلدين وأهمية الحوار والتعاون لتحقيق امن واستقرار دائمين في المنطقة كما أن الاتفاقية تأخذ بعين الاعتبار في نصها التزامات الحكومة التركية تجاه الاتحاد الجمركي مع المجموعة الأوروبية والتزامات الحكومة السورية في إطار اتفاقية التعاون بين الجمهورية العربية السورية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وجاءت هذه الاتفاقية مكونة من خمسة فصول تحتوي 49 مادة أهم ما جاء فيها من نقاط هي:

أ- تهدف هذه الاتفاقية إلى¹:

- i. زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين.
- ii. التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية.
- iii. تعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال توسيع التجارة البينية.

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية- اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية- المادة (1).

iv. توفير ظروف عادلة للمنافسة التجارية بين الطرفين.
v. المساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور والتوسيع المتناغم في كلا البلدين.

vi. تطوير التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق البلدان الأخرى.

ب- بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية يتم إلغاء الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تخضع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر بموجب نفس المادة إلى برنامج تنفيذي كما يلي¹:

i. تلغى كل الرسوم البالغة 1% و 1.5% و 1.7% و 3% و 3.5% بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ii. تلغى الرسوم البالغة 5% و 7% خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

iii. تلغى الرسوم البالغة 10% و 11.7% و 14.5% خلال ست سنوات.

iv. تلغى الرسوم البالغة 20% و 23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

v. تلغى الرسوم البالغة 29% و 35% و 47% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

vi. تخفض كل الرسوم التي تزيد عن 50% إلى 50% وتلغى خلال اثني عشر عاماً.

vii. تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقانة المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.

ت- بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية راعت الاتفاقية الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بإعادة هيكلة، فسمحت لسورية أن تتخذ

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية - اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية - المادة (3).

إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركيبية المنشأ % 25 من القيمة.

ث- بموجب المادة الواحدة والعشرين من الاتفاقية في حال تعرض أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييدية لمدة محدودة لا تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة وضع ميزان المدفوعات.

ج- بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية في حال تم تطبيق أي تخفيض في التعرفة بعد تطبيق الاتفاقية تحل التعرفة المخفضة محل الرسوم المشار إليها سابقاً.

ح- بموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاقية لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات اثر مماثل على التجارة بين الطرفين.

خ- بموجب المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل.

د- بموجب المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أية إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

ذ- وتناولت الاتفاقية في المواد الثالثة والثلاثون حتى المادة ستة وثلاثون التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

ر- بموجب المادة أربعون وإحدى وأربعون من الاتفاقية، تم تشكيل لجنة سورية تركية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، مع العلم أنه تم عقد هذه الاتفاقية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقية التي تأسس شراكة بين تركيا والمجموعة الاقتصادية وبين سورية والمجموعة الاقتصادية.

2-3-2-3 : اثر اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية على المنتجات القطنية السورية:

إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا ستمنح السلع السورية تحريراً وإعفاءً من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق التركية مقابل تحرير وإعفاء متدرج للسلع التركية، وهي بعكس الاتفاقية العربية التي تبدو متعادلة ستكون الاتفاقية مع تركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية.

ولكن في ضوء الأحداث الصعبة التي مرت بها سورية وتأزم العلاقات السورية التركية نتيجة التطور السلبي للعلاقات السياسية السورية- التركية بعد موقف أنقرة من الأحداث التي شهدتها سورية مؤخراً وفي ضوء المصلحة الوطنية السورية قررت الحكومة السورية في جلسة استثنائية عقدها يوم الأحد 4 أيلول 2011، إيقاف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية وكل الأحكام والقرارات والتعليمات الصادرة استناداً لهذه الاتفاقية أو المتعلقة بها وخضوع المستوردات ذات المنشأ والمصدر التركي لأحكام التجارة الخارجية كالنافذة واستيفاء الرسوم الجمركية عن هذه المستوردات وفقاً للتعرفة الجمركية المتناسقة النافذة بالإضافة إلى أن الحكومة السورية قررت في نفس الجلسة¹:

أ- فرض رسم بنسبة 30 % من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة إلى سورية وذلك لصالح دعم إعمار القرى النامية.
ب- استيفاء مبلغ 80 ليرة سورية عن كل ليتر مازوت من السيارات التركية المغادرة إلى تركيا وهو ما يمثل فارق وسطي سعر مادة المازوت بين سورية وتركيا وذلك وفق الكميات المحددة للسيارات المبردة 600 ليتر للسيارات الشاحنة 550 ليترًا للباصات 400 ليتر للميكروباصات 200 ليتر للسيارات الأخرى 50 ليترًا .

ت- تطبيق رسم العبور على الشاحنات التركية المحملة أو الفارغة وفق المعادلة التالية. وزن السيارة / القائم أو الفارغ / طن ضرب المسافة المقطوعة كيلو متر ضرب 2% ويستوفى ذلك باليورو.

¹ - من موقع وزارة الاقتصاد والتجارة/ <http://www.syrecon.org>

وعليه لولا الظروف التي مرت بها البلد ولو طبقت الاتفاقية كان من الممكن أن يكون لهذه الاتفاقية أثراً على منتجاتنا القطنية سنوضح أهمها كما يلي:

أ- حسب الاتفاقية فإن الصادرات الصناعية السورية سوف تندفق إلى السوق التركية بدون أي رسوم جمركية بالإضافة لبقاء نظام الحصص لبعض المنتجات كما أن التعريف الجمركية والحصص على الصادرات التركية إلى سورية سوف تخفض بالتدرج إلى أن تزال نهائياً خلال 12 سنة، كل الرسوم الصناعية حتى 3.5% سوف تزال عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، الرسوم بين 5-7% سوف تخفض خلال ثلاث سنوات والرسوم بين 10-14.5% خلال ست سنوات، الرسوم بين 20-23% سوف تأخذ تسع سنوات، والرسوم من 29-47% سوف تزال خلال 12 سنة وأخيراً الرسوم فوق 50% سوف تخفض إلى 50% ثم تزال خلال 12 سنة أيضاً¹.

ب- يتبين أن الاتفاقية تشمل: المنتجات الصناعية في الفصول 25-97 من النظام المنسق (H.S) باستثناء مجموعة من السلع المدرجة في ملاحق الاتفاقية، التي تشمل على بعض المواد كالفلين والقطن غير المشط والكتان والقنب وغيرها، وتتص الاتفاقية على إعفاء المنتجات الصناعية السورية لدى دخولها إلى تركيا من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. مما يسهل انسياب المنتجات القطنية السورية إلى الأسواق التركية. وتعزيز فرص خلق التجارة عن طريق المنتجات القطنية التي تمتلك سورية ميزة نسبية في إنتاجها من خلال توفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

ت- باعتبار أن تركيا إحدى الدول المرتبطة باتفاقية اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي وهي ملزمة بتطبيق القوانين الجمركية الأوروبية نفسها على جميع السلع المستوردة من دول العالم، فإن الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى تركيا سوف تعامل نفس معاملة السلع السورية المصدرة إلى أوروبا من ناحية الرسوم الجمركية ومع توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين البلدين فإن الصادرات السورية من هذه المنتجات قد تلقى معاملة تفضيلية أكبر من التي ستلقاها لدى دخول سلعها للاتحاد الأوروبي.

ث- يمكن لمشروع الاتفاق المقترح أن يترافق باتفاقية مماثلة لتشجيع انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها لإقامة استثمارات تركية في سورية في مجال إنتاج المنتجات القطنية مما يمكن الاستفادة من فرصة دخول الأسواق العربية بكاملها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

¹ -المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011ص8.

ج- يضمن الطرفان السوري والتركي من خلال الاتفاقية حماية ملائمة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية بما يتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات الدولية، ويشمل ذلك السبل الفعالة لتطبيق هذه الحقوق.

ح- إن اغلب المنتجات القطنية السورية المصدرة لتركيا هي عبارة عن قطن خام الأمر الذي يجعل الميزان التجاري لهذه المنتجات في صالح الجانب التركي نتيجة فقدان تلك السلع للمعاملة التفضيلية التي يمكن أن تحظى بها السلع المصنعة.

خ- إن منافسة السلع التركية من المنتجات القطنية للسلع المثلثة لها السورية يتركز على انخفاض تكلفتها مقارنةً بالسلع السورية بالإضافة للدعم غير المباشر الذي تتلقاه القطاعات صناعية المنتجة لمثل هذه المنتجات وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات جادة لتخفيض أعباء الإنتاج المحلي، وبخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطه الداخلة في إنتاجها، وتخفيض الضرائب والرسوم المتعلقة بها، إن هذا الأمر يجعل المنتجات القطنية التركية في وضع أفضل من المنتجات المماثلة لها السورية ويعطيها مميزات ايجابية على حساب المنتجات القطنية السورية.

د- باختصار شديد يمكن القول أن الاتفاقية لو لم يتم إيقافها ستكون في مصلحة تركيا وخاصة إذا لم تستطع المنتجات القطنية السورية من منافسة مثيلاتها من المنتجات التركية، إلا أنه وعلى المدى البعيد يمكن اعتبارها مجالاً لرفع كفاءة المنتجات القطنية السورية وتحسين جودتها.

2-3-3 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.

2-3-3-1 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية:

من خلال تتبع طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية السورية منذ تأسيسها عام 1946 ، وإيران حتى قيام الثورة الإسلامية، نجد أن هذه العلاقة اتسمت بعدم الاستقرار والتوتر، حيث لم يكن هناك أي لقاء قبل قيام الثورة الإيرانية بين سورية وشاه إيران إذ أن النهجين السياسيين بين سورية في ذلك الوقت خلفا جملة من معوقات التعاون بينهما في تلك الفترة¹.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحسن مسار العلاقات السورية الإيرانية بشكل واضح وكان ذلك الحدث بداية لعلاقات متينة بين سوريا وإيران، وقد شكل بعدئذ موقف الحكومة السورية الداعم لإيران في حربها مع العراق 1980-1988 الأساس المتين الذي بنيت عليه العلاقات الإيرانية السورية، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية بمثابة أول اختبار عملي للتعاون بين البلدين، والتي شملت كل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولعل المثال الأبرز والأهم للتعاون السوري الإيراني خلال الحرب هو قيام الحكومة السورية بقطع جميع علاقاتها مع الحكومة العراقية بما في ذلك غلق الحدود وقطع أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها².

واستمر تطور العلاقات السورية الإيرانية عموماً ليشمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية وترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين منها³ :

- i. اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجار لمتابعة علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجانبين، عن طريق الاتصالات الثنائية والزيارات بين الجهات المعنية.
- ii. اتفاق حول إنشاء شركات مشتركة للاستثمارات والمقاولات .
- iii. اتفاق بين هيئة تخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة الخطة والميزانية لتبادل الخبرات في مجال التخطيط.

¹ - ديهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (4+3) 2006 ص321-322.

² - المرجع السابق ص326-327.

³ - www.dcc-sy.com/word/iran.doc و www.al-elam.com/PublicFiles/File/

- ب- تم في 1996/8/20 التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين ، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2002/1/1 ونص على منح سلع البلدين معاملة غير تمييزية للبضائع ذات المنشأ الوطني، وعلى تشجيع الطرفين للاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والندوات وإقامة معارض خاصة في أراضي الطرف الآخر، كما وقع في نفس التاريخ اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2002/1/1.
- ت- اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات موقعة بين البلدين بتاريخ 1998/2/5 والتي لم يتم وضعها موضع التنفيذ بعد.
- ث- مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 1995/5/15 بين البلدين حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المخالفات ومنعها ومكافحتها.
- ج- مذكرة التفاهم الموقعة في دمشق بتاريخ 2003/5/14 حول إنشاء لجنة سورية إيرانية مشتركة لدراسة سبل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين.
- ح- اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006.
- خ- اتفاقية إطارية لتأسيس مصرف سور إيراني مشترك.
- د- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.
- ذ- اتفاقية تشكيل مجلس رجال الأعمال المشترك السور الإيراني عام 2008.
- ولتوضيح التبادل التجاري بين سورية وإيران في ظل هذه الاتفاقيات نورد الجدول التالي:

جدول (2-13) تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	706	442.4	1207	1826.6	890.4	158.7	140.5	73.3	99.9	54.9	34.8
الواردات	14018.3	6919	3349.2	5402.2	3692.6	3216.5	2769	2709.6	2351.9	1318.9	135.1
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	5.0	6.4	36.0	33.8	24.1	4.9	5.1	2.7	4.2	4.2	25.8
الميزان التجاري	-13312.3	-6476.6	-2142.2	-3575.6	-2802.2	-3057.8	-2629	-2636.3	-2252.0	-1264.0	-100.3
حجم التبادل التجاري	14724.3	7361.4	4556.2	7228.8	4583	3375.2	2910	2782.9	2451.8	1373.8	169.9

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية- والنسب حسب من قبل الباحث

كما هو واضح من الجدول أعلاه إن حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران قد تطور وتحسن بشكل واضح خلال الفترة المدروسة وصل إلى 14724.3 مليون ليرة سورية في عام

2010 بعد أن كان 170 مليون ليرة سورية عام 2000 هذا وتشير أرقام التبادل التجاري بين البلدين إلى وجود عجز في الميزان التجاري السوري لمصلحة إيران بلغ عام 2000 ما قيمته 100 مليون ليرة سورية ليزداد هذا العجز بشكل واضح خلال الفترة المدروسة (2000-2010) إلى أن وصل في عام 2010 ما قيمته (13312) مليون ليرة سورية.

وقد بلغت الصادرات السورية في عام 2000 ما قيمته 34.8 مليون ليرة سورية ليتطور بعد ذلك انخفاضاً وارتفاعاً من سنة إلى أخرى ووصل إلى 1826.6 مليون ليرة سورية عام 2007 ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006. بعد ذلك انخفضت الصادرات السورية إلى إيران إلى ما قيمته (706) مليون ليرة سورية عام 2010 أي ما نسبته (0.12 %) من إجمالي الصادرات السورية لنفس العام وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع تطور العلاقات السورية الإيرانية والاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

أما بالنسبة للمستوردات فقد تطورت بنسبة أكبر من تطور الصادرات حيث بلغت قيمة المستوردات السورية من إيران عام 2000 ما قيمته 135 مليون ليرة سورية ولتصل المستوردات السورية من إيران عام /2010/ ما قيمته (14,018.3) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (1.73%) من إجمالي المستوردات السورية.

2-3-3-2: اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية¹:

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والرغبة في تطوير وتعزيز العلاقات الودية لاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة بين البلدين، فقد قررا البلدين إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما في 2011/2/8 التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.

تتكون الاتفاقية من 23 مادة بالإضافة إلى ثلاث جداول كملاحق بنص الاتفاقية، أهم ما جاء في الاتفاقية:

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية. موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

أ- تهدف الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما فيها المنتجات الزراعية، والمساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور المتناغم للتجارة العالمية وتوسيعها¹.

ب- نصت الاتفاقية في المادة الثالثة على أن التخفيض الجمركي بنسبة 20% لكل عام اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 5 سنوات حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين عند حد 4% ، أي بمعنى إن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%.

ت- نصت الاتفاقية في المادة الخامسة على أن تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الطرفين المتعاقدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ث- نصت الاتفاقية في المادة الثامنة على أنه لن يقوم الطرفين المتعاقدين بفرض أية ضرائب أو أعباء داخلية بشكل مباشر أو غير مباشر على سلع الطرف المتعاقد الآخر المشمولة بهذه الاتفاقية بشكل يتجاوز تلك التي تطبق على السلع المحلية المثلثة أو ذات منشأ أراضي دولة ثالثة.

ج- نصت الاتفاقية في المادة الحادية عشرة في حال حدد احد الطرفين المتعاقدين حدوث إغراق في التجارة مع الطرف المتعاقد الآخر فإنه يمكنه أن يفرض ضريبة لمكافحة الإغراق على استيراد المنتجات المسببة لهذا الإغراق.

ح- نصت الاتفاقية في المادة السادسة عشرة على أنه لا تمنع الاتفاقية استمرار أو إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة أو ترتيبات تتعلق بالتجارة الحدودية.

خ- تتضمن الاتفاقية بموجب المادة الثانية والعشرون ثلاث ملاحق: الملحق (أ) الجداول الزمنية وطرق تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية العربية السورية والقوائم المستثناة، الملحق (ب) الجداول الزمنية وطرق تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوائم الاستثناءات. الملحق (ج) قواعد المنشأ بموجب الاتفاقية، حيث وضع الملحق (أ) الأفضليات الممنوحة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية حيث أهم ما جاء في هذا الملحق : بالنسبة للنسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية يتفق الطرفان على أن يقوما بصورة ثنائية بتطبيق التخفيضات التالية على السلع الصناعية المدرجة في قائمتها: -البضائع أو السلع التي تطبق عليها تعرفه جمركية من 5 إلى 20% ستمنح تخفيض 15%، والتي تطبق

1- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

عليها من 21 إلى 30% ستمنح تخفيض 20%. والتي تطبق عليها من 31 إلى 50 تمنح نسبة تخفيض 25%، والتي تطبق عليها تعرفه جمركية من 51% فما فوق تمنح نسبة تخفيض 30%. وفي نفس الملحق المذكور أعلاه بالنسبة للمنتجات النسيجية اتفق الطرفان المتعاقدين على تطبيق التعريفه المخفضة التالية للمنتجات ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق:

- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 50% على الصادرات السورية إلى إيران ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.
- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 35% على الصادرات الإيرانية إلى سورية ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.

جدول (14-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في إيران	المادة	البنود الجمركية النظام المنسق
45-15-4	القطن الطبي والشاش الطبي	300590
25	خيوط قطن مفردة من الألياف غير مشطبة	520512
25	خيوط قطن مزوية أو متعددة الزوي مقاس ٧١٤،٢٩ ديسيكس	520531
25	٧١٤،٢٩ من أقل مقاس الزوي متعددة أو مزوية قطن خيوط ديسيكس	520532
70	أقمشة من قطن غير مقصورة (توال)	520911
70	أقمشة من قطن غير مقصورة أخرى	520919
70	أقمشة من قطن مقصورة	520929
70	أقمشة من قطن مصبوغة	520939
65	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	630221
65	بياضات أخرى للأسرة من قطن	630231
65	بياضات مائدة أخرى من قطن	630251
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن من النوع الاسفنجي	630260
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن غير اسفنجية	630291
65	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	630492
100	معاطف وعباءات من مصنرات للرجال من قطن	610120
100	معاطف وعباءات من مصنرات للنساء من قطن	610210
100	جاكيتات للرجال من قطن	610332
100	بنطلونات للرجال من قطن	610342
100	بدل للنساء من مصنرات من قطن	610412
100	أطقم أنساميلات للنساء من قطن	610422
100	جاكيتات وبلوزات للنساء من قطن	610432
100	فساتين من قطن	610442
100	تنانير من قطن	610452
100	بنطلونات للنساء من قطن	610462
100	قمصان للرجال من قطن مصنرات	610510
100	البيسة داخلية نسائية من قطن	610891
100	جوارب نسائية من قطن	611595
100	معاطف وعباءات من قطن	620112
100	معاطف وعباءات للنساء من قطن	620212
100	أطقم رجالية من قطن	620322
100	جاكيتات رجالية من قطن	620332
100	بنطلونات رجالية من قطن	620342
100	بدل للنساء من قطن	620412
100	أطقم أنساميلات (من قطن)	620422
100	جاكيتات للنساء من قطن	620432
100	فساتين من قطن	620442
100	تنانير من قطن	620452
100	بنطلونات نسائية من قطن	620462
100	قمصان للرجال من قطن	620520
100	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	620630
100	سراويل داخلية للرجال من قطن	620711
100	قمصان للنوم وبيجامات من قطن	620721
100	قمصان نوم وبيجامات من قطن	620822
100	البيسة وترابعها للأطفال من قطن	620920

المصدر: الملحق (أ) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية - موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

د- وضع الملحق (ب) النسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية بين الطرفين وكانت التخفيضات على السلع الصناعية والنسجية هي نفسها المذكورة في الملحق (أ) الآتية الذكر.

جدول (15-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والفنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في سوريا	المادة	البنود الجمركي النظام المنسق
1	زيت من بذور القطن) غير مخصص للصناعات الغذائية	15121110
3	زيت من بذور القطن يستخدم للصناعات الغذائية	15121190
50	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	63022100
50	بياضات مائدة من قطن	63025100
50	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	63049200
50	معاطف وأقبية وسترات للرجال مصنرة من قطن	61012000
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	61032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	61033200
50	بطلونت من قطن للرجال	61034200
50	بدل للنساء من قطن	61041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	61042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	61043200
50	تنانير للنساء من قطن	61045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	61046200
50	قمصان للرجال مصنرة من قطن	61051000
50	جوارب نسائية من قطن	61159290
50	معاطف وأقبية وعباءات للنساء من قطن	62021200
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	62032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	62033200
50	بنطلونت للرجال من قطن	62034200
50	بدل للنساء من قطن	62041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	62042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	62043200
50	فساتين للنساء من قطن	62044200
50	تنانير للنساء من قطن	62045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	62046200
50	قمصان للرجال من قطن	62052000
50	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	62063000
50	سراويل داخلية للرجال من قطن	62071100
50	بيجامات للرجال من قطن	62072100
50	قمصان نوم وبيجامات للنساء من قطن	62082100
50	لبسة لصغار الأطفال من قطن	62092000
50	أروية للرياضة للرجال من قطن	62113200
50	أروية للرياضة للنساء من قطن	62114200
50	مناديل من قطن	62132000

المصدر: الملحق(ب) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

ذ- تضمن الملحق (ج) قواعد المنشأ المطبقة في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث يتبين من ضمن هذا الملحق أنه

لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين.

2-3-3-3 : أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية على المنتجات القطنية السورية:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية حيز التنفيذ في 2012/3/21 ومن خلال الاتفاقية يتبين أن الهدف منها هو إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية غير الجمركية بالتدرج بحسم 20% من هذه الرسوم سنويا حتى نسبة 4% خلال خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ، أي بمعنى أن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%. وهذا يعني أن المواد التي رسمها الجمركي 4% وما دون سوف تبقى كما هي ولا تخضع لأي تخفيض وأيضاً ذلك ينسحب على الجانب الإيراني. إضافة إلى ذلك تهدف الاتفاقية إلى التخلص من القيود غير الجمركية والحظر على المستوردات وغيرها نهائياً وتعامل السلع معاملة السلع الوطنية في كلا البلدين. وكما مبين من الفقرات أعلاه أن كلا من الملحق (أ) و(ب) قد بينا الأفضليات التي سيتم منحها من قبل البلدين لبعضهما البعض على مجموعة من السلع القطنية*، وبالتالي سيكون لهذه الاتفاقية أثر مباشر على هذه المنتجات ممكن أن نجملها كما يلي:

أ- إن دخول المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية بدون رسوم جمركية ستمنحهم ميزة تنافسية في السوق الإيرانية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجات الإيرانية المماثلة.

ب- وبالعودة إلى بنود اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية نجد أنه سيتم إلغاء جميع القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الدولتين عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما أنه لن يطبق أي قيد كمي جديد وأي حظر على المستوردات من البضائع بين سورية وإيران اعتباراً من يوم دخول اتفاقية حيز التنفيذ الأمر الذي يعني سهولة انسياب المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية وانخفاض تكاليف تصديرها وبالتالي زيادة موقعا التنافسي في السوق الإيرانية.

ت- ومن ضمن ما تضمنته الاتفاقية أنه لن يطبق أي ضرائب أو أعباء ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تعتبر ضريبة القيمة المضافة أو ما يعادلها من الضرائب ذات الأثر المماثل

*-انظر الجدول (2-14) ص126 والجدول (2-15) ص123 و ص125 ضمن متن البحث.

ولن تطبق أية رسوم جمركية أو أية ضرائب أو أعباء أخرى ذات أثر مماثل على التجارة بين البلدين، الأمر الذي يعني زيادة حجم التجارة في المنتجات القطنية بين الطرفين المتعاقدين والتخلص من الصعوبات والقيود على تجارة هذه السلع ، الأمر الذي يسهل خلق بيئة مناسبة من أجل تحقيق نمو مستدام في التجارة بين الطرفين المتعاقدين لمثل هذه السلع.

ث- من خلال الاتفاقية وملاحقه يتبين انه لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين، وأن هذا الأمر يساعد سورية في إعطاء ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

أخيراً يمكن القول أن نتائج الاتفاقية لا يمكن أن تظهر في يوم وليلة وأن تطبيقها بحاجة إلى جهد ووقت خاصة أن إيران لديها جدار عال من الحماية الجمركية وأسواقها مليئة بالبضائع المستوردة من كل حدب وصوب.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

المبحث الثاني : أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها.

المبحث الرابع: الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية.

المبحث الأول

3-1 مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

هناك العديد من المؤشرات لقياس تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومقارنتها مع المؤشرات ذات الصلة للدول الأخرى إلا أننا سوف نركز في بحثنا هذا على أهم المؤشرات الملائمة لبحثنا هذا التي يمكن باستخدامها التعبير عن الوضع التنافسي للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومؤشر الحصة من السوق العالمية ومؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال مع بعض المقارنات الدولية.

نتيجة صعوبة المقارنة وتتبع المنتجات المثيلة من المنتجات القطنية بين سورية ودول أخرى سوف نورد المقارنة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية وذلك من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة حيث من ضمن هذا التصنيف الدولي منتجات النسيج والملابس، وكون أن المنتجات القطنية تدخل ضمن منتجات النسيج والملابس وتحتل أهمية كبيرة ضمنهما، وعليه يمكن الاعتماد على هذين التصنيفين في دراسة المنتجات القطنية من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة.

وتم اختيار مجموعة من الدول*:

- دول الاتحاد الأوروبي كون سورية تعمل إلى إقامة شراكة معها.
- إيران كونها ترتبط مع سورية بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبخاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية.
- تركيا كون تربطنا معها اتفاقيات اقتصادية و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، على الرغم من توقفها نتيجة الأوضاع التي تمر بها سورية.
- الصين كونها من أهم الدول التي تسعى للتنافس في السوق العالمية في هذه المنتجات.
- الباكستان باعتبارها من الدول الهامة في إنتاج المادة الأولية اللازمة للمنتجات القطنية.

* للمزيد من المعلومات انظر ضمن الملاحق ص 192-198 .

- كل من الأرجنتين والبرازيل كون سورية تسعى في سياساتها الاقتصادية المستقبلية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية.
- كل من مصر وتونس والمغرب كونها من الدول العربية المهمة في هذه المنتجات وكونهم أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سورية عضواً فيها.
- أمريكا كونها من الدول المؤثرة في اتفاقيات التجارة الحرة وبخاصة منظمة التجارة العالمية.

3-1-1 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT): Intra-Industry Trade

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب السلع للمنسوجات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات أكسل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-1) مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الأعوام (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.57	0.42	0.80	0.83	0.72	0.75	0.60	0.44	0.50	0.65	0.53
الصين	0.89	0.86	0.78	0.69	0.63	0.55	0.50	0.46	0.40	0.40	0.37
مصر	0.67	0.81	0.86	0.85	0.98	0.88	0.85	0.78	0.59	0.72	0.78
الهند	0.19	0.21	0.25	0.28	0.30	0.38	0.37	0.36	0.37	0.40	0.35
المغرب	0.17	0.18	0.17	0.14	0.15	0.19	0.22	0.25	0.24	0.27	0.25
تونس	0.23	0.24	0.27	0.31	0.33	0.34	0.36	0.40	0.37	0.37	0.34
تركيا	0.73	0.66	0.80	0.79	0.79	0.77	0.76	0.80	0.75	0.76	0.84
البرازيل	0.92	0.96	0.98	0.82	0.90	0.93	0.92	0.79	0.63	0.54	0.45
إيران	0.56	0.64	0.50	0.55	0.68	0.71	0.70	0.56	0.60	0.80	0.76
أمريكا	0.81	0.81	0.77	0.75	0.73	0.71	0.70	0.68	0.70	0.68	0.68
الأرجنتين	0.57	0.59	0.94	0.51	0.51	0.45	0.42	0.38	0.39	0.38	0.40
الباكستان	0.06	0.07	0.08	0.08	0.10	0.12	0.14	0.15	0.15	0.17	0.22
الاتحاد الأوربي 27	0.99	1.00	1.00	1.00	1.00	0.99	0.98	1.00	0.98	0.97	0.96

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول اعلاه :

- إن قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة بالنسبة للمنسوجات قد بلغ في سورية 0.57 عام 2000 ثم تراجع الى 0.42 عام 2001 ثم تحسن بشكل واضح في السنتين التاليتين ليصل الى اعلى مستوى له 0.83 عام 2003 ليتراجع بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى 0.65 عام 2009 وليرتفع الى 0.53 عام 2010**، وهذا يدل على أن درجة التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنسوجات نسبياً حول الوسط، وكما نلاحظ عدم ثباتها وتذبذبها من سنة لأخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم

* انظر الصفحة رقم (44) ضمن متن البحث

** انظر الجدولين رقم (2) و(3) ضمن الملاحق ص 199 وص 200

** - انظر الشكل البياني رقم (7) ضمن الملاحق ص 205.

وضوح الآلية المتبعة في الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير في المنسوجات السورية وعلى عدم ثبات السياسات في مجال سياسات التصدير والاستيراد.

وإذا ما قارنا سورية مع الدول الأخرى المدروسة نجد:

- إن سورية تملك قدرة على التنافس والتخصص أكثر من المغرب وتونس والباكستان والهند بشكل واضح خلال السنوات المدروسة فقد بلغ قيمة هذا المؤشر في عام 2010 ما نسبته 0.25 للمغرب و0.34 لتونس و 0.22 لباكستان و0.35 للهند في حين وصل في سورية إلى 0.53 في نفس العام، مما يعنى أن سورية تملك من المقومات أكثر من هذه الدول للتنافس والتخصص في صناعة المنسوجات، وإلى ارتفاع التجارة داخل منتجات النسيج وتنويع الصادرات وكما يدل على إمكانية تحقيق وفورات الحجم، وتحقيق فوائد أكبر تجنى من التجارة في هذه المنتجات وبالتالي في المنتجات القطنية التي تعتبر من المنتجات الهامة في الصناعات النسيجية السورية.

- إن سورية في بعض السنوات تكون أفضل من دول أخرى وتراجع في سنوات أخرى فكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه إن سورية أفضل من الأرجنتين خلال كل السنوات المدروسة باستثناء عامي 2001 و2002 حيث بلغت قيمته 0.59 عام 2001 و0.94 عام 2002 بينما في سورية 0.42 عام 2001 و0.80 عام 2002 ، وكذلك سورية أفضل من البرازيل في عامي 2009 و2010 حيث بلغ المؤشر في البرازيل على الترتيب 0.54 و 0.45 ، في حين وصل في سورية إلى 0.65 و0.53 في نفس العامين على الترتيب، وكذلك نجد أن الصين أفضل من سورية في هذا المؤشر حيث بلغ في الصين 0.89 عام 2000 و0.86 عام 2001 في حين وصل في سورية إلى 0.57 عام 2000 ، و 0.42 عام 2001 ثم تراجع هذا المؤشر في الصين في السنوات التالية ووصل إلى 0.40 عام 2009 ، و0.37 عام 2010 في حين في سورية كان أفضل خلال نفس السنتين على الترتيب 0.65 و 0.53.

- في حين نجد من ناحية أخرى كلا من مصر وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي أفضل من سورية وتتقدم عليها خلال كل السنوات المدروسة كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

مما يعنى أن هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في منتجات المنسوجات تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات المثيلة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

ولتوضيح مؤشر نسبة التجارة نفس الصناعة للملابس بالنسبة لسورية ودول أخرى ،
وبنفس الطريقة من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب
السلع للملابس ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع
لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة
للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل،
وبتطبيق ذلك نحصل على قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة كما هو مبين في
الجدول التالي:

الجدول (2-3) نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الأعوام (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.02	0.06	0.01	0.03	0.04	0.03	0.02	0.02	0.04	0.05	0.04
الصين	0.06	0.07	0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	0.03	0.04	0.03	0.04
مصر	0.09	0.05	0.19	0.04	0.06	0.18	0.61	0.48	0.63	0.47	0.65
الهند	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.04	0.06	0.05	0.06
المغرب	0.18	0.19	0.19	0.18	0.19	0.18	0.16	0.17	0.19	0.17	0.17
تونس	0.33	0.32	0.33	0.33	0.32	0.31	0.31	0.31	0.29	0.29	0.30
تركيا	0.08	0.07	0.07	0.08	0.11	0.12	0.17	0.20	0.28	0.31	0.36
البرازيل	0.76	0.80	0.78	0.65	0.73	0.92	0.82	0.63	0.44	0.30	0.24
إيران	0.00	0.02	0.03	0.06	0.19	0.31	0.45	0.58	0.02	0.28	0.39
أمريكا	0.23	0.19	0.17	0.14	0.13	0.12	0.11	0.10	0.10	0.11	0.11
الأرجنتين	0.29	0.42	0.99	0.99	0.86	0.79	0.72	0.58	0.46	0.38	0.40
الباكستان	0.005	0.005	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.03	0.03	0.04
الاتحاد الأوروبي 27	0.81	0.82	0.82	0.81	0.80	0.79	0.78	0.81	0.78	0.76	0.75

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن هذا المؤشر لسورية بالنسبة للملابس التي تمتاز بقيمتها المضافة العالية نسبته ضعيفة خلال كل السنوات المدروسة فق بلغ 0.02 عام 2000 و 0.05 عام 2009 ثم تراجع إلى 0.04 عام 2010* ليتساوى مع كلا من الصين والباكستان في نفس العام ويعتبر هذا المؤشر إذا ما قارناه مع الدول الأخرى فهو ضعيف جدا تجاه مصر وتركيا والأرجنتين والاتحاد الأوروبي.
- ثبات هذا المؤشر تقريبا في سورية خلال السنوات المدروسة الأمر الذي يعكس ضعف في السياسات التي تحكم هذه المنتجات، وعدم إيلاء الأهمية الكبيرة لهذه

*- انظر الجدولين رقم (1) و(4) ضمن الملاحق ص 199 و ص 200

*- انظر الشكل البياني رقم (8) ضمن الملاحق 205.

المنتجات(الملابس)، وبالتالي فإن قدرتها على التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية ضعيفة.

- ونجد إن هذا المؤشر قد تحسن في دول أخرى كالهند من 0.01 عام 2000 إلى 0.06 عام 2010 وفي إيران من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.39 عام 2010 وفي مصر من 0.73 عام 2000 متذبذباً من سنة إلى أخرى خلال السنوات اللاحقة لينخفض إلى 0.47 عام 2009 ثم ليتحسن إلى 0.65 عام 2010.

- وكما نجده أنه في أمريكا تراجع من 0.23 عام 2000 إلى 0.11 عام 2010 ، وفي إيران قد تحسن بشكل واضح من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.58 عام 2007 ليتراجع إلى 0.39 عام 2010.

وكما هو ملاحظ أنه بالنسبة إلى كل الدول المدروسة هناك عدم ثبات في هذا المؤشر فنجد أنه يرتفع أحياناً من سنة إلى أخرى ليعاود تراجعاً في سنوات أخرى مما يعني أن منتجات الملابس والتي المنتجات القطنية جزءاً هاماً منها تمتاز بحساسيتها الشديدة تجاه السياسات المتبعة وطريقة وأسلوب الإنتاج المتبع في تلك الدول ومن ضمنها سورية.

3-1-2 : الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السورية Revealed Comparative Advantage (RCA)

:Advantage (RCA)

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من النسيج لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
7.01	6.62	7.06	5.68	4.84	1.97	1.82	1.97	1.25	0.68	1.55	سورية
2.72	2.53	2.57	2.34	2.43	2.45	2.37	2.44	2.52	2.62	2.72	الصين
3.10	2.92	2.07	0.96	1.18	1.38	1.96	2.34	2.80	3.44	4.30	مصر
21.19	17.97	19.99	22.91	24.15	23.58	26.49	25.39	26.74	27.09	25.15	الهند
0.99	1.35	1.13	1.37	1.12	0.92	0.73	0.67	0.79	0.89	0.72	المغرب
1.64	1.67	1.65	2.08	1.77	1.73	1.72	1.75	1.52	1.38	1.20	تونس
4.73	4.87	4.83	5.03	5.07	5.11	4.92	5.09	5.22	5.60	5.92	تركيا
0.40	0.41	0.50	0.59	0.61	0.64	0.69	0.75	0.66	0.69	0.77	البرازيل
0.64	0.64	0.58	0.66	0.59	0.75	0.92	1.09	1.32	1.16	1.16	إيران
0.57	0.56	0.62	0.63	0.67	0.70	0.68	0.64	0.63	0.58	0.55	أمريكا
0.24	0.24	0.26	0.26	0.28	0.29	0.29	0.25	0.33	0.38	0.44	الأرجنتين
24.16	23.94	24.61	26.08	26.38	24.97	23.81	23.10	22.55	22.69	22.82	الباكستان
0.71	0.80	0.87	0.89	0.88	0.89	0.91	0.91	0.91	0.94	0.95	الاتحاد الأوروبي 27

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهره في المنسوجات والتي تطورت بشكل ملحوظ** من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010 وتقوم هذه النسبة جميع النسب المتحققة في جميع الدول المقارنة باستثناء باكستان والهند حيث بلغت هذه النسبة فيهما 22.82 و 25.15 على الترتيب عام 2000، و 24.16 و 21.19 على الترتيب عام 2010. أي أن سورية تملك مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنسوجات ومن ضمنها المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة التي تمتلكها.

* - انظر الصفحة رقم(46) ضمن متن البحث.

* - انظر الجدولين (2) و(5) ضمن الملاحق ص 199 وص 201

** - انظر الشكل البياني رقم (9) ضمن الملاحق ص 206

- إن لسورية إمكانية في منافسة السلع المصدرة من قبل الصين والتي تستحوذ على حصة أكبر في السوق العالمية كما سنراه في الفقرات القادمة حيث أن هذه النسبة بالمتوسط خلال الفترة المدروسة حوالي 2.5%.
- إن لسورية ميزة نسبية ظاهره أكثر من الدول العربية مصر وتونس والمغرب مما يسهل مهمتها في النفوذ إلى الأسواق العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- كما نجد أن سورية متفوقة على كل من تركيا وإيران في هذا المؤشر حيث بلغ قيمة هذا المؤشر لتركيا 4.73 وإيران 0.64 عام 2010 في حين وصل في سورية إلى 7.01 عام 2010 الأمر الذي يساعد سورية من الاستفادة أكثر من الاتفاقيات الاقتصادية التي تجمع سورية بكلا البلدين والتي تؤثر بشكل وبآخر على منتجاتها القطنية كما رأينا سابقا في الفصل الثاني من متن بحثنا هذا.
- بالإضافة لذلك نجد أن سورية متفوقة على البرازيل والأرجنتين وأمريكا والاتحاد الأوربي مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها من تلك الدول.

ومن خلال الرجوع أيضا إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من الملابس لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (4-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
2.05	1.78	1.84	3.64	3.60	0.88	0.66	0.74	0.78	0.25	1.00	سورية
3.27	3.01	3.23	3.31	3.36	3.23	3.27	3.49	3.84	4.48	4.83	الصين
2.18	2.51	1.44	0.47	0.49	0.68	1.26	1.45	1.76	2.18	1.95	مصر
13.22	15.75	14.44	16.24	18.35	18.07	18.49	18.42	20.33	21.12	21.34	الهند
7.24	9.06	7.99	10.15	10.59	10.12	11.25	10.93	10.48	11.50	11.25	المغرب
7.69	8.79	8.91	10.32	10.81	12.14	13.01	13.13	13.66	14.20	13.78	تونس
4.80	4.84	4.77	5.37	5.69	6.24	6.39	7.13	7.51	7.42	8.3811	تركيا
0.05	0.05	0.06	0.08	0.10	0.13	0.15	0.15	0.13	0.18	0.19	البرازيل
0.06	0.09	0.10	0.09	0.08	0.12	0.16	0.23	0.25	0.22	0.15	إيران
0.16	0.16	0.15	0.15	0.18	0.21	0.21	0.24	0.27	0.30	0.3431	أمريكا
0.07	0.07	0.08	0.08	0.10	0.10	0.10	0.09	0.08	0.10	0.08	الأرجنتين
8.63	8.21	9.14	9.24	9.73	9.28	8.78	7.96	7.95	8.40	8.59	الباكستان
0.75	0.83	0.84	0.79	0.77	0.78	0.78	0.76	0.74	0.77	0.75	الاتحاد الأوربي 27

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الملابس التي تطورت من 1 عام 2000 إلى 3.64 عام 2007 لتتراجع إلى 2.05 عام 2010*.
- إن سورية أفضل من الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وأمريكا وإيران والبرازيل التي لا تحقق ميزة نسبية ظاهرة في المنسوجات إذ أن قيمة هذا المؤشر في تلك الدول اقل من الواحد الصحيح حيث بلغ هذا المؤشر عام 2010 في الاتحاد الأوروبي 0.75 وفي الأرجنتين 0.07 وفي أمريكا 0.16 وفي إيران 0.06 وفي البرازيل 0.05.
- إن كلا من مصر والمغرب وتونس أفضل من سورية حيث وصل هذا المؤشر في عام 2010 إلى 2.18 في مصر والى 7.24 في الغرب والى 7.69 في تونس مما يعني أن سورية تواجه تحديات أمام هذه الدول في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تصدير المنتجات النسيجية والقطنية ضمن السوق العربية، وبخاصة من قبل تونس التي طورت صناعتها في هذه المنتجات كثيرا نتيجة استفادتها من سياسة إعادة توطین الصناعات النسيجية في أوروبا (بداية السبعينات) نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجها وكانت تونس من بين البلدان المستهدفة في نطاق هذه السياسة الصناعية الأوربية كنتيجة لقرّبها من الأسواق المستهدفة وبالتالي فإن تونس تستطيع من خلال إعادة توطین هذه الصناعات في إنتاج أكثر والتوجه نحو التصدير أكثر من سورية في مجال المنتجات القطنية من الملابس حيث أن سورية التي لم تستطع حتى وقتنا هذا من جذب الاستثمارات وإعادة توطین مثل هذه الصناعات.
- إن كلا من باكستان وتركيا والهند والصين أفضل من سورية حيث بلغت الميزة النسبية الظاهرة في عام 2010 في تلك الدول وعلى الترتيب 8.63 و 4.80 و 13.22 و 3.37 في حين انه بلغ في سورية في نفس العام 2.05 ، الأمر الذي يزيد من منافسة هذه الدول في السوق العالمية من المنتجات المماثلة المنتجة في هذه البلدان. ولاسيما من قبل الصين بعد دخولها في منظمة التجارة العالمية وإنهاء التعامل باتفاقية الملابس والمنسوجات في بداية عام 2005 الأمر الذي سيؤدي إلى خلق ظروف جديدة ترتبط بالتهديد التنافسي القادم من هذا البلد بالمقارنة عما كانت عليه سابقاً.

*- انظر الشكل البياني رقم (10) ضمن الملاحق ص 206.

وبالتالي نجد أن سورية على الرغم من تحقيقها ميزة نسبية ظاهرية واضحة في هذا المؤشر إلا أنها تواجه تحدياً أمام بعض الدول في السوق العالمية وخاصة في ضوء سعي هذه الدول إلى مزيد من الانفتاح والتحرير للسوق العالمية.

3-1-3 : مؤشر الحصة من السوق الدولي :

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-5) مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
0.51	0.48	0.59	0.44	0.38	0.11	0.10	0.14	0.11	0.04	0.10	سورية
30.68	28.51	26.31	23.60	22.40	20.33	17.24	15.62	13.36	10.86	10.26	الصين
0.52	0.49	0.31	0.19	0.19	0.19	0.19	0.21	0.21	0.20	0.30	مصر
5.12	4.34	4.18	4.05	4.09	4.13	3.82	3.74	3.78	3.57	3.56	الهند
0.11	0.15	0.13	0.14	0.11	0.09	0.08	0.07	0.09	0.09	0.08	المغرب
0.18	0.19	0.19	0.21	0.16	0.16	0.17	0.17	0.15	0.13	0.10	تونس
3.58	3.68	3.78	3.77	3.49	3.50	3.32	3.05	2.76	2.55	2.33	تركيا
0.44	0.45	0.55	0.60	0.63	0.66	0.64	0.64	0.55	0.55	0.57	البرازيل
0.40	0.39	0.40	0.41	0.35	0.39	0.40	0.46	0.47	0.43	0.49	إيران
4.85	4.73	5.03	5.23	5.83	6.13	6.18	6.32	6.93	6.76	6.96	أمريكا
0.10	0.10	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	0.09	0.12	0.14	0.16	الأرجنتين
3.13	3.10	2.89	3.10	3.44	3.51	3.16	3.37	3.11	2.92	2.88	الباكستان
26.77	30.00	32.73	34.58	33.98	34.89	37.70	38.05	37.37	36.04	36.07	الاتحاد الأوروبي(27دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية قليلة حيث بلغت نسبتها من السوق العالمية 0.10 عام 2000 لتتطور وتصل إلى 0.51 عام 2010°.
- اقتربت حصة سورية من السوق العالمية خلال عامي 2009 و 2010 من حصة مصر حيث بلغت حصتها من السوق الدولية خلال عامي 2009 و 2010 حوالي 0.49 ، 0.52 على الترتيب في حين كانت لسورية في نفس السنتين وعلى الترتيب 0.48 و 0.51 . على الرغم من أن كلا من مصر كان نصيبها من السوق الدولية أفضل من سورية خلال السنوات من عام 2000 حتى 2005 ثم بعد ذلك تحسنت حصة سورية بالمقارنة معها خلال السنوات اللاحقة، أي أن المنسوجات السورية تواجه منافسة قوية تجاه المنتجات المماثلة لها في مصر.

*- انظر الصفحة رقم(43) ضمن متن البحث.

• - انظر الجدول رقم (2) ضمن الملاحق ص199.

° - انظر الشكل البياني رقم (11) ضمن الملاحق ص 207

- إن حصة سورية أقل من بعض الدول ولكنها خلال فترة زمنية استطاعت أن تحسن من حصتها الدولية وتصبح أفضل منها على الساحة الدولية، فتونس وإيران كانت حصتهما من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2005 حيث كانت حصة تونس من السوق العالمية في ذلك العام 0.16، وحصة إيران 0.39 في حين كانت حصة سورية 0.11، بعد ذلك في السنوات التالية تحسنت حصة سورية في السوق العالمية تجاه تونس وإيران بشكل واضح حيث وصلت حصة تونس من السوق العالمية عام 2010 إلى 0.11، وحصة إيران إلى 0.40، في حين تحسنت حصة سورية في نفس العام إلى 0.51. وبالمقارنة بين حصة سورية والبرازيل نجد أن حصة البرازيل أفضل من حصة سورية في السوق العالمية حتى عام 2007 حيث وصلت حصة المنسوجات للبرازيل في السوق العالمية إلى 0.60 في حين وصلت في سورية خلال نفس العام إلى 0.44، بعد ذلك تحسنت حصة سورية في السوق العالمية ووصلت إلى 0.51 من السوق العالمية في عام 2010 متفوقة على البرازيل التي تراجعت نسبتها من السوق العالمية إلى 0.44 في نفس العام. وكذلك نجد من الجدول أعلاه أن حصة الأرجنتين من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2003 بعد ذلك خلال سنتي 2004 و2005 كانتا تقريبا نفس الحصة حوالي 0.10 من السوق العالمية لكل منهما، بعد ذلك اعتباراً من عام 2006 تفوقت سورية على الأرجنتين في السوق العالمية بشكل واضح حيث بلغت حصة سورية في السوق العالمية 0.38 عام 2006 ولتصل إلى 0.51 من السوق العالمية بينما بقيت حصة السوق بالنسبة للأرجنتين حوالي 0.10 خلال الأعوام من 2006 إلى 2010.

- إن حصة سورية في عام 2010 أفضل من الغرب التي كانت 0.11 ومن تونس 0.18 ومن البرازيل 0.44 ومن إيران 0.40 ومن الأرجنتين 0.10، أي أن للمنسوجات السورية ومنها القطنية القدرة أفضل على المنافسة في السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول.

- إن حصة سورية أقل من حصة بعض الدول خلال كل السنوات المدروسة من عام (2000-2010) فسورية حصتها من المنسوجات في السوق العالمية أقل من كلاً من الصين والهند وتركيا وأمريكا والباكستان والاتحاد الأوروبي خلال كل السنوات مما يعني صعوبة في التنافس تجاه هذه الدول.

- وبالتالي نجد أن سورية تحسنت حصتها من السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها وتراجع عن بعد الدول بشكل طفيف الأمر الذي يسهل من مهمتها في المنافسة تجاه هذه الدول في السوق الدولية فهي تحتاج إلى

المزيد من الاهتمام بهذه المنتجات وبخاصة أنها تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في إنتاجها كما وجدنا في فقرة سابقة. وأفضل من دول أخرى، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب في مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

ومن خلال الرجوع أيضاً إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدل رقم (3-6) مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملبوسات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.15	0.13	0.15	0.28	0.28	0.05	0.04	0.05	0.07	0.02	0.07	سورية
36.94	34.00	33.11	33.40	30.96	26.83	23.80	22.34	20.35	18.57	18.24	الصين
0.40	0.40	0.20	0.12	0.12	0.11	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	مصر
3.19	3.80	3.02	2.87	3.10	3.16	2.67	2.71	2.87	2.78	3.02	الهند
0.78	0.98	0.94	1.02	1.05	1.03	1.16	1.22	1.20	1.19	1.21	المغرب
0.87	0.99	1.04	1.03	0.98	1.13	1.27	1.27	1.33	1.32	1.13	تونس
3.63	3.66	3.74	4.01	3.91	4.28	4.31	4.27	3.97	3.37	3.30	تركيا
0.05	0.05	0.07	0.08	0.10	0.13	0.14	0.13	0.11	0.14	0.14	البرازيل
0.04	0.06	0.07	0.06	0.04	0.06	0.07	0.10	0.09	0.08	0.06	إيران
1.34	1.33	1.22	1.25	1.58	1.81	1.95	2.38	2.97	3.55	4.36	أمريكا
0.03	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03	الأرجنتين
1.12	1.06	1.07	1.10	1.27	1.30	1.16	1.16	1.10	1.08	1.08	الباكستان
28.15	31.08	31.54	30.57	29.68	30.92	32.06	31.71	30.64	29.54	28.44	الاتحاد الأوروبي (27 دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- تطورت حصة الملابس السورية خلال السنوات من عام 2000 حتى عام 2007 حيث بلغت هذه النسبة من 0.07 عام 2000 إلى 0.28 خلال عامي 2006 و 2006 لتتراجع إلى 0.15 عام 2010* وعلى الرغم من تراجع حصتها في عام 2010 إلا أنها أفضل من البرازيل وإيران والأرجنتين حيث بلغت حصتها في عام 2010، 0.05 و 0.04 و 0.03 على الترتيب.

* - انظر الجدول رقم (1) ضمن الملاحق ص 199.

* - انظر الشكل البياني رقم (12) ضمن الملاحق ص 207.

- يمكن لسورية في المراحل القادمة أن تتنافس منتجات الدول العربية المقارنة مصر والمغرب وتونس ، حيث بلغت حصتهم في عام 2010 ما نسبته 0.40، 0.78، 0.87 على الترتيب من السوق الدولية لكل منهما، بينما بلغت في سورية لنفس العام ما نسبته 0.15 .

- بينما نجد أن لسورية صعوبة للتنافس أمام منتجات كل من تركيا وأمريكا والباكستان والهند والاتحاد الأوروبي حيث هناك فرق كبير في الحصة الدولية بين كل منهما وسورية حيث بلغت الحصة من السوق العالمية في عام 2010 لتركيا 3.63 ولأمريكا 1.34 ولباكستان 1.12 والهند 3.19 وللاتحاد الأوروبي 28.15، بينما وصلت في سورية في نفس العام إلى 0.15 فقط.

أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة منتجات تلك الدول للمنتجات المثلثة لها، الأمر الذي يحتم على سورية في هذا المجال إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تطوير منتجاتها في الملابس ذات القيمة المضافة الكبيرة والاهتمام بالمراكز الفنية المتخصصة التي تهتم بالتطوير والتحديث، والمخابر المعتمدة دولياً والهيئات المختصة بالتسويق والترويج والتمويل والمكاتب والشركات الاستشارية المؤهلة لتطوير منتجاتها واقتحام الأسواق الدولية. كما يحتم على سورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بينها وبين مختلف الدول إلى دراسة هذه الاتفاقيات بشكل جيد للاستفادة من المزايا التي تخص المنتجات القطنية وتلافي السلبيات التي تعترضها من أجل اقتحام السوق الدولية وزيادة حصتها منها.

3-1-4 : مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال :

هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والإبداع وتطور الأعمال ولكن سنركز على بعضها مما يتعلق ببحثنا هذا، وكون هذه المؤشرات تتعلق بالاقتصاد الوطني ككل ولا يمكن فصلها عن قطاع دون آخر فإننا سنركز هنا على مجمل الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومن ضمنها القطاع الصناعي الذي يشمل قطاع المنتجات القطنية في سورية بكونه جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني السوري ويتميز بحساسيته الكبيرة على كل تغير يطرأ في مجال التكنولوجيا ، وسنركز أيضا على مقارنة تلك المؤشرات مع مجموعة من الدول هي نفسها الدول المدروسة في المبحث الأول من هذا الفصل باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الذي سنوضح هذه المؤشرات على كل من فرنسا ألمانيا إيطاليا وإسبانيا باعتبارهما من أهم دول الاتحاد الأوروبي كون التقارير الدولية لهذه المؤشرات لا تأخذ الاتحاد الأوروبي كمجموعة وإنما كدول وبالتالي اخترنا هذه الدول كعينة يمكن النظر إليها إلى الاتحاد الأوروبي.

3-1-4-1 : المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية:

يعكس هذا المؤشر سرعة وقدرة الاقتصاد المحلي على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب ومدى تعامل المجتمع مع منتجاتها.

يُظهر هذا المقطع مدى قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة لتعزز من تنافسية صناعاتها سواء أكانت مصنعة ضمن البلد أم مستوردة. في ظل العولمة واتساع الأسواق، أصبحت التكنولوجيا عنصر هام للشركات من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق الازدهار، كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القطاعات الاقتصادية الأخرى في تأمين البنية التحتية الإتصالية للصفقات التجارية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه توافر التكنولوجيا المتطورة في الاقتصاد على قدرتها التنافسية.

إن الشيء الوحيد الذي نعتمد عليه في المستقبل هو التغيير المستمر للتكنولوجيا فقد أدى النمو الصناعي إلى التغيير في مجالات عديدة من الحياة حيث أدى عهد المعلومات إلى استخدام الكمبيوتر كمساعد في مجال التصنيع وأدى إلى تطوير أنظمة ووسائل أخرى متعددة جديدة وفي عالم الأعمال اليوم فإن من المحتمل أن تخرج أي منظمة لا تتطور أو تكتسب أو تتكيف مع تكنولوجيا جديدة بشكل مستمر فعالمنا الحاضر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي في كافة المجالات إلى حد باتت معه القدرة على إبداع المعرفة العلمية والتكنولوجيا أحد المقومات الأساسية لجذب الشركات الجديدة إلى السوق سواء في

البلدان النامية أم المتقدمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي¹، وكل ذلك شجع المنظمات على الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتكيف مع البيئة والإنتاج بكفاءة عالية وتقديم منتجات جديدة. وبالتالي إذا كانت تكنولوجيا إحدى المنظمات متقدمة على منافسيها مما يعني أنها قد منحت فرصة استثمار هذا التقدم وعلى العكس من ذلك تواجه المنظمات ذات التكنولوجيا القديمة تهديدات وضغوط عديدة تؤثر في موقعها في السوق ومن هذا الأساس يبرز بوضوح ضرورة الاهتمام بالتغيير التكنولوجي إذ أصبح الاستغلال الكفؤ والفعال لأساليب التكنولوجيا الحديثة ضروري لبقاء المنظمة واستمرارها حيث تساهم التغييرات التكنولوجية في تحسين صورة المنظمة في النهاية وكذلك إجراء التغيير على المهن وتأتي بفرص أكثر وتنمي الخبرات².

ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية مؤشر توفر التقنيات الحديثة والاستيعاب التكنولوجي للشركات بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

أ- مؤشر توفر التقنيات الحديثة* (Availability of Latest Technologies):

جدول (7-3) مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	ايران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا
النقاط	4.3	4.2	4.8	5.2	4.8	5.4	5.1	4.8	-	6.5	3.9	4.1	6.2	6.2	4.6	5.2
الترتيب من اصل 134 دولة	80	83	60	43	57	36	45	58	-	5	99	88	11	8	63	40
النقاط	4.1	4.3	4.8	5.5	4.9	5.5	5.3	5.3	-	6.6	4.4	4.3	6.3	6.3	4.9	5.5
الترتيب من اصل 133 دولة	99	87	66	39	63	40	47	49	-	5	84	91	17	16	65	41
النقاط	4	4.4	4.6	5.6	5	5.6	5.5	5.5	4.1	6.4	4.7	4.6	6.4	8.3	5	5.8
الترتيب من اصل 139 دولة	126	94	91	41	68	42	48	50	123	7	83	88	16	17	73	32
النقاط	4.1	4.5	4.3	5.5	5.1	5.3	5.4	5.4	4.2	6.3	4.8	4.6	6.4	6.2	5	5.9
الترتيب من اصل 142 دولة	119	100	110	47	60	57	52	53	117	18	83	93	11	20	71	33

Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p440.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P464.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P490.

نلاحظ من الجدول السابق:

¹ - Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 35-51.

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

* - مؤشر توفر التقنيات الحديثة: يعبر هذا المؤشر عن مدى توافر وانتشار التقنيات الحديثة.

تراجع ترتيب سورية من المرتبة 134/80 عام 2007-2008 إلى 139/126 عام 2009-2010 ليتحسن بعد ذلك قليلاً إلى المرتبة 142/119 عام 2010-2011 مسجلة 4.3 نقطة خلال عام 2007-2008 و 4.1 عام 2010-2011، وبمقارنة سورية مع بقية الدول يتبين أن سورية متأخرة عن بقية الدول في جميع السنوات باستثناء دولتي الأرجنتين والباكستان خلال 2007-2008 حيث سجلت الأرجنتين المرتبة 134/99 مسجلة 3.9 نقطة بينما الباكستان 134/88 مسجلة 4.1 نقطة. كما نجد سورية بالمقارنة مع الدول العربية المقارنة متأخرة كثيراً عن مصر والمغرب وبشكل أساسي تجاه تونس حيث سجلت مصر المرتبة 142/110 دولة بينما الغرب 142/60 وتونس 142/57.

مما يعنى أن سورية في هذا المؤشر لا تمتلك أي نقطة قوة تجاه الدول الأخرى وهي متأخرة عن كل الدول الأخرى تقريباً كما يظهر من الجدول أعلاه.

ب - مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات* (Firm Level Technology Absorption):

جدول (8-3) مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية وللمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان	
5	4.6	6	5.6	4.4	4.5	6.3	-	5.3	5.1	5.4	4.7	5.5	4.8	5.1	4.4	النقاط	2007-2008
57	76	12	23	84	83	3	-	42	48	34	70	26	63	46	87	الترتيب من اصل 134 دولة	
5.1	4.5	6	5.5	4.3	4.5	6.2	-	5.4	5.1	5.4	4.7	5.5	5.1	5.1	4.6	النقاط	2008-2009
49	87	14	26	99	83	5	-	36	52	38	75	30	48	47	81	الترتيب من اصل 133 دولة	
5.2	4.3	6	5.6	4.5	4.4	6	4.1	5.2	5.1	5.4	4.8	5.3	5	4.9	4.7	النقاط	2009-2010
49	102	14	23	88	94	11	116	46	51	33	74	39	58	61	76	الترتيب من اصل 139 دولة	
5.2	4.3	5.9	5.6	4.5	4.5	5.9	4	5.2	5.2	5.1	4.7	5.3	4.7	4.9	4.8	النقاط	2010-2011
46	102	14	25	92	93	18	120	48	44	50	74	41	78	61	70	الترتيب من اصل 142 دولة	

Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009, p461.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p441.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P465.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P491.

نلاحظ من الجدول السابق:

* - مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات: يعبر عن قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة

-إن ترتيب سورية في عام 2007-2008 هو 134/87 مسجلاً 4.4 نقطة ونلاحظ أن سورية متراجعة عن كل الدول في هذه السنة وهناك فارق كبير بينها وبين بعض الدول في تلك السنة كأمریکا وألمانيا وتونس والهند .

- إن قيمة هذا المؤشر قد تحسن في السنوات اللاحقة بشكل واضح حيث وصل ترتيب سورية عام 2008-2009 إلى 133/81 مسجلاً 4.6 نقطة ثم إلى 139/76 بـ 4.7 نقطة عام 2009-2010 ثم إلى 142/70 مسجلاً 4.8 نقطة عام 2010-2011. وقد استطاعت سورية إن تحقق تفوقاً على بعض الدول خلال تلك السنوات حيث تقدمت على الدول العربية مصر والمغرب وحققت تحسناً أمام تونس الذي تراجع مرتبتها من 134/34 دولة عام 2007-2008 إلى 142/50 دولة عام 2010-2011. بالإضافة إلى أنه سبقت في ترتيبها كل من الأرجنتين والباكستان وإيران وإيطاليا (أحد دول الاتحاد الأوروبي) خلال عام 2010-2011.

وعلى الرغم من التحسن الواضح في هذا المؤشر إلا أنه ما زال هناك فرق واضح بين هذا المؤشر لسورية ولدول أخرى مثل تركيا والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي كألمانيا وإسبانيا.

إن التحسن في قيمة هذا المؤشر تجاه الدول الأخرى يعكس بشكل واضح سعي سورية من أجل استيعاب التكنولوجيا في شركاتها من أجل تطوير ورفع قدرة المنتجات على المنافسة تجاه الدول الأخرى.

وهذا يتطلب منها تعزيز أساليب التعامل ضمن شركاتها وتطوير البنية التحتية للشركات لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وهذا ما نلمسه من خلال سعي سورية الدائم لتحسين البنية التحتية التكنولوجية في مختلف مناطقها الصناعية. حيث أن إدخال التكنولوجيا من شأنها رفع الأداء، وزيادة الموثوقية، وتوفير الوقت، ودعم القرار وبالتالي خفض التكاليف وتحقيق ربحية وبالتالي تحقيق التنافسية.

ج- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا* (Foreign direct investment and technology transfer):

يعد الاستثمار الأجنبي ومن ثم نقل التكنولوجيا عن طريقه من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في هذا العصر إذ تسعى مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي إليها لتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي¹ ، لأنه يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، باعتباره قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال المتجسد بالآلات والمعدات وإحضار الخبراء والفنيين والاداريين².

لذلك عملت الدول على اجتذاب رأس المال الأجنبي واستقطابه من خلال تقديم الكثير من المقومات والتسهيلات والضمانات لكي يتم الاستثمار داخل الدولة لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية التي نرجو منها وحل لكثير من المشاكل التي تعاني منها تلك الدول، وفي النهاية فإن عملية نقل التكنولوجيا عن طريق ذلك هي عملية نقل حضاري للمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث أن التكنولوجيا تتميز بطبيعة اجتماعية واقتصادية فهي تتغير مع تغير المجتمع وتقدمه ورقية الحضاري، أي أن التكنولوجيا تتشأ وفقا لظروف البيئة، ومن ثم فهي تتغير بتغير احتياجات المجتمع وقدراته، كما انه يتجسد فيها روح وشخصية كل مجتمع وأسلوبه في التطور³.

وبالتالي فإن التقدم في هذا المؤشر أصبح يعتبر دليلاً واضحاً على سعي هذه الدولة أو تلك لتطوير نمطها الإنتاجي والمعرفي بالشكل الذي سينعكس إيجاباً على تطوير منتجاتها وتحسين تنافسيتها من خلال درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الصناعية القائمة.

*- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا : يعبر عن درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

¹ - Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Volume 38, Issue 2, June 2014. pages 269-287.

² - د.كرم، انطونيوس- العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت-1982- عدد 59 ، ص 59).

³ -د. عبد الله علي، فياض-مزه حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010 ص8.

جدول (9-3) مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	ايران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا
النقاط	4.2	4.7	5.1	5.4	4.8	5.3	4.7	5.2	-	5.3	4.2	4.7	5.1	5	4.3	5
الترتيب من أصل دولة	110	79	55	20	72	27	86	43	-	23	111	81	54	61	103	58
النقاط	3.9	4.7	5.1	5.4	4.9	5.2	4.9	5.3	-	5.1	4.1	4.4	5	4.7	4.1	4.9
الترتيب من أصل دولة	117	77	30	19	60	25	61	23	-	3.2	107	96	54	80	106	59
النقاط	3.8	4.6	4.9	5.1	5	5.3	4.8	5.2	4	4.9	3.9	4.2	4.9	4.5	4	4.9
الترتيب من أصل دولة	121	80	53	28	45	13	64	23	114	55	115	11	51	85	112	57
النقاط	4.1	4.6	4.7	5	4.9	5.2	4.7	5.1	4	4.9	3.9	3.9	4.9	4.3	3.9	4.9
الترتيب من أصل دولة	106	80	67	38	54	25	71	28	111	49	114	121	43	92	116	52

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p463.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p443.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P492.

تحتل سورية في هذا المؤشر موقعا متراجعا بالنسبة للدول الأخرى فقد بلغ ترتيبها في 2007-2008، 134/110 مسجلة 4.2 نقطة وتراجعت بعد ذلك في السنوات (2008-2009) و (2009-2010) لتتحسن بعد ذلك أربع مراتب إلى 142/106 دولة مسجلة 4.1 نقطة عام 2010-2011، هذا إن دل على شي فإنما يدل على ضعف التقنيات الجديدة المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولعل عدم الاستقرار الأمني في المنطقة من أهم العوامل المسببة للتراجع في هذا المؤشر.

وإذا ما قارنا سورية مع بقية الدول نجدها خلال عامي (2007-2008) متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين فقد سبقتها بمرتبة واحدة فقط، ونجدها متراجعة عن كل الدول أيضا خلال الفترة (2008-2009) و (2009-2010).

وخلال عام 2010-2011 والذي شهد تحسنا في ترتيب سورية الإجمالي وفي ترتيبها بالمقارنة مع بعض الدول . نجد أن سورية متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين التي تراجعت إلى المرتبة 142/114 دولة في عام 2010-2011 والباكستان التي تراجعت أيضا إلى المرتبة 142/121 دولة وإيطاليا التي تراجعت إلى 142/116 دولة، وإيران التي احتلت المرتبة 142/111 في نفس العام . في حين أن سورية احتلت المرتبة 142/106 في نفس العام كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

3-1-4-2 : المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار:

إن النهوض بالمؤسسات وإقامة مختلف أنواع البنى التحتية والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين رأس المال البشري يخضع إلى قانون الغلة المتناقصة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كفاءة أسواق السلع والأسواق المالية. ومن أجل تعويض الغلة المتناقصة، فإن السبيل الوحيد لرفع مستويات المعيشة في الفترة الطويلة هو الإبداع والابتكار التكنولوجي، إذ إنه ينبغي للبلدان أن تعمل من أجل تصميم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل¹. إذ يشكل عامل الإبداع والابتكار المدخل لتطوير حدود المعرفة والإقلال من حالات إدخال التكنولوجيا الأجنبية ومواءمتها مع حالة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن استيراد التكنولوجيا وتقليد الشركات الأجنبية يمكن الاقتصاديات الأقل تطوراً ومن ضمنها سورية من زيادة مستوى إنتاجيتها وتحقيق معدلات نمو عالية، فإنه لا يمكن أيضاً للاقتصاديات المتقدمة من زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة بدون الاعتماد على الإبداع والابتكار². ولابد من الشركات في الاقتصاديات المتطورة من تصميم وتطوير منتجات حديثة وعصرية من أجل زيادة قدرتها على المنافسة، وهذا بدوره يتطلب بيئة مناسبة محفزة على الإبداع والابتكار وإنفاق الأموال على الأبحاث والتطوير خصوصاً لدى القطاع الخاص ووجود مؤسسات للأبحاث والتطوير على درجة عالية من الكفاءة كالمختبرات الجامعية والحكومية وربط الجامعة بالمجتمع من خلال زيادة التعاون بين شركات الأعمال والجامعات. ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار المتعلقة ببحثنا هي:

1 - Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011, Pages 815-828.

2 - Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, Journal of Development Economics, Volume 78, Issue 2, December 2005. pages 474-493.

أ- مؤشر القدرة على الابتكار * (Capacity for Innovation):

جدول (3-10) مؤشر القدرة على الابتكار لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	2.5	4.2	2.9	3.8	2.8	3.7	3.3	4	-	5.5	2.9	3	5.4	6	4.3	3.8
الترتيب من أصل 134 دولة	117	25	85	35	87	38	55	27	-	6	79	73	8	1	22	30
النقاط	2.2	4.2	2.6	3.6	2.7	3.3	3.3	3.9	-	5.5	2.9	3.1	5.1	5.9	3.9	3.7
الترتيب من أصل 133 دولة	128	22	96	35	88	51	46	28	-	6	69	56	9	2	27	34
النقاط	2.1	4.2	5.2	3.6	2.7	3.5	3.1	3.8	2.9	5.3	3	3.1	5.1	5.9	4	3.4
الترتيب من أصل 139 دولة	134	21	109	33	94	36	55	29	68	6	62	58	8	1	27	42
النقاط	2.1	4.2	2.8	3.6	2.6	3.4	3	3.8	3	5.2	2.9	3.3	5.1	5.7	4	3.5
الترتيب من أصل 142 دولة	134	23	83	35	108	44	71	31	67	7	77	51	8	3	26	36

- Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p486.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P514.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سورية تحتل مرتبة متراجعة جداً بالنسبة للدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/117 دولة عام 2008-2007 مسجلاً 2.5 نقطة إلى 142/134 دولة مسجلاً 2.1 نقطة عام 2010-2011. وحتى بالمقارنة بينها وبين الدول العربية نجد أن الدول العربية المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر بشكل واضح حيث احتلت تونس المرتبة 142/44 دولة والمغرب احتل المرتبة 142/108 دولة ومصر احتلت المرتبة 142/83 وذلك في عام 2010-2011.

وكما ملاحظ من الجدول أعلاه أن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر، وبالتالي فإن سورية تفتقر إلى الإبداع والابتكار في اقتصادها وفي كافة شركاتها المنتجة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية التي هي بأمر الحاجة للتقدم في هذا المؤشر حيث أن طبيعة هذه المنتجات حساسة تجاه عوامل الإبداع والابتكار التكنولوجي.

وبالتالي فإن الشركات من خلال الإبداع في التغيير التكنولوجي من شأنها توليد أفكار وتقنيات جديدة وتطبيقها للحصول على الإنتاج الكفؤ التنافسي على الساحة المحلية والدولية،

*- يقيس هذا المؤشر قدرة وطاقة المجتمع على الابتكار وتبادل المعرفة ومدى الإنفاق عليها. يدل هذا المؤشر إذا كانت قيمته الواحد على أن الشركات تحصل على الإبداع عبر التراخيص أو تقليد الشركات الأجنبية، وإذا كانت قيمته سبعة فإن الشركات تحصل على الإبداع عبر إجراء أبحاث رسمية وتطوير منتجات وعمليات خاصة بها

وإن ضعف هذا المؤشر في سورية يجعلها أكثر حساسية تجاه الدول الأخرى المتقدمة عليها في هذا المؤشر وتجعل من تنافسيتها ضعيفة تجاه المنتجات المثلثة لها في تلك الدول، و في هذا المجال لابد من التمييز بين نوعين من الإبداع التكنولوجي الذي يجب أن يكون في المنشآت¹:

الأول إبداع متدفق أي الذي يكون بشكل مستمر أو قد يكون انتقالي حيث يهدف إلى الانتقال إلى حالة أخرى أكثر تطوراً. والثاني الإبداع الخاص حيث يكون الإبداع متخصص في مجال معين يهدف إلى تطويره بشكل أفضل وعلى المنشأة أن تتخذ مجموعة من الاستعدادات لكل نوع من الإبداع.

وان كلا النوعين تفتقر إليها المنشآت الاقتصادية في سورية ومن ضمنها تلك المنتجة للمنتجات القطنية.

ب- مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي (Company Spending R@D):

جدول (3-11) مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان
3.7	3.3	5.8	5	2.8	2.9	5.8	-	3.9	3	3.7	3	3.9	3.3	4.2	2.6	النقاط
39	51	5	13	86	81	3	-	31	73	38	69	29	57	24	115	الترتيب من اصل 134 دولة
3.6	3.4	5.8	4.8	2.8	2.9	5.6	-	3.8	2.9	3.3	2.7	3.6	3.2	4.2	2.2	النقاط
39	42	4	13	80	75	5	-	29	76	43	96	36	54	23	131	الترتيب من اصل 133 دولة
3.2	3.5	5.7	4.7	3	3	5.4	2.6	3.8	3	3.6	2.7	3.6	3	4.1	2	النقاط
47	39	4	13	67	72	6	107	29	62	35	97	37	74	22	137	الترتيب من اصل 139 دولة
3.3	3.6	5.5	4.7	3.2	3	5.3	2.7	3.8	3.1	3.4	2.7	3.7	2.7	4.2	2.1	النقاط
47	34	5	15	50	72	6	102	30	62	42	104	33	106	23	136	الترتيب من اصل 142دولة

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p488.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p468.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P490.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P516.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية تحتل مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/115 دولة عام 2007-2008 مسجلاً 2.6 نقطة إلى

¹ -http://www.minshawi.com/other/abbas.htm

المرتبة 133/131 عام 2008-2009 مسجلاً 2.2 نقطة ثم إلى 137/142 عام 2009-2010 مسجلاً 2 نقطة لتحسن بعد ذلك مرتبة واحدة فقط إلى 136/142 دولة عام 2010-2011 مسجلاً 2.1 نقطة. وكما هو ملاحظ من الجدول السابق إن جميع الدول بلا استثناء متفوقة على سورية في هذا المؤشر وتفصلها عنها مراتب كبيرة ويعود ذلك إلى اعتماد الشركات في سورية على التراخيص وتقليد الشركات الأجنبية وعدم إجراء الأبحاث وإنفاق الأموال والقيام بالمبادرات الخلاقة من أجل تطوير منتجاتهم.

3-4-1-3 : مؤشرات متعلقة بتطور الأعمال

يعكس هذا المؤشر بشكل أساسي طبيعة الإنتاج والتوزيع المحلي والعالمي لقطاع الأعمال وعلاقته بسلاسل القيمة الدولية، فهو يعكس تطور قطاع الأعمال الكفاءة العالية في إنتاج السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة في الأنشطة المتبعة وتعزيز تنافسية البلد¹. ويركز هذا المؤشر على جودة شبكات الأعمال الكلية في البلد كجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية، ويعتبر مؤشر هام للدول التي وصلت إلى مراحل متقدمة من النمو واستنزفت إلى حد بعيد مواردها الأساسية في زيادة الإنتاجية.

كما أن جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة في البلد، المُعبّر عنها بعدد ونوعية الموردين المحليين، وترابط الشركات مع الموردين في منطقة جغرافية وتشكيلها لمجمعات الأعمال تؤدي إلى زيادة الكفاءة وخلق فرص أكبر للإبداع والإبتكار وإقلال عوائق دخول شركات جديدة.

بالإضافة إلى أن جودة عمليات وإستراتيجية الشركات وانتشار العلامات التجارية والكفاءات التسويقية للشركات المحلية وقدرتها على التحكم بالتوزيع العالمي وتطور العمليات الإنتاجية وكفاءة أساليب الشركات في إنتاج سلع فريدة ومتطورة وتقدم سلسلة القيمة لديها تؤدي إلى تطوير قطاع الأعمال وجعله أكثر عصرية وتنافسية.

¹ - A. Chee Tahir, R.C. Darton ,The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, Journal of Cleaner Production, Volume 18, Issues 16-17, November 2010,pages 1568-1607.

ومن أهم المؤشرات المتعلقة ببحثنا هذا:

أ- درجة تطور العناقيد الصناعية (State of Cluster Development):

يعتبر العنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابهة والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية.

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية. تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، وعليه فإن معرفة درجة تطور العناقيد الصناعية يدل على وجود مجتمعات الأعمال المتطورة القادرة على الإنتاج والتنافس ويعكس مستوى الأداء الصناعي لهذه الدولة أو تلك وقدرته على الإنتاج والوصول إلى التنافسية¹.

1 - Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 124, 20 March 2014. pages 405-414.

جدول (12-3) مؤشر درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3	4.6	3.8	4.5	3.7	3.8	3.7	3.9	-	5.6	3.3	3.5	4.5	4.9	5.3	4
الترتيب من أصل دولة	97	19	46	24	52	50	54	43	-	2	82	66	23	10	4	37
النقاط	2.6	4.7	3.9	4.6	3.2	3.3	3.8	4.2	-	5.4	3.4	3.8	4.4	4.9	5.4	4.1
الترتيب من أصل دولة	119	16	41	20	80	75	52	29	-	2	71	50	26	11	3	32
النقاط	2.9	4.7	3.5	4.2	3.4	3.4	3.6	4.5	3.1	5.1	3.6	4	4.2	5	5.5	4.1
الترتيب من أصل دولة	102	17	66	29	69	75	61	23	91	6	62	46	30	12	1	36
النقاط	3.1	4.7	3.4	4.2	3.8	3.3	3.5	4.5	3.2	5.1	3.5	3.9	4.1	4.9	5.4	4
الترتيب من أصل دولة	97	17	74	31	52	78	70	25	93	9	67	48	32	13	2	40

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p478.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P480.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P506.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية احتلت المرتبة 134/97 دولة عام 2007-2008 مسجلة 3 نقاط، متأخرة عن جميع الدول المقارنة الأخرى ، وقد تراجع ترتيبها عام 2008-2009 إلى 119/133 دولة متراجعة 22 مرتبة عن السنة السابقة، ليتحسن ترتيبه في السنة اللاحقة 17 مرتبة حيث احتلت المرتبة 102/139 عام 2009-2010 مسجلة 2.9 نقطة.

وتحسن ترتيبها فيما بعد خمسة مراتب في عام 2010/2011 مسجلة 3.1 نقطة، وعلى الرغم من تحسن ترتيبها البسيط إلا أنها بقيت متراجعة عن بقية الدول المقارنة بلا استثناء. الأمر الذي يعكس ضعف الأداء الصناعي في الشركات ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

ب - مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة* (Value Chain Breadth):

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجه،ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع إستراتيجيتها لتحقيق ميزتها التنافسية، وبالتالي فإن التقدم في هذا المؤشر يعبر عن مدى التقدم لدى الشركات المنتجة نحو الوصول إلى تنافسية منتجاتها.

جدول(3-13) مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	ايران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا
النقاط	3.7	3.8	3.5	4.5	4.1	4.4	4.1	3.6		5.7	3	3.4	6	6	5.4	4.8
الترتيب من اصل دولة	64	56	73	28	40	31	38	66		8	106	78	3	4	13	21
النقاط	3.3	3.9	5.3	4.4	3.8	4.3	4	3.7		5.4	3.1	3.5	5.9	6.2	5.3	4.6
الترتيب من اصل دولة	82	46	72	26	50	32	41	57		11	94	69	5	1	13	24
النقاط	3.1	4	3.6	3.9	3.5	4.5	3.9	3.7	3.1	5.1	3.2	3.5	5.7	6.3	5.2	4.4
الترتيب من اصل دولة	100	41	67	42	70	24	43	60	94	15	92	69	5	1	12	25
النقاط	3.1	4	3.6	4	3.4	4.4	3.8	3.8	3.1	5.1	3.3	3.5	5.5	6.1	5.3	4.5
الترتيب من اصل دولة	106	45	68	42	79	25	59	52	107	14	90	72	8	4	11	24

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p480.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,508.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية في هذا المؤشر المرتبة 134/64 دولة عام 2008/2007 مسجلة 3.7 نقطة، وتتقدم على كل من البرازيل 134/66 والارجنتين 134/106 دولة والباكستان 134/78 دولة ومصر 134/73 دولة في نفس العام ، في حين متراجعة عن الدول الأخرى المدروسة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي تسبقها بشكل واضح في هذا المؤشر .

*- مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة : يعني درجة تخصص شركات التصدير في مراحل عملية سلسلة الإنتاج

ثم تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر إلى 133/82 للعام 2008-2009 ليصبح متقدماً فقط على الأرجنتين بعشر درجات فقط بينما الدول الأخرى جميعها تسبقا في الترتيب لنفس العام. ثم استمر هذا المؤشر في التراجع خلال السنتين التاليتين حيث بلغ ترتيبه 142/106 بالنسبة إلى سورية عام 2010-2011 مسجلاً 3.1 نقطة متقدماً فقط على إيران بمرتبة واحدة فقط بينما بقية الدول تسبقه في هذا المؤشر بشكل واضح كما هو مبين من الجدول أعلاه. مما يعني أن سورية تعاني في منشآتها كافة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية من الضعف في تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى منتجات تنافسية، وإن الدول الأخرى تملك ميزة تنافسية أفضل في إنتاجها مما يساعدها إلى الوصول إلى الوضع التنافسي بشكل أفضل من غيرها.

ت - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية* (Production Process) :Sophistication

تعد الإنتاجية العالية من الأهداف الأساسية لمنظمات الأعمال سواء الصناعية أو الخدمية فالإنتاجية هي التعبير النسبي للإنتاج وهي بهذا المعنى تمثل مقياساً هاماً لتحديد مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأغراض المقارنات الدولية في هذا المجال¹.

وتعد الإنتاجية مؤشراً هاماً يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد القومي لأي بلد معين ولذا فإن الإنتاجية ذات أثر في التطور الاقتصادي للبلد المعني وتعد هدفاً يسعى إليه كل بلد بغض النظر عن مستواه الاقتصادي، وتحدد أهمية تطور العمليات الإنتاجية بان حصول النمو الإنتاجي يساهم في المنافسة الدولية والتجارة الدولية ويعزى ذلك إلى تأثير التكاليف الهابطة التي لها نفس التأثير على تكاليف الشركات وتحدد أهمية تطوير العمليات الإنتاجية على مستوى المنظمة من خلال²:

- تمكن الإنتاجية المنظمة من مقارنة الأداء الكلي مع المنافسين في المنظمات المشابهة.
- يمكن استخدام مقاييس الإنتاجية في تحديد سياسة الأجور والحوافز وتخطيط الإنتاج.
- تساعد الإدارة في السيطرة والرقابة على أداء المنظمة من خلال الرقابة على أجزاء المنظمة سواء بالوظيفة أو المنتج.

* - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية : يقيس كفاءة أساليب الإنتاج

¹ - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

- تساعد المنظمات في التعرف على الأثر المضاعف لإستراتيجيات التطوير التكنولوجي مع أساليب تحسين الإنتاجية التي تطبقها بما يفوق مجموع الأثر الفردي لكل من هذه الاستراتيجيات.

جدول (3-14) مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3.4	3.7	3.7	4.2	3.5	4.2	3.8	4.5		5.7	3.5	2.7	5.9	6.2	4.7	4.6
الترتيب من أصل دولة	78	59	61	41	70	40	56	33		11	71	110	7	3	25	28
النقاط	3.3	3.9	3.8	4.3	3.6	3.9	4.1	4.6		5.9	3.6	3.2	5.7	6.4	4.7	4.5
الترتيب من أصل دولة	82	50	56	43	65	49	46	31		8	64	86	11	2	28	32
النقاط	3.3	3.9	4.1	4.3	3.6	4.1	4.4	4.7	3.5	5.7	3.8	3.4	5.7	6.5	4.9	4.4
الترتيب من أصل دولة	85	55	46	43	71	49	38	29	75	11	58	76	13	2	27	40
النقاط	3.5	4	3.8	4.2	3.5	3.8	4.4	4.8	3.5	5.6	3.9	3.5	5.6	6.3	4.8	4.5
الترتيب من أصل دولة	79	52	62	44	77	59	38	29	76	15	57	74	14	3	28	35

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P484.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,510.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية المرتبة 134/78 دولة لعام 2007-2008 مسجلة 3.4 نقطة متراجعة عن جميع الدول باستثناء الباكستان التي احتلت المرتبة 134/110 بـ 2.7 نقطة وقد تراجع ترتيب سورية في عام 2008-2009 إلى المرتبة 133/82 متقدمة أيضا على الباكستان فقط خلال نفس العام. وتراجع ترتيب سورية بعد ذلك بحيث أن كل الدول المدروسة عام 2009-2010 متقدمة على سورية بلا استثناء، وعلى الرغم من تحسن ترتيب سورية في السنة التالية عام 2010-2011 ستة مراتب من المرتبة 139/85 إلى 142/79 إلا أنها بقيت متأخرة عن كل الدول المقارنة مقترية فقط من المغرب بمرتبتين وإيران بثلاثة مراتب في حين تفصلها مراتب متعددة عن الدول الأخرى.

أي أن سورية متأخرة في أساليب إنتاجها عن بقية الدول الأخرى كثيراً وتفصلها مسافات كبيرة عنها في هذا المجال ، وعليها الكثير من العمل من أجل تطوير أساليب إنتاجها والارتقاء بالعملية الإنتاجية إلى مستوى أحسن وأفضل، وبالتالي على سورية إن تضع في حسابها كل الحلول الممكنة والأفكار التي تساعد في تطوير العملية الإنتاجية حيث يعد

الوصف الدقيق والخبرة وأيضاً التحليل من العوامل الهامة في تطوير العملية الإنتاجية أو إيجاد طرق عمل جديدة.

وبالتالي لابد من تجسيم طرق العمل المطورة ومعرفة مدى التحسينات التي طرأت على العملية الإنتاجية القديمة ولا بد من تجسيد طرق العمل المستخدمة وذلك لمعرفة مدى اقتصادية عملية التطوير¹.

¹ - د. صنوفة، باسل عمر - قسم هندسة التصميم والإنتاج - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية - جامعة دمشق - مجلة جامعة دمشق - المجلد السادس عشر - العدد الثاني - 2000 ص 148.

المبحث الثاني

2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض

القطاعات الاقتصادية

لقد أصبح تطوير المنتجات وتحقيق تنافسياتها من أهم الخيارات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المنتجة أو ذات الصلة بتلك المنتجات، حيث أن تقديم منتجات متطورة وتنافسية تلبى حاجة المستهلكين من شأنها أن تشكل حافزاً لتطوير القطاعات الاقتصادية المعنية لتطوير أساليب عملها وطريقة إنتاجها من أجل الوصول إلى تلك السلع التنافسية في ظل محيط ألغيت فيه الحدود المكانية والزمانية بين الأسواق. وعليه فإن تحقيق تنافسية المنتجات القطنية السورية حتماً ستدفع القطاعات المعنية وذات الصلة بها لتطوير أساليب عملها وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.

3-2-1: أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها:

3-2-1-1 : التأثير على عوامل المنافسة:

إن تطوير القدرة التنافسية للمنتجات يشكل ضرورة بالنسبة للقطاع الساعي إلى التفوق والبقاء في ظل المنافسة القوية حيث يعتبر مصدراً رئيسياً للمزايا التنافسية باعتباره يمنح القطاع شيئاً من التفرد يفتقد إليه منافسيه. ويسمح التفرد بتميز القطاع وتحقيقه لجودة عالية التي تعطيه سمعة جيدة وطيبة لمنتجاته في الأسواق كما يقلل من مخاطر الديون ويزيد من الإنتاجية، فضلاً عن فرضه لأسعار مناسبة لمنتجاته أو خفض التكاليف بنسبة كبيرة عن طريق ترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج¹، وهذا كله يؤدي إلى تحقيق تواصل مستمر مع المستهلكين والتأثير في سلوكهم الشرائي خدمة لأهداف القطاع.

3-2-1-2 : التأثير على الاستراتيجيات التنافسية للقطاع:

بالنظر من زوايا عديدة يعتبر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات أحد أهم أركان بناء الميزة التنافسية للقطاع، حيث يمنح التطوير الناجح للمنتجات والعمليات المؤسسة شيئاً فريداً ومميزاً يفتقر إليه المنافسين، وهذا التميز قد يسمح لها أيضاً بفرض سعر عال أو خفض مستوى التكلفة إلى ما تحت مستوى تكلفة منافسيها، كما أن محاولة المنافسين تقليد ومحاكاة التطوير الناجحة، والتي غالباً ما ينجحون في ذلك، سوف يدفع القطاع إلى المزيد من تركيز ابتكاراتها على جزء معين من الصناعة سواء كان ذلك في شكل التركيز على أساس التكلفة أو التميز من أجل تحقيق الاستجابة المتوقعة للمستهلك وخدمته بكفاءة. وهنا يمكن أن يؤثر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على²:

- 1- استراتيجية خفض التكلفة: يعمل تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على التأثير على إستراتيجية القطاع المتعلقة بالتكاليف حيث يؤدي إلى خفض التكلفة النهائية التي يخرج بها المنتج من القطاع وبالتالي الحصول على الأسعار المنخفضة مقارنةً بالمنافسين.
- 2- استراتيجيه التميز: يتعين على القطاع لكي تتبنى استراتيجيه التميز تطوير الكفاءة المتميزة خصوصاً في مجال البحث والتطوير والابتكار من أجل إنتاج تشكيلة واسعة من

¹ عمليري، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2004- ص51.

² شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 11-9 تشرين الثاني -2011- ص11.

المنتجات تخدم شرائح أكثر من السوق بشكل عام يمثل الابتكار مصدرا أساسيا للتميز، ففضل الخصائص والتصاميم الإبداعية الفنية الجديدة يحقق القطاع ميزة التميز.

3- استراتيجيه التركيز: إن التجديد والتحسين في المنتجات يمكن القطاع من تركيز جهوده على شريحة معينة من المستهلكين، وهذا عن طريق التركيز على التطوير في خطوط الإنتاج أو في المنتجات أو حتى في سوق محددة من اجل تلبية حاجاتهم ورغباتهم على أكمل وجه، فبعدما ينتهي القطاع من عملية اختيار شريحة معينة من السوق يتجه للسعي وراء تطبيق استراتيجيه التركيز من خلال أسلوب التميز أو أسلوب التكلفة المنخفضة، فعندما يستخدم القطاع أسلوب التركيز على التكلفة المنخفضة فهو بذلك يدخل في منافسة ومواجهة رائدة للسوق، وإذا ما اتجه إلى استخدام أسلوب التركيز على التميز فإنه يصبح بمتأوله كل وسائل التميز المتاحة للمنتج.

3-2-1-2: التأثير على قوى المنافسة السوقية:

يعمل التطوير على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتتنبق قوة تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على إثارة المنافسة السوقية من خلال قدرته على التأثير في¹:

القوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء، وإمكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة، والقوة التنافسية للمستهلكين، والقوة التنافسية للمنتجين والعارضين، وقوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة.

3-2-1-3: تأثير تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على البيئة الداخلية للقطاع:

إن تبني القطاع تطوير القدرة التنافسية لمنتجاته لا يوفر فقط وسائل للرفع من مستوى الإنتاجية والضغط على التكاليف وتكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، بل يتجاوز ذلك إلى التأثير على وسائل وطرق عمل القطاع داخليا من خلال تغيير عمل الأنشطة الرئيسية والفرعية وعلاقات العمل ومضاعفة القطاع لموارده وتحسين نوعية كفاءته ومهارات عماله لتتناسب مع الاستراتيجيات الجديدة الناتجة عن التطوير.

ويتضح ذلك من خلال التأثير على¹:

¹ -شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، -9-11 تشرين الثاني 2011-ص12.

1- سلسلة القيمة في القطاع : يركز موضوع التطوير على الوصول الى تحسينات جوهرية في عمليات وأنشطة القطاع بما يحقق متطلبات المستهلك من ناحية الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع، ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة التعرف على مختلف التأثيرات والإضافات التي يحدثها التطوير على سلسلة القيمة الخاصة بكل منتج من حيث الأنشطة التي تدخل في إنتاجه.

2- على موارد القطاع : يتمثل التطوير في تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الايجابية والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذلك وسائل الإنتاج. إن مثل هذه الرؤية لا توفر فقط وسائل الرفع من مستوى الإنتاجية أو الضغط على التكاليف بل تتجاوز ذلك على مختلف الموارد الموجودة بحوزة القطاع .فقد ينتج عن التطوير تعويض لمعدات إنتاجية أو تغيير لوظائف وتصميمات مما يتيح البحث عن كفاءات جديدة أو إلغاء عمليات وطرق إنتاج تؤدي إلى البحث عن مواد أولية جديدة أو توفير المعلومات والمعارف اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية.

3-2-2: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية

بالإضافة إلى المزايا الآتفة الذكر في الفقرات السابقة* التي تحققها زيادة القدرة التنافسية لأي منتج ومنها المنتجات القطنية فإن تحسين وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات يساعد أيضاً على تحسين الاستثمار في هذه المنتجات وزيادة الطلب الخارجي المتمثل في زيادة الصادرات وبالتالي أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات مرتبط ببحث عوامل نمو الإنتاج في مجال هذه المنتجات، فزيادة الاستهلاك يعني مزيداً من الطلب الذي استجيب له بزيادة الإنتاج من هذه المنتجات مما يحدث تنمية صناعية، وكذلك ازدياد الطلب على الصادرات من المنتجات القطنية سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج لهذه المنتجات تلبية للطلب الخارجي ويشجع على الاستثمار في هذه المنتجات مما يؤدي إلى حدوث تنمية للقطاع المعني عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن زيادة الطلب المحلي والخارجي سيشكل حافزاً لكلا من القطاع المنتج (الصناعي) ولقطاع التجارة الخارجية لتحسين مستوى أدائه وتطويره بالشكل الذي يساعد إلى مزيد من الإنتاج من خلال القطاع الصناعي وإلى تحقيق صادرات مرتفعة من خلال قطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات عن حجم الإنتاج الصناعي في المجموعات الإحصائية السورية¹ نجد أن حجم الإنتاج الصناعي قد تطور بشكل ملحوظ وواضح منذ عام 2000 وحتى عام 2010 حيث بلغ حجم الإنتاج الصناعي عام 2000 ما قيمته 631701 مليون ل.س ليتطور بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 1419593 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 1735181 مليون ل.س عام 2008 ليتراجع إلى 1582346 مليون ل.س عام 2009 ليزداد بعد ذلك إلى حوالي 1927428 مليون ل.س عام 2010.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات أيضاً لقيم الصادرات السورية من دون النفط في المجموعات الإحصائية السورية² نجد أن قيمة الصادرات السورية من دون النفط قد تطورت بشكل واضح خلال الفترة 2000 حتى 2010 إلى الرغم من انخفاضها في بعض السنوات عن السنة التي تليها ، حيث بلغت قيمة الصادرات من دون النفط 53195.7 مليون ليرة

*-انظر ص159-161 ضمن متن البحث.

¹- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010).

²- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010)

سورية عام 2000 لتتطور خلال السنوات اللاحقة بشكل كبير ولتصل إلى 359492.1 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 446519.8 مليون ليرة سورية عام 2008 لتتخفض بعد ذلك إلى 318749.2 و 307131.2 مليون ل.س خلال عامي 2009 و 2010 على الترتيب.

وإذا ما قارنا تطور هذه الأرقام مع تطور المؤشرات المدروسة محل البحث نجد أن هذا التطور أيضاً قد ترافق مع تطور طفيف ببعض المؤشرات المتعلقة بالجهازية التكنولوجية وقطاع الأعمال والابتكار، على الرغم من انخفاضها من سنة إلى أخرى في بعض الأحيان.

فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد رافق هذا التطور في حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار ونقل التكنولوجيا على الرغم من تراجعها في بعض السنوات، حيث بلغت سورية المرتبة 110 من أصل 134 دولة خلال العام 2007-2008، لتتراجع إلى المرتبة 117 من أصل 133 دولة خلال عام (2008-2009) ثم إلى 121 من أصل 139 دولة خلال عام (2009-2010)، ليتحسن بعد ذلك ترتيبها بالنسبة إلى دول العالم إلى المرتبة 106 من أصل 142 دولة خلال عام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية من المرتبة 134/97 دولة خلال العام 2007-2008 إلى 133/119 دولة خلال العام (2008-2009) ليتحسن بعد ذلك ترتيب سورية إلى 139/102 خلال العام (2009-2010) ثم إلى 142/97 دولة خلال العام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية من المرتبة 78 من أصل 134 دولة خلال عام (2007-2008) إلى المرتبة 133/82 دولة خلال عام (2008-2009) ثم إلى 139/85 دولة خلال عام (2009-2010) ليتحسن ست مراتب في السنة التالية إلى المرتبة 142/79 خلال عام (2010-2011).

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة فإننا نجد أنه بالنسبة إلى مؤشر التجارة داخل الصناعة وحصّة السوق ومؤشر الميزة النسبية الظاهرية للنسيج والملابس وبالتالي للمنتجات القطنية التي تشكل جزءاً هاماً منها بالنسبة لسورية لم يكن تطورها واضحاً خلال الفترة (2000-2010) بنفس وضوح تطور حجم الإنتاج الصناعي والصادرات، فنجدها قد تحسنت في بعض السنوات لتتراجع في سنوات أخرى ولكن بالمحصلة فقد تحسنت قيمة هذه المؤشرات خلال تلك الفترة.

فقد تطور مؤشر حصّة السوق للملابس السورية من سوق الملابس العالمية من 0.07 عام 2000 إلى 0.15 عام 2010 وتطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس

السورية من 0.02 عام 2000 إلى 0.04 عام 2010، وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية من 1 عام 2000 إلى 2.05 عام 2010. وكذلك تطور مؤشر حصة السوق من النسيج السوري من سوق المنسوجات العالمية من 0.10 عام 2000 إلى 0.51 عام 2010، وحصة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للنسيج السوري 0.57 عام 2000 إلى 0.65 عام 2009 ليتراجع قليلاً إلى 0.53 عام 2010. وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010.

وبالتالي فإن تحسن المؤشرات الآنفه الذكر كما هو ملاحظ انعكس إيجاباً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وعلية فإن هذا التحسن سيشكل دافعا أساسيا من اجل تطوير وتحسين كلا من القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية من اجل العمل على زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات التنافسية في السوق العالمية. وعليه لابد من العمل من اجل التطوير المستمر للمنتجات القطنية السورية من خلال العمل على ابتكار طرق إنتاجية وتنظيمية جديدة سواء لتحسين الجودة أو تقليل التكلفة أو خلق موقع متميز في ذهن المستهلك، ويؤدي هذا بدوره إلى التأثير في القوى التنافسية في الأسواق بما يضمن إعادة تشكيل التنافس خدمة للموقع المتميز للقطاع، وبالتالي يمكن القول انه تظهر أهمية تطوير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية بكونه يعطي للقطاع القدرة على مواجهة المنافسين وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر قوة دافعة نحو تحقيق النمو والتنمية للقطاع المعني وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل، وبناء على ذلك أكد الاقتصادي تشيرميرهورن أن الابتكار وتطوير المنتجات هو مفتاح أي ميزة تنافسية¹.

¹ - عزاوي، عمر- عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9 آذار 2005، ص 478.

المبحث الثالث

3-3 : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها

من خلال دراسة صناعة المنتجات القطنية السورية يتبين أنه هناك العديد من نقاط القوة التي تحتاج إلى استراتيجيات ملائمة لكي تغتنم الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والدولية. وأنه يجب على سورية القيام بتدخلات سريعة لمعالجة نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على تقدمها وتحسينها، وعليه سنوضح أهم نقاط القوة والفرص والتحديات التي تعاني منها المنتجات القطنية من أجل دراستها وتدقيقها للوصول إلى استراتيجية واضحة في مجال إنتاج المنتجات القطنية بما يضمن تطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية من ناحية وفي الأسواق الدولية من ناحية أخرى.

3-3-1 : نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية¹:

3-3-1-1 : نقاط القوة للمنتجات القطنية:

تملك صناعة المنتجات القطنية العديد من نقاط القوة وهي:

أ- خبرة تاريخية طويلة في زراعة القطن مع توفر نوعية جيدة ومرغوبة من القطن، وتوفر كامل سلسلة الإنتاج وسلسلة القيمة لصناعة المنتجات القطنية بدءاً من المواد الأولية ووصولاً إلى المنتج النهائي.

ب- دعم حكومي في تقديم البذار والمبيدات وشراء المحصول بأسعار أعلى من الأسعار العالمية.

ت- وجود خبرات تاريخية متراكمة في مجال حلج وتسويق الأقطان ووجود فنيي حياكة مؤهلين وعمال مهرة ورواد أعمال ذوي خبرة قادرين على إنتاج أصناف جديدة ومتميزة.

ث- انتشار الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تسمح بمرونة إنتاجية وتنظيمية، أي القدرة على تقديم كميات صغيرة وتلبية الأذواق في الأسواق الدولية.

ج- انتشار واسع للمحالج قرب مراكز الإنتاج الرئيسي والقرب من الأسواق الأوروبية والموقع المميز في منطقة حوض البحر المتوسط مما يعطي الشحن البري والبحري إلى أوروبا سرعة عالية.

ح- تزايد الاستهلاك المحلي للقطن المحلج في حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى وجود سوق محلية واسعة للمنتجات الثانوية الأخرى مثل بذور القطن وغيرها

خ- توفر شبكة طرق جيدة تسمح بالنقل السهل والسريع عبر الدول المجاورة وحتى باتجاه أوروبا.

د- وجود آلات حديثة وتجديد الآلات والمعدات الخاصة بالغزل والنسيج والصبغة في بعض الشركات التي تملكها الدولة.

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.

-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009.

3-3-1-2 : نقاط الضعف للمنتجات القطنية:

- لا تخلو صناعة المنتجات القطنية السورية من نقاط الضعف ،وهي باختصار :
- أ- استهلاك كبير للماء في إنتاج مادة القطن التي تعتبر المادة الأولية للمنتجات القطنية بالإضافة إلى عدم العناية الزائدة في جمع وحزم ونقل منتج القطن ما يؤدي إلى وجود مواد غريبة في المحصول تؤثر على جودة القطن المنتج، فضلاً على محدودية وبطء نتائج البحث العلمي لزيادة الإنتاجية والنوعية وخفض التكاليف بما فيها استهلاك المياه.
- ب- الافتقار إلى التكامل في سلسلة قيمة المنتجات القطنية التي تعد ضعيفة لاسيما في مكونات القيمة المضافة المرتفعة.
- ت- الافتقار إلى مؤسسات دعم فعالة والمؤسسات الوسيطة، إضافة إلى عدم وجود نظام إقراض قادر على تأمين التمويل، الافتقار إلى البحث والابتكار والاستجابة البيئية للمتطلبات البيئية.
- ث- الفجوة بين مستوى تصميم المنتجات القطنية في سورية والمتطلبات الدولية، والافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج.
- ج- الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الدولية، وضعف التزام الإنتاج بالمعايير والمواصفات الدولية.
- ح- تدني الإنتاجية و انخفاض نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة، وارتفاع تكاليف الصيانة والنقل.
- خ- اختلاف مواصفات القطن المحلوج الداخل في عمليات الإنتاج من محلج إلى آخر، بالإضافة إلى اختلاف المواصفات الفيزيائية للأقطان على مدار العام.
- د- عدم الاستفادة من كامل الطاقة الإنتاجية والافتقار إلى الفنيين ذوي الخبرة في مجال النسيج والصباغة والإنهاء، والافتقار إلى التدريب المتكامل الفعال المرتبط بحاجات السوق.
- ذ- تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الإجراءات المتعلقة بجودة الإنتاج، مع وجود البيروقراطية القوية والبطء في عملية اتخاذ القرار في الشركات التي تملكها الدولة.
- ر- ضعف الخبرات الإدارية والتسويقية والافتقار إلى سياسة تسويق مترافقة بمعرفة متدنية بالسوق والزبائن.
- ز- الافتقار إلى العقلية الريادية والحنكة الصناعية القوية التي يمكن الاعتماد عليها.
- س- الافتقار إلى رؤية واضحة ومشاركة وإستراتيجية متفق عليها لتطوير صناعة المنتجات القطنية.

3-3-2 : الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية¹:

3-3-2-1 : الفرص للمنتجات القطنية

هناك العديد من الفرص لصناعة المنتجات القطنية تستحق وجود استراتيجيات ملائمة من أجل اغتنامها، وهذه الفرص انتقائية بطبيعتها، أي أنها ممكنة فقط للشركات (العامة أو الخاصة) القادرة على تلبية المتطلبات الدولية وبناء مكانة لائقة لها في أسواق المنتجات عالية القيمة والحفاظ عليها. هذه الفرص هي:

أ- إمكانية إنتاج نوعية عالية من القطن المحلوج والغزول لتلبي احتياجات الشركات المنتجة للمنتجات القطنية، وبالتالي إمكانية استخدام كامل إنتاج القطن في التصنيع المحلي وفي الحلقات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأكبر.

ب- التعاون العربي والدولي في مجال البحث العلمي لإنتاج محاصيل ذات مردود ونوعية أفضل واستخدام أكفأ للمياه الأمر الذي يساعد للوصول إلى نفس مستوى التنافسية والكفاءة الذي تتمتع بها الدول المنافسة.

ت- إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات إلى البلدان العربية وإلى الأسواق المجاورة كالسوق الأوروبية وإيران وتركيا .

ث- رفع أجور العمالة المنخفضة بشكل يترافق مع زيادة الإنتاجية والكفاءة لتحضير الأرضية (من حيث القدرات والمنشآت والبنى التحتية والشروط المالية والضريبية) اللازمة لاجتذاب استثمارات أجنبية هامة من تركيا وكذلك من أوروبا.

ج- توظيف الموقع الاستراتيجي السوري ليصبح مكاناً لتجميع منتجات الدول الأخرى وبالأخص الدول المجاورة لتكون سورية نقطة انطلاق للأسواق الدولية.

ح- استهداف شرائح أعلى من السوق من خلال المنتجات والتصاميم والخیوط والتقانات الجديدة مثل:

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.
-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009.

- إنتاج خيوط قطنية ذات جودة أعلى لتلبية حاجات السوق من النسيج عالي الجودة بما في ذلك الخيوط القطنية الملونة والعضوية.
- الاستثمار في الري الحديث وتوفير المياه لتخفيف كلف الإنتاج.
- توسيع إنتاج القطن العضوي والمنتجات ذات الصلة.
- الاستفادة الكاملة من الإنتاج القطني المحلي في الصناعات المحلية لاسيما في سلاسل القيمة المضافة من الإنتاج.
- التعاون في مجال البحث العلمي للوصول إلى صناعة قطنية حديثة وفعالة وصديقة للبيئة.

3-2-2 : التحديات للمنتجات القطنية

- تعاني المنتجات القطنية السورية من مجموعة من التحديات مرتبطة بشكل أساسي بقضيتين: التوقيت والعولمة، ويمكن لهذه التهديدات أن تظهر عندما:
- أ- لا يكون الانفتاح على الأسواق الدولية مدروساً ومبرمجاً ومدعوماً بالتطوير التدريجي للصناعة المحلية.
- ب- لا يتم إكمال تطوير وتحديث الصناعة في مجال إنتاج المنتجات القطنية، وبالتالي تعيق سورية عن الدخول في المنافسة العالمية كلاعب حقيقي.
- ت- نخفق في معالجة عملية معالجة شهادة المنشأ التي هي محل اهتمام مختلف الدول، وظاهرة الفواتير المزورة، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على السوق والرسوم الجمركية.
- ث- عدم وجود تدقيق على المنتجات القطنية المستوردة، الأمر الذي يدخل إلى السوق المحلية منتجات رخيصة وغير آمنة.
- ج- تتراجع المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج المحلي من القطن المحبوب، نتيجة ارتفاع التكاليف وعدم تقديم سعر مجزي للمزارعين لإنتاج القطن ما قد يؤدي إلى خفض إنتاجه (كلف مرتفعة وظروف غير مشجعة بالنسبة للمزارعين).

3-3-3 : كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في سورية من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري، وهي مترسخة بتقاليدها العتيقة وقائمة على صناعة ذات قيمة مرتفعة، وبالرغم من ذلك، تتسم هذه الصناعة بإرثها من عدم الكفاءة والحماية وعدم الملاءمة للسياق العالمي الحالي، وتملك سورية سلسلة إنتاج كاملة تعطيها ميزة كبيرة، غير أن تنافسيتها في السوق الدولية ضعيفة كما رأينا في أبحاث سابقة ضمن متن البحث*.

ذلك أن جوهر المنافسة الحالية في الأسواق الدولية يكمن في الابتكار والمعرفة إضافة إلى المسائل التقنية والتنظيمية، ويكافح المنافسون العالميون لاكتساب موارد وكفاءات جديدة وضما بطرق ابتكاريه. ولتحقيق هذا الغرض، فإن الضبط الكامل لتقانات الإنتاج الحديثة، إضافة إلى الإجراءات التنظيمية الفعالة والكفاءة تعتبر جميعها أموراً أساسية، وفي معظم الدول المنافسة سواء كانت صناعية أو حديثة التصنيع، لا يتم القيام بعمليات التطوير هذه من قبل الشركات بشكل منفرد وإنما وفق ترتيبات جماعية مثل الوسط الإبداعي أو العناقيد الصناعية أو أنظمة الابتكار الإقليمية أو المناطق الصناعية.

وعليه لتطوير صناعة المنتجات القطنية في سورية ولتحقيق أهدافها في تطوير تنافسيتها وتعزيزها دولياً لابد منها من مراعاة مجموعة من الأمور أهمها¹:

أ- تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية:

حيث أن هذا التحرير في ظل انضمام سورية إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، يجب أن يرافقه دراسة معمقة وجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل هذه الاتفاقيات، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها.

وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة والتي ستبرم مستقبلاً، فشهادة المنشأ تعتبر من التهديدات الخطيرة الناجمة عن تحرير التجارة حيث يتم التلاعب ببيانات الجمارك وبالقائمة الحقيقية للبضائع المستوردة من المنتجات القطنية وبخاصة

* للمزيد من المعلومات انظر : ص 128- 157 ضمن متن البحث.

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: وزارة الصناعة في سورية، استراتيجية صناعة النسيج والملابس في سورية، دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو، فرناندو ألبيرتي 2011

ضمن الدول العربية لتجنب الضرائب المرتفعة، بالإضافة إلى أنه لا بد من التركيز على ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم.

غير أن التحرير التدريجي ليس كافياً لوحده لمساعدة المنتجات القطنية السورية لزيادة تنافسيتها، إذ يجب أن يكون مصحوباً بتوفير مكونات التنافسية الأخرى مثل المهارات الفنية والتقانة والمعلومات وأنظمة الإدارة والبنية التحتية والدعم المؤسسي، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل بكل إمكانياتها لتحقيق ذلك.

ب - تطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية:

الاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافئ البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

وعليه لا بد من العمل على أن تصبح البنية التحتية للمنتجات القطنية مكان تجمع لوجستي للمنطقة ككل حيث يمكن لسورية وبفضل موقعها الجغرافي أن تلعب دوراً أكثر أهمية كمكان تجميع لتجارة المواد الأولية والمنتجات المصنعة وغير المصنعة وغير ذلك في منطقتها وفيما بين أوروبا وآسيا لاسيما للدول المجاورة، ويعتبر تحديث وتطوير البنية التحتية للمواصلات مطلباً أساسياً للمحافظة على تنافسية الشركات المحلية العامة أو الخاصة التي يمكن أن تعاني من عدم الكفاءة في السياق الذي تعمل فيه، وهذا مطلب أساسي لتعزيز جاذبية صناعة المنتجات القطنية السورية مقابل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ت - تشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية:

لا بد من العمل على تشجيع انتشار عقلية ريادة الأعمال وتقوية المعرفة الصناعية في قطاع المنتجات القطنية بشقيه العام والخاص، حيث توجد في صناعة المنتجات القطنية السورية حاجة ملحة لتغيير العقلية في كل من هذين القطاعين، وتعزيز قدرات رجال الأعمال وتطوير طريقتهم في التفكير وتشجيعهم على تطوير كفاءاتهم وعلاقاتهم وأساليب أعمالهم من أجل الوصول إلى عقلية ريادية متميزة، وفي الحقيقة إذا كانت ريادة الأعمال هي نظام يضم رواد الأعمال والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، وكانت نتيجة السياسة المرغوبة هي مستوى متزايداً من النشاط الريادي، يكون عندها دور المؤسسات والحكومات هو تعزيز البيئة

التي ستنتج توريداً مستمراً للرواد الجدد والشروط التي ستتيح لهم المجال ليكونوا ناجحين في جهودهم لإطلاق الشركات وتطويرها.

ويعني تطوير ريادة الأعمال في صناعة المنتجات القطنية في سورية العمل على ثلاث قضايا متميزة لكنها مترابطة: التوجه (العقلية والروح)، والفرص (التوافر والوصول)، والمهارات (الكفاءات والأدوات). ويكمن التحدي الذي يواجه صناعة المنتجات القطنية السورية في العمل على النواحي البرمجية من ريادة الأعمال والتعامل مع قضية التوجه الريادي أي تشكيل عقلية ريادية في الصناعة، وهو أمر اجتماعي أكثر منه اقتصادي ولكنه من الأساسيات للتطوير والتحديث الصناعي.

ث - تطوير تسويق المنتجات القطنية السورية وجذب الاستثمارات:

تطوير التسويق والترويج للمنتجات القطنية السورية لدعم التصدير وتشجيع إنشاء شركات متخصصة بدعم الشركات السورية العاملة في المعارض الدولية للمنتجات القطنية، وبالتالي سهولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، ويتطلب هذا تشجيع المصدرين السوريين على تحسين الإنتاج بما يضمن الوصول إلى أسواق التصدير بالإضافة إلى الأسواق المحلية. ولتحقيق هذه المهمة الهامة يجب أن يكون ترويج الصادرات من المنتجات القطنية أولوية كبيرة وإستراتيجية طويلة الأمد لكل منتج.

والعمل على بناء بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة، حيث أن جذب مثل هذه الاستثمارات سيساعد على تيسير نقل المعرفة في مجالات التصميم والإدارة والتسويق إلى الأسواق المحلية، وسيحث ذلك على تأسيس مؤسسات داعمة مطلوبة للتنمية في هذه الصناعة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أداة جيدة لحث النمو والحصول على التقنية، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة لأنها مكملة للاستثمارات الوطنية وليست بديلاً عنها.

ج - إيجاد نظام معلومات خاص بالمنتجات القطنية والعمل على الابتكار والبحوث

لا بد من وضع نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لهذه الصناعة حيث لا يوجد في صناعة المنتجات القطنية السورية شكل منهجي لتجميع المعلومات الصناعة والاقتصادية ولا لتحليلها. ولابد من فهم الديناميكيات الرئيسية لهذه الصناعة وللقضايا المحلية والخارجية التي

تؤثر على أدائها التنافسي، وإجراء دراسات معمقة للوضع الحالي للمعلومات الصناعية وتوثيقها و تحديد نقاط الاختناق لتدفق المعلومات.

ومن ناحية أخرى في ضوء ضرورة تطوير وتحديث المعلومات المتعلقة بهذه المنتجات لأبد من العمل على وضع سياسة ابتكار شاملة لدعم البحث والتطوير وتعزيز التقانة والحصول على المعرفة والتطوير والنشر، حيث أن السياسات الهادفة إلى تعزيز الابتكار في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية ما تزال في بداياتها لاسيما على المستوى الوطني، فسورية لم تعط ما يكفي من الاهتمام لبناء القاعدة التقنية الوطنية على أساس البحث والتطوير، ويوجد العديد من التحديات التي تواجهها في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر: تخصيص الموارد اللازمة لبحث وتطوير صناعة المنتجات القطنية، ودعم قدرات الشركات المنتجة بالتكنولوجيا ومراكز البحث والتطوير، وخلق شراكة ثلاثية ما بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.

ح- توفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية:

لابد من تطوير وتحديث النظام المالي والائتماني ووضع سياسات ومبادرات لتعزيز زيادة استخدام القروض والمنح لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المنتجات القطنية، فعلى الرغم من تحسين البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بالنظام المالي إلا أن الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للشركات العاملة في مجال صناعة المنتجات القطنية ما تزال دون المستوى المطلوب، لذلك نجد أن معظم الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية تعمل على إعادة استثمار عوائدها وتمويل تطورها الخاص، والنتيجة حدوث إعاقة في معظم الحالات لنمو تنافسية الشركات بسبب عدم توفر التمويل.

خ- العناقيد والمناطق الصناعية لصناعة المنتجات القطنية

من الملاحظ أن الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية السورية هي شركات صغيرة الحجم وتدار عائلياً ومتخصصة بمراحل محددة من مجمل سلسلة القيمة. ويمكن غالباً تحديد الشركات التي تتميز بمواصفات داخلية لكنها ضعيفة في التصدير. وفي هذه الحالات، يمكن للعناقيد وأشكال التجمع أن تؤمن الخدمات الأساسية التي تحتاجها الشركات مثل الخدمات العامة (الطاقة، الغاز، توريد المياه، معالجة مياه الصرف، الوقود وغيرها) وكذلك خدمات البريد السريع والمصارف وشركات التغليف والمخازن المخصصة للواردات المعفاة من الرسوم والخدمات الطبية.... الخ.

فوجود العناقيد والوحدات الصناعية في مجالات متقاربة أو متكاملة ضمن تجمعات أو مناطق صناعية يؤدي إلى تركيز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركيز المنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

كما يترتب على التجمع العنقودي العديد من المزايا سواء على مستوى المنشآت أو على مستوى الاقتصاد ككل، ذلك أن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تتخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات القطنية وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

وهنا من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجود العناقيد وتوافرها لا يؤدي اتوماتيكياً إلى تحقيق المزايا والمنافع من وجودها، لذلك من الضروري وجود تدخل حكومي من أجل تأمين الخدمات العامة التي تحتاجها الشركات المعنية في الإنتاج.

د- الاهتمام بالتدريب وتقديم الخدمات والاستشارات في مجال صناعة المنتجات القطنية

لابد من مراجعة شاملة لمؤسسات التدريب في صناعة المنتجات القطنية على كافة المستويات مع التركيز على الربط بين نظام التعليم والصناعة، فهناك حاجة ملحة لإعادة النظر بالمناهج في المؤسسات التعليمية ذات الصلة بهذه المنتجات على كافة المستويات للإيفاء بمتطلبات هذه الصناعة ودعم نموها وتطورها، ويجب أن يتم ذلك بالتواصل مع القطاع العام والخاص كجهات معنية أساسية، كما يجب مراجعة المهارات التقانية للوصول إلى المعايير الدولية في كل من شركات القطاع العام والخاص، وتطوير مهارات الإدارة بشكل علمي من حيث التسويق بما فيها أساليب البيع وتطوير المنتجات الجديدة والتصميم. وهناك أيضاً حاجة لوضع قائمة بأسماء المؤسسات المؤهلة لتدريب العمال والموظفين في هذه الصناعة وأن يتم ذلك بالتعاون فيما بين وزارة الصناعة وغرف التجارة والصناعة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية .

ذ- إعادة هيكلة الشركات المنتجة للمنتجات القطنية

لابد من إعادة تنظيم وهيكل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية سواء أكانت عامة أم خاصة لتصبح أكثر تنافسية وفاعلية وحداثة كي تكون أكثر تلاؤماً مع الواقع الاقتصادي التنافسي، حيث تتعرض صناعة المنتجات القطنية بشكل متزايد إلى المنافسة الدولية ، إضافة إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وباقي الاتفاقيات التجارية ستؤثر على زيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي سيؤثر على مبيعات الكثير من المنتجين، وسيؤثر على وضعهم التنافسي، وهنا لابد أن تكون نقاط القوة* التي تمتلكها هذه الصناعة الأساس لإعادة هيكلة قاعدة التصنيع لزيادة تنافسية المنتجات القطنية.

ر- تحديد الأسواق المستهدفة وغزوها:

من القرارات المهمة التي يجب التفكير فيها هو إلى أين يجب أن نتوجه دولياً؟ وما هي الأسواق الواجب استهدافها؟ ويجب على سورية أن تعدل من إرثها الماضي وأن تتعامل مع مواردها الغنية من القطن للمحافظة على دوره الرئيسي في الاقتصاد السوري وتعزيز أدائها في كل من الأسواق المحلية والدولية.

ويجب أن تكون الأسواق ذات الأولوية هي أسواق المنطقة العربية القريبة، لارتباطها مع سورية باتفاقيات تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) منذ مطلع عام 2005، وثانياً لأن سورية ستستفيد من القرب الثقافي والجغرافي لهذه البلدان، ومع روسيا بسبب الصلات التاريخية ولكونها واحدة من الأسواق الآخذة في النمو القليلة في صناعة المنتجات القطنية و إيران بحكم العلاقات الاقتصادية والروابط الجيدة التي تجمع بين حكومتي البلدين، بالإضافة إلى انه لابد من توجه منتجي المنتجات القطنية السورية إلى دول الاتحاد الأوربي، إن هذا الأمر سيتطلب من الشركات العاملة في المنتجات القطنية أن تستجيب لعوامل النجاح الرئيسية الأكثر تطلباً مثل معايير الجودة المرتفعة والشهادات والاستجابة السريعة وقصر وقت الوصول إلى الأسواق والسمعة والخبرة المبرهن عنها.

وباختصار يجب أن تحقق الشركات توازناً بين الخارج والداخل من خلال الإيفاء باحتياجات السوق المحلية والترويج للصادرات إلى الأسواق الأجنبية ذات الأولوية.

ز- تطوير أساليب الإدارة في شركات المنتجة للمنتجات القطنية

* - للمزيد من المعلومات انظر ص166 ضمن متن البحث.

إن الطبيعة الخاصة للمنتجات القطنية التي تتسم بتطورها وتغيرها من فترة لأخرى حسب تطورات السوق وأذواق المستهلكين والتقنيات المستخدمة في إنتاجها، يتطلب أن نقوم بشكل مستمر لتطوير أساليب ادراستها بما يتوافق مع طبيعتها.

وبالتالي يمكن تلخيص الآثار الأكثر أهمية للمنافسة العالمية بالتغيرات السريعة والمستمرة في الأسواق والتقلبات الحادة في التقنية والتغيرات السريعة في احتياجات الزبائن. والأثر الأكبر هو تقصير دورة حياة المنتجات وزيادة تعقد التطوير، ولذا يتطلب السياق الجديد تغيير التطوير الاستراتيجي لتقانة أسواق الإنتاج والاعتماد على الكفاءات الأساسية في الشركات. لذا يجب أن تركز الإدارة الناجحة على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وآفاقه والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في الوضع التنافسي في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

المبحث الرابع

3-4 الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية

3-4-1 : الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية

تشهد سورية منذ شهر آذار عام 2011 واحداً من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، حيث يعتبر النزاع المسلح احد الأبعاد الأساسية لهذه الأزمة الذي أثر بشكل واضح على مختلف المحافظات السورية بالإضافة إلى دول الجوار¹، فالمناطق الواقعة في قلب النزاع تعاني كل يوم من خسائر مستمرة خاصة في البنية التحتية القائمة، ولم تكن الصناعة بمنأى عن تداعيات الأزمة التي تشهدها البلاد من أكثر من ثلاث سنوات، وقد تقلصت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بفعل الأزمة بشكل حاد بـ 76% في القطاع العام والخاص².

وتعرضت مئات المصانع والمعامل والبنية التحتية إلى التدمير والسرقة والنهب من قبل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى تفكيك الآلات ونقلها لبيعها خارج سورية، كما تحولت أبنية العديد من المعامل العامة والخاصة إلى مقرات للجنود والمسلحين ما أدى إلى احتراق وتدمير عدد كبير منها، ولاسيما في محافظتي ريف دمشق وحلب وذلك بسبب تركيز معظم المنشآت فيهما فبحسب تقرير صادر عن بنك بيلوس توقف أكثر من 75% من المنشآت الانتاجية في حلب وحدها عن العمل³.

ناهيك عن الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها الشركات، وإيقاف برامج التعاون مع العديد من الدول، ما أضاف صعوبات جديدة أمام الصناعيين لجهة التصدير والاستيراد والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات، وجاء إيقاف العمل باتفاقية الشراكة السورية التركية، وانفتاح سوق العراق وإيران بمنزلة متنفس جديد للصناعة السورية، بسبب منح منتجاتها في هذين البلدين تسهيلات ومزايا خاصة.

¹ -- FRED H. LAWSON, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, International Affairs, Volume 90, Issue 6, November 2014. pages 1315-1365.

² - نصر، ربيع-محشي، زكي-ابواسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجنود والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات-كانون الثاني 2013-ص38)

³ - www.syrianef.org،(2013/12/25

ونتيجة الأزمة لم يتم حتى الآن الانتهاء من حصر الخسائر النهائية للقطاع الصناعي بسبب استمرار الأزمة والأعمال المسلحة، وبالتالي عدم تمكن الجهات المعنية العامة والخاصة من الوصول إلى عدد كبير من المنشآت الصناعية وحصر الأضرار التي لحقت بها، ولذلك فإن خسائر القطاع الصناعي المعلنة حالياً نتيجة هذه الأزمة هي أرقام أولية.

حسب آخر الأرقام التي أعلنتها وزارة الصناعة¹، بلغت خسائر القطاع العام الصناعي لغاية الربع الأول من عام 2014 نحو 188 مليار ليرة سورية. وقد بينت الوزارة أن قيمة الأضرار التي لحقت بشركات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية بلغت 47.888 مليار ليرة سورية، وبالمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان 42.732 مليار ليرة سورية في حين بلغت قيمة أضرار المؤسسة العامة للصناعات النسيجية 23.620 مليار ليرة سورية والمؤسسة العامة للاسمنت 22.540 مليار، وأضرار المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بـ 18.695 مليار ليرة سورية، وأضرار المؤسسة العامة للتبغ 14.850 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية 11.163 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للسكر أكثر من 6 مليار ليرة سورية. مع الإشارة إلى أن القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة يتألف من ثماني مؤسسات عامة تضم نحو 116 شركة ومعملاً ومحلجاً، وقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعملاً ومحلجاً من الإنتاج، إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة، كما أدت الأزمة إلى انخفاض نسبة تنفيذ الاستثمارات في مؤسسات القطاع العام الصناعي إلى 15% فقط في عام 2012 وإلى 22% في عام 2013.

هذا ويمكن يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي²:

1- خروج منشآت صناعية عن الإنتاج لأسباب عديدة منفردة أو مجتمعة، من أهمها:

* تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها.

* صعوبة الوصول إلى المعامل ونقل الإنتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة..

* صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فيول، غاز...) بالكميات والأسعار المناسبة نتيجة تدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية (طرق، شبكات كهرباء، السكك الحديدية والمياه).

¹ - موقع وزارة الصناعة: <http://www.syriaindustry.com> أو من مقال بعنوان: الصناعة السورية في ظل

الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع: <http://www.an-nour.com>

² - مقال بعنوان الصناعة السورية في ظل الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع:

<http://www.an-nour.com>

- 2- تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أو خارجها.
 - 3- نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والخبراء إلى مصر، الأردن، لبنان، تركيا، السعودية...
 - 4- توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز.
 - 5- توقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وكذلك تمويل القطاع الخاص.
 - 6- صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين.
 - 7- خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.
 - 8- خسارة الأسواق الخارجية بسبب توقف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وصعوبة نقله وإلغاء عقود التصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.
 - 9- تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الإنتاجية، وحسب وزارة الصناعة، بلغ عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلون في التأمينات الاجتماعية.
 - 10- تراجع إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية، فقد انخفض إنتاج القطن المستلم رسمياً في عام 2013 إلى نحو 40 ألف طن تعادل نحو 6% من الإنتاج قبل الأزمة، وينطبق الشيء نفسه على الشمندر والقمح والخضروات والحليب وغيره.
 - 11- توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة وانسحاب الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ خطوط الإنتاج وتركيبها في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.
- لقد كان لأعمال العنف دور كبير في وجود هذه المشاكل وتفاقمها، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الأسباب الأخرى التي ساهمت بهذا القدر أو ذلك في تردي الأوضاع التي وصلت إليها الصناعة السورية وفي مقدمتها:
- 1- ضعف الإجراءات والتدابير الأمنية المتخذة من أجل حماية المدن والمناطق والمنشآت الصناعية العامة والخاصة.

2- بطء وضعف الإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الأزمة ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، واعتماد أسلوب إطفاء الحرائق يوماً بيوم، بعيداً عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة الاحتمالات السلبية المتوقعة مسبقاً وتحضير البدائل اللازمة.

بالتالي نجد أن الأزمة أفرزت مشاكل استدعت ضرورة إعادة النظر بنشاط بعض الشركات المتضررة والتفكير بتغيير نشاطها بما يحقق الجدوى الاقتصادية مع الحفاظ الكامل على حقوق العمالة ودعم نشاطات أخرى والتوسع بها وتبني فكرة تجميع بعض الأنشطة في منطقة جغرافية واحدة (العناقيد الصناعية) والإبقاء على النشاطات المتوازنة التي تؤمن تشغيل العمالة وتوفير السلع دون أن تحقق أرباح. هذه الأمور تتطلب إعادة النظر بأولويات معالجة هذه الأضرار في مرحلة ما بعد الأزمة و التركيز على الأنشطة الصناعية الإستراتيجية.

وفي هذا المجال قامت وزارة الصناعة بعدد من الإجراءات لتتلافى قدر الإمكان منعكسات الأزمة على القطاع العام الصناعي وتم رفع مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء حول هذا الموضوع على اعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات المنتجة من اهم ما جاء فيها¹:

1- بموجب المذكرة وضمن ما هو متاح تم توجيه بالعمل على بذل الجهود الممكنة للمحافظة على البنى التحتية والمادية والبشرية للشركات الصناعية والحد من الهدر وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المردود والإنتاجية وخاصة أثناء التشغيل في العملية الإنتاجية والارتقاء بمستوى المنتج للوصول إلى المواصفة المطلوبة ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، وتتابع الوزارة حالياً مشروع دعم البنى التحتية للجودة وتمويل حكومي بهدف خلق منظومة عمل في بيئة تنافسية قادرة على الإنتاج والتصدير بأيسر الطرق وأسهلها كما تتابع أيضاً مشروع التحديث الصناعي بهدف تأهيل عدد من الشركات العاملة في قطاع النسيج للارتقاء بهذا القطاع والوصول إلى أعلى قيم مضافة محققة منه.

2- قامت الوزارة وبالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي بوضع استراتيجية مناطقية وذلك باعتماد 25 منطقة صناعية تنموية نوعية تعتمد في أساسها على تشكيل عناقيد صناعية ضمن محافظات القطر وبما يتناسب مع الموارد المتاحة في المناطق المعتمدة إضافة إلى متابعة برامج التدريب الفنية والإدارية التي تتبع لعدد من المشاريع وفقاً للأولويات وضمن الإمكانيات المتاحة، كما تم انتقاء ثلاث شركات خاسرة.. حدية.. رابحة من كل مؤسسة وتحليل أوضاعها بشكل معمق للوقوف على نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي

تعرض سير عمل هذه الشركات واتخاذ القرارات الفورية بشأنها ضمن الإمكانيات المتاحة الممكنة لتكون نقطة انطلاق في معالجة باقي الشركات الخاسرة والمتعثرة إضافة إلى تعميق دور مجالس الإدارات ليكون لطابع عملها الدور الإستراتيجي المأمول منها.

3- ومن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة حسب المذكرة لتجاوز بعض الصعوبات التي تعرض سير العمل في القطاع الخاص الصناعي إعداد لائحة أولويات لمعالجة أوضاع هذا القطاع منها إعادة رسم الأدوار ما بين الوزارة والغرف الصناعية بحيث يكون دور الوزارة مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ ما هو مطلوب منه ضمن إطار السياسة الصناعية المعتمدة من قبل الوزارة وضمن هذا السياق تمت مراسلة الوزارات المعنية كافة لمعالجة الصعوبات التي يعاني منها الصناعيون في ظل الظروف الراهنة من أجل إعادة تطوير هذا القطاع وتميئه ورفع قدرته التنافسية.

4- كما تضمنت المذكرة خطة عمل الوزارة خلال هذه المرحلة والتي تعتمد على تطوير قطاع الصناعة التحويلية في المرحلة القادمة بصورة مستدامة بما يحقق رفع مستويات الاستثمار والتشغيل الناتج بصورة متوازية بين مكونات القطاع الصناعي العام والخاص وذلك من خلال تعزيز دور القطاع العام وتكثيف الجهود لضمان الحفاظ على البنية التحتية والموارد المادية والبشرية واستمرار العملية الإنتاجية وخاصة في القطاعات الإستراتيجية بما يحقق استغلالاً أمثل للموارد المتاحة إضافة إلى التوجه نحو دعم القطاع الخاص بشكل مباشر والتركيز على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كشبكة أمان اجتماعي وبما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان حسن سير العملية الإنتاجية فيها.

3-4-2 : تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في مرتبة متقدمة من حيث إسهامها في القيمة المضافة، والأهم في قيمة الرساميل المستثمرة فيها، وعدد العاملين. ويتشكل قطاع صناعات المنتجات القطنية من العديد من الشركات العامة والخاصة بعضها تديرها الدولة تحت إشراف المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والبعض الآخر تابع للقطاع الخاص التي تتنوع بحجمها بين المنشأة الحرفية الصغيرة والشركات الكبيرة تتوزع على مساحة القطر، وتتركز أهم هذه الشركات في مدينة دمشق، و حلب، وحمص، و حماه، و جبلة، وتتركز أهم هذه الصناعات في المنطقة الصناعية بحي الشيخ نجار، مع العلم أن حلب كانت تمتلك قبل الأزمة أكبر معمل في الشرق الأوسط لصناعة الخيوط القطنية.

إلا أن صناعة المنتجات القطنية تعرضت في الأعوام السابقة خلال الأزمة السورية إلى عثرات عديدة، أدت لانخفاض إنتاجها بنسبة وصلت لحدود 50% بسبب عدم قدرتها على المنافسة أمام البضائع الأجنبية المستوردة من تركيا، ودول أخرى، نتيجة إغراق السوق المحلية، ولقد ساهمت الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين سوريا وتركيا بإغلاق عدد كبير من الورشات الصغيرة والمتوسطة التي فقدت أي أمل لها بالمنافسة، فتراجعت هذه الصناعة، بسبب عدم تقديم أي حماية لها من قبل الدولة، لتأتي الأزمة التي تتعرض لها سورية لتضعف هذه الصناعة وترهق كاهلها، بسبب ما تتعرض له من هجمات إرهابية، من قبل المسلحين¹.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة²، فإن خسائر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والشركات التابعة لها بلغت (11.26) مليار ليرة سورية لغاية 2012/12/31 نتيجة توقف شركات المؤسسة، في كل من حلب ودير الزور بسبب الأعمال الإرهابية، أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم تأمين الوقود والتوقف الجزئي بسبب غياب العمال نتيجة تهديد المجموعات الإرهابية، بالإضافة لصعوبة نقل المواد الأولية، من المحالج لمعامل الغزل أو تعرض مستودعات الشركة للسرقة والحرق .

كما طالت أيادي الغدر معامل وشركات القطاع الخاص للصناعات القطنية في مدينة حلب، فلم تسلم من غدر إرهابهم وحقدهم، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتضررة في مجال الصناعات القطنية والنسيجية في محافظة حلب أكثر من 720 منشأة، بمبالغ إجمالية تقدر بنحو 196 مليار ليرة، وفق القيم الدفترية وليس القيم الاستبدالية، وبينت وزارة الصناعة

1 - <http://rep-eye.com/2013-02-9/>

2 - <http://www.syriaindustry.com> - موقع وزارة الصناعة :²

السورية حول الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الصناعية في حلب من قبل تجار وصناعيي تركيا، إن 109 منشآت تقع في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى "الليرمون، العرقوب، خان عسل، السفيرة، الزريرة، الشقيف، جبل سمعان، اعزاز، الزهراء، الشيخ سعيد، نبل، كفر داعل، عفرين، الراموسة".

وإن عدد منشآت الصناعات النسيجية المتضررة بلغ 331 منشأة، منها 40 منشأة في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى، بكلفة تقديرية تصل إلى 127 مليار ليرة، حيث تعمل هذه المنشآت بالأنشطة النسيجية التالية: تريكو وتطريز آلي، نسيج آلي، ألبسة جاهزة، ألبسة داخلية، خيوط صناعي، سجاد أرضي، أقمشة ستائر، خيوط صناعية، خيوط قطنية ممزوجة، برادي ومفروشات. وتعرض عدد من منشآت القطاع العام الصناعي في حلب والمحافظات الشرقية لسرقات ونهب، أولها قطاع الغزل والنسيج، الذي يضم الشركة السورية للغزل والنسيج، شركة الشهباء للمغازل والمناسج، الشركة العربية للملابس الداخلية، الشركة الصناعية للملبوسات، معمل حلب للأنسجة الحريري، الشركة الأهلية للغزل والنسيج، شركة الفرات للغزل، إضافة للمحالج الواقعة في حلب والمحافظات الشرقية¹.

وتعاني هذه الصناعة بفعل الأزمة من صعوبات كثيرة نستعرض البعض منها:

1. تراكم المديونيات المستحقة للخزينة العامة، للجهات ذات الطابع الإداري.
2. قَدَم الآلات وصعوبة تأمين قطع التبديل من بلد المنشأ.
3. المنافسة الشديدة للغزول المستوردة من الخارج، بسبب انخفاض أسعارها عن الغزول المنتجة من قبل شركات الغزل المحلية.
4. عدم حل التشابكات المالية مع المؤسسات العامة الأخرى، والتي تحرم المؤسسة من السيولة المالية مما يدفعها للاقتراض، ودفع فوائد تزيد من قيمة التكلفة.
5. ركود الأسواق، وقلة التصريف، أدّى إلى تراكم مخزون السلع من منتجات شركات المؤسسة من بضائع جاهزة وأقمشة وغزول.
6. خروج العديد من الشركات والمعامل من الخدمة كلياً، وخروج البعض الآخر بشكل جزئي عن الخدمة، بسبب الاعتداءات الإرهابية، أو بسبب الصعوبات الأمنية الحالية التي زادت من الخسائر

إذن هي إحدى أهم منجزات الحرية التي طالب بها من لا يعرف معناها، إضعاف أحد أهم الصناعات التي كانت سوريا تفتخر بها بين الدول، لكن رغم كل شيء لازالت سوريا تمتلك كل مقومات النهوض من جديد بهذه الصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة الهيكلة ومراجعة بعض الاتفاقيات التي تضر بالمنتج المحلي على حساب المستورد، وذلك من أجل الحفاظ على المؤشرات المدروسة في البحث وتطويرها والاستمرار نحو مستقبل أفضل.

الخاتمة:

لقد أصبح من الضروري الاهتمام بالتنافسية في اقتصادنا المعاصر فالدول كما الشركات كلها تسعى إلى الاهتمام بالتنافسية وتعزيز مؤشراتها سواء على المستوى المحلي أو العالمي من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل في مستويات التنافسية العالمية. في ظل ذلك أصبحت الدول والشركات تركز على قطاع معين أو منتج معين بخاصة تلك الذي يعتبر بالنسبة لها ذا أهمية خاصة وبالتالي ايلائه الأهمية المتزايدة لتعزيز تنافسيته بالشكل الذي يؤثر إيجاباً في قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

وبالتالي فإن الاهتمام بالمنتجات القطنية السورية محل البحث وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية ودراسة مؤشرات تنافسيته مستفيدين كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، يشكل نقطة ارتكاز ايجابية ممكن الاستفادة منها لتعزيز مكانتها المحلية والدولية في إطار تحرير التجارة الدولية.

إذ أن العمل على المحافظة على استمرارية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية وعدم تراجعها عن المستوى الذي وصلت إليه يتطلب العمل بكل جدية من أجل مراعاة مجموعة من القضايا أهمها: تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية وتطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية وتشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية وتطوير تسويق هذه المنتجات وجذب الاستثمارات، والعمل من أجل إيجاد نظام معلومات خاص بها والعمل على الابتكار والبحوث وتوفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية السورية.

وأخيراً يمكن القول بأن صناعة المنتجات القطنية السورية تعتبر من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري وهي مترسخة في تقاليدنا وقائمة على صناعة ذات قيمة مضافة عالية، وعلى الرغم من أنها تعاني من الضعف في الكثير من مؤشرات تنافسيته إلا أن الاهتمام بها وإيلائها الأهمية الخاصة من شأنها أن تساهم بشكل كبير وفعال في تطوير تنافسية مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الصلة والارتقاء بها نحو الأحسن والأفضل.

النتائج والتوصيات:

تم التوصل من خلال هذا البحث في ضوء دراسة مفهوم وأهمية التنافسية والقدرة التنافسية ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية وتحليل المؤشرات والاتفاقيات المتعلقة بها إلى النتائج التالية:

1- تمتلك سورية ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن، وتطور إنتاج القطن الخام في سورية خلال الفترة (2000-2010) بشكل ملحوظ، وتبين أن سورية تتميز بوجود كامل سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية من زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغة وتحضيره وصولاً إلى المنتج النهائي، مع توفر إمكانيات لتحقيق قيم مضافة عالية في الإنتاج.

2- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية زيادة الإنتاج من المنتجات القطنية السورية نتيجة توفير الأسواق الخارجية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات من هذه المنتجات من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء. كما أنه في ظل اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة هناك إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية ومنها القطنية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية.

3- في ظل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوروبية في مجال المنتجات القطنية والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية)، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات.

4- إمكانية سورية أكثر من الدول العربية الأخرى الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاستفادة من كافة الامتيازات التي تمنحها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5- إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية، وإن هذه الاتفاقية لو لم يتم إيقافها لكانت

آثارها السلبية على المنتجات القطنية السورية أكثر من ايجابياتها، كما أنه في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية هناك إمكانية لإعطاء سورية ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

6- هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات النسيجية والملابس ومنها القطنية تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات النسيجية ومنها القطنية المثيلة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

7- تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها، مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول، فهي تتفوق في هذا المؤشر على جميع الدول المقارنة باستثناء الباكستان.

8- تطورت حصة الملابس السورية خلال الفترة المدروسة، وهي أفضل من بعض الدول كالبرازيل وإيران والأرجنتين، وهناك فرق كبير في الحصة الدولية بين سورية وكلاً من تركيا والهند وأمريكا والاتحاد الأوروبي أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة المنتجات المثيلة لها في تلك الدول، كما تحسنت حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها كمصر خلال بعض السنوات، وأفضل من دول أخرى كالمغرب والبرازيل وإيران، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

9- إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار (مؤشر توفر التقنيات الحديثة ومؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي وفي مؤشر القدرة على الابتكار، مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ومؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات) وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية التي هي بسبب طبيعتها الخاصة منتجات حساسة تجاه التكنولوجيا والابتكار.

10- تعاني سورية من الضعف في مؤشرات درجة اكتمال سلسلة القيمة، ودرجة تطور العمليات الإنتاجية، ودرجة تطور العناقيد الصناعية، مما يعني ان سورية تعاني في

كافة شركاتها القطنية من الضعف في الأداء الصناعي وفي تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى استثمارات تنافسية، وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

11- إن تطور المؤشرات المدروسة في متن البحث على الرغم من تراجع بعضها في بعض السنوات، انعكس ايجابياً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وبالتالي فإن زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات تنافسياتها سيشكل حافزاً لتحسين كلاً من قطاع الصناعة وقطاع التجارة الخارجية.

في ظل النتائج المتحققة ومن أجل تعزيز وتطوير المنتجات القطنية السورية والمحافظة على المؤشرات المتحققة والعمل على تحسينها وتعزيزها ، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين القدرة التنافسية لهذه المنتجات في المراحل المستقبلية إن توافرات الإرادة الحقيقية للعمل :

1) دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.

2) إيجاد صيغة تشاركية بين القطاع العام والخاص لاستثمار وتصنيع الخيوط القطنية المنتجة لدى شركات الغزل بالقطاع العام، والتي يتم تصديرها شريطة تحويلها إلى ألبسة ومنح هذه الصيغة التشاركية ميزات تفضيلية مع ضرورة العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص بإنتاج الغزول القطنية بمختلف النمر، والعمل على توعية الصناعيين ومنظمتهم بأهمية وضرورة وجود نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لضمان تشخيص ومتابعة واقع المنتجات القطنية السورية بشكل دقيق ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع هذا الواقع الفعلي، وهذا يتطلب أيضاً تطوير قدرات المكتب المركزي للإحصاء وأجهزة الإحصاء في الجهات المعنية العامة والخاصة من أجل توفير معلومات وبيانات أكثر دقة وواقعية عن هذه المنتجات.

3) استخدام تكنولوجيا صناعية متوافقة مع البيئة الطبيعية مما يقلل التلوث ويحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، والاهتمام بزيادة المكون التكنولوجي للمنتجات القطنية السورية وزيادة تنافسياتها لتحقيق المزيد من التطور على مستوى الساحة الدولية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمي وربطهما بالتوطين الصناعي والتكنولوجي لهذه الصناعات، وإعادة تأهيل للعمال في المنتجات القطنية في كافة المواقع، وفي القطاعين

العام والخاص بالتدريب المتواصل ، مع زيادة الشعور بالانتماء للمنشأة الأم بخلق فرص وحوافز ومكافآت.

4) ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافئ البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

5) تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة من أجل إحداث شركات وطنية لتسويق المنتجات القطنية السورية بحيث يكون دورها الأساسي هو في إيجاد الأسواق وإتاحة المعلومات والبيانات الإحصائية للمصنعين المحليين، بحيث يبقى الدور الأساسي للصناعي هو الاهتمام بعملية الإنتاج وجودة المنتج على ضوء الطلب والمواصفة التي توفرها له شركات التسويق.

6) إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح به، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.

7) ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

8) تطوير أساليب الإدارة وتطوير وتحديث النظام المالي والائتماني في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية والتركيز على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وآفاقه وتخدم مجموعات الزبائن الجدد الناشئة والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في وضع منافساً في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

9) مواصلة العمل على تحقيق الانسجام مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات من المنتجات القطنية السورية وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذا المجال لا بد

من الدراسة المعمقة والجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها، وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة وعلى ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم. بالإضافة إلى ضرورة استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى بين سورية وبقية الدول الأخرى.

الملاحق

بعض المعلومات الإحصائية عن الدول المدروسة في متن البحث*:

* - أخذت الإحصاءات عن المواقع التالية:

-<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

- <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

- الأرجنتين:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 284.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 46284.3 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 9.3%، والصناعة في الناتج 29.7%، والخدمات في الناتج 61%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 9.1%.

بلغ إنتاج الأرجنتين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 191513 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 328717 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 57 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 100 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 258 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 263 مليون دولار، وبلغت واردات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 33 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 400 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 653 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1061 مليون دولار.

- البرازيل:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 657.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 220939.9 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 5.5%، والصناعة في الناتج 26.4%، والخدمات في الناتج 68.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 7.5%.

بلغ إنتاج البرازيل من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 948134 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1391257 (int \$ 1000). وبلغت صادرات البرازيل من الملابس عام 2000 ما قيمته 282 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 188 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 895 مليار دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1106 مليون دولار، وبلغت واردات البرازيل من الملابس عام 2000 ما قيمته 264 مليون دولار وفي عام 2010 ما

قيمته 2835 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1045 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3779 مليون دولار.

- الصين :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1205.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 6036965.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10% ، والصناعة في الناتج 43.9%، والخدمات في الناتج 36.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 10.4%.

بلغ إنتاج الصين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 6312794 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8532348 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 36071 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 129838 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 16135 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 76900 مليون دولار، وبلغت واردات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 1192 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2513 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 12832 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 17667 مليون دولار.

- مصر :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 99.8 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 21888.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 14.5% ، والصناعة في الناتج 37.5%، والخدمات في الناتج 48%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 5.1%.

بلغ إنتاج مصر من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 320142 (int \$ 1000). وبلغت صادرات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 234 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1277 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 411 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1292 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 11 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 608 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من النسيج عام 2000 ما قيمته 206 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2035 مليون دولار.

- ألمانيا :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1947.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 341221.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 0.8 % ، والصناعة في الناتج 30.2 %، والخدمات في الناتج 69 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.9 %.

- الهند :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 476.6 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 170845.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.4 %، والصناعة في الناتج 25.8 %، والخدمات في الناتج 56.9 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 10.3 %.

بلغ إنتاج الهند من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2345181 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8122166 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 5965 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11229 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 5593 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12833 مليون دولار، وبلغت واردات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 22 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 236 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 585 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2790 مليون دولار.

- إيران :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 101.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 42256.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10.6 %، والصناعة في الناتج 44.9 %، والخدمات في الناتج 44.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 6.6 %.

بلغت صادرات إيران من الملابس عام 2000 ما قيمته 125 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 128 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 766 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 993 مليون دولار، وبلغت واردات إيران من الملابس عام 2000 أقل من مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 31 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 298 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 603 مليون دولار.

- ايطاليا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1142.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 212674.7 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 2 % ، والصناعة في الناتج 24.4 %، والخدمات في الناتج 73.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 1.7%.

- المغرب:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 37.1 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 9077.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 15.1 % ، والصناعة في الناتج 31.7 %، والخدمات في الناتج 53.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.6%.

بلغت صادرات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 2401 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2743 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 123 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 267 مليون دولار، وبلغت واردات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 232 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 261 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1364 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1847 مليون دولار.

- الباكستان:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 73.9 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 17740.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 25.3 % ، والصناعة في الناتج 21.6 %، والخدمات في الناتج 53.1 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6%.

بلغ إنتاج الباكستان من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2608853 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 2671182 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 2144 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3930 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 4532 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 7848 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 5 مليون دولار وفي عام

2010 ما قيمته 72 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من النسيج عام 2000 ما قيمته 130 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 950 مليون دولار.

- اسبانيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 595.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 143167.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 3.2 % ، والصناعة في الناتج 26 %، والخدمات في الناتج 70.8 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 0.2 % (نمو سالب).

- سوريا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 19.3 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 60.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.7 % ، والصناعة في الناتج 22.2 %، والخدمات في الناتج 60.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.4 %.

بلغ إنتاج سورية من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 493075 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 236362 (int \$ 1000). وبلغت صادرات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 129 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 524 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 158 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1280 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 1 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من النسيج عام 2000 ما قيمته 399 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 458 مليون دولار.

- تونس:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 21.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 4442.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.6 %، والصناعة في الناتج 30.4 %، والخدمات في الناتج 61 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6 %.

بلغت صادرات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 2227 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3043 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 154 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 463 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 438 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 543 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من النسيج عام 2000 ما قيمته 1207 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2227 مليون دولار.

- تركيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 266.5 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 73116.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.9%، والصناعة في الناتج 27.3%، والخدمات في الناتج 63.8%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 9.2%.

بلغ إنتاج تركيا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 1257614 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1136932 (int \$ 1000). وبلغت صادرات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 6533 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12760 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 3672 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 8964 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 173 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1356 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من النسيج عام 2000 ما قيمته 2124 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 6540 مليون دولار.

- أمريكا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 10284.7 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 1496437.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 1.1%، والصناعة في الناتج 19.5%، والخدمات في الناتج 79.4%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 2.5%.

بلغ إنتاج أمريكا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 5348582 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 5633493 (int \$ 1000). وبلغت صادرات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 8629 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 4694 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 10952 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12168 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 67115 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 81942 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من النسيج عام 2000 ما قيمته 15985 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 23375 مليون دولار.

جدول (1) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من الملابس خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	197722	197363	202995	233050	259883	276446	308117	345860	363621	315516	351464
سورية	129	32	145	122	92	139	864	975	557	410	524
الصين	36071	36650	41302	52061	61856	74163	95379	115520	120405	107264	129838
مصر	234	233	207	233	184	144	179	773	1320	1277	1277
الهند	5965	5488	5832	6315	6926	8739	9564	9930	10968	112005	11229
المغرب	2401	2342	2437	2847	3023	2847	3238	3517	3420	3080	2743
تونس	2227	2601	2696	2971	3289	3124	3018	3571	3766	3120	3043
البرازيل	282	283	224	303	362	305	281	252	173	188	188
تركيا	6533	6661	8057	9962	11193	11833	12052	13886	13590	11555	12760
ايران	125	163	183	228	184	165	138	200	242	180	128
امريكا	8629	7012	6032	5537	5059	4998	4876	4320	4449	4186	4694
الارجنتين	57	77	58	72	89	101	109	110	124	93	100
الباكستان	2144	2136	2228	2710	3026	3604	3907	3806	3906	3357	3930
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56240	58302	62204	73905	83308	85471	91437	105722	114672	98062	98935

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (2) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	157295	154860	153875	172251	193903	201959	217348	237442	248407	209820	250652
سورية	158	69	176	241	189	228	820	1045	1464	1013	1280
الصين	16135	16825	20562	26900	33428	41050	48678	56032	65367	59824	76900
مصر	411	288	250	278	271	272	247	284	759	1019	1292
الهند	5596	5523	5813	6435	7406	8331	8880	9617	10372	9111	12833
المغرب	123	143	139	129	146	189	242	326	330	305	267
تونس	154	199	227	292	325	326	349	495	478	395	463
البرازيل	895	853	842	1109	1248	1330	1365	1436	1361	953	1106
تركيا	3672	3943	4244	5262	6428	7076	7585	8940	9396	7723	8964
ايران	766	673	726	800	771	781	766	962	1003	828	993
امريكا	10952	10473	10664	10886	11989	12379	12665	12426	12496	9931	12168
الارجنتين	258	222	190	154	198	212	219	233	274	214	263
الباكستان	4532	4525	4790	5811	6125	7087	7469	7371	7186	6510	7848
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56737	55816	57497	65541	73103	70468	73846	82109	81307	62940	67108

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (3) واردات سورية ولمجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
458	485	491	292	353	379	337	341	264	259	399	سورية
17667	14945	16289	16645	16358	15503	15304	14217	13060	12573	12832	الصين
2035	1811	1800	388	335	344	258	206	189	197	206	مصر
2693	2262	2386	2141	1988	1932	1302	1069	839	653	585	الهند
1847	1984	2364	2306	1915	1785	1799	1710	1483	1403	1364	المغرب
2227	1749	2088	1997	1594	1614	1665	1608	1425	1440	1207	تونس
3779	2584	2947	2183	1599	1159	1027	770	808	927	1045	البرازيل
6540	4718	5646	6009	4686	4441	4170	3441	2839	1921	2124	تركيا
603	549	428	375	412	430	400	306	239	316	298	ايران
23375	19211	23128	24089	23498	22538	20662	18251	16953	15388	15985	امريكا
1061	909	1147	1000	820	725	585	454	170	526	653	الارجنتين
950	591	589	579	551	471	310	255	191	154	130	الباكستان
73040	66721	85101	82340	76329	71642	73348	65734	57467	56210	57422	الاتحاد الاوربي(27)

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (4) واردات سورية ولمجموعة من الدول الاخرى من الملابس خلال الفترة (2010-2000) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
11	10	11	8	10	2	2	2	1	1	1	سورية
2513	1842	2282	1976	1724	1629	1542	1422	1356	1274	1192	الصين
608	409	358	57	63	18	7	5	22	6	11	مصر
196	155	170	127	88	62	40	43	27	44	22	الهند
261	294	356	321	274	283	310	282	257	252	232	المغرب
543	532	635	644	550	569	631	580	541	501	438	تونس
2835	2147	2216	1566	1098	788	651	422	283	239	264	البرازيل
1356	963	883	614	442	309	207	145	144	188	173	تركيا
31	29	2	81	40	30	19	7	3	2	0	ايران
81942	72059	82464	84851	82969	80071	75731	71277	66731	66391	67115	امريكا
400	394	417	271	192	156	119	70	57	294	333	الارجنتين
72	48	61	61	31	27	13	13	8	5	5	الباكستان
164216	161390	180379	155847	144448	131496	124843	108108	90227	84578	83181	الاتحاد الاوربي(27)

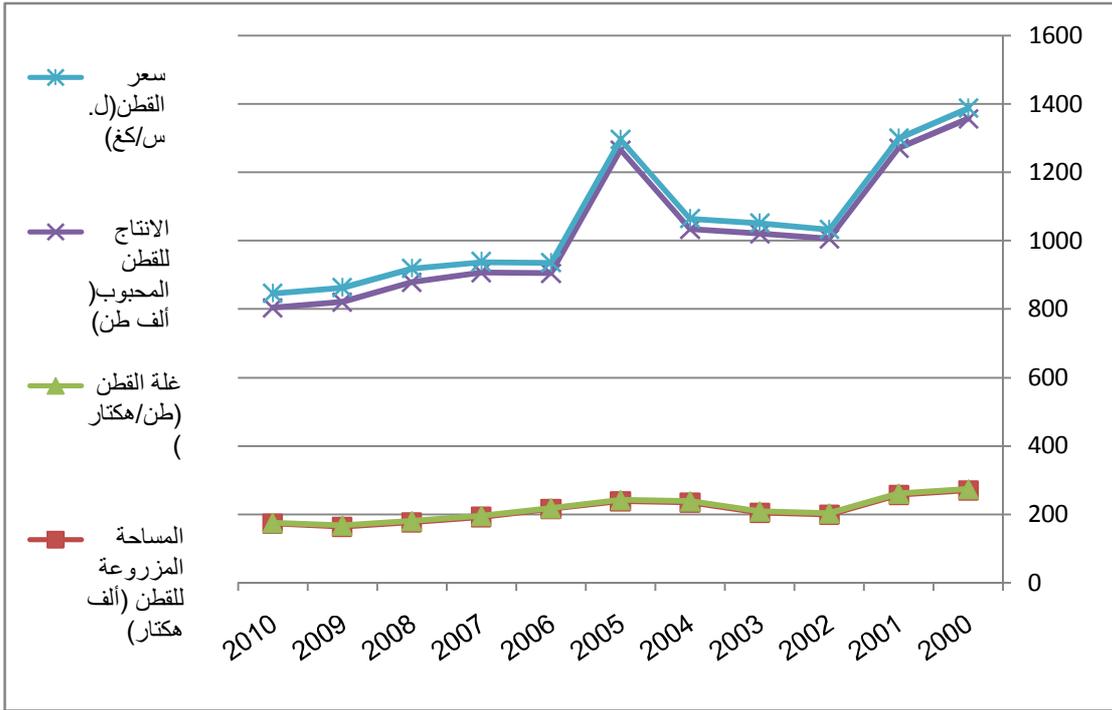
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (5) إجمالي صادرات العالم ومجموعة من الدول حسب التصنيف الدولي للسلع القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
30385166	24997720	32270696	28331753	24787170	21564464	18999221	15660620	13445582	13531142	13549537	اجمالي صادرات العالم
24546	18221	26930	21946	19307	12377	10194	11097	12282	8901	8808	اجمالي صادرات سورية للعالم
3700162	2820904	3307940	2857821	2283126	1790736	1384338	1001044	713061	561400	511752	اجمالي صادرات الصين
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات مصر
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات الهند
33630	26948	37988	28383	24608	21938	19651	17501	15399	13966	14622	اجمالي صادرات المغرب
32312	28130	37531	28344	22456	20075	18479	15201	13077	12558	11072	اجمالي صادرات تونس
214857	189036	252817	211894	170458	147819	128136	93951	71106	61525	53417	اجمالي صادرات تركيا
350776	273745	356664	288932	254800	221875	177963	135155	111316	107845	100690	اجمالي صادرات البرازيل
196547	154331	222859	174058	147045	110857	82230	66511	48149	50571	56856	اجمالي صادرات ايران
2567011	2131237	2606714	2349156	2154170	1899329	1739293	1548667	1486441	1578981	1723511	اجمالي صادرات امريكا
130571	108425	137198	108782	89700	77755	65998	56849	49581	51658	51074	اجمالي صادرات الارجنتين
39646	32391	37937	33729	32290	30308	25203	22872	18563	17426	17111	اجمالي صادرات الباكستان
10506605	9386066	12074335	11024250	9585357	8501742	7839307	6567110	5539002	5190045	5168568	اجمالي صادرات الاتحاد الاوربي(27)

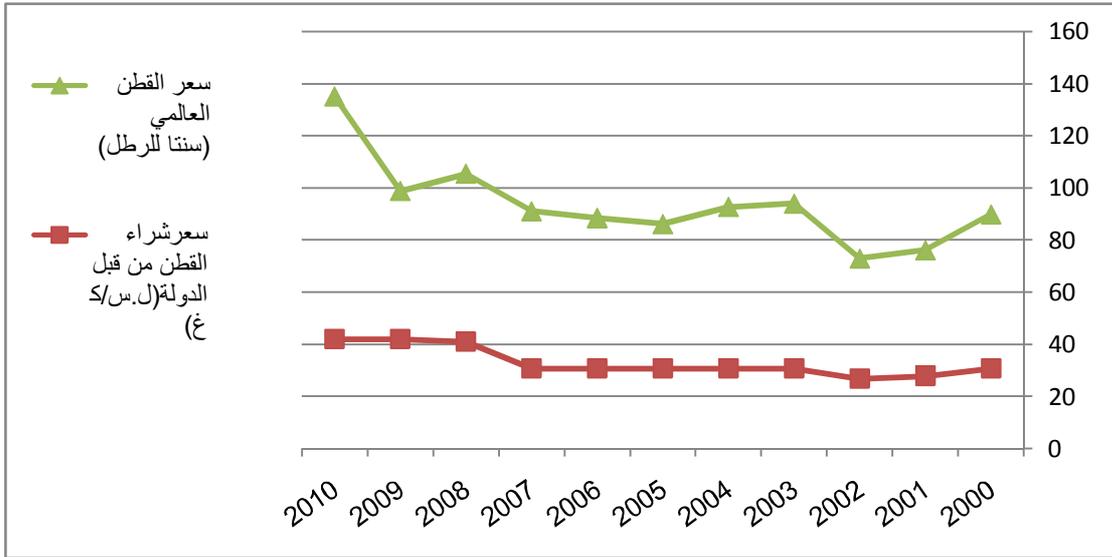
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة ونتاج القطن خلال الفترة (2010-2000)



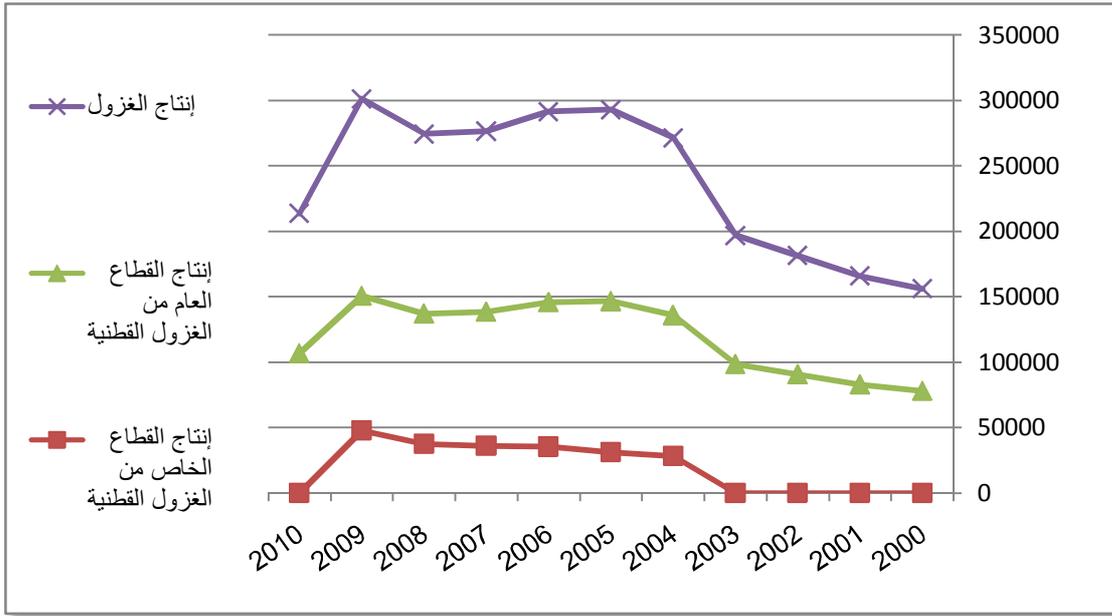
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-2) ضمن متن البحث ص63

الشكل البياني (2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2010-2000)



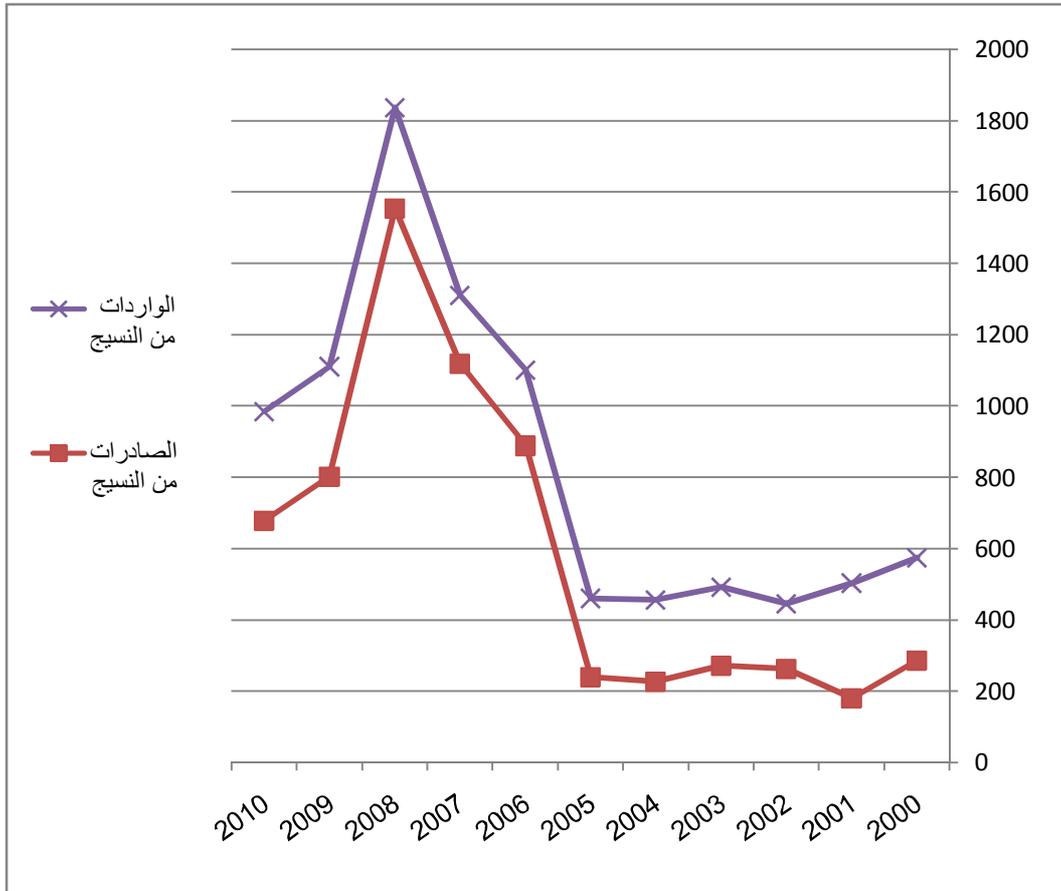
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص65

الشكل البياني رقم (3) تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)



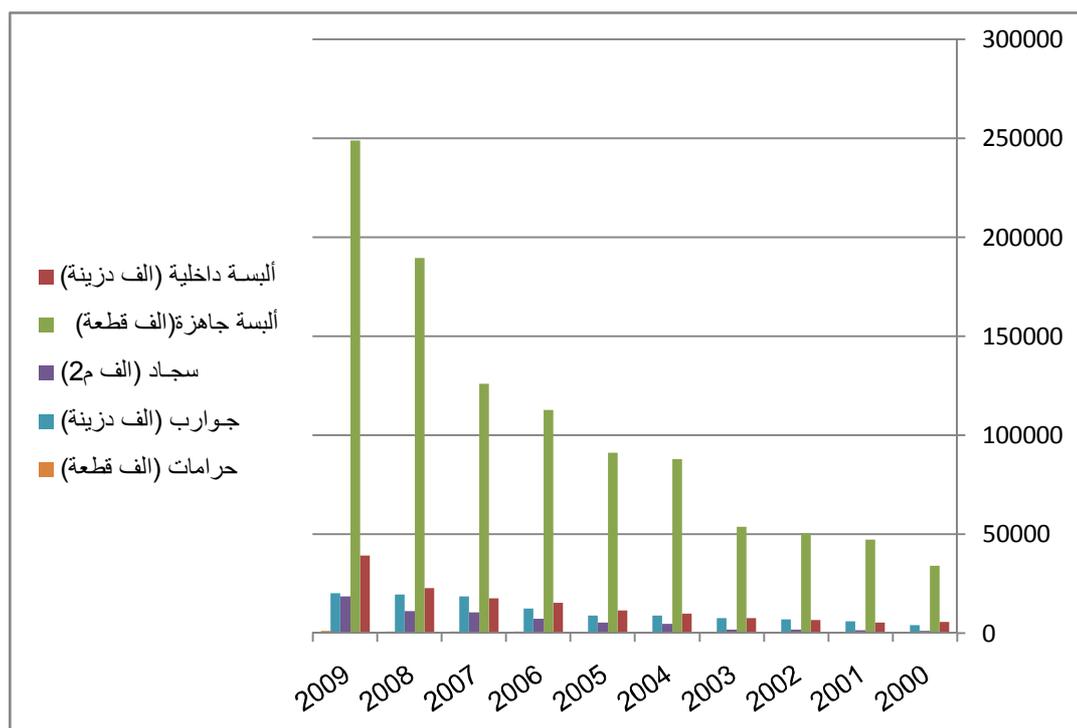
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5-2) ضمن متن البحث ص68.

الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010)



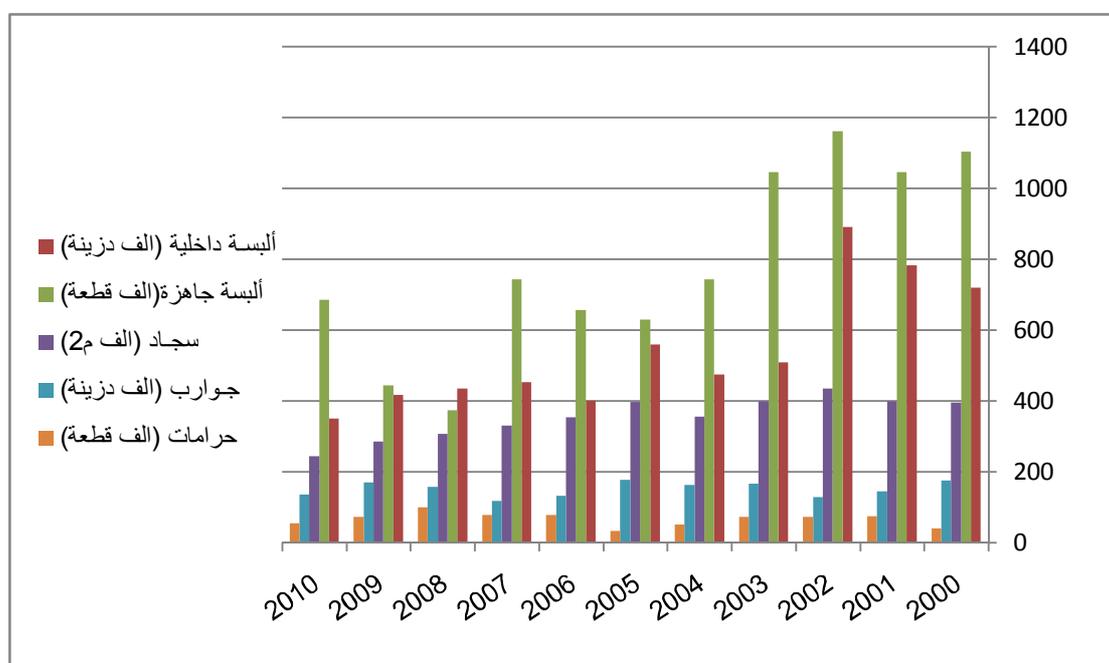
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2009)



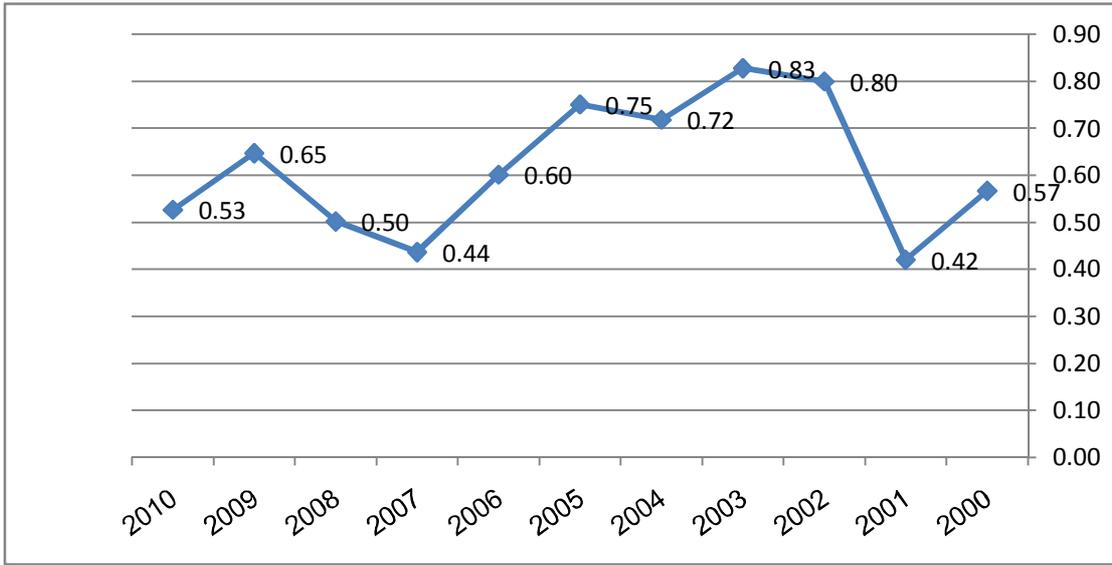
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (6) انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2010)



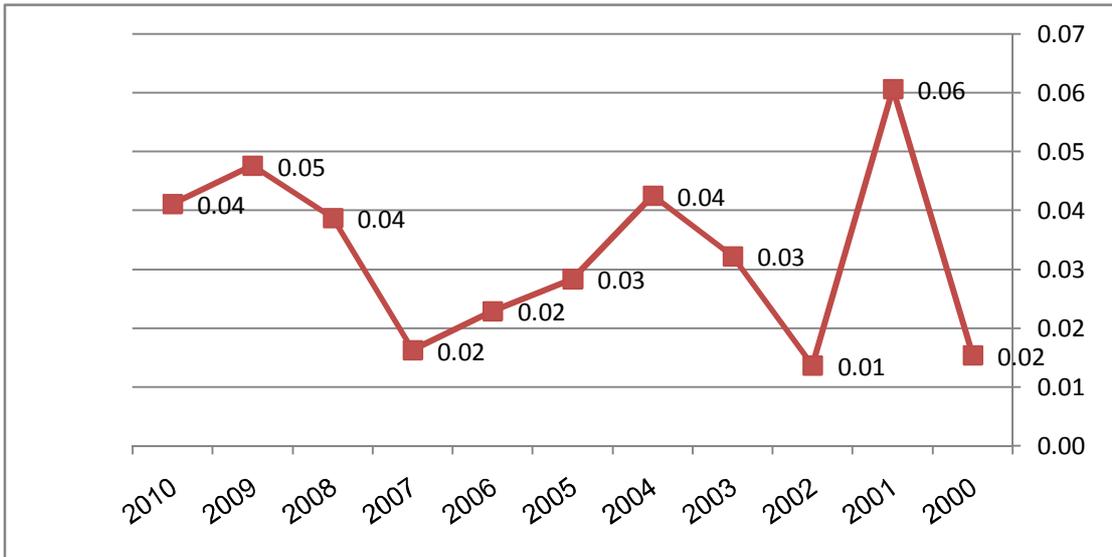
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9-2) ضمن متن البحث ص71.

الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



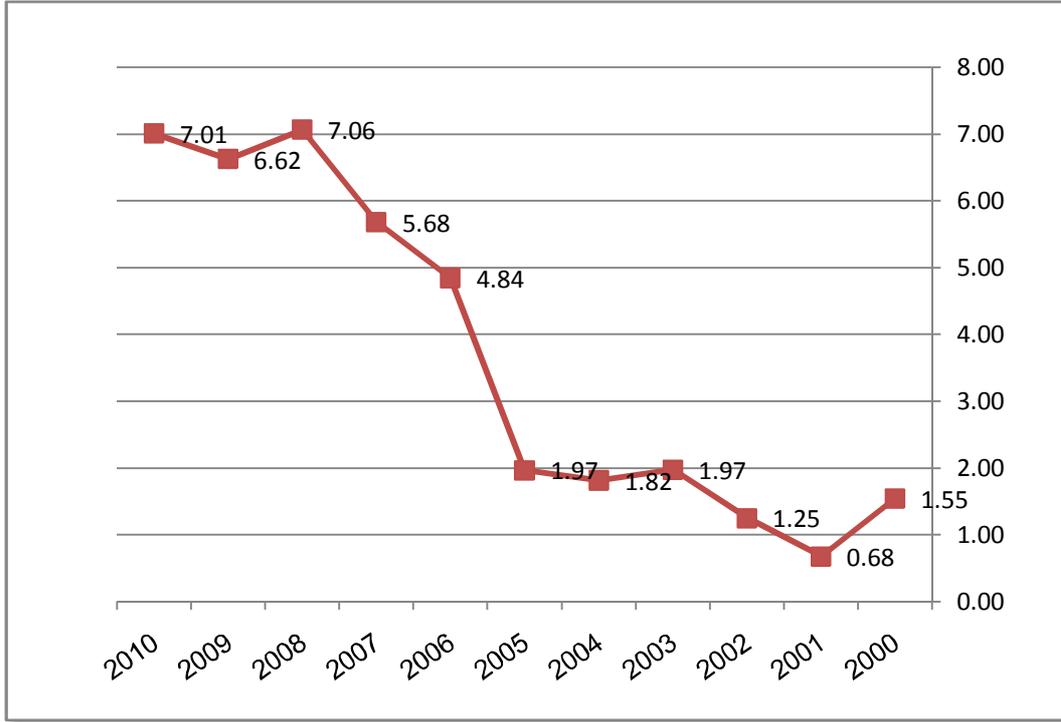
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-3) ضمن متن البحث ص 130.

الشكل البياني رقم (8) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



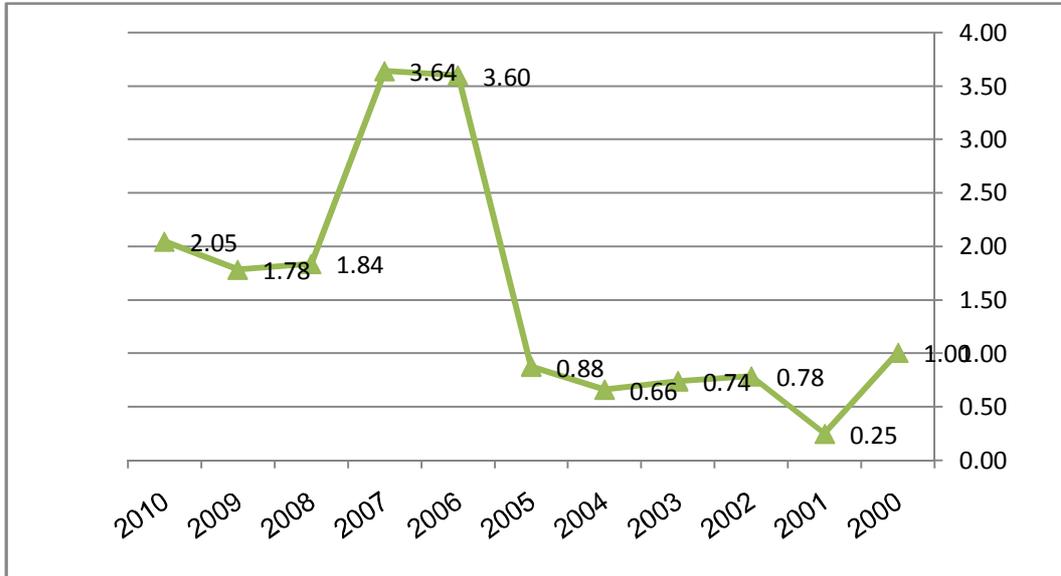
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص 132.

الشكل البياني (9) : الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



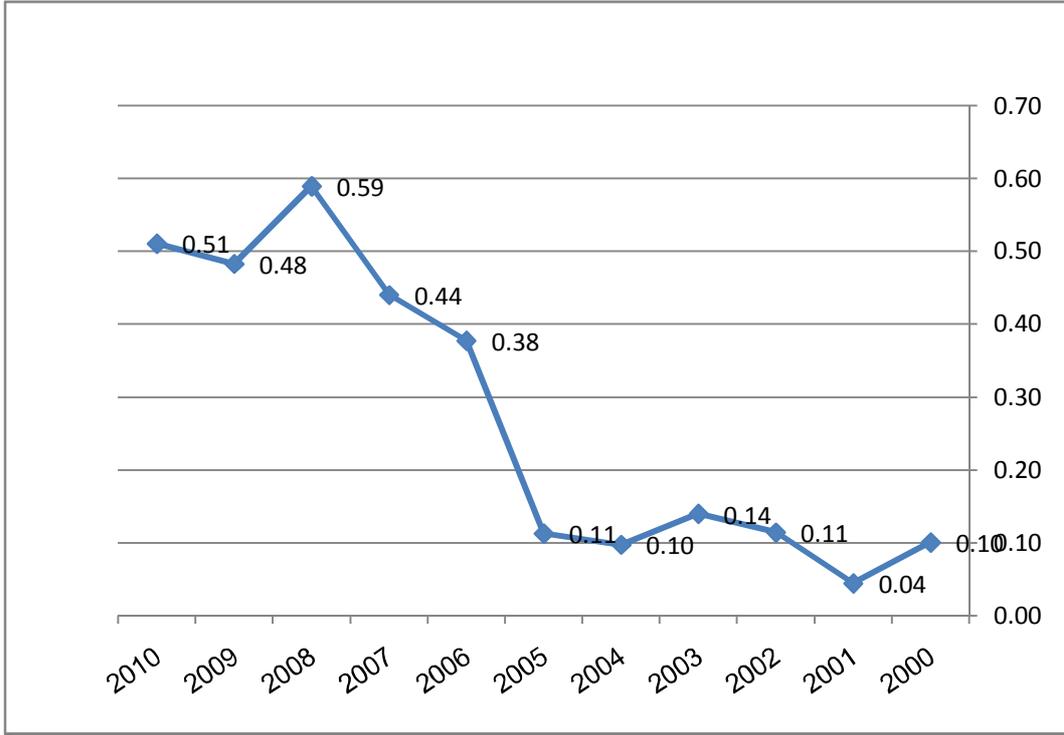
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3) ضمن متن البحث ص134

شكل البياني (10) : الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



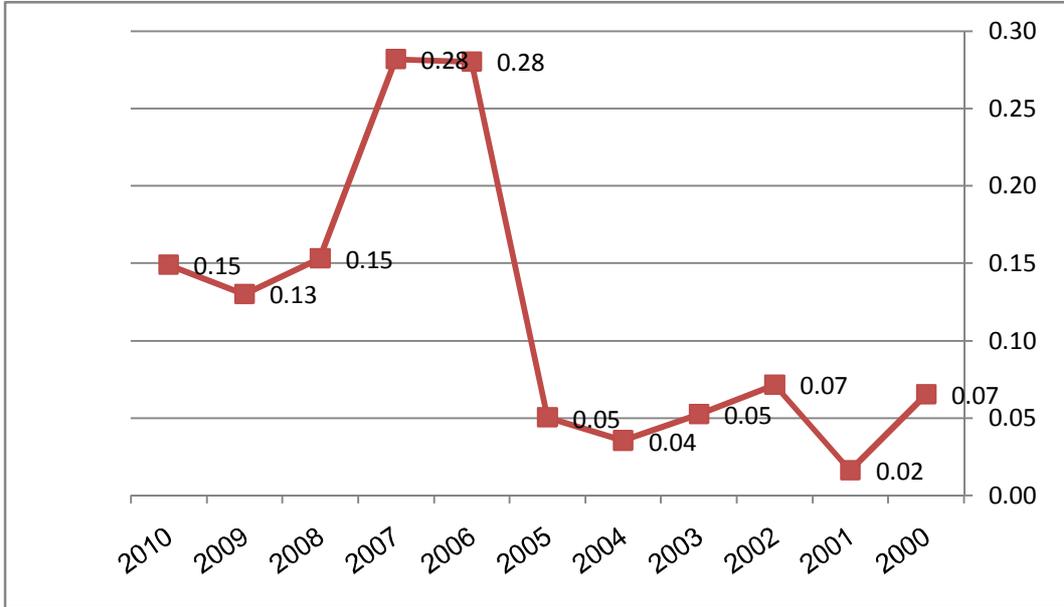
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3) ضمن متن البحث ص135.

الشكل البياني (11) حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2010-2000)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5-3) ضمن متن البحث ص138

الشكل البياني (12) حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2010-2000)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6-3) ضمن متن البحث ص 140

المراجع

- قائمة المراجع

- الكتب العربية:

- 1- أديب، عبد السلام -2002- منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية - بيروت- دار الصفاء-2002.
- 2- السيد، اسماعيل محمد- الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999.
- 3- المجذوب، أسامة -الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية1998.
- 4- الحسيني ، فلاح حسن- إدارة الإستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر- الأردن- عام 2000.
- 5- الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن.
- 6- الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين،عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزل القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، اشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008.
- 7- د. الامام ،محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،بيروت2004.
- 8- الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية- غرفة تجارة دمشق -عام 1999.
- 9- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- جامعة الدول العربية -الأمانة العامة - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - تونس .
- 10- بوشناف، عمار- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية :مصادرها، تنميتها وتطويرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000 .
- 11- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى- 2008 .
- 12- عبد الحميد، عبد المطلب -النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر- مجموعة النيل العربية-القاهرة -الطبعة الأولى2003.
- 13- محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997.

- 14- نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002.
- 15- د.وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 16- د.وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس:19-21 حزيران 2000.

- المجالات والأبحاث :

- 17- د.أبا زيد، ثناء-د.محمود،محمد- أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.
- 18- إبراهيم ، نوار : اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994.
- 19- اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009
- 20- د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 20-24/4/2008.
- 21- د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.
- 22- المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- تقييم التنافسية للزراعة السورية: تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة - 2011.
- 23- العنمة، خالد- التكامل الزراعي الصناعي، حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.
- 24- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ، شباط 2006.
- 25- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية- الأمم المتحدة-نيويورك 2005 .

- 26- المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011.
- 27- د.بهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (3+4)2006.
- 28- جواد، عبد المجيد، الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .
- 29- جباري، شوقي- زهية، بوديار، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقد الصناعية- قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011.
- 30- خضر، إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 31- خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة 6-7 تموز 1994 .
- 32- قاسم، عبدة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.
- 33- د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1/ عام 2008.
- 34- د.زبييري رابح-، دور انظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2011.
- 35- سليمان، معتصم رشيد - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : عامان من التطبيق مجلة شؤون عربية-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- عدد100 كانون الأول 1999.

- 36- سملاي يحضيه، ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003.
- 37- سرحان، سامية، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- 2011
- 38- شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 9-11 تشرين الثاني-2011.
- 39- د .صنوفة، باسل عمر-قسم هندسة التصميم والإنتاج- كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية- جامعة دمشق-مجلة جامعة دمشق- المجلد السادس عشر- العدد الثاني- 2000.
- 40- د. عبد الله علي، فياض-مزه حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010.
- 41- عبد العزيز، علي محمود، دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب - محافظة حماه - مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).
- 42- عزاوي، عمر- عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9 آذار 2005.
- 43- عمايري، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 2004.
- 44- د.كرم، انطونيوس- العرب امام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت-1982.
- 45- مرزوق ، نبيل ، مرجع سابق مرزوق، نبيل، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- 46- مارياء، خوسيه- الشراكة السورية الأوربية وانعكاساتها على الزراعة - مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الايطالية - دمشق- سورية- 2001.
- 47- مشروع دعم الجاهزية التنافسية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-سورية-دراسة (صناعة الملابس القطنية في سورية)2007 .
- 48- مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن2007.
- 49- مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
- 50- نصر، ربيع-محشي، زكي-أبو إسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجزور والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات -كانون الثاني 2013.
- 51- د.وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- سلسلة جسر التنمية-المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003.
- 52- ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان.
- 53- وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية 2011.
- 54- وزارة الصناعة في سورية، استراتيجيات صناعة النسيج والملابس في سورية،دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو،فرنادو ألبيرتي2011.

- التقارير

- 55- التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء- هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية .
- 56- د. نجوم، أسامة- تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007.
- 57- تقرير تحليل اداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011.
- 58-وزارة الصناعة-المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء- تقارير سنوية.

- 59- المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات- تقارير سنوية
- 60-التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)- لعام 1997.
- 61-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2000.
- 62-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2001
- 63-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2002
- 64-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2003
- 65-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2004
- 66-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2005 .
- 67-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2006.
- 68-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2007.
- 69-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2008.
- 70-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2009.
- 71-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2010
- 72-خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- 2010
- 73-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء- المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001.

- 74-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2002.
- 75-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2003.
- 76-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2004.
- 77-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2005.
- 78-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.
- 79-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.
- 80-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2008.
- 81-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2009.
- 82-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010.
- 83-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2011.

الكتب والمجلات والتقارير الأجنبية:

- 84- Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A, 1997.
- 85- Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons – Industrial Clusters:1999.
- 86- Oughton,c.Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journl 1997.
- 87- Paul krugman pop Intrnational Mit press ,Cambridge ,Massachusetts,London England,1996.
- 88- Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston,1994.
- 89- Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009.

- 90- Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011.
- 91- J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002.
- 92- Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998.
- 93- Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993.
- 94- Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990.
- 95- Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008.
- 96- Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Teory and Plicy Rrdonnelley&Sons company, New York 1994.
- 97- Porter M, Competitive Advantage , Free Press , U.S.A, 1985.
- 98- Day S, Market Driven Strategy , Irwin , Inc, U.S.A 1990.
- 99- Kaplan R, & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall , Inc, U.S.A. 1998.
- 100- Cronoin J, Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995.
- 101- D.E. Morris And M.D Crosby : Quality requirments for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 – 1995.
- 102- Marcelo Raffaelli : Some Conisiderations on The Multi - Fibere Arrangement : Past, Present, And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994.
- 103- Nader Majd: The Urguay Ronud And SouTh Asia , An Overview of the Impact And Opportunities- , policy Research Working, The World Bank , July , 1995.
- 104- Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995.
- 105- Gereffi, G" International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No, 1, 1999.
- 106- Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015 .
- 107- Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012.
- 108- Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance , Volume 20, 2015.
- 109- Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, nternationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014.
- 110- Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014.
- 111- Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014.

- 112- Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, *European Journal of Operational Research*, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014.
- 113- Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 65, 3 December 2012.
- 114- Pierre-Louis Vézina Illegal trade in natural resources: Evidence from missing exports, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 115- Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 150, 15 September 2014.
- 116- Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 81, 28 June 2013 .
- 117- Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, *China Economic Review*, Volume 30, September 2014.
- 118- Byron S. Gangnes, Alyson C. Ma, Ari Van Assche, Global value chains and trade elasticities, *Economics Letters*, Volume 124, Issue 3, September 2014.
- 119- Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P., Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, *American Economic Review*: Vol. 104 No. 2 (February 2014).
- 120- Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, *American Economic Review*: Vol. 102 No. 3 (May 2012) .
- 121- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. *American Economic Review*: Vol. 105 No. 5 (May 2015).
- 122- Yasushi Kawabata, Yasuhiro Takarada, Welfare implications of free trade agreements under Bertrand and Cournot competition with product differentiation, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 123- Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? *European Journal of Education*, Volume 45, Issue 2, June 2010.
- 124- Shu Yu, Sjoerd Beugelsdijk, Jakob de Haan Trade, trust and the rule of law *European Journal of Political Economy*, Volume 37, March 2015.
- 125- Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? *British Journal of Management*, Volume 15, Issue 3, pages 197–218, September 2004.
- 126- Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and Implications, *The World Economy*, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011.
- 127- Martin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, *American Agricultural Economics Association*, Volume 85, Issue4, (2003) .

- 128- Andries Nentjes, Frans P. de Vries, Doede Wiersma Technology-forcing through environmental regulation, *European Journal of Political Economy*, Volume 23, Issue 4, December 2007.
- 129- Shamel Azmeh, Khalid Nadvi, Asian firms and the restructuring of global value chains, *International Business Review*, Volume 23, Issue 4, August 2014.
- 130- Pavidia Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, *Journal of International Management*, Volume 19, Issue 3, September 2013.
- 131- Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, *Journal of Development Economics*, Volume 78, Issue 2, December 2005.
- 132- Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, *Economic Systems*, Volume 38, Issue 2, June 2014.
- 133- Prof. George Hendrikse and Dr. Jos Bijman, Ownership Structure in Agrifood Chains: The Marketing Cooperative The Marketing, *American Agricultural Economics Association*. Volume 84, Issue 1, (2002).
- 134- A. Chee Tahir, R.C. Darton, The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, *Journal of Cleaner Production*, Volume 18, Issues 16–17, November 2010.
- 135- Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 124, 20 March 2014.
- 136- Hong Song, Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry, *China & World Economy*, Volume 14, Issue 5, September/October 2006.
- 137- Patricia Augier, Michael Gasior, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, *The World Economy*, Volume 27, Issue 9, September 2004.
- 138- Martin Richardson, Third party anti-dumping: A tentative rationale, *European Journal of Political Economy*, Volume 22, Issue 3, September 2006.
- 139- William R. Cline, Evaluating the Uruguay Round, *The World Economy*, Volume 18, Issue 1, January 1995.
- 140- Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO, a Generalised Approach, *The World Economy*, Volume 34, Issue 6, June 2011.
- 141- Paul James Cardwell, EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, *Journal of Common Market Studies*, Volume 49, Issue 2, March 2011.
- 142- Fred H. Lawson, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, *International Affairs*, Volume 90, Issue 6, November 2014.
- 143- Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy, Competition, Disclosure and Signalling, *The Economic Journal*, Volume 125, Issue 582, February 2015.
- 144- Benjamin W. Cowan, Daegoon Lee and C. Richard Shumway, The Induced Innovation Hypothesis and U.S. American Agricultural Economics Association, September 30, 2014.
- 145- Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, *The Economic Journal*, Volume 125, Issue 583, March 2015.

- 146- Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007.
- 147- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012.
- 148- Kristie Briggs, Does patent harmonization impact the decision and volume of high technology trade? International Review of Economics & Finance, Volume 25, January 2013.
- 149- Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011.
- 150- Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000.
- 151- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997.
- 152- Urs'a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007.
- 153- Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK ,2005.
- 154- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009.
- 155- world Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010.
- 156- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011
- 157- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012.

- مواقع الانترنت:

- 158- <http://stat.wto.org/Statistical> قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية
- 159- FOOSTAT.FAO.ORG/SITE موقع الفاو
- 160- www.delsyr.cec.eu.int موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني
- 161- <http://www.syriaindustry.com> موقع وزارة الصناعة، سوريا
- 162- www.planning.gov.sy، سوريا ، موقع هيئة التخطيط والتعاون الدولي ،
- 163- <http://www.syrecon.org/> موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية
- 164- www.dcc-sy.com/word/iran.doc
- 165- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>
- 166- www.univ-eloued.dz/stock/com-ges-eco/pdf/26.pdf
- 167- <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 168- <http://www.banquecentrale.gov.sy>
- 169- <http://www.scribd.com>
- 170- thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName
- 171- www.oecd.org
- 172- www.syrianef.org
- 173- http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128
- 174- <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>

175- http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf
176- www.mogatel.com/openshare
177- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>.



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية

في إطار تحرير التجارة الدولية

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

الطالب : ظافر محمد حمود

إشراف

الأستاذ الدكتور : حبيب محمود

دمشق 2015

الإهداء

إلى نهج طالما اطمأنتت لوجوده

إلى كلمة أشعر حين أقولها بالأمان

جل ما أتمناه أن يحفظ له الله صحته وعافيته..... أبي

إن الفرق بين أمي والينابيع أن الينابيع يخف عطاؤها في الخريف

أما أمي فيزداد عطاؤها باستمرار

إلى ينبوع كل ما أرجوه في حياتي هو سلامته..... أمي

إلى من لا يكتمل وجودي إلا بوجودها

إلى رفيقة دربي وعمري

إلى مصدر حبي وسعادتي..... زوجتي راميا

إلى زهرة عمري وفرحتي..... محمد و رند

إلى من كانا لي عوناً وسنداً، ولا أطلب من الله إلا حفظهم..... أخوأي

إلى من وجودهم يضيف للحياة جمال ويذلل مصاعبها.....أصدقائي

إلى من بفضل دمائهم الزكية سننتصر وسننير الدنيا.....شهداء وطننا الغالي

بطاقة شكر وتقدير

علمتني الحياة أن أشكر كل ذي فضل علي...

ومن أكثر فضلاً من الذين لولاهم لم نصل لما نحن عليه ...

إلى كل من قدم شيئاً يمتلكه لخدمة غيره ...

إلى كل أساتذتي وأهلي أهدي هذا البحث..

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور **حبيب محمود** الذي تفضل بالإشراف على هذا

البحث وأغنائه بملاحظاته التي أضافت للبحث قيمة ومضمون كبيرين..... والذي لم

أكن لأتم البحث بدون ملاحظاته ووقته ودعمه المقدم لي.....،فهو دوما كان لي خير

موجه ومرشد.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة **أعضاء لجنة الحكم** الكريمة وذلك لقراءتهم

هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستكون محل اهتمامنا وتقديرنا...

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ودراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية، بالإضافة إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية واستمراريتها على الساحة الدولية.

وبالتالي تأتي أهمية البحث كونه يسלט الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية وتنافسياتها، كون هذه المنتجات من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وافتتاح الأسواق. معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية.

تضمن البحث ثلاثة فصول أساسية، بالإضافة إلى مقدمة البحث والخاتمة والنتائج والتوصيات، هي:

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة الدولية.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير

التجارة الدولية.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها كما يلي :

- إمكانية سورية في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الموقعة عليها أو التي تسعى إلى توقيعها في التوسع أمام الصادرات في المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية.
 - هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات القطنية تجاه بعض الدول المدروسة كمصر وتركيا والاتحاد الأوروبي.
 - تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها.
 - حصة سورية في السوق الدولية للمنتجات القطنية ضعيفة على الرغم من تحسنها خلال الفترة المدروسة.
 - إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار، وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية.
- في ظل النتائج المتحققة ، قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :
- ضرورة دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.
 - ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق المتعلقة بها.
 - إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح بها، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.
 - ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

The competitiveness ability of the Syrian cotton production in the framework of releasing the international trade

Abstract

The Syrian cotton industry is one of the most important and sensitive products towards the international markets and the economic agreements. Consequently, increasing the competitiveness of these products will strengthen its position in the international markets, and reducing the impact of releasing and opening the international markets and trade.

This research aims at clarifying the concept, the definition, the measurement of competitiveness, and the impact of world economic environment on competitiveness. Additionally, the study aims at exploring the competitiveness of the Syrian cotton products and its position in the international markets by defining the strong and weak points of the Syrian cotton products, its threats and opportunities in the international market.

The methodology of this research has applied both quantitative and qualitative research methods. The qualitative and quantitative data was based on cases from different countries.

By eliminating the current crisis in the country, the research results indicate the following main points:

- Syria cotton products face difficulties resulted from competitors specialization in the regional and international markets of countries such as Egypt, Turkey, India, and EU countries.
- In exporting its cotton products due to its apparent comparative competitive advantage, Syria has better competitive advantage position, than the studied countries,
- Despite the product improvement during the study period at the local context, the Syrian share of the international market of cotton products is still weak in comparison with the main competitors in the international cotton market.
- Syria doesn't employ or use an advanced technology in the cotton industry. In contrast, all the studied countries have better indicators concerning the technological readiness and invention.
- Within the current international, regional bilateral signed agreements or foreseen ones, Syria would be able to increase its cotton product exports to the international market.

The research highlights the following main recommendations mainly to the Syrian Government:

- It is important to study and diagnose the obstacles of the ability of the Syrian cotton products to compete in the international market and to find the best solutions to strengthen its competitiveness.
- It is important to establish industrial clusters in the cotton products, and make more investments in developing its technological infrastructure.
- It is important to prepare a clear exporting strategy for the cotton products. This strategy should take into consideration the following points: the location of the possible international markets, the best way to get through it, and market conditions in terms of demand and supply, the desired cotton types in the international market, the prices, and the administrative procedures to provide the products to the customers in such markets.
- It is very important to establish a technical scientific research center in cooperation between the Ministry of Higher Education and the Ministry of Industry that is specialized in forming the industrial policies related to cotton products, and in cooperation with the private sector.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

ص	المقدمة
ص	مشكلة البحث
ض	أهداف البحث
ط	أهمية البحث
ط	فروض البحث
ظ	حدود البحث
ظ	منهجية البحث
ع	الدراسات السابقة

الفصل الأول : مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير

1

التجارة الدولية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية

2

2

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية.

10

2-1-1 المنافسة والتنافسية.

12

3-1-1 الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية.

19

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها.

22

5-1-1 أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

25

المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

25

1-2-1 البيئة العالمية الجديدة والتنافسية.

27

2-2-1 التنافسية والتجارة الخارجية.

29

3-2-1 التنافسية الصناعية وكيفية قياسها.

33

4-2-1 العلاقة بين التنافسية والتنمية.

35

5-2-1 دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

39	المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و طرق قياسها
39	1-3-1 مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة(المشروع).
43	2-3-1 مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط.
48	3-3-1 مؤشرات قياس تنافسية الدول.
53	الفصل الثاني : واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية
54	المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية
54	1-1-2 أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية.
57	2-1-2 سلسلة القيمة للمنتجات القطنية.
62	3-1-2 سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية.
72	المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية
73	1-2-2 منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية.
90	2-2-2 الشراكة السورية الأوربية والمنتجات القطنية السورية.
100	المبحث الثالث : أثر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية على المنتجات القطنية السورية
102	1-3-2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية.
109	2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية.
118	3-3-2 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.
127	الفصل الثالث : دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية
128	المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية
130	1-1-3 مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة.
134	2-1-3 الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات والملابس السورية.
138	3-1-3 مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي.
142	4-1-3 مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال.
158	المبحث الثاني: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض

القطاعات الاقتصادية في سورية.

159

1-2-3 أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها.

162

2-2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على

القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية.

165

المبحث الثالث : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها

166

1-3-3 نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية.

168

2-3-3 الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية.

170

3-3-3 كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية.

177

المبحث الرابع : الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على

قطاع المنتجات القطنية

177

1-4-3 الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية.

182

2-4-3 تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية.

185

الخاتمة

186

النتائج والتوصيات

191

الملاحق

208

المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة

- 49 - جدول (1-1) : مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو.
- 50 - جدول (2-1) : النسب التتقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان.
- 63 - جدول (1-2) : تطور سعر وغلة ومساحة وإنتاج القطن خلال الفترة(2000-2010).
- 64 - جدول (2-2) : الميزة النسبية الظاهرة(RCA) للنت القطن وزغب بذور القطن.
- 65 - جدول (3-2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 66 - جدول (4-2) : تطور إنتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و2010/2011.
- 68 - جدول (5-2) : تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 69 - جدول (6-2) : تطور إنتاج الأقمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (7-2) : تطور قيمة الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 70 - جدول (8-2) : تطور إنتاج القطاع الخاص في للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 71 - جدول (9-2) : تطور إنتاج القطاع العام للألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2010).
- 110 - جدول(10-2):التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الأعوام (2000-2010)
- 110 - جدول (11-2) : أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا خلال عام 2010.
- 111 - جدول (12-2) : أهم المنتجات القطنية المستوردة من تركيا خلال عام 2010.

- 119 - جدول (2-13): تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة (2000-2010).
- 123 - جدول (2-14) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 124 - جدول (2-15) : الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والقطنية منها)
- 130 - جدول (3-1) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الفترة (2000-2010)
- 132 - جدول (3-2) : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الفترة (2000-2010).
- 134 - جدول (3-3) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 135 - جدول (3-4) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2010).
- 138 - جدول (3-5) : مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 140 - جدول (3-6) : مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010).
- 143 - جدول (3-7) : مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول خلال الفترة من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 144 - جدول (3-8): مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية ولمجموعة من الدول من (2007/2008) حتى (2010/2011).
- 147 - جدول (3-9) : مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية ولمجموعة من الدول (2007/2008) حتى (2010/2011).

- 149 - جدول (3-10): مؤشر القدرة على الابتكار لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 150 - جدول (3-11) : مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 153 - جدول (3-12) : درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 154 - جدول (3-13) : مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).
- 156 - جدول (3-14) : درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول (2008/2007) حتى (2011/2010).

الاشكال والرسوم البيانية

رقم الصفحة

- 202 - الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010).
- 202 - الشكل البياني (2): تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (3): تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010).
- 203 - الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010).
- 204 - الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 204 - الشكل البياني (6) : انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2000-2009).
- 205 - الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 205 - الشكل البياني (8) :تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(9):الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 206 - الشكل البياني(10): الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2000-2010).
- 207 - الشكل البياني(11): حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010)
- 207 - الشكل البياني (12) : حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010)

أ- المقدمة:

أخذ مفهوم التنافسية في اقتصادنا المعاصر يلعب دوراً هاماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول والشركات في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به.

فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى أن توفر لمنشأتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية، كما تسعى إلى التنافس في توفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يتوقع أن تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل ونقل التقنية المتقدمة وتوطنها، وتتنافس الشركات في البلد أيضاً فيما بينها ومع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق المحلية والخارجية، بما تقدمه للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته وبالجودة والمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي يسمح بها تزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات والعمليات .

مما سبق نجد أن الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل على المستوى العالمي سواء بالنسبة للدول أو الشركات، وبالتالي فإن الاهتمام بتنافسية أي منتج وبخاصة الذي يتمتع بأهمية خاصة، سواء على مستوى الشركة أو الدولة، سيؤثر بشكل أو بآخر في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

انطلاقاً من ذلك سندرس في بحثنا هذا واقع المنتجات القطنية، وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية مستفيدين من كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، الأمر الذي يشكل نقطة ايجابية يجب الاستفادة منها لتعزيز مكانتها الدولية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق في إطار تحرير التجارة الدولية .

ب- مشكلة البحث:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الاتفاقيات الاقتصادية النازمة لها جعل من الدول التي تسعى لتعزيز مكانة منتجاتها على الساحة الدولية، تعمل في البداية على إجراء دراسة شاملة ومستفيضة لطبيعة ومميزات منتجاتها، لتركز على تطوير بعض منها كخطوة أولى للانطلاق نحو المنتجات الأخرى، وخاصة تلك المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها سواء من حيث توفر الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاجها أو رخص و توفر اليد العاملة

أو أي عامل آخر من العوامل المساعدة لإنتاج السلع، الأمر الذي يساعد للوصول إلى مكانة مرموقة على الساحة الدولية ويضمن استمراريتها .

انطلاقاً من ذلك سنعالج في بحثنا هذا المنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية التي تتمتع بميزة نسبية من خلال توفر المادة الأولية (القطن) اللازمة لإنتاجها بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الكفيلة لإنتاجها، إلا أن الوصول إلى هذه المنتجات أخذ يعاني من وجود العديد من المشكلات سواء تلك التي تعترضها أثناء مراحل الإنتاج، أم من خلال العمليات التسويقية، فضلاً عن ذلك كله تعتبر هذه المنتجات ذات تغيرات بنيوية وهيكلية متسارعة بشكل كبير، فهي تتأثر بشكل واضح في الثورة الحاصلة على مستويات التكنولوجيا التي تؤثر في قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تأثرها بنصوص الاتفاقيات الاقتصادية النازمة لحركة العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وبالتالي فإن بحثنا هذا سيكون أمام إشكاليتين اثنتين:

الإشكالية الأولى:

كيفية الاستفادة من توفر الميزة النسبية في المنتجات القطنية وتحويلها إلى ميزة تنافسية قادرة على خلق قيم مضافة عالية، من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

الإشكالية الثانية:

كيفية مواجهة انفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية نتيجة تحرير التجارة الدولية ودخول العديد من الدول في اتفاقيات اقتصادية ثنائية ودولية تؤثر بشكل مباشر على تنافسية المنتجات القطنية السورية، وبخاصة مع تطبيق قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية، وإلغاء نظام الحصص وقيود الاستيراد، بالإضافة إلى التفكيك الجمركي والتحرير التجاري بين مختلف دول العالم.

ت - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية.

- دراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية.
- معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافى الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية.
- دراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سورية.
- يهدف هذا البحث أيضاً إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

ث- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية خاصة كونه يبحث في مفهوم التنافسية الذي يعتبر مفهوماً جديداً نسبياً في الفكر والأدبيات الاقتصادية، والذي لم تتبلور الرؤية حول إيجاد تعريف محدد له بشكل واضح، حيث تعددت حوله الآراء والمفاهيم، وأصبح محط أنظار مختلف الاقتصاديات العالمية وأخذ يشكل حيزاً من اهتمامها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

كما تأتي أهمية البحث أيضاً من كونه يسلط الضوء على الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية التي تعتبر من أهم المنتجات السورية حساسية تجاه الأسواق الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة على مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وانفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية بنتيجة دخول الدول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية .

ج- فروض البحث :

انطلاقاً من إن القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ضعيفة تجاه المنتجات الأخرى المثيلة لها في الأسواق الدولية، وأنه هناك صعوبة في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها المنتجات القطنية السورية إلى ميزة تنافسية، وكون أن المستوى التكنولوجي المستخدم

في إنتاج المنتجات القطنية السورية يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية، تتجلى الفروض الأساسية للبحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في الأسواق الدولية خلال السنوات المدروسة؟

2- ماهي العوامل التي تؤثر على واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية؟

3- ما هو موقع المنتجات القطنية السورية بالمقارنة مع الدول المدروسة في متن البحث؟

4- كيف يمكن تحسين واقع المنتجات القطنية السورية وتحسين مؤشراتها لزيادة موقعها تجاه المنافسين الدوليين؟

ح- حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة واقع المنتجات القطنية السورية وأهم مؤشرات تنافسية هذه المنتجات في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2010)، ويعود السبب إلى اقتصار الفترة الزمنية حتى عام 2010 فقط، إلى خصوصية المرحلة التي تمر بها سورية منذ شهر آذار 2011 الناتجة عن النزاع المسلح التي أدت إلى خروج العديد من الشركات والمؤسسات من الإنتاج، وبالتالي أثرت سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية ومنتجاتها ومن ضمنها المنتجات القطنية السورية. وعليه فان توافرت الأرقام الإحصائية بعد عام 2010 فهي لن تعكس الواقع الحقيقي لهذه المنتجات وستؤثر سلباً في نتائج المؤشرات المدروسة.

خ- منهجية البحث:

يعتمد البحث على نوعين من المناهج :

1- المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله توضيح مفهوم التنافسية ومؤشراتها بالإضافة إلى دراسة واقع المنتجات القطنية السورية ومدى تأثرها بالاتفاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثائية الناتجة عن التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية. وذلك من أجل فهم واقع القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية والوصول إلى نتائج علمية من أجل العمل على تطوير وتعزيز مكانة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على الساحة الدولية.

2- المنهج التحليلي الإحصائي الذي يقوم على جمع وتصنيف وتحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية والدول المقارنة. وقد تم الاعتماد في جمع وتصنيف البيانات على الإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة السورية والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والمجموعة الإحصائية السورية وإحصاءات التجارة الزراعية السورية خلال السنوات المدروسة، بالإضافة إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية وإحصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي.

د - الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

دراسة بعنوان (التكامل الزراعي الصناعي، دراسة حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية)، خالد العتمة ، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكامل الزراعي والصناعي الذي حاولت الخطط الخمسية المتتالية في سورية تحقيقه، ورفع معدلاته بهدف رفع مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي والحد من اعتماد الاقتصاد السوري بشكل كبير على سلعة النفط القابلة للنضوب، وحاول الباحث في هذه الدراسة إبراز النمو غير المتوازن على أنه السياسة الأكثر ملائمة في تحقيق التكامل فيما بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتبين للباحث من خلال الدراسة على أن الإنتاج الزراعي يتطور وخاصة زراعة القطن، ولكن هذا التطور لم يرافقه تطور مواز في إنتاج الصناعات النسيجية من حيث النوعية أو الكمية، كذلك لم يرافق الإنتاج الصناعي القدرة التسويقية لتصريفه، ويتضح ذلك من خلال تراكم المخزون لدى العديد من شركات الغزل والنسيج العاملة في بلدنا.

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية. (عبده قاسم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003) تهدف الدراسة إلى التحقق من أن زراعة القطن مروياً في سورية زراعة اقتصادية ورابحة يجب تطويرها والتوسع بها، أو الحد منها وذلك من خلال مقارنة تكاليف إنتاجه واحتياجاته إلى الماء ومردوده الإنتاجي مع محصول الذرة الصفراء، المقترح التوسع بزراعته في المناطق

- المروية، خاصة أنه محصول علفي يلبي الاحتياجات العلفية المتزايدة لقطعان الثروة الحيوانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- لا يمكننا في سورية ونتيجة لموقعنا الجغرافي ذي المناخ الجاف والنصف جاف أن يكون لدينا إنتاج زراعي دون الاعتماد على الري
 - تدعم دول العالم كلها الإنتاج الزراعي في مراحله الأولى، بهدف تأمين المادة الأولية للصناعة وإيجاد قيمة مضافة
 - تعمل الدول المتقدمة دائماً على تصنيع المادة الأولية، لتأمين قيمة مضافة لأنها تؤمن فرص عمل لمواطنيها، ومن ثم تكون زادت دخلها القومي، وحدث من الاستيراد وعززت ميزانها التجاري.
 - أن زراعة القطن توفر مورداً مالياً كبيراً للفلاحين والعاملين في مجال زراعة القطن .
 - إمكانية تصدير القطن السوري الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج والمصنع على شكل ألبسة لأن مواصفاته التكنولوجية جيدة والطلب عليها مستمر.

الدراسة الثالثة:

- دراسة بعنوان: القدرة التنافسية الوطنية: مقارنة بين عوامل التكلفة و الظروف المؤسسية. (Edmund R. Thompson, British Journal of Management, Volume15, Issue3, September 2004)
- تناولت هذه الدراسة مسألة القدرة التنافسية الوطنية وأهميتها لكل من المديرين وصانعي السياسات العامة على حد سواء. وأهمية الظروف المؤسسية والقانونية والحكومية والسياسة العامة في تعزيز التنافسية الوطنية وتطوير مؤشراتها.
- وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بين عوامل التكلفة والظروف المؤسسية غير واضحة في فهم القدرة التنافسية الوطنية، والى أن الظروف المؤسسية لها أهمية أكثر من عوامل التكلفة على القدرة التنافسية الوطنية من وجهة نظر الإداريين.

الدراسة الرابعة :

- دراسة بعنوان: (الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية)، عبد المجيد جواد، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .

تناولت هذه الدراسة ماهية وضبط الجودة والأهداف الرئيسية لها، بالإضافة إلى أهمية واستخدام الطرائق الإحصائية في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في شركات القطاع العام (شركة الشهباء للمغازل والمناسج بحلب).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تسليط الضوء على عيوب المنتج وأسبابها وطرائق معالجتها باستخدام الطرائق الإحصائية المناسبة التي تساعد تحقيق المواصفات وخفض التكاليف.
- لفت انتباه إدارة هذه الشركات إلى ضرورة تصنيع المنتج القطني محلياً مطابقاً للمواصفات العالمية بدلاً من تصديره كمواد خام نظراً لما يحققه من دخل إضافي للقطر.
- تقديم التسهيلات (المالية والإدارية) من قبل الحكومة وذلك بتخفيض أو إعفاء الشركات من الضرائب لقاء تحديث خطوط الإنتاج.

الدراسة الخامسة:

دراسة بعنوان: (المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا (نيويورك، 2005).

تم من خلال هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن التعاريف والنظريات المتعلقة بالمعايير البيئية والعلاقة بين هذه المعايير والقدرة التنافسية والتجارة، وأثر هذه المعايير على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، وقد تناولت هذه الدراسة تحديداً قطاعي الأغذية الزراعية وصناعة المنسوجات والملابس في المنطقة العربية، حيث تبين من الدراسة أن قطاع الأغذية الزراعية ممكن أن يتحمل زيادة ضئيلة في الكلفة على المياه والطاقة وغيرها من المدخلات دون أن يتكبد خسائر كبيرة في قدرته التنافسية. وكذلك قطاع المنسوجات والملابس يستطيع أن يتكيف مع تغيرات مماثلة في تكاليف استخدام المياه والطاقة قد تؤثر على الأداء البيئي، ويرجح أن يتعرض منتجو السلع التامة الصنع بما فيها مثلاً الملابس والجوارب لآثار مختلفة عن الآثار التي تصيب مقدمي الخدمات المتخصصة في القطاع، بما في ذلك الصباغة والغسل والتجهيز النهائي.

الدراسة السادسة:

دراسة بعنوان : دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب -محافظة حماه (علي محمود عبد العزيز، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الإنتاج والإنتاجية، والتكاليف لمنتجي القطن والقمح، وإلى دراسة واقع التسويق للمحصولين وبيان المشاكل الإنتاجية والتسويقية لكل منهما، وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لم يستطع مزارعو العينة المدروسة تحديد أنواع الزراعات البديلة، عندما يبدو عدم رضاهم ، وذلك لقلة معرفتهم بإنتاج المحاصيل الأخرى أو عدمها، لم تُقدم الخدمات الإرشادية للمزارعين بالمستوى المطلوب، وهذه من الأسباب المهمة لتدني الإنتاجية ومشاكلها الأخرى، يمكن تطوير النشاط الزراعي، عن طريق تحسين الخدمات الإرشادية، وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج، وتحسين أسعار البيع لمنتجات المزارعين.

الدراسة السابعة:

دراسة بعنوان (صناعة الملابس القطنية في سورية): قام بها مشروع دعم الجاهزية التنافسية في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2007 . تناولت هذه الدراسة واقع قطاع الملابس القطنية في سورية ومعوقاته، بحيث كانت هذه الدراسة وصفية في غالبيتها، وتوصلت إلى أن هذا القطاع ضعيف بمجمله ولكنه واعد، ويعتبر نشاط تقليدي سوري، تراجع قليلاً ثم عاود مؤخراً لسابق نشاطه، وتبين من خلال الدراسة بأن قطاع صناعة الملابس القطنية يتوزع على شكل معامل وورش متشتته هنا وهناك.

الدراسة الثامنة:

دراسة بعنوان: تنافسية الاقتصاد والدور الحكومي الحاضن له. (د.نزار قنوع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(30)، العدد(1) 2008).

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم قضايا ومضامين التنافسية الاقتصادية، وتقييم الدور الحكومي السوري في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتقييم المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال المطلوبة لتحقيق تنافسية اقتصادية

مميزة في عصر العولمة، واستعراض بعض التجارب الدولية الناجحة وتفحص إمكانية الاستفادة منها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن مناخ الاستثمار في سورية لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، لا يوجد تطور ملموس في سياسات الإصلاح الضريبي في سورية فهناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبي، لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبياً في سورية مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية كما يشوب التعرفة الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها وأيضاً في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية.

الدراسة التاسعة:

دراسة بعنوان: كيفية عرض مؤشرات التنافسية الوطنية لرأس المال البشري.

(Jesus Alqezar Sabadie and Jens Johansen. European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنافسية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية لمختلف الدول ولا سيما النامية منها. والى كيفية تحديد القدرة التنافسية الوطنية وقياسها، بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات التي تعتمد على التعليم والتدريب ومقارنتها بين مختلف الدول المتقدمة والنامية وتوضيح أهميتها في زيادة القدرة التنافسية وتحسينها. وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال الاعتماد على رأس المال البشري يمكن للبلدان أن تحسن من ترتيبها التنافسي على المستوى العالمي من خلال التركيز على جهود الإصلاح في رفع جودة التعليم وعلى توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب، بالإضافة إلى أن هذا الأمر يختلف ما بين الدول النامية والمتقدمة وأنها غير متساوية بين هذه الدول. وأن البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية ستستفيد أكثر نسبياً من تحسين نظم التعليم والتدريب في زيادة قدرتها التنافسية وذلك مقارنة مع الدول المتقدمة.

الدراسة العاشرة

دراسة بعنوان: آثار العلوم ، التكنولوجيا، الابتكار على التنافسية والنمو الاقتصادي.

(Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011)

تبين من خلال هذه الدراسة أن الدول التي تملك العلم و التكنولوجيا والابتكار لديها القدرة على التنافسية المستدامة و النمو على المدى الطويل وتستطيع من خلال ذلك بناء استراتيجيات جيدة من اجل زيادة تنافسيتها العالمية. لهذا السبب، ينبغي للبلدان أن تصمم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم التكنولوجية الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل، حيث تبين من الدراسة أن التقدم في مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تحليل المنتدى الاقتصادي العالمي هي المحرك الرئيسي القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي والتنمية للدول، وبالتالي يمكن للبلدان توجيه التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مناسبة تحفيز على التطورات في مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الدراسة الحادية عشرة:

دراسة بعنوان: (أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية). (سامية سرحان رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - 2011) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة والبيئة والتنافسية والى إبراز مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، وتحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والسياسات المتبعة من أجل حمايتها ومعرفة الوضع البيئي في الجزائر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة جديدة في ظل المزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق كافة البنود المؤجلة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود وبخاصة إذا ما بقي هيكل الصادرات تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج.

الدراسة الثاني عشرة:

دراسة بعنوان: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية - قراءات في التجربة الايطالية.(أ.شوقي جباري-أ.بوديار زهية- الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011)

ركزت الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظراً للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف دول العالم، إضافة إلى قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرير المستمر للأسواق ، كما أنها تعد سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها العالمية. وقد تبين من الدراسة أنه قد يؤدي تكوين العناقيد الصناعية بين منتجين متعددين إلى حدوث التضارب في المصالح مما يؤثر في العقود ككل ويهدد بالانهيار، لذلك يجب رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية مما يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل العقود، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنافسية وتعزيز تنافسيتها الدولية.

الدراسة الثالثة عشرة:

دراسة بعنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية. (د. ثناء أبا زيد، د. محمد محمود، حسان محمد دروي - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.

تناولت الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي السوري، وذلك من خلال تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية، ودراسة برنامج تحرير التجارة الخارجية في سورية، ودراسة الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السوري، وصولاً لإيجاد العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في سورية،

توصل البحث إلى النتائج التي توضح أسباب الضعف في القطاع الصناعي السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية. وتبين من الدراسة أن خطط التنمية لم تحدث التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصاد السوري، وأن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة.

الدراسة الرابعة عشرة:

دراسة بعنوان: تأثير البيئة الداخلية و التحسينات المستمرة في الشركات على التنافسية والأداء.

(Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012)

تبحث هذه الدراسة في البيئة التنظيمية الداخلية و تطبيقات التحسين المستمر في القدرة التنافسية للشركات في بيئة البلدان النامية. أشارت النتائج إلى أن العوامل المناخية الإبداعية كان له بعض التأثير الإيجابي على الشركات المنافسة، وإن التحسينات المستمرة التي تنفذها الشركات لها تأثير إيجابي كبير على القدرة التنافسية للمنشآت وتساهم بشكل واضح في تحسين مؤشراتها وتعزيزها. والتي بدورها أيضا تؤثر إيجابا بشكل كبير على مستوى الأداء في هذه الشركات.

الدراسة الخامسة عشرة:

دراسة بعنوان: الأداء الاقتصادي الكلي و القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الزراعية

الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي : الآثار المترتبة على السياسات الزراعية المشتركة.
(Szczepan Figiel, Justyna Kufel ,World Congress on Administrative and Political Sciences, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين أداء الاقتصاد الكلي لقطاعات الأغذية الزراعية في الاقتصاديات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي والقدرة التنافسية لهذه القطاعات التي تعكسها تخصص التجارة الدولية من أجل تقييم أداء الاقتصاد الكلي للقطاعات الأغذية الزراعية مستخدماً بيانات عن العمالة، والقيمة المضافة الإجمالية والإنتاج في تلك الدول. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن القدرة التنافسية لقطاعات الأغذية الزراعية تختلف اختلافا كبيرا بين دول الاتحاد الأوروبي وإن العلاقة بين هذه الدول غير واضحة.
- تشكل الإنتاجية عاملا أساسيا في بناء الميزة النسبية الظاهرية في الدول الأعضاء.
- من أجل زيادة التنافسية العالمية في الدول الأعضاء يجب أن يتم التركيز على أن تكون الميزة النسبية الظاهرية للقطاعات الغذائية موجهة نحو تحسين الكفاءة الاقتصادية في الدول الأعضاء وبخاصة تلك الدول التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرية منخفضة.

الدراسة السادسة عشرة:

دراسة بعنوان: الشركات الآسيوية وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية

(Shamel Azmeh, Khalid NadvI, Original Research Article, International Business Review, Volume 23, Issue 4, August 2014.)

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور الشركات العابرة للحدود الوطنية في مجال صناعة الملابس، ودورها في استغلال فرص الإنتاج والتجارة من أجل الوصول إلى مراحل متقدمة في سلسلة القيمة العالمية . حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك دور متنامي للشركات الآسيوية في إدارة سلاسل القيمة العالمية في صناعة الملابس.
- يمكن أن تكون هناك مكاسب تنافسية مهمة لشركات الملابس الآسيوية التي تساهم في الوصول إلى مواقع إنتاجية جيدة على الصعيد العالمي .
- أدى الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات الملابس الآسيوية في الأردن إلى الاستغلال الأمثل للافضليات التجارية في المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة.
- إن من أهم الاستراتيجيات للمحافظة على القدرة التنافسية وتعزيزها يعتمد على المزايا الجغرافية التي تعتمد على الموقع بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الرخيصة ومزايا التكلفة الأخرى التي تساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق المزيد من الإيرادات والأرباح.

الدراسة السابعة عشرة:

دراسة بعنوان: كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القدرة التنافسية الصناعية؟

الأدلة من الصين.

(Kevin Honglin Zhang, China Economic Review, Volume 30, September 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاستثمار الاجني المباشر في تحقيق التنافسية الصناعية وتحسين مؤشراتها في الصين من خلال التركيز على 21 قطاع من الصناعات التحويلية في 31 منطقة مختلفة من الصين خلال الفترة (2005-2010). حيث توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية كبيرة على الأداء الصناعي في الصين، تبدو واضحة أكثر في تصنيع التكنولوجيا المنخفضة مقارنة مع الصناعات المتوسطة والتكنولوجيا الفائقة، بالإضافة إلى أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد مع تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة، والتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في الأداء الصناعي ومؤشراته إيجاباً وسلباً.

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها لم تنطرق إلى مفهوم التنافسية وكيفية حساب مؤشراتها بالإضافة إلى مؤشرات القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية ومقارنة مؤشراتها مع المنتجات المماثلة لها في دول أخرى، ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية سواء منها الثنائية والإقليمية أو الدولية ، وعليه فإنه في بحثنا هذا سنركز على توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثير مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، و دراسة واقع ومؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية مع التركيز على بعض المؤشرات التي تخدمنا في بحثنا والمتعلقة بتنافسية المنتجات القطنية السورية كمؤشر الميزة النسبية الظاهرية ومؤشرة التجارة داخل الصناعة ومؤشر الحصة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال، كما سنركز في بحثنا هذا التعرف على القاعدة التي تبنى عليها المنتجات القطنية السورية ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية. والوصول إلى معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ووضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية، واستمراريتها على الساحة الدولية.

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية وأهميتها في إطار تحرير التجارة

الدولية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و طرق قياسها.

المبحث الأول

1-1 مفهوم وأهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية.

1-1-1 مفهوم وتعريف التنافسية:

1-1-1-1 مفهوم التنافسية:

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها بالتالي وضع السياسات لتعزيزها، ولكنها أيضاً مهمة شاقة لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحدثة وتعدد الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماسك يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم.

جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها (التنافسية) تشكل الأساس لتحليل استراتيجيه قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية.

حيث تعاضم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد¹ المترافق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد السوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشرات التنافسية ضمن مجموعة الأولويات على جدول أعمال الدول المتقدمة بشكل أساسي والدول الصناعية الناشئة، ومؤخراً الدول النامية.

كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات، وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، أما حالياً فإن تنافسية الدول تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخل.

¹ د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1 عام 2008، ص 52.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من ناحية الإطار النظري، يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية ومقاربتها هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين¹:

(1) مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الاختراع والعنصر الفكري في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.

(2) مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، وتعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن ينعكس هذا النمو تحسناً في مستوى الرفاه، وذلك اعتماداً على رفع الإنتاجية والاختراع في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال، مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة الكلفة بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

1-1-1-2 : تعريف التنافسية :

إن إيجاد تعريف دقيق ومحدد للتنافسية مهمة صعبة نظراً لكون هذا المصطلح صفة عاكسة لوضع وأداء اقتصادي وواقع مهني لمختلف نشاطات قطاع الأعمال، بالتالي تتباين هذه الصفة مع تباين حجم الموصوف: فتعريف التنافسية على المستوى الوطني والأداء الاقتصادي الكلي يأخذ بعداً أشمل من تنافسية الاقتصاد الجزئي (المنشأة والقطاع) الأمر الذي يضعنا أمام جملة من التعاريف نجملها كما يلي:

أ- تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

يتمحور تعريف تنافسية المنشأة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة والمتنوعة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية وجودة معينة مقابل سعر وقيمة محددة تستطيع من خلالها اقتحام الأسواق المتطورة والغنية²، بالتالي فإن تنافسية المنشأة تعني القدرة

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007-رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية، ص22.

² - Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons -Industrial Clusters:1999p 6.

على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً للمنشأة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة¹. وتعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"². و بالتالي إن تحقيق تنافسية المنشأة يتم من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) والترحيب بالمنافسة الدولية، فتنافسية المنشأة لم تعد تتحدد بخفض التكاليف فقط بل نجاحها ضمن مجموعة معايير أهمها: الإنتاجية، الربحية، التميز والحصة من السوق.

ب - تعريف التنافسية على مستوى القطاعي/المؤسستي³:

تعرف التنافسية على المستوى القطاعي والمؤسستي بالإنتاجية والقدرة على تحقيق نجاح مستمر في المهام الموكلة سواء لجهة القيمة المضافة المحققة من القطاع أو لجهة الخدمات الميسرة والداعمة. فالقدرة التنافسية القطاعية/المؤسستية تقوم ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات ناشطة محوراً مهاراتها إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية، وتعتبر موارد وقدرة المؤسسات في تعاملها هي أساس اكتسابها للقدرة التنافسية أكثر من كل العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق تنافسيته⁴. بمعنى آخر، تتلخص التنافسية على المستوى القطاعي/المؤسستي بالقيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة.

¹ - د. وديع، محمد عدنان وديع- محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس: 19-21 حزيران 2000. ص 26.

² - Oughton, c. Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journal 1997, p 1484.

³ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة، مشروع دم الجاهزية التنافسية، ص 24.

4 - Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015, pages 82-93.

ت - تعريف التنافسية الوطنية :

إن تعريف التنافسية الوطنية للدول يختلف بحسب درجة التطور الاقتصادي للدول¹:

- فتنافسية الدول الصناعية تعني قدرة هذه الدول على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الحفاظ على الريادة في القطاع التكنولوجي لجهة الاختراع والإبداع وإدخال نشاطات جديدة لا يمثل مكون الأجور المرتفعة عائقاً لإضعاف الميزة التنافسية، والعمل على استمرار تعظيم الفوائد والعوائد الاقتصادية وغيرها في ظل المنافسة الشديدة الناجمة عن الانفتاح والعولمة.

- ويتمحور تعريف التنافسية الوطنية للدول الصناعية الناشئة حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة والرفيعة من خلال تأطير المزايا النسبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات مثل (انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية، الموقع الجغرافي) والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية.

- أما بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصاد المغلق والتي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي، تعرّف التنافسية بقدرة البلد على التقدم والحصول على موطئ قدم في حلبة السباق العالمي نحو التطور والرقي من خلال الحصول على مواقع ريادية في بعض القطاعات والمجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية إلى مزايا تنافسية، عبر تبني مجموعة من التحسينات المستمرة في أداء الشركات التي من شأنها زيادة قدرتها التنافسية² لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- أخيراً تتحدد التنافسية بالنسبة للدول الفقيرة في القدرة على البقاء عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اهتم الكتاب والاقتصاديين وكذلك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع السابق- ص24.

² - Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012. pages 26-32.

هناك العديد من التعاريف التي تختلف باختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية وفيما يلي بعض أهم هذه التعاريف:

ث- تعريف التنافسية حسب المنظمات والهيئات الاقتصادية:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:** يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل"¹.

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها: "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية"².

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation de Coopération et Développement Economique) OCDE على أنها: "المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة، سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل". وتعرف (OCDE) أيضاً التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي".

- **تعريف المعهد الدولي لتنمية الإدارة:** يعرف المعهد الدولي لتنمية الإدارة International Institute for Management Development (IMD) التنافسية على أنها "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالاجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب" وبذلك يحدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية العالمية ضمن النظرية الاقتصادية بـ: النشاط القائم على تحليل الواقع والسياسات التي تشكل قدرة الأمة على خلق وتأمين بيئة تمكن المنشآت من خلق قيمة بصورة مستدامة

¹ - نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002-، ص5.

² - Debonneuil michèle et Fontagné lionel, "Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris, 2003, p13.

وتحقيق الازدهار للشعوب. إذاً تقوم منهجية المعهد الدولي على تحليل الآلية المعتمدة للدولة والمنشآت في إدارة مقوماتها التنافسية لتحقيق مزيد من الازدهار.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية World Economic Forum (WEF) على أنها " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وحدد المنتدى الاقتصادي العالمي في "تقرير التنافسية العربية 2007 التنافسية بكونها "مجموعة من العوامل والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط". كما قدم المنتدى تعريفاً جديداً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007-2008 هو: "التنافسية هي مجموعة المؤسسات، السياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط".

- **تعريف المعهد العربي للتخطيط :** عرف المعهد العربي للتخطيط (Arab Planning Institute) التنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".

نلاحظ أن معظم التعاريف تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، ويظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث تبين للباحثين بأن تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بالإضافة إلى تحسين معدلات البطالة والإنتاجية، والتبادل التجاري والدقة في تحقيق الأهداف من شأنها زيادة قدرتها التنافسية وتحسينها¹.

لذلك يمكن النظر إلى التنافسية على أنها قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

¹ - Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance , Volume 20, 2015. pages 94-103.

أي أن التنافسية تصنع وتبنى عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمساعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية، ولا يكفي تحقيق نمو مرتفع دون عدالة التوزيع.

تعرضت التعاريف المتعددة للتنافسية إلى انتقادات كثيرة تركز معظمها على عدم وضوح المفهوم وعدم فصله عن غيره من محددات النمو والتنمية، كما أن بعض الانتقادات توجهت إلى أن بعض التعاريف تركز على القدرات التنافسية الآتية دون التطرق إلى وجود قدرات كامنة لدى بعض الدول، يمكن أن تتعكس إيجاباً أو سلباً على تنافسيتها في المستقبل.

ج- تعريف التنافسية حسب وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول مفهوم التنافسية وتعريفه حيث أنهم لم يجمعوا على تعريف محدد لها وفيما يلي بعض هذه الآراء والتعاريف:

يرى Aldington¹ بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو إلا قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تنبناه Scott and Lodge² وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده". ويرى Landau³ إن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي.

ويشير بورتر (Porter) أن تنافسية الدول مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري أو القدرة على خلق الوظائف⁴.

وفي نفس السياق يشير Laura D' Andrea Tyson إلى أن التنافسية الدولية ما هي إلا قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات

¹ د. وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003-ص3.

2 - المرجع السابق ص3.

³ - د. وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية- مرجع سابق - ص 26.

⁴ - Michale E Porter, the competitive advantages of Nations, the free press.p 3-6.

الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع¹.

3-1-1-1 : أنواع التنافسية

تميز العديد من الأدبيات الاقتصادية بين عدة أنواع من التنافسية هي²:

أ- **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية، وفي هذه الحالة فان الرقابة على الاسعار تحفز على التنافسية غير السعرية³.

ب- **التنافسية غير السعرية**: نظراً لأن التنافسية تشمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار فإننا نجد نوعين آخرين من التنافسية هما:

- **التنافسية النوعية**: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

- **التنافسية التقنية**: تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ت- **التنافسية الكامنة (المستدامة)**: وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

ث- **التنافسية الجارية**: وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

1 _ Paul Krugman ,pop Internationalism,the Mit prrss,Cambridge,Massachusetts,London,England,1996,p7

2 - د.وديع، محمد عدنان - القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق ص 4-5.

3 - Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, American Economic Review: Vol. 102 No. 3 (May 2012) pages 1-21.

2-1-1 : المنافسة والتنافسية:

يمكن التمييز بين المنافسة والتنافسية كما يلي:

1- المنافسة: Competition

حيث أن المنافسة هي حالة المزاحمة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق العالمية، وبالتالي يخرج أحد الأطراف رابح والطرف الآخر خاسر، فهي تعبر في النهاية على مدى نجاح الشركات¹، وتعتبر شدة المنافسة أحد مؤشرات التنافسية، كما أن المنافسة هي وصف لحالة السوق.

يوجد أربعة أنواع للمنافسة وهي² :

أ- المنافسة الكاملة : Perfect Competition يتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المنشآت سلعة متجانسة، ويوجد حرية للدخول إلى السوق والخروج منها، وتتوفر المعلومات بشكل كامل للجميع.

ب- المنافسة الاحتكارية : Monopolistic competition : يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية.

ت- احتكار القلة : Oligopoly يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد قليل من المنشآت، وتكون السلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، ومنافسة غير سعرية.

ث- الاحتكار التام : Pure Monopoly يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

¹ - Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000 pages1-4.

² - Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston,1994, p27 .

- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997, pages. 21-46.

2- التنافسية: Competitiveness

إن التنافسية هي حالة التكامل بين شركتين أو اقتصاديين من أجل زيادة القيمة المضافة لكل منهما، ويخرج بموجبها الطرفان رابحان وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي، وهذا يتطلب توفر أربعة محاور أساسية، وهي¹:

- أ- إنشاء ترابط شبكي بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ب- قيام تحالفات إستراتيجية بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ت- تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن منشآت الأعمال على المستويين المحلي والعالمي.
- ث- تحقيق انسجام ومواءمة بين الأنظمة والتشريعات فيما بينها وبين الدول.

حيث أن التكامل الاقتصادي يشكل جزءاً من استراتيجيات التنافسية وان درجة تطوره يساهم بشكل كبير في تطوير استراتيجيات التنافسية واستمراريتها²، وذلك في شكل تحالفات استراتيجية، أو اندماجات بين منشآت الأعمال، أو القيام باختيار العمل وفق العناقيد الصناعية، أو من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على المزايا التنافسية لفروعها في دول العالم.

¹ - ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان . 2011.

² - Urs`a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007, pp. 245-256.

3-1-1 : الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين نظريات الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية وذلك كما يلي:

1-3-1-1 : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)¹:

استعرض آدم سميث عام 1776 في كتاب " طبيعة وأسباب ثروة الأمم " نظرية الميزة المطلقة، وتعرض إلى فوائد تحرير التجارة، فأوضح أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل وتخصص المزايا المطلقة التي تتمتع بها. كما بيّن أن خلق الثروة في الاقتصاد يعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطاتها الذهبية، وتؤدي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات إلى الحصول على المزيد من احتياطاتها الذهبية وعلى الرغم من أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن طريق تحرير التجارة قد لا يعود بالنفع على البلدين معاً، فإن الميزة النسبية تركز على تبادل المنافع الممكنة لكلا البلدين بآن واحد. وتشير نظرية الميزة المطلقة إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات، باستخدام كمية محددة ومماثلة من الموارد المتاحة مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى. أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بمزايا مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك مع دولة أخرى.

2-3-1-1 : الميزة النسبية (دافيد ريكاردو 1823-1722)² :

قام عالم الاقتصاد ريكاردو بتقديم نظريته الميزة النسبية، وجاءت لتجيب على سؤال "هل ستخرج هذه البلدان من التجارة الخارجية في حال عدم امتلاكها لميزة مطلقة أو العكس؟"، ويرى فيها أن الدول إذا أرادت أن تستغل الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، فما عليها سوى الاعتماد على الميزة النسبية. كما يرى ريكاردو أن كل دولة لديها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها، لذلك يقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى من الدول الأخرى. فالهند مثلاً يمكن أن تتخصص في إنتاج الشاي، والبرازيل في إنتاج القهوة، واليابان في الحاسبات،

¹ - Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009, p22.

² - Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011,p35

وبريطانيا بصناعة السيارات، ثم تقوم كل دولة بمقايضة الدولة الأخرى، وبذلك تتحقق الميزة النسبية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد عرف ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الآخر، وبذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، كما يمكن للبلد التي لا تمتلك ميزة مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية المرتفعة لديها أكثر من غيرها. وتعتمد المزايا النسبية على ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وبشرية متوفرة، ويد عامله رخيصة، إضافة إلى المناخ المناسب، والموقع الجغرافي المتميز، وغير ذلك من العوامل التي تسمح للدولة من إنتاج سلع منخفضة السعر في السوق العالمية. أي أنها قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من اقتصاد آخر باستخدام الموارد المتاحة. وتعتمد الميزة النسبية على التميز الداخلي في صناعة كل بلد، حيث يكون كل بلد أكثر تفوقاً في سلعة ما قياساً إلى السلعة الأخرى. ويتم تحديد الميزة المطلقة من خلال مقارنة إنتاجية قوة العمل بين الدول، بينما تشير الميزة النسبية إلى قدرة البلد على إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة للفرصة البديلة.

1-1-3-3: الميزة التنافسية (Competitive advantage):

تعتمد المزايا التنافسية على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الاستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية¹.

وفيما يلي تعريف الميزة التنافسية وأنواعها ومعايير الحكم على جودتها، والمصادر المختلفة لهذه الميزة.

أولاً: تعريف الميزة التنافسية:

عرف مايكل بورتر الميزة التنافسية عام 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار. وتنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين. وإن الميزة التنافسية تعني عدم حاجة الدولة لميزة نسبية كي

J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of -¹ Economics, University College Dublin. 2002, p253.

تستطيع التنافس في الأسواق العالمية وذلك من خلال الاعتماد على التقانة والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك. ويمكن تمييز بين نوعين أساسيين للميزة التنافسية، وهما ميزة التكلفة الأقل وميزة التميز. ويتم تحديد موقع المؤسسة من خلال اختيارها لأحد أنواع الميزة التنافسية (ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز)، بالإضافة إلى مستوى نطاق المنافسة الذي يميز بين المؤسسات التي تستهدف شريحة واسعة من الصناعات، والشركات التي تستهدف شريحة ضيقة. ويؤكد بورتر أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة أن تختار نوع ميزتها التنافسية ونطاقها¹.

ثانياً: أنواع الميزة التنافسية:

يمكننا أن نميز بين نوعين من الميزة التنافسية، كما يلي² :

أ- ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المترجمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين، يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب- ميزة التميز:

تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها، وان الحصول على هذه الميزة يستند إلى عوامل التفرد.

ثالثاً: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية³:

تحدد معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية بثلاث ظروف، وهي:

أ- مزايا تنافسية منخفضة أو مرتفعة: نميز بين نوعين من المزايا وفقاً لهذا المعيار وهي: مزايا تنافسية منخفضة تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام، وهي سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين، ومزايا تنافسية مرتفعة تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة، والسمعة الطيبة أو العلامة التجارية، أو العلاقات الوطيدة مع العملاء. وتتطلب هذه المزايا توفر مهارات

¹ - Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998,p15.

² - J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002, p251

³- Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993, P. 152

وقدرات عالية المستوى مثل تدريب العاملين، حيث تبين أن التركيز على رفع وتحسين جودة التعليم والتدريب للعاملين يساهم بشكل واضح في تحسين الوضع التنافسي وتطويره¹.

ب- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: إنّ اعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذلك يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لديها لكي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: تقوم المؤسسات بخلق مزايا جديدة وبشكل أسرع من المنافسين لتفادي قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة ميزتها التنافسية الحالية، لذلك تتجه لخلق مزايا تنافسية مبتكرة، كما يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية بالاستناد إلى المعايير السائدة في القطاع، ومعرفة مدى نجاحها، وبالتالي اتخاذ القرار في الاحتفاظ بها أو التخلي عنها في حال عدم التفوق على المنافسين وتحقيق الوفورات الاقتصادية.

رابعاً: مصادر الميزة التنافسية

يمكن التمييز بين ثلاثة مصادر للميزة التنافسية، وهي التفكير الاستراتيجي والإطار الوطني ومدخل الموارد وذلك كما يلي²:

1- التفكير الاستراتيجي:

تستند المؤسسات على استراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحصول على ميزة أو مزايا تنافسية. وتعرف الاستراتيجية على أنها القرارات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف محددة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المؤسسة.

وصنف بورتر استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أصناف، وهي:

أ- **استراتيجية قيادة التكلفة**: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الإنتاج بتكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيقات وفر اقتصاديات الحجم الكبير، ووجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة، ومشتريين واعيين بالسعر.

¹ - Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? European Journal of Education, Volume 45, Issue 2, June 2010. pages 236-258.

² - بوشناف، عمار- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادر، تميّتها وتطوّرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000، ص 61.

ب- استراتيجية التميز والاختلاف: يمكن للمؤسسة أن تتميز بمنتجاتها عن المؤسسات المنافسة من خلال تقديم أشكال مختلفة للمنتج، أو سمات خاصة بالمنتج، أو قطع تبديل، أو جودة متميزة، أو ريادة تقنية، أو خدمات متعددة، أو من خلال السمعة الجيدة. وتتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.

ت- استراتيجية التركيز أو التخصص: تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو التركيز على سوق جغرافية محددة والتصدير إليها¹، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج.

2- الإطار الوطني :

إنّ الإطار الوطني الجيد للمؤسسات يتيح لها الحصول على ميزة أو عدة مزايا تنافسية، لذلك نجد أن مؤسسات بعض الدول متفوقة ورائدة في قطاع نشاطها عن بعض المؤسسات في الدول الأخرى. بحيث تمتلك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة والمتمثلة في الموارد البشرية، والمادية، والمعرفية، والمالية، والبنى التحتية. كما أن توفر هذه العوامل يلعب دوراً مهماً في الحصول على ميزة تنافسية.

3- مدخل الموارد:

إن الحصول على الموارد والكفاءات بالجودة المطلوبة وحسن استثمارها يضمن وبشكل كبير نجاح المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين الموارد التالية:

أ- الموارد الملموسة: تصنف الموارد الملموسة إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1- المواد الأولية: إن المواد الأولية لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذلك يجب على المؤسسة أن تحسن اختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودتها.

2- معدات الإنتاج: تعتبر معدات الإنتاج من أهم أصول المؤسسة والتي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات. لذلك يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، وتشغيلها، وصيانتها، بهدف استمرار الإنتاج بفعالية لأطول وقت ممكن.

¹ - Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK, 2005, pages33-53.

3- **الموارد المالية:** تسمح الموارد المالية بخلق منتجات جديدة وطرحها في السوق وفتح قنوات جديدة للتوزيع. لذلك يجب على المؤسسة أن تحقق التوازن المالي وتحافظ عليه بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.

ب - **الموارد غير الملموسة:** تتضمن الموارد غير الملموسة ما يلي:

1- **الجودة:** تسعى المؤسسات إلى حجز حصص سوقية كبيرة بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية توقعات المستهلك أو تزيد عنها، وتهدف المؤسسة إلى تحقيق الجودة الشاملة من أجل الحصول على مزايا تنافسية، والتي بدورها تعتبر من العوامل المحفزة للشركات للاهتمام بالمعلومات¹ وخاصة تلك المتعلقة بجودة المنتج الذي يساعد على دخول السوق الدولية وكسب ثقة العملاء.

2- **التقانة:** إن العامل التقني من أهم الموارد الداخلية القادرة على إنشاء الميزة التنافسية، بحيث يستمد أهميته من مدى تأثيره على الميزة التنافسية، وعلى المؤسسة اختيار التقانة المناسبة لها والتي تجمعها في موضع متقدم على منافسيها.

3- **المعلومات:** يجب على المؤسسة أن تكون على دراية بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها، والتي تلعب فيها المعلومات دوراً مهماً في اكتشاف خطط المنافسين وتحركاتهم ومتغيرات الأسواق، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

4- **المعرفة:** تتضمن المعرفة المعلومات التقنية والعملية والمعارف الجديدة الخاصة بنشاط المؤسسة، والتي تستمد من مصادر متعددة مثل مراكز البحوث، كما يمكن أن تستنتجها من خلال حل مشاكلها التنظيمية والإنتاجية. وتساهم المعرفة في إثراء القدرات الإبداعية بشكل مستمر مما يسمح بخلق مزايا تنافسية.

5- **أسلوب العمل:** أي الدرجة العالية من الإلتقان مقارنة مع المنافسين في مجالات الإنتاج، والتنظيم، والتسويق، وبالتالي اكتساب ميزة أو مزايا تنافسية فريدة.

أما بالنسبة إلى الحصول على الكفاءات بالجودة المطلوبة فتعتبر الكفاءات أصل من أصول المؤسسة، التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لها وبالتالي لا بد من تخطيط الموارد البشرية بشكل دقيق من أجل الحصول على أفضل الكفاءات وأميزها²، لأنها ذات طبيعة تراكمية، وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وتصنف الكفاءات إلى نوعين:

¹ - Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy , Competition, Disclosure and Signalling ,The Economic Journal, Volume 125, Issue 582. February 2015,pages 86-114.

² -Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, 3 December 2012,pages253-259.

أ-الكفاءات الفردية : تمثل الكفاءات الفردية حلقة وصل بين الخصائص الفردية والمهارات التي تم الحصول عليها من أجل الأداء الأفضل لمهام مهنية محددة، مثل أن يكون الفرد حيويًا ، ويقوم بما يجب عليه القيام به، وسريع التعلم، ويملك مهارة اتخاذ القرار ، وقيادة المجموعة، وغيرها. ويمكن للمؤسسة الحصول على الكفاءات الفردية بالاستناد إلى معايير موضوعية ودقيقة في عملية التوظيف، وبشكل يتماشى مع المناصب التي سوف يشغلونها.

ب- الكفاءات الجماعية أو المحورية : تدعى أيضاً بالكفاءات المتميزة أو القدرات ، وتعرف على أنها المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل بين مجموعة من أنشطة المؤسسة، حيث تسمح هذه الكفاءات بإنشاء موارد جديدة لها، فهي لا تحل محل الموارد، بل تسمح بتطورها وتراكمها وتدعى الكفاءات بالمحورية لأنه يتوقف عليها بقاء المؤسسة، أو تطورها أو انسحابها، ويجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- تمكن من الوصول إلى عدة أسواق.
- تساهم بشكل مباشر في قيمة المنتج النهائي.
- يصعب تقليدها من قبل المنافسين.

4-1-1 القدرة التنافسية وأسس تطويرها:

1-4-1-1 : تعريف القدرة التنافسية:

تحولت القدرة التنافسية للمؤسسة منذ عام 1945 من المفهوم القائم على الميزة النسبية التي تعني قدرتها على التحكم في التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، إلى المفهوم القائم على الميزة التنافسية التي تنشأ من مجموع وظائفها المرتبطة بتصميم وتصنيع وتوزيع وتطوير منتجاتها بشرط أدائها بعض هذه الوظائف أو كلها بشكل أفضل من منافسيها. ومن ثم فإن القدرة التنافسية تمثل خاصية أو مجموعة خصائص تتوفر عليها المؤسسة والتي تسمح لها بالحصول على حصة من السوق تمكنها مستقبلاً من النمو. وهذه القدرة التنافسية تتميز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور مرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث بنيتها ونظام معلوماتها وفعالية وظائفها، وكذلك بمدى إلمامها وتكيفها مع محيطها الخارجي عن طريق الإستغلال الأفضل للمعلومات التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة¹.

ويمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها قدرة القطاعات على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال توسيع حصتها في السوق و/أو أن تكون قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق المحلية في ظل نظم التجارة التنافسية المفتوحة، حيث هناك ثلاث مستويات من القدرة التنافسية تؤثر في نجاح مؤسسات الأعمال في بيئة تنافسية على الصعيد العالمي: القدرة التنافسية للشركة والقدرة التنافسية للصناعة التي تعمل فيها الشركة، والقدرة التنافسية للدولة التي يقع فيها العمل².

بناءً عليه، يمكن النظر إلى القدرة التنافسية على أنها نتيجة لتفاعل إيجابي بين ديناميكية السوق المحلية وتطور الأسواق الخارجية والذي يوفر الحوافز الكافية والفرص الممكنة لتحسين كفاءة سلسلة قيمة معينة³.

¹ - دزيبيري، رابح-، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003، ص 35.

² - Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, European Journal of Operational Research, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014, pages 789-801.

³ - المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- دراسة حول تقييم التنافسية للزراعة السورية -تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة -2011-ص 21

وعليه تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تتميتها إلى تطوير المؤسسة أو القطاع على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم المنتج الأفضل والمتميز دائماً¹.

1-1-4-2 : أسس تطوير القدرة التنافسية :

هناك سبع نقاط أساسية تركز عليها القدرة التنافسية²:

- 1- الالتزام بالموصفات الدولية للجودة : و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج.
- 2- التطور التكنولوجي : لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءاً من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.
- 3- تطور اليد العاملة و تكوينها : إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالموصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.
- 4- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق : بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.
- 5- الاهتمام بالبحث و التطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) و نقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية من أجل الوصول إلى كفاءات مهنية عالية من شأنها المساهمة في الوصول إلى مراتب متقدمة في

¹ سملاي يحضيه، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003 ص 2.

سلسلة القيمة¹، وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- دراسة الأسواق الخارجية : تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

6- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات) : إنتاج المعلومات وتداولها و تخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في عالمنا اليوم.

¹ - Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, Internationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014. Pages 203-209.

1-1-5 : أهمية التنافسية في تحرير التجارة الدولية :

باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة في ظل تحرير التجارة المتزايد بين الدول، باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي الجديد المتمثل بتحرير التجارة العالمية، والذي يمثل تحدياً كبيراً لدول العالم، وخصوصاً الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته .

وتعطي التنافسية في إطار تحرير التجارة العالمية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير وتجاوز الصعوبات التي تعترضها وبخاصة التمويلية¹ إلى رحابة السوق العالمي وتصدير السلع والخدمات في درجة من التنافس العالمي العادل، وفق نظم وإجراءات عالمية والقدرة على المنافسة وفتح أسواق جديدة .

ومفهوم التنافسية هو الدرجة التي تستطيع الدول الوصول إليها من حيث إنتاج بضائع وخدمات تستطيع مواجهة اختبارات السوق الدولية، بينما تحافظ مع ذلك على التوسع والزيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل .

ويعتمد تحديد مستوى التنافسية للدول على عدد من المؤشرات هي² :

1. أداء المؤسسات العامة والخاصة: يبحث البيئة المؤسسية التي تعد قابلاً أساسياً للتنمية، ويتضمن أيضاً الإدارة الناجحة والشفافية في القطاعين العام والخاص.
2. البنية التحتية: يقيس البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
3. مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: يعكس مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ودوره في خلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية.
4. الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري: إذ إن الاستثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد المنتج والفعال، وفي هذا الإطار

¹ - Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 150, 15 September 2014, pages 212-221.

² <http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2008/news05-20/news-ar/news19-ar.htm>

يأخذ في الاعتبار توقعات الحياة عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال عند الولادة والالتحاق بالتعليم الأساسي ونوعيته.

5. الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري: الذي يعني كم ونوعية التعليم العالي، ودوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح المجتمع قادراً على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير المتخصص إلى جانب رفع كفاءة الإدارة وتنامي الاستثمار في مجال التدريب للقوى العاملة.

6. كفاءة السوق: ويعد السوق كفوياً إذا ما أحسن تخصيص موارده لأفضل استخدام متاح لها . ويقسم السوق إلى ثلاثة أنواع: سوق السلع والخدمات حيث يتم قياس مدى كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وسوق العمالة وهل يتم توزيع العمالة إلى أفضل المواقع لها . ثم السوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة.

7. الجاهزية التكنولوجية: مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية للدولة ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات المحققة محلياً أو المستوردة.

8. مدى تطور بيئة الأعمال: ويتضمن مدى نوعية بيئة الأعمال ومدى سير الأعمال والاستراتيجيات لدى الشركات والتي لها دور في تحفيز الإنتاج المتطور.

9. الابتكار: للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة وكفاءة لا بد أن يعتمد على الابتكار، فأهمية الابتكار تكمن في تنمية القدرة التنافسية في المستقبل وتحسين كفاءة الاقتصاد¹، وان ذلك يتطلب بيئة داعمة ومنظومة متكاملة تشمل الشركات العامة والخاصة ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

إن علاقة التنافسية بالتجارة الحرة تتبع من خلال المؤشر الخاص بالبنية التحتية والتي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. فإن فتح وتحرير الأسواق يساعد على زيادة التبادل التجاري ودخول الاستثمارات، فتحرير التجارة يعني إزالة الرسوم الجمركية أو تخفيضها وتقليل الحماية التجارية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، مثل المعوقات الإدارية ومعوقات الاستثمار وتحرير قطاع الخدمات وتحسين القوانين والتشريعات المنظمة للأسواق، وكل هذه عوامل أساسية في قياس مستوى التنافسية للدول .

¹ - Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014, pages 1478-1485.

وأصبح انفتاح الدول على العالم وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية والأموال وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية وفتح السوق وقدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي أحد معايير تحديد مستوى التنافسية، ففي مقدور الدول تعزيز تنافسيتها عن طريق تحسين الحوافز التشجيعية للاستثمار والحد من تكاليف التجارة، كالقيام مثلاً بتحسين الخدمات الرئيسية للمنتجين، وتيسير ممارسة أنشطة التبادل التجاري وتطبيق سياسات هادفة إلى تعزيز التنافسية.

إذ إن الطريق إلى تحقيق مستوى متقدم ودرجة عالية من التنافسية يمر عبر التبادل التجاري الناجح بين الدول والقدرة على فتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يعمل النظام التجاري العالمي على إعادة صياغة قواعد التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية. والسعي لإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والشروط والقواعد الأخرى التي تفرضها الدول والتي تعوق حركة التجارة الدولية . كذلك تسعى كثير من الدول إلى عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لتحرير التجارة فيما بينها وما تتضمنه هذه الاتفاقيات من قواعد خاصة بالاستثمار والمنافسة، فإن توقيع الدول على مثل هذه الاتفاقيات يعتمد في المقام الأول على قدرتها التنافسية ومدى الاستفادة منها في تحقيق قوة تنافسية في الأسواق العالمية، والمعروف أن كثيراً من الدول المتقدمة والنامية على السواء تعمل على دعم قدراتها التنافسية لاكتساب الأسواق في عصر الانفتاح المتزايد، ولاكتساب الأسواق قد تكون التكتلات الإقليمية، وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول إحدى الفرص لرفع القدرات التنافسية قبل الدخول في عالم المنافسة الأوسع¹.

وبالتالي نجد إن التجارة الحرة أصبحت أحد الطرق لتحقيق مستوى متقدم من التنافسية وهي أحد أهم المعايير لوضع الدول في ترتيب متقدم ضمن ترتيب التنافسية العالمي في ظل عالم متغير وتوجه نحو اقتصاد عالمي منفتح، حيث تبين بأنه من شأن البلدان التي تنفذ تدابير حماية اقتصادية أن يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية الدولية².

¹ - Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014. Pages 100-105.

² - Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and Implications, The World Economy, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011. pages 826-852.

المبحث الثاني

1-2 البيئة الاقتصادية العالمية والتنافسية

1-2-1 : البيئة العالمية الجديدة والتنافسية:

تناول الفكر والتحليل الاقتصادي في ظل ظاهرة العولمة بعمق المنهجية الاقتصادية الرائدة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني وآليات التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والعالمي، وما ينطوي ضمن ذلك من أسس وعوامل جديدة للتنمية الاقتصادية ومنهجية حديثة لعمليات التبادل التجاري، وبالتالي تعاضد دور وأهمية مستوى المهارات البشرية، والمقومات البنوية الفيزيائية والتقنية للاقتصاديات الوطنية. وعليه برزت أهمية الانفتاح الاقتصادي والتطور المعرفي والتقني كأسس وعوامل أكثر فعالية لتحقيق معدلات متزايدة من النمو مقارنة بتوفر عوامل الإنتاج الطبيعية والثروة الوطنية.

كما ركزت المنهجية الجديدة في التجارة الخارجية على الدور الأكبر للسياسات الاقتصادية المعززة للميزات التنافسية وتعظيم القيمة المضافة المحققة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج، في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول، وأعارت هذه النظرية الجديدة أهمية كبيرة لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية¹.

في الواقع عظم تسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار المترافقة مع سهولة الاتصالات وحرية وسهولة انتقال عوامل الإنتاج وتلاشي المسافات من تعزيز حدة التنافس الاقتصادي الدولي على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري. أما على المستوى الوطني فقد أصبح توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار تمتلك اليد العاملة المدربة جيداً والماهرة، والبنى المؤسساتية الجيدة (القانونية والإدارية والتحتية) ضرورة وأولوية مهمة في رفع القدرات التنافسية الوطنية لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي².

بدورها، شهدت التجارة الخارجية على مستوى العالم نمواً كبيراً فاق معدلات النمو في الناتج على مستوى العالم، حتى بات حجم التجارة العالمية يساوي أو يفوق حجم الناتج

¹ - د وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005-

² - Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? British Journal of Management, Volume 15, Issue 3, pages 197-218, September 2004. pages 197-218.

الإجمالي العالمي. وباتت التجارة الخارجية تحتل مكانة أكبر على صعيد الاقتصاد، وأصبح هدف التصدير هاجس مختلف دول العالم المتقدمة والناشئة والنامية بصورة أكثر خصوصية نظراً لإدراك الأخيرة بأهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية والتصدير في خدمة النمو، آخذين بعين الاعتبار مثال الدول الناشئة حديثاً في جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين والهند والدور الإيجابي لتوظيف التجارة الخارجية في خدمة النمو، حيث فاقت معدلات النمو في صادراتها خلال السنوات الأخيرة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما شهدت التجارة العالمية تغيرات هيكلية تمثلت في: تراجع حصة السلع الأولية لصالح الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقني، ارتفاع حجم التجارة في السلع المتشابهة والمتكاملة على السواء، مما عرض مجموعة الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض مرونة الطلب، وما يستتبع ذلك من تهديد لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة .

في ظل هذه البيئة (الاقتصادية الجديدة) التي تركز على المزيد من الانفتاح والتنافس وتطبيق سياسات اقتصادية تحررية وفي ضوء قيام منظمة التجارة العالمية وتزايد الاتجاه نحو إقامة مناطق تجارة حرة وشراكات بين الدول برز دور الدولة الداعم للتنافسية وبرزت مفاهيم جديدة مرتبطة بالتنافسية كعلاقتها مع التنمية والتجارة الخارجية والنمو وأصبحت الدول تسعى للاستجابة للأسواق الدولية وتوليد الموارد المطلوبة لتحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية مستفيدة من العلاقة بين العولمة والنمو¹ فهي تسهل الحصول على المعرفة عبر الحدود الوطنية و تساعد في الحصول على أسواق محتملة أكبر وتحفز على نشر التكنولوجيا، لذلك نرى أن دول العالم تجهد من أجل العمل على تحسين القدرة التنافسية لنشاطاتها الاقتصادية المختلفة للاستفادة من المزايا التي تمنحها التجارة الدولية الحرة والأسواق المفتوحة في زيادة النمو لاقتصادياتها.

¹ - Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. American Economic Review: Vol. 105 No. 5 (May 2015), pages 100-104.

1-2-2 : التنافسية والتجارة الخارجية:

في الماضي القريب لم تول نظريات وسياسات التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمفهوم التنافسية، حيث افترضت النظرية التقليدية للتجارة الخارجية أن كل الدول وكل الشركات داخل الدولة تمتلك التكنولوجيا ذاتها ولها نفس ظروف الإنتاج في إطار منافسة تامة، وبالتالي فإن التخصص في تصدير السلع مبني على أساس وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد الميزة النسبية للدول¹. وعلى هذا الأساس تخلص النظرية التقليدية للتجارة الخارجية إلى أن هناك دائماً فائدة لكل الدول من الإنتاج والاتجار وأن التنافسية لوحدها لا تلعب دوراً كافياً في تحديد توزيع منافع التجارة بين هذه الدول.

وفي المقابل أقرت النظرية الحديثة للتجارة الخارجية أن الميزة النسبية أو التنافسية لا يمكن أن تقوم فقط على أساس وفرة الموارد الاقتصادية بل يمكن أن تقوم كذلك بناءً على اختلاف في تقنيات الإنتاج المستخدمة أو اختلاف في أذواق المستهلكين، وأعارت هذه النظريات أهمية أكبر لدور اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية.

عليه ومن خلال دور اقتصاديات الحجم فإنه هناك مجالاً للتدخل من قبل الحكومات والشركات لتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية وأن التجارة بين الدول لا تقع ولا تنحصر فقط في سلع الصناعات المختلفة بل أيضاً وبشكل متزايد بين السلع داخل الفرع الصناعي الواحد².

وفق هذا المفهوم يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية الدولة، ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استناداً إلى وضع الميزان التجاري في جميع الحالات، حيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعنى علامة قوة للاقتصاد³.

¹ - Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007 pages583-602.

² - د. وديع ، محمد عدنان- الحاج ،حسن - التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية-مرجع سابق ص 92.

³ - نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص5.

ووفقاً لهذا المفهوم عرف كلا من المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية كما هو موضح في فقرات سابقة في متن البحث* وعليه نجد أن معظم تعريفات التنافسية تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، و يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لذلك يمكننا القول بأن التنافسية ما هي إلا قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل.

* انظر الصفحة 6 ضمن متن البحث.

1-2-3 : التنافسية الصناعية وكيفية قياسها:

تعني التنافسية الصناعية قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، وتعني القدرة التنافسية الصناعية قدرة البلد على إنتاج وتصدير السلع الصناعية التنافسية¹، وبالتالي فإن تحقيق التنافسية الصناعية تضمن مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في الأداء وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظراً لأن عولمة الاقتصاد تعني عدم توطين الإنتاج، وتحرير متزايد لرأس المال، وتزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية².

تقاس تنافسية الصناعة من خلال عدة نماذج وهي :

1- نموذج الماسة الصناعية لبورتر :

اقترح بورتر إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة ما في أربع فئات رئيسية، وتتضمن ما يلي³ :

أ- **عوامل الإنتاج**: حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كما ونوعاً.

ب- **ظروف الطلب**: يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية. ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصمه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج. ويتم التركيز أيضاً على توقعات المستهلكين، والى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة وتعزيز الأداء.

ت- **الصناعات الداعمة**: وهي مجموعة من المتغيرات التي تبيّن مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً.

ث- **استراتيجية المنشأة ومنافستها**: ويتم فيها دراسة إستراتيجية المنشآت ومستوى التركيز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة. وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن

¹ - Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, China Economic Review, Volume 30, September 2014, pages 530-539.

² - <http://www.scribd.com/>

³ - Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990, p89.

بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعية.

2- خريطة العنقود الصناعي :

يرتبط مفهوم العنقود بمبدأ التنافسية، حيث أن النظر إلى الصناعة كعنقود، ممكن أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة والفرص، وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تقانة متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة. ويضم هذا التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع مثل الجامعات والمعاهد التعميمية. ويتم الاستعانة بخريطة العنقود لتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسية. حيث نستطيع من خلالها بيان المدخلات الصناعية، وطرق التصنيع، والصناعات الداعمة، والمرتبطة بالصناعة الرئيسية. كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، وبالتالي إن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل¹.

3- القوى الخمسة لبورتر :

إن قوى التنافسية الخمسة لبورتر هي أداة تستخدم في تحميل الميزات التنافسية، والعلاقات المتبادلة مع السوق، وتقييم استراتيجيات الأعمال والأسواق. كما أن هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاقها الواسع ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى هذه القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة.

وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى لعدة أسباب، ومنها: تركيبة الصناعة أو العوامل المختلفة التي تؤثر على الصناعة وقد قام بورتر بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، وتسمى بالقوى الخمسة لبورتر، وهي² :

¹ - thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName.

² - Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008, P .86-104

1- درجة المنافسة :

يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللاربحية إذا لم تعمل المؤسسات على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين، مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى. ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:

أ- عدد المؤسسات : كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.

ب- مقدار النمو في الأسواق : كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة بين المؤسسات للمحافظة على حصة كل واحدة منها.

ت- درجة تميز المنتجات : الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة المنافسة. ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير، فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل، وبالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.

2- البدائل Substitute :

يقصد بالبدائل على أنها منتجات في صناعة أخرى تؤدي نفس الغرض أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وتظهر المنافسة عند تغير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر. وبالتالي لا تكتفي دراسة المنافسين الذين يعملون في نفس الصناعة فقط، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

3- عوائق دخول المنافسين إلى السوق Barriers to entry :

إن دخول مؤسسة ما إلى صناعة معينة يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال. وكلما كان من السهل الحصول على التقانة المستخدمة في الصناعة، كلما كان العدد المتوقع لدخول مؤسسات جديدة ومنافسة كبيراً، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى. وعادة يؤدي هذا إلى إفلاس أو إغلاق عدد كبير من المؤسسات مما يضر بالصناعة.

4- القوة التفاوضية للموردين Supplier power :

تحتاج المؤسسة للحصول على المدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، مثل المواد الخام واليد العاملة، وبالتالي لابد أن يكون هناك مورد لتوريد هذه الاحتياجات. وكلما كان الموردون أكثر قوة، كلما أثر على ربحية المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.

5- القوة التفاوضية للعملاء Buyer power :

إن القوة الشرائية للعميل تؤثر على ربحية المنشأة. فإذا امتلك العميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعد في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج مقارنة مع منفذ واحد أو اثنين.

1-2-4 : العلاقة بين التنافسية والتنمية:

تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر وتشتمل أهم وسائل تحقيق هذه التنمية على ما يلي¹:

- التركيبة المؤسسية لتحقيق الحكم الرشيد وتحسين البيئة الاقتصادية
- التسهيلات الاقتصادية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية والإنتاجية والتصدير أكثر.
- الفرص الاجتماعية التعليم والصحة والتشغيل والسكن.
- الأمان الحماي (أو الوقائي): حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع.

وفي إطار هذا التعريف تدرج قضايا التنافسية تحت وسيلة التسهيلات الاقتصادية، حيث تتعلق التسهيلات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو بما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق، وبمقدار ما يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم تتعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

إن احد القضايا الرئيسية لتحقيق التنمية هي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل من الأمور الهامة التي تؤدي إلى تخفيض كلفة المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية، وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع وزيادة كفاءة المنتج الوطني².

ومن خلال النظرة الموضوعية لمحددات القدرة التنافسية من زاوية الفعالية والاستدامة نجد أن جميع هذه المحددات عرضة للتغيير أو الانكفاء أو اضمحلال الأثر إلا أن أمراً واحداً سيتنامى ويتراكم وهو التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهذا الأمر يرتبط ارتباطاً مباشراً أيضاً بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية وتحقيق القدرة التنافسية ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية وبالتالي تحقيق القدرة التنافسية للمنتج الوطني ما لم تتحقق خطوات جديّة لتنشيط عملية التنمية الشاملة، وبظل

¹ - د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2008/4/24-20.

² - د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.

من المهم توجيه الجهود في إطار جهود التنمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج.

1-2-5 : دور الدولة في دعم التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة:

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية¹، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية.

ويمكن أيضاً مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح فالمنافسة العالمية، وجزءاً منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه².

هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي³:

أ- محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.

ب- محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، دور الحكومة وسياساتها المختلفة.

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت موالية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطرده، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة. وعندما

¹ - Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Teory and Plicy Rrdonnelley&Sons company, New York 1994, p35.

² - د. قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحاضر له- مرجع سابق ص 54.

³ - Porter, M: " The Competitive Advantage of Nations " , New York , The Free Press 1990 p24.

تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فإن الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الحكومة في خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقي المحددات.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية (شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت).

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك، فإن الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضاً فإن الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدائها متمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملاً مساعداً في التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق آثار إيجابية أو سلبية هذا وتسير الميزة التنافسية وفقاً لمراحل متعددة، من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من مصادر متواضعة إلى مصادر أكثر تميزاً وفي اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن صناعات وأجزاء لصناعات معينة واستراتيجيات متفاوتة للمنشأة وكذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسي.

وقد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي القومي، وهي: مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، ومرحلة سيطرة الابتكار، وأخيراً مرحلة سيطرة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة

بالازدهار الاقتصادي للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة.

ومن خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للحكومة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية، ولكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، حيث يتدرج من التدخل المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديد. ففي المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقديم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقديم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، أما في المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومي مباشر من خلال تخصيص رأس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقي الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدماً وتخصصاً، وتحسين نوعية الطلب المحلي، وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمنشآت الجديدة، وإزكاء روح التنافس النشط بين المنشآت¹.

وبالتالي فإن الحكومات أصبحت تقوم بخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها وزيادة تنافسيتها، وذلك من خلال²:

أ- وجود بيئة اقتصادية آليّة مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.

ب- المحافضة على تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.

ت- إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.

ث- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية و على المنشآت.

ج- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مثل التعليم.

وارتباطاً بدور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال المواتية، ظهر مفهوم " السياسة التنافسية"¹ Competitiveness Policy والتي تعرف بأنها:

¹ - Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P, Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, American Economic Review: Vol. 104 No. 2 (February 2014).pages 1-17.

² - نوير ، طارق - دور الحكومة الداعم للتنافسية- مرجع سابق - ص10

"زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة"

وأدوات هذه السياسة التنافسية: إجراء إصلاحات اقتصادية في جانب العرض تخفف هيكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة وأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث ، والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول، على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف.

المبحث الثالث

1-3 مؤشرات التنافسية و طرق قياسها

1-3-1 : مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة (المشروع)¹ :

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.

ويقدم أوستن Austin نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- أ- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ب- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ت- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- ث- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ج- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة (المشروع).

¹ - د. دويح ، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق ،ص6-12.

1-1-3-1 : الربحية :

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى أنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ والانفتاح إلى الأسواق الذي بدوره يساعد على إنتاج الأفكار وتطويرها والمحافظة عليها¹.

2-1-3-1 : تكلفة الصنع :

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.

¹ - Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, The Economic Journal, Volume 125, Issue 583, March 2015, pages 533-573.

1-3-1-3 : الإنتاجية الكلية للعوامل :

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة¹.

1-3-1-4 : الحصة من السوق :

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أقول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد بينت دراسة قامت بها عدة مؤسسات اقتصادية وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع²، ومن هذه النتائج :
أ- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.

¹ - McFatrige,D.G.la competitivite:notions et mesures.ottawa,industries Canada.p9

² - د.وديع ، محمد عدنان -القدرة التنافسية وقياسها- مرجع سابق -ص8.

ب- ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).

ت- يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.

ث- من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

ج- ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.

ح- إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.

خ- يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناعية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

1-3-2 : مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمية ودولياً أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.

وتتطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

وبالتالي يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع واهم المؤشرات المستخدمة هي:

1-2-3-1 : مؤشرات التكاليف والإنتاجية (indicators productivity and costs) :

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة¹.

1-2-3-2 : مؤشر الحصة من السوق الدولي (Index of the international market share)

يستخدم مؤشر الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من

¹ - Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995, p13.

الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

نحسب مؤشر حصة السوق الدولي من خلال المعادلة التالية¹:

$$Ms_{ij} = X_{ij} / \sum M_{ij}^k$$

X_{ij} : صادرات البلد j من السلعة i .

M_{ij} : واردات السوق k من السلعة i من البلد j .

$\sum M_{ij}^k$: إجمالي واردات السوق k من السلعة i .

1-3-2-3 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة² (IIT) Industry Trade-Intra

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي مدى القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة ما (أي تصدير واستيراد سلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، حيث أن القيمة الصفرية للمؤشر تدل على انعدام وجود تجارة داخل صناعة ما لسلعة واحدة ولمجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، أي عند عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن الصادرات من السلعة أو الواردات من السلعة تكون صفرية وعلية تكون قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فإن الصادرات تساوي الواردات وبالتالي فإن قيمة المؤشر هو الواحد الصحيح.

يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية³:

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

حيث أن:

¹ - خضر، إحصاء، مؤشرات أداء التجارة الخارجية-المعهد العربي للتخطيط-الكويت 2005 ص12.

² - د. نجوم، أسامة - تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007- ص 30.

³ - د. دويج، محمد عدنان - الحاج، حسن -التنافسية تحدي الاقتصادات العربية- مرجع سابق ص 98.

- X_i : الصادرات من السلعة (الصناعة) i .
- M_i : الواردات من السلعة (الصناعة) i .
- $|X_i - M_i|$: يمثل التجارة بين الصناعات.
- $(X_i + M_i)$: إجمالي قيمة التجارة.
- $[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]$: قيمة التجارة في نفس الصناعة (كل التجارة التي لا تمثل تبادلاً بين صناعات مختلفة).
- $IIT = 0$: عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

1-3-2-4 : مؤشر نسبة تركيز الصادرات Export Concentration Ratio

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان (Hirschman Index (H))، حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح فهذا دليل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات. يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية¹:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

x_i : قيمة الصادرات من السلعة i .

X : إجمالي الصادرات.

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

1-3-2-5 : مؤشر التوافق التجاري Trade Correspondence Index

¹ - د. دويغ ، محمد عدنان - الحاج ، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية ، مرجع سابق - ص 99.

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى z.

نطبق قانون مؤشر التوافق التجاري (جيب التمام) كما يلي¹:

$$\text{Cosin } e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \cdot \left(\sum_k M_{jk}^2\right)}}$$

حيث أن:

X_{ik}: صادرات القطر i من السلعة k.

M_{jk}: واردات القطر z من السلعة k.

حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المؤشر صفر (Cosine = 0) تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح (Cosine = 1) فتدل على تطابق تام. وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

1-3-2-6 : الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد i من السلعة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في إجمالي الصادرات العالمية. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح (RCA > 1) فهذا دليل أن صادرات السلعة تحت الدرس تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم. وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة².

نحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية³:

¹ - المرجع سابق - ص 100.

² - Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 81, 28 June 2013, pages 410-405.

³ - د. دويح، محمد عدنان - الحاج، حسن - التنافسية تحدي الاقتصادات العربية - مرجع سابق ص 98.

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن:

X : قيمة الصادرات، (i : مؤشر البلد)، (T : مؤشر يفيد إجمالي القيمة)،
(w : مؤشر نسبة إلى العالم) .

X_{ik} : صادرات الدولة من السلعة المدروسة إلى العالم .

X_{iT} : إجمالي صادرات الدولة من السلعة المدروسة .

X_{wk} : صادرات العالم من السلعة المدروسة .

X_{wT} : إجمالي صادرات العالم من السلعة المدروسة .

1-3-3 : مؤشرات قياس تنافسية الدول :

إن الدول تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وإن هناك احتمالاً لوجود خاسرين ورابحين، ولقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة. وإن هناك عدة منهجيات متبعة في حساب التنافسية للدول من أهمها:

1-3-3-1 : منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي¹ (WEF):

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقيماً شاملاً لتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه :

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
 - قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات.
 - الأكاديمين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
 - منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى.
- تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.

تم في تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 العودة إلى المنهجية المعتمدة في العام 2004، والتي وضعها الأستاذ في جامعة كولومبيا البروفيسور خافير سلاي مارتين، مع إدخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصاديات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. بينت التجربة الطويلة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة التنافسية، أن محدداتها كثيرة ومعقدة، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها. يتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وتتضوي هذه المؤشرات الرئيسية

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 مرجع سابق ص-27-29.

تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى، التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

جدول (1-1): مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
(1) أداء المؤسسات العامة والخاصة	(5) التعليم العالي والتدريب	(11) مدى تطور بيئة الأعمال
(2) البنية التحتية	(6) كفاءة أسواق السلع	(12) الابتكار
(3) استقرار الاقتصاد الكلي	(7) كفاءة أسواق العمل	
(4) الصحة والتعليم الأساسي	(8) كفاءة الأسواق المالية	
	(9) الجاهزية التكنولوجية	
	(10) حجم الأسواق	

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2007-2008

وقد صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادها (بحسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وفقا لما يلي¹:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت \$2000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية (حصة الفرد من الناتج من 2000 - \$3000).

المرحلة الثانية: الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000 - \$9000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة (حصة الفرد من الناتج من 9000 - \$17000).

المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (حصة الفرد من الناتج أكبر من \$17000).

ويتم إعطاء تنقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفقا لتصنيف اقتصاد البلد. حيث يعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتية إذا كان البلد الدولة من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، وبالعكس كما يبين الجدول التالي:

¹ - Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,

جدول (2-1) النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان

المجموع	اقتصاد الإبداع والابتكار	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الموارد الطبيعية	مجموعات المؤشرات
120	20	40	60	المتطلبات الأساسية%
135	50	50	35	معززات الكفاءة%
45	30	10	5	عوامل تطور الإبداع%
	%100	%100	%100	المجموع

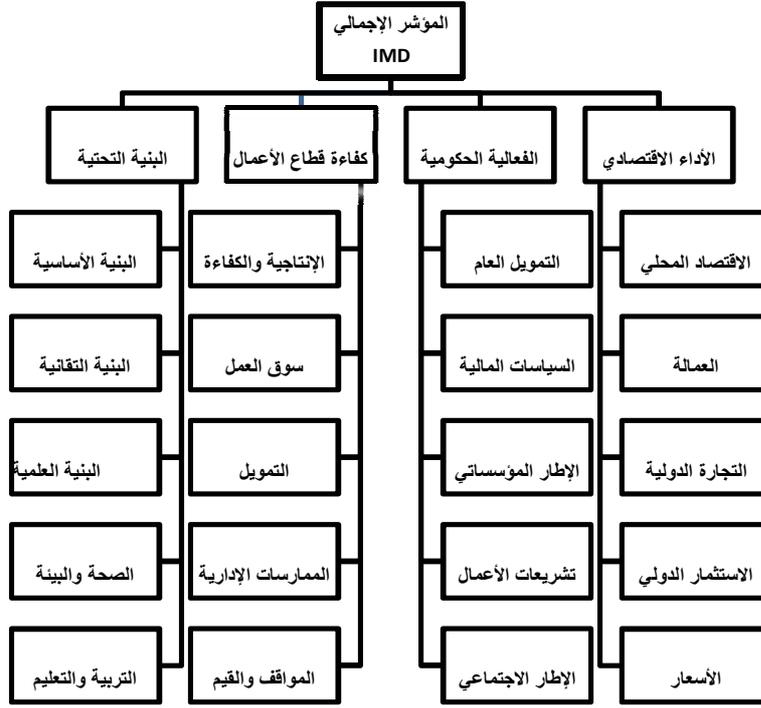
Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2007-2008,

2-3-3-1 : منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية¹ (IMD):

تعتمد طريقة معهد التنمية الإدارية في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية النمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومي، كفاءة قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية أخرى كما هو موضح أدناه:

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق ص 29-30

المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية ص30.

1-3-3-3 : منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت¹.

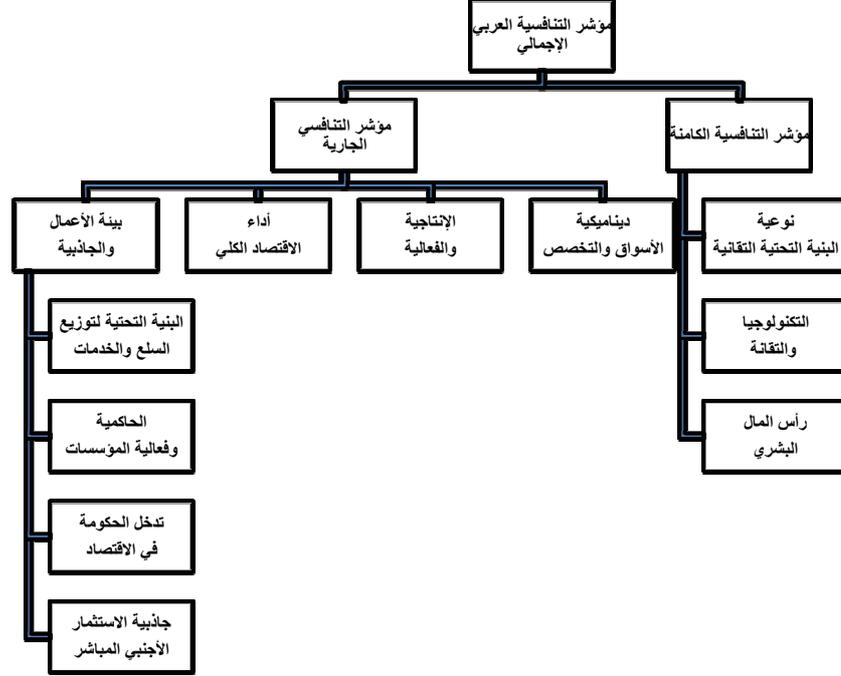
تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية. يستند بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهيكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين من التنافسية هما: **التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة**، وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين: **مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة**.

حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل.

يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مكونات رئيسية هي: رأس المال، مؤشر التكنولوجيا والتفان، البنية التحتية التقانية. أما مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات

¹ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 - مرجع سابق - ص30-31.

فرعية هي: الأسواق والتخصص، الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال. وهذه المؤشرات تتكون بدورها من مؤشرات فرعية ثانوية.
مكونات المؤشر المركب للتنافسية العربي



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء-هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية ص 31.

وعليه مما سبق نجد أن أساليب ومؤشرات قياس التنافسية تختلف باختلاف المستوى الذي يتم تناوله، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بالقياس. حيث أن عملية قياس تنافسية منشأة ما بالنسبة لمثيلاتها محليا وخارجيا تتم عبر تحليل ودراسة مؤشرات محددة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية، الحصة من الأسواق العالمية وحجم الاستثمارات فيها الخ. وتقاس تنافسية قطاع معين تقريبا بنفس المعايير المطبقة على المنشأة، إلا أن التنافسية الوطنية لا يمكن قياسها بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي.

الفصل الثاني: واقع المنتجات القطنية السورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الثالث: اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية.

المبحث الأول

1-2 الواقع الحالي للمنتجات القطنية السورية.

1-1-2 : أهمية قطاع المنتجات القطنية والنسيجية:

اشتهرت سورية منذ القدم بصناعتها النسيجية المتميزة التي كانت تقوم على المنسوجات الحريرية والتي كانت وما تزال تعرف بالدامسكو والبروكار . وقد عرفت زراعة القطن في سورية منذ فتح الاسكندر المقدوني الكبير في عام 33 قبل الميلاد، ومنذ منتصف القرن العشرين أخذت زراعة القطن في سورية بالنمو والانتشار كما بدأت صناعة الغزل والنسيج القطني التي تعتمد على القطن المحلي بالتوسع والازدهار والانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية الحديثة ، وكانت أول شركة غزل ونسيج في سورية قد أحدثت في حلب كشركة مساهمة هي الشركة السورية للغزل والنسيج عام 1933، وتبع ذلك إقامة عدد آخر من الشركات المماثلة في دمشق وحمص وحلب، وقد شهدت صناعة الغزل والنسيج في سورية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي ازدهاراً كبيراً ، و في عامي 1965 و 1966 تم تأميم الصناعة السورية ومن بينها المحالج و شركات الغزل والنسيج والملابس 1، ومازالت هذه الصناعة حتى وقتنا الحاضر تشهد المزيد من التطوير والنجاح .

وبذلك دخلت الصناعات النسيجية السورية مرحلة جديدة تميزت بما يلي:

١ - سيطرة القطاع العام سيطرة تامة على مراحل هامة من الصناعات النسيجية من حلق القطن وغزله وقسم هام من النسيج . (حيث تم إعادة تنظيم الشركات المؤممة بصيغ تنظيمية عديدة بدأت بهيئة عامة للإشراف على القطاع العام الصناعي ثم تطورت إلى اتحادات صناعية نوعية، ثم تم تحويل هذه الاتحادات إلى مؤسسات صناعية عامة) من بينها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية التابعة لوزارة الصناعة، التي تولت عملية توسيع وتحديث الشركات المؤممة، وإقامة معامل جديدة تركزت بشكل خاص على الغزل القطني إضافةً إلى النسيج والملابس والغزل الصوفي، حيث أقامت تسع معامل جديدة للغزل القطني وواحد للغزل الصوفي إضافة إلى شركة للنسيج وشركتين للألبسة الجاهزة ومعامل للسجاد الصوفي، كما تم استبدال وتحديث الخطوط الإنتاجية في الشركات القديمة المؤممة باستثناء عدد محدود منها كذلك تم

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009، ص15.

التوسع في زراعة القطن وفي صناعة الحلج، وفي بداية عام 2004 تم نقل تبعية المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وزارة الصناعة.

٢ - توجه القطاع الخاص المحلي إلى إقامة المعامل الصغيرة الموزعة بين عدة أماكن وبأدنى استثمارات وطاقت إنتاجية ممكنة خوفاً من التأميم ، إلى أن بدأت الحكومة في بداية السبعينيات بالانفتاح على القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجالات محددة في البداية ثم أخذت بالتوسع والازدياد شيئاً فشيئاً وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهت سورية في النصف الثاني من الثمانينات، وقد توجت هذه المرحلة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته التي طرأت عليه الذي شكل نقطة تحول كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار والانفتاح على القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي ما أدى إلى إقامة مشاريع خاصة حديثة ومتطورة شكلت تطوراً نوعياً هاماً في الصناعات النسيجية السورية سواء في مجال الغزل القطني والتركيبى أو في مجال النسيج والملابس والمنتجات النسيجية الأخرى.

تتميز سورية بوجود كامل سلسلة الإنتاج النسيجي فيها من (زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغته وتحضيره وصولاً إلى صناعة الألبسة) * على مختلف أنواعها ويعتبر قطاع الصناعات النسيجية في سورية من أهم القطاعات الصناعية التي تعتمد على القطن المنتج محلياً، والتي تشكل قطاع رئيسي للتوظيف، وامتصاص اليد العاملة.

فالصناعة النسيجية (مع ما يرتبط معها من أنشطة فعلية وثنائية متممة) هي صناعة كثيفة العمالة، مما يستوعب الكثير من البطالة المتفشية حالياً إذا تم إحسان تموضعها وتدريبها.

ولكن بعيد التطور الكبير في هذه الصناعة، وانتشار المكننة المحوسبة التي من شأنها زيادة الانتاج وجودته¹، إضافة لدخول دول جديدة في مجال الإنتاج صار الوضع المحلي بأمس الحاجة لإعادة النظر به، وبخاصة كون الصناعة النسيجية تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية الذي يعول عليه لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، وتأتي أهمية هذا القطاع من خلال اكتمال دورته الإنتاجية مروراً بالإبداعات المتميزة للمنتجين

*- الغزل: وهي عملية تحويل شعيرات القطن أو الشعيرات الصناعية إلى غزول (خيوط).- والنسيج: وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة. - التحضير: ويشمل العمليات التالية التي تجري على الأقمشة: القصر. الصباغة. الطباعة والإنهاء. - والمنتجات المحاكاة: وهي عملية حياكة الغزول لتصنيع الأقمشة ثم خياطتها على شكل تي-شيرت، أو البسة داخلية، أو رياضية، أو غيرها.

-صناعة الملابس: وهي عملية تصنيع الأقمشة المحاكاة أو المنسوجة بعد قصها على شكل سراويل وقمصان وبلوزات وفساتين وغيرها

¹ - Matin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, American Agricultural Economics Association, Volume 85, Issue4, (2003) pages 814-828.

السوريين كما أنه يعد الأكثر استيعاباً لليد العاملة، وتعد صناعة النسيج السورية ثاني أكبر صناعة نسيج في الشرق الأوسط، وصناعة النسيج صناعة إستراتيجية تعتمد على القطن المحلي، والجدير بالذكر أن القطاع النسيجي السوري يمثل 50% من مجموع الصناعات الأخرى¹. وتحتل المرتبة الثانية في الصناعات من حيث عدد العمال حيث بلغ عدد العمال 93649 عامل عام 2010 بمعدل نمو سنوي 99.7% خلال الفترة (2005-2010) والمرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت وبمعدل نمو سنوي (115.6%) خلال الفترة (2005-2010)، والمرتبة الأخيرة من حيث حقها في رأس المال وبمعدل نمو سنوي مقداره (86.7%) خلال نفس الفترة².

¹- تقرير تحليل أداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011- ص9.

²- حسب النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2005-2010.

2-1-2 : سلسلة القيمة للمنتجات القطنية:

1-2-1-2: مفهوم سلسلة القيمة:

إن سلسلة القيمة هي سلسلة النشاطات التي تساهم في قيمة المنتج أكثر من تكلفته. عادةً كل المنتجات تمر من خلال سلسلة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير والهندسة وتنتقل إلى التصنيع ثم تنتقل إلى الزبون أو يتم التخلص منها و بمرور المنتجات في هذه السلسلة يمكن إدارة جميع التكاليف المتعلقة بسلسلة القيمة¹.

وقد عرف Porter سلسلة القيمة على أنها (مجموعة مرتبطة من النشاطات التي تكون ضرورية لخلق البضائع والخدمات من استخدام المواد الأولية ولغاية تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي².

أما Day فقد عرفها على أنها (المهارات والموارد المطلوبة لتنفيذ كل من أنشطة المنظمة لايصال البضائع أو تقديم الخدمات عبر منافذ التسويق)³.

وقد أعطى Ansari تعريفا لسلسلة القيمة يشير إلى أنها (تفاعل عدة أطراف، المجهز، أقسام المنظمة والموزع وجميع تلك الأطراف تضيف القيمة في عدة أطوار لعمليات سلسلة القيمة)⁴.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول إن سلسلة القيمة هي أسلوب أو طريقة أو تحليل يتطلب دراسة كل أنشطة المنظمة الداخلية والخارجية بحيث يتم ترتيب وتنظيم تلك الأنشطة على وفق هيكل تنظيمي واختيار الموارد البشرية الكفوءة القادرة على الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وبالشكل الذي يساعد في تحقيق أفضل عائد للمنظمة.

¹ - http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128.

² - Porter M., Competitive Advantage , Free Press , Inc., U.S.A.1985, P., 37.

³ - Day S., Market Driven Strategy , Irwin , Inc., U.S.A. P., 153 , 1990.

⁴ - Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A.1997, P. 82.

2-2-1-2 أهداف سلسلة القيمة وأهميتها :

هناك العديد من الأهداف لسلسلة القيمة منها¹ :

- أ- إنتاج كميات من البضائع أو تقديم الخدمات من خلال تكامل الأنشطة داخل المنظمة وبالتعاون مع الأطراف الأخرى.
- ب- التركيز على زيادة مصلحة كل الأطراف العاملة عن طريق إدارة وربط نشاطات السلسلة الكلية من مجهزي المواد الأولية إلى المستخدمين النهائيين.
- ت- إن العمل ضمن السلسلة الكلية الصناعية يؤدي إلى تطوير سلاسل قيمة تنافسية ليحقق الحصول على
- ث- نتائج ايجابية من خلال تعظيم قيمة المنظمات المشتركة ضمن السلسلة الكلية.
- ج- إعداد منهاج عمل مشترك للعمل مع المجهزين والزبائن، مما يساعد في اتخاذ القرارات التي تساعد على انجاز النشاطات التي تؤدي إلى إنتاج المنتجات التي تحقق حاجات المستهلك وتحديد الجهات التي سيتم العمل معها بشكـل متواصل عن طريق تنظيم عمليات ذات أنشطة فعالة واستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم العلاقات بين الأطراف المترابطة ضمن السلسلة الكلية.

وتتلخص أهمية سلسلة القيمة بالآتي²:

- أ- تساعد سلسلة القيمة في تخفيض كلف العمليات.
- ب- تساعد المنظمة في تحديد الفرص لتطوير أعمال المنظمة وترتيب أداءها.
- ت- تساعد المنظمة بتحديد مؤشرات الأداء لأنظمة المعلومات الإدارية في المنظمة ويحسن عملية اتخاذ القرارات.

2-2-1-3: أنشطة سلسلة القيمة:

يمكن تقسيم أنشطة سلسلة القيمة إلى أنشطة رئيسية وأنشطة مساندة، حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية بالتالي:

¹ - Gereffi , G., " International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No., 1, 1999 p. 9

² - Kaplan R., & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall ,Inc.,U.S.A.1998 . P. 9 .

- Pavida Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013 pages 207-219.

أ- المدخلات: وهي تلك الأنشطة التي ترتبط مع مناولة المواد الأولية ، عمليات الفحص ، نقل المواد، الاستلام، التخزين ، رقابة المخزون ، وتوزيع المدخلات التي تستخدم بإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة.

ب- العمليات الإنتاجية: وهي تلك العمليات الخاصة بإدارة المواد اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة التي تقوم المنظمة بتقديمها إلى الأسواق ، وتختص أنشطة الإنتاج بكل من الجودة والتكاليف وخدمات المستهلك والتسليم وزمن الاستجابة كما ترتبط العمليات الإنتاجية بعمليات الشراء وتصميم واستخدام الآلات والرقابة على الإنتاج¹.

ت- المخرجات: تتضمن عدة نشاطات منها التوزيع حيث تعتمد المنظمات على الوسطاء في تصريف أو بيع منتجاتها إلى المستهلك ، وتعتبر نظم التوزيع إحدى الموارد الأساسية للمنظمة التي ينبغي الاهتمام بها ووضع خطة توزيع ترتبط باختيار قنوات التوزيع وتحديد مستوياته².

ث- التسويق والبيع: تعد أنشطة التسويق من الأنشطة الأساسية التي تسهم في التعرف على فهم حاجات المستهلكين أو اكتشاف الفرص التسويقية الجديدة والسعي لتحقيق التوازن بين حاجات السوق وبين إمكانات المنظمة ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة³.

ج- الخدمة: وتتمثل بخدمات ما بعد البيع مثل عمليات الصيانة وتوصيل السلعة إلى الزبون.

أما الأنشطة المساندة هي⁴:

أ- إدارة الشراء: تختص إدارة الشراء بتوفير المواد الخام أو الأجهزة والمعدات للقيام بعملية الإنتاج ، ويجب على إدارة الشراء أن تتميز بامتلاكها قدرة عالية في تحقيق الكلفة الأنسب والتي تتمثل في أمكانية تقليل الكلفة مع الحفاظ على مكونات النوعية للسلعة أو الخدمة.

ب- تطوير التكنولوجيا: يتعلق هذا التطوير بالأنشطة كافة التي تهدف إلى تحسين طرق الإنتاج وبما يتلاءم ومقاييس الجودة الشاملة، وأنظمة الأيزو الحديثة التي تتطلب الاعتماد على الحاسب الآلي في الأعمال المطلوب إنجازها.

ت- إدارة الموارد البشرية: يعد الأفراد العاملين هم الموارد البشرية والتي يتطلب بذل الاهتمام اللازم لها من قبل إدارة المنظمة لأن ذلك ينعكس بشكل كبير على نشاطها.

¹ - الحسيني ، فلاح حسن - إدارة الاستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر - الأردن - عام 2000 - ص 110.

² - الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن ص284.

³ - السيد ، اسماعيل محمد- الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999 - ص 145-150

⁴ - Cronoin J., Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995 p5.

ث- البنية التنظيمية : تتكون البنية التنظيمية الأساسية للمنظمة من كافة المستويات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المختلفة في المنظمة والمتمثلة في الإدارة العامة ، التخطيط الاستراتيجي، الحسابات، الشؤون القانونية والعلاقات العامة والأمن الصناعي .حيث يتطلب أن تكون جميع محتويات البنية التنظيمية متماشية مع ملامح الفكر الأساسي للمنظمة القابل للتغيير وبما يتلائم مع المستجدات والتغيرات.

2-1-2-4 : القيمة في سلسلة المنتجات القطنية:

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات. حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجها. ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع استراتيجيتها الخاصة بالأعمال وقدرتها على استغلال فرص الإنتاج والتجارة لتحقيق ميزتها التنافسية¹.

وتمر سلسلة القيمة بعدة مراحل ابتداءً من القطن الخام ثم مرحلة الحلج فالغزل القطنية ثم النسيج وبعد ذلك مرحلة التحضير وانتهاءً بمرحلة صناعة الملابس، حيث يبين مؤشر القيمة تزايد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة تصنيع النسيج (سلسلة الإنتاج)، من القطن الخام إلى القماش المنسوج إلى الملابس الجاهزة (قمصان، سراويل ..). وباعتبار مؤشر تكلفة القطن \$300/طن والزيادة في مرحلة الغزل \$3000 /طن، وهكذا دواليك حتى نصل إلى قيمة \$7800/طن (الملابس البسيطة) والى \$8500/طن (الملابس بماركة عالمية) بالنسبة للمنتج النهائي².

وعليه يتوجب على صناعة النسيج السورية أن تحول أكبر جزء ممكن من إنتاجها من القطن إلى ملابس جاهزة حيثما أمكن، سواء تم تصنيعها من الأقمشة المنسوجة أو المحاكاة، وبالتالي تضمن الوصول إلى أعلى قيمة مضافة.

وفي دراسة أعدت من قبل وزارة الصناعة³ في سورية أشارت إلى أن القيمة المضافة المحققة في صناعة القطن بدءاً من المادة الأولية وصولاً إلى الألبسة النهائية يصل إلى

¹ - Pavidia Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, Journal of International Management, Volume 19, Issue 3, September 2013, pages 708-717.

² مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية —دراسة رفع القدرات التنافسية للمبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007، ص17.

³ - وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

حوالي 900% كحد أدنى وبالتالي يمكن الاستفادة من القطن بتحويله من مادة خام تشكل عبء على الدولة لما تدفعه من دعم للمزارعين إلى قطاع رابح سيدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق المزيد من فرص العمل وخلق قيم مضافة من خلال تحويل القطن إلى ملابس.

حيث كشفت الدراسة عن مجموعة من النقاط من أهمها¹: إمكانية إيجاد ما يقارب من 121750 فرصة عمل تشغيل مباشر على أساس تصنيع كامل إنتاج القطن وتحويله إلى منتجات ذات قيم مضافة عالية كألبسة جاهزة متوافقة ومتطلبات الأسواق المحلية والعربية والدولية، وأوضحت الدراسة أنه ووفق المعدل المتعارف عليه فإن كل فرصة عمل مباشرة في هذا القطاع تولد 3 فرص في القطاعات الأخرى الخدمية والإنتاجية أي سيحقق تنفيذ هذه السياسة توليد ما لا يقل عن 487000 فرصة وإقامة استثمارات تفوق قيمتها الـ 12.5 مليار ليرة سورية وزيادة الواردات بحدود 90 مليار ليرة سورية وبما يعادل 2 مليار دولار تضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبينت الدراسة أنه في حال الاستفادة من كمية القطن المحلوج المصدر فإنه يتم توليد حوالي 1000 فرصة في مرحلة الغزل ومثلها في مرحلة النسيج و 6000 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 45000 فرصة في مرحلة الخياطة وفي حال الاستفادة من الغزل المصدرة من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية يتم توليد حوالي 1250 فرصة في مرحلة النسيج و 7500 فرصة في مرحلة الصباغة وحوالي 60 ألفاً في مرحلة الخياطة، وتواجه صناعة النسيج والملابس في سورية ومن ضمنها طبعاً المنتجات القطنية وفقاً للدراسة تحديات تتركز بالافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج والتكامل في سلسلة قيمة النسيج والملابس التي تعد ضعيفة إضافة للفجوة بين مستوى تصميم الأزياء في سورية والمتطلبات الدولية وضعف فني في مرحلة الصباغة والطباعة والتي تعتبر من أهم المراحل الإنتاجية بعد النسيج وتحقق قيمة مضافة أعلى.

¹ - وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية، 2011.

2-1-3 : سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية: قاعدة المادة الخام

2-1-3-1 : زراعة القطن

تنشط في سوريا منذ زمن بعيد زراعة القطن حيث تحتاج هذه الزراعة للعديد من المدخلات التي يتم إنتاج بعضها داخليا في حين يتم استيراد بعضها الآخر؛ بشكل رئيسي تتكون هذه المدخلات من البذار، المبيدات الحشرية، المبيدات الفطرية الخ. ويعود السبب في تنشيط هذه الزراعة في سورية بسبب توفر المناخ المناسب والاهتمام بها على مستوى القطر، حيث شهدت زراعة القطن في سورية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تطوراً كبيراً سواء بالنسبة للمساحات المزروعة أو نوعية المنتج أو الإنتاجية أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تعتمد على هذه الزراعة أم بالنسبة لاهتمام الحكومة بمثل هذه الزراعات حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعار شراء القطن وتمويل زراعته وتقديم البذار والسماذ للمزارعين وذلك من خلال المصرف الزراعي والجمعيات الفلاحية، كما أنّ عملية شراء القطن من المزارعين وحلج وتسويقه داخليا وخارجيا محصورة بالقطاع العام من خلال المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

وتوجد في سورية جهات علمية وفنية مختصة بشؤون القطن مثل الهيئة العامة للبحوث الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار حيث تهتم هذه الجهات بإنتاج القطن والوصول إلى أصناف محلية عالية الإنتاجية ، مبكرة النضج ، متحملة للحرارة ومقاومة للأمراض وبطريقة يمكن السيطرة على أفات القطن بطرق آمنة وكلف محدودة من خلال برنامج متقدم للمكافحة المتكاملة¹.

يصنف القطن السوري وهو من نوع ابلاند في الدرجة الأعلى من الأقطان متوسطة الثيلة²، وهو يتمتع بمواصفات متميزة ، ويزرع في الأراضي المروية ومعروف أنه شديد الاستهلاك للمياه ، وبسبب الضغط المتزايد على الموارد المائية في سورية ، تقوم الحكومة منذ عدة سنوات بتشجيع المزارعين على الانتقال إلى الري الحديث في زراعة القطن الذي يؤدي إلى انخفاض حاجة الهكتار الواحد من القطن إلى ما يقارب استهلاك مثيله من القمح المروي ، إلا أن نسبة التحول للري الحديث مازالت متدنية ولم تتجاوز نسبة 22% من مجموع الأراضي المزروعة من كافة المحاصيل، وقد بدأت الحكومة بتحديد المساحات المزروعة بما يتناسب مع

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية-مرجع سابق - ص16.

² - المرجع السابق - ص16.

طاقة وحاجة المصانع القائمة والتي ستقام لصناعة الغزل والنسيج والملابس على اختلاف أنواعها.

جدول (1-2) تطور سعر وغلة ومساحة و انتاج القطن خلال الفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
172.4	163.7	176.4	192.6	215.6	238	234.2	205.4	199.8	257.1	270.3	المساحة المزروعة للقطن (ألف هكتار)
3.6	4.5	4	3.7	3.2	4.3	4.4	3.9	4	3.9	4	غلة القطن (طن/هكتار)
628.3	652.1	697.8	711.5	685.7	1022	794.7	811	802.2	1010	1082	الإنتاج للقطن المحبوب) (ألف طن)
42	42	41	30.8	30.8	30.75	30.75	30.75	26.8	27.9	30.75	سعر القطن (ل.س/كغ)

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة-فصل الإحصاءات الزراعية

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض الإنتاج من القطن المحبوب منذ عام 2000 حتى عام 2010 حيث بلغ الإنتاج من القطن المحبوب في عام 2000 /1081.9/ ألف طن وفي عام 2001 /1009.8/ ألف طن لينخفض بعد ذلك بشكل واضح إلى إن بلغ في عام 2010 /628.3/ ألف طن. ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج إلى تخفيض المساحة المزروعة لترشيد استخدام المياه علماً بأن القطن يروى بالطرق التقليدية والحديثة في سورية، حيث بلغت المساحة المزروعة في عام 2000 /270.3/ ألف هكتار ،وفي عام 2001 /257.1/ ألف هكتار، لتتخفض المساحات المزروعة بعد ذلك بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2010 إلى ما يقارب /172.4/ ألف هكتار.

ولكن على الرغم من انخفاض المساحات المزروعة من القطن وانخفاض الإنتاج من القطن المحبوب بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010) إلا أن غلة القطن بالهكتار قد بقيت نسبياً متقاربة من سنة إلى أخرى*، نتيجة الاهتمام في طرق الزراعة واستخدام الطرق الحديثة في الري، وبالمجمل قد زادت من /4/ طن بالهكتار عام 2000 إلى /4.5/ طن بالهكتار عام 2009، ولتتخفض إلى 3.6 طن بالهكتار عام 2010 ويمكن أن يعزى زيادة مردود الهكتار عام 2000 حتى 2010 على الرغم من انخفاضها في عام 2010 عما كانت عليه في عام 2009 للأسباب التالية¹:

أ- نظام أسعار المنتج الذي يشجع على القطاف المبكر عن طريق السعر المرتفع لتسليم القطن المحبوب المبكر ويؤدي هذا إلى تحسين نوعية المحصول حيث أنه لا يتعرض للضرر بسبب المطر أو الإصابة الحشرية و الأمراض التي قد تصيبه قبل القطاف.

*- انظر الشكل البياني رقم (1) ضمن الملاحق 202.

¹- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ، شباط 2006-ص 7.

ب- تبني طرق الزراعة على خطوط التي تعطي مردوداً أعلى بنسبة % 20 من المردود الذي تعطيه الزراعة بالنثر وكذلك تبني طرق الري الحديث وتطور الإرشاد الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من الجدول السابق أن سعر شراء القطن من قبل الدولة قد تطور بشكل واضح ففي عام 2000 كانت الدولة تشتري الكيلو غرام الواحد ب 30.75 ل.س لينخفض بعد ذلك في عامي 2001 و 2002 إلى 27.9 ل.س و 26.8 ل.س على الترتيب ، ثم ليستقر خلال سنتي 2004 و 2005 عند السعر 30.75 تقريباً قبل أن يرتفع في السنوات اللاحقة حيث وصل إلى 42 ل.س للكيلو غرام الواحد عام 2010، كما هو واضح في الجدول أعلاه.

ومن ناحية أخرى فان سورية على الرغم من انخفاض إنتاجها من القطن خلال الفترة (2000-2010) إلا أن الأرقام والمؤشرات تشير إلى أن سورية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول (2-2) الميزة النسبية الظاهرة (RCA) للنت القطن وزغب بذور القطن القيمة الف دولار

الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2009	القيمة 2009		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2008	القيمة 2008		الميزة النسبية الظاهرة (RCA) عام 2001	القيمة 2001		البيان
	العالم	سورية		العالم	سورية		العالم	سورية	
10	8969499	79000	8	9648569	77514	36	6661769	204146	الصادرات من لنت القطن
81	164587	11447	235	96619	21513	145	108901	13642	الصادرات من زغب بذور القطن

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية -وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - احصاءات التجارة الزراعية السورية 2011.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الميزة النسبية الظاهرة للنت القطن بلغت 36 في عام 2001 لتتخفض إلى 8 في عام 2008 ولترتفع بعدئذ إلى 10 في عام 2010 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج من هذه المادة في عامي 2008 و 2009 بالمقارنة مع عام 2001 وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات من هذه القيمة فضلاً عن تحسن قيمة الصادرات العالمية من هذه المادة. كما أن الميزة النسبية لزغب بذور القطن بلغت 145 عام 2001 لترتفع بشكل واضح إلى 235 عام 2008 ثم لتتخفض إلى 81 عام 2009 ويعود هذا التطور والانخفاض الواضحين إلى زيادة قيمة الصادرات من زغب بذور القطن من 13642 ألف دولار عام 2001 إلى 21513 ألف دولار عام 2008 ثم لتتخفض إلى 11447 ألف دولار عام 2009، فضلاً عن انخفاض قيمة صادرات العالم من هذه المادة.

2-3-1-2 : حلي القطن

تسمى عملية نزع البذار من القطن المحبوب (القطن بشكله الخامي) بحلي القطن، ويعتبر حلي القطن من الأنشطة قليلة الاعتماد على العمالة ناهيك عن قلة القيمة المضافة التي يولدها هذا النشاط، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص، إلا أن مرحلة حلي القطن على الرغم من أنها من المراحل ذات القيمة المضافة المنخفضة وقليلة الامتصاص لليد العاملة فإنها من المراحل الصناعية الهامة في بلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج القطن كسوريا إذ يعتبر حلي القطن البوابة أمام أنشطة صناعية أخرى عالية القيمة المضافة وذات قدرة استيعابية كبيرة لليد العاملة، مما حدا بالدولة لتبني هذا النشاط الذي يعد نشاطاً غير اقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص.

تقوم المؤسسة العامة لحلي وتسويق الأقطان باحتكار استخراج كل المحصول القطني المنتج في سوريا، حيث أنها كانت تشتري القطن بأسعار تشجيعية حتى عام 2002، مما أدى الى تكبيدها خسائر كبيرة، إلا أنه اعتباراً من بداية عام 2002 بدأت المؤسسة بدفع قيمة القطن حسب السعر العالمي حيث يقوم المصرف الزراعي من خلال موازنة الدولة بتغطية الفرق بين السعر التشجيعي المدفوع للمزارعين الذي تحدده الحكومة والسعر العالمي الذي تسدد بموجبه مؤسسة الأقطان قيمة القطن المستلم من المزارعين¹.

وفيما يلي نوضح سعر شراء القطن من قبل الدولة والسعر العالمي للقطن:

جدول (2-3) تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2000-2001)*

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر شراء القطن من قبل الدولة (ل/س/كغ)	30.75	27.9	26.8	30.75	30.75	30.75	30.8	30.8	41	42	42
سعر القطن العالمي (سنتا للرطل)	59.1	48.12	46.12	63.21	61.93	55.33	57.68	60.29	64.46	56.83	93.14

المصدر: سعر القطن السوري من رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات للإحصائية للسنوات المدروسة، فصل الإحصاءات الزراعية للسنوات المدروسة ومرجع السعر العالمي للقطن من موقع الفاو:

FOOSTAT.FAO.ORG/SITE

تقوم المؤسسة العامة لحلي وتسويق الأقطان ببيع قسم كبير من إنتاجها من ألياف القطن في السوق المحلي وتقوم بتصدير المتبقي، وتقوم بتسعير مبيعاتها المحلية على أساس التكلفة وهامش الربح بينما تصدر بالأسعار العالمية، وتمنع هذه السياسات السعرية تحقيق

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية-مرجع سابق ص 19

* - انظر الشكل البياني رقم (2) ضمن الملاحق ص202.

الأرباح من الخيوط والأنسجة القطنية المعدة للتصدير، حيث أن المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان تقوم بشراء القطن المحبوب بأسعار تفوق السعر التصديري، وهذا يخفض من ربحية صادرات الألبسة القطنية والمنتجات النسيجية الأخرى، ونتيجة لذلك تفشل سورية في الاستفادة من إمكانيات النمو التي تنطوي عليها صناعة المنتجات القطنية، كما تقوم مؤسسة الأقطان بدورها ببيع القطن المحلوج إلى شركات الغزل العامة والخاصة بالأسعار العالمية وتصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي إلى الأسواق الخارجية¹.

جدول (4-2) تطور انتاج واستهلاك وتصدير القطن المحلوج خلال المواسم من 2001/2000 و 2011/2010

البيان	الوحدة	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2009/2008	2010/2009	2011/2010
انتاج القطن المحلوج	الف طن	352	320	284	270	327	335	212	222	225	221
الاستهلاك	الف طن	157	60	144	131	171	195	167	203	191	87
التصدير	الف طن	195	260	140	139	156	140	45	19	34	134

المصدر: المؤسسة العامة لحج وتسويق الاقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع الإنتاج من القطن المحلوج من 352 ألف طن خلال الموسم 2001/2000 إلى 87 ألف طن في الموسم 2011/2010 على الرغم من ارتفاعه إلى 171 و 195 ألف طن خلال الموسمين (2005/2004) و (2006/2005) على الترتيب، ويعود ذلك إلى تراجع غلة المحصول والمساحات المزروعة في تلك السنوات، وكذلك إلى تراجع الاستهلاك والتصدير من هذه المادة خلال نفس المواسم كما هو واضح من الجدول أعلاه.

2-3-1-3 : غزل القطن

تعتبر عملية الغزل المرحلة النهائية لتصنيع الخيوط من الألياف القصيرة وفي هذه العملية يتم فيها الترتيب النهائي للألياف داخل الخيط. وترتبط كفاءة عملية الغزل وكذلك جودة الغزل المنتجة ارتباطاً وثيقاً بجودة تحضيرات الغزل حيث أن أي قصور في عملية تحضيرات الغزل من التنظيف والتفتيح إلى البرم سوف يؤدي إلى مشاكل في عملية الغزل النهائي مما يؤدي إلى إنتاج غزل ذات مستوى جودة منخفض وكذلك تؤثر في انخفاض كفاءة التشغيل بماكينه الغزل².

¹ - اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية -مرجع سابق ص-19

² - الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين، عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزل القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، إشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008. ص 102.

فالغزل هو تحويل المادة الخام مهما كان مصدرها إلى خيوط فعلية صناعة الخيط ربما تكون من شعيرات محدودة الطول (بالمليمترات) إلى خيوط بأطوال كبيرة (أمتار) قد تكون الشعيرات من مصدر نباتي أو حيواني أو بترولية أو محورة و أحيانا تخلط الشعيرات (طبيعي/صناعي) لصناعة قماش بمواصفات معينة فعلية صناعة الخيط عملية هندسية بحتة تقوم بها ماكنات مختلفة تعمل على تحويل شكل المادة الخام حتى تصل بها الى الشكل المطلوب تصميميا للقماش المراد إنتاجه¹، وبالتالي فإن غزل القطن هي المرحلة التي يتم من خلالها تحويل القطن المحلوج إلى خيوط حيث تقسم عملية الغزل مرحلة السحب وهو تحويل القطن إلى أجزاء صغيرة، ثم إلى مرحلة استقامة وموازاة الألياف القطنية، ثم إلى مرحلة فتل الألياف في خيوط مغزولة وتقوم بهذه العملية آلات عديدة ومتنوعة.

وتعتبر مرحلة الغزل من المراحل ذات القيمة المضافة العالية نسبياً إذ تشير أرقام المؤتمر الوطني الأول للصناعة إلى أن القيمة المضافة للعامل الواحد في مرحلة الغزل تبلغ \$8.16، كما تعتبر مرحلة الغزل من المراحل المتطلبة للعمالة إذ إن إنتاج 1طن من الغزول يحتاج إلى حوالي 27 عامل².

تحتكر معامل القطاع العام إنتاج مقاسات معينة من الغزول، الشيء الذي يجعلها مقصد معظم الصناعيين حيث تعتبر هذه المقاسات مدخلات لعملياتهم الإنتاجية بما يؤثر بشكل كبير على كلفة ونزاهة وكفاءة قنوات الإمداد بالنسبة لهؤلاء الصناعيين، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سمحت منذ عدة سنوات للقطاع الخاص بإقامة صناعة غزل قطني لكن بشرطين إما لاستخدام الغزول القطنية المنتجة في المنشأة ذاتها لإنتاج القماش أو للتصدير³. وفيما يلي نوضح إنتاج الغزول القطنية من قبل القطاع الخاص والعامة خلال الفترة (2000-2010).

جدول (5-2) تطور إنتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعامة خلال الفترة (2000-2010) /طن/

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج القطاع الخاص من الغزول القطنية	-	-	-	-	28115	31454	35426	36134	37539	47850	-
إنتاج القطاع العام من الغزول القطنية	78019	82975	90600	98374	107610	114951	110159	102048	99471	102648	106770
مجموع إنتاج الغزول	78019	82975	90600	98374	135725	146405	145585	138182	137010	150498	106770

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة - جدول إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية- فصل الصناعة

¹ - <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>

² - مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة (صناعة الملابس القطنية في سورية)- مرجع سابق ص.20

³ - اللحام، فواد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- مرجع سابق - ص22 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج الغزول القطنية قد تطور إنتاجه بشكل واضح خلال الفترة (2000-2010)* على الرغم من انخفاضه في سنة 2010 عن عام 2009 من 150498 طن إلى 106770 طن، وان القطاع الخاص لم يسمح له بإنتاج الغزول القطنية قبل عام 2004 حيث بلغ إنتاجه في عام 2004 كمية 28115 طن أي حوالي 26.1% من إنتاج القطاع العام ووصل إلى 47850 طن في عام 2009 مشكلاً ما نسبته 46.6% من إنتاج القطاع العام.

تشتري المؤسسة العامة للصناعات النسيجية القطن المحلوج من المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان والأسعار العالمية وتبيع الغزول التي تنتجها إلى الأسواق الخارجية بالأسعار العالمية أيضاً وظلت حتى تاريخ 2008/9/2 تباع الغزول في السوق الداخلية للقطاع الخاص بنسبة تزيد عن أسعار التصدير بحوالي 20% حيث ظل القطاع الخاص منذ سنوات عديدة يطالب بمساواته بالمستورد الخارجي من حيث تطبيق الأسعار العالمية على مشترياته الداخلية من الغزول القطنية، إلا أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تبرر عدم اللجوء إلى ذلك بتحقيق خسارة في شركات الغزل في حال تم البيع الداخلي بالأسعار العالمية في الوقت الذي تحقق فيه الشركات التي تصدر خسارة مستمرة لالتزامها بالبيع بالأسعار العالمية. وكان هذا الموضوع أحد أهم المشاكل التي تؤثر على تنافسية الصناعات القطنية السورية وظل مجال أخذ ورد بين القطاع الخاص ووزارة الصناعة حتى تاريخ 2008/9/2 حيث تمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على بيع الغزول القطنية للصناعيين والحرفيين من القطاع الخاص المحلي بأسعار التصدير.

هذا وقد بلغت نسب التنفيذ في إنتاج الغزول القطنية دون المستوى المطلوب في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية حيث بلغت نسبة التنفيذ 69% في عام 2009 ووصلت إلى 76% في عام 2010¹ ويعود السبب في ذلك إلى تدني مستوى الآلات المستخدمة في إنتاج الغزول القطنية في المؤسسة.

2-1-3-4 : صناعة النسيج

وهي عملية تحويل الغزول إلى أقمشة حيث تعتبر صناعة النسيج من أعرق وأهم الصناعات السورية، ومن خلال استعراض الأرقام الإحصائية المتعلقة بهذه الصناعات نجد أن إنتاج من الأقمشة القطنية قد بلغ 9812 طن من قبل القطاع الخاص مشكلاً ما نسبته 45.5%

* - انظر الشكل البياني رقم (3) ضمن الملاحق ص 203.

¹ - وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء-تقارير سنوية.

من الإنتاج و11747 طن من قبل القطاع العام وذلك خلال عام 2000 ليتطور الإنتاج إلى 51499 طن للقطاع الخاص مشكلا ما نسبته 73.1% من مجموع الإنتاج و15544 طن للقطاع العام في عام 2009، ووصل الإنتاج من قبل القطاع العام إلى 18956 طن عام 2010 في حين لم تتوفر إحصائية عن إنتاج القطاع الخاص في عام 2010 ويعود التطور الواضح للإنتاج من قبل القطاع الخاص إلى الدعم المقدم لهذا القطاع والى التوسع في مشاريعه في مجال إنتاج الأقمشة القطنية كما هو واضح في الجدول أدناه:

جدول (6-2) تطور إنتاج القمشة القطنية من قبل القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أقمشة قطنية قطاع خاص طن	9812	12622	12752	13283	18175	19178	23517	34223	37289	51499	-
أقمشة قطنية قطاع عام طن	11747	12445	15025	15806	21401	18118	19460	17050	15544	18956	18266
المجموع	21559	25067	27777	29089	39576	37296	42977	51273	52833	70455	18266
نسبة إنتاج القطاع الخاص من العام %	45.5	50.4	45.9	45.7	45.9	51.4	54.7	66.7	70.6	73.1	-

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة الإحصاءات الصناعية

ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات من النسيج قد تحسنت من 286.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1554 مليون دولار لينخفض بعد ذلك إلى 802 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 678 مليون دولار عام 2010 مشكلا ما نسبته حوالي 13.1% من إجمالي القطاعات عام 2010 بتحسّن واضح* عن عام 2000 حيث بلغت نسبته من إجمالي القطاعات 6.1%. ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وإقامة المشاريع النسيجية الجديدة وإعطائه التسهيلات اللازمة. كما أن الواردات من النسيج تحسنت خلال الفترة 2000-2010 ولكن ليس بنفس نسبة تحسن الصادرات النسيجية حيث بلغت المستوردات من النسيج 288.6 مليون دولار عام 2000 ثم لتحسّن إلى 322.8 مليون دولار عام 2001 لتتخفّف بعد ذلك 307 مليون دولار عام 2010 مشكلا ما نسبته 2% من إجمالي القطاعات بعد أن كان يشكل حوالي 7.2% من إجمالي القطاعات في عام 2000 كما هو موضح في الجدول التالي:

* - انظر الشكل البياني رقم (4) ضمن الملاحق ص 203 .

جدول (7-2) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2001-2000) القيمة مليون دولار النسبة %

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات من النسيج	286	181	263	272	228	240	889	1119	1554	802	678
النسبة من إجمالي القطاعات (%)	6.1	3.4	3.8	4.7	4.2	13.4	18.9	19.9	18.8	15.9	13.1
الواردات من النسيج	289	323	183	221	229	221	212	192	283	309	307
النسبة من إجمالي القطاعات (%)	7.2	6.8	3.6	4.3	3.3	2.5	2.2	1.5	1.7	2.3	2

المصدر: أرقام عام 2004-2000 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2005. وأرقام 2010-2005 من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التجارة الزراعية السورية عام 2011.

2-1-3-5 : إنتاج الألبسة

تعتبر مرحلة الإنهاء المرحلة الأكثر توليداً للقيمة المضافة بين المراحل السابقة، إذ إن إنتاج طن واحد من الملابس يولد قيمة مضافة تعادل 14 مثل بدءاً من مرحلة القطن المحلوج¹. ومن أهم المنتجات التي تدخل فيها القطن هو إنتاج الألبسة الداخلية والألبسة الجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات، ومن خلال الجدولين التاليين سنوضح إنتاج كلاً من القطاع الصناعي العام والخاص من هذه المنتجات.

جدول (8-2): تطور إنتاج القطاع الخاص من الألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2009-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ألبسة داخلية (الف دزينة)	5836	5494	6695	7680	9963	11452	15408	17645	22976	39304
ألبسة جاهزة (الف قطعة)	34013	47272	50708	53693	87920	91296	112886	125862	189600	248688
سجاد (الف م2)	1309	1582	1775	2058	4843	5563	7410	10596	11340	18623
جوارب (الف دزينة)	4234	6166	6996	7836	8882	9056	12571	18540	19777	20377
حرامات (الف قطعة)	388	350	365	387	473	642	905	933	975	1376

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

جدول (9-2) تطور إنتاج القطاع العام من الألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ألبسة داخلية (الف دزينة)	720	783	891	510	475	560	402	453	436	418	350
ألبسة جاهزة (الف قطعة)	1103	1045	1160	1045	743	629	657	743	374	445	686
سجاد (الف م2)	396	400	436	400	357	397	355	331	307	286	245
جوارب (الف دزينة)	176	146	130	167	163	178	133	119	158	171	136
حرامات (الف قطعة)	41	75	73	73	53	35	80	80	100	74	56

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة- فصل الإحصاءات الصناعية

¹ - مشروع دعم الجاهزية التنافسية- دراسة صناعة المنتجات القطنية في سورية- مرجع سابق ص 23.

نجد من الجدولين أعلاه أن القطاع الخاص يتفوق بكثير في إنتاج المنتجات القطنية حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص في عام 2000 من الألبسة الداخلية 5836 ألف ذرينة ومن الألبسة الجاهزة 34013 ألف قطعة ومن السجاد 1309 ألف م2 ومن الجوارب 4234 ألف ذرينة ومن الحرامات 388 ألف قطعة ليتطور الإنتاج بشكل كبير جدا في السنوات اللاحقة* حتى وصل في عام 2009 إلى 22976 ألف ذرينة من الألبسة الداخلية والى 248688 ألف قطعة من الألبسة الجاهزة والى 118623 ألف م2 من السجاد والى 20377 ألف م2 من الجوارب 20377 ألف ذرينة ومن الحرامات 1376 ألف قطعة وهنا لا بد من الإشارة انه لم تتوفر إحصاءات للقطاع الخاص في هذا المجال عن عام 2010. ويعزى هذا التطور الكبير للقطاع الخاص في إنتاج مثل هذه المنتجات إلى الرعاية الخاصة التي توليها الدولة لهذا القطاع والتوسع الكبير في استثماراته حيث يمتلك القطاع الخاص جميع شركات إنتاج الملابس الجاهزة تقريبا. وبالنسبة للقطاع العام (Public sector) نلاحظ أيضا أن الإنتاج ضمنه تطور ولكن بنسب قليلة حيث بلغ الإنتاج من هذه المواد في عام 2000 من الألبسة الداخلية 720 ألف ذرينة ومن الألبسة الجاهزة 1103 ألف قطعة ومن السجاد 396 ألف م2 ومن الجوارب 176 ألف ذرينة ومن الحرامات 41 ألف قطعة و ليصل الإنتاج في عام 2009 إلى 418 ألف قطعة و 445 ألف قطعة و 286 ألف م2 و 171 ألف ذرينة و 74 ألف قطعة على الترتيب. وقد شهد عام 2010 تراجع إنتاج الألبسة الداخلية إلى 350 ألف ذرينة ومن السجاد إلى 245 ألف م2 ومن الجوارب إلى 136 ألف ذرينة والى 56 ألف قطعة من الحرامات مع التحسن في إنتاج الألبسة الجاهزة إلى 686 ألف قطعة*.

*-انظر الشكل البياني رقم (5) ضمن الملاحق ص204.

* انظر الشكل البياني رقم (6) ضمن الملاحق ص204.

المبحث الثاني

2-2 أثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على المنتجات القطنية السورية

إن جميع الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وقعتها سورية والتي تسعى لتوقيعها ستؤدي في النهاية لانفتاح السوق السورية على أغلب المنتجات والخدمات ومنافستها للسلع المحلية من خلال التخفيض الجمركي الذي سيطراً عليها. وفي أي اتفاق شراكة عادةً هناك شريك رابح وشريك آخر أقل ربحاً يجب عليه أن يعيد ترتيب أوضاعه لكي يبقى في مستوى الربح ولا يتعرض للخسارة. وسورية عندما قررت تحرير تجارتها والاندماج الكلي بالاقتصاد العالمي عبر هذه الشراكات أو من خلال طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من بوابة الاتفاقيات الاقتصادية كانت مدركة لحجم التحديات والمستحقات من جراء ذلك لأن خسائر البقاء خارجاً كانت أكبر بكثير من خسائر هذا الاندماج، وفي بعض الأحيان تكون المكاسب السياسية والاستراتيجية أكبر تأثيراً من المنافع الاقتصادية المرحلية. وسورية عندما تنظر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي كنتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في العولمة والحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة وفتح الأسواق وإقامة التكتلات الاقتصادية فهي كغيرها من الدول تسعى لتحقيق مجموعة من المزايا منها: تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته وزيادة القدرات التنافسية، تحسين الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية، وتفعيل عمليات البحث والتطوير وتسهيل الحصول إلى التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات وتوطينها.

وعليه ضمن هذا المبحث سنركز على أثر كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية على المنتجات القطنية السورية.

2-2-1 : منظمة التجارة العالمية والمنتجات القطنية السورية:

2-2-1-1 : الاتفاقيات التي تجسدها منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية. وكذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض.

أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1/1/1995 كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الأورغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات¹، حيث تضمنت جولة الأورغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ 15/4/1994 (28) اتفاقية وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل ويمكن تقسيم موضوعات هذه الاتفاقيات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول :النفاذ الأساسي : ويتضمن بروتوكول النفاذ الأساسي جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأسواق المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية ويضم²:

أ- **اتفاق الزراعة:** ويعتبر هذا الاتفاق الأول في نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وينص على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية، وهذا يعني إلغاء كافة القيود غير التعريفية، ثم يتم تخفيض التعريفية الجمركية بنسبة % 36 في الدول المتقدمة، وذلك خلال 6 سنوات من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و % 24 في الدول النامية وخلال 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نمواً، فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفية الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية.

كما ينص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وعلى تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة % 36 من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة % 21 من كميات الصادرات التي يتم دعمها، وذلك بالنسبة لفترة الأساس التي هي 1990 - 1986 وفي

¹ - William R. Cline ,Evaluating the Uruguay Round,The World Economy,Volume 18, Issue 1, January 1995.pages 1-23.

² - محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997-ص23-24.

الدول المتقدمة على مدى 6 سنوات، ويتم التخفيض بنسبة % 24 من القيمة و % 14 من الكمية، وذلك في الدول النامية وعلى مدى 10 سنوات، وأما الدول الأقل نمواً فهي غير مطالبة بإجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية، وهناك استثناءات من تخفيض التعريفات والدعم، وكذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستورداً صافياً للغذاء.

ب- اتفاق المنسوجات*: ينص هذا الاتفاق على إلغاء نظام حصص الاستيراد الذي كان معمولاً به من قبل، وفقاً للاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل تدريجية، وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من عام 1995 حتى عام 2005، والهدف من هذا الإلغاء هو إنهاء استخدام القيود غير التعريفية على المنسوجات والملابس، وكذلك إنهاء نظام أو ترتيب الألياف المتعددة الذي كان مطبقاً من قبل وأدى إلى تقييد التجارة العالمية في المنتجات النسيجية بوضع عدة قيود كمية عليها¹.

وترتيباً على ذلك اتسمت كل مرحلة من مراحل هذا الاتفاق بوضع نسب معينة من المنتجات النسيجية التي يتم استيرادها من الدول الأخرى، فالمرحلة الأولى تبدأ من أول كانون الثاني عام 1995، أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبنسبة لا تقل عن % 16 من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس، والثانية تكون النسبة فيها % 17 من حجم الواردات حيث تبدأ من عام 1998 والثالثة تكون النسبة فيها % 18 وتبدأ في أول كانون الثاني 2002، أما المرحلة الرابعة فتشمل نسبة 49 % الباقية وتبدأ من أول كانون الثاني 2005، وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة الأورغواي².

القسم الثاني: مجموعة الاتفاقيات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات³:

أ- الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية.

* - سننوسع في هذه الاتفاقية فيما بعد انظر ضمن متن البحث ص78.

1- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - الطبعة الأولى - 2008 - ص 33.

2- عبد الحميد، عبد المطلب - النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر - مجموعة النيل العربية - القاهرة - الطبعة الأولى 2003 - ص 71.

3 - <http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2>

ب - اتفاقية مكافحة الإغراق وينص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغلاق السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية.

ج - اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضرراً بالغاً لهذه الصناعة إما بفرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض .

القسم الثالث: الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة:

لقد نجحت جولة الأورغواي في إدراج بعض المواضيع الجديدة التي لم تشملها اتفاقية الجات وتشمل هذه المواضيع¹:

أ- إجراءات الاستثمار وينص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات.

ب- الملكية الفكرية ويضمن هذا الاتفاق المواضيع الرئيسية كحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية بما في ذلك الكمبيوتر وبراءات الاختراع

ت- تجارة الخدمات وتشمل الخدمات المالية كالاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة.

تؤثر منظمة التجارة العالمية بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات العديدة التي تشرف على تنفيذها على مجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المنضمة لها، ولها ثقلها المسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة، والتجارة الدولية على وجه الخصوص، لذلك فإن جميع الدول ستتأثر بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة نتيجة لهذه المنظمة²، وبالتالي لا بد لكل دولة من دراسة بنود وأحكام كل اتفاقية من الاتفاقيات بدقة وتفصيل، وإجراء مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها ومن ثم إعادة تأهيل هذه الاقتصاديات لتتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة لاتخاذ القرار المناسب. وسورية كغيرها من الدول ستتأثر نتيجة انضمامها بمختلف نشاطاتها والمنتجات التي تنتجها بشكل مباشر أو غير مباشر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية كنتيجة لانضمامها لهذه المنظمة، وما يهمنا في بحثنا هذا

¹ --<http://www.customs.gov.jo/ARABIC/chapter17.asp#MARK012005/12/2> .

² - Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO , a Generalised Approach, The World Economy, Volume 34, Issue 6, June 2011. pages1014-1041.

الآثار المترتبة على المنتجات القطنية السورية، وللوقوف على هذه الآثار من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء بشي من التفصيل على اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها، وعلى اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة وتطور أنظمة القيود فيها.

2-1-2-2 : اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ونطاق شمولها:

تعتبر اتفاقية الألياف متعددة الأطراف من الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف، والتي بموجبها تم تقييد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية إلى الدول الصناعية المستوردة لها، وإن الغرض الأساسي للاتفاقية يتمثل في توفير الحماية المؤقتة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان الصناعية المستوردة لها، وللسماع لها بالتكيف مع المنافسة الأجنبية، ولإتاحة الفرصة أمام مصدري الدول النامية للنفوذ إلى أسواقها بطريقة منظمة ومنضبطة، تسمح للدول الصناعية بالتحكم في مقاديرها والرقابة عليها¹.

وقد تحولت هذه الاتفاقية فيما بعد عند التطبيق العملي إلى اتفاقيات شبه دائمة خلال عدة مراحل هي²:

المرحلة الأولى: وهي فترة ما قبل الستينيات، حيث كانت هناك حصص، واتفاقيات تقييد اختيارية كثيرة تعرف "بالقيود الصلبة"، وهذه القيود قاومت المحاولات الكثيرة المبذولة بعد إنشاء الجات لإزالتها.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة بين تشرين الأول 1961 إلى أيلول 1962 وهو ترتيب قصير الأجل، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من أيلول 1962 إلى تشرين الأول 1973، وهو ترتيب طويل الأجل ليحل محل الاتفاق السابق، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هدف هذه الترتيبات ضبط التجارة الدولية وتلافي حدوث اختلالات سوقية، إلا أن رؤية الدول النامية لها ضمن تلك الفترة كان يملؤها الأمل بأنه سوف

¹ - D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirements for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 - 1995 , p , 9 - 10

² - خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية ، القاهرة 6-7-1994 ص 5-6-7-8.

يحقق مصالحها، إلا أن واقع الحال لم يستمر كذلك، فقد عقدت سلسلة متتالية من الاتفاقيات متعددة الألياف لتنظيم التجارة الدولية في هذا القطاع الحيوي الهام لها.

المرحلة الرابعة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1974 إلى نهاية كانون الأول 1977 ونظراً لزيادة الأهمية النسبية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة المصنوعة من الصوف والخيوط والألياف الصناعية وتناقص الأهمية النسبية للمنتجات المصنوعة من القطن الخالص، فقد دعت الدول المصدرة والمستوردة إلى عقد اتفاقيات ثنائية لوضع قيود كمية على المنتجات النسيجية المستحدثة، وذلك بالمخالفة لقواعد الجات ولقواعد الاتفاقية طويلة الأجل في تنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية القطنية، لذلك كان من الضروري تقنين هذه الأوضاع بوضع اتفاقية جديدة لتنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية من جميع الألياف الطبيعية، والصناعية تدعى الاتفاقية الدولية الأولى للمنسوجات.

المرحلة الخامسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1978 إلى نهاية كانون الأول 1998 وذلك عندما نجحت الدول المتقدمة في الضغط على الدول النامية المصدرة لتعديل الاتفاقية الأولى، بسبب تزايد حالة الكساد العالمي، وعدم نمو الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة في الصناعة النسيجية، وزيادة الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، فقد أجبرت الدول الأخيرة الدول النامية على عقد " الاتفاقية الدولية الثانية للمنسوجات " لوضع حدود قصوى للواردات من الدول النامية.

المرحلة السادسة : وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني 1982 إلى حزيران 1986 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الثالثة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وكانت أكثر تقييداً للتجارة الدولية في المنتجات النسيجية.

المرحلة السابعة : وهي الفترة الممتدة من حزيران 1986 إلى تموز 1991 ، حيث حلت الاتفاقية الدولية الرابعة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وتم العمل بها لمدد متلاحقة انتظاراً لما ستسفر عنه اتفاقيات جولة أورجواي، وما آلت إليه من نتائج في اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.

2-2-1-3 - نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف :

يتراوح تطبيق نطاق شمولية الاتفاقيات متعددة الألياف بحسب البلدان النامية المصدرة لها بحيث تطبق أشد القيود صرامة على أكثر المنتجين كفاءة، حيث بلغت القيود الثنائية أكثر من 100 تقييد ثنائي يتم فرضها على اغلب الدول المشتركة في الاتفاقية¹.

وعلى الرغم من تقييد تجارة الدول النامية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بموجب اتفاقيات ثنائية، إلا أن تجارة الدول الصناعية في هذه المنتجات لا تخضع لقيود كمية فيما بينها، بل تخضع لقيود تعريفية في أغلب الأحيان².

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الدول العربية جميعها، باستثناء مصر لم تكن مشتركة في اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف ومع ذلك فإن بعض الدول العربية سوريا، تونس ، المغرب تواجه قيوداً على صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وهي مفروضة خارج إطار الاتفاقيات المذكورة.

وبالتالي نجد أن هذه الاتفاقية كانت مخيبة لآمال الدول النامية في توسيع تجارتها من المنتجات النسيجية، مما دفعها إلى الإسراع، والمشاركة في اتفاقات جولة أوجواي لإلغاء نظام الألياف متعدد الأطراف ، والذي ساهم إلى حد كبير في عرقلة ونفاذ السلع النسيجية إلى أسواق الدول المتقدمة ، ونتيجة لذلك مع بداية عام 1995 أصبحت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية، وما على الدول المنضمة إلا أن تلتزم بالقواعد التي أقرتها هذه الاتفاقية ، وصدقت عليها مع باقي اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

2-2-1-4 : اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة :

على الرغم من أن معظم الدول المتقدمة اتبعت أنظمةً حمائيةً في تجارتها الدولية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أنها عادت لتحرير التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947، ولكن سياسات تحرير التجارة الدولية لم تمتد لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، بل كان الأمر على عكس ذلك، بحيث تزايدت القيود الحمائية في

¹ - المجنوب، أسامة - الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية ص 107.

² - إبراهيم نوار : اتفاقية الجات والاقتصادات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994 - ص 23.

هذا القطاع، عندما تم استثناء تجارة المنتجات النسيجية من تطبيق قواعد الجات بصفة رسمية في عام 1959 بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وصاحب ذلك فرض تعريف جمركية عالية على الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل زاد الأمر إلى حظر الواردات من تلك المنتجات في بعض الأحيان، وبالتالي زادت نسبة الحماية المفروضة على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول المتقدمة أمام الواردات المصدرة لها، إضافةً إلى أن التعريفات على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة في اتجاهها نحو الزيادة، كلما تقدمت مرحلة التصنيع، حيث بلغ متوسط التعريفات في الدول الصناعية على الألياف مثلاً نحو 1%، بينما تزيد التعريفات المفروضة على الملابس على أكثر من 20%، بقصد حماية الإنتاج الذي يتميز بقيمة عالية مضافة أعلى في الدول لصناعية، في حين أن متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على كافة المنتجات الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة، والنفط كانت قبل اتفاقيات جولة أورجواي حوالي 15% وانخفضت بعد هذه الجولة إلى 6%².

وبالتالي نجد أن القيود على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة أخذت شكل تعريفات مرتفعة ومتصاعدة في مجمل التعريفات المفروضة، وقيود كمية مفروضة وفق حصص ثنائية متفق عليها، تمثلت في سلسلة من القيود المتتالية طوال عدة عقود، وبذلك أصبح للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة نظام خاص، تم تطويره خلال العقود الماضية، وتحكمه اتفاقية الألياف متعددة الأطراف خلال حقبة من الزمن³.

بقي قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خارج إطار مفاوضات الجات لفترات زمنية طويلة حتى مرحلة الإعداد لجولة الأوراجواي، حيث حرصت الدول النامية في مرحلة المشاورات، والإعداد لاتفاقيات هذه الجولة على تحديد موقفها في ضرورة إدراج قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ضمن حزمة مفاوضات هذه الجولة، وضمن القطاعات التي يشملها نظام وقواعد الجات، من أجل إنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في أعمال جولة المفاوضات الجديدة، نظراً لأهمية

¹ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p59-60

² -Nader Majd:The Urguay Ronud And SouTh Asia ,An Overview of the Impact And Opportunities- ,policy Research Working Paper,1484 ,The World Bank , July , 1995 ,p p 15-18.

³ - Marcelo Raffaelli : Some Considerations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p61

العمليات الإنتاجية، والتصديرية في هذا القطاع في هذه الدول، والتي تمثل بالفعل قاطرة التنمية الحقيقية لها بوجه عام.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن نجاح الدول النامية في إدراج هذا القطاع ضمن مفاوضات جولة أورجواي، يعود إلى اتحاد ورسوخ مواقفها المبدئية والثابتة، إلا أن واقع الحال لم يكن سهلاً، بل احتدم الخلاف بين الدول الصناعية، والنامية لما لقي هذا العرض من معارضة شديدة، حتى توصل الأطراف المتعاقدة إلى صيغة توفيقية تمثلت في الاتفاق النهائي لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة حيث يتألف هذا الاتفاق من مقدمة وتسعة مواد تضم سبعين فقرة، شملت 738 مادة سلعية، تشملها عمليات الدمج والتحرير طبقاً للتصنيف والتوصيف الخاص بالقوائم الجمركية، حيث أقرت في مضمونها على إخضاع هذا القطاع لأحكام وقواعد الجات، وإلغاء القيود المترتبة في إطار اتفاقية الألياف المتعددة بعد مضي فترة عشر سنوات تبدأ من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من الأول من كانون الثاني 1995 إلى نهاية كانون الأول 2004 ومن هنا فإن دراسة أحكام الاتفاق بشأن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يوجب علينا استعراض هذا الموضوع من خلال أسلوبين متوازيين، ليتم معرفة الأحكام القانونية التي أقرها الاتفاق العام في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، هما أسلوب الاندماج وأسلوب معدل نمو الحصص الذين سنوضحهما في الآتي:

أ- أسلوب الاندماج¹

يهدف اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار جولة أورجواي إلى خضوع هذا القطاع السلعي إلى قواعد ومبادئ الجات، وبذلك يتم التخلص تدريجياً ومرحلياً من اتفاقيات الألياف المتعددة على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية عام 1995، وذلك طبقاً لنصوص الاتفاقية التي نصت في المادة الثانية منها على إدماج هذا القطاع على فترات انتقالية مرحلية يتم خلالها إلغاء الحصص في المراحل الأربعة التالية:

المرحلة الأولى : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1995 موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث تقوم كل دولة مستوردة بإدماج نسبة 16% من إجمالي الواردات خلال عام 1990 في إطار قواعد الجات، بمعنى إلغاء الحصص الكمية على بنود المنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة المذكورة أعلاه.

¹ -http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

المرحلة الثانية : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 1998 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 17% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990.

المرحلة الثالثة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني عام 2002 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية على ما لا يقل عن نسبة 18% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990، وفي نهاية هذه المرحلة يكون قد تم تحرير نسبة 51% فقط من تجارة الدول المستوردة من القيود المفروضة بموجب اتفاقيات الألياف المتعددة.

المرحلة الرابعة : وتبدأ من الأول من كانون الثاني 2005 ، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية المتبقية، وهي عبارة عن نسبة 49% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990 ، وبهذا تكون كافة المنتجات النسيجية مندمجة كاملة تحت إشراف قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وبذلك يتم إلغاء كافة الأوضاع الاستثنائية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتصبح تجارتها كبقية السلع الأساسية المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية نص عليها الاتفاق تتمثل بأن هذه الفترة غير قابلة للتجديد، بمعنى أنها نهائية ولا رجعة فيها.

ولهذه الأسباب المتقدمة يتضح لنا مما سبق أن الهدف الأساسي من عملية الاندماج هو تسهيل وصول منتجات الدول من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق بعضها البعض، عن طريق خفض التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي كانت تحد من تجارة هذا القطاع، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بنشاط التصدير.

ب - أسلوب معدل نمو الحصص¹:

قضى الاتفاق في المادة الثانية منه، بضرورة التزام مع خطة دمج المنتجات، وهذا يعني ضرورة إعمال زيادة مضطردة في الحصص للكمية المفروضة على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة لنفس المراحل المنفق عليها لعملية الاندماج، بحيث تتم الزيادة بنسبة إضافية قدرها 16% في المرحلة الأولى، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 25% خلال السنوات الأربعة التالية، ومن ثم بنسبة إضافية قدرها 27% خلال السنوات التالية علاوة على إمكانية توزيع الحصص لصالح المصدرين الأكفاء المقيدون بالحصص، مع سريان المرونة في التعامل.

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

بحيث يسمح الاتفاق بترحيل الحصص من صنف في منتج معين إلى آخر في نفس المرحلة، مع إمكانية ترحيل الآجال إلى المراحل التالية، بشرط أن تلتزم البلدان المصدرة باتخاذ التدابير التي تجعل التجارة الدولية في هذه المنتجات تقوم على أساس المنافسة العادلة بين المصدرين الأكفاء، بما يكفل معالجة مسألة تغيير المسارات، وشهادات المنشأ الكاذبة التي من شأنها أن تحد إلى درجة كبيرة من التبادل التجاري بين الدول¹، وتعقيب الشحن وما تجب الإشارة إليه أن معدل نمو الحصص يهدف إلى زيادة حجم الحصص بصورة تصاعدية، أي زيادة الحصص المسموح بتصديرها إلى أسواق الدول بعضها البعض، إلى أن تصبح هذه الحصص لانهائية، مما يؤدي إلى إلغائها تماماً، وإزالة القيود المفروضة عليها

2-2-1-5 : نطاق شمولية تطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة:

فقد شمل الاتفاق كافة منتجات النسيج والملابس الجاهزة، والتي حددها النظام المنسق لوصف السلع الأساسية، وترميزها على أساس ستة أرقام، وتشمل الفئات التالية: الخيوط الممشوطة، والمغزولة، والأقمشة المصنعة، والمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، والخيوط الحريرية والصوفية، والقطنيات بجميع أشكالها، والخيوط التركيبية، والسجاد اليدوي، والصناعي، والموكيت، وغيرها من السلع الأخرى وقد خشيت البلدان النامية أن يتم إرجاء البنود الأكثر حساسية حتى المرحلة الأخيرة من المرحلة الانتقالية، ولتجنب حدوث مثل ذلك فقد طالبت الدول النامية بأن يتم إدراج منتج واحد على الأقل من المجموعة الأربعة التالية (شرائط الألياف، والخيوط المغزولة، والقماش، والمنسوجات، والملابس الجاهزة) في كل مرحلة من المراحل المذكورة أعلاه، وقضى الاتفاق بضرورة تطبيق ذلك، إلا أن الاتفاق لم يحدد الكمية الواجب تحريرها في كل مجموعة من المجموعات الأربعة في كل مرحلة من المراحل الانتقالية، ولذلك فإن هذا سوف يتيح مجالاً واسعاً للبلدان الصناعية لتمارس سلطاتها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم تحرير تجارتها من هذه المنتجات وعلى الرغم من دقة وصياغة الاتفاق بخصوص تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلا أنه استثنى بعض الأوضاع الخاصة وذلك في الأحوال التالية²:
أ- صادرات الدول النامية الأعضاء من الأقمشة والملابس التقليدية المصنوعة من الأقمشة، والمنسوجات اليدوية، شريطة أن تكون قد صدرت بموجب ترتيبات يتفق عليها مع الدول الأعضاء بطريق التفاوض.

¹ - Patricia Augier, Michael Gasiorek, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, The World Economy, Volume 27, Issue 9, September 2004, pages 1449-1473.

ب- منتجات النسيج المتبادلة على المستوى العالمي قبل عام 1982 ومنها الحفائب، والأكياس، والحبال، والأمتعة، كالحصير، والسجاد المصنوع من ألياف الجوت، والليف الهندي، والقن.
ت- المنتجات المصنوعة من الحرير الخالص.

ث- لا تطبق أحكام هذا الاتفاق على الدول النامية إذا كانت اقتصادياتها تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة معينة بذاتها كالمنسوجات والملابس الجاهزة من الصوف على سبيل المثال، ومع ذلك تتم هذه المعاملة عن طريق التشاور، والإقناع بين الدول أصحاب المصلحة حول مائدة المفاوضات.

مما سبق يتبين أن اتفاقية المنسوجات والملابس نصت على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات (1995-2004) يزال خلالها نظام الحصص الذي تفرضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي والنروج على استيراد السلع النسيجية من الدول النامية، بما فيها دول أوروبا الشرقية في إطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة، كما نصت الاتفاقية على تنفيذ برنامج رباعي المراحل، لإزالة تلك الترتيبات نهائياً في مطلع عام 2005 بيد أن الدول المتقدمة فرضت الإجراءات الوقائية المسموح استخدامها خلال الفترة الانتقالية في مواجهة واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية وعمدت إلى تحقيقات متعلقة بمكافحة الإغراق وحواجز أخرى تتعلق بقواعد المنشأ وركزت اتفاقية المنسوجات والملابس في تحرير التجارة من هذه السلع من قيود الحصص التي تفرضها الدول المتقدمة والتي من شأنها تحسين واقع الدول الأقل تقدماً على الساحة الدولية من خلال زيادة صادراتها من هذه الدول¹. ولكن لاتزال القيود الجمركية التي تفرضها تلك الدول على البضائع المعنية عالية تصاعديّة، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فإن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة من نظام الحصص يبقى عاملاً أساسياً من زيادة المنافسة في الأسواق الدولية الأمر الذي يحفز الدول النامية إلى الاستثمار في التقنية والتجهيزات الحديثة ما سيزيد التشغيل ورفع مستوى المعيشة فيها².

¹ - Hong Song ,Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry,China & World Economy, Volume 14, Issue 5, September/October 2006,pages 78-92.

² - www.mogatel.com/openshare

2-2-1-6 : أثر منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

مما سبق نجد إن منظمة التجارة العالمية كيان متحقق سواء انضمت إليه الدول أم لم تتضمن مع أن نطاق غير المنضمين متضائل ولا يستحوذ سوى أقل من 10 بالمائة من مجموع التجارة العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القول بأن الدولة العضو ستكون رابحة بالكامل أو خاسرة بالكامل، كلام غير دقيق والأصح، إن كل دولة عضواً كانت أو غير ذلك ستتحمل التبعات مقابل بعض الحسنات حيث إن درجة المنافع والخسارة لكل دولة منضمة يعتمد على اعتبارات شتى أهمها المركز المالي للدولة، الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية فيها ودرجة التبادل ووضع الميزان التجاري، ونوع السلع ذات الميزة التنافسية المعتمد عليها، إضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد ودرجة التطور الاقتصادي التي بلغها، وسورية كغيرها من الدول ستتأثر إيجاباً أو سلباً نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعليه سنوضح فيما يلي أهم آثار كل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية المنسوجات والملابس للمنتجات القطنية السورية محل البحث باعتبارها من أهم المنتجات السورية.

أولاً: أثر اتفاقية المنسوجات والملابس على المنتجات القطنية السورية:

في البداية إن النظرة الأولى لاتفاقية المنسوجات والملابس تشير إلى إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية ولن يقتصر هذا التأثير في تخفيض أسعار التصدير فحسب بل سيتعداه إلى إمكانية إعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع. إلا أن هناك آثار سلبية يمكن أن تتجم من جراء إزالة قيود الحصص وذلك من خلال زيادة المنافسة الدولية وخاصة من المنتجين في جنوب شرق آسيا والدول المتحولة، نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج فيها نسبياً الأمر الذي قد يهدد حصة الصادرات السورية في هذا النوع من السلع أو تقبلها للمنتجات الآسيوية في أسواقها المحلية، ومن خلال استعراض الجوانب القانونية التي عالجت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يحسن بنا أن نتعرض باختصار، للأفكار التالية:

أ- إن المادة السادسة من اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، منحت الدول المستوردة الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد الدول المصدرة، إذا ما ثبت أن زيادة الصادرات تمثل تهديداً للصناعات الوطنية، بالنسبة للمنتجات التي لم يتم إدماجها بعد في إطار الجات، تبعاً

للتبعية المرحلية التدريجية للاتفاقية، أما بالنسبة للسلع التي يتم إدراجها، فإنها تخضع لأحكام اتفاق الوقاية الخاص بالاتفاقية العامة.

ب- أما بالنسبة للمعاملة الخاصة بالدول النامية فإننا نجد أن اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة، قد منحت معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، وصغار المصدرين، والذين تبلغ حصصهم أقل % 1.2 من إجمالي الحصص المطبقة على الدول المستوردة في كانون الثاني 1992، وتتضمن المعاملة التفضيلية في إطار برنامج الدمج، زيادة معدلات نمو للحصص أعلى من تلك المحددة لباقي الدول الأعضاء.

ت- وفيما يخص الإجراءات الوقائية فقد نصت المادة السابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة على ضرورة إنشاء آليات للوقاية المؤقتة في حالة الزيادات المفاجئة في واردات المنتجات التي لم تدمج بعد في إطار الجات، أو المنتجات التي لا تقيدها حالياً اتفاقيات الألياف المتعددة، وشعرت الدول النامية بالقلق إزاء هذا النص خشية أن يساء استعماله وذلك بهدف:

i. فتح المزيد من الأسواق أمام منتجات النسيج والملابس باتخاذ تدابير منها تخفيض التعريفات والقيود وتخفيض أو رفع الحواجز غير التعريفية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية المرتبطة بإصدار التراخيص.

ii. ضمان تطبيق سياسات تتصل بشروط التجارة المنصفة والعدالة في المنسوجات والملابس في مجالات مثل الإغراق وقواعد وإجراءات مقاومة الأغراض والإعانات والتدابير المقابلة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

iii. نقادي التمييز ضد واردات قطاع المنسوجات والملابس عند اتخاذ تدابير لأسباب تتعلق بسياسة التجارة العامة.

ث- نصت المادة الثامنة من الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة على إنشاء جهاز لمراقبة العمل في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، تحت إشراف مجلس التجارة في السلع، وذلك للإشراف على تنفيذ مواد الاتفاقية، ومراقبة تنفيذ التزامات الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتواريخ الدمج بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبرامج الإصلاحات التي تتبعها الدول الأعضاء، والإجراءات المحسنة لوصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وكذلك الإشراف على تنفيذ مستويات القيود المفروضة على باقي المنتجات خلال مراحل الدمج¹، ومن أهم وظائفه تلقي الإخطارات من الدول الأعضاء، فيما يخص القيود المفروضة، والتي كانت سارية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتقوم بتعميم الإخطارات على كافة الدول الأعضاء

¹ - http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

عملاً بمبدأ الشفافية التي نصت عليها مبادئ الجات كما تم إرفاق قائمة مطولة بالاتفاقية تتضمن كافة المنتجات التي تخضع لأحكام هذه الاتفاقية و مواصفاتها ونسب مكوناتها¹.

ج- بموجب المادة التاسعة ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق.

وبالتالي فإن أن إعطاء حرية الاختيار لكل دولة في تحديد المنتجات التي سيتم تحريرها قد يؤدي إلى اختيار الدول المتقدمة للمنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة، وإدماجها في اتفاقيات المنسوجات والملابس الجاهزة في المراحل الأولى، وبالتالي بقاء العوائق الحمائية قائمة، بالنسبة للمنتجات المنافسة الأساسية من الدول النامية، وأن إمكانية اتخاذ التدابير الوقائية خلال الفترة الانتقالية من شأنها أن تعطل مفعول هذه الاتفاقية، وأن هذه الاتفاقية توجه رسالة مبكرة للصناعة المحلية تتضمن التنبيه على أن اتفاقيات الألياف المتعددة، ستزول حتماً وأن المنافسة للأقوى، والبقاء للأفضل من حيث الجودة والأسعار.

ولهذا يمكننا القول في نهاية هذا العرض لاتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة بأن هذا الاتفاق يمثل تحولاً كبيراً في النمط التجاري الدولي، ويساهم في فتح أسواق الدول الصناعية بدرجة أكبر، رغم احتدام المنافسة بين الدول النامية المصدرة لهذه السلع بحثاً عن نصيب أكبر في السوق العالمي بعد إزالة القيود الصارمة التي كانت تطبقها اتفاقية الألياف المتعددة.

ثانياً : اثر منظمة التجارة العالمية على المنتجات القطنية السورية:

كما رأينا مما سبق انه من خلال المادة التاسعة من اتفاقية المنسوجات والملابس ينتهي العمل باتفاق المنسوجات والملابس وجميع القيود المفروضة بموجبه في اليوم الأول من الشهر المائة والواحد والعشرين من نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وهو تاريخ إدماج قطاعات المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 تماماً ولن يكون هناك أي تمديد لهذا الاتفاق، وعليه فإننا نوضح الآثار لاتفاقية المنظمة على المنتجات القطنية السورية من خلال ما يلي:

أ- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية و تمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة

¹ http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf

الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء، ولا شك في أن هذه الميزة هي هامة جداً للصادرات الصناعية السورية ومن ضمنها المنتجات القطنية، كما أن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إلى سورية نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تخفيض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة اللازمة لإنتاج المنتجات الصناعية والقطنية خاصة، كما أن الاتفاقيات الجديدة في ظل المنظمة تتيح لسورية فرصاً أوسع في تصدير مختلف منتجاتها القطنية على الرغم من أن هذه الفرصة قد تكون محدودة جداً في الآجال القصيرة والمتوسطة بسبب زيادة شدة المنافسة الدولية لهذه المنتجات من قبل دول أخرى .

ب- سمحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات احترازية غير تمييزية لغرض الحد من تدفق سلعة معينة قد تلحق ضرراً باقتصاد البلد، وبالاستناد إلى ذلك يمكن توفير نوعاً من الحماية للصناعات النسيجية والقطنية التي تسد السوق المحلية ولها ميزة تنافسية، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يستخدم ذلك من قبل أعضاء آخرين ضد منتجاتنا القطنية الموجهة للأسواق الدولية بخاصة أن هذه المنتجات تتعلق بنظام الحصص، والخطورة تأتي من خلال إمكانية تحول هذه الإجراءات المؤقتة إلى قواعد ثابتة ضد منتجاتنا القطنية والمنتجات الأخرى في الأسواق الدولية.

ت- من المتوقع أن تخضع الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى سياسات مكافحة الإغراق في أسواق الدول الصناعية مما ينجم عنه ضرراً بهذه المنتجات، إلا أنه يمكن الاستفادة من هذه السياسات في تخفيض أسعار المواد الداخلة في الإنتاج الناتجة عن تنافس المنتجين الدوليين في تصدير سلعهم إلى سورية .مع الإشارة إلى أن الدول النامية بشكل عام لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادراً في حين أنها تعاني من هذه السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبيرة، لذلك تصبح سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها . يتعين إذاً على سورية في هذا المجال التنسيق مع الدول الأخرى في إطار المنظمة أو خارجها من خلال التكتلات الإقليمية بهدف الحد من تلك السياسات، ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر، كما يجب إجراء سياسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب الإغراق الذي قد يلحق بالدول المستوردة، فليس من الإنصاف إن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على إزالة الضرر الذي تتحمله الدول الصناعية دون الضرر الذي يصيب البلدان النامية.

ث- كما أن من أخطر الاتفاقيات على مستقبل المنتجات القطنية السورية في ظل المنظمة هي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وذلك من جوانب شتى حيث يمكن أن يتحصل الضرر من خلال جانب توفير المعدات الرأسمالية (الآلات والمعدات) أو (مستلزمات الإنتاج) حيث يتلخص هذا الضرر في أمرين الأول: هو الالتزام بتحويل جزء من الدخل لأصحاب الحقوق الفكرية في الدول الصناعية مقابل استخدام هذه الحقوق، أما الضرر الثاني: فيتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعة للمنتجات القطنية إلى سورية لما أصبح يتطلبه هذا من دفع مقابل باهظ كلما أرادت الدولة تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية، وعليه نجد أن الأعباء تتمثل في ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية والأعباء التشريعية وأعباء مالية وإدارية وارتفاع كلفة التكنولوجيا، أما المزايا الناجمة يمكن أن تحصل في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية إضافة إلى حماية المستهلك من ظاهرة الغش الصناعي . يتضح من ذلك أن الذي يمكن أن يعجل من انتقال التكنولوجيا لسورية ليس هو بالضبط التشدد الذي جلبته الاتفاقية، بل الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي من جراء هذه الاتفاقية، وهنا لا بد من الإشارة كون هذه الاتفاقية ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصناعة بشكل عام وصناعة المنتجات القطنية بشكل خاص وباعتبار أن هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يصعب عليه تحمل هذه التكاليف من ناحية التمويل فلا بد للدولة من اتخاذ إجراءات من شأنها دعم القطاع الخاص إما عن طريق القروض أو التسهيلات المصرفية أو المشاركة وغيرها في نطاق خطة محددة موجهة نحو تطوير مثل هذه الصناعات وتنميتها .

بموجب المادة 16 من الاتفاقية حول قواعد الدعم للمنتجات الصناعية يمكن للبلدان النامية أن تتخلص خلال مدة سنتين من أي دعم للتصدير لأي منتج أصبح تنافسياً في الأسواق الدولية، ويعتبر البلد أنه وصل إلى وضع المنافس في أسواق التصدير لأي سلعة إذا وصلت حصته إلى 3.25% من حجم السوق العالمي خلال سنتين متتاليتين* (قاعدة المرونة للبلدان النامية). وعندما تكون الآثار السلبية الناتجة عن الدعم على شكل أضرار كبيرة تلحق بالصناعة المحلية في البلد المستورد يخول اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ذلك البلد من فرض رسوم تعويضية ليوافق الدعم، لكن لا يجوز فرض مثل هذه الرسوم إلا إذا اقتضت هيئات التقصي الحكومية بعد إجراء التحقيقات الضرورية بأن هناك علاقة سببية بين الواردات

* - انظر الجدولين (5-3) و(6-3) ضمن متن البحث ص138 وص140، حيث يلاحظ من الجدولين أن هناك دول قليلة ممن تتمتع بهذه الميزة ومن هذه الدول تركيا، الصين وذلك بالنسبة للنسيج والملابس.

المدعومة وبين الضرر الكبير الذي لحق بالصناعة المحلية (قواعد الإجراءات التصحيحية في الاتفاقية). وبالتالي يمكن الاستفادة من السياسات التي أبقّت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم، حيث ممكن استغلالها من خلال تقديم المنح أو القروض المدعومة للأغراض الاستثمارية من اجل إنشاء صناعة معينة أو تطويرها وعليه يمكن تقديم التسهيلات من اجل تطوير صناعة القطن في سورية.

2-2-2 : الشراكة السورية الأوروبية والمنتجات القطنية السورية:

1-2-2-2 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية- الأوروبية :

شهدت العلاقات السورية – الأوروبية تطوراً ملحوظاً بعد حرب تشرين 1973 من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية وإقامة شركات مشتركة سورية – فرنسية و سورية – إسبانية وكان لزيارة الرئيس الخالد حافظ الأسد لفرنسا في نيسان عام 1976 ولقائه مع رجال الأعمال الفرنسيين أثر كبير في تنمية العلاقات الاقتصادية بين قطاع الأعمال السوري والأوروبي وخاصة مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأعقب ذلك زيارات متكررة سواء على المستوى الرسمي أو المؤسسي واللقاءات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بين الجانبين مما نجم عنه توقيع العديد من البرتوكولات والاتفاقيات على صعيد التعاون الاقتصادي بين سورية ودول المجموعة الأوروبية وفي مقدمة هذه الاتفاقيات:

أولاً: اتفاقية التعاون عام 1977:

إن التعاون السوري الأوروبي يعود إلى تاريخ 1977 حيث سمح للمنتجات الصناعية السورية بالدخول إلى السوق الأوروبية ولبعض المنتجات الزراعية بامتيازات جمركية. فهذا الاتفاق يعد أول اتفاق على الصعيد الاقتصادي بين سورية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهو يفتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعة السورية ويقدم بعض الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية وكذلك يقدم بعض المساعدات المالية لسورية عن طريق البروتوكولات المالية¹، و يهدف إلى دعم الاقتصاد السوري عن طريق منح مزايا تفضيلية للسلع السورية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي (وخاصة في مجال النسيج والألبسة والجلديات) وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية وفق نظام الحصص المعمول به، وهناك أيضاً مجموعة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية تتعلق بضمان الاستثمار وحقوق الملكية وعدم الازدواج الضريبي وغيرها من الاتفاقيات الموقعة.

¹ - ماريا، خوسيه- الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة – مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الايطالية – دمشق- سورية- 2001- ص 13.

ثانياً : إعلان برشلونة:

بنتيجة انعقاد مؤتمر برشلونة في 27-28 من شهر تشرين الثاني لعام 1995 خلقت نوعاً من العلاقات الجديدة والتي تسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك ما بين دول الاتحاد الأوروبي وشرق وغرب البحر الأبيض المتوسط، وبعد المفاوضات والنقاشات والتي دامت لمدة يومين تم الاتفاق حول إعلان برشلونة بين خمسة عشر دولة أوروبية تمثل آن ذاك الاتحاد الأوروبي واثنى عشرة دولة تمثل منطقة البحر المتوسط.¹، حيث شاركت سورية إلى جانب بقية الدول الـ 12 المتوسطية في مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني 1995 مع دول الاتحاد الأوروبي الـ 15، وقد تبنت الإعلان الصادر في ختام المؤتمر كما وشاركت سورية في المؤتمرات الوزارية والندوات وورشات العمل الصناعية التي عقدت تنفيذاً لإعلان برشلونة وبرامج العمل الصادرة عنه.

ويعد الإعلان الرسمي النهائي (المعروف باسم " إعلان برشلونة ") وثيقة طموحة وبعيدة المدى تتناول كل جوانب الحياة على طرفي المتوسط ، وستسجل كأول محاولة لخلق روابط وثيقة و قوية بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط ،ويرتكز هذا الإعلان على ثلاثة أهداف²:

- أ- خلق منطقة سلام واستقرار مستندة على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية(شراكة أمنية و سياسية).
- ب- خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط وبين الشركاء بعضهم البعض (شراكة اقتصادية ومالية).
- ت- تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب الإقليم وتطوير مجتمع مدني حر ومزدهر (شراكة ثقافية واجتماعية وإنسانية).

¹ دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر هي : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، إسبانيا والسويد.

ودول البحر المتوسط الإثنى عشر هي : الدول العربية (الجزائر، مصر ، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الوطنية الفلسطينية، سوريا و تونس) و الدول غير العربية (تركيا ، قبرص ، مالطا) بالإضافة إلى الكيان الصهيوني .

² مرزوق ، نبيل ، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مرجع سابق .

ثالثاً : مركز الأعمال السوري – الأوروبي:¹

أحدث هذا المركز في عام 1996 استناداً إلى الاتفاقية الموقعة بين الجمهورية العربية السورية ودول المجموعة الأوروبية في تشرين الثاني 1995 ويهدف المشروع إلى دعم قطاع الأعمال والنهوض بالاقتصاد الوطني وتكيفه وفق متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتحسين كفاءة وقدرة المؤسسات المحلية على المنافسة واستغلال الميزة التنافسية لسورية في التجارة الإقليمية والدولية كما يقوم المركز من خلال فرعية في دمشق وحلب بتقديم الخدمات التالية:

- أ- خدمات استشارية في مجال الإنتاج والتسويق والتصدير.
- ب- خدمات في مجال التدريب والتأهيل الإداري للمنشآت والأفراد.
- ت- خدمات معلوماتية تتضمن دراسات لتحسين فرص الاستثمار.
- ث- تحسين أداء القطاع الخاص من خلال تطوير العمل المؤسساتي وآلية عمل المنظمات المهنية لقطاع الأعمال.

2-2-2-2 : مشروع الشراكة السورية الأوروبية :

أولاً : محاور مواضيع الشراكة:

يندرج مشروع الشراكة السورية- الأوروبية المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لإقامة نظام تعاون مع دول جنوب البحر المتوسط يحل محل نظام التعاون القائم على اتفاقيات تعاون عقدها الاتحاد مع كل من هذه الدول في السبعينيات، وقد وضع الاتحاد في هذا السياق صيغة نموذجية عامة لاتفاقيات الشراكة بينه وبين الدول المتوسطة لتأطير العلاقات الأوروبية والمتوسطية وفق الصيغة القانونية والسياسية والترتيبات المؤسسية التي تم انشائها من قبل الاتحاد الأوروبي²، مع مراعاة الخطوط والأهداف العريضة وخصوصيات كل دولة من هذه الدول والتي يتم التباحث والتنافس فيها بين الاتحاد والدول المعنية بالاتفاق للتوصل إلى نتائج يتم التعبير عنها في نص الاتفاق بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي.

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

² - PAUL JAMES CARDWELL , EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, Journal of Common Market Studies, Volume 49, Issue 2, March 2011pages 219-241.

لقد تخطت المباحثات السورية الأوروبية المرحلة الاستكشافية التي استمرت مدة سنتين تم فيها مناقشة مواضيع تمحورت حول التعاون الاقتصادي والمالي، تحرير التبادل التجاري، حق إنشاء الشركات وتقديم الخدمات، انتقال رؤوس الأموال، حماية الملكية الفكرية والصناعية، قواعد المنشأ وشهادات المنشأ، خصائص الاقتصاد السوري، التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي، الإجراءات الوقائية، الدعم المالي، التجارة، الجمارك، هيكل الصناعة السورية¹.

وانتقل الطرفان: السوري والأوروبي إلى مرحلة المباحثات الرسمية ابتداءً من 1998/5/14، وعلى الرغم من أهمية مشروع الشراكة بالنسبة لسورية والاتحاد الأوروبي لما ينطوي عليه الاتفاق من تطوير نظام التعاون على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع مشروط بمبدأين اثنين هما: التدرج والمرحلية، المساعدة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

ثانياً : ملامح وسمات مشروع الاتفاقية²:

ينطوي مشروع الشراكة السورية الأوروبية على الملامح الهامة التالية:

- أ- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية على السلع الصناعية خلال 12 عاماً.
- ب- التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية، بالإضافة إلى التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، في إطار الالتزامات المقدمة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- ت- إجراء تعديلات تدريجية في احتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية.
- ث- التقارب مع النظم والقوانين المطبقة في الاتحاد الأوروبي في مجال المواصفات والمقاييس والمنشأ والمنافسة ومكافحة الاحتكارات وغير ذلك من المجالات.
- ج- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية والتجارة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

أما بالنسبة للسمات فتمحورت حول:

أ- إنشاء منطقة التجارة الحرة، أي ينطوي مشروع الاتفاقية على إنشاء منطقة حرة خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية، وذلك بما يتماشى مع

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy

² - المرجع السابق.

الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وعلى نحو يضمن الانتقال الحر للسلع بين دول المنطقة الحرة المقترحة.

ب- حرية تنقل السلع المتبادلة دون حواجز أو تمييز بحيث لا يتم فرض أية رسوم جمركية أو قيود كمية أو ضرائب ذات أثر مماثل على الصادرات فيما بين سورية والاتحاد الأوروبي، كما تلغى القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة حالياً على الاستيراد فيما بينها فور سريان مفعول الاتفاقية.

ت- لا يسري مبدأ التحرير الشامل مباشرة على جميع السلع، بل سيتم استثناء منتجات الصناعات الزراعية والغذائية والمنتجات الزراعية بسبب السياسة الحمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعة.

ث- تميز الاتفاقية بين المنتجات الصناعية من حيث ترتيبات التحرير التجاري ومواعيده.

ج- فور سريان الاتفاقية سيتم تحرير كامل استيراد الآلات والمعدات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي التي يتم تصنيعها محلياً من جميع الرسوم الجمركية.

ح- ستخضع المواد الأولية والمدخلات الأوروبية لتخفيض تدريجي للرسوم خلال 5 سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية وفق المعدلات التالية: 15% عند سريان الاتفاقية. 15% في السنوات الأربع الأولى. 25% في السنة الخامسة.

خ- فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الأوروبية المنافسة للمنتجات المحلية السورية سوف يكون التخفيض على النحو التالي: 8% عند سريان الاتفاقية، 8% سنوياً خلال السنوات الـ 11 التالية، 4% للسنة الأخيرة للمنتجات الأخرى حيث سيبدأ تخفيض الرسوم والضرائب عليها بعد أربعة سنوات من سريان الاتفاقية بمعدل 11% خلال السنوات الثماني اللاحقة.

د- ستخضع منتجات الصناعات الغذائية والزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى ضريبة أو رسم العنصر الزراعي بمبلغ محدد أو نسبة معينة من القيمة.

ثالثاً : الإجراءات الوقائية¹:

يشتمل مشروع الاتفاقية على مجموعة من الأحكام التي تجبر اتخاذ إجراءات وقائية حيث تمثل هذه الإجراءات استثناءات مؤقتة من تطبيق أحكام الاتفاقية لمواجهة ظروف ومصاعب معينة لدى أي طرف من طرفي الاتفاق ويمكن تصنيف هذه المصاعب حسب نوعية وطبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها إلى الفئات التالية:

¹ - موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني ، www.delsyr.cec.eu.int

الفئة الأولى: وتتعلق هذه الفئة بحماية الصناعات الناشئة أو قطاعات معينة تجري إعادة هيكلتها أو تواجه صعوبات جدية خاصة إذا كانت تؤدي إلى مشكلات اجتماعية بحيث يمكن لسورية اتخاذ تدابير تقضي بزيادة الرسوم الجمركية وإعادة فرضها وذلك بصورة استثنائية على منتجات واردة من دول الاتحاد الأوروبي على ألا تتجاوز الرسوم الجمركية (25%) من القيمة وألا تتعدى القيمة الإجمالية لهذه المنتجات المشمولة بالإجراءات المذكورة (15%) من إجمالي المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد خلال السنة الأخيرة التي تتوافر عنها إحصائيات. كما لا يجوز تطبيق مثل هذه الإجراءات على منتجات مضى أكثر من 3 سنوات على إلغاء الرسوم الجمركية أو الضرائب التي كانت مفروضة عليها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات يجب مناقشتها قبل تطبيقها بناءً على طلب الاتحاد الأوروبي وبالتالي على سورية تقديم جدول زمني بالإلغاء التدريجي لهذه الإجراءات وفقاً لشرائح سنوية ابتداءً من نهاية السنة الثانية لوضع هذه الإجراءات.

الفئة الثانية: وتتعلق بإجراءات مكافحة ظاهرة الإغراق وذلك بالحماية من زيادة الواردات من منتجات معينة بكميات تؤدي إلى الإضرار بإنتاج وطني مماثل أو منافس أو إلى أضرار جدية في قطاع معين من النشاط الاقتصادي ويمكن لطرفين اتخاذ الإجراءات المناسبة شريطة إعطاء الأولوية للإجراءات التي تؤدي إلى أقل خلل ممكن في مضمون الاتفاقية وضرورة إعلام الطرف الآخر وتزويد لجنة الشراكة بالمعلومات المفيدة وإبلاغها بالإجراءات المتخذة إلى جانب وجوب إجراء مشاورات ودية بين الطرفين بقصد إلغائها عندما تسمح الظروف بذلك.

الفئة الثالثة: وتتعلق بمواجهة المصاعب الجسيمة التي تظهر في ميزان المدفوعات حيث:

أ- تنص الاتفاقية على أن يتم تحويل المدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية المنصبة على السلع والخدمات القابلة للتحويل أما المعاملات المالية فيجب على سورية أن تضمن منذ بدء سريان الاتفاقية حرية تدفق رأس المال الخاص بالإستثمارات المباشرة وحرية تصفية وترحيل ناتجها وأرباحها.

ب- يشتمل مشروع الاتفاقية على أحكام تتعلق بالدعم الحكومي للمنشآت والاقتصاد السوري حيث يسمح لسورية بتقديم هذا الدعم خلال فترة سماح مدتها (5) سنوات ابتداءً من سريان الاتفاقية.

رابعاً : سورية ومشروع الشراكة الأوروبية:

شاركت سورية منذ البداية في جميع مؤتمرات الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي انطلقت في برشلونة (27-28 تشرين الثاني 1995)، وقد دخلت المفاوضات السورية – الأوروبية نطاق المفاوضات الرسمية بتاريخ 14/5/1998 بعد مرحلة استكشافية دامت سنتين تم التطرق فيها إلى العديد من الموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد السوري ووصلت جولات المفاوضات إلى ثماني جولات كانت آخرها الجولة التي عقدت في دمشق خلال يومي 5-6 حزيران 2002، وقد تركزت الطلبات السورية في المفاوضات حول¹ :

أ- قواعد المنشأ: طالب الجانب السوري أن يعتمد الجانب الأوروبي إلى معاملة سورية لجهة قواعد المنشأ بشكل أقل تشدداً من القواعد المطبقة على الدول الأخرى. و منحه تساهلاً في حدود القيمة أو الوزن بالنسبة للمواد الأولية التي تستورد من خارج الاتحاد الأوروبي أو من خارج الدول المتوسطية بأقل بـ10 نقاط، و أيضاً تقبل القيمة المضافة لجميع الدول 40% وبالنسبة لسورية 30% .

ب- الصناعات الناشئة: حيث أكد الجانب السوري على أن تبقى هذه الصناعات معفاة وبغض النظر عن تاريخ إقامة هذه الصناعة، حتى ولو تم إنشاء هذه الصناعة بعد مرور الفترة الانتقالية.

ت- الكون الزراعي: حيث طالب الجانب السوري بأن لا يكون هناك فرق بين الكونين الزراعي والصناعي.

والجدير ذكره أن الجانب السوري قد قرر خلال المفاوضات استبدال القائمة الممنوعة برسوم جمركية محددة يجري تخفيضها سنوياً، وكانت هذه القائمة محور الخلاف في جولات المفاوضات الأخيرة وأدت إلى تعليق بعض الاجتماعات في تلك المفاوضات، وجاء الاتفاق الجديد ليأخذ الصيغة التي يجري السماح باستيرادها وذلك وفق الأسس التالية:

أ- قائمة السلع المسموح باستيرادها وفق أحكام التجارة الخارجية: حيث يجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية 8.3% خلال اثني عشر عاماً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ب- قائمة السلع التي سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها ابتداءً من السنة الخامسة التي تلي توقيع الاتفاق بنسب متساوية 14.3% وهي (الرخام، أقمشة من خيوط تركيبية وصناعية وممزوجة، المحركات الكهربائية، محولات القدرة، الثريات وأجهزة الإنارة).

¹ - موقع هيئة تخطيط الدولة ، سوريا ، www.planning.gov.sy .

ت- قائمة السلع الممنوع استيرادها بموجب أحكام التجارة الخارجية أو مفيد لحماية الصناعة المحلية، حيث سيجري تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسب متساوية لتوقيع الاتفاق بعد أن يتم رفع الرسوم الجمركية.

ولكن في ختام المفاوضات أي بعد ثمان سنوات شهدت 12 جولة تفاوضية شاقة تمكن الجانب السوري بفضل خبراته ومهارته في التفاوض من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل في 19 تشرين الأول عام 2004، ولكن هذا الاتفاق توقف عند هذا، وإن إعادة العمل به مرهون بالوضع السياسي على الساحة الإقليمية، والذي تقف فيه سوريا موقف القلب.

2-2-2-4 : أثر الشراكة السورية الأوروبية على المنتجات القطنية السورية:

من خلال استعراض كامل فصول إعلان برشلونة واتفاقية الشراكة السورية والأوروبية يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الأمور التي تؤثر على الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته بشكل عام وعلى المنتجات القطنية السورية بشكل خاص كما يلي :

أ- تشترط الاتفاقية في كل بنودها ضرورة انسجام أحكامها مع الالتزامات المترتبة على إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام الاتفاقية العامة للجات وبالتالي تصبح هذه الاتفاقية جزءاً من إطار العولمة الذي لا يأخذ بالحسبان سوى إلى حد معين اختلاف مستويات النمو بين الدول الصناعية والدول النامية، وبالتالي خضوع كافة الأمر المنتجات القطنية السورية للأحكام الدولية المتعلقة بها.

ب- سجل إعلان برشلونة تراجعاً عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كانت الاتفاقات السابقة تمنحه للمنتجات الصناعية في دول جنوب وشرق المتوسط بالانتقال إلى مبدأ منطقة التجارة الحرة على الرغم من اعتماد مبدأ التدرج وتحديد فترة انتقالية مدتها (12) عاماً بدءاً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية حسب المادة السابعة من الاتفاقية، وهي مدة غير كافية في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد السوري لتطوير القطاع المنتج للمنتجات القطنية السورية نظراً لأن الهوة بين مستويات التطور بين سورية وبلدان الاتحاد الأوروبي كبيرة، ولكن من ناحية أخرى إذا أحسن استغلال هذه الفترة بشكل صحيح فهي كافية لاستبدال التكنولوجيا المستخدمة في صناعة المنتجات النسيجية وتطويرها بما يخدم هذه المنتجات وتعزيز تنافسيتها، وخاصة كون الاتفاقية راعت إمكانية اللجوء إلى تدابير

استثنائية لحماية الإنتاج الوطني(الصناعي) لمدة محدودة أو إطالة مدة 12 عاماً إذا دعت
الضرورة إلى ذلك باتفاق لجنة الشراكة.

ت- إن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي وفق المادة التاسعة
من الاتفاق يمكن سورية من حماية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية في سورية تجاه
منتجات الدول الأخرى المنافسة في السوق الأوروبية، وهنا لا بد من الإشارة إن الرسم
الجمركي يتضمن أي رسم أو ضريبة تُفرض على استيراد أو تصدير السلع، بما في ذلك
كل أشكال الرسوم أو الضرائب الإضافية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير (وفق المادة
8 من الاتفاق).

ث- بموجب المادة 15 في الفقرة (1) من الاتفاقية: يمكن لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية
ولفترة محدودة تخالف أحكام المادة (12) على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة
للعمل بها خلال الفترة الانتقالية ويمكن إقتصار هذه الإجراءات على الصناعات الناشئة أو على
قطاعات معينة في طور إعادة الهيكلة ، ولقد تمت الإشارة إلى إعادة الهيكلة أيضاً بموازاة
الصناعات الناشئة إذا أريد لها البقاء في سوق المنافسة بعد سريان اتفاقية الشراكة. كما انهب
موجب نفس المادة الفقرة(2) يحق للجنة الشراكة بشكل استثنائي، ولكي تأخذ بالاعتبار
الصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء أية صناعة جديدة، تفويض سورية بالمحافظة على
الإجراءات التي كانت قد اتخذتها بموجب الفقرة(1) ولفترة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفترة
الانتقالية ومدتها (12عام)، وهنا يمكن لرجال الأعمال النشطاء في سورية أن يبرموا
اتفاقيات مع المؤسسات الأوروبية القائمة من أجل التعاون للاستفادة من هذه الاستثناءات
وإقامة صناعات في سورية لإنتاج مختلف المنتجات القطنية لتزويد السوق الأوروبية
بمنتجاتها المماثلة للمنتجات الأوروبية أو لتغذية الصناعات الأوروبية ببعض أجزائها.

ج- بموجب المادة 12 الاتفاق إن المنتجات السورية ذات المنشأ السوري المصدرة إلى
المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية كما هو محدد في المادة(8) من الاتفاق الأمر الذي
يعني أن الصادرات الصناعية السورية من المنتجات القطنية إلى دول الاتحاد ستعامل معاملة
السلع الوطنية الأوروبية، وبالطبع دون شرط المعاملة بالمثل، وهذا يعطي ميزة إضافية
لصناعة المنتجات القطنية السورية لتنشط في الأسواق الأوروبية، وبالتالي يمكن الاستفادة من
هذا الشرط لإقامة صناعات متطورة في مجال النسيج والقطن وتطوير التكنولوجيا في هذه
الصناعات لتلبية الطلب في السوق الأوروبية والتصدير إلى دول أخرى خارج الاتحاد.

ح- بموجب المادة 98 من الاتفاق يحث التعاون الصناعي ويشجع على التعاون بين الفعاليات
الاقتصادية في سورية والمجموعة، والتحديث وإعادة هيكلة الصناعة السورية بما في ذلك

ببنيتها التحتية ومؤسساتها الداعمة في المجالات ذات الصلة كالمواصفات القياسية وضمن الجودة أو التصميم الصناعي، وتأسيس وتشجيع بيئة توفر المناخ الملائم لتطوير المشاريع الخاصة بقصد تحفيز نمو وتنويع الإنتاج الصناعي من منظور التنمية المستدامة، والتعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية والمجموعة، الابتكار والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا والمنتجات للإسهام في التنمية الاقتصادية في سورية، وتنويع المخرجات الصناعية في سورية، وتحفيز الابتكار والتجديد، أو أي مجال تعاون آخر يتفق عليه الطرفان، وعليه يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقية في تطوير قطاع الصناعات القطنية وتحفيز الابتكار والتجديد في هذه الصناعة كونها من الصناعات التي تتطلب التجديد الدائم في منتجاتها وخطوط إنتاجها بما يتلاءم وأذواق المستهلكين.

وأخيراً يمكن القول أنه في ظل اتفاق الشراكة السورية الأوربية يمكن تطوير إنتاج مختلف المنتجات القطنية في ظل صناعة النسيج والألبسة والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوربي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية) والاستفادة من الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات، وبالتالي فالشراكة ستعطي حافزاً لتطوير صناعة المنتجات القطنية وتحسين قدرتها أمام مثيلاتها في أوربا، كما أنه يتوقع في ظل الاتفاقية أن تكون هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوربية وإقامة استثمارات مشتركة بامتياز تصنيع في مجال المنتجات القطنية وتطويرها بما يخدم ويعزز الاقتصاد السوري.

المبحث الثالث

2-3 اثر الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على المنتجات القطنية السورية

تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية من أفضل الخيارات لتحسين التجارة والاستثمار ولتطوير وتنمية الاقتصاد للدول، وتشمل مواضيع مختلفة مثل (التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والاستثمار، وقواعد المنشأ، المشتريات ثنائية الأطراف)، وكثيراً ما تلجا العديد من الدول ومنها سورية إلى هذه الاتفاقيات كأحد الخيارات المهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي لمجموعة من الأسباب أهمها البحث عن أسواق أكبر، تبدو أسرع في إنهاء التفاوض، الدخول في قطاعات محددة مثل الاستثمار، والمنافسة، والمواصفات الفنية والعمالية، والبيئة والتي لا تحظى بإجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، اندماج أعمق بين الأطراف، تأمين النفاذ للأسواق المتقدمة.

وان الدخول في مثل هذه الاتفاقيات له العديد من الايجابيات والسلبيات التي تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى¹، الايجابيات مثل تحقيق أهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين، زيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول، توحيد فضاء الاقتصاديات المتناثرة، يعطي قطاعات الأعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية، آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجياً للمنافسة العالمية من وجهة نظر إستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية. أما السلبيات مثل التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية، عند تعددها تصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً نظراً لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نمواً، صعوبة في التطبيق بفاعلية، لا تخدم الدول ذات القدرات التفاوضية الضعيفة، لا تحفز على المفاوضات المتعددة الأطراف. ورغم المخاوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية والثنائية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات ما يزال في تزايد مستمر ومتسارع ولا سيما منذ العام 2000 ، وقد ازداد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى ودول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة بالحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق، وسورية كغيرها من الدول سعت لعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية بما يخدم اقتصادها وتنمية منتجاتها وقطاعاتها الاقتصادية ومن هذه الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة التجارة

¹ -- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 1283-1294.

الحرّة بين سورية وتركيا، ومنطقة التجارة الحرّة بين سورية وإيران والذي سنوضح آثار كل منهم في هذا المبحث على منتجاتنا القطنية محل البحث وإمكانية الاستفادة منها بما يعزز ويزيد قدرتها التنافسية.

2-3-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنتجات القطنية السورية

2-3-1-1 : الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹
(GAFTA):

تتوضح الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال المادة الثانية من الاتفاقية حيث نصت على² :

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي :

- أ- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً للأسس الآتية:
 - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
 - التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
 - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلثة أو البديلة.
- ب- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- ت- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- ث- منح تسييرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- ج- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- ح- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.
- خ- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

¹ - لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية مرجع سابق 1999 ص 391-409

² - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الإدارة العامة

2-1-3-2: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹
(GAFTA):

توضحت الأحكام الموضوعية للاتفاقية من خلال كلاً من المادة السادسة والسابعة والثامنة منه .

أولاً : المادة السادسة² :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

- أ- السلع الزراعية والحيوانات سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- ب- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.
- ت- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.
- ث- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.
- ج- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

ثانياً: المادة السابعة³:

- أ- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخصيص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس
- ب- يكون التخفيض النسبي متدرجاً ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

¹ لمزيد من المعلومات انظر: الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية-مرجع سابق ص391-409

² اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية-مرجع سابق ص9.

³ - المرجع السابق ص9.

ت- عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1 و 2 من هذه المادة تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرها المجلس أنها أقل نمواً معاملة تفضيلية وفقاً للمعايير والحدود التي يقرها

ث- لأي دولة طرف الحق في منح ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً أو غير طرف في هذه الاتفاقية
ج- لا يجوز أن تمنح دولة طرف أي ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

ثالثاً : المادة الثامنة¹:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت آخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

أ-تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيًا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة.

ب- للمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية.

ت- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة وللاخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة .

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص10.

2-3-1-3: البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أن الهدف من البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الصدد لا بد من الذكر أن منطقة التجارة الحرة العربية اختلفت عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة بامتلاكها برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، فضلاً عن لجان التنفيذ والمتابعة.

يتضمن البرنامج التنفيذي على كلاً من¹:

أولاً : القواعد والأسس :

- أ- يعتبر البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- ب- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.
- ت- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ث- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- ج- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- ح- تُتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.
- خ- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

¹ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- مرجع سابق ص16-17.

د- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (خ) أعلاه.

ذ- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

أ- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

i. السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ii. السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ت- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه ، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

ث- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو

لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

ج- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (Harmonized System) (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

بالإضافة إلى القواعد والأسس وكيفية تحرير التبادل التجاري يتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من الأمور المتعلقة بالقيود غير الجمركية وقواعد المنشأ و كيفية تبادل المعلومات والبيانات و تسوية المنازعات وفضها وآلية المتابعة والتنفيذ وعن المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً.

2-3-1-4 : أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمنتجات القطنية السورية:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ الكامل في مطلع 2005 داعماً للبيئة التجارية العربية ولحركة التجارة العربية البيئية وهي تمثل خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي واستثمار الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية. وينتظر أن تؤدي المنطقة أيضاً إلى الدفع باتجاه تأهيل البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، وتقليص القيود غير الجمركية إلى حدها الأدنى، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً لحركة التجارة العربية البيئية وان هذه المنطقة سيكون تأثيرها واضحاً على مختلف المنتجات في الدول الأعضاء ومن ضمنها سورية طبعاً التي بلا شك ستتأثر منتجاتها ومن ضمنها القطنية بهذه الاتفاقية، وعليه ومن خلال التمعن ببنود الاتفاقية والبرنامج التنفيذي يمكننا أن نوضح أهم آثار هذه المنطقة على المنتجات القطنية السورية باعتبارها جزءاً مهماً من المنتجات السورية من خلال ما يلي:

أ- من خلال الاتفاقية إن الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100% منذ بداية 2005 يشجع على زيادة الصادرات من المنتجات القطنية السورية إلى مختلف الدول الأعضاء في المنطقة.

ب- إن إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل وإلغاء القيود غير الجمركية والقيود الفنية (مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعانة) والقيود الإدارية (مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات

المنشأ ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التممين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش ، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لترخيص الاستيراد) والقيود المالية (مثل تجاوز رسوم التراخيص لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية، والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية) إن هذا الأمر في حال الاستفادة منه وتجاوز مثل هذه القيود من شأنه أن يخفف الأعباء وتكاليف تصدير المنتجات القطنية السورية وبالتالي زيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ت- تعامل المنتجات القطنية السورية معاملة السلع الوطنية المماثلة في الدول الأعضاء في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية ، والرسوم والضرائب المحلية بالإضافة إلى مراعاة الأحكام الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي تضمن المنتجات القطنية السورية نفس المعاملة للمنتجات المثلثة لها ضمن أسواق الدول الأعضاء .

ث- يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع. ومن المعروف في هذا المجال أن سورية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتجات القطنية وبالتالي تضمن انسياب سلعها من المنتجات القطنية وهي محققة لشروط قواعد المنشأ وبالتالي عدم وقوعها في المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ، وبذلك تضمن المنتجات القطنية السورية تصديرها وهي مصحوبة بشهادة منشأ سورية حسب الصيغة المتفق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة، والاستفادة من كافة الإعفاءات الجمركية والامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-3-2 اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والمنتجات القطنية السورية :

2-3-2-1 : التبادل التجاري بين سورية وتركيا في ظل العلاقات الاقتصادية السورية التركية

كما هو ملاحظ من الجدول (2-10): تطور التبادل التجاري بين سوريا وتركيا بشكل واضح خلال الفترة من (2000-2010) حيث بلغ في عام 2000 حجم التبادل التجاري بين البلدين (31073.1) مليون ليرة سورية لتطور بعد ذلك في السنوات اللاحقة وبخاصة خلال عام 2007 حيث بلغت قيمته في عام 2007 ما قيمته (56092.5) مليون ليرة سورية بزيادة سنوية 49.2% عن السنة السابقة، واستمر التبادل التجاري بين البلدين بالارتفاع ووصل إلى (106431.5) مليون ليرة سورية في عام 2010 ويعود هذا التطور الملحوظ إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا والى توقيع اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2007/1/1 والتي سنأتي على ذكرها وتوضيحها في الفقرات اللاحقة من بحثنا.

وبلغت قيمة الصادرات (22192) مليون ليرة سورية في عام 2000 ثم انخفضت بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة ثم عاودت وتطورت منذ عام 2007 حيث بلغت الصادرات في العام نفسه ما قيمته (27965.9) مليون ليرة سورية، ثم لتعاود في الارتفاع إلى أن وصلت إلى (29100) مليون ليرة سورية عام 2010، أما بالنسبة إلى قيمة الواردات فقد تطورت بشكل ملحوظ أيضاً خلال الفترة المدروسة (2000-2010) حيث بلغت الواردات (8881.1) مليون ليرة سورية عام 2000 لترتفع قيمتها في السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصلت في عام 2007 ما قيمته (28126.9) مليون ليرة سورية ووصلت في عام 2010 إلى (77331.5) مليون ليرة سورية.

ويعود سبب تطور كلا من الصادرات الواردات إلى نفس سبب تطور حجم التبادل التجاري الأنفة الذكر، وعلية فإن الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة كان في أغلب السنوات لصالح الجمهورية العربية السورية كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول (10-2) التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الاعوام (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	29100	14707.4	29592.9	27965.6	16260.1	13412.5	17048	19918.3	22039	19572	22192
الواردات	77331.5	54269.2	23064	28126.9	21322.5	15564.9	13922	13501.1	9351.3	9641.3	8881.1
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	37.6	27.1	128.3	99.4	76.2	86.1	122.5	147.5	235.6	203	249.8
الميزان التجاري	-48232	-39562	6528.9	-161.3	-5062.4	-2152.4	3127	6417.2	12687.7	9930.4	13310.9
حجم التبادل التجاري	106432	68976.6	52656.9	56092.5	37582.6	28977.4	30970	33419.4	31390.3	29213	31073.1

المصدر: ارقام الصادرات والواردات من: رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية، والنسب حسب حساب من قبل الباحث

ومن خلال تتبع نوعية الصادرات والواردات من المنتجات القطنية بين سورية وتركيا في خلاصة التجارة الخارجية، نجد أن أغلب المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا هي في الأغلب منتجات خام من القطن غير مصنعة على شكل قطن خام، وخيوط قطنية أو خيوط منسوجة بنسبة معينة من القطن مشكلة حوالي 24% من إجمالي الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2010 على سبيل المثال لا الحصر ، وفيما يلي سنوضح أهم المنتجات القطنية المصدرة إلى تركيا في عام 2010.

جدول (11-2) أهم المنتجات القطنية المصدرة الى تركيا عام 2010 (القيمة مليون ليرة سورية)

اسم المنتج القطني	القيمة (مليون ليرة سورية)
قطن غير مسرح "غير مكروود" وغير مشط	3336.1
فضلات خيوط من قطن	72.0
غيرها من فضلات قطن	29.3
خيوط مفردة قطنية من ألياف غير مشطه مقاسها 714.29 مصقولة و ملمعة	51.0
خيوط مفردة من ألياف قطنية غير مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56	1365.7
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها بين 714.29 - 232.56 ديسيتكس	14.4
خيوط مفردة قطنية من ألياف مشطه مقاسها 192.31 - 125 مصقولة او ملمعة	8.4
خيوط مفردة من ألياف مشطه من قطن مقاسها أقل من 83.33 ديسيتكس	4.4
خيوط قطنية فردية او متعددة الزوي غير مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	784.0
من خيوط مزوية او متعددة الزوي من ألياف مشطه مقاسها 714.29 او اكثر	2.7
أقمشة منسوجة بنسج تويل غيرمقصورة تحوي 85% وزناً او اكثر قطن يزن 2م منها أكثر من 200غ	206.1
اقمشة تحوي 85% او اكثر قطن يزيد وزن 2م اكثر من 200 غ غيرمقصورة	2.1
اقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% او اكثر قطن يزيد 2م اكثر من 200 غ مقصورة	3.9
أقمشة منسوجة بنسج من قطن سادة توال مصبورة يزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	11.7
اقمشة تحوي 85% او اكثر يزيد 2م اكثر من 200 غ مختلفة الالوان دنيم	23.8
اقمشة اخر تحوي اقل من 85% قطن ممزوجة و مصبورة	5.6
دنييم (نسج الجينز) من خيوط مختلفة الألوان	5.7
أقمشة منسوجة آخر من قطن مصبورة لايزن المتر المربع منها أكثر من 200غ	3.9
اقمشة منسوجة اخر من قطن مصبورة يزيد 2م اكثر من 200 غ	885.5
أقمشة منسوجة آخر مصبورة مخلوطة بقطن بوزن يتجاوز 170 غ / 3م	23.1
أقمشة منسوجة ذات خمل من السدى، مقصودة من قطن	27.7
أقمشة منسوجة من خيوط قطيفية من ألياف تركيبية أو اصطناعية	10.9
قمصان و أثواب نوم و بيجامات من قطن للنساء أو البنات كروشيه	2.2
قمصان من نوع تي شيرت و قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشيه من قطن	4.2
بياضات للتواليت (الحمام) والمطبخ، من الأقمشة المزودة من النوع الإسفنجي من قطن	19.0
بياضات للأسرة، و المائدة، و التواليت (حمام) و المطبخ من قطن	4.8
أكياس تعبئة وتغليف من قطن	5.8
المجموع	6914.137
اجمالي الصادرات الى تركيا	29100
نسبة المنتجات القطنية المصدرة الى اجمالي الصادرات لتركيا	23.8

المصدر : خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010.

وبالنسبة إلى الواردات من تركيا فإن أغلب المنتجات القطنية المستوردة عبارة عن منتجات من الخيوط والقطن الخام وهي قليلة جداً لا تتعدى نسبتها من إجمالي المستوردات من تركيا ما نسبته 0.0037% كما هو موضح في الجدول التالي:

القيمة (مليون ليرة)	اسم المنتج القطني
8.341	خيوط مفردة من ألياف قطنية غير ممشط مقاسها بين 232.56 - 714.29
4.179	خيوط مفردة من ألياف غير ممشطة قطنية مقاسها بين 192.31 - 232.56 خام
87.999	خيوط مفردة من فضلات غير ممشطة من قطن مقاسها أقل من 232.56 و لا يقل عن 192.31 ديسيتكس
16.664	خيوط مفردة قطنية من ألياف ممشطة مقاسها بين 714.29 - 232.56 ديسيتكس
40.204	خيوط قطن من ألياف غير ممشطة مقاسها 714.29 أو أكثر
17.657	خيوط قطن من ألياف غير ممشطة مقاسها 714.29 - 232.56 .
10.527	خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشطة مقاسها أقل من 232 ولا يقل عن 192.31 ديسيتكس
4.66	أقمشة منسوجة من قطن تحوي 85% أو أكثر مختلفة الألوان
17.413	أقمشة تحوي 85% أو أكثر يزيد م2 أكثر من 200 غ مختلفة الألوان دنيم
15.63	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان دنيم
41.311	أقمشة تحوي أقل من 85% قطن ممزوجة خيوط مختلفة الألوان
26.41	أقمشة منسوجة آخر من قطن غير مقصورة لا يزن م2 أكثر من 200 غ
290.995	مجموع المنتجات أعلاه
77331.52	اجمالي الواردات من تركيا
0.0037%	نسبة المنتجات القطنية المستوردة الى اجمالي المستوردات من تركيا

المصدر : خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- جدول الصادرات حسب اهم البلدان والبنود لعام 2010

2-3-2-2: اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا والرغبة في تطوير العلاقات الودية بينهما، لاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والتجارة بين الطرفين وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة، بالإضافة إلى رغبتهما بالمشاركة النشطة في عملية التكامل الاقتصادي في أوروبا وحوض المتوسط بما يتوافق مع إعلان برشلونة. آخذين بعين الاعتبار أهمية التجارة الحرة لكل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، كما تكفلها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة لعام ١٩٩٤ والاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية فقد قررا من أجل تحقيق هذه الأهداف، إبرام اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2007/1/1 بعد أن تم تصديقها من البرلمانين في البلدين (في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 37 تاريخ 2007/5/4) إن هذه الاتفاقية تعزز العلاقات التقليدية والقيم المشتركة بين البلدين وأهمية الحوار والتعاون لتحقيق امن واستقرار دائمين في المنطقة كما أن الاتفاقية تأخذ بعين الاعتبار في نصها التزامات الحكومة التركية تجاه الاتحاد الجمركي مع المجموعة الأوربية والتزامات الحكومة السورية في إطار اتفاقية التعاون بين الجمهورية العربية السورية والمجموعة الاقتصادية الأوربية.

وجاءت هذه الاتفاقية مكونة من خمسة فصول تحتوي 49 مادة أهم ما جاء فيها من نقاط هي:

أ- تهدف هذه الاتفاقية إلى¹:

- i. زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين.
- ii. التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية.
- iii. تعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال توسيع التجارة البينية.

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية- اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية- المادة (1).

iv. توفير ظروف عادلة للمنافسة التجارية بين الطرفين.
v. المساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور والتوسيع المتناغم في كلا البلدين.

vi. تطوير التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق البلدان الأخرى.

ب- بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية يتم إلغاء الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تخضع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر بموجب نفس المادة إلى برنامج تنفيذي كما يلي¹:

i. تلغى كل الرسوم البالغة 1% و 1.5% و 1.7% و 3% و 3.5% بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ii. تلغى الرسوم البالغة 5% و 7% خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

iii. تلغى الرسوم البالغة 10% و 11.7% و 14.5% خلال ست سنوات.

iv. تلغى الرسوم البالغة 20% و 23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

v. تلغى الرسوم البالغة 29% و 35% و 47% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

vi. تخفض كل الرسوم التي تزيد عن 50% إلى 50% وتلغى خلال اثني عشر عاماً.

vii. تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقانة المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.

ت- بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية راعت الاتفاقية الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بإعادة هيكلة، فسمحت لسورية أن تتخذ

¹ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية - اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية - المادة (3).

إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركيبية المنشأ % 25 من القيمة.

ث- بموجب المادة الواحدة والعشرين من الاتفاقية في حال تعرض أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييدية لمدة محدودة لا تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة وضع ميزان المدفوعات.

ج- بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية في حال تم تطبيق أي تخفيض في التعرفة بعد تطبيق الاتفاقية تحل التعرفة المخفضة محل الرسوم المشار إليها سابقاً.

ح- بموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاقية لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات اثر مماثل على التجارة بين الطرفين.

خ- بموجب المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل.

د- بموجب المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أية إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

ذ- وتناولت الاتفاقية في المواد الثالثة والثلاثون حتى المادة ستة وثلاثون التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

ر- بموجب المادة أربعون وإحدى وأربعون من الاتفاقية، تم تشكيل لجنة سورية تركية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، مع العلم أنه تم عقد هذه الاتفاقية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقية التي تأسس شراكة بين تركيا والمجموعة الاقتصادية وبين سورية والمجموعة الاقتصادية.

2-3-2-3 : اثر اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية على المنتجات القطنية السورية:

إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا ستمنح السلع السورية تحريراً وإعفاءً من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق التركية مقابل تحرير وإعفاء متدرج للسلع التركية، وهي بعكس الاتفاقية العربية التي تبدو متعادلة ستكون الاتفاقية مع تركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية.

ولكن في ضوء الأحداث الصعبة التي مرت بها سورية وتأزم العلاقات السورية التركية نتيجة التطور السلبي للعلاقات السياسية السورية- التركية بعد موقف أنقرة من الأحداث التي شهدتها سورية مؤخراً وفي ضوء المصلحة الوطنية السورية قررت الحكومة السورية في جلسة استثنائية عقدها يوم الأحد 4 أيلول 2011، إيقاف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية وكل الأحكام والقرارات والتعليمات الصادرة استناداً لهذه الاتفاقية أو المتعلقة بها وخضوع المستوردات ذات المنشأ والمصدر التركي لأحكام التجارة الخارجية كالنافذة واستيفاء الرسوم الجمركية عن هذه المستوردات وفقاً للتعرفة الجمركية المتناسقة النافذة بالإضافة إلى أن الحكومة السورية قررت في نفس الجلسة¹:

أ- فرض رسم بنسبة 30 % من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة إلى سورية وذلك لصالح دعم إعمار القرى النامية.
ب- استيفاء مبلغ 80 ليرة سورية عن كل ليتر مازوت من السيارات التركية المغادرة إلى تركيا وهو ما يمثل فارق وسطي سعر مادة المازوت بين سورية وتركيا وذلك وفق الكميات المحددة للسيارات المبردة 600 ليتر للسيارات الشاحنة 550 ليترًا للباصات 400 ليتر للميكروباصات 200 ليتر للسيارات الأخرى 50 ليترًا .

ت- تطبيق رسم العبور على الشاحنات التركية المحملة أو الفارغة وفق المعادلة التالية. وزن السيارة / القائم أو الفارغ / طن ضرب المسافة المقطوعة كيلو متر ضرب 2% ويستوفى ذلك باليورو.

¹ - من موقع وزارة الاقتصاد والتجارة/ <http://www.syrecon.org>

وعليه لولا الظروف التي مرت بها البلد ولو طبقت الاتفاقية كان من الممكن أن يكون لهذه الاتفاقية أثراً على منتجاتنا القطنية سنوضح أهمها كما يلي:

أ- حسب الاتفاقية فإن الصادرات الصناعية السورية سوف تندفق إلى السوق التركية بدون أي رسوم جمركية بالإضافة لبقاء نظام الحصص لبعض المنتجات كما أن التعريف الجمركية والحصص على الصادرات التركية إلى سورية سوف تخفض بالتدرج إلى أن تزال نهائياً خلال 12 سنة، كل الرسوم الصناعية حتى 3.5% سوف تزال عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، الرسوم بين 5-7% سوف تخفض خلال ثلاث سنوات والرسوم بين 10-14.5% خلال ست سنوات، الرسوم بين 20-23% سوف تأخذ تسع سنوات، والرسوم من 29-47% سوف تزال خلال 12 سنة وأخيراً الرسوم فوق 50% سوف تخفض إلى 50% ثم تزال خلال 12 سنة أيضاً¹.

ب- يتبين أن الاتفاقية تشمل: المنتجات الصناعية في الفصول 25-97 من النظام المنسق (H.S) باستثناء مجموعة من السلع المدرجة في ملاحق الاتفاقية، التي تشمل على بعض المواد كالفلين والقطن غير المشط والكتان والقنب وغيرها، وتتص الاتفاقية على إعفاء المنتجات الصناعية السورية لدى دخولها إلى تركيا من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. مما يسهل انسياب المنتجات القطنية السورية إلى الأسواق التركية. وتعزيز فرص خلق التجارة عن طريق المنتجات القطنية التي تمتلك سورية ميزة نسبية في إنتاجها من خلال توفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

ت- باعتبار أن تركيا إحدى الدول المرتبطة باتفاقية اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي وهي ملزمة بتطبيق القوانين الجمركية الأوروبية نفسها على جميع السلع المستوردة من دول العالم، فإن الصادرات السورية من المنتجات القطنية إلى تركيا سوف تعامل نفس معاملة السلع السورية المصدرة إلى أوروبا من ناحية الرسوم الجمركية ومع توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين البلدين فإن الصادرات السورية من هذه المنتجات قد تلقى معاملة تفضيلية أكبر من التي ستلقاها لدى دخول سلعها للاتحاد الأوروبي.

ث- يمكن لمشروع الاتفاق المقترح أن يترافق باتفاقية مماثلة لتشجيع انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها لإقامة استثمارات تركية في سورية في مجال إنتاج المنتجات القطنية مما يمكن الاستفادة من فرصة دخول الأسواق العربية بكاملها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

¹ -المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011ص8.

ج- يضمن الطرفان السوري والتركي من خلال الاتفاقية حماية ملائمة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية بما يتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات الدولية، ويشمل ذلك السبل الفعالة لتطبيق هذه الحقوق.

ح- إن اغلب المنتجات القطنية السورية المصدرة لتركيا هي عبارة عن قطن خام الأمر الذي يجعل الميزان التجاري لهذه المنتجات في صالح الجانب التركي نتيجة فقدان تلك السلع للمعاملة التفضيلية التي يمكن أن تحظى بها السلع المصنعة.

خ- إن منافسة السلع التركية من المنتجات القطنية للسلع المثلثة لها السورية يتركز على انخفاض تكلفتها مقارنةً بالسلع السورية بالإضافة للدعم غير المباشر الذي تتلقاه القطاعات صناعية المنتجة لمثل هذه المنتجات وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات جادة لتخفيض أعباء الإنتاج المحلي، وبخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطه الداخلة في إنتاجها، وتخفيض الضرائب والرسوم المتعلقة بها، إن هذا الأمر يجعل المنتجات القطنية التركية في وضع أفضل من المنتجات المماثلة لها السورية ويعطيها مميزات ايجابية على حساب المنتجات القطنية السورية.

د- باختصار شديد يمكن القول أن الاتفاقية لو لم يتم إيقافها ستكون في مصلحة تركيا وخاصة إذا لم تستطع المنتجات القطنية السورية من منافسة مثيلاتها من المنتجات التركية، إلا أنه وعلى المدى البعيد يمكن اعتبارها مجالاً لرفع كفاءة المنتجات القطنية السورية وتحسين جودتها.

2-3-3 اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والمنتجات القطنية السورية.

2-3-3-1 : تطور العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية:

من خلال تتبع طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية السورية منذ تأسيسها عام 1946 ، وإيران حتى قيام الثورة الإسلامية، نجد أن هذه العلاقة اتسمت بعدم الاستقرار والتوتر، حيث لم يكن هناك أي لقاء قبل قيام الثورة الإيرانية بين سورية وشاه إيران إذ أن النهجين السياسيين بين سورية في ذلك الوقت خلفا جملة من معوقات التعاون بينهما في تلك الفترة¹.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحسن مسار العلاقات السورية الإيرانية بشكل واضح وكان ذلك الحدث بداية لعلاقات متينة بين سوريا وإيران، وقد شكل بعدئذ موقف الحكومة السورية الداعم لإيران في حربها مع العراق 1980-1988 الأساس المتين الذي بنيت عليه العلاقات الإيرانية السورية، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية بمثابة أول اختبار عملي للتعاون بين البلدين، والتي شملت كل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولعل المثال الأبرز والأهم للتعاون السوري الإيراني خلال الحرب هو قيام الحكومة السورية بقطع جميع علاقاتها مع الحكومة العراقية بما في ذلك غلق الحدود وقطع أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها².

واستمر تطور العلاقات السورية الإيرانية عموما ليشمل كل الجوانب الاقتصادية

والثقافية وترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين منها³ :

أ- تم التوقيع بتاريخ 1990/9/24 على الاتفاقيات التالية:

i. اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجار لمتابعة علاقات التعاون الاقتصادي

والعلمي والفني بين الجانبين، عن طريق الاتصالات الثنائية والزيارات بين الجهات المعنية.

ii. اتفاق حول إنشاء شركات مشتركة للاستثمارات والمقاولات .

iii. اتفاق بين هيئة تخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة الخطة والميزانية لتبادل الخبرات في

مجال التخطيط.

¹- ديهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (4+3) 2006 ص321-322.

²- المرجع السابق ص326-327.

³ - www.dcc-sy.com/word/iran.doc و www.al-elam.com/PublicFiles/File/

- ب- تم في 1996/8/20 التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين ، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2002/1/1 ونص على منح سلع البلدين معاملة غير تمييزية للبضائع ذات المنشأ الوطني، وعلى تشجيع الطرفين للاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والندوات وإقامة معارض خاصة في أراضي الطرف الآخر، كما وقع في نفس التاريخ اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2002/1/1.
- ت- اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات موقعة بين البلدين بتاريخ 1998/2/5 والتي لم يتم وضعها موضع التنفيذ بعد.
- ث- مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 1995/5/15 بين البلدين حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المخالفات ومنعها ومكافحتها.
- ج- مذكرة التفاهم الموقعة في دمشق بتاريخ 2003/5/14 حول إنشاء لجنة سورية إيرانية مشتركة لدراسة سبل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين.
- ح- اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006.
- خ- اتفاقية إطارية لتأسيس مصرف سور إيراني مشترك.
- د- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.
- ذ- اتفاقية تشكيل مجلس رجال الأعمال المشترك السور الإيراني عام 2008.
- ولتوضيح التبادل التجاري بين سورية وإيران في ظل هذه الاتفاقيات نورد الجدول التالي:

جدول (2-13) تطور التبادل التجاري بين سورية وإيران خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	706	442.4	1207	1826.6	890.4	158.7	140.5	73.3	99.9	54.9	34.8
الواردات	14018.3	6919	3349.2	5402.2	3692.6	3216.5	2769	2709.6	2351.9	1318.9	135.1
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	5.0	6.4	36.0	33.8	24.1	4.9	5.1	2.7	4.2	4.2	25.8
الميزان التجاري	-13312.3	-6476.6	-2142.2	-3575.6	-2802.2	-3057.8	-2629	-2636.3	-2252.0	-1264.0	-100.3
حجم التبادل التجاري	14724.3	7361.4	4556.2	7228.8	4583	3375.2	2910	2782.9	2451.8	1373.8	169.9

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء-المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المدروسة- فصل التجارة الخارجية- والنسب حسب من قبل الباحث

كما هو واضح من الجدول أعلاه إن حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران قد تطور وتحسن بشكل واضح خلال الفترة المدروسة وصل إلى 14724.3 مليون ليرة سورية في عام

2010 بعد أن كان 170 مليون ليرة سورية عام 2000 هذا وتشير أرقام التبادل التجاري بين البلدين إلى وجود عجز في الميزان التجاري السوري لمصلحة إيران بلغ عام 2000 ما قيمته 100 مليون ليرة سورية ليزداد هذا العجز بشكل واضح خلال الفترة المدروسة (2000-2010) إلى أن وصل في عام 2010 ما قيمته (13312) مليون ليرة سورية.

وقد بلغت الصادرات السورية في عام 2000 ما قيمته 34.8 مليون ليرة سورية ليتطور بعد ذلك انخفاضاً وارتفاعاً من سنة إلى أخرى ووصل إلى 1826.6 مليون ليرة سورية عام 2007 ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط 2006. بعد ذلك انخفضت الصادرات السورية إلى إيران إلى ما قيمته (706) مليون ليرة سورية عام 2010 أي ما نسبته (0.12 %) من إجمالي الصادرات السورية لنفس العام وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع تطور العلاقات السورية الإيرانية والاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

أما بالنسبة للمستوردات فقد تطورت بنسبة أكبر من تطور الصادرات حيث بلغت قيمة المستوردات السورية من إيران عام 2000 ما قيمته 135 مليون ليرة سورية ولتصل المستوردات السورية من إيران عام /2010/ ما قيمته (14,018.3) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (1.73%) من إجمالي المستوردات السورية.

2-3-3-2: اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية¹:

انطلاقاً من أهمية الروابط التقليدية القائمة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والرغبة في تطوير وتعزيز العلاقات الودية لاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وتعزيز نطاق التجارة المتبادلة بين البلدين، فقد قررا البلدين إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما في 2011/2/8 التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 2012/3/21.

تتكون الاتفاقية من 23 مادة بالإضافة إلى ثلاث جداول كملاحق بنص الاتفاقية، أهم ما جاء في الاتفاقية:

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية. موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

أ- تهدف الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما فيها المنتجات الزراعية، والمساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور المتناغم للتجارة العالمية وتوسيعها¹.

ب- نصت الاتفاقية في المادة الثالثة على أن التخفيض الجمركي بنسبة 20% لكل عام اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 5 سنوات حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين عند حد 4% ، أي بمعنى إن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%.

ت- نصت الاتفاقية في المادة الخامسة على أن تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الطرفين المتعاقدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ث- نصت الاتفاقية في المادة الثامنة على أنه لن يقوم الطرفين المتعاقدين بفرض أية ضرائب أو أعباء داخلية بشكل مباشر أو غير مباشر على سلع الطرف المتعاقد الآخر المشمولة بهذه الاتفاقية بشكل يتجاوز تلك التي تطبق على السلع المحلية المثلثة أو ذات منشأ أراضي دولة ثالثة.

ج- نصت الاتفاقية في المادة الحادية عشرة في حال حدد احد الطرفين المتعاقدين حدوث إغراق في التجارة مع الطرف المتعاقد الآخر فإنه يمكنه أن يفرض ضريبة لمكافحة الإغراق على استيراد المنتجات المسببة لهذا الإغراق.

ح- نصت الاتفاقية في المادة السادسة عشرة على أنه لا تمنع الاتفاقية استمرار أو إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة أو ترتيبات تتعلق بالتجارة الحدودية.

خ- تتضمن الاتفاقية بموجب المادة الثانية والعشرون ثلاث ملاحق: الملحق (أ) الجداول الزمنية وطرق تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية العربية السورية والقوائم المستثناة، الملحق (ب) الجداول الزمنية وطرق تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع ذات منشأ الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوائم الاستثناءات. الملحق (ج) قواعد المنشأ بموجب الاتفاقية، حيث وضع الملحق (أ) الأفضليات الممنوحة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية حيث أهم ما جاء في هذا الملحق : بالنسبة للنسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية يتفق الطرفان على أن يقوما بصورة ثنائية بتطبيق التخفيضات التالية على السلع الصناعية المدرجة في قائمتها: -البضائع أو السلع التي تطبق عليها تعرفه جمركية من 5 إلى 20% ستمنح تخفيض 15%، والتي تطبق

1- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

عليها من 21 إلى 30% ستمنح تخفيض 20%. والتي تطبق عليها من 31 إلى 50 تمنح نسبة تخفيض 25%، والتي تطبق عليها تعرفه جمركية من 51% فما فوق تمنح نسبة تخفيض 30%. وفي نفس الملحق المذكور أعلاه بالنسبة للمنتجات النسيجية اتفق الطرفان المتعاقدين على تطبيق التعريفه المخفضة التالية للمنتجات ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق:

- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 50% على الصادرات السورية إلى إيران ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.
- سيتم تطبيق تعرفه جمركية مقدارها 35% على الصادرات الإيرانية إلى سورية ضمن الفصلين 61 و 62 من النظام المنسق.

جدول (14-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية (السلع الصناعية والقطنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في إيران	المادة	البنود الجمركية النظام المنسق
45-15-4	القطن الطبي والشاش الطبي	300590
25	خيوط قطن مفردة من الألياف غير مشطبة	520512
25	خيوط قطن مزوية أو متعددة الزوي مقاس ٧١٤،٢٩ ديسيكس	520531
25	٧١٤،٢٩ من أقل مقاس الزوي متعددة أو مزوية قطن خيوط ديسيكس	520532
70	أقمشة من قطن غير مقصورة (توال)	520911
70	أقمشة من قطن غير مقصورة أخرى	520919
70	أقمشة من قطن مقصورة	520929
70	أقمشة من قطن مصبوغة	520939
65	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	630221
65	بياضات أخرى للأسرة من قطن	630231
65	بياضات مائدة أخرى من قطن	630251
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن من النوع الاسفنجي	630260
65	بياضات للحمام والمطبخ من قطن غير اسفنجية	630291
65	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	630492
100	معاطف وعباءات من مصنرات للرجال من قطن	610120
100	معاطف وعباءات من مصنرات للنساء من قطن	610210
100	جاكيتات للرجال من قطن	610332
100	بنطلونات للرجال من قطن	610342
100	بدل للنساء من مصنرات من قطن	610412
100	أطقم أنساميلات للنساء من قطن	610422
100	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	610432
100	فساتين من قطن	610442
100	تنانير من قطن	610452
100	بنطلونات للنساء من قطن	610462
100	قمصان للرجال من قطن مصنرات	610510
100	البيسة داخلية نسائية من قطن	610891
100	جوارب نسائية من قطن	611595
100	معاطف وعباءات من قطن	620112
100	معاطف وعباءات للنساء من قطن	620212
100	أطقم رجالية من قطن	620322
100	جاكيتات رجالية من قطن	620332
100	بنطلونات رجالية من قطن	620342
100	بدل للنساء من قطن	620412
100	أطقم أنساميلات (من قطن)	620422
100	جاكيتات للنساء من قطن	620432
100	فساتين من قطن	620442
100	تنانير من قطن	620452
100	بنطلونات نسائية من قطن	620462
100	قمصان للرجال من قطن	620520
100	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	620630
100	سراويل داخلية للرجال من قطن	620711
100	قمصان للنوم وبيجامات من قطن	620721
100	قمصان نوم وبيجامات من قطن	620822
100	البيسة وترابعها للأطفال من قطن	620920

المصدر: الملحق (أ) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية - موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

د- وضع الملحق (ب) النسب التفضيلية الممنوحة للسلع الصناعية بين الطرفين وكانت التخفيضات على السلع الصناعية والنسجية هي نفسها المذكورة في الملحق (أ) الآتية الذكر.

جدول (15-2) الأفضليات التي سيتم منحها من قبل الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السلع الصناعية والفنية منها)

نسبة التعرفة المطبقة في سوريا	المادة	البنود الجمركي النظام المنسق
1	زيت من بذور القطن) غير مخصص للصناعات الغذائية	15121110
3	زيت من بذور القطن يستخدم للصناعات الغذائية	15121190
50	بياضات للأسرة مطبوعة من قطن	63022100
50	بياضات مائدة من قطن	63025100
50	أصناف مفروشات غير مصنرة من قطن	63049200
50	معاطف وأقبية وسترات للرجال مصنرة من قطن	61012000
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	61032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	61033200
50	بطلونت من قطن للرجال	61034200
50	بدل للنساء من قطن	61041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	61042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	61043200
50	تنانير للنساء من قطن	61045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	61046200
50	قمصان للرجال مصنرة من قطن	61051000
50	جوارب نسائية من قطن	61159290
50	معاطف وأقبية وعباءات للنساء من قطن	62021200
50	أطقم) أنساميلات (للرجال من قطن	62032200
50	جاكيتات للرجال من قطن	62033200
50	بنطلونت للرجال من قطن	62034200
50	بدل للنساء من قطن	62041200
50	أطقم) أنساميلات (للنساء من قطن	62042200
50	جاكيتات وبليزرات للنساء من قطن	62043200
50	فساتين للنساء من قطن	62044200
50	تنانير للنساء من قطن	62045200
50	بنطلونت للنساء من قطن	62046200
50	قمصان للرجال من قطن	6205200
50	بلوزات وقمصان للنساء من قطن	62063000
50	سراويل داخلية للرجال من قطن	62071100
50	بيجامات للرجال من قطن	62072100
50	قمصان نوم وبيجامات للنساء من قطن	62082100
50	ألبسة لصغار الأطفال من قطن	62092000
50	أروية للرياضة للرجال من قطن	62113200
50	أروية للرياضة للنساء من قطن	62114200
50	مناديل من قطن	62132000

المصدر: الملحق(ب) من نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية/ <http://www.syrecon.org>

ذ- تضمن الملحق (ج) قواعد المنشأ المطبقة في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث يتبين من ضمن هذا الملحق أنه

لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين.

2-3-3-3 : أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية على المنتجات القطنية السورية:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية حيز التنفيذ في 2012/3/21 ومن خلال الاتفاقية يتبين أن الهدف منها هو إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية غير الجمركية بالتدرج بحسم 20% من هذه الرسوم سنويا حتى نسبة 4% خلال خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ، أي بمعنى أن الرسم الجمركي المفروض سواء كان في سورية أو في إيران سيتم تخفيضه تدريجياً بنسبة 20% عن كل عام للوصول إلى الرسم النهائي والمقدر بـ 4%. وهذا يعني أن المواد التي رسمها الجمركي 4% وما دون سوف تبقى كما هي ولا تخضع لأي تخفيض وأيضاً ذلك ينسحب على الجانب الإيراني. إضافة إلى ذلك تهدف الاتفاقية إلى التخلص من القيود غير الجمركية والحظر على المستوردات وغيرها نهائياً وتعامل السلع معاملة السلع الوطنية في كلا البلدين. وكما مبين من الفقرات أعلاه أن كلا من الملحق (أ) و(ب) قد بينا الأفضليات التي سيتم منحها من قبل البلدين لبعضهما البعض على مجموعة من السلع القطنية*، وبالتالي سيكون لهذه الاتفاقية أثر مباشر على هذه المنتجات ممكن أن نجملها كما يلي:

- أ- إن دخول المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية بدون رسوم جمركية ستمنحهم ميزة تنافسية في السوق الإيرانية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجات الإيرانية المماثلة.
- ب- وبالعودة إلى بنود اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية نجد أنه سيتم إلغاء جميع القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الدولتين عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما أنه لن يطبق أي قيد كمي جديد وأي حظر على المستوردات من البضائع بين سورية وإيران اعتباراً من يوم دخول اتفاقية حيز التنفيذ الأمر الذي يعني سهولة انسياب المنتجات القطنية السورية إلى السوق الإيرانية وانخفاض تكاليف تصديرها وبالتالي زيادة موقعا التنافسي في السوق الإيرانية.
- ت- ومن ضمن ما تضمنته الاتفاقية أنه لن يطبق أي ضرائب أو أعباء ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تعتبر ضريبة القيمة المضافة أو ما يعادلها من الضرائب ذات الأثر المماثل

*-انظر الجدول (2-14) ص126 والجدول (2-15) ص123 و ص125 ضمن متن البحث.

ولن تطبق أية رسوم جمركية أو أية ضرائب أو أعباء أخرى ذات أثر مماثل على التجارة بين البلدين، الأمر الذي يعني زيادة حجم التجارة في المنتجات القطنية بين الطرفين المتعاقدين والتخلص من الصعوبات والقيود على تجارة هذه السلع ، الأمر الذي يسهل خلق بيئة مناسبة من أجل تحقيق نمو مستدام في التجارة بين الطرفين المتعاقدين لمثل هذه السلع.

ث- من خلال الاتفاقية وملاحقه يتبين انه لاعتبار السلعة ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة للسلعة عن 50% محسوبة وفق القواعد المتفق عليها بين الطرفين، وأن هذا الأمر يساعد سورية في إعطاء ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

أخيراً يمكن القول أن نتائج الاتفاقية لا يمكن أن تظهر في يوم وليلة وأن تطبيقها بحاجة إلى جهد ووقت خاصة أن إيران لديها جدار عال من الحماية الجمركية وأسواقها مليئة بالبضائع المستوردة من كل حذب وصوب.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للقدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية

المبحث الأول : مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

المبحث الثاني : أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها.

المبحث الرابع: الأزمات السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية.

المبحث الأول

3-1 مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية مع بعض المقارنات الدولية.

هناك العديد من المؤشرات لقياس تنافسية المنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومقارنتها مع المؤشرات ذات الصلة للدول الأخرى إلا أننا سوف نركز في بحثنا هذا على أهم المؤشرات الملائمة لبحثنا هذا التي يمكن باستخدامها التعبير عن الوضع التنافسي للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومؤشر الحصة من السوق العالمية ومؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال مع بعض المقارنات الدولية.

نتيجة صعوبة المقارنة وتتبع المنتجات المثيلة من المنتجات القطنية بين سورية ودول أخرى سوف نورد المقارنة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية وذلك من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة حيث من ضمن هذا التصنيف الدولي منتجات النسيج والملابس، وكون أن المنتجات القطنية تدخل ضمن منتجات النسيج والملابس وتحتل أهمية كبيرة ضمنهما، وعليه يمكن الاعتماد على هذين التصنيفين في دراسة المنتجات القطنية من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة.

وتم اختيار مجموعة من الدول*:

- دول الاتحاد الأوروبي كون سورية تعمل إلى إقامة شراكة معها.
- إيران كونها ترتبط مع سورية بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبخاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية.
- تركيا كون تربطنا معها اتفاقيات اقتصادية و اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية، على الرغم من توقفها نتيجة الأوضاع التي تمر بها سورية.
- الصين كونها من أهم الدول التي تسعى للتنافس في السوق العالمية في هذه المنتجات.
- الباكستان باعتبارها من الدول الهامة في إنتاج المادة الأولية اللازمة للمنتجات القطنية.

* للمزيد من المعلومات انظر ضمن الملاحق ص 192-198 .

- كل من الأرجنتين والبرازيل كون سورية تسعى في سياساتها الاقتصادية المستقبلية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية.
- كل من مصر وتونس والمغرب كونها من الدول العربية المهمة في هذه المنتجات وكونهم أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سورية عضواً فيها.
- أمريكا كونها من الدول المؤثرة في اتفاقيات التجارة الحرة وبخاصة منظمة التجارة العالمية.

3-1-1 : مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT): Intra-Industry Trade

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب السلع للمنسوجات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات أكسل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-1) مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للمنسوجات خلال الأعوام (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.57	0.42	0.80	0.83	0.72	0.75	0.60	0.44	0.50	0.65	0.53
الصين	0.89	0.86	0.78	0.69	0.63	0.55	0.50	0.46	0.40	0.40	0.37
مصر	0.67	0.81	0.86	0.85	0.98	0.88	0.85	0.78	0.59	0.72	0.78
الهند	0.19	0.21	0.25	0.28	0.30	0.38	0.37	0.36	0.37	0.40	0.35
المغرب	0.17	0.18	0.17	0.14	0.15	0.19	0.22	0.25	0.24	0.27	0.25
تونس	0.23	0.24	0.27	0.31	0.33	0.34	0.36	0.40	0.37	0.37	0.34
تركيا	0.73	0.66	0.80	0.79	0.79	0.77	0.76	0.80	0.75	0.76	0.84
البرازيل	0.92	0.96	0.98	0.82	0.90	0.93	0.92	0.79	0.63	0.54	0.45
إيران	0.56	0.64	0.50	0.55	0.68	0.71	0.70	0.56	0.60	0.80	0.76
أمريكا	0.81	0.81	0.77	0.75	0.73	0.71	0.70	0.68	0.70	0.68	0.68
الأرجنتين	0.57	0.59	0.94	0.51	0.51	0.45	0.42	0.38	0.39	0.38	0.40
الباكستان	0.06	0.07	0.08	0.08	0.10	0.12	0.14	0.15	0.15	0.17	0.22
الاتحاد الأوربي 27	0.99	1.00	1.00	1.00	1.00	0.99	0.98	1.00	0.98	0.97	0.96

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول اعلاه :

- إن قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة بالنسبة للمنسوجات قد بلغ في سورية 0.57 عام 2000 ثم تراجع الى 0.42 عام 2001 ثم تحسن بشكل واضح في السنتين التاليتين ليصل الى اعلى مستوى له 0.83 عام 2003 ليتراجع بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى 0.65 عام 2009 وليرتفع الى 0.53 عام 2010**، وهذا يدل على أن درجة التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنسوجات نسبياً حول الوسط، وكما نلاحظ عدم ثباتها وتذبذبها من سنة لأخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم

* انظر الصفحة رقم (44) ضمن متن البحث

** انظر الجدولين رقم (2) و(3) ضمن الملاحق ص 199 وص 200

** - انظر الشكل البياني رقم (7) ضمن الملاحق ص 205.

وضوح الآلية المتبعة في الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير في المنسوجات السورية وعلى عدم ثبات السياسات في مجال سياسات التصدير والاستيراد.

وإذا ما قارنا سورية مع الدول الأخرى المدروسة نجد:

- إن سورية تملك قدرة على التنافس والتخصص أكثر من المغرب وتونس والباكستان والهند بشكل واضح خلال السنوات المدروسة فقد بلغ قيمة هذا المؤشر في عام 2010 ما نسبته 0.25 للمغرب و0.34 لتونس و 0.22 لباكستان و0.35 للهند في حين وصل في سورية إلى 0.53 في نفس العام، مما يعنى أن سورية تملك من المقومات أكثر من هذه الدول للتنافس والتخصص في صناعة المنسوجات، وإلى ارتفاع التجارة داخل منتجات النسيج وتنويع الصادرات وكما يدل على إمكانية تحقيق وفورات الحجم، وتحقيق فوائد أكبر تجنى من التجارة في هذه المنتجات وبالتالي في المنتجات القطنية التي تعتبر من المنتجات الهامة في الصناعات النسيجية السورية.

- إن سورية في بعض السنوات تكون أفضل من دول أخرى وتراجع في سنوات أخرى فكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه إن سورية أفضل من الأرجنتين خلال كل السنوات المدروسة باستثناء عامي 2001 و2002 حيث بلغت قيمته 0.59 عام 2001 و0.94 عام 2002 بينما في سورية 0.42 عام 2001 و0.80 عام 2002 ، وكذلك سورية أفضل من البرازيل في عامي 2009 و2010 حيث بلغ المؤشر في البرازيل على الترتيب 0.54 و 0.45 ، في حين وصل في سورية إلى 0.65 و0.53 في نفس العامين على الترتيب، وكذلك نجد أن الصين أفضل من سورية في هذا المؤشر حيث بلغ في الصين 0.89 عام 2000 و0.86 عام 2001 في حين وصل في سورية إلى 0.57 عام 2000 ، و 0.42 عام 2001 ثم تراجع هذا المؤشر في الصين في السنوات التالية ووصل إلى 0.40 عام 2009 ، و0.37 عام 2010 في حين في سورية كان أفضل خلال نفس السنتين على الترتيب 0.65 و 0.53.

- في حين نجد من ناحية أخرى كلا من مصر وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي أفضل من سورية وتتقدم عليها خلال كل السنوات المدروسة كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

مما يعنى أن هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في منتجات المنسوجات تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات المثيلة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

ولتوضيح مؤشر نسبة التجارة نفس الصناعة للملابس بالنسبة لسورية ودول أخرى ،
وبنفس الطريقة من خلال الرجوع إلى الإحصائيات التي تعبر عن قيم التبادل التجاري حسب
السلع للملابس ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع
لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة
للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل،
وبتطبيق ذلك نحصل على قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة كما هو مبين في
الجدول التالي:

الجدول (2-3) نسبة التجارة داخل نفس الصناعة لسورية ومجموعة من الدول بالنسبة للملابس خلال الأعوام (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سورية	0.02	0.06	0.01	0.03	0.04	0.03	0.02	0.02	0.04	0.05	0.04
الصين	0.06	0.07	0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	0.03	0.04	0.03	0.04
مصر	0.09	0.05	0.19	0.04	0.06	0.18	0.61	0.48	0.63	0.47	0.65
الهند	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.04	0.06	0.05	0.06
المغرب	0.18	0.19	0.19	0.18	0.19	0.18	0.16	0.17	0.19	0.17	0.17
تونس	0.33	0.32	0.33	0.33	0.32	0.31	0.31	0.31	0.29	0.29	0.30
تركيا	0.08	0.07	0.07	0.08	0.11	0.12	0.17	0.20	0.28	0.31	0.36
البرازيل	0.76	0.80	0.78	0.65	0.73	0.92	0.82	0.63	0.44	0.30	0.24
إيران	0.00	0.02	0.03	0.06	0.19	0.31	0.45	0.58	0.02	0.28	0.39
أمريكا	0.23	0.19	0.17	0.14	0.13	0.12	0.11	0.10	0.10	0.11	0.11
الأرجنتين	0.29	0.42	0.99	0.99	0.86	0.79	0.72	0.58	0.46	0.38	0.40
الباكستان	0.005	0.005	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.03	0.03	0.04
الاتحاد الأوروبي 27	0.81	0.82	0.82	0.81	0.80	0.79	0.78	0.81	0.78	0.76	0.75

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن هذا المؤشر لسورية بالنسبة للملابس التي تمتاز بقيمتها المضافة العالية نسبته ضعيفة خلال كل السنوات المدروسة فق بلغ 0.02 عام 2000 و 0.05 عام 2009 ثم تراجع إلى 0.04 عام 2010* ليتساوى مع كلا من الصين والباكستان في نفس العام ويعتبر هذا المؤشر إذا ما قارناه مع الدول الأخرى فهو ضعيف جدا تجاه مصر وتركيا والأرجنتين والاتحاد الأوروبي.
- ثبات هذا المؤشر تقريبا في سورية خلال السنوات المدروسة الأمر الذي يعكس ضعف في السياسات التي تحكم هذه المنتجات، وعدم إيلاء الأهمية الكبيرة لهذه

* - انظر الجدولين رقم (1) و(4) ضمن الملاحق ص 199 و ص 200

* - انظر الشكل البياني رقم (8) ضمن الملاحق 205.

المنتجات(الملابس)، وبالتالي فإن قدرتها على التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية ضعيفة.

- ونجد إن هذا المؤشر قد تحسن في دول أخرى كالهند من 0.01 عام 2000 إلى 0.06 عام 2010 وفي إيران من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.39 عام 2010 وفي مصر من 0.73 عام 2000 متذبذبا من سنة إلى أخرى خلال السنوات اللاحقة لينخفض إلى 0.47 عام 2009 ثم ليتحسن إلى 0.65 عام 2010.

- وكما نجده أنه في أمريكا تراجع من 0.23 عام 2000 إلى 0.11 عام 2010 ، وفي إيران قد تحسن بشكل واضح من حوالي الصفر عام 2000 إلى 0.58 عام 2007 ليتراجع إلى 0.39 عام 2010.

وكما هو ملاحظ أنه بالنسبة إلى كل الدول المدروسة هناك عدم ثبات في هذا المؤشر فنجد أنه يرتفع أحيانا من سنة إلى أخرى ليعاود تراجعته في سنوات أخرى مما يعني أن منتجات الملابس والتي المنتجات القطنية جزءاً هاماً منها تمتاز بحساسيتها الشديدة تجاه السياسات المتبعة وطريقة وأسلوب الإنتاج المتبع في تلك الدول ومن ضمنها سورية.

3-1-2 : الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السورية Revealed Comparative Advantage (RCA)

:Advantage (RCA)

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من النسيج لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنسوجات لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
7.01	6.62	7.06	5.68	4.84	1.97	1.82	1.97	1.25	0.68	1.55	سورية
2.72	2.53	2.57	2.34	2.43	2.45	2.37	2.44	2.52	2.62	2.72	الصين
3.10	2.92	2.07	0.96	1.18	1.38	1.96	2.34	2.80	3.44	4.30	مصر
21.19	17.97	19.99	22.91	24.15	23.58	26.49	25.39	26.74	27.09	25.15	الهند
0.99	1.35	1.13	1.37	1.12	0.92	0.73	0.67	0.79	0.89	0.72	المغرب
1.64	1.67	1.65	2.08	1.77	1.73	1.72	1.75	1.52	1.38	1.20	تونس
4.73	4.87	4.83	5.03	5.07	5.11	4.92	5.09	5.22	5.60	5.92	تركيا
0.40	0.41	0.50	0.59	0.61	0.64	0.69	0.75	0.66	0.69	0.77	البرازيل
0.64	0.64	0.58	0.66	0.59	0.75	0.92	1.09	1.32	1.16	1.16	إيران
0.57	0.56	0.62	0.63	0.67	0.70	0.68	0.64	0.63	0.58	0.55	إمريكا
0.24	0.24	0.26	0.26	0.28	0.29	0.29	0.25	0.33	0.38	0.44	الأرجنتين
24.16	23.94	24.61	26.08	26.38	24.97	23.81	23.10	22.55	22.69	22.82	الباكستان
0.71	0.80	0.87	0.89	0.88	0.89	0.91	0.91	0.91	0.94	0.95	الاتحاد الأوروبي 27

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهره في المنسوجات والتي تطورت بشكل ملحوظ** من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010 وتفوق هذه النسبة جميع النسب المتحققة في جميع الدول المقارنة باستثناء باكستان والهند حيث بلغت هذه النسبة فيهما 22.82 و 25.15 على الترتيب عام 2000، و 24.16 و 21.19 على الترتيب عام 2010. أي أن سورية تملك مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنسوجات ومن ضمنها المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة التي تمتلكها.

*- انظر الصفحة رقم(46) ضمن متن البحث.

*- انظر الجدولين (2) و(5) ضمن الملاحق ص 199 وص 201

** - انظر الشكل البياني رقم (9) ضمن الملاحق ص 206

- إن لسورية إمكانية في منافسة السلع المصدرة من قبل الصين والتي تستحوذ على حصة أكبر في السوق العالمية كما سنراه في الفقرات القادمة حيث أن هذه النسبة بالمتوسط خلال الفترة المدروسة حوالي 2.5%.
- إن لسورية ميزة نسبية ظاهره أكثر من الدول العربية مصر وتونس والمغرب مما يسهل مهمتها في النفوذ إلى الأسواق العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- كما نجد أن سورية متفوقة على كل من تركيا وإيران في هذا المؤشر حيث بلغ قيمة هذا المؤشر لتركيا 4.73 وإيران 0.64 عام 2010 في حين وصل في سورية إلى 7.01 عام 2010 الأمر الذي يساعد سورية من الاستفادة أكثر من الاتفاقيات الاقتصادية التي تجمع سورية بكلا البلدين والتي تؤثر بشكل وبآخر على منتجاتها القطنية كما رأينا سابقا في الفصل الثاني من متن بحثنا هذا.
- بالإضافة لذلك نجد أن سورية متفوقة على البرازيل والأرجنتين وأمريكا والاتحاد الأوربي مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها من تلك الدول.

ومن خلال الرجوع أيضا إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من الملابس لسورية وللدول المقارنة وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (4-3) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للملابس لسورية ومجموعة من الدول خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	RCA
2.05	1.78	1.84	3.64	3.60	0.88	0.66	0.74	0.78	0.25	1.00	سورية
3.27	3.01	3.23	3.31	3.36	3.23	3.27	3.49	3.84	4.48	4.83	الصين
2.18	2.51	1.44	0.47	0.49	0.68	1.26	1.45	1.76	2.18	1.95	مصر
13.22	15.75	14.44	16.24	18.35	18.07	18.49	18.42	20.33	21.12	21.34	الهند
7.24	9.06	7.99	10.15	10.59	10.12	11.25	10.93	10.48	11.50	11.25	المغرب
7.69	8.79	8.91	10.32	10.81	12.14	13.01	13.13	13.66	14.20	13.78	تونس
4.80	4.84	4.77	5.37	5.69	6.24	6.39	7.13	7.51	7.42	8.3811	تركيا
0.05	0.05	0.06	0.08	0.10	0.13	0.15	0.15	0.13	0.18	0.19	البرازيل
0.06	0.09	0.10	0.09	0.08	0.12	0.16	0.23	0.25	0.22	0.15	إيران
0.16	0.16	0.15	0.15	0.18	0.21	0.21	0.24	0.27	0.30	0.3431	أمريكا
0.07	0.07	0.08	0.08	0.10	0.10	0.10	0.09	0.08	0.10	0.08	الأرجنتين
8.63	8.21	9.14	9.24	9.73	9.28	8.78	7.96	7.95	8.40	8.59	الباكستان
0.75	0.83	0.84	0.79	0.77	0.78	0.78	0.76	0.74	0.77	0.75	الاتحاد الأوربي 27

ملاحظة: حسبت هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة الميزة النسبية الظاهرة على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن سورية تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الملابس التي تطورت من 1 عام 2000 إلى 3.64 عام 2007 لتتراجع إلى 2.05 عام 2010*.
- إن سورية أفضل من الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وأمريكا وإيران والبرازيل التي لا تحقق ميزة نسبية ظاهرة في المنسوجات إذ أن قيمة هذا المؤشر في تلك الدول اقل من الواحد الصحيح حيث بلغ هذا المؤشر عام 2010 في الاتحاد الأوروبي 0.75 وفي الأرجنتين 0.07 وفي أمريكا 0.16 وفي إيران 0.06 وفي البرازيل 0.05.
- إن كلا من مصر والمغرب وتونس أفضل من سورية حيث وصل هذا المؤشر في عام 2010 إلى 2.18 في مصر والى 7.24 في الغرب والى 7.69 في تونس مما يعني أن سورية تواجه تحديات أمام هذه الدول في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تصدير المنتجات النسيجية والقطنية ضمن السوق العربية، وبخاصة من قبل تونس التي طورت صناعتها في هذه المنتجات كثيرا نتيجة استفادتها من سياسة إعادة توطین الصناعات النسيجية في أوروبا (بداية السبعينات) نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجها وكانت تونس من بين البلدان المستهدفة في نطاق هذه السياسة الصناعية الأوربية كنتيجة لقرّبها من الأسواق المستهدفة وبالتالي فإن تونس تستطيع من خلال إعادة توطین هذه الصناعات في إنتاج أكثر والتوجه نحو التصدير أكثر من سورية في مجال المنتجات القطنية من الملابس حيث أن سورية التي لم تستطع حتى وقتنا هذا من جذب الاستثمارات وإعادة توطین مثل هذه الصناعات.
- إن كلا من باكستان وتركيا والهند والصين أفضل من سورية حيث بلغت الميزة النسبية الظاهرة في عام 2010 في تلك الدول وعلى الترتيب 8.63 و 4.80 و 13.22 و 3.37 في حين انه بلغ في سورية في نفس العام 2.05 ، الأمر الذي يزيد من منافسة هذه الدول في السوق العالمية من المنتجات المماثلة المنتجة في هذه البلدان. ولاسيما من قبل الصين بعد دخولها في منظمة التجارة العالمية وإنهاء التعامل باتفاقية الملابس والمنسوجات في بداية عام 2005 الأمر الذي سيؤدي إلى خلق ظروف جديدة ترتبط بالتهديد التنافسي القادم من هذا البلد بالمقارنة عما كانت عليه سابقاً.

*- انظر الشكل البياني رقم (10) ضمن الملاحق ص 206.

وبالتالي نجد أن سورية على الرغم من تحقيقها ميزة نسبية ظاهرية واضحة في هذا المؤشر إلا أنها تواجه تحدياً أمام بعض الدول في السوق العالمية وخاصة في ضوء سعي هذه الدول إلى مزيد من الانفتاح والتحرير للسوق العالمية.

3-1-3 : مؤشر الحصة من السوق الدولي :

من خلال الرجوع إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمد حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للمنسوجات وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر* وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3-5) مؤشر حصة المنسوجات لسورية ومجموعة من الدول من سوق المنسوجات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
0.51	0.48	0.59	0.44	0.38	0.11	0.10	0.14	0.11	0.04	0.10	سورية
30.68	28.51	26.31	23.60	22.40	20.33	17.24	15.62	13.36	10.86	10.26	الصين
0.52	0.49	0.31	0.19	0.19	0.19	0.19	0.21	0.21	0.20	0.30	مصر
5.12	4.34	4.18	4.05	4.09	4.13	3.82	3.74	3.78	3.57	3.56	الهند
0.11	0.15	0.13	0.14	0.11	0.09	0.08	0.07	0.09	0.09	0.08	المغرب
0.18	0.19	0.19	0.21	0.16	0.16	0.17	0.17	0.15	0.13	0.10	تونس
3.58	3.68	3.78	3.77	3.49	3.50	3.32	3.05	2.76	2.55	2.33	تركيا
0.44	0.45	0.55	0.60	0.63	0.66	0.64	0.64	0.55	0.55	0.57	البرازيل
0.40	0.39	0.40	0.41	0.35	0.39	0.40	0.46	0.47	0.43	0.49	إيران
4.85	4.73	5.03	5.23	5.83	6.13	6.18	6.32	6.93	6.76	6.96	أمريكا
0.10	0.10	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	0.09	0.12	0.14	0.16	الأرجنتين
3.13	3.10	2.89	3.10	3.44	3.51	3.16	3.37	3.11	2.92	2.88	الباكستان
26.77	30.00	32.73	34.58	33.98	34.89	37.70	38.05	37.37	36.04	36.07	الاتحاد الأوروبي (27 دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية*.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية قليلة حيث بلغت نسبتها من السوق العالمية 0.10 عام 2000 لتتطور وتصل إلى 0.51 عام 2010°.
- اقتربت حصة سورية من السوق العالمية خلال عامي 2009 و 2010 من حصة مصر حيث بلغت حصتها من السوق الدولية خلال عامي 2009 و 2010 حوالي 0.49 ، 0.52 على الترتيب في حين كانت لسورية في نفس السنتين وعلى الترتيب 0.48 و 0.51 . على الرغم من أن كلا من مصر كان نصيبها من السوق الدولية أفضل من سورية خلال السنوات من عام 2000 حتى 2005 ثم بعد ذلك تحسنت حصة سورية بالمقارنة معها خلال السنوات اللاحقة، أي أن المنسوجات السورية تواجه منافسة قوية تجاه المنتجات المماثلة لها في مصر.

* - انظر الصفحة رقم(43) ضمن متن البحث.

• - انظر الجدول رقم (2) ضمن الملاحق ص199.

° - انظر الشكل البياني رقم (11) ضمن الملاحق ص 207

- إن حصة سورية أقل من بعض الدول ولكنها خلال فترة زمنية استطاعت أن تحسن من حصتها الدولية وتصبح أفضل منها على الساحة الدولية، فتونس وإيران كانت حصتهما من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2005 حيث كانت حصة تونس من السوق العالمية في ذلك العام 0.16، وحصة إيران 0.39 في حين كانت حصة سورية 0.11، بعد ذلك في السنوات التالية تحسنت حصة سورية في السوق العالمية تجاه تونس وإيران بشكل واضح حيث وصلت حصة تونس من السوق العالمية عام 2010 إلى 0.11، وحصة إيران إلى 0.40، في حين تحسنت حصة سورية في نفس العام إلى 0.51. وبالمقارنة بين حصة سورية والبرازيل نجد أن حصة البرازيل أفضل من حصة سورية في السوق العالمية حتى عام 2007 حيث وصلت حصة المنسوجات للبرازيل في السوق العالمية إلى 0.60 في حين وصلت في سورية خلال نفس العام إلى 0.44، بعد ذلك تحسنت حصة سورية في السوق العالمية ووصلت إلى 0.51 من السوق العالمية في عام 2010 متفوقة على البرازيل التي تراجعت نسبتها من السوق العالمية إلى 0.44 في نفس العام. وكذلك نجد من الجدول أعلاه أن حصة الأرجنتين من السوق العالمية أفضل من سورية حتى عام 2003 بعد ذلك خلال سنتي 2004 و 2005 كانتا تقريبا نفس الحصة حوالي 0.10 من السوق العالمية لكل منهما، بعد ذلك اعتباراً من عام 2006 تفوقت سورية على الأرجنتين في السوق العالمية بشكل واضح حيث بلغت حصة سورية في السوق العالمية 0.38 عام 2006 ولتصل إلى 0.51 من السوق العالمية بينما بقيت حصة السوق بالنسبة للأرجنتين حوالي 0.10 خلال الأعوام من 2006 إلى 2010.

- إن حصة سورية في عام 2010 أفضل من الغرب التي كانت 0.11 ومن تونس 0.18 ومن البرازيل 0.44 ومن إيران 0.40 ومن الأرجنتين 0.10، أي أن للمنسوجات السورية ومنها القطنية القدرة أفضل على المنافسة في السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول.

- إن حصة سورية أقل من حصة بعض الدول خلال كل السنوات المدروسة من عام (2000-2010) فسورية حصتها من المنسوجات في السوق العالمية أقل من كلاً من الصين والهند وتركيا وأمريكا والباكستان والاتحاد الأوروبي خلال كل السنوات مما يعني صعوبة في التنافس تجاه هذه الدول.

- وبالتالي نجد أن سورية تحسنت حصتها من السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها وتراجع عن بعد الدول بشكل طفيف الأمر الذي يسهل من مهمتها في المنافسة تجاه هذه الدول في السوق الدولية فهي تحتاج إلى

المزيد من الاهتمام بهذه المنتجات وبخاصة أنها تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في إنتاجها كما وجدنا في فقرة سابقة. وأفضل من دول أخرى، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب في مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

ومن خلال الرجوع أيضاً إلى الإحصائيات ضمن قاعدة منظمة التجارة العالمية وفق تصنيفها المعتمدة حسب تجارة السلع لسورية ولمجموعة من الدول يمكن حساب قيمة مؤشر حصة السوق بالنسبة للملابس وذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية للمؤشر وتطبيقها ضمن برمجيات اكسل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدل رقم (3-6) مؤشر حصة الملابس لسورية ومجموعة من الدول من سوق الملبوسات العالمية خلال الأعوام (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.15	0.13	0.15	0.28	0.28	0.05	0.04	0.05	0.07	0.02	0.07	سورية
36.94	34.00	33.11	33.40	30.96	26.83	23.80	22.34	20.35	18.57	18.24	الصين
0.40	0.40	0.20	0.12	0.12	0.11	0.11	0.10	0.10	0.10	0.10	مصر
3.19	3.80	3.02	2.87	3.10	3.16	2.67	2.71	2.87	2.78	3.02	الهند
0.78	0.98	0.94	1.02	1.05	1.03	1.16	1.22	1.20	1.19	1.21	المغرب
0.87	0.99	1.04	1.03	0.98	1.13	1.27	1.27	1.33	1.32	1.13	تونس
3.63	3.66	3.74	4.01	3.91	4.28	4.31	4.27	3.97	3.37	3.30	تركيا
0.05	0.05	0.07	0.08	0.10	0.13	0.14	0.13	0.11	0.14	0.14	البرازيل
0.04	0.06	0.07	0.06	0.04	0.06	0.07	0.10	0.09	0.08	0.06	إيران
1.34	1.33	1.22	1.25	1.58	1.81	1.95	2.38	2.97	3.55	4.36	أمريكا
0.03	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03	الأرجنتين
1.12	1.06	1.07	1.10	1.27	1.30	1.16	1.16	1.10	1.08	1.08	الباكستان
28.15	31.08	31.54	30.57	29.68	30.92	32.06	31.71	30.64	29.54	28.44	الاتحاد الأوروبي (27 دولة)

ملاحظة: حسب هذه المؤشرات من قبل الباحث بتطبيق معادلة مؤشر حصة السوق على جداول (Excel) بالاستناد إلى قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية* .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- تطورت حصة الملابس السورية خلال السنوات من عام 2000 حتى عام 2007 حيث بلغت هذه النسبة من 0.07 عام 2000 إلى 0.28 خلال عامي 2006 و 2006 لتتراجع إلى 0.15 عام 2010* وعلى الرغم من تراجع حصتها في عام 2010 إلا أنها أفضل من البرازيل وإيران والأرجنتين حيث بلغت حصتها في عام 2010، 0.05 و 0.04 و 0.03 على الترتيب.

* - انظر الجدول رقم (1) ضمن الملاحق ص 199.

* - انظر الشكل البياني رقم (12) ضمن الملاحق ص 207.

- يمكن لسورية في المراحل القادمة أن تنافس منتجات الدول العربية المقارنة مصر والمغرب وتونس ، حيث بلغت حصتهم في عام 2010 ما نسبته 0.40، 0.78، 0.87 على الترتيب من السوق الدولية لكل منهما، بينما بلغت في سورية لنفس العام ما نسبته 0.15 .

- بينما نجد أن لسورية صعوبة للتنافس أمام منتجات كل من تركيا وأمريكا والباكستان والهند والاتحاد الأوروبي حيث هناك فرق كبير في الحصة الدولية بين كل منهما وسورية حيث بلغت الحصة من السوق العالمية في عام 2010 لتركيا 3.63 ولأمريكا 1.34 ولباكستان 1.12 والهند 3.19 ولالاتحاد الأوروبي 28.15، بينما وصلت في سورية في نفس العام إلى 0.15 فقط.

أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة منتجات تلك الدول للمنتجات المثلثة لها، الأمر الذي يحتم على سورية في هذا المجال إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تطوير منتجاتها في الملابس ذات القيمة المضافة الكبيرة والاهتمام بالمراكز الفنية المتخصصة التي تهتم بالتطوير والتحديث، والمخابر المعتمدة دولياً والهيئات المختصة بالتسويق والترويج والتمويل والمكاتب والشركات الاستشارية المؤهلة لتطوير منتجاتها واقتحام الأسواق الدولية. كما يحتم على سورية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بينها وبين مختلف الدول إلى دراسة هذه الاتفاقيات بشكل جيد للاستفادة من المزايا التي تخص المنتجات القطنية وتلافي السلبيات التي تعترضها من أجل اقتحام السوق الدولية وزيادة حصتها منها.

3-1-4 : مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الأعمال :

هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالتكنولوجيا والإبداع وتطور الأعمال ولكن سنركز على بعضها مما يتعلق ببحثنا هذا، وكون هذه المؤشرات تتعلق بالاقتصاد الوطني ككل ولا يمكن فصلها عن قطاع دون آخر فإننا سنركز هنا على مجمل الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومن ضمنها القطاع الصناعي الذي يشمل قطاع المنتجات القطنية في سورية بكونه جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني السوري ويتميز بحساسيته الكبيرة على كل تغير يطرأ في مجال التكنولوجيا ، وسنركز أيضا على مقارنة تلك المؤشرات مع مجموعة من الدول هي نفسها الدول المدروسة في المبحث الأول من هذا الفصل باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الذي سنوضح هذه المؤشرات على كل من فرنسا ألمانيا إيطاليا وإسبانيا باعتبارهما من أهم دول الاتحاد الأوروبي كون التقارير الدولية لهذه المؤشرات لا تأخذ الاتحاد الأوروبي كمجموعة وإنما كدول وبالتالي اخترنا هذه الدول كعينة يمكن النظر إليها إلى الاتحاد الأوروبي.

3-1-4-1 : المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية:

يعكس هذا المؤشر سرعة وقدرة الاقتصاد المحلي على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب ومدى تعامل المجتمع مع منتجاتها.

يُظهر هذا المقطع مدى قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة لتعزز من تنافسية صناعاتها سواء أكانت مصنعة ضمن البلد أم مستوردة. في ظل العولمة واتساع الأسواق، أصبحت التكنولوجيا عنصر هام للشركات من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق الازدهار، كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القطاعات الاقتصادية الأخرى في تأمين البنية التحتية الإتصالية للصفقات التجارية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه توافر التكنولوجيا المتطورة في الاقتصاد على قدرتها التنافسية.

إن الشيء الوحيد الذي نعتمد عليه في المستقبل هو التغيير المستمر للتكنولوجيا فقد أدى النمو الصناعي إلى التغيير في مجالات عديدة من الحياة حيث أدى عهد المعلومات إلى استخدام الكمبيوتر كمساعد في مجال التصنيع وأدى إلى تطوير أنظمة ووسائل أخرى متعددة جديدة وفي عالم الأعمال اليوم فإن من المحتمل أن تخرج أي منظمة لا تتطور أو تكتسب أو تتكيف مع تكنولوجيا جديدة بشكل مستمر فعالمنا الحاضر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي في كافة المجالات إلى حد باتت معه القدرة على إبداع المعرفة العلمية والتكنولوجيا أحد المقومات الأساسية لجذب الشركات الجديدة إلى السوق سواء في

البلدان النامية أم المتقدمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي¹، وكل ذلك شجع المنظمات على الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتكيف مع البيئة والإنتاج بكفاءة عالية وتقديم منتجات جديدة. وبالتالي إذا كانت تكنولوجيا إحدى المنظمات متقدمة على منافسيها مما يعني أنها قد منحت فرصة استثمار هذا التقدم وعلى العكس من ذلك تواجه المنظمات ذات التكنولوجيا القديمة تهديدات وضغوط عديدة تؤثر في موقعها في السوق ومن هذا الأساس يبرز بوضوح ضرورة الاهتمام بالتغيير التكنولوجي إذ أصبح الاستغلال الكفؤ والفعال لأساليب التكنولوجيا الحديثة ضروري لبقاء المنظمة واستمرارها حيث تساهم التغييرات التكنولوجية في تحسين صورة المنظمة في النهاية وكذلك إجراء التغيير على المهن وتأتي بفرص أكثر وتنمي الخبرات².

ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية مؤشر توفر التقنيات الحديثة والاستيعاب التكنولوجي للشركات بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

أ- مؤشر توفر التقنيات الحديثة* (Availability of Latest Technologies):

جدول (7-3) مؤشر توفر التقنيات الحديثة لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	ايران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا
النقاط	4.3	4.2	4.8	5.2	4.8	5.4	5.1	4.8	-	6.5	3.9	4.1	6.2	6.2	4.6	5.2
الترتيب من اصل 134 دولة	80	83	60	43	57	36	45	58	-	5	99	88	11	8	63	40
النقاط	4.1	4.3	4.8	5.5	4.9	5.5	5.3	5.3	-	6.6	4.4	4.3	6.3	6.3	4.9	5.5
الترتيب من اصل 133 دولة	99	87	66	39	63	40	47	49	-	5	84	91	17	16	65	41
النقاط	4	4.4	4.6	5.6	5	5.6	5.5	5.5	4.1	6.4	4.7	4.6	6.4	8.3	5	5.8
الترتيب من اصل 139 دولة	126	94	91	41	68	42	48	50	123	7	83	88	16	17	73	32
النقاط	4.1	4.5	4.3	5.5	5.1	5.3	5.4	5.4	4.2	6.3	4.8	4.6	6.4	6.2	5	5.9
الترتيب من اصل 142 دولة	119	100	110	47	60	57	52	53	117	18	83	93	11	20	71	33

Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p440.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P464.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P490.

نلاحظ من الجدول السابق:

¹ - Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012, pages 35-51.

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

* - مؤشر توفر التقنيات الحديثة: يعبر هذا المؤشر عن مدى توافر وانتشار التقنيات الحديثة.

تراجع ترتيب سورية من المرتبة 134/80 عام 2007-2008 إلى 139/126 عام 2009-2010 ليتحسن بعد ذلك قليلاً إلى المرتبة 142/119 عام 2010-2011 مسجلة 4.3 نقطة خلال عام 2007-2008 و 4.1 عام 2010-2011، وبمقارنة سورية مع بقية الدول يتبين أن سورية متأخرة عن بقية الدول في جميع السنوات باستثناء دولتي الأرجنتين والباكستان خلال 2007-2008 حيث سجلت الأرجنتين المرتبة 134/99 مسجلة 3.9 نقطة بينما الباكستان 134/88 مسجلة 4.1 نقطة. كما نجد سورية بالمقارنة مع الدول العربية المقارنة متأخرة كثيراً عن مصر والمغرب وبشكل أساسي تجاه تونس حيث سجلت مصر المرتبة 142/110 دولة بينما الغرب 142/60 وتونس 142/57.

مما يعنى أن سورية في هذا المؤشر لا تمتلك أي نقطة قوة تجاه الدول الأخرى وهي متأخرة عن كل الدول الأخرى تقريباً كما يظهر من الجدول أعلاه.

ب - مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات* (Firm Level Technology Absorption):

جدول (8-3) مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات لسورية وللمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان	
5	4.6	6	5.6	4.4	4.5	6.3	-	5.3	5.1	5.4	4.7	5.5	4.8	5.1	4.4	النقاط	2007-2008
57	76	12	23	84	83	3	-	42	48	34	70	26	63	46	87	الترتيب من اصل 134 دولة	
5.1	4.5	6	5.5	4.3	4.5	6.2	-	5.4	5.1	5.4	4.7	5.5	5.1	5.1	4.6	النقاط	2008-2009
49	87	14	26	99	83	5	-	36	52	38	75	30	48	47	81	الترتيب من اصل 133 دولة	
5.2	4.3	6	5.6	4.5	4.4	6	4.1	5.2	5.1	5.4	4.8	5.3	5	4.9	4.7	النقاط	2009-2010
49	102	14	23	88	94	11	116	46	51	33	74	39	58	61	76	الترتيب من اصل 139 دولة	
5.2	4.3	5.9	5.6	4.5	4.5	5.9	4	5.2	5.2	5.1	4.7	5.3	4.7	4.9	4.8	النقاط	2010-2011
46	102	14	25	92	93	18	120	48	44	50	74	41	78	61	70	الترتيب من اصل 142 دولة	

Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009, p461.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p441.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P465.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P491.

نلاحظ من الجدول السابق:

* - مؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات: يعبر عن قدرة الشركات على مواكبة التقنيات الجديدة

-إن ترتيب سورية في عام 2007-2008 هو 134/87 مسجلاً 4.4 نقطة ونلاحظ أن سورية متراجعة عن كل الدول في هذه السنة وهناك فارق كبير بينها وبين بعض الدول في تلك السنة كأمریکا وألمانيا وتونس والهند .

- إن قيمة هذا المؤشر قد تحسن في السنوات اللاحقة بشكل واضح حيث وصل ترتيب سورية عام 2008-2009 إلى 133/81 مسجلاً 4.6 نقطة ثم إلى 139/76 بـ 4.7 نقطة عام 2009-2010 ثم إلى 142/70 مسجلاً 4.8 نقطة عام 2010-2011. وقد استطاعت سورية إن تحقق تفوقاً على بعض الدول خلال تلك السنوات حيث تقدمت على الدول العربية مصر والمغرب وحققت تحسناً أمام تونس الذي تراجع مرتبتها من 134/34 دولة عام 2007-2008 إلى 142/50 دولة عام 2010-2011. بالإضافة إلى أنه سبقت في ترتيبها كل من الأرجنتين والباكستان وإيران وإيطاليا (أحد دول الاتحاد الأوروبي) خلال عام 2010-2011.

وعلى الرغم من التحسن الواضح في هذا المؤشر إلا أنه ما زال هناك فرق واضح بين هذا المؤشر لسورية ولدول أخرى مثل تركيا والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي كألمانيا وإسبانيا.

إن التحسن في قيمة هذا المؤشر تجاه الدول الأخرى يعكس بشكل واضح سعي سورية من أجل استيعاب التكنولوجيا في شركاتها من أجل تطوير ورفع قدرة المنتجات على المنافسة تجاه الدول الأخرى.

وهذا يتطلب منها تعزيز أساليب التعامل ضمن شركاتها وتطوير البنية التحتية للشركات لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وهذا ما نلمسه من خلال سعي سورية الدائم لتحسين البنية التحتية التكنولوجية في مختلف مناطقها الصناعية. حيث أن إدخال التكنولوجيا من شأنها رفع الأداء، وزيادة الموثوقية، وتوفير الوقت، ودعم القرار وبالتالي خفض التكاليف وتحقيق ربحية وبالتالي تحقيق التنافسية.

ج- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا* (Foreign direct investment and technology transfer):

يعد الاستثمار الأجنبي ومن ثم نقل التكنولوجيا عن طريقه من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في هذا العصر إذ تسعى مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي إليها لتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي¹ ، لأنه يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، باعتباره قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال المتجسد بالآلات والمعدات وإحضار الخبراء والفنيين والاداريين².

لذلك عملت الدول على اجتذاب رأس المال الأجنبي واستقطابه من خلال تقديم الكثير من المقومات والتسهيلات والضمانات لكي يتم الاستثمار داخل الدولة لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية التي نرجو منها وحل لكثير من المشاكل التي تعاني منها تلك الدول، وفي النهاية فإن عملية نقل التكنولوجيا عن طريق ذلك هي عملية نقل حضاري للمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث أن التكنولوجيا تتميز بطبيعة اجتماعية واقتصادية فهي تتغير مع تغير المجتمع وتقدمه ورقية الحضاري، أي أن التكنولوجيا تتشأ وفقا لظروف البيئة، ومن ثم فهي تتغير بتغير احتياجات المجتمع وقدراته، كما انه يتجسد فيها روح وشخصية كل مجتمع وأسلوبه في التطور³.

وبالتالي فإن التقدم في هذا المؤشر أصبح يعتبر دليلاً واضحاً على سعي هذه الدولة أو تلك لتطوير نمطها الإنتاجي والمعرفي بالشكل الذي سينعكس إيجاباً على تطوير منتجاتها وتحسين تنافسيتها من خلال درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الصناعية القائمة.

*- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا : يعبر عن درجة التقنيات الجديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

¹ - Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Volume 38, Issue 2, June 2014. pages 269-287.

² - د.كرم، انطونيوس- العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت-1982- عدد 59 ، ص 59).

³ -د. عبد الله علي، فياض-مزه حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010 ص8.

جدول (9-3) مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	4.2	4.7	5.1	5.4	4.8	5.3	4.7	5.2	-	5.3	4.2	4.7	5.1	5	4.3	5
الترتيب من أصل دولة	110	79	55	20	72	27	86	43	-	23	111	81	54	61	103	58
النقاط	3.9	4.7	5.1	5.4	4.9	5.2	4.9	5.3	-	5.1	4.1	4.4	5	4.7	4.1	4.9
الترتيب من أصل دولة	117	77	30	19	60	25	61	23	-	3.2	107	96	54	80	106	59
النقاط	3.8	4.6	4.9	5.1	5	5.3	4.8	5.2	4	4.9	3.9	4.2	4.9	4.5	4	4.9
الترتيب من أصل دولة	121	80	53	28	45	13	64	23	114	55	115	11	51	85	112	57
النقاط	4.1	4.6	4.7	5	4.9	5.2	4.7	5.1	4	4.9	3.9	3.9	4.9	4.3	3.9	4.9
الترتيب من أصل دولة	106	80	67	38	54	25	71	28	111	49	114	121	43	92	116	52

Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p463.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p443.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P492.

تحتل سورية في هذا المؤشر موقعا متراجعا بالنسبة للدول الأخرى فقد بلغ ترتيبها في 2007-2008، 134/110 مسجلة 4.2 نقطة وتراجعت بعد ذلك في السنوات (2008-2009) و (2009-2010) لتتحسن بعد ذلك أربع مراتب إلى 142/106 دولة مسجلة 4.1 نقطة عام 2010-2011، هذا إن دل على شي فإنما يدل على ضعف التقنيات الجديدة المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولعل عدم الاستقرار الأمني في المنطقة من أهم العوامل المسببة للتراجع في هذا المؤشر.

وإذا ما قارنا سورية مع بقية الدول نجدها خلال عامي (2007-2008) متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين فقد سبقتها بمرتبة واحدة فقط، ونجدها متراجعة عن كل الدول أيضا خلال الفترة (2008-2009) و (2009-2010).

وخلال عام 2010-2011 والذي شهد تحسنا في ترتيب سورية الإجمالي وفي ترتيبها بالمقارنة مع بعض الدول . نجد أن سورية متراجعة عن كل الدول باستثناء الأرجنتين التي تراجعت إلى المرتبة 142/114 دولة في عام 2010-2011 والباكستان التي تراجعت أيضا إلى المرتبة 142/121 دولة وإيطاليا التي تراجعت إلى 142/116 دولة، وإيران التي احتلت المرتبة 142/111 في نفس العام . في حين أن سورية احتلت المرتبة 142/106 في نفس العام كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه.

3-1-4-2 : المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار:

إن النهوض بالمؤسسات وإقامة مختلف أنواع البنى التحتية والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين رأس المال البشري يخضع إلى قانون الغلة المتناقصة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كفاءة أسواق السلع والأسواق المالية. ومن أجل تعويض الغلة المتناقصة، فإن السبيل الوحيد لرفع مستويات المعيشة في الفترة الطويلة هو الإبداع والابتكار التكنولوجي، إذ إنه ينبغي للبلدان أن تعمل من أجل تصميم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا الموجهة من أجل تحقيق التنافسية العالمية المستدامة والنمو على المدى الطويل¹. إذ يشكل عامل الإبداع والابتكار المدخل لتطوير حدود المعرفة والإقلال من حالات إدخال التكنولوجيا الأجنبية ومواءمتها مع حالة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن استيراد التكنولوجيا وتقليد الشركات الأجنبية يمكن الاقتصاديات الأقل تطوراً ومن ضمنها سورية من زيادة مستوى إنتاجيتها وتحقيق معدلات نمو عالية، فإنه لا يمكن أيضاً للاقتصاديات المتقدمة من زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة بدون الاعتماد على الإبداع والابتكار². ولابد من الشركات في الاقتصاديات المتطورة من تصميم وتطوير منتجات حديثة وعصرية من أجل زيادة قدرتها على المنافسة، وهذا بدوره يتطلب بيئة مناسبة محفزة على الإبداع والابتكار وإنفاق الأموال على الأبحاث والتطوير خصوصاً لدى القطاع الخاص ووجود مؤسسات للأبحاث والتطوير على درجة عالية من الكفاءة كالمختبرات الجامعية والحكومية وربط الجامعة بالمجتمع من خلال زيادة التعاون بين شركات الأعمال والجامعات. ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالإبداع والابتكار المتعلقة ببحثنا هي:

1 - Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011, Pages 815-828.

2 - Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, Journal of Development Economics, Volume 78, Issue 2, December 2005. pages 474-493.

أ- مؤشر القدرة على الابتكار* (Capacity for Innovation):

جدول (3-10) مؤشر القدرة على الابتكار لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	2.5	4.2	2.9	3.8	2.8	3.7	3.3	4	-	5.5	2.9	3	5.4	6	4.3	3.8
الترتيب من أصل 134 دولة	117	25	85	35	87	38	55	27	-	6	79	73	8	1	22	30
النقاط	2.2	4.2	2.6	3.6	2.7	3.3	3.3	3.9	-	5.5	2.9	3.1	5.1	5.9	3.9	3.7
الترتيب من أصل 133 دولة	128	22	96	35	88	51	46	28	-	6	69	56	9	2	27	34
النقاط	2.1	4.2	5.2	3.6	2.7	3.5	3.1	3.8	2.9	5.3	3	3.1	5.1	5.9	4	3.4
الترتيب من أصل 139 دولة	134	21	109	33	94	36	55	29	68	6	62	58	8	1	27	42
النقاط	2.1	4.2	2.8	3.6	2.6	3.4	3	3.8	3	5.2	2.9	3.3	5.1	5.7	4	3.5
الترتيب من أصل 142 دولة	134	23	83	35	108	44	71	31	67	7	77	51	8	3	26	36

- Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p486.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p466.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P514.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سورية تحتل مرتبة متراجعة جداً بالنسبة للدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/117 دولة عام 2008-2007 مسجلاً 2.5 نقطة إلى 142/134 دولة مسجلاً 2.1 نقطة عام 2010-2011. وحتى بالمقارنة بينها وبين الدول العربية نجد أن الدول العربية المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر بشكل واضح حيث احتلت تونس المرتبة 142/44 دولة والمغرب احتل المرتبة 142/108 دولة ومصر احتلت المرتبة 142/83 وذلك في عام 2010-2011.

وكما ملاحظ من الجدول أعلاه أن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في هذا المؤشر، وبالتالي فإن سورية تفتقر إلى الإبداع والابتكار في اقتصادها وفي كافة شركاتها المنتجة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية التي هي بأمر الحاجة للتقدم في هذا المؤشر حيث أن طبيعة هذه المنتجات حساسة تجاه عوامل الإبداع والابتكار التكنولوجي.

وبالتالي فإن الشركات من خلال الإبداع في التغيير التكنولوجي من شأنها توليد أفكار وتقنيات جديدة وتطبيقها للحصول على الإنتاج الكفؤ التنافسي على الساحة المحلية والدولية،

*- يقيس هذا المؤشر قدرة وطاقة المجتمع على الابتكار وتبادل المعرفة ومدى الإنفاق عليها. يدل هذا المؤشر إذا كانت قيمته الواحد على أن الشركات تحصل على الإبداع عبر التراخيص أو تقليد الشركات الأجنبية، وإذا كانت قيمته سبعة فإن الشركات تحصل على الإبداع عبر إجراء أبحاث رسمية وتطوير منتجات وعمليات خاصة بها

وإن ضعف هذا المؤشر في سورية يجعلها أكثر حساسية تجاه الدول الأخرى المتقدمة عليها في هذا المؤشر وتجعل من تنافسيتها ضعيفة تجاه المنتجات المثلثة لها في تلك الدول، و في هذا المجال لابد من التمييز بين نوعين من الإبداع التكنولوجي الذي يجب أن يكون في المنشآت¹:

الأول إبداع متدفق أي الذي يكون بشكل مستمر أو قد يكون انتقالي حيث يهدف إلى الانتقال إلى حالة أخرى أكثر تطوراً. والثاني الإبداع الخاص حيث يكون الإبداع متخصص في مجال معين يهدف إلى تطويره بشكل أفضل وعلى المنشأة أن تتخذ مجموعة من الاستعدادات لكل نوع من الإبداع.

وان كلا النوعين تفتقر إليها المنشآت الاقتصادية في سورية ومن ضمنها تلك المنتجة للمنتجات القطنية.

ب- مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي (Company Spending R@D):

جدول (3-11) مؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي لسورية ولمجموعة من الدول

اسبانيا	ايطاليا	المانيا	فرنسا	الباكستان	الأرجنتين	أمريكا	إيران	البرازيل	تركيا	تونس	المغرب	الهند	مصر	الصين	سورية	البيان
3.7	3.3	5.8	5	2.8	2.9	5.8	-	3.9	3	3.7	3	3.9	3.3	4.2	2.6	النقاط
39	51	5	13	86	81	3	-	31	73	38	69	29	57	24	115	الترتيب من اصل 134 دولة
3.6	3.4	5.8	4.8	2.8	2.9	5.6	-	3.8	2.9	3.3	2.7	3.6	3.2	4.2	2.2	النقاط
39	42	4	13	80	75	5	-	29	76	43	96	36	54	23	131	الترتيب من اصل 133 دولة
3.2	3.5	5.7	4.7	3	3	5.4	2.6	3.8	3	3.6	2.7	3.6	3	4.1	2	النقاط
47	39	4	13	67	72	6	107	29	62	35	97	37	74	22	137	الترتيب من اصل 139 دولة
3.3	3.6	5.5	4.7	3.2	3	5.3	2.7	3.8	3.1	3.4	2.7	3.7	2.7	4.2	2.1	النقاط
47	34	5	15	50	72	6	102	30	62	42	104	33	106	23	136	الترتيب من اصل 142 دولة

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p488.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p468.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P490.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,P516.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية تحتل مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث تراجع ترتيبها من 134/115 دولة عام 2007-2008 مسجلاً 2.6 نقطة إلى

¹ -http://www.minshawi.com/other/abbas.htm

المرتبة 133/131 عام 2008-2009 مسجلاً 2.2 نقطة ثم إلى 137/142 عام 2009-2010 مسجلاً 2 نقطة لتحسن بعد ذلك مرتبة واحدة فقط إلى 136/142 دولة عام 2010-2011 مسجلاً 2.1 نقطة. وكما هو ملاحظ من الجدول السابق إن جميع الدول بلا استثناء متفوقة على سورية في هذا المؤشر وتفصلها عنها مراتب كبيرة ويعود ذلك إلى اعتماد الشركات في سورية على التراخيص وتقليد الشركات الأجنبية وعدم إجراء الأبحاث وإنفاق الأموال والقيام بالمبادرات الخلاقة من أجل تطوير منتجاتهم.

3-4-1-3 : مؤشرات متعلقة بتطور الأعمال

يعكس هذا المؤشر بشكل أساسي طبيعة الإنتاج والتوزيع المحلي والعالمي لقطاع الأعمال وعلاقته بسلاسل القيمة الدولية، فهو يعكس تطور قطاع الأعمال الكفاءة العالية في إنتاج السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة في الأنشطة المتبعة وتعزيز تنافسية البلد¹. ويركز هذا المؤشر على جودة شبكات الأعمال الكلية في البلد كجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية، ويعتبر مؤشر هام للدول التي وصلت إلى مراحل متقدمة من النمو واستنزفت إلى حد بعيد مواردها الأساسية في زيادة الإنتاجية.

كما أن جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة في البلد، المُعبّر عنها بعدد ونوعية الموردين المحليين، وترابط الشركات مع الموردين في منطقة جغرافية وتشكيلها لمجمعات الأعمال تؤدي إلى زيادة الكفاءة وخلق فرص أكبر للإبداع والإبتكار وإقلال عوائق دخول شركات جديدة.

بالإضافة إلى أن جودة عمليات وإستراتيجية الشركات وانتشار العلامات التجارية والكفاءات التسويقية للشركات المحلية وقدرتها على التحكم بالتوزيع العالمي وتطور العمليات الإنتاجية وكفاءة أساليب الشركات في إنتاج سلع فريدة ومتطورة وتقدم سلسلة القيمة لديها تؤدي إلى تطوير قطاع الأعمال وجعله أكثر عصرية وتنافسية.

¹ - A. Chee Tahir, R.C. Darton ,The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, Journal of Cleaner Production, Volume 18, Issues 16-17, November 2010,pages 1568-1607.

ومن أهم المؤشرات المتعلقة ببحثنا هذا:

أ- درجة تطور العناقيد الصناعية (State of Cluster Development):

يعتبر العنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابهة والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية.

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية. تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، وعليه فإن معرفة درجة تطور العناقيد الصناعية يدل على وجود مجتمعات الأعمال المتطورة القادرة على الإنتاج والتنافس ويعكس مستوى الأداء الصناعي لهذه الدولة أو تلك وقدرته على الإنتاج والوصول إلى التنافسية¹.

1 - Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, Social and Behavioral Sciences, Volume 124, 20 March 2014. pages 405-414.

جدول (12-3) مؤشر درجة تطور العناقيد الصناعية لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3	4.6	3.8	4.5	3.7	3.8	3.7	3.9	-	5.6	3.3	3.5	4.5	4.9	5.3	4
الترتيب من أصل دولة	97	19	46	24	52	50	54	43	-	2	82	66	23	10	4	37
النقاط	2.6	4.7	3.9	4.6	3.2	3.3	3.8	4.2	-	5.4	3.4	3.8	4.4	4.9	5.4	4.1
الترتيب من أصل دولة	119	16	41	20	80	75	52	29	-	2	71	50	26	11	3	32
النقاط	2.9	4.7	3.5	4.2	3.4	3.4	3.6	4.5	3.1	5.1	3.6	4	4.2	5	5.5	4.1
الترتيب من أصل دولة	102	17	66	29	69	75	61	23	91	6	62	46	30	12	1	36
النقاط	3.1	4.7	3.4	4.2	3.8	3.3	3.5	4.5	3.2	5.1	3.5	3.9	4.1	4.9	5.4	4
الترتيب من أصل دولة	97	17	74	31	52	78	70	25	93	9	67	48	32	13	2	40

- Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009,p478.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P480.

- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012,P506.

نلاحظ من الجدول السابق أن سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية احتلت المرتبة 134/97 دولة عام 2007-2008 مسجلة 3 نقاط، متأخرة عن جميع الدول المقارنة الأخرى ، وقد تراجع ترتيبها عام 2008-2009 إلى 119/133 دولة متراجعة 22 مرتبة عن السنة السابقة، ليتحسن ترتيبه في السنة اللاحقة 17 مرتبة حيث احتلت المرتبة 102/139 عام 2009-2010 مسجلة 2.9 نقطة.

وتحسن ترتيبها فيما بعد خمسة مراتب في عام 2010/2011 مسجلة 3.1 نقطة، وعلى الرغم من تحسن ترتيبها البسيط إلا أنها بقيت متراجعة عن بقية الدول المقارنة بلا استثناء. الأمر الذي يعكس ضعف الأداء الصناعي في الشركات ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

ب - مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة* (Value Chain Breadth):

تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة و مدى فاعلية إنتاجه،ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع إستراتيجيتها لتحقيق ميزتها التنافسية، وبالتالي فإن التقدم في هذا المؤشر يعبر عن مدى التقدم لدى الشركات المنتجة نحو الوصول إلى تنافسية منتجاتها.

جدول(3-13) مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة لسورية وللمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	ايران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا
النقاط	3.7	3.8	3.5	4.5	4.1	4.4	4.1	3.6		5.7	3	3.4	6	6	5.4	4.8
الترتيب من اصل دولة	64	56	73	28	40	31	38	66		8	106	78	3	4	13	21
النقاط	3.3	3.9	5.3	4.4	3.8	4.3	4	3.7		5.4	3.1	3.5	5.9	6.2	5.3	4.6
الترتيب من اصل دولة	82	46	72	26	50	32	41	57		11	94	69	5	1	13	24
النقاط	3.1	4	3.6	3.9	3.5	4.5	3.9	3.7	3.1	5.1	3.2	3.5	5.7	6.3	5.2	4.4
الترتيب من اصل دولة	100	41	67	42	70	24	43	60	94	15	92	69	5	1	12	25
النقاط	3.1	4	3.6	4	3.4	4.4	3.8	3.8	3.1	5.1	3.3	3.5	5.5	6.1	5.3	4.5
الترتيب من اصل دولة	106	45	68	42	79	25	59	52	107	14	90	72	8	4	11	24

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p480.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p460.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,508.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية في هذا المؤشر المرتبة 134/64 دولة عام 2008/2007 مسجلة 3.7 نقطة، وتتقدم على كل من البرازيل 134/66 والارجنتين 134/106 دولة والباكستان 134/78 دولة ومصر 134/73 دولة في نفس العام ، في حين أنها متراجعة عن الدول الأخرى المدروسة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي تسبقها بشكل واضح في هذا المؤشر .

*- مؤشر درجة اكتمال سلسلة القيمة : يعني درجة تخصص شركات التصدير في مراحل عملية سلسلة الإنتاج

ثم تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر إلى 133/82 للعام 2008-2009 ليصبح متقدماً فقط على الأرجنتين بعشر درجات فقط بينما الدول الأخرى جميعها تسبقا في الترتيب لنفس العام. ثم استمر هذا المؤشر في التراجع خلال السنتين التاليتين حيث بلغ ترتيبه 142/106 بالنسبة إلى سورية عام 2010-2011 مسجلاً 3.1 نقطة متقدماً فقط على إيران بمرتبة واحدة فقط بينما بقية الدول تسبقه في هذا المؤشر بشكل واضح كما هو مبين من الجدول أعلاه. مما يعني أن سورية تعاني في منشآتها كافة ومن ضمنها الشركات المنتجة للمنتجات القطنية من الضعف في تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى منتجات تنافسية، وإن الدول الأخرى تملك ميزة تنافسية أفضل في إنتاجها مما يساعدها إلى الوصول إلى الوضع التنافسي بشكل أفضل من غيرها.

ت - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية* (Production Process) :Sophistication

تعد الإنتاجية العالية من الأهداف الأساسية لمنظمات الأعمال سواء الصناعية أو الخدمية فالإنتاجية هي التعبير النسبي للإنتاج وهي بهذا المعنى تمثل مقياساً هاماً لتحديد مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأغراض المقارنات الدولية في هذا المجال¹.

وتعد الإنتاجية مؤشراً هاماً يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد القومي لأي بلد معين ولذا فإن الإنتاجية ذات أثر في التطور الاقتصادي للبلد المعني وتعد هدفاً يسعى إليه كل بلد بغض النظر عن مستواه الاقتصادي، وتحدد أهمية تطور العمليات الإنتاجية بان حصول النمو الإنتاجي يساهم في المنافسة الدولية والتجارة الدولية ويعزى ذلك إلى تأثير التكاليف الهابطة التي لها نفس التأثير على تكاليف الشركات وتحدد أهمية تطوير العمليات الإنتاجية على مستوى المنظمة من خلال²:

- تمكن الإنتاجية المنظمة من مقارنة الأداء الكلي مع المنافسين في المنظمات المشابهة.
- يمكن استخدام مقاييس الإنتاجية في تحديد سياسة الأجور والحوافز وتخطيط الإنتاج.
- تساعد الإدارة في السيطرة والرقابة على أداء المنظمة من خلال الرقابة على أجزاء المنظمة سواء بالوظيفة أو المنتج.

* - مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية : يقيس كفاءة أساليب الإنتاج

¹ - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

² - <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>

- تساعد المنظمات في التعرف على الأثر المضاعف لإستراتيجيات التطوير التكنولوجي مع أساليب تحسين الإنتاجية التي تطبقها بما يفوق مجموع الأثر الفردي لكل من هذه الاستراتيجيات.

جدول (3-14) مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية لسورية ولمجموعة من الدول

البيان	سورية	الصين	مصر	الهند	المغرب	تونس	تركيا	البرازيل	إيران	أمريكا	الأرجنتين	الباكستان	فرنسا	المانيا	إيطاليا	اسبانيا
النقاط	3.4	3.7	3.7	4.2	3.5	4.2	3.8	4.5		5.7	3.5	2.7	5.9	6.2	4.7	4.6
الترتيب من أصل دولة	78	59	61	41	70	40	56	33		11	71	110	7	3	25	28
النقاط	3.3	3.9	3.8	4.3	3.6	3.9	4.1	4.6		5.9	3.6	3.2	5.7	6.4	4.7	4.5
الترتيب من أصل دولة	82	50	56	43	65	49	46	31		8	64	86	11	2	28	32
النقاط	3.3	3.9	4.1	4.3	3.6	4.1	4.4	4.7	3.5	5.7	3.8	3.4	5.7	6.5	4.9	4.4
الترتيب من أصل دولة	85	55	46	43	71	49	38	29	75	11	58	76	13	2	27	40
النقاط	3.5	4	3.8	4.2	3.5	3.8	4.4	4.8	3.5	5.6	3.9	3.5	5.6	6.3	4.8	4.5
الترتيب من أصل دولة	79	52	62	44	77	59	38	29	76	15	57	74	14	3	28	35

- Source: -World Economic Furm-The Competitiveness Report 2008-2009,p482.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2009-2010,p458.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2010-2011 ,P484.

- World Economic Furm-The Competitiveness Report 2011-2012,510.

نلاحظ من الجدول السابق:

تحتل سورية المرتبة 134/78 دولة لعام 2007-2008 مسجلة 3.4 نقطة متراجعة عن جميع الدول باستثناء الباكستان التي احتلت المرتبة 134/110 بـ 2.7 نقطة وقد تراجع ترتيب سورية في عام 2008-2009 إلى المرتبة 133/82 متقدمة أيضا على الباكستان فقط خلال نفس العام. وتراجع ترتيب سورية بعد ذلك بحيث أن كل الدول المدروسة عام 2009-2010 متقدمة على سورية بلا استثناء، وعلى الرغم من تحسن ترتيب سورية في السنة التالية عام 2010-2011 ستة مراتب من المرتبة 139/85 إلى 142/79 إلا أنها بقيت متأخرة عن كل الدول المقارنة مقتربة فقط من المغرب بمرتبتين وإيران بثلاثة مراتب في حين تفصلها مراتب متعددة عن الدول الأخرى.

أي أن سورية متأخرة في أساليب إنتاجها عن بقية الدول الأخرى كثيراً وتفصلها مسافات كبيرة عنها في هذا المجال ، وعليها الكثير من العمل من أجل تطوير أساليب إنتاجها والارتقاء بالعملية الإنتاجية إلى مستوى أحسن وأفضل، وبالتالي على سورية إن تضع في حسابها كل الحلول الممكنة والأفكار التي تساعد في تطوير العملية الإنتاجية حيث يعد

الوصف الدقيق والخبرة وأيضاً التحليل من العوامل الهامة في تطوير العملية الإنتاجية أو إيجاد طرق عمل جديدة.

وبالتالي لابد من تجسيم طرق العمل المطورة ومعرفة مدى التحسينات التي طرأت على العملية الإنتاجية القديمة ولا بد من تجسيد طرق العمل المستخدمة وذلك لمعرفة مدى اقتصادية عملية التطوير¹.

¹ - د. صنوفة، باسل عمر - قسم هندسة التصميم والإنتاج - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية - جامعة دمشق - مجلة جامعة دمشق - المجلد السادس عشر - العدد الثاني - 2000 ص 148.

المبحث الثاني

2-3 أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على بعض

القطاعات الاقتصادية

لقد أصبح تطوير المنتجات وتحقيق تنافسياتها من أهم الخيارات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المنتجة أو ذات الصلة بتلك المنتجات، حيث أن تقديم منتجات متطورة وتنافسية تلبّي حاجة المستهلكين من شأنها أن تشكل حافزاً لتطوير القطاعات الاقتصادية المعنية لتطوير أساليب عملها وطريقة إنتاجها من أجل الوصول إلى تلك السلع التنافسية في ظل محيط ألغيت فيه الحدود المكانية والزمانية بين الأسواق. وعليه فإن تحقيق تنافسية المنتجات القطنية السورية حتماً ستدفع القطاعات المعنية وذات الصلة بها لتطوير أساليب عملها وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.

3-2-1: أهمية تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على القطاع المعني بها:

3-2-1-1 : التأثير على عوامل المنافسة:

إن تطوير القدرة التنافسية للمنتجات يشكل ضرورة بالنسبة للقطاع الساعي إلى التفوق والبقاء في ظل المنافسة القوية حيث يعتبر مصدراً رئيسياً للمزايا التنافسية باعتباره يمنح القطاع شيئاً من التفرد يفتقد إليه منافسيه. ويسمح التفرد بتميز القطاع وتحقيقه لجودة عالية التي تعطيه سمعة جيدة وطيبة لمنتجاته في الأسواق كما يقلل من مخاطر الديون ويزيد من الإنتاجية، فضلاً عن فرضه لأسعار مناسبة لمنتجاته أو خفض التكاليف بنسبة كبيرة عن طريق ترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج¹، وهذا كله يؤدي إلى تحقيق تواصل مستمر مع المستهلكين والتأثير في سلوكهم الشرائي خدمة لأهداف القطاع.

3-2-1-2 : التأثير على الاستراتيجيات التنافسية للقطاع:

بالنظر من زوايا عديدة يعتبر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات أحد أهم أركان بناء الميزة التنافسية للقطاع، حيث يمنح التطوير الناجح للمنتجات والعمليات المؤسسة شيئاً فريداً ومميزاً يفتقر إليه المنافسين، وهذا التميز قد يسمح لها أيضاً بفرض سعر عال أو خفض مستوى التكلفة إلى ما تحت مستوى تكلفة منافسيها، كما أن محاولة المنافسين تقليد ومحاكاة التطوير الناجحة، والتي غالباً ما ينجحون في ذلك، سوف يدفع القطاع إلى المزيد من تركيز ابتكاراتها على جزء معين من الصناعة سواء كان ذلك في شكل التركيز على أساس التكلفة أو التميز من أجل تحقيق الاستجابة المتوقعة للمستهلك وخدمته بكفاءة. وهنا يمكن أن يؤثر تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على²:

- 1- استراتيجية خفض التكلفة: يعمل تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على التأثير على إستراتيجية القطاع المتعلقة بالتكاليف حيث يؤدي إلى خفض التكلفة النهائية التي يخرج بها المنتج من القطاع وبالتالي الحصول على الأسعار المنخفضة مقارنةً بالمنافسين.
- 2- استراتيجيه التميز: يتعين على القطاع لكي تتبنى استراتيجيه التميز تطوير الكفاءة المتميزة خصوصاً في مجال البحث والتطوير والابتكار من أجل إنتاج تشكيلة واسعة من

¹ عمليري، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2004- ص51.

² شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،- 11-9 تشرين الثاني -2011- ص11.

المنتجات تخدم شرائح أكثر من السوق بشكل عام يمثل الابتكار مصدرا أساسيا للتميز، ففضل الخصائص والتصاميم الإبداعية الفنية الجديدة يحقق القطاع ميزة التميز.

3- استراتيجيه التركيز: إن التجديد والتحسين في المنتجات يمكن القطاع من تركيز جهوده على شريحة معينة من المستهلكين، وهذا عن طريق التركيز على التطوير في خطوط الإنتاج أو في المنتجات أو حتى في سوق محددة من اجل تلبية حاجاتهم ورغباتهم على أكمل وجه، فبعدما ينتهي القطاع من عملية اختيار شريحة معينة من السوق يتجه للسعي وراء تطبيق استراتيجيه التركيز من خلال أسلوب التميز أو أسلوب التكلفة المنخفضة، فعندما يستخدم القطاع أسلوب التركيز على التكلفة المنخفضة فهو بذلك يدخل في منافسة ومواجهة رائدة للسوق، وإذا ما اتجه إلى استخدام أسلوب التركيز على التميز فإنه يصبح بمتأوله كل وسائل التميز المتاحة للمنتج.

3-2-1-2: التأثير على قوى المنافسة السوقية:

يعمل التطوير على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتتنبق قوة تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على إثارة المنافسة السوقية من خلال قدرته على التأثير في¹:

القوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء، وإمكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة، والقوة التنافسية للمستهلكين، والقوة التنافسية للمنتجين والعارضين، وقوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة.

3-2-1-3: تأثير تطوير القدرة التنافسية للمنتجات على البيئة الداخلية للقطاع:

إن تبني القطاع تطوير القدرة التنافسية لمنتجاته لا يوفر فقط وسائل للرفع من مستوى الإنتاجية والضغط على التكاليف وتكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، بل يتجاوز ذلك إلى التأثير على وسائل وطرق عمل القطاع داخليا من خلال تغيير عمل الأنشطة الرئيسية والفرعية وعلاقات العمل ومضاعفة القطاع لموارده وتحسين نوعية كفاءته ومهارات عماله لتتناسب مع الاستراتيجيات الجديدة الناتجة عن التطوير.

ويتضح ذلك من خلال التأثير على¹:

¹ -شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، -9-11 تشرين الثاني 2011-ص12.

1- سلسلة القيمة في القطاع : يركز موضوع التطوير على الوصول الى تحسينات جوهرية في عمليات وأنشطة القطاع بما يحقق متطلبات المستهلك من ناحية الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع، ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة التعرف على مختلف التأثيرات والإضافات التي يحدثها التطوير على سلسلة القيمة الخاصة بكل منتج من حيث الأنشطة التي تدخل في إنتاجه.

2- على موارد القطاع : يتمثل التطوير في تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الايجابية والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذلك وسائل الإنتاج. إن مثل هذه الرؤية لا توفر فقط وسائل الرفع من مستوى الإنتاجية أو الضغط على التكاليف بل تتجاوز ذلك على مختلف الموارد الموجودة بحوزة القطاع .فقد ينتج عن التطوير تعويض لمعدات إنتاجية أو تغيير لوظائف وتصميمات مما يتيح البحث عن كفاءات جديدة أو إلغاء عمليات وطرق إنتاج تؤدي إلى البحث عن مواد أولية جديدة أو توفير المعلومات والمعارف اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية.

3-2-2: أهمية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية على القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية في سورية

بالإضافة إلى المزايا الآتفة الذكر في الفقرات السابقة* التي تحققها زيادة القدرة التنافسية لأي منتج ومنها المنتجات القطنية فإن تحسين وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات يساعد أيضاً على تحسين الاستثمار في هذه المنتجات وزيادة الطلب الخارجي المتمثل في زيادة الصادرات وبالتالي أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات مرتبط ببحث عوامل نمو الإنتاج في مجال هذه المنتجات، فزيادة الاستهلاك يعني مزيداً من الطلب الذي استجيب له بزيادة الإنتاج من هذه المنتجات مما يحدث تنمية صناعية، وكذلك ازدياد الطلب على الصادرات من المنتجات القطنية سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج لهذه المنتجات تلبية للطلب الخارجي ويشجع على الاستثمار في هذه المنتجات مما يؤدي إلى حدوث تنمية للقطاع المعني عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن زيادة الطلب المحلي والخارجي سيشكل حافزاً لكلا من القطاع المنتج (الصناعي) ولقطاع التجارة الخارجية لتحسين مستوى أدائه وتطويره بالشكل الذي يساعد إلى مزيد من الإنتاج من خلال القطاع الصناعي وإلى تحقيق صادرات مرتفعة من خلال قطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات عن حجم الإنتاج الصناعي في المجموعات الإحصائية السورية¹ نجد أن حجم الإنتاج الصناعي قد تطور بشكل ملحوظ وواضح منذ عام 2000 وحتى عام 2010 حيث بلغ حجم الإنتاج الصناعي عام 2000 ما قيمته 631701 مليون ل.س ليتطور بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 1419593 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 1735181 مليون ل.س عام 2008 ليتراجع إلى 1582346 مليون ل.س عام 2009 ليزداد بعد ذلك إلى حوالي 1927428 مليون ل.س عام 2010.

ومن خلال تتبع الأرقام والإحصاءات أيضاً لقيم الصادرات السورية من دون النفط في المجموعات الإحصائية السورية² نجد أن قيمة الصادرات السورية من دون النفط قد تطورت بشكل واضح خلال الفترة 2000 حتى 2010 إلى الرغم من انخفاضها في بعض السنوات عن السنة التي تليها ، حيث بلغت قيمة الصادرات من دون النفط 53195.7 مليون ليرة

*-انظر ص159-161 ضمن متن البحث.

¹- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010).

²- رئاسة مجلس الوزراء -المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية للسنوات(2000-2010)

سورية عام 2000 لتتطور خلال السنوات اللاحقة بشكل كبير ولتصل إلى 359492.1 مليون ل.س عام 2007 ثم إلى 446519.8 مليون ليرة سورية عام 2008 لتتخفض بعد ذلك إلى 318749.2 و 307131.2 مليون ل.س خلال عامي 2009 و 2010 على الترتيب.

وإذا ما قارنا تطور هذه الأرقام مع تطور المؤشرات المدروسة محل البحث نجد أن هذا التطور أيضاً قد ترافق مع تطور طفيف ببعض المؤشرات المتعلقة بالجهازية التكنولوجية وقطاع الأعمال والابتكار، على الرغم من انخفاضها من سنة إلى أخرى في بعض الأحيان.

فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد رافق هذا التطور في حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار ونقل التكنولوجيا على الرغم من تراجعها في بعض السنوات، حيث بلغت سورية المرتبة 110 من أصل 134 دولة خلال العام 2007-2008، لتتراجع إلى المرتبة 117 من أصل 133 دولة خلال عام (2008-2009) ثم إلى 121 من أصل 139 دولة خلال عام (2009-2010)، ليتحسن بعد ذلك ترتيبها بالنسبة إلى دول العالم إلى المرتبة 106 من أصل 142 دولة خلال عام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر تطور العناقيد الصناعية من المرتبة 134/97 دولة خلال العام 2007-2008 إلى 133/119 دولة خلال العام (2008-2009) ليتحسن بعد ذلك ترتيب سورية إلى 139/102 خلال العام (2009-2010) ثم إلى 142/97 دولة خلال العام (2010-2011).

وقد تراجع ترتيب سورية في مؤشر درجة تطور العمليات الإنتاجية من المرتبة 78 من أصل 134 دولة خلال عام (2007-2008) إلى المرتبة 133/82 دولة خلال عام (2008-2009) ثم إلى 139/85 دولة خلال عام (2009-2010) ليتحسن ست مراتب في السنة التالية إلى المرتبة 142/79 خلال عام (2010-2011).

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة فإننا نجد أنه بالنسبة إلى مؤشر التجارة داخل الصناعة وحصّة السوق ومؤشر الميزة النسبية الظاهرية للنسيج والملابس وبالتالي للمنتجات القطنية التي تشكل جزءاً هاماً منها بالنسبة لسورية لم يكن تطورها واضحاً خلال الفترة (2000-2010) بنفس وضوح تطور حجم الإنتاج الصناعي والصادرات، فنجدها قد تحسنت في بعض السنوات لتتراجع في سنوات أخرى ولكن بالمحصلة فقد تحسنت قيمة هذه المؤشرات خلال تلك الفترة.

فقد تطور مؤشر حصّة السوق للملابس السورية من سوق الملابس العالمية من 0.07 عام 2000 إلى 0.15 عام 2010 وتطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس

السورية من 0.02 عام 2000 إلى 0.04 عام 2010، وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية من 1 عام 2000 إلى 2.05 عام 2010. وكذلك تطور مؤشر حصة السوق من النسيج السوري من سوق المنسوجات العالمية من 0.10 عام 2000 إلى 0.51 عام 2010، وحصة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للنسيج السوري 0.57 عام 2000 إلى 0.65 عام 2009 ليتراجع قليلاً إلى 0.53 عام 2010. وتطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية من 1.55 عام 2000 إلى 7.01 عام 2010.

وبالتالي فإن تحسن المؤشرات الآنف الذكر كما هو ملاحظ انعكس إيجاباً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وعلية فإن هذا التحسن سيشكل دافعا أساسيا من أجل تطوير وتحسين كلا من القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية من أجل العمل على زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات التنافسية في السوق العالمية. وعليه لا بد من العمل من أجل التطوير المستمر للمنتجات القطنية السورية من خلال العمل على ابتكار طرق إنتاجية وتنظيمية جديدة سواء لتحسين الجودة أو تقليل التكلفة أو خلق موقع متميز في ذهن المستهلك، ويؤدي هذا بدوره إلى التأثير في القوى التنافسية في الأسواق بما يضمن إعادة تشكيل التنافس خدمة للموقع المتميز للقطاع، وبالتالي يمكن القول انه تظهر أهمية تطوير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية بكونه يعطي للقطاع القدرة على مواجهة المنافسين وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر قوة دافعة نحو تحقيق النمو والتنمية للقطاع المعني وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل، وبناء على ذلك أكد الاقتصادي تشيرميرهورن أن الابتكار وتطوير المنتجات هو مفتاح أي ميزة تنافسية¹.

¹ - عزاوي، عمر- عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9 آذار 2005، ص 478.

المبحث الثالث

3-3 : تحليل SWOT لصناعة المنتجات القطنية السورية وكيفية تطويرها

من خلال دراسة صناعة المنتجات القطنية السورية يتبين أنه هناك العديد من نقاط القوة التي تحتاج إلى استراتيجيات ملائمة لكي تغتنم الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والدولية. وأنه يجب على سورية القيام بتدخلات سريعة لمعالجة نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على تقدمها وتحسينها، وعليه سنوضح أهم نقاط القوة والفرص والتحديات التي تعاني منها المنتجات القطنية من أجل دراستها وتدقيقها للوصول إلى استراتيجية واضحة في مجال إنتاج المنتجات القطنية بما يضمن تطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية من ناحية وفي الأسواق الدولية من ناحية أخرى.

3-3-1 : نقاط القوة والضعف للمنتجات القطنية¹:

3-3-1-1 : نقاط القوة للمنتجات القطنية:

تملك صناعة المنتجات القطنية العديد من نقاط القوة وهي:

أ- خبرة تاريخية طويلة في زراعة القطن مع توفر نوعية جيدة ومرغوبة من القطن، وتوفر كامل سلسلة الإنتاج وسلسلة القيمة لصناعة المنتجات القطنية بدءاً من المواد الأولية ووصولاً إلى المنتج النهائي.

ب- دعم حكومي في تقديم البذار والمبيدات وشراء المحصول بأسعار أعلى من الأسعار العالمية.

ت- وجود خبرات تاريخية متراكمة في مجال حلج وتسويق الأقطان ووجود فنيي حياكة مؤهلين وعمال مهرة ورواد أعمال ذوي خبرة قادرين على إنتاج أصناف جديدة ومتميزة.

ث- انتشار الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تسمح بمرونة إنتاجية وتنظيمية، أي القدرة على تقديم كميات صغيرة وتلبية الأذواق في الأسواق الدولية.

ج- انتشار واسع للمحالج قرب مراكز الإنتاج الرئيسي والقرب من الأسواق الأوروبية والموقع المميز في منطقة حوض البحر المتوسط مما يعطي الشحن البري والبحري إلى أوروبا سرعة عالية.

ح- تزايد الاستهلاك المحلي للقطن المحلوج في حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى وجود سوق محلية واسعة للمنتجات الثانوية الأخرى مثل بذور القطن وغيرها

خ- توفر شبكة طرق جيدة تسمح بالنقل السهل والسريع عبر الدول المجاورة وحتى باتجاه أوروبا.

د- وجود آلات حديثة وتجديد الآلات والمعدات الخاصة بالغزل والنسيج والصبغة في بعض الشركات التي تملكها الدولة.

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات

القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.

-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية،

عام 2009.

3-3-1-2 : نقاط الضعف للمنتجات القطنية:

- لا تخلو صناعة المنتجات القطنية السورية من نقاط الضعف ،وهي باختصار :
- أ- استهلاك كبير للماء في إنتاج مادة القطن التي تعتبر المادة الأولية للمنتجات القطنية بالإضافة إلى عدم العناية الزائدة في جمع وحزم ونقل منتج القطن ما يؤدي إلى وجود مواد غريبة في المحصول تؤثر على جودة القطن المنتج، فضلاً على محدودية وبطء نتائج البحث العلمي لزيادة الإنتاجية والنوعية وخفض التكاليف بما فيها استهلاك المياه.
- ب- الافتقار إلى التكامل في سلسلة قيمة المنتجات القطنية التي تعد ضعيفة لاسيما في مكونات القيمة المضافة المرتفعة.
- ت- الافتقار إلى مؤسسات دعم فعالة والمؤسسات الوسيطة، إضافة إلى عدم وجود نظام إقراض قادر على تأمين التمويل، الافتقار إلى البحث والابتكار والاستجابة البيئية للمتطلبات البيئية.
- ث- الفجوة بين مستوى تصميم المنتجات القطنية في سورية والمتطلبات الدولية، والافتقار إلى التنسيق والتكامل بين طاقة إنتاج الخيوط وطاقة إنتاج النسيج.
- ج- الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الدولية، وضعف التزام الإنتاج بالمعايير والمواصفات الدولية.
- ح- تدني الإنتاجية و انخفاض نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة، وارتفاع تكاليف الصيانة والنقل.
- خ- اختلاف مواصفات القطن المحلوج الداخل في عمليات الإنتاج من محلج إلى آخر، بالإضافة إلى اختلاف المواصفات الفيزيائية للأقطان على مدار العام.
- د- عدم الاستفادة من كامل الطاقة الإنتاجية والافتقار إلى الفنيين ذوي الخبرة في مجال النسيج والصباغة والإنهاء، والافتقار إلى التدريب المتكامل الفعال المرتبط بحاجات السوق.
- ذ- تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الإجراءات المتعلقة بجودة الإنتاج، مع وجود البيروقراطية القوية والبطء في عملية اتخاذ القرار في الشركات التي تملكها الدولة.
- ر- ضعف الخبرات الإدارية والتسويقية والافتقار إلى سياسة تسويق مترافقة بمعرفة متدنية بالسوق والزبائن.
- ز- الافتقار إلى العقلية الريادية والحنكة الصناعية القوية التي يمكن الاعتماد عليها.
- س- الافتقار إلى رؤية واضحة ومشاركة وإستراتيجية متفق عليها لتطوير صناعة المنتجات القطنية.

3-3-2 : الفرص والتحديات للمنتجات القطنية السورية¹:

3-3-2-1 : الفرص للمنتجات القطنية

هناك العديد من الفرص لصناعة المنتجات القطنية تستحق وجود استراتيجيات ملائمة من أجل اغتنامها، وهذه الفرص انتقائية بطبيعتها، أي أنها ممكنة فقط للشركات (العامة أو الخاصة) القادرة على تلبية المتطلبات الدولية وبناء مكانة لائقة لها في أسواق المنتجات عالية القيمة والحفاظ عليها. هذه الفرص هي:

أ- إمكانية إنتاج نوعية عالية من القطن المحلوج والغزول لتلبي احتياجات الشركات المنتجة للمنتجات القطنية، وبالتالي إمكانية استخدام كامل إنتاج القطن في التصنيع المحلي وفي الحلقات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأكبر.

ب- التعاون العربي والدولي في مجال البحث العلمي لإنتاج محاصيل ذات مردود ونوعية أفضل واستخدام أكفأ للمياه الأمر الذي يساعد للوصول إلى نفس مستوى التنافسية والكفاءة الذي تتمتع بها الدول المنافسة.

ت- إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات إلى البلدان العربية وإلى الأسواق المجاورة كالسوق الأوروبية وإيران وتركيا .

ث- رفع أجور العمالة المنخفضة بشكل يترافق مع زيادة الإنتاجية والكفاءة لتحضير الأرضية (من حيث القدرات والمنشآت والبنى التحتية والشروط المالية والضريبية) اللازمة لاجتذاب استثمارات أجنبية هامة من تركيا وكذلك من أوروبا.

ج- توظيف الموقع الاستراتيجي السوري ليصبح مكاناً لتجميع منتجات الدول الأخرى وبالأخص الدول المجاورة لتكون سورية نقطة انطلاق للأسواق الدولية.

ح- استهداف شرائح أعلى من السوق من خلال المنتجات والتصاميم والخيوط والتقانات الجديدة مثل:

¹ - تم التوصل إلى هذه النقاط من قبل الباحث بالاستناد إلى البحث والمراجع التالية:

-مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن 2007.
-مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
-اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009.

- إنتاج خيوط قطنية ذات جودة أعلى لتلبية حاجات السوق من النسيج عالي الجودة بما في ذلك الخيوط القطنية الملونة والعضوية.
- الاستثمار في الري الحديث وتوفير المياه لتخفيف كلف الإنتاج.
- توسيع إنتاج القطن العضوي والمنتجات ذات الصلة.
- الاستفادة الكاملة من الإنتاج القطني المحلي في الصناعات المحلية لاسيما في سلاسل القيمة المضافة من الإنتاج.
- التعاون في مجال البحث العلمي للوصول إلى صناعة قطنية حديثة وفعالة وصديقة للبيئة.

3-2-2 : التحديات للمنتجات القطنية

- تعاني المنتجات القطنية السورية من مجموعة من التحديات مرتبطة بشكل أساسي بقضيتين: التوقيت والعولمة، ويمكن لهذه التهديدات أن تظهر عندما:
- أ- لا يكون الانفتاح على الأسواق الدولية مدروساً ومبرمجاً ومدعوماً بالتطوير التدريجي للصناعة المحلية.
- ب- لا يتم إكمال تطوير وتحديث الصناعة في مجال إنتاج المنتجات القطنية، وبالتالي تعيق سورية عن الدخول في المنافسة العالمية كلاعب حقيقي.
- ت- نخفق في معالجة عملية معالجة شهادة المنشأ التي هي محل اهتمام مختلف الدول، وظاهرة الفواتير المزورة، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على السوق والرسوم الجمركية.
- ث- عدم وجود تدقيق على المنتجات القطنية المستوردة، الأمر الذي يدخل إلى السوق المحلية منتجات رخيصة وغير آمنة.
- ج- تتراجع المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج المحلي من القطن المحبوب، نتيجة ارتفاع التكاليف وعدم تقديم سعر مجزي للمزارعين لإنتاج القطن ما قد يؤدي إلى خفض إنتاجه (كلف مرتفعة وظروف غير مشجعة بالنسبة للمزارعين).

3-3-3 : كيفية تطوير المنتجات القطنية السورية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في سورية من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري، وهي مترسخة بتقاليدها العتيقة وقائمة على صناعة ذات قيمة مرتفعة، وبالرغم من ذلك، تتسم هذه الصناعة بإرثها من عدم الكفاءة والحماية وعدم الملاءمة للسياق العالمي الحالي، وتملك سورية سلسلة إنتاج كاملة تعطيها ميزة كبيرة، غير أن تنافسيتها في السوق الدولية ضعيفة كما رأينا في أبحاث سابقة ضمن متن البحث*.

ذلك أن جوهر المنافسة الحالية في الأسواق الدولية يكمن في الابتكار والمعرفة إضافة إلى المسائل التقنية والتنظيمية، ويكافح المنافسون العالميون لاكتساب موارد وكفاءات جديدة وضما بطرق ابتكاريه. ولتحقيق هذا الغرض، فإن الضبط الكامل لتقانات الإنتاج الحديثة، إضافة إلى الإجراءات التنظيمية الفعالة والكفاءة تعتبر جميعها أموراً أساسية، وفي معظم الدول المنافسة سواء كانت صناعية أو حديثة التصنيع، لا يتم القيام بعمليات التطوير هذه من قبل الشركات بشكل منفرد وإنما وفق ترتيبات جماعية مثل الوسط الإبداعي أو العناقيد الصناعية أو أنظمة الابتكار الإقليمية أو المناطق الصناعية.

وعليه لتطوير صناعة المنتجات القطنية في سورية ولتحقيق أهدافها في تطوير تنافسيتها وتعزيزها دولياً لابد منها من مراعاة مجموعة من الأمور أهمها¹:

أ- تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية:

حيث أن هذا التحرير في ظل انضمام سورية إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، يجب أن يرافقه دراسة معمقة وجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل هذه الاتفاقيات، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها.

وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة والتي ستبرم مستقبلاً، فشهادة المنشأ تعتبر من التهديدات الخطيرة الناجمة عن تحرير التجارة حيث يتم التلاعب ببيانات الجمارك وبالقائمة الحقيقية للبضائع المستوردة من المنتجات القطنية وبخاصة

* للمزيد من المعلومات انظر : ص128- 157 ضمن متن البحث.

¹ - للمزيد من المعلومات انظر: وزارة الصناعة في سورية، استراتيجية صناعة النسيج والملابس في سورية، دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو، فرنادو ألبيرتي 2011

ضمن الدول العربية لتجنب الضرائب المرتفعة، بالإضافة إلى أنه لا بد من التركيز على ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم.

غير أن التحرير التدريجي ليس كافياً لوحده لمساعدة المنتجات القطنية السورية لزيادة تنافسيتها، إذ يجب أن يكون مصحوباً بتوفير مكونات التنافسية الأخرى مثل المهارات الفنية والتقانة والمعلومات وأنظمة الإدارة والبنية التحتية والدعم المؤسسي، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل بكل إمكانياتها لتحقيق ذلك.

ب - تطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية:

الاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافئ البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

وعليه لا بد من العمل على أن تصبح البنية التحتية للمنتجات القطنية مكان تجمع لوجستي للمنطقة ككل حيث يمكن لسورية وبفضل موقعها الجغرافي أن تلعب دوراً أكثر أهمية كمكان تجميع لتجارة المواد الأولية والمنتجات المصنعة وغير المصنعة وغير ذلك في منطقتها وفيما بين أوروبا وآسيا لاسيما للدول المجاورة، ويعتبر تحديث وتطوير البنية التحتية للمواصلات مطلباً أساسياً للمحافظة على تنافسية الشركات المحلية العامة أو الخاصة التي يمكن أن تعاني من عدم الكفاءة في السياق الذي تعمل فيه، وهذا مطلب أساسي لتعزيز جاذبية صناعة المنتجات القطنية السورية مقابل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ت - تشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية:

لا بد من العمل على تشجيع انتشار عقلية ريادة الأعمال وتقوية المعرفة الصناعية في قطاع المنتجات القطنية بشقيه العام والخاص، حيث توجد في صناعة المنتجات القطنية السورية حاجة ملحة لتغيير العقلية في كل من هذين القطاعين، وتعزيز قدرات رجال الأعمال وتطوير طريقتهم في التفكير وتشجيعهم على تطوير كفاءاتهم وعلاقاتهم وأساليب أعمالهم من أجل الوصول إلى عقلية ريادية متميزة، وفي الحقيقة إذا كانت ريادة الأعمال هي نظام يضم رواد الأعمال والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، وكانت نتيجة السياسة المرغوبة هي مستوى متزايداً من النشاط الريادي، يكون عندها دور المؤسسات والحكومات هو تعزيز البيئة

التي ستنتج توريداً مستمراً للرواد الجدد والشروط التي ستتيح لهم المجال ليكونوا ناجحين في جهودهم لإطلاق الشركات وتطويرها.

ويعني تطوير ريادة الأعمال في صناعة المنتجات القطنية في سورية العمل على ثلاث قضايا متميزة لكنها مترابطة: التوجه (العقلية والروح)، والفرص (التوافر والوصول)، والمهارات (الكفاءات والأدوات). ويكمن التحدي الذي يواجه صناعة المنتجات القطنية السورية في العمل على النواحي البرمجية من ريادة الأعمال والتعامل مع قضية التوجه الريادي أي تشكيل عقلية ريادية في الصناعة، وهو أمر اجتماعي أكثر منه اقتصادي ولكنه من الأساسيات للتطوير والتحديث الصناعي.

ث - تطوير تسويق المنتجات القطنية السورية وجذب الاستثمارات:

تطوير التسويق والترويج للمنتجات القطنية السورية لدعم التصدير وتشجيع إنشاء شركات متخصصة بدعم الشركات السورية العاملة في المعارض الدولية للمنتجات القطنية، وبالتالي سهولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، ويتطلب هذا تشجيع المصدرين السوريين على تحسين الإنتاج بما يضمن الوصول إلى أسواق التصدير بالإضافة إلى الأسواق المحلية. ولتحقيق هذه المهمة الهامة يجب أن يكون ترويج الصادرات من المنتجات القطنية أولوية كبيرة وإستراتيجية طويلة الأمد لكل منتج.

والعمل على بناء بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة، حيث أن جذب مثل هذه الاستثمارات سيساعد على تيسير نقل المعرفة في مجالات التصميم والإدارة والتسويق إلى الأسواق المحلية، وسيحث ذلك على تأسيس مؤسسات داعمة مطلوبة للتنمية في هذه الصناعة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أداة جيدة لحث النمو والحصول على التقنية، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة لأنها مكملة للاستثمارات الوطنية وليست بديلاً عنها.

ج - إيجاد نظام معلومات خاص بالمنتجات القطنية والعمل على الابتكار والبحوث

لا بد من وضع نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لهذه الصناعة حيث لا يوجد في صناعة المنتجات القطنية السورية شكل منهجي لتجميع المعلومات الصناعة والاقتصادية ولا لتحليلها. ولابد من فهم الديناميكيات الرئيسية لهذه الصناعة وللقضايا المحلية والخارجية التي

تؤثر على أدائها التنافسي، وإجراء دراسات معمقة للوضع الحالي للمعلومات الصناعية وتوثيقها و تحديد نقاط الاختناق لتدفق المعلومات.

ومن ناحية أخرى في ضوء ضرورة تطوير وتحديث المعلومات المتعلقة بهذه المنتجات لأبد من العمل على وضع سياسة ابتكار شاملة لدعم البحث والتطوير وتعزيز التقانة والحصول على المعرفة والتطوير والنشر، حيث أن السياسات الهادفة إلى تعزيز الابتكار في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية ما تزال في بداياتها لاسيما على المستوى الوطني، فسورية لم تعط ما يكفي من الاهتمام لبناء القاعدة التقنية الوطنية على أساس البحث والتطوير، ويوجد العديد من التحديات التي تواجهها في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر: تخصيص الموارد اللازمة لبحث وتطوير صناعة المنتجات القطنية، ودعم قدرات الشركات المنتجة بالتكنولوجيا ومراكز البحث والتطوير، وخلق شراكة ثلاثية ما بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.

ح- توفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية:

لابد من تطوير وتحديث النظام المالي والائتماني ووضع سياسات ومبادرات لتعزيز زيادة استخدام القروض والمنح لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المنتجات القطنية، فعلى الرغم من تحسين البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بالنظام المالي إلا أن الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للشركات العاملة في مجال صناعة المنتجات القطنية ما تزال دون المستوى المطلوب، لذلك نجد أن معظم الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية تعمل على إعادة استثمار عوائدها وتمويل تطورها الخاص، والنتيجة حدوث إعاقة في معظم الحالات لنمو تنافسية الشركات بسبب عدم توفر التمويل.

خ- العناقيد والمناطق الصناعية لصناعة المنتجات القطنية

من الملاحظ أن الشركات العاملة في مجال إنتاج المنتجات القطنية السورية هي شركات صغيرة الحجم وتدار عائلياً ومتخصصة بمراحل محددة من مجمل سلسلة القيمة. ويمكن غالباً تحديد الشركات التي تتميز بمواصفات داخلية لكنها ضعيفة في التصدير. وفي هذه الحالات، يمكن للعناقيد وأشكال التجمع أن تؤمن الخدمات الأساسية التي تحتاجها الشركات مثل الخدمات العامة (الطاقة، الغاز، توريد المياه، معالجة مياه الصرف، الوقود وغيرها) وكذلك خدمات البريد السريع والمصارف وشركات التغليف والمخازن المخصصة للواردات المعفاة من الرسوم والخدمات الطبية.... الخ.

فوجود العناقيد والوحدات الصناعية في مجالات متقاربة أو متكاملة ضمن تجمعات أو مناطق صناعية يؤدي إلى تركيز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركيز المنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

كما يترتب على التجمع العنقودي العديد من المزايا سواء على مستوى المنشآت أو على مستوى الاقتصاد ككل، ذلك أن وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تتخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهذا ما يؤدي في النهاية لرفع المزايا التنافسية للمنتجات القطنية وبالتالي تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

وهنا من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجود العناقيد وتوافرها لا يؤدي اتوماتيكياً إلى تحقيق المزايا والمنافع من وجودها، لذلك من الضروري وجود تدخل حكومي من أجل تأمين الخدمات العامة التي تحتاجها الشركات المعنية في الإنتاج.

د- الاهتمام بالتدريب وتقديم الخدمات والاستشارات في مجال صناعة المنتجات القطنية

لابد من مراجعة شاملة لمؤسسات التدريب في صناعة المنتجات القطنية على كافة المستويات مع التركيز على الربط بين نظام التعليم والصناعة، فهناك حاجة ملحة لإعادة النظر بالمناهج في المؤسسات التعليمية ذات الصلة بهذه المنتجات على كافة المستويات للإيفاء بمتطلبات هذه الصناعة ودعم نموها وتطورها، ويجب أن يتم ذلك بالتواصل مع القطاع العام والخاص كجهات معنية أساسية، كما يجب مراجعة المهارات التقانية للوصول إلى المعايير الدولية في كل من شركات القطاع العام والخاص، وتطوير مهارات الإدارة بشكل علمي من حيث التسويق بما فيها أساليب البيع وتطوير المنتجات الجديدة والتصميم. وهناك أيضاً حاجة لوضع قائمة بأسماء المؤسسات المؤهلة لتدريب العمال والموظفين في هذه الصناعة وأن يتم ذلك بالتعاون فيما بين وزارة الصناعة وغرف التجارة والصناعة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية .

ذ- إعادة هيكلة الشركات المنتجة للمنتجات القطنية

لابد من إعادة تنظيم وهيكل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية سواء أكانت عامة أم خاصة لتصبح أكثر تنافسية وفاعلية وحداثة كي تكون أكثر تلاؤماً مع الواقع الاقتصادي التنافسي، حيث تتعرض صناعة المنتجات القطنية بشكل متزايد إلى المنافسة الدولية ، إضافة إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وباقي الاتفاقيات التجارية ستؤثر على زيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي سيؤثر على مبيعات الكثير من المنتجين، وسيؤثر على وضعهم التنافسي، وهنا لابد أن تكون نقاط القوة* التي تمتلكها هذه الصناعة الأساس لإعادة هيكلة قاعدة التصنيع لزيادة تنافسية المنتجات القطنية.

ر- تحديد الأسواق المستهدفة وغزوها:

من القرارات المهمة التي يجب التفكير فيها هو إلى أين يجب أن نتوجه دولياً؟ وما هي الأسواق الواجب استهدافها؟ ويجب على سورية أن تعدل من إرثها الماضي وأن تتعامل مع مواردها الغنية من القطن للمحافظة على دوره الرئيسي في الاقتصاد السوري وتعزيز أدائها في كل من الأسواق المحلية والدولية.

ويجب أن تكون الأسواق ذات الأولوية هي أسواق المنطقة العربية القريبة، لارتباطها مع سورية باتفاقيات تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) منذ مطلع عام 2005، وثانياً لأن سورية ستستفيد من القرب الثقافي والجغرافي لهذه البلدان، ومع روسيا بسبب الصلات التاريخية ولكونها واحدة من الأسواق الآخذة في النمو القليلة في صناعة المنتجات القطنية و إيران بحكم العلاقات الاقتصادية والروابط الجيدة التي تجمع بين حكومتي البلدين، بالإضافة إلى انه لابد من توجه منتجي المنتجات القطنية السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إن هذا الأمر سيتطلب من الشركات العاملة في المنتجات القطنية أن تستجيب لعوامل النجاح الرئيسية الأكثر تطلباً مثل معايير الجودة المرتفعة والشهادات والاستجابة السريعة وقصر وقت الوصول إلى الأسواق والسمعة والخبرة المبرهن عنها.

وباختصار يجب أن تحقق الشركات توازناً بين الخارج والداخل من خلال الإيفاء باحتياجات السوق المحلية والترويج للصادرات إلى الأسواق الأجنبية ذات الأولوية.

ز- تطوير أساليب الإدارة في شركات المنتجة للمنتجات القطنية

* - للمزيد من المعلومات انظر ص166 ضمن متن البحث.

إن الطبيعة الخاصة للمنتجات القطنية التي تتسم بتطورها وتغيرها من فترة لأخرى حسب تطورات السوق وأذواق المستهلكين والتقنيات المستخدمة في إنتاجها، يتطلب أن نقوم بشكل مستمر لتطوير أساليب ادراستها بما يتوافق مع طبيعتها.

وبالتالي يمكن تلخيص الآثار الأكثر أهمية للمنافسة العالمية بالتغيرات السريعة والمستمرة في الأسواق والتقلبات الحادة في التقنية والتغيرات السريعة في احتياجات الزبائن. والآخر الأكبر هو تقصير دورة حياة المنتجات وزيادة تعقد التطوير، ولذا يتطلب السياق الجديد تغيير التطوير الاستراتيجي لتقانة أسواق الإنتاج والاعتماد على الكفاءات الأساسية في الشركات. لذا يجب أن تركز الإدارة الناجحة على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وآفاقه والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في الوضع التنافسي في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

المبحث الرابع

3-4 الأزمة السورية الراهنة وتداعياتها على القطاع الصناعي وبخاصة على قطاع المنتجات القطنية

3-4-1 : الصناعة السورية في ظل الأزمة السورية الحالية

تشهد سورية منذ شهر آذار عام 2011 واحداً من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، حيث يعتبر النزاع المسلح احد الأبعاد الأساسية لهذه الأزمة الذي أثر بشكل واضح على مختلف المحافظات السورية بالإضافة إلى دول الجوار¹، فالمناطق الواقعة في قلب النزاع تعاني كل يوم من خسائر مستمرة خاصة في البنية التحتية القائمة، ولم تكن الصناعة بمنأى عن تداعيات الأزمة التي تشهدها البلاد من أكثر من ثلاث سنوات، وقد تقلصت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بفعل الأزمة بشكل حاد بـ 76% في القطاع العام والخاص².

وتعرضت مئات المصانع والمعامل والبنية التحتية إلى التدمير والسرقة والنهب من قبل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى تفكيك الآلات ونقلها لبيعها خارج سورية، كما تحولت أبنية العديد من المعامل العامة والخاصة إلى مقرات للجنود والمسلحين ما أدى إلى احتراق وتدمير عدد كبير منها، ولاسيما في محافظتي ريف دمشق وحلب وذلك بسبب تركيز معظم المنشآت فيهما فبحسب تقرير صادر عن بنك بيلوس توقف أكثر من 75% من المنشآت الانتاجية في حلب وحدها عن العمل³.

ناهيك عن الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها الشركات، وإيقاف برامج التعاون مع العديد من الدول، ما أضاف صعوبات جديدة أمام الصناعيين لجهة التصدير والاستيراد والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات، وجاء إيقاف العمل باتفاقية الشراكة السورية التركية، وانفتاح سوق العراق وإيران بمنزلة متنفس جديد للصناعة السورية، بسبب منح منتجاتها في هذين البلدين تسهيلات ومزايا خاصة.

¹ -- FRED H. LAWSON, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, International Affairs, Volume 90, Issue 6, November 2014. pages 1315-1365.

² - نصر، ربيع-محشي، زكي-ابواسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجنود والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات-كانون الثاني 2013-ص38)

³ - www.syrianef.org،(2013/12/25

ونتيجة الأزمة لم يتم حتى الآن الانتهاء من حصر الخسائر النهائية للقطاع الصناعي بسبب استمرار الأزمة والأعمال المسلحة، وبالتالي عدم تمكن الجهات المعنية العامة والخاصة من الوصول إلى عدد كبير من المنشآت الصناعية وحصر الأضرار التي لحقت بها، ولذلك فإن خسائر القطاع الصناعي المعلنة حالياً نتيجة هذه الأزمة هي أرقام أولية.

حسب آخر الأرقام التي أعلنتها وزارة الصناعة¹، بلغت خسائر القطاع العام الصناعي لغاية الربع الأول من عام 2014 نحو 188 مليار ليرة سورية. وقد بينت الوزارة أن قيمة الأضرار التي لحقت بشركات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية بلغت 47.888 مليار ليرة سورية، وبالمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان 42.732 مليار ليرة سورية في حين بلغت قيمة أضرار المؤسسة العامة للصناعات النسيجية 23.620 مليار ليرة سورية والمؤسسة العامة للاسمنت 22.540 مليار، وأضرار المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بـ 18.695 مليار ليرة سورية، وأضرار المؤسسة العامة للتبغ 14.850 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية 11.163 مليار ليرة سورية، والمؤسسة العامة للسكر أكثر من 6 مليار ليرة سورية. مع الإشارة إلى أن القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة يتألف من ثماني مؤسسات عامة تضم نحو 116 شركة ومعملاً ومحلجاً، وقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعملاً ومحلجاً من الإنتاج، إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة، كما أدت الأزمة إلى انخفاض نسبة تنفيذ الاستثمارات في مؤسسات القطاع العام الصناعي إلى 15% فقط في عام 2012 وإلى 22% في عام 2013.

هذا ويمكن يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي²:

1- خروج منشآت صناعية عن الإنتاج لأسباب عديدة منفردة أو مجتمعة، من أهمها:

* تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها.

* صعوبة الوصول إلى المعامل ونقل الإنتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة..

* صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فيول، غاز...) بالكميات والأسعار المناسبة نتيجة تدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية (طرق، شبكات كهرباء، السكك الحديدية والمياه).

¹ - موقع وزارة الصناعة: <http://www.syriaindustry.com> أو من مقال بعنوان: الصناعة السورية في ظل

الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع: <http://www.an-nour.com>

² - مقال بعنوان الصناعة السورية في ظل الأزمة: آثار الأزمة ونتائجها على الصناعة السورية عن موقع:

<http://www.an-nour.com>

- 2- تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أو خارجها.
 - 3- نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والخبراء إلى مصر، الأردن، لبنان، تركيا، السعودية...
 - 4- توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز.
 - 5- توقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وكذلك تمويل القطاع الخاص.
 - 6- صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين.
 - 7- خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.
 - 8- خسارة الأسواق الخارجية بسبب توقف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وصعوبة نقله وإلغاء عقود التصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.
 - 9- تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الإنتاجية، وحسب وزارة الصناعة، بلغ عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلون في التأمينات الاجتماعية.
 - 10- تراجع إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية، فقد انخفض إنتاج القطن المستلم رسمياً في عام 2013 إلى نحو 40 ألف طن تعادل نحو 6% من الإنتاج قبل الأزمة، وينطبق الشيء نفسه على الشمندر والقمح والخضروات والحليب وغيره.
 - 11- توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة وانسحاب الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ خطوط الإنتاج وتركيبها في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.
- لقد كان لأعمال العنف دور كبير في وجود هذه المشاكل وتفاقمها، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الأسباب الأخرى التي ساهمت بهذا القدر أو ذلك في تردي الأوضاع التي وصلت إليها الصناعة السورية وفي مقدمتها:
- 1- ضعف الإجراءات والتدابير الأمنية المتخذة من أجل حماية المدن والمناطق والمنشآت الصناعية العامة والخاصة.

2- بطء وضعف الإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الأزمة ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، واعتماد أسلوب إطفاء الحرائق يوماً بيوم، بعيداً عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة الاحتمالات السلبية المتوقعة مسبقاً وتحضير البدائل اللازمة.

بالتالي نجد أن الأزمة أفرزت مشاكل استدعت ضرورة إعادة النظر بنشاط بعض الشركات المتضررة والتفكير بتغيير نشاطها بما يحقق الجدوى الاقتصادية مع الحفاظ الكامل على حقوق العمالة ودعم نشاطات أخرى والتوسع بها وتبني فكرة تجميع بعض الأنشطة في منطقة جغرافية واحدة (العناقيد الصناعية) والإبقاء على النشاطات المتوازنة التي تؤمن تشغيل العمالة وتوفير السلع دون أن تحقق أرباح. هذه الأمور تتطلب إعادة النظر بأولويات معالجة هذه الأضرار في مرحلة ما بعد الأزمة و التركيز على الأنشطة الصناعية الإستراتيجية.

وفي هذا المجال قامت وزارة الصناعة بعدد من الإجراءات لتتلافى قدر الإمكان منعكسات الأزمة على القطاع العام الصناعي وتم رفع مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء حول هذا الموضوع على اعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات المنتجة من اهم ما جاء فيها¹:

1- بموجب المذكرة وضمن ما هو متاح تم توجيه بالعمل على بذل الجهود الممكنة للمحافظة على البنى التحتية والمادية والبشرية للشركات الصناعية والحد من الهدر وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المردود والإنتاجية وخاصة أثناء التشغيل في العملية الإنتاجية والارتقاء بمستوى المنتج للوصول إلى المواصفة المطلوبة ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، وتتابع الوزارة حالياً مشروع دعم البنى التحتية للجودة وتمويل حكومي بهدف خلق منظومة عمل في بيئة تنافسية قادرة على الإنتاج والتصدير بأيسر الطرق وأسهلها كما تتابع أيضاً مشروع التحديث الصناعي بهدف تأهيل عدد من الشركات العاملة في قطاع النسيج للارتقاء بهذا القطاع والوصول إلى أعلى قيم مضافة محققة منه.

2- قامت الوزارة وبالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي بوضع استراتيجية مناطقية وذلك باعتماد 25 منطقة صناعية تنموية نوعية تعتمد في أساسها على تشكيل عناقيد صناعية ضمن محافظات القطر وبما يتناسب مع الموارد المتاحة في المناطق المعتمدة إضافة إلى متابعة برامج التدريب الفنية والإدارية التي تتبع لعدد من المشاريع وفقاً للأولويات وضمن الإمكانيات المتاحة، كما تم انتقاء ثلاث شركات خاسرة.. حدية.. رابحة من كل مؤسسة وتحليل أوضاعها بشكل معمق للوقوف على نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي

تعرض سير عمل هذه الشركات واتخاذ القرارات الفورية بشأنها ضمن الإمكانيات المتاحة الممكنة لتكون نقطة انطلاق في معالجة باقي الشركات الخاسرة والمتعثرة إضافة إلى تعميق دور مجالس الإدارات ليكون لطابع عملها الدور الإستراتيجي المأمول منها.

3- ومن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة حسب المذكرة لتجاوز بعض الصعوبات التي تعرض سير العمل في القطاع الخاص الصناعي إعداد لائحة أولويات لمعالجة أوضاع هذا القطاع منها إعادة رسم الأدوار ما بين الوزارة والغرف الصناعية بحيث يكون دور الوزارة مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ ما هو مطلوب منه ضمن إطار السياسة الصناعية المعتمدة من قبل الوزارة وضمن هذا السياق تمت مراسلة الوزارات المعنية كافة لمعالجة الصعوبات التي يعاني منها الصناعيون في ظل الظروف الراهنة من أجل إعادة تطوير هذا القطاع وتميمته ورفع قدرته التنافسية.

4- كما تضمنت المذكرة خطة عمل الوزارة خلال هذه المرحلة والتي تعتمد على تطوير قطاع الصناعة التحويلية في المرحلة القادمة بصورة مستدامة بما يحقق رفع مستويات الاستثمار والتشغيل الناتج بصورة متوازية بين مكونات القطاع الصناعي العام والخاص وذلك من خلال تعزيز دور القطاع العام وتكثيف الجهود لضمان الحفاظ على البنية التحتية والموارد المادية والبشرية واستمرار العملية الإنتاجية وخاصة في القطاعات الإستراتيجية بما يحقق استغلالاً أمثل للموارد المتاحة إضافة إلى التوجه نحو دعم القطاع الخاص بشكل مباشر والتركيز على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كشبكة أمان اجتماعي وبما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان حسن سير العملية الإنتاجية فيها.

3-4-2 : تداعيات الأزمة السورية الحالية على قطاع المنتجات القطنية

تعتبر صناعة المنتجات القطنية في مرتبة متقدمة من حيث إسهامها في القيمة المضافة، والأهم في قيمة الرساميل المستثمرة فيها، وعدد العاملين. ويتشكل قطاع صناعات المنتجات القطنية من العديد من الشركات العامة والخاصة بعضها تديرها الدولة تحت إشراف المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والبعض الآخر تابع للقطاع الخاص التي تتنوع بحجمها بين المنشأة الحرفية الصغيرة والشركات الكبيرة تتوزع على مساحة القطر، وتتركز أهم هذه الشركات في مدينة دمشق، و حلب، وحمص، و حماه، و جبلة، وتتركز أهم هذه الصناعات في المنطقة الصناعية بحي الشيخ نجار، مع العلم أن حلب كانت تمتلك قبل الأزمة أكبر معمل في الشرق الأوسط لصناعة الخيوط القطنية.

إلا أن صناعة المنتجات القطنية تعرضت في الأعوام السابقة خلال الأزمة السورية إلى عثرات عديدة، أدت لانخفاض إنتاجها بنسبة وصلت لحدود 50% بسبب عدم قدرتها على المنافسة أمام البضائع الأجنبية المستوردة من تركيا، ودول أخرى، نتيجة إغراق السوق المحلية، ولقد ساهمت الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين سوريا وتركيا بإغلاق عدد كبير من الورشات الصغيرة والمتوسطة التي فقدت أي أمل لها بالمنافسة، فتراجعت هذه الصناعة، بسبب عدم تقديم أي حماية لها من قبل الدولة، لتأتي الأزمة التي تتعرض لها سورية لتضعف هذه الصناعة وترهق كاهلها، بسبب ما تتعرض له من هجمات إرهابية، من قبل المسلحين¹.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة²، فإن خسائر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، والشركات التابعة لها بلغت (11.26) مليار ليرة سورية لغاية 2012/12/31 نتيجة توقف شركات المؤسسة، في كل من حلب ودير الزور بسبب الأعمال الإرهابية، أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم تأمين الوقود والتوقف الجزئي بسبب غياب العمال نتيجة تهديد المجموعات الإرهابية، بالإضافة لصعوبة نقل المواد الأولية، من المحالج لمعامل الغزل أو تعرض مستودعات الشركة للسرقة والحرق .

كما طالت أيادي الغدر معامل وشركات القطاع الخاص للصناعات القطنية في مدينة حلب، فلم تسلم من غدر إرهابهم وحقدهم، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتضررة في مجال الصناعات القطنية والنسيجية في محافظة حلب أكثر من 720 منشأة، بمبالغ إجمالية تقدر بنحو 196 مليار ليرة، وفق القيم الدفترية وليس القيم الاستبدالية، وبينت وزارة الصناعة

1 - <http://rep-eye.com/2013-02-9/>

2 - <http://www.syriaindustry.com> - موقع وزارة الصناعة :²

السورية حول الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الصناعية في حلب من قبل تجار وصناعيي تركيا، إن 109 منشآت تقع في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى "الليرمون، العرقوب، خان عسل، السفيرة، الزريرة، الشقيف، جبل سمعان، اعزاز، الزهراء، الشيخ سعيد، نبل، كفر داعل، عفرين، الراموسة".

وإن عدد منشآت الصناعات النسيجية المتضررة بلغ 331 منشأة، منها 40 منشأة في "مدينة الشيخ نجار الصناعية"، والباقي موزع على المناطق الصناعية الأخرى، بكلفة تقديرية تصل إلى 127 مليار ليرة، حيث تعمل هذه المنشآت بالأنشطة النسيجية التالية: تريكو وتطريز آلي، نسيج آلي، ألبسة جاهزة، ألبسة داخلية، خيوط صناعي، سجاد أرضي، أقمشة ستائر، خيوط صناعية، خيوط قطنية ممزوجة، برادي ومفروشات. وتعرض عدد من منشآت القطاع العام الصناعي في حلب والمحافظات الشرقية لسرقات ونهب، أولها قطاع الغزل والنسيج، الذي يضم الشركة السورية للغزل والنسيج، شركة الشهباء للمغازل والمناسج، الشركة العربية للملابس الداخلية، الشركة الصناعية للملبوسات، معمل حلب للأنسجة الحريري، الشركة الأهلية للغزل والنسيج، شركة الفرات للغزل، إضافة للمحالج الواقعة في حلب والمحافظات الشرقية¹.

وتعاني هذه الصناعة بفعل الأزمة من صعوبات كثيرة نستعرض البعض منها:

1. تراكم المديونيات المستحقة للخزينة العامة، للجهات ذات الطابع الإداري.
2. قَدَم الآلات وصعوبة تأمين قطع التبديل من بلد المنشأ.
3. المنافسة الشديدة للغزول المستوردة من الخارج، بسبب انخفاض أسعارها عن الغزول المنتجة من قبل شركات الغزل المحلية.
4. عدم حل التشابكات المالية مع المؤسسات العامة الأخرى، والتي تحرم المؤسسة من السيولة المالية مما يدفعها للاقتراض، ودفع فوائد تزيد من قيمة التكلفة.
5. ركود الأسواق، وقلة التصريف، أدّى إلى تراكم مخزون السلع من منتجات شركات المؤسسة من بضائع جاهزة وأقمشة وغزول.
6. خروج العديد من الشركات والمعامل من الخدمة كلياً، وخروج البعض الآخر بشكل جزئي عن الخدمة، بسبب الاعتداءات الإرهابية، أو بسبب الصعوبات الأمنية الحالية التي زادت من الخسائر

¹ - موقع وزارة الصناعة: <http://www.syriaindustry.com>

إذن هي إحدى أهم منجزات الحرية التي طالب بها من لا يعرف معناها، إضعاف أحد أهم الصناعات التي كانت سوريا تفتخر بها بين الدول، لكن رغم كل شيء لازالت سوريا تمتلك كل مقومات النهوض من جديد بهذه الصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة الهيكلة ومراجعة بعض الاتفاقيات التي تضر بالمنتج المحلي على حساب المستورد، وذلك من أجل الحفاظ على المؤشرات المدروسة في البحث وتطويرها والاستمرار نحو مستقبل أفضل.

الخاتمة:

لقد أصبح من الضروري الاهتمام بالتنافسية في اقتصادنا المعاصر فالدول كما الشركات كلها تسعى إلى الاهتمام بالتنافسية وتعزيز مؤشراتها سواء على المستوى المحلي أو العالمي من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل في مستويات التنافسية العالمية. في ظل ذلك أصبحت الدول والشركات تركز على قطاع معين أو منتج معين بخاصة تلك الذي يعتبر بالنسبة لها ذا أهمية خاصة وبالتالي ايلائه الأهمية المتزايدة لتعزيز تنافسيته بالشكل الذي يؤثر إيجاباً في قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

وبالتالي فإن الاهتمام بالمنتجات القطنية السورية محل البحث وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية ودراسة مؤشرات تنافسيته مستفيدين كون المادة الأولية اللازمة لإنتاجها متوفرة محلياً، يشكل نقطة ارتكاز ايجابية ممكن الاستفادة منها لتعزيز مكانتها المحلية والدولية في إطار تحرير التجارة الدولية.

إذ أن العمل على المحافظة على استمرارية القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية وعدم تراجعها عن المستوى الذي وصلت إليه يتطلب العمل بكل جدية من أجل مراعاة مجموعة من القضايا أهمها: تحرير التجارة في سوق المنتجات القطنية وتطوير البنى التحتية الخاصة بالمنتجات القطنية السورية وتشجيع وجود عقلية صناعية جديدة لصناعة المنتجات القطنية وتطوير تسويق هذه المنتجات وجذب الاستثمارات، والعمل من أجل إيجاد نظام معلومات خاص بها والعمل على الابتكار والبحوث وتوفير التمويل اللازم لعمل الشركات المنتجة للمنتجات القطنية السورية.

وأخيراً يمكن القول بأن صناعة المنتجات القطنية السورية تعتبر من القطاعات الإستراتيجية الواعدة في الاقتصاد السوري وهي مترسخة في تقاليدنا وقائمة على صناعة ذات قيمة مضافة عالية، وعلى الرغم من أنها تعاني من الضعف في الكثير من مؤشرات تنافسيته إلا أن الاهتمام بها وإيلائها الأهمية الخاصة من شأنها أن تساهم بشكل كبير وفعال في تطوير تنافسية مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الصلة والارتقاء بها نحو الأحسن والأفضل.

النتائج والتوصيات:

تم التوصل من خلال هذا البحث في ضوء دراسة مفهوم وأهمية التنافسية والقدرة التنافسية ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية وتحليل المؤشرات والاتفاقيات المتعلقة بها إلى النتائج التالية:

1- تمتلك سورية ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن، وتطور إنتاج القطن الخام في سورية خلال الفترة (2000-2010) بشكل ملحوظ، وتبين أن سورية تتميز بوجود كامل سلسلة الإنتاج للمنتجات القطنية من زراعة القطن إلى حلجه وغزله ونسجه وصباغة وتحضيره وصولاً إلى المنتج النهائي، مع توفر إمكانيات لتحقيق قيم مضافة عالية في الإنتاج.

2- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية زيادة الإنتاج من المنتجات القطنية السورية نتيجة توفير الأسواق الخارجية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات من هذه المنتجات من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء. كما أنه في ظل اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة هناك إمكانية توسيع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات السورية ومنها القطنية التي تتمتع بميزة تنافسية وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية.

3- في ظل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوروبية في مجال المنتجات القطنية والاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتطوير القطاع الصناعي في سورية (تحديث الصناعة الوطنية)، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي الأوروبي في استقدام التكنولوجيا المتطورة لمثل هذه الصناعات.

4- إمكانية سورية أكثر من الدول العربية الأخرى الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاستفادة من كافة الامتيازات التي تمنحها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة قدرتها ووضعها التنافسي في الأسواق العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5- إن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا في مصلحة تركيا نظراً لقدرتها الصناعية والزراعية المنافسة ولتركزها على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية التي تحتاجها السوق السورية، وإن هذه الاتفاقية لو لم يتم إيقافها لكانت

آثارها السلبية على المنتجات القطنية السورية أكثر من ايجابياتها، كما أنه في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية هناك إمكانية لإعطاء سورية ميزة تنافسية في مجال المنتجات القطنية وذلك لتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها.

6- هناك صعوبة لسورية في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات النسيجية والملابس ومنها القطنية تجاه مصر وتركيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قدرتها للتخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية تجاه المنتجات النسيجية ومنها القطنية المثيلة في الأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس والهند والباكستان.

7- تمتلك سورية مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها، مما يعطيها ميزة في صادراتها إلى السوق العالمية تجاه المنتجات المماثلة لها في تلك الدول، فهي تتفوق في هذا المؤشر على جميع الدول المقارنة باستثناء الباكستان.

8- تطورت حصة الملابس السورية خلال الفترة المدروسة، وهي أفضل من بعض الدول كالبرازيل وإيران والأرجنتين، وهناك فرق كبير في الحصة الدولية بين سورية وكلاً من تركيا والهند وأمريكا والاتحاد الأوروبي أي أن سورية ستجد صعوبة كبيرة في السوق الدولية لمنافسة المنتجات المثيلة لها في تلك الدول، كما تحسنت حصة سورية من المنسوجات في السوق العالمية خلال الفترة المدروسة بشكل واضح وأنها تقترب من بعض الدول في حصتها كمصر خلال بعض السنوات، وأفضل من دول أخرى كالمغرب والبرازيل وإيران، في حين هناك فرق شاسع بينها وبين دول أخرى في الحصة الدولية كالصين والهند وتركيا والباكستان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يصعب مهمتها تجاه هذه الدول وبخاصة تجاه الصين التي تنامت حصتها بشكل واضح في السوق الدولية.

9- إن جميع الدول المدروسة تسبق سورية في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار (مؤشر توفر التقنيات الحديثة ومؤشر إنفاق الشركات على البحث العلمي وفي مؤشر القدرة على الابتكار، مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ومؤشر الاستيعاب التكنولوجي للشركات) وبالتالي فإن سورية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز تنافسية المنتجات القطنية السورية التي هي بسبب طبيعتها الخاصة منتجات حساسة تجاه التكنولوجيا والابتكار.

10- تعاني سورية من الضعف في مؤشرات درجة اكتمال سلسلة القيمة، ودرجة تطور العمليات الإنتاجية، ودرجة تطور العناقد الصناعية، مما يعني ان سورية تعاني في

كافة شركاتها القطنية من الضعف في الأداء الصناعي وفي تحقيق التوازن في مختلف نشاطاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى استثمارات تنافسية، وبالتالي عدم قدرة هذه الشركات على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى وبخاصة التي تفصلها عنها مراتب كبيرة.

11- إن تطور المؤشرات المدروسة في متن البحث على الرغم من تراجع بعضها في بعض السنوات، انعكس ايجابياً على تطور حجم الإنتاج الصناعي وقيمة الصادرات من دون النفط، وبالتالي فإن زيادة إنتاج وتسويق المنتجات القطنية وتحسين مؤشرات تنافسياتها سيشكل حافزاً لتحسين كلاً من قطاع الصناعة وقطاع التجارة الخارجية.

في ظل النتائج المتحققة ومن أجل تعزيز وتطوير المنتجات القطنية السورية والمحافظة على المؤشرات المتحققة والعمل على تحسينها وتعزيزها ، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين القدرة التنافسية لهذه المنتجات في المراحل المستقبلية إن توافرات الإرادة الحقيقية للعمل :

1) دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية على المنافسة بشكل دائم، والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر.

2) إيجاد صيغة تشاركية بين القطاع العام والخاص لاستثمار وتصنيع الخيوط القطنية المنتجة لدى شركات الغزل بالقطاع العام، والتي يتم تصديرها شريطة تحويلها إلى ألبسة ومنح هذه الصيغة التشاركية ميزات تفضيلية مع ضرورة العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص بإنتاج الغزول القطنية بمختلف النمر، والعمل على توعية الصناعيين ومنظمتهم بأهمية وضرورة وجود نظام معلومات تنافسي وموثوق وفعال لضمان تشخيص ومتابعة واقع المنتجات القطنية السورية بشكل دقيق ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع هذا الواقع الفعلي، وهذا يتطلب أيضاً تطوير قدرات المكتب المركزي للإحصاء وأجهزة الإحصاء في الجهات المعنية العامة والخاصة من أجل توفير معلومات وبيانات أكثر دقة وواقعية عن هذه المنتجات.

3) استخدام تكنولوجيا صناعية متوافقة مع البيئة الطبيعية مما يقلل التلوث ويحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، والاهتمام بزيادة المكون التكنولوجي للمنتجات القطنية السورية وزيادة تنافسياتها لتحقيق المزيد من التطور على مستوى الساحة الدولية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمي وربطهما بالتوطين الصناعي والتكنولوجي لهذه الصناعات، وإعادة تأهيل للعمال في المنتجات القطنية في كافة المواقع، وفي القطاعين

العام والخاص بالتدريب المتواصل ، مع زيادة الشعور بالانتماء للمنشأة الأم بخلق فرص وحوافز ومكافآت.

4) ضرورة ماسة لإنشاء عناقيد صناعية في مجال المنتجات القطنية والاستثمار في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمرافق، بحيث يمكن أن تعتمد صناعة المنتجات القطنية على بنية تحتية ملائمة من حيث شبكات الطرق والمرافئ البحرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية وشبكة المياه وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي.

5) تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة من أجل إحداث شركات وطنية لتسويق المنتجات القطنية السورية بحيث يكون دورها الأساسي هو في إيجاد الأسواق وإتاحة المعلومات والبيانات الإحصائية للمصنعين المحليين، بحيث يبقى الدور الأساسي للصناعي هو الاهتمام بعملية الإنتاج وجودة المنتج على ضوء الطلب والمواصفة التي توفرها له شركات التسويق.

6) إعداد استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات القطنية تأخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق موقع الأسواق المحتملة، والطريقة المفضلة لاختراق الأسواق، والكميات المطلوبة والتصميمات المرغوبة والمواصفات المعمول بها والأسعار المنصوح به، والوثائق والإجراءات المطلوبة في بلد الزبون لإيصال الصادرات وللتخليص الجمركي.

7) ضرورة وجود مركز علمي فني متخصص بوضع السياسات الصناعية المتعلقة بالمنتجات القطنية وتطويرها وتقديم كافة الاستشارات المتعلقة بالمنتجات القطنية تحت إشراف وزارة الصناعة وبمشاركة القطاع الخاص.

8) تطوير أساليب الإدارة وتطوير وتحديث النظام المالي والائتماني في الشركات المنتجة للمنتجات القطنية والتركيز على الاستثمار في نقاط التميز الخاصة في الشركات والبحث عن احتياجات السوق وآفاقه وتخدم مجموعات الزبائن الجدد الناشئة والعمل على تحديث وتطوير المنتج بشكل مستمر وتقديم خدمات مبتكرة، حيث أن عدم الالتزام بتطوير أساليب الإدارة وإعادة تركيز استراتيجيات العمل يؤثر سلباً على قدرات الشركات للبقاء في وضع منافساً في الأسواق الدولية والمحلية والاستفادة من فرص السوق.

9) مواصلة العمل على تحقيق الانسجام مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات من المنتجات القطنية السورية وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذا المجال لا بد

من الدراسة المعمقة والجدية لآلية التحرير التدريجي لقطاع المنتجات القطنية في ظل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي دخلت بها سورية، فتحرير التجارة من دون تدخلات متزامنة جدية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة للمنتجات القطنية التي يمكن أن تفقد وضعيتها التنافسية نتيجة غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها، وهنا لا بد من التركيز على شهادات المنشأ في ظل الاتفاقيات المبرمة وعلى ضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات وضبط حركة الجمارك وتقديم الدعم الملائم. بالإضافة إلى ضرورة استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى بين سورية وبقية الدول الأخرى.

الملاحق

بعض المعلومات الإحصائية عن الدول المدروسة في متن البحث*:

* - أخذت الإحصاءات عن المواقع التالية:

-<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

- <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

- الأرجنتين:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 284.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 46284.3 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 9.3%، والصناعة في الناتج 29.7%، والخدمات في الناتج 61%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 9.1%.

بلغ إنتاج الأرجنتين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 191513 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 328717 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 57 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 100 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 258 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 263 مليون دولار، وبلغت واردات الأرجنتين من الملابس عام 2000 ما قيمته 33 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 400 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 653 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1061 مليون دولار.

- البرازيل:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 657.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 220939.9 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 5.5%، والصناعة في الناتج 26.4%، والخدمات في الناتج 68.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 7.5%.

بلغ إنتاج البرازيل من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 948134 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1391257 (int \$ 1000). وبلغت صادرات البرازيل من الملابس عام 2000 ما قيمته 282 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 188 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 895 مليار دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1106 مليون دولار، وبلغت واردات البرازيل من الملابس عام 2000 ما قيمته 264 مليون دولار وفي عام 2010 ما

قيمته 2835 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1045 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3779 مليون دولار.

- الصين :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1205.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 6036965.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10% ، والصناعة في الناتج 43.9%، والخدمات في الناتج 36.1%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 10.4%.

بلغ إنتاج الصين من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 6312794 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8532348 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 36071 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 129838 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 16135 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 76900 مليون دولار، وبلغت واردات الصين من الملابس عام 2000 ما قيمته 1192 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2513 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 12832 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 17667 مليون دولار.

- مصر :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 99.8 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 21888.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 14.5% ، والصناعة في الناتج 37.5%، والخدمات في الناتج 48%، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 5.1%.

بلغ إنتاج مصر من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 320142 (int \$ 1000). وبلغت صادرات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 234 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1277 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 411 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1292 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من الملابس عام 2000 ما قيمته 11 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 608 مليون دولار، وبلغت واردات مصر من النسيج عام 2000 ما قيمته 206 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2035 مليون دولار.

- ألمانيا :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1947.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 341221.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 0.8 % ، والصناعة في الناتج 30.2 %، والخدمات في الناتج 69 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.9 %.

- الهند :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 476.6 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 170845.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.4 %، والصناعة في الناتج 25.8 %، والخدمات في الناتج 56.9 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 10.3 %.

بلغ إنتاج الهند من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2345181 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 8122166 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 5965 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11229 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 5593 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12833 مليون دولار، وبلغت واردات الهند من الملابس عام 2000 ما قيمته 22 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 236 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 585 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2790 مليون دولار.

- إيران :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 101.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 42256.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 10.6 %، والصناعة في الناتج 44.9 %، والخدمات في الناتج 44.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 6.6 %.

بلغت صادرات إيران من الملابس عام 2000 ما قيمته 125 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 128 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 766 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 993 مليون دولار، وبلغت واردات إيران من الملابس عام 2000 أقل من مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 31 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 298 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 603 مليون دولار.

- ايطاليا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 1142.2 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 212674.7 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 2 % ، والصناعة في الناتج 24.4 %، والخدمات في الناتج 73.5 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 1.7%.

- المغرب:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 37.1 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 9077.1 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 15.1 % ، والصناعة في الناتج 31.7 %، والخدمات في الناتج 53.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.6 %.

بلغت صادرات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 2401 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2743 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 123 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 267 مليون دولار، وبلغت واردات المغرب من الملابس عام 2000 ما قيمته 232 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 261 مليون دولار، ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 1364 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1847 مليون دولار.

- الباكستان:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 73.9 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 17740.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 25.3 % ، والصناعة في الناتج 21.6 %، والخدمات في الناتج 53.1 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6 %.

بلغ إنتاج الباكستان من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 2608853 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 2671182 (int \$ 1000). وبلغت صادرات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 2144 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3930 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 4532 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 7848 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من الملابس عام 2000 ما قيمته 5 مليون دولار وفي عام

2010 ما قيمته 72 مليون دولار، وبلغت واردات الباكستان من النسيج عام 2000 ما قيمته 130 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 950 مليون دولار.

- اسبانيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 595.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 143167.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 3.2 % ، والصناعة في الناتج 26 %، والخدمات في الناتج 70.8 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 0.2 % (نمو سالب).

- سوريا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 19.3 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 60.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 17.7 % ، والصناعة في الناتج 22.2 %، والخدمات في الناتج 60.2 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 3.4 %.

بلغ إنتاج سورية من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 493075 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 236362 (int \$ 1000). وبلغت صادرات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 129 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 524 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 158 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1280 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من الملابس عام 2000 ما قيمته 1 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 11 مليون دولار، وبلغت واردات سورية من النسيج عام 2000 ما قيمته 399 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 458 مليون دولار.

- تونس:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 21.4 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 4442.6 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.6 %، والصناعة في الناتج 30.4 %، والخدمات في الناتج 61 %، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ما نسبته 2.6 %.

بلغت صادرات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 2227 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 3043 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 154 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 463 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من الملابس عام 2000 ما قيمته 438 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 543 مليون دولار، وبلغت واردات تونس من النسيج عام 2000 ما قيمته 1207 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 2227 مليون دولار.

- تركيا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 266.5 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 73116.8 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 8.9%، والصناعة في الناتج 27.3%، والخدمات في الناتج 63.8%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 9.2%.

بلغ إنتاج تركيا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 1257614 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 1136932 (int \$ 1000). وبلغت صادرات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 6533 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12760 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 3672 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 8964 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من الملابس عام 2000 ما قيمته 173 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 1356 مليون دولار، وبلغت واردات تركيا من النسيج عام 2000 ما قيمته 2124 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 6540 مليون دولار.

- أمريكا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ما قيمته 10284.7 مليار دولار، وفي عام 2010 ما قيمته 1496437.2 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج 1.1%، والصناعة في الناتج 19.5%، والخدمات في الناتج 79.4%، وقد بلغ معدل نمو الناتج خلال عام 2010 ما نسبته 2.5%.

بلغ إنتاج أمريكا من القطن الخام عام 2000 ما قيمته 5348582 (int \$ 1000) وفي عام 2010 ما قيمته 5633493 (int \$ 1000). وبلغت صادرات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 8629 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 4694 مليون دولار. ومن النسيج عام 2000 ما قيمته 10952 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 12168 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من الملابس عام 2000 ما قيمته 67115 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 81942 مليون دولار، وبلغت واردات أمريكا من النسيج عام 2000 ما قيمته 15985 مليون دولار وفي عام 2010 ما قيمته 23375 مليون دولار.

جدول (1) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من الملابس خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	197722	197363	202995	233050	259883	276446	308117	345860	363621	315516	351464
سورية	129	32	145	122	92	139	864	975	557	410	524
الصين	36071	36650	41302	52061	61856	74163	95379	115520	120405	107264	129838
مصر	234	233	207	233	184	144	179	773	1320	1277	1277
الهند	5965	5488	5832	6315	6926	8739	9564	9930	10968	112005	11229
المغرب	2401	2342	2437	2847	3023	2847	3238	3517	3420	3080	2743
تونس	2227	2601	2696	2971	3289	3124	3018	3571	3766	3120	3043
البرازيل	282	283	224	303	362	305	281	252	173	188	188
تركيا	6533	6661	8057	9962	11193	11833	12052	13886	13590	11555	12760
ايران	125	163	183	228	184	165	138	200	242	180	128
امريكا	8629	7012	6032	5537	5059	4998	4876	4320	4449	4186	4694
الارجنتين	57	77	58	72	89	101	109	110	124	93	100
الباكستان	2144	2136	2228	2710	3026	3604	3907	3806	3906	3357	3930
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56240	58302	62204	73905	83308	85471	91437	105722	114672	98062	98935

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (2) صادرات العالم ومجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	157295	154860	153875	172251	193903	201959	217348	237442	248407	209820	250652
سورية	158	69	176	241	189	228	820	1045	1464	1013	1280
الصين	16135	16825	20562	26900	33428	41050	48678	56032	65367	59824	76900
مصر	411	288	250	278	271	272	247	284	759	1019	1292
الهند	5596	5523	5813	6435	7406	8331	8880	9617	10372	9111	12833
المغرب	123	143	139	129	146	189	242	326	330	305	267
تونس	154	199	227	292	325	326	349	495	478	395	463
البرازيل	895	853	842	1109	1248	1330	1365	1436	1361	953	1106
تركيا	3672	3943	4244	5262	6428	7076	7585	8940	9396	7723	8964
ايران	766	673	726	800	771	781	766	962	1003	828	993
امريكا	10952	10473	10664	10886	11989	12379	12665	12426	12496	9931	12168
الارجنتين	258	222	190	154	198	212	219	233	274	214	263
الباكستان	4532	4525	4790	5811	6125	7087	7469	7371	7186	6510	7848
الاتحاد الاوربي(27) دولة	56737	55816	57497	65541	73103	70468	73846	82109	81307	62940	67108

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 Statistica http://stat.wto.org/)

جدول (3) واردات سورية ولمجموعة من الدول الأخرى من النسيج خلال الفترة (2000-2010) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
458	485	491	292	353	379	337	341	264	259	399	سورية
17667	14945	16289	16645	16358	15503	15304	14217	13060	12573	12832	الصين
2035	1811	1800	388	335	344	258	206	189	197	206	مصر
2693	2262	2386	2141	1988	1932	1302	1069	839	653	585	الهند
1847	1984	2364	2306	1915	1785	1799	1710	1483	1403	1364	المغرب
2227	1749	2088	1997	1594	1614	1665	1608	1425	1440	1207	تونس
3779	2584	2947	2183	1599	1159	1027	770	808	927	1045	البرازيل
6540	4718	5646	6009	4686	4441	4170	3441	2839	1921	2124	تركيا
603	549	428	375	412	430	400	306	239	316	298	ايران
23375	19211	23128	24089	23498	22538	20662	18251	16953	15388	15985	امريكا
1061	909	1147	1000	820	725	585	454	170	526	653	الارجنتين
950	591	589	579	551	471	310	255	191	154	130	الباكستان
73040	66721	85101	82340	76329	71642	73348	65734	57467	56210	57422	الاتحاد الاوربي(27)

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (4) واردات سورية ولمجموعة من الدول الاخرى من الملابس خلال الفترة (2010-2000) القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
11	10	11	8	10	2	2	2	1	1	1	سورية
2513	1842	2282	1976	1724	1629	1542	1422	1356	1274	1192	الصين
608	409	358	57	63	18	7	5	22	6	11	مصر
196	155	170	127	88	62	40	43	27	44	22	الهند
261	294	356	321	274	283	310	282	257	252	232	المغرب
543	532	635	644	550	569	631	580	541	501	438	تونس
2835	2147	2216	1566	1098	788	651	422	283	239	264	البرازيل
1356	963	883	614	442	309	207	145	144	188	173	تركيا
31	29	2	81	40	30	19	7	3	2	0	ايران
81942	72059	82464	84851	82969	80071	75731	71277	66731	66391	67115	امريكا
400	394	417	271	192	156	119	70	57	294	333	الارجنتين
72	48	61	61	31	27	13	13	8	5	5	الباكستان
164216	161390	180379	155847	144448	131496	124843	108108	90227	84578	83181	الاتحاد الاوربي(27)

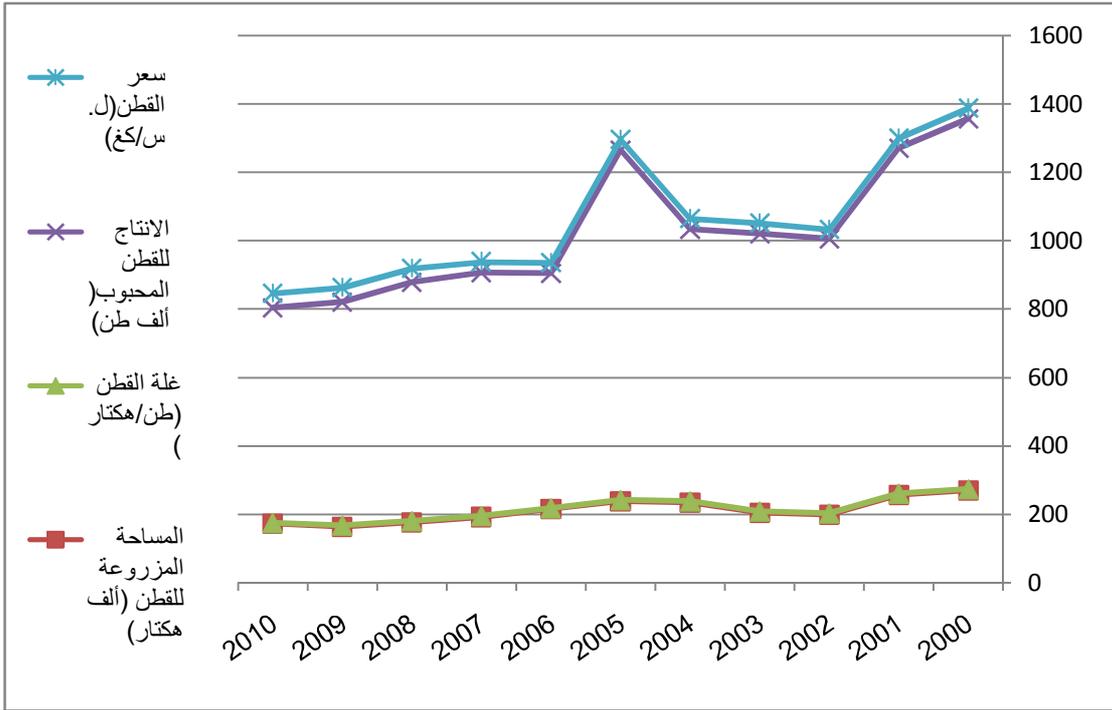
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

جدول (5) إجمالي صادرات العالم ومجموعة من الدول حسب التصنيف الدولي للسلع القيمة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
30385166	24997720	32270696	28331753	24787170	21564464	18999221	15660620	13445582	13531142	13549537	اجمالي صادرات العالم
24546	18221	26930	21946	19307	12377	10194	11097	12282	8901	8808	اجمالي صادرات سورية للعالم
3700162	2820904	3307940	2857821	2283126	1790736	1384338	1001044	713061	561400	511752	اجمالي صادرات الصين
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات مصر
45684	41617	47610	32595	25275	22125	14478	11551	8435	7898	8719	اجمالي صادرات الهند
33630	26948	37988	28383	24608	21938	19651	17501	15399	13966	14622	اجمالي صادرات المغرب
32312	28130	37531	28344	22456	20075	18479	15201	13077	12558	11072	اجمالي صادرات تونس
214857	189036	252817	211894	170458	147819	128136	93951	71106	61525	53417	اجمالي صادرات تركيا
350776	273745	356664	288932	254800	221875	177963	135155	111316	107845	100690	اجمالي صادرات البرازيل
196547	154331	222859	174058	147045	110857	82230	66511	48149	50571	56856	اجمالي صادرات ايران
2567011	2131237	2606714	2349156	2154170	1899329	1739293	1548667	1486441	1578981	1723511	اجمالي صادرات امريكا
130571	108425	137198	108782	89700	77755	65998	56849	49581	51658	51074	اجمالي صادرات الارجنتين
39646	32391	37937	33729	32290	30308	25203	22872	18563	17426	17111	اجمالي صادرات الباكستان
10506605	9386066	12074335	11024250	9585357	8501742	7839307	6567110	5539002	5190045	5168568	اجمالي صادرات الاتحاد الاوربي(27)

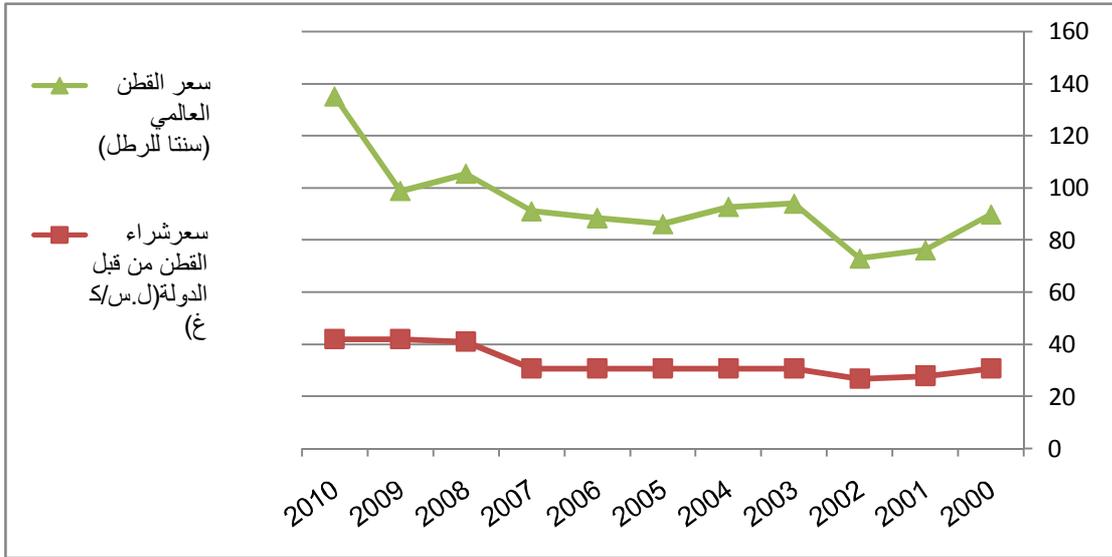
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (عن موقع : تاريخ النشر 2011/3/1 http://stat.wto.org/Statistica)

الشكل البياني (1) : تطور سعر وغلة ومساحة ونتاج القطن خلال الفترة (2010-2000)



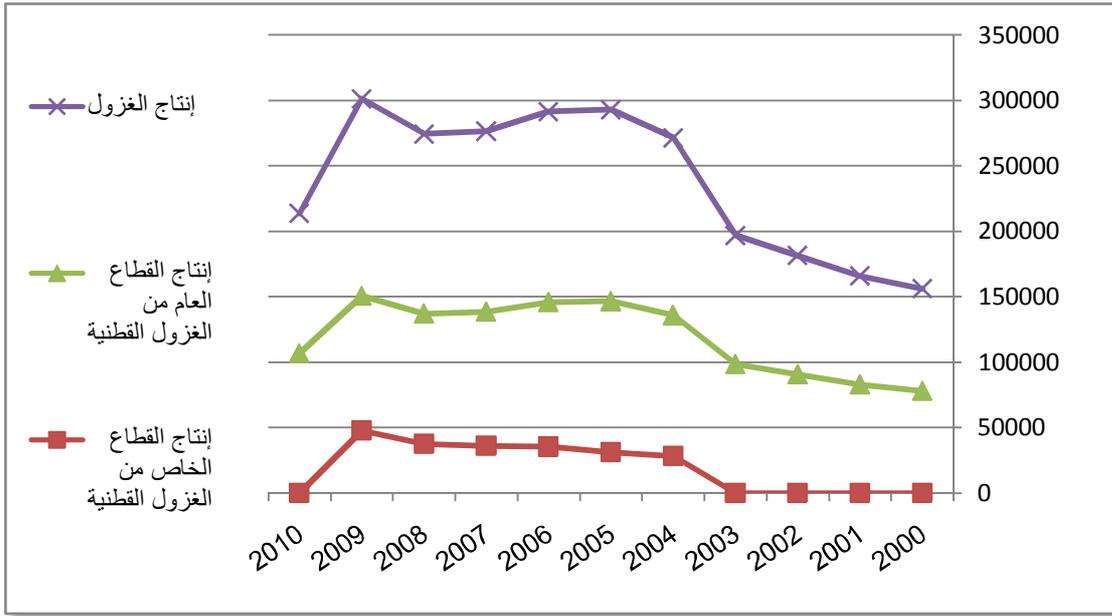
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-2) ضمن متن البحث ص63

الشكل البياني (2) : تطور سعر شراء القطن من قبل الدولة بالمقارنة مع السعر العالمي خلال الفترة (2010-2000)



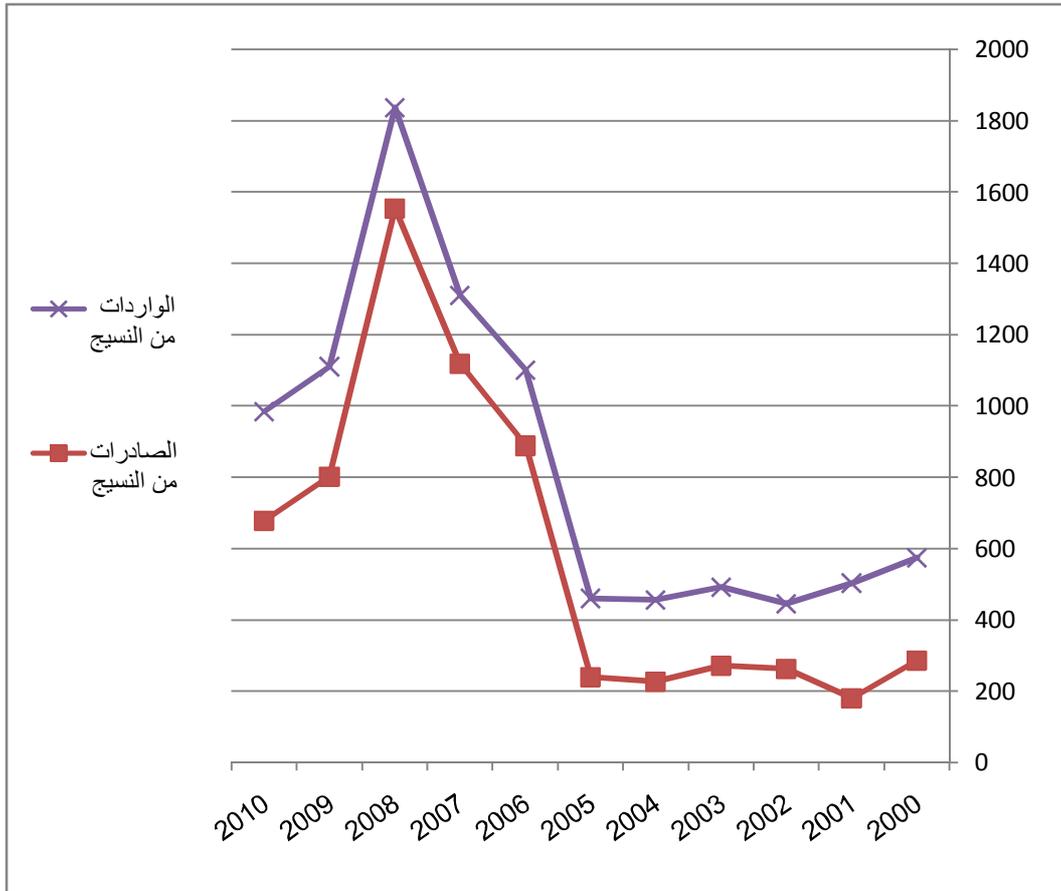
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص65

الشكل البياني رقم (3) تطور انتاج الغزول القطنية في القطاع الخاص والعام خلال الفترة (2000-2010)



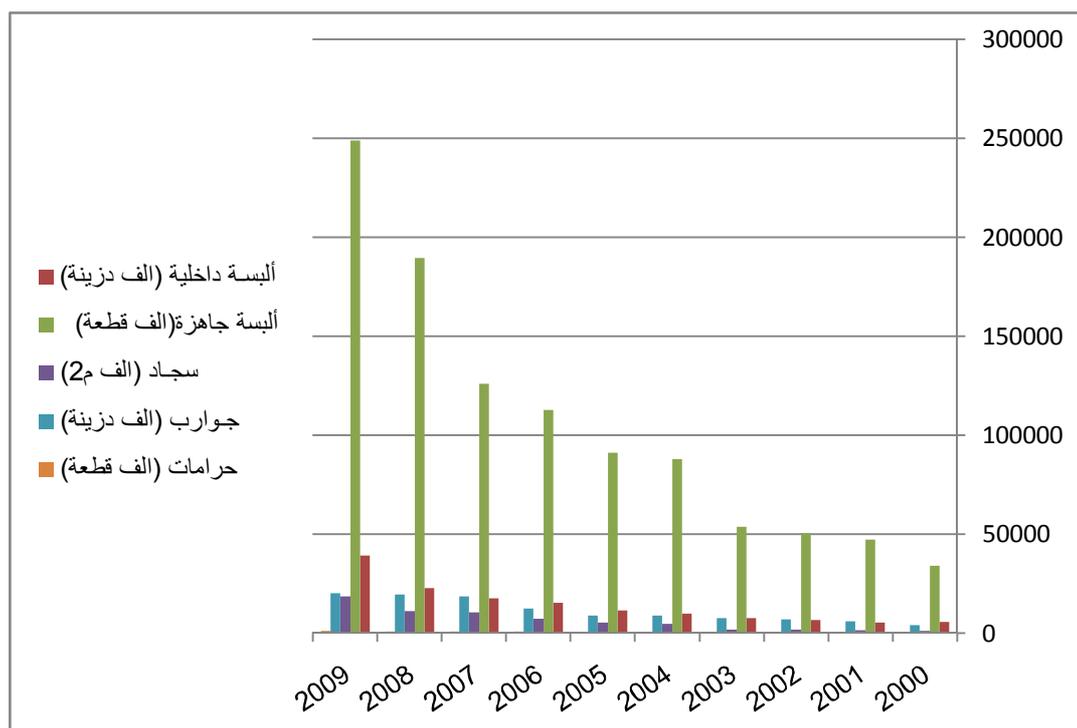
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5-2) ضمن متن البحث ص68.

الشكل البياني (4) تطور الصادرات والواردات من المنسوجات خلال الفترة (2000-2010)



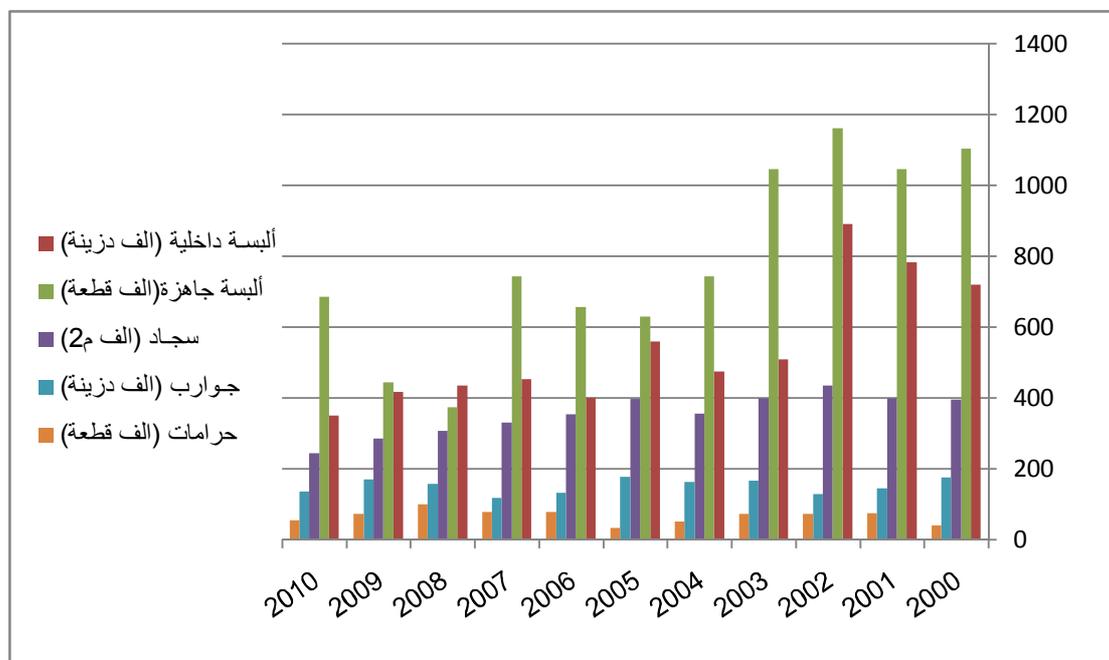
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (5) انتاج القطاع الخاص من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2009)



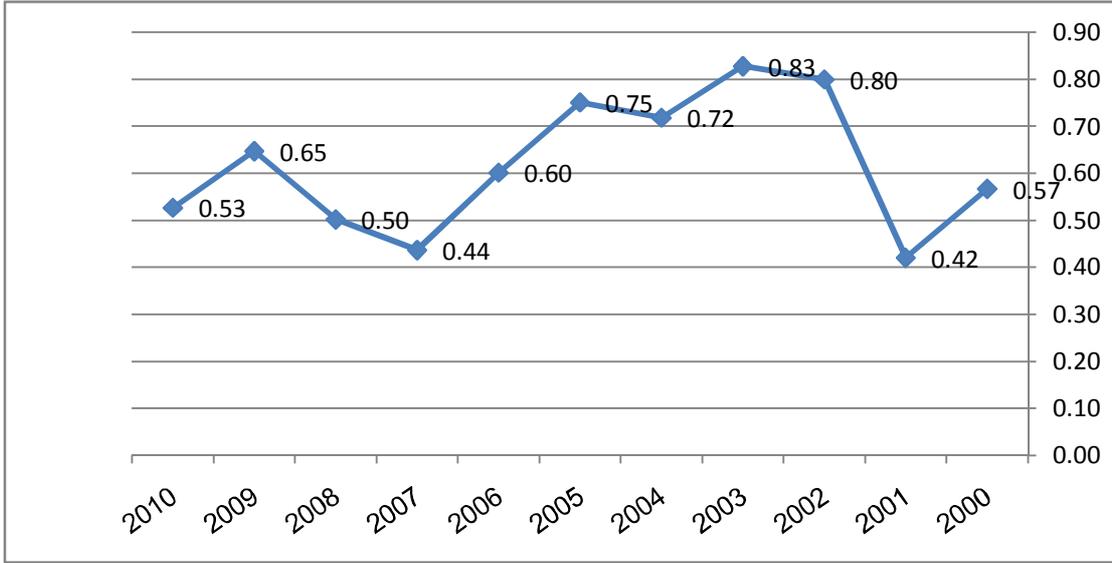
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8-2) ضمن متن البحث ص70.

الشكل البياني (6) انتاج القطاع العام من الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والجوارب والحرامات خلال الفترة(2000-2010)



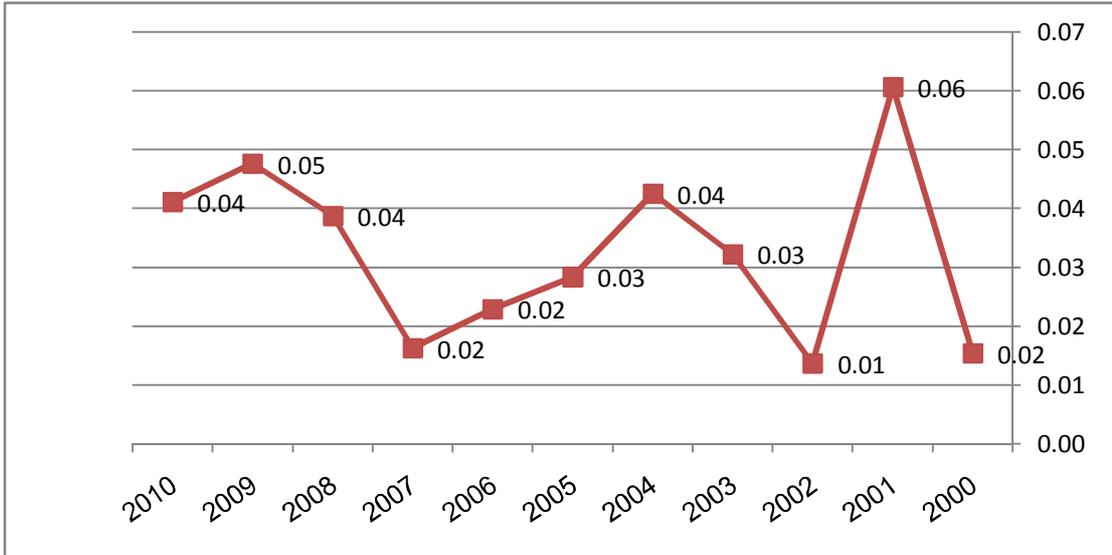
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9-2) ضمن متن البحث ص71.

الشكل البياني (7) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



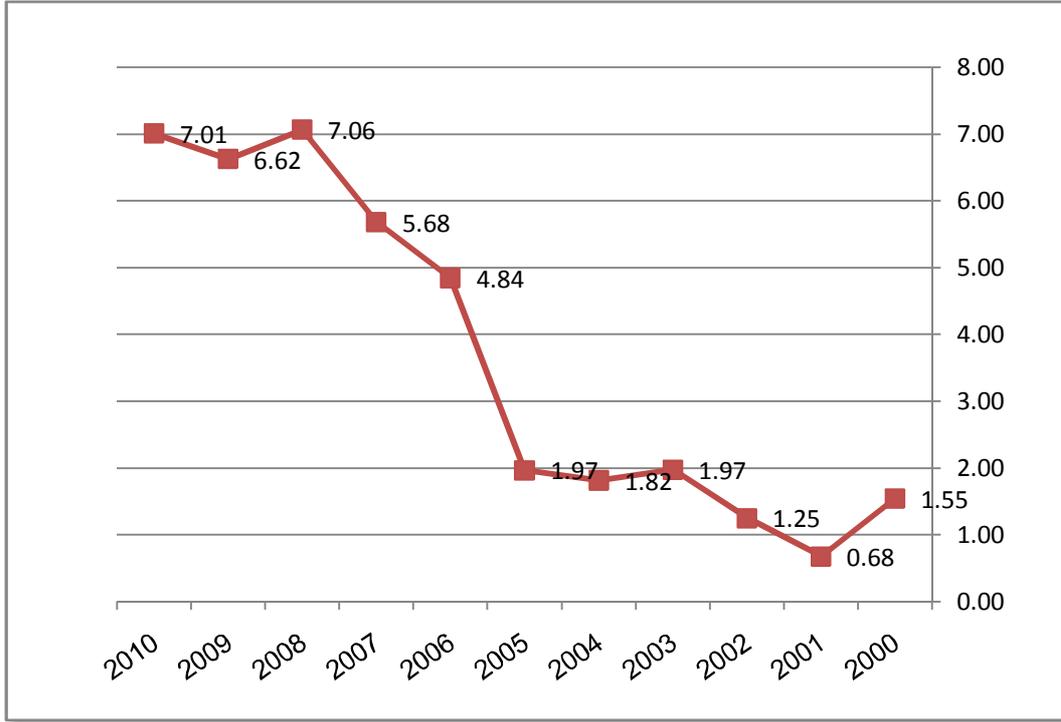
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-3) ضمن متن البحث ص 130.

الشكل البياني رقم (8) : تطور مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



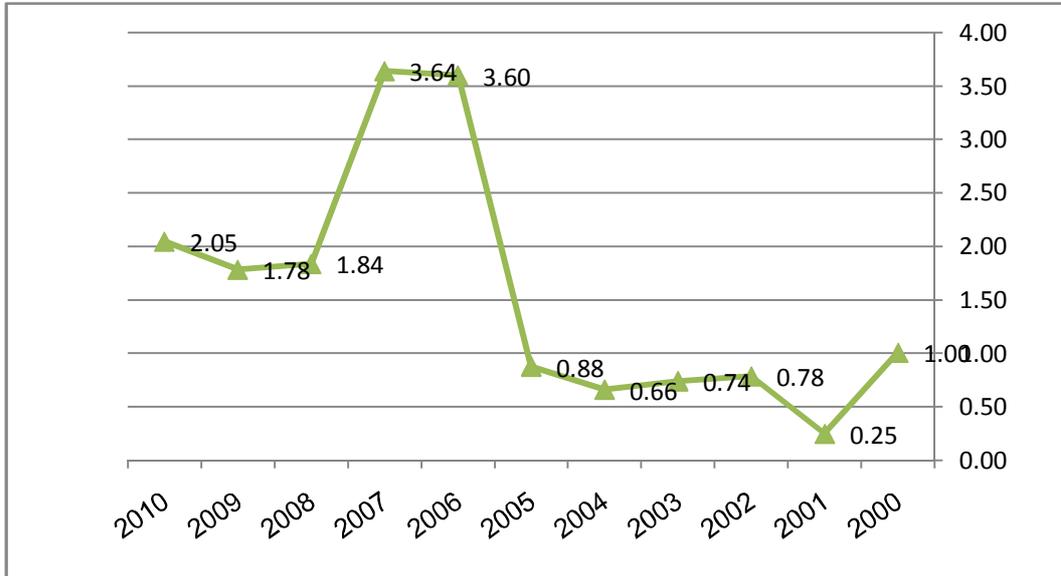
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) ضمن متن البحث ص 132.

الشكل البياني (9) : الميزة النسبية الظاهرية للمنسوجات السورية خلال الفترة (2010-2000)



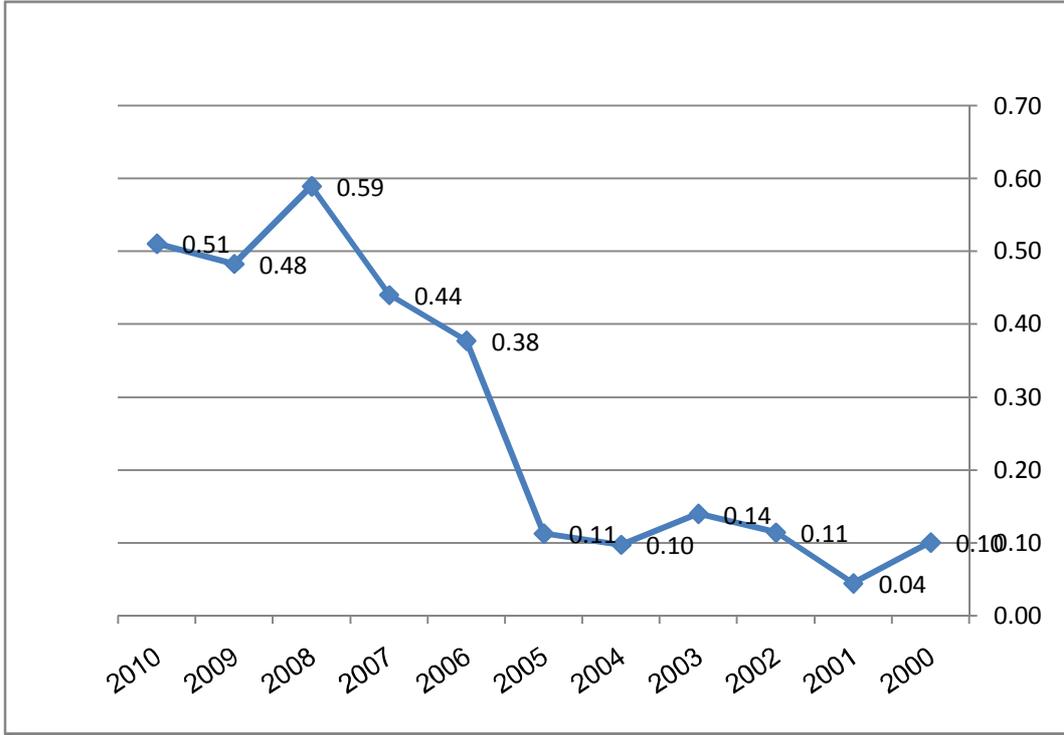
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3) ضمن متن البحث ص134

شكل البياني (10) : الميزة النسبية الظاهرية للملابس السورية خلال الفترة (2010-2000)



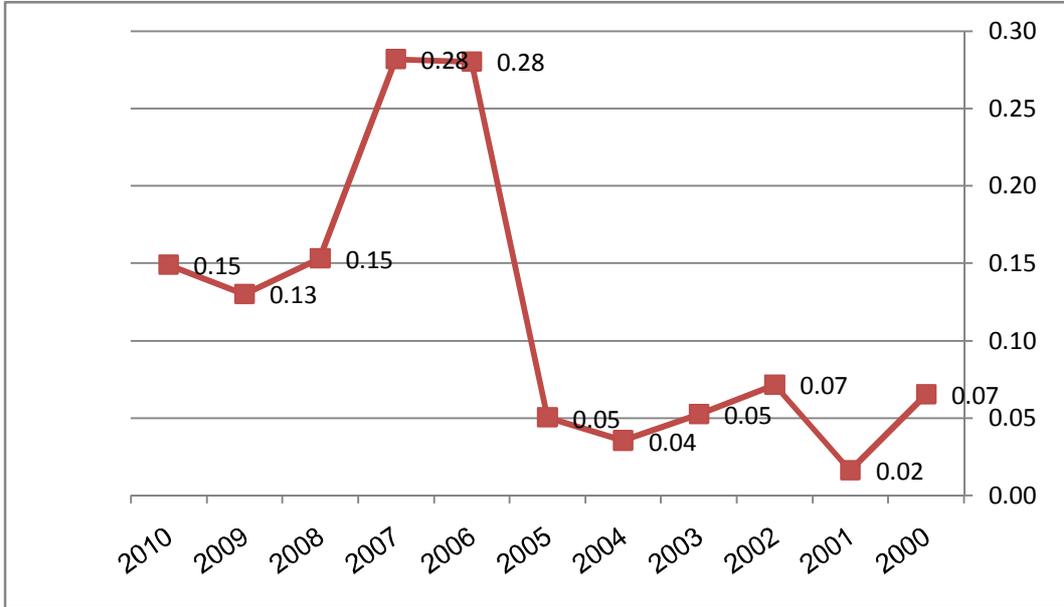
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3) ضمن متن البحث ص135.

الشكل البياني (11) حصة المنسوجات السورية من سوق المنسوجات العالمية خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-5) ضمن متن البحث ص138

الشكل البياني (12) حصة الملابس السورية من سوق الملابس العالمية خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-6) ضمن متن البحث ص 140

المراجع

- قائمة المراجع

- الكتب العربية:

- 1- أديب، عبد السلام -2002- منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية - بيروت- دار الصفاء-2002.
- 2- السيد، اسماعيل محمد- الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية- المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية - 1999.
- 3- المجذوب، أسامة -الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1994/1947 - الدار المصرية اللبنانية1998.
- 4- الحسيني ، فلاح حسن- إدارة الإستراتيجية - دار وائل للطباعة والنشر- الأردن- عام 2000.
- 5- الدوري، زكريا- مطلق الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، البازوري للطباعة والنشر، الأردن.
- 6- الرحمون، محمود عوض- حاج ياسين،عيسى- دراسة التكنولوجية لخط إنتاج الغزل القطنية- جامعة حلب كلية الهندسة الميكانيكية قسم هندسة الغزل والنسيج، اشراف الدكتور سلوم، وائل- 2007,2008.
- 7- د. الامام ،محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،بيروت2004.
- 8- الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية- غرفة تجارة دمشق -عام 1999.
- 9- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية- جامعة الدول العربية -الأمانة العامة - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - تونس .
- 10- بوشناف، عمار- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية :مصادرها، تنميتها وتطويرها -جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- الجزائر- 2000 .
- 11- عمارة، رانيا - تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى- 2008 .
- 12- عبد الحميد، عبد المطلب -النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر- مجموعة النيل العربية-القاهرة -الطبعة الأولى2003.
- 13- محمد عبد العزيز، سمير - التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية 1997.

- 14- نوير، طارق- دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2002.
- 15- د.وديع، محمد عدنان - الحاج، حسن- التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 16- د.وديع، محمد عدنان - محددات القدرات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية - بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس:19-21 حزيران 2000.

- المجالات والأبحاث :

- 17- د.أبا زيد، ثناء-د.محمود،محمد- أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) عام 2011.
- 18- إبراهيم ، نوار : اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام - العدد - 22 السنة الرابعة 1994.
- 19- اللحام، فؤاد- الصناعات النسيجية في سورية- ملف الصناعات النسيجية العربية- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، عام 2009
- 20- د. العباس، بلقاسم- برنامج تحليل القدرة التنافسية- المعهد العربي للتخطيط - الكويت 20-24/4/2008.
- 21- د. الحمش، احمد منير- ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية- غرفة تجارة دمشق - دمشق 26 آب 2007.
- 22- المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية- تقييم التنافسية للزراعة السورية: تطبيق تحليل سلاسل القيمة لمنتجات مختارة - 2011.
- 23- العنمة، خالد- التكامل الزراعي الصناعي، حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد عام 1998.
- 24- العيسى، ياسر - لمحة عن القطن في سورية-- المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ، شباط 2006.
- 25- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية- الأمم المتحدة-نيويورك 2005 .

- 26- المركز الوطني للسياسات الزراعية 2011 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- دراسة اثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-عام 2011.
- 27- د.بهلوان، سمر- العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979- مجلة جامعة دمشق المجلد (3+4)2006.
- 28- جواد، عبد المجيد، الطرق الإحصائية وتطبيقاتها في ضبط وتحسين جودة المنتجات القطنية في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء عام 2005 .
- 29- جباري، شوقي- زهية، بوديار، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقد الصناعية- قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2011.
- 30- خضر، إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2005.
- 31- خبراء النسيج في مصر - الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة 6-7 تموز 1994 .
- 32- قاسم، عبدة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.
- 33- د.قنوع، نزار - تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضر له- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 30- العدد/1/ عام 2008.
- 34- د.زبييري رابح-، دور انظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2011.
- 35- سليمان، معتصم رشيد - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : عامان من التطبيق مجلة شؤون عربية-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- عدد100 كانون الأول 1999.

- 36- سملاي يحضيه، ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003.
- 37- سرحان، سامية، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير- جامعة فرحات عباس -سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- 2011
- 38- شوال، عبد الكريم-سمير، ابراهيم-كمال، زموري- دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- الملتقى الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، -9-11 تشرين الثاني-2011.
- 39- د .صنوفة، باسل عمر-قسم هندسة التصميم والإنتاج- كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية- جامعة دمشق-مجلة جامعة دمشق- المجلد السادس عشر- العدد الثاني- 2000.
- 40- د. عبد الله علي، فياض-مزه حميد، عذاب- نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 25 لعام 2010.
- 41- عبد العزيز، علي محمود، دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن في منطقة الغاب - محافظة حماه - مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 23، العدد 2، 2007 م).
- 42- عزاوي، عمر- عجيلة، محمد- الإبداع كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة -8-9 آذار 2005.
- 43- عمايري، عمار- بو سعده، سعيدة - الإبداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد30 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 2004.
- 44- د.كرم، انطونيوس- العرب امام تحديات التكنولوجيا ، مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت-1982.
- 45- مرزوق ، نبيل ، مرجع سابق مرزوق، نبيل، الشراكة السورية الأوروبية : رؤية إجمالية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- 46- ماريان، خوسيه- الشراكة السورية الأوربية وانعكاساتها على الزراعة - مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة-برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية - دمشق- سورية- 2001.
- 47- مشروع دعم الجاهزية التنافسية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-سورية-دراسة (صناعة الملابس القطنية في سورية)2007 .
- 48- مشروع دعم الجاهزية التنافسية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية- دراسة ملحق القطن2007.
- 49- مشروع دعم الجاهزية التنافسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سورية -دراسة رفع القدرات التنافسية للملبوسات القطنية (سلسلة القيمة ونتائجها) -كانون الثاني 2007.
- 50- نصر، ربيع-محشي، زكي-أبو إسماعيل، خالد-الأزمة السورية-الجزور والآثار الاقتصادية والاجتماعية- المركز السوري لبحوث السياسات -كانون الثاني 2013.
- 51- د.وديع، محمد عدنان- القدرة التنافسية وقياسها- سلسلة جسر التنمية-المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد الرابع والعشرون- السنة الثانية- كانون الأول-2003.
- 52- ورقة مقدمة من مجلس الأعمال السوري التركي لتحقيق التكامل الإقليمي لدول المشرق سورية وتركيا والأردن ولبنان.
- 53- وزارة الصناعة في سورية، دراسة: السياسات المتخذة لتحفيز الاستثمار في مجال قطاع النسيج في سورية 2011.
- 54- وزارة الصناعة في سورية، استراتيجيات صناعة النسيج والملابس في سورية،دراسة غير منشورة معدة بالتعاون مع المستشار الدولي لليونيدو،فرنادو ألبيرتي2011.

- التقارير

- 55- التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء- هيئة تخطيط الدولة-مشروع دعم الجاهزية التنافسية .
- 56- د. نجوم، أسامة- تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية-مشروع دعم التنافسية- برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية-2007.
- 57- تقرير تحليل اداء الاقتصاد السوري- بنك الأردن-سورية - 2010-2011.
- 58-وزارة الصناعة-المؤسسة العامة للصناعات النسيجية-مديرية التخطيط والإحصاء- تقارير سنوية.

- 59- المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان-وزارة الصناعة-مديرية الحسابات-دائرة الحسابات- تقارير سنوية
- 60-التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)- لعام 1997.
- 61-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2000.
- 62-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2001
- 63-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2002
- 64-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2003
- 65-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2004
- 66-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام 2005 .
- 67-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2006.
- 68-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2007.
- 69-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2008.
- 70-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2009.
- 71-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إحصاءات التجارة الزراعية السورية لعام2010
- 72-خلاصة التجارة الخارجية- المكتب المركزي للإحصاء- رئاسة مجلس الوزراء- 2010
- 73-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء- المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001.

- 74-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2002.
- 75-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2003.
- 76-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2004.
- 77-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2005.
- 78-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.
- 79-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.
- 80-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2008.
- 81-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2009.
- 82-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010.
- 83-المكتب المركزي للإحصاء-رئاسة مجلس الوزراء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2011.

الكتب والمجلات والتقارير الأجنبية:

- 84- Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin , Inc., U.S.A, 1997.
- 85- Scotland's Route to Economic Success -Botham, Ron and Bob Dons – Industrial Clusters:1999.
- 86- Oughton,c.Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journl 1997.
- 87- Paul krugman pop Intrernational Mit press ,Cambridge ,Massachusetts,London England,1996.
- 88- Pfeffer, Jeffery, "Competitive Advantage Through People", MA, Harvard Business School Press, Boston,1994.
- 89- Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009.

- 90- Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011.
- 91- J Peter Neary, "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School Of Economics, University College Dublin. 2002.
- 92- Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998.
- 93- Michael E. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993.
- 94- Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990.
- 95- Michael E. Porter, "The Five Competitive Forces that Shape Strategy", Harvard Business Review, 2008.
- 96- Krugman, Paul R. and Maurice, "International Economic: Teory and Plicy Rrdonnelley&Sons company, New York 1994.
- 97- Porter M, Competitive Advantage , Free Press , U.S.A, 1985.
- 98- Day S, Market Driven Strategy , Irwin , Inc, U.S.A 1990.
- 99- Kaplan R, & Atkinson A., Advanced Management Accounting, Hall , Inc, U.S.A. 1998.
- 100- Cronoin J, Doing More Business on the Internet , Irwin , Inc., U.S.A. , 1995.
- 101- D.E. Morris And M.D Crosby : Quality requirments for textiles and clothing in Europe , International Trade , FORUM - 2 – 1995.
- 102- Marcelo Raffaelli : Some Conisiderations on The Multi - Fibere Arrangement : Past, Present, And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994.
- 103- Nader Majd: The Urguay Ronud And SouTh Asia , An Overview of the Impact And Opportunities- , policy Research Working, The World Bank , July , 1995.
- 104- Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995.
- 105- Gereffi, G" International Trade & Industrial up grading in the Apparel Commodity Chain " Journal of International Economics , Vol. 48 , No, 1, 1999.
- 106- Sergio Galletta, Mario Jametti, How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation, European Journal of Political Economy, Volume 39, September 2015 .
- 107- Mohamed Zain, Norizan M. Kassim, The Influence of Internal Environment and Continuous Improvements on Firms Competitiveness and Performance, Social and Behavioral Sciences, Volume 65, December 2012.
- 108- Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centres in the World , Economics and Finance , Volume 20, 2015.
- 109- Vidya Rajiv Yeravdekar, Gauri Tiwari, nternationalization of Higher Education and its Impact on Enhancing Corporate Competitiveness and Comparative Skill Formation, Social and Behavioral Sciences, Volume 157, 27 November 2014.
- 110- Florin Bonciu, Marcel Moldoveanu, The Proliferation of Free Trade Agreements in the Post-Doha Round Period: The Position of the European Union, Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014.
- 111- Vincent Soltes, Beata Gavurova, Innovation Policy as the Main Accelerator of Increasing the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Slovakia, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014.

- 112- Fusun ulengin, Şule onsel, Emel Aktas, ozgur Kabak, ozay ozaydın, A decision support methodology to enhance the competitiveness of the Turkish automotive industry, *European Journal of Operational Research*, Volume 234, Issue 3, 1 May 2014.
- 113- Didik Purwadi, The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 65, 3 December 2012.
- 114- Pierre-Louis Vézina Illegal trade in natural resources: Evidence from missing exports, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 115- Sefer Şener, Mesut Savrul, Orhan Aydın, Structure of Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey and Global Competitiveness Strategies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 150, 15 September 2014.
- 116- Szczepan Figiel, Justyna Kufel, Macroeconomic Performance and International Competitiveness of the Agro-food Sectors in the EU Countries: Implications for the Future CAP, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 81, 28 June 2013 .
- 117- Kevin Honglin Zhang, How does foreign direct investment affect industrial competitiveness? Evidence from China, *China Economic Review*, Volume 30, September 2014.
- 118- Byron S. Gangnes, Alyson C. Ma, Ari Van Assche, Global value chains and trade elasticities, *Economics Letters*, Volume 124, Issue 3, September 2014.
- 119- Mayer, Thierry, Melitz, Marc, Ottaviano, Gianmarco I. P, Market Size, Competition, and the Product Mix of Exporters, *American Economic Review*: Vol. 104 No. 2 (February 2014).
- 120- Hatfield, John William, Plott, Charles R, Tanaka, Tomomi, Understanding Price Controls and Nonprice Competition with Matching Theory, *American Economic Review*: Vol. 102 No. 3 (May 2012) .
- 121- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman, Globalization and Growth. *American Economic Review*: Vol. 105 No. 5 (May 2015).
- 122- Yasushi Kawabata, Yasuhiro Takarada, Welfare implications of free trade agreements under Bertrand and Cournot competition with product differentiation, *International Economics*, Volume 142, August 2015.
- 123- Jesus Alquezar Sabadie and Jens Johansen, How Do National Economic Competitiveness Indices View Human Capital? *European Journal of Education*, Volume 45, Issue 2, June 2010.
- 124- Shu Yu, Sjoerd Beugelsdijk, Jakob de Haan Trade, trust and the rule of law *European Journal of Political Economy*, Volume 37, March 2015.
- 125- Edmund R. Thompson, National Competitiveness: A Question of Cost Conditions or Institutional Circumstances? *British Journal of Management*, Volume 15, Issue 3, pages 197–218, September 2004.
- 126- Matthieu Bussière, Emilia Pérez-Barreiro, Roland Straub and Daria Taglioni, Protectionist Responses to the Crisis: Global Trends and Implications, *The World Economy*, Volume 34, Issue 5, pages 826–852, May 2011.
- 127- Martin Qaim and Alain de Janvry, Genetically Modified Crops, Corporate Pricing Strategies, and Farmers' Adoption: The Case of Bt Cotton in Argentina, *American Agricultural Economics Association*, Volume 85, Issue4, (2003) .

- 128- Andries Nentjes, Frans P. de Vries, Doede Wiersma Technology-forcing through environmental regulation, *European Journal of Political Economy*, Volume 23, Issue 4, December 2007.
- 129- Shamel Azmeh, Khalid Nadvi, Asian firms and the restructuring of global value chains, *International Business Review*, Volume 23, Issue 4, August 2014.
- 130- Pavidia Pananond, Where Do We Go from Here?: Globalizing Subsidiaries Moving Up the Value Chain, *Journal of International Management*, Volume 19, Issue 3, September 2013.
- 131- Yongmin Chen, Thitima Puttitanun, Intellectual property rights and innovation in developing countries, *Journal of Development Economics*, Volume 78, Issue 2, December 2005.
- 132- Mounir Belloumi, The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, *Economic Systems*, Volume 38, Issue 2, June 2014.
- 133- Prof. George Hendrikse and Dr. Jos Bijman, Ownership Structure in Agrifood Chains: The Marketing Cooperative The Marketing, *American Agricultural Economics Association*. Volume 84, Issue 1, (2002).
- 134- A. Chee Tahir, R.C. Darton, The Process Analysis Method of selecting indicators to quantify the sustainability performance of a business operation, *Journal of Cleaner Production*, Volume 18, Issues 16–17, November 2010.
- 135- Daniela Doina Fundeanu, Cosmin Sandu Badele The Impact of Regional Innovative Clusters on Competitiveness, *Social and Behavioral Sciences*, Volume 124, 20 March 2014.
- 136- Hong Song, Global Quota System and China's Textile and Clothing Industry, *China & World Economy*, Volume 14, Issue 5, September/October 2006.
- 137- Patricia Augier, Michael Gasior, Charles Lai-Tong, Rules of Origin and the EU-Med Partnership: The Case of Textiles, *The World Economy*, Volume 27, Issue 9, September 2004.
- 138- Martin Richardson, Third party anti-dumping: A tentative rationale, *European Journal of Political Economy*, Volume 22, Issue 3, September 2006.
- 139- William R. Cline, Evaluating the Uruguay Round, *The World Economy*, Volume 18, Issue 1, January 1995.
- 140- Bernhard Herz and Marco Wagner, The 'Real' Impact of GATT/WTO, a Generalised Approach, *The World Economy*, Volume 34, Issue 6, June 2011.
- 141- Paul James Cardwell, EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean, *Journal of Common Market Studies*, Volume 49, Issue 2, March 2011.
- 142- Fred H. Lawson, Syria's mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran, *International Affairs*, Volume 90, Issue 6, November 2014.
- 143- Maarten C.W. Janssen and Santanu Roy, Competition, Disclosure and Signalling, *The Economic Journal*, Volume 125, Issue 582, February 2015.
- 144- Benjamin W. Cowan, Daegoon Lee and C. Richard Shumway, The Induced Innovation Hypothesis and U.S. American Agricultural Economics Association, September 30, 2014.
- 145- Philippe Aghion and Xavier Jaravel, Knowledge Spillovers, Innovation and Growth, *The Economic Journal*, Volume 125, Issue 583, March 2015.

- 146- Alejandro Cuñat and Marco Maffezzoli, Can Comparative Advantage Explain the Growth of us Trade? The Economic Journal, Volume 117, Issue 520, April 2007.
- 147- Jung Hur, Cheolbeom Park, Do Free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries? World Development, Volume 40, Issue 7, July 2012.
- 148- Kristie Briggs, Does patent harmonization impact the decision and volume of high technology trade? International Review of Economics & Finance, Volume 25, January 2013.
- 149- Sefer Şener, Ercan Sarıdoğan, The Effects Of Science-Technology-Innovation On Competitiveness And Economic Growth, Social and Behavioral Sciences, Volume 24, 2011.
- 150- Keith Walley ,Techniques Competition: what does it really mean? Adams Agricultural College, Newport, Shropshire, UK.2000.
- 151- Judith D. Smyth, Competition as a means of procuring public services, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 No. 1/2, 1997.
- 152- Urs'a Golob and Klement Podnar, Competitive advantage in the marketing of products within the enlarged European Union, European Journal of Marketing, Vol. 41 No. 3/4, 2007.
- 153- Constantine S. Katsikeas, Export Competitive Advantages: The Relevance of Firm Characteristics, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff, UK ,2005.
- 154- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2008-2009.
- 155- world Economic Forum-The Competitiveness Report 2009-2010.
- 156- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2010-2011
- 157- World Economic Forum-The Competitiveness Report 2011-2012.

- مواقع الانترنت :

- 158- <http://stat.wto.org/Statistical> قاعدة البيانات في منظمة التجارة العالمية
- 159- FOOSTAT.FAO.ORG/SITE موقع الفاو
- 160- www.delsyr.cec.eu.int موقع المفوضية الأوروبية في سوريا الإلكتروني
- 161- <http://www.syriaindustry.com> موقع وزارة الصناعة، سوريا
- 162- www.planning.gov.sy، سوريا ، موقع هيئة التخطيط والتعاون الدولي ،
- 163- <http://www.syrecon.org/> موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية
- 164- www.dcc-sy.com/word/iran.doc
- 165- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>
- 166- www.univ-eloued.dz/stock/com-ges-eco/pdf/26.pdf
- 167- <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 168- <http://www.banquecentrale.gov.sy>
- 169- <http://www.scribd.com>
- 170- thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName
- 171- www.oecd.org
- 172- www.syrianef.org
- 173- http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=128
- 174- <http://www.arabytex.com/forum/showthread.php/523>

- 175- http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drabulhadyhardan.pdf
176- www.mogatel.com/openshare
177- <http://www.minshawi.com/other/abbas.htm>.